

تَذْرِيبُ النَّوَاوِي

شرح تقريب النواوي

للإمام جلال الدين عبد الرحمن
ابن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

محققه ودرج أمارته

محمد زكي البارودي

٢-١

المكتبة التوفيقية

تذريب الروي

في

شرح تفريب النواوي

للإمام

جهدالدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي

تحقيق

عماد زكي البارودي

الجزء الأول



أمام الباب الأخضر - سبيلنا الصين

٥٩٠٤١٧٥ ٥٩٢٢٤١٠

جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لمكتبة التوفيقية (القاهرة-مصر) ويحظر طبع
أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً
أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله
على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية
إلا بموافقة الناشر خطياً .

Copyright ©

All Rights reserved

Exclusive rights by Al Tawfikia Bookshop
(Cairo-Egypt) No part of this publication may
be translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the prior
written permission of the publisher.

المكتبة التوفيقية

القاهرة - مصر

العنوان: أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

تليفون: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠ (٠٠٢٠٢)

فاكس: ٦٨٤٧٩٥٧

Al Tawfikia Bookshop

Cairo-Egypt

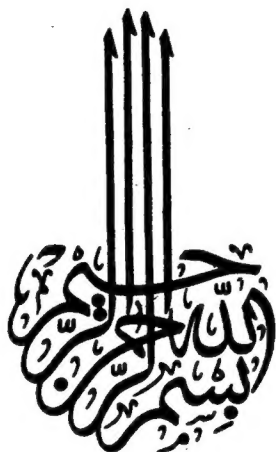
Address: In Front of the Green Door Of El Hussen

Tel : (00202) 5904175 - 5922410

Fax : 6847957

إشراف

توفيق شعلان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعديه، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد..

فإن للسنة النبوية مكانة عظيمة عند المسلمين خاصهم وعامهم، نظراً لأنها سنة خير خلق الله، محمد بن عبد الله ﷺ وتبياناً لأعظم كتاب، كتاب الله عز وجل، القرآن الكريم، ولن نكثر من أن نقول أن السنة هي المصدر التشريعى الثانى بعد القرآن عند المسلمين، بل نزيد على أن السنة هي أفضل مبين لكتاب الله عز وجل وبيان معانيه، من أخذ بها نجأ، ومن أعرض عنها هلك، ونظراً لأن أغلبها أحاديث آحاد، استدعى ذلك النظر فى أحوال الرواة، وبيان ضوابط وشروط قبول أخبارهم أو ردها، وبيان صحة ما قالوه أو ضعفه.

ولقد قام علماء المسلمين بذلك خير قيام، فبحثوا ومحصوا، ودققوا فى الأخبار وفتشوا حتى محصوا السنة، وميزوا الصحيح من غيره، والمقبول من غير المقبول.

ووضعوا فى ذلك موازين وضوابط ما عرفت البشرية مثلها قط، وعرفت هذه الموازين والضوابط - فيما بعد - بعلم «مصطلح الحديث» وهو العلم الذى

يختص بحال الرواة من حيث القبول والرد، بل نستطيع أن نقول أن الله عز وجل قد جعل هذا الأمر من خصائص هذه الأمة لم يشاركها فيه أحد، بل ولا اليهود ولا النصارى، حيث أنه ليس لديهم إسناد أصلاً، بل هى صحف فى أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم ما يميز بين ما نزل من التوراة والإنجيل، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التى أخذوها عن غير الثقات، أما هذه الأمة، فهى تنقل أخبارها عن الثقة المعروف فى زمانه، الضابط لما يقول عن مثله، حتى تنامى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً أو أكثر يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطون حروفه، ويعدونه عدداً، حتى يصلوا إلى أقرب ما يكون من لفظ رسول الله ﷺ إن لم يكن هو هو. ولا يكون ذلك إلا مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾

وكتبه

أبو عمرو

عماد زكى البارودى

عملى فى الكتاب

(١) تخريج الآيات القرآنية.

(٢) تخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرهما من كتب السنة مع ذكر درجة الحديث فى أغلب الأحوال معتمدين فى ذلك على أقوال من تقدمنا قديماً وحديثاً.

(٣) ترجمة أغلب الأعلام الواردة بالكتاب.

(٤) شرح بعض الكلمات الغريبة.

(٥) ضبط النص بأقصى درجة ممكنة.

(٦) عمل ترجمتين موجزتين للسيوطى صاحب الكتاب، والنووى صاحب المتن.

وأخيراً نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ولا يجعل لأحد فيه شيئاً، إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

وكتبه

أبو عمرو

عماد زكى البارودى

١٠ من صفر ١٤٢٠هـ

٢٦ مايو ١٩٩٩م

أولاً: ترجمة الإمام السيوطى صاحب الكتاب

اسمه ولقبه ومولده:

هو عبد الرحمن بن الكمال، أبى بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبى الصلاح أيوب بن ناصر الدين بن محمد بن الشيخ همام الدين الخضرى الأسيوطى.

أما جدى الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطريق، ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولى الحكم ببلده، ومنهم من ولى الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً فى صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متحولاً، ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدى.

نسبته ومولده:

أما نسبته إلى الخضرى فلا أعلم ما تكون هذه النسبة إلا الخضرية محلة ببغداد، وقد حدثنى من أتق به أنه سمع والدى رحمه الله، يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً أو من الشرق، فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدى بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة.

نشأته وتعليمه:

نشأت يتيماً فحفظت القرآن ولى دون ثمان سنين، ثم حفظت «العمدة»، و«منهاج الفقه والأصول»، و«الفية ابن مالك»، وشرعت فى

الاشتغال سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضى زمانه، الشيخ: شهاب الدين الشارمساحى، الذى كان يُقال إنه بلغ إلى السن العالية، وجاوز المائة بكثير، والله أعلم بذلك، قرأت عليه فى شرحه على «المجموع»، وأجزت بتدريس العربية فى مستهل سنة ست وستين.

وقد ألفت فى هذه السنة، فكان أول شيء ألفته «شرح الاستعانة واليسملة»، وأوقفت على شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقينى، فكتب عليه تقريرًا ولازمته فى الفقه إلى أن مات.

فلازمت ولده، وقرأت عليه من أول «التدريب» لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول «الحاوى الصغير» إلى العدد، ومن أول «المنهاج» إلى الزكاة، ومن أول «التنبية» إلى قريب من باب الزكاة، وقطعة من «الروضة» من باب القضاء، وقطعة من «تكملة شرح المنهاج» للزركشى، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها، وأجازنى بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين، وحضر تصديرى.

فلما توفى سنة ثمان وسبعين لزم شيخ الإسلام شرف الدين المناوى، فقرأت عليه قطعة من «المنهاج»، وسمعت عليه فى التقسيم إلا مجالس فائتى، وسمعت دروسًا من «شرح البهجة» ومن «حاشية عليها» ومن «تفسير البيضاوى».

ولزمت فى الحديث والعربية شيخنا الإمام تقي الدين الشبلى الحنفى، فواظبته فى أربع سنين، وكتب إلىّ تقريرًا على «شرح ألفية ابن مالك» وعلى «جمع الجوامع» فى العربية تأليفى، وشهد لى غير مرة بالتقدم فى العلوم بلسانه وبنانه، ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود، محبى الدين الكافيجى أربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعانى وغير ذلك، وكتب لى إجازة عظيمة.

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفى دروساً عديدة فى «الكشاف» و«التوضيح» وحاشيته عليه، و«تلخيص المفتاح»، و«العصيد» وشرعت فى التصنيف فى سنة ست وستين وبلغت مؤلفاتى إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه.

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور.

ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمر منها أن أصل فى الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقينى، وفى الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر، وأفتيت من مستهل سنة إحدى وسبعين، وعقدت إملاء الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين.

ورزقت التبحر فى سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعانى، والبيان، والبدیع على طريقة العرب البلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

ودون هذه السبعة فى المعرفة: أصول الفقه، والجدل، والتصريف، ودونها: الإنشاء، والتوسل، والفرائض، ودونها: القراءات، ولم آخذها عن الشيخ، ودونها الطب.

وأما علم الحساب فهو أعسر شئ على، وأبعده عن ذهنى، وإذا نظرت فى مسألة تتعلق به، فكأنما أحاول جيلاً أحمله.

وقد كنت فى مبادئ الطلب قرأت شيئاً فى علم المنطق، ثم ألقى الله كراهته فى قلبى، وسمعت أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك، فعوضنى الله تعالى عنه علم الحديث الذى هو أشرف العلوم.

وقد كملت عندى الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدياً بنعمة الله لا فخر، وأى شئ فى الدنيا حتى يطلب تحصيله بالفخر.

شيوخه:

وأما مشايخى فى الرواية سماعًا وإجازة، فكثير أوردتهم فى المعجم الذى جمعتهم فيه وعدتهم نحو مائة وخمسين، ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالى بما هو أهم وهو قراءة الدراية.

مصنفاته:

وهذه أسماء مصنفاتى لتستفاد:

١- فى التفسير وتعلقاته والقراءات: الإتيان فى علوم القرآن، والدر المنثور فى التفسير المأثور، ترجمان القرآن فى التفسير المسند، أسرار التنزيل يسمى قطف الأزهار فى كشف الأسرار، لباب النقول فى أسباب النزول، مفحومات الأقران فى مبهمات القرآن، ..

٢- فى الحديث وتعلقاته: كشف المغطى فى شرح الموطأ، إسعاف البطأ برجال الموطأ، التوشيح على الجامع الصحيح، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، مرقع الصعود إلى مسند أبى داود، شرح ابن ماجه، تدريب الراوى شرح تقريب النواوى، شرح ألفية العراقى، الألفية وتسمى نظم الدرر فى علم الأثر، وشرحها يسمى قطر الدرر، التهذيب فى الزوائد على التقريب.

٣- فى الفقه وتعلقاته: الأزهار الغضة فى حواشى الروضة، الحواشى الصغرى، مختصر الروضة يسمى القنية، مختصر التنبيه يسمى الوافى، شرح التنبيه، الأشباه والنظائر، اللوامع والبوارق فى الجوامع والفوارق، نظم الروضة يسمى الخلاصة، الورقات المقدمة، شرح الروضة، حاشية على القطعة للإنسوى، جمع الجوامع.

٤- فى العربية وتعلقاته: شرح ألفية ابن مالك يسمى البهجة المضية فى شرح الألفية، السريد فى النحو والتصريف والخط، النكت على الألفية والكافية والشافعية والشذور والنزهة، الفتح القريب على معنى اللبيب.

٥- فى الأصول والبيان والتصرف: شرح لمعة الاعتقاد فى الاشتقاق، الكوكب الساطع فى نظم جمع الجوامع، وشرحه، شرح الكوكب الوقاد فى الاعتقاد، نكت على التلخيص يسمى الإيضاح، عقود الجمان فى المعانى والبيان.

٦- فى التاريخ والأدب: تاريخ الصحابة، طبقات الحفاظ، طبقات النحاة الكبرى والوسطى والصغرى، طبقات المفسرين، طبقات الأصوليين، طبقات الكتاب، حلية الأولياء، طبقات شعراء العرب، تاريخ الخلفاء^(١).

وفاته:

توفى الإمام السيوطى - رحمه الله - بعد تلك الحياة الحافلة يوم الخميس تاسع عشر شهر جمادى الأولى سنة إحدى وعشر وتسعمائة، ودفن بجوار خانقاه قوصون خارج باب القرافة.

(١) نقلاً عن حسن المحاضرة، للمصنف.

ثانياً: ترجمة النووى

نقلا عن تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي

نسبه، مولده، ابتداء اشتغاله، حرصه على العلم؛

هو الإمام الحافظ الاوحد القدوة شيخ الإسلام علم الاولياء محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى الحزامى الحواربى الشافعى صاحب التصانيف النافعة. مولده فى المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة وقدم دمشق سنة تسع وأربعين فسكن فى الرواجية يتناول خبز المدرسة فحفظ التنبيه فى أربعة أشهر ونصف. وقرأ ربع المذهب حفظاً فى باقى السنة على شيخه الكمال بن أحمد ثم حج مع أبيه وأقام بالمدينة شهراً ونصفاً ومرض أكثر الطريق فذكر شيخنا أبو الحسن بن العطار أن الشيخ محيى الدين ذكر له أنه كان يقرأ كل يوم اثنا عشر درساً على مشايخه شرحاً وتصحيحاً. درس في الوسيط. ودرساً فى المذهب. ودرساً فى الجمع بين الصحيحين. ودرساً فى صحيح مسلم. ودرساً فى اللمع لابن جنى. ودرساً فى إصلاح المنطق ودرساً فى التصريف. ودرساً فى أصول الفقه ودرساً فى أسماء الرجال. ودرساً فى أصول الدين. قال وكنت أعلق جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل وتوضيح عبارة وضبط لغة. وبارك الله تعالى فى وقته. وخطر لى أن أشتغل فى الطب فاشتغلت فى كتاب القانون وأظلم قلبى وبقيت أياماً لا أقدر على الاشتغال فأشفقت على نفسى وبعث القانون فنار قلبى.

شيوخه:

سمع من الرضى بن البرهان. وشيخ الشيوخ عبد العزيز محمد الأنصارى. وزين الدين بن عبد الدائم. وعماد الدين عبد الكريم

الخمرستانى. وزين الدين خلف بن يوسف. وتقى الدين بن أبى اليسر. وجمال الدين بن الصيرفى. وشمس الدين بن أبى عمر. وطبقتهم. وسمع الكتب الستة والمسند. والموطأ وشرح السنة للبغوى. وسنن الدارقطنى. وأشياء كثيرة. وقرأ الكمال للحافظ عبد الغنى علاء الدين. وشرح أحاديث الصحيحين على المحدث ابن إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادى. وأخذ الأصول على القاضى التفلىسى. وتفقه على الكمال إسحاق المعرى. وشمس الدين عبد الرحمن بن نوح. وعز الدين عمر بن سعد الأريلى. والكمال سلاار الأريلى. وقرأ اللغة على الشيخ أحمد المصرى وغيره. وقرأ على ابن مالك كتاباً من تصنيفه. ولازم الاشتغال والتصنيف ونشر العلم والعبادة والأوراد والصيام والذكر والصبر على المعيشة الخشنة فى الماكل والملبس كلية لا مزيد عليها. ملبه ثوب خام. وعمامته سبجانية صغيرة.

تلاميذه:

تخرج به جماعة من العلماء، منهم الخطيب صدر سليمان الجعفرى، وشهاب الدين أحمد بن جعوان، وشهاب الدين الأربدى، وعلاء الدين بن العطار، وحدث عنه ابن أبى الفتح والمزى، وابن العطار.

اجتهاده، حفظه، زهده:

قال ابن العطار: ذكر لى شيخنا رحمه الله تعالى أنه كان لا يضيع له وقتاً لا فى ليل ولا فى نهار حتى فى الطريق، وأنه دام ست سنين ثم أخذ فى التصنيف والإفادة والنصيحة وقول الحق. قلت مع ما هو عليه من المجاهدة بنفسه والعمل بدقائق الورع والمراقبة وتصفية النفس من الشوائب ومحققاً من أغراضها كان حافظاً للحديث وفنونه ورجاله وصحيحه وعليه. رأساً فى معرفة المذهب. قال شيخنا الرشيد بن المعلم: علزت الشيخ محبى الدين فى عدم دخوله الحمام وتضييق العيش فى مأكله وملبسه وأحواله وخوفته من مرض يعطله عن الاشتغال فقال: إن فلاناً صام وعبد الله حتى

اخضر جلده، وكان يمتنع من أكل الفواكه والخيار ويقول: أخاف أن يرطب جسمى ويجلب النوم، وكان يأكل فى اليوم والليلة أكلة ويشرب شربة واحدة عند السحر. قال ابن العطار: كلمته فى الفاكهة فقال: دمشق كثيرة الأوقاف وأملاك من تحت الحجر والتصرف لهم ولا يجوز إلا على وجه الغبطة لهم ثم المعاملة فيها على وجه المساواة وفيها خلاف فكيف تطيب نفسى بأكل ذلك، وقد جمع ابن العطار سيرته فى ست كراريس.

تصانيفه:

من تصانيفه: شرح صحيح مسلم ورياض الصالحين والاذكار والأربعين والإرشاد فى علوم الحديث والتقريب والمبهمات وتحرير الألفاظ للتنبيه والعمدة فى تصحيح التنبيه والإيضاح فى المناسك، وله ثلاثة مناسك سواء. والتبيان فى آداب حملة القرآن. والفتاوى والروضة أربعة أسفار، وشرح المذهب إلى باب المصرة فى أربع مجلدات. وشرح قطعة من البخارى وقطعة من الوسيط، وعمل قطعة من الأحكام، وجملة كثيرة من الأسماء واللغات ومسرودة فى طبقات الفقهاء، ومن التحقيق إلى باب صلاة المسافر.

ورعه:

كان لا يقبل من أحد شيئاً إلا فى النادر ممن لا يشتغل عليه. أهدى له فقير إبريقاً فقبله، وعزم عليه الشيخ برهان الدين الأسكندراني أن يفطر عنده فقال: أحضر الطعام إلى هنا ونفطر جملة فأكل من ذلك وكان لونين وربما جمع الشيخ بعض الأوقات بين أدامين.

مواقفه مع الملوك فى الأمر بالمعروف:

وكان يواجه الملوك والظلمة بالإنكار ويكتب إليهم ويخوفهم بالله تعالى. كتب مرة: من عبد الله يحى النوى. سلام الله ورحمته وبركاته على المولى المحسن ملك الأمراء بدر الدين أدام الله له الخيرات وتولاه بالחסنات وبلغه من خيرات الدنيا والآخرة كل آماله وبارك له فى جميع

أحواله آمين وينهى إلى العلوم الشريفة أن أهل الشام فى ضيق وضعف حال بسبب قلة الأمطار وذكر فصلاً طويلاً وفى طى ذلك ورقة إلى الملك الظاهر فرد جوابها ردًا عنيقًا مؤلماً فتكدرت خواطر الجماعة. وله غير رسالة إلى الملك الظاهر فى الأمر بالمعروف، وكان شيخنا ابن فرح يشرح على الشيخ الحديث فقال نوبة: الشيخ محبى الدين قد صار إلى ثلاث مراتب كل مرتبة لو كانت لشخص لشدت إليه الرحال: العلم، والزهد، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

وفاته:

سافر الشيخ فزار بيت المقدس وعاد إلى نوى فمريض عند والده فحضرته المنية فانتقل إلى رحمة الله فى الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة وقبره ظاهر يزار. قاله الشيخ قطب الدين اليونينى. وقال: كان أوحده زمانه فى العلم والورع والعبادة والتقى وخشونة العيش، واقف الملك الظاهر بدار العدل غير مرة فحكى عن الملك الظاهر أنه قال: أنا أفزع منه، ولى مشيخة دار الحديث قلت: ولها سنة خمس وستين بعد أبى أسامة إلى أن مات قدس الله سره.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذى جعل أنساب من انقطع إليه موصولة، ورفع مقام الواقف ببابه، وآتاه مناه وسؤله، وأدرج فى رزمة أحبابه من لم تكن نفسه بزخارف المبطلين معلولة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة برداء الإخلاص مشمولة، وللملكوت الأعلى صاعدة مقبولة، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الذى بلغ به من إكمال الدين مأمولة، وآتاه جوامع الكلم، فنطق بجواهر الحكم، وفاح من حدائق أحاديثه فى الخافقين شذا أزهارها المطولة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوى الأصول الكريمة والامجاد الماثولة.

أما بعد: فإن علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتنى به إلا كل حبر^(١)، ولا يحرمه إلا كل غمر^(٢)، ولا تفنى محاسنه على عمر الدهر، وكنت ممن عبر إلى لجة قاموسه^(٣)، حيث وقف غيرى بشاطئه، ولم أكف بورود مجاريه، حتى بقرت^(٤) عن منبعه ومناشئه، وقلت لمن على الراحة عوّل، متمثلاً بقول الأول:

لسنا وإن كُنَّا ذوى حَسَبٍ
يَوْمًا على الأحساب تشكل
نبنى كما كانت أوائلنا
تبنى ونفعل مثل ما فعلوا

مع ما أمدنا الله تعالى به من العلوم، كالتفسير الذى به يُطلع على فهم الكتاب

(١) حبر: عالم.

(٢) الغمر: الغير مجرب.

(٣) القاموس: معظم ماء البحر.

(٤) بقر: شق.

العزیز، وعلومه التي دونتها ولم أسبق إلى تحريرها الوجيز، والفقه الذي من جهله فأنى له الرفعة والتشيز، واللغة التي عليها مدار فهم السنة والقرآن، والنحو الذي يفترض فاقده بكثرة الزلل ولا يصلح الحديث للحآن، إلى غير ذلك من علوم المعاني والبيان، التي لبلاغة الكتاب والحديث تبيان، وقد آلفت في كل ذلك مؤلفات، وحررت فيها قواعد ومهمات، ولم أكن كغفري ممن يدعى الحديث بغير علم، وقصارى أمره كثرة السماع على كل شيخ وعجوز، غير متلفت إلى معرفة ما يحتاج المحدث إليه أن يجوز، ولا مكثرت بالبحث عما يمتنع أو يجوز، ثم ظن الانفراد بجمع الكتب والضن بها على طلابها، فهو كمثل الحمار يحمل أسفاراً عارياً عن الانتفاع بخطابها، إن سئل عن مسألة في المصطلح لم يهتد إلى جوابها، أو عرضت له مسألة في دينه لم يعرف خطاها من صوابها، أو تلفظ بكلمة من الحديث لم يأمن أن يزل في إعرابها، فصار بذلك ضحكة للناظرين، وهزأة للساخرين، والله تعالى حسي وهو خير الناصرين.

هذا، وقد طالما قُيدت في هذا الفن فوائده وزوائد، وعلقت فيه نوادر وشوارد، وكان يخطر ببالي جمعها في كتاب، ونظمها في عقد ليتفع بها الطلاب، فرأيت كتاب «التقريب والتيسير» لشيخ الإسلام الحافظ، ولي الله تعالى أبي زكريا النواوي^(١)، كتاباً جل نفعه، وعلا قدره، وكثرت فوائده، وغزرت للمطالين موائده، وهو مع جلالاته وجلالة صاحبه وتطاول هذه الأزمان من حين وضعه لم يتصد أحد إلى وضع شرح عليه، ولا الإنابة إليه. فقلت: لعل ذلك فضل ذخّره الله تعالى لمن يشاء من العبد، ولا يكون في الوجود إلا ما يريد، فقوى العزم على كتابة شرح عليه كآفل بإيضاح معانيه، وتحرير ألفاظه ومبانيه، مع ذكر ما بينه وبين أصله من التفاوت في زيادة أو نقص، أو إيراد أو اعتراض، مع الجواب عنه إن كان، مضافاً إليه زوائد عليه، وفوائد جليلة، لا توجد مجموعة في غيره، ولا سار أحد قبله كسيره، فشرعت في ذلك مستعيناً بالله تعالى، ومتوكلاً عليه، وحيداً لهذا الكتاب خصوصاً، ثم لمختصر ابن الصلاح^(٢)، ولسائر كتب الفن عموماً. والله تعالى أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه، فهو بإجابة السائل أخرى، وينفع به مؤلفه وقارئه في الدنيا والآخرة. وهذه مقدمة فيها فوائد:

(١) له ترجمة موجزة مرت قريباً في المقدمة.

(٢) هو: الإمام الحافظ العلامة، تقي الدين، أبو عمرو، عثمان بن الفتى صلاح الدين، عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الموصلی، صاحب «علوم الحديث»، كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، وله مشاركة في عدة فنون، وكان على العموم عليم النظر في زمانه. توفي سنة ٦٤٣هـ، فصلی عليه بجامع دمشق، وله ٦٦ سنة.

الأولى: فى حد علم الحديث وما يتبعه: قال ابن الاكفانى^(١) فى كتاب إرشاد القاصد، الذى تكلم فيه على أنواع العلوم: علم الحديث الخاص بالرواية «علم يشتمل على أقوال النبى ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير الفاظها»^(٢). وعلم الحديث الخاص بالدراية «علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها». فحقيقة الرواية: نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزى إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك، وشروطها: تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل، من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها، وأنواعها: الاتصال والانقطاع ونحوهما، وأحكامها: القبول والرد. وحال الرواة: العدالة والجرح، وشروطهم فى التحمل وفى الأداء كما سيأتى، وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها، أحاديث وآثارًا وغيرهما، وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها. وقال الشيخ عز الدين بن جماعة^(٣): «علم الحديث «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن» وموضوعه السند والمتن. وغايته معرفة الصحيح من غيره. وقال شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر^(٤): «أولى التعاريف له أن يقال: «معرفة القواعد المعرفة بحال الراوى والمروى» وإن شئت حذفنا لفظ «معرفة» فقلت القواعد الخ. وقال الكرماني^(٥) فى شرح البخارى: واعلم أن الحديث موضوعه

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن مساعد السنجارى، المعروف بابن الاكفانى، ولد بسنجار، مدينة قريبة من الموصل بالعراق، وطلب العلم ففاق فى عدة فنون منها الطب والرياضة، وكان مع ذلك كله مستحضرًا للتاريخ وأحوال الناس وحافظًا للأشعار وعارفًا بفنون من الآداب، من مصنفاته: إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب فى موضوعات العلوم ومقاصدها، وهو الكتاب المذكور، مات بالطاعون سنة ٧٤٩هـ.

(٢) وهذا ما استقر عليه التعريف عند المتأخرين.

(٣) هو: أبو عمر، عبد العزيز بن بدر الدين، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانى الشافعى، أكثر السماع، وصنف تخريج أحاديث الرافعى وغيره، ولى القضاء بالديار المصرية ودرس، واشتهر بمعرفة الحديث، مات سنة ٧٦٧هـ.

(٤) هو: أبو الفضل، أحمد بن على بن محمد الكنانى العسقلانى ثم المصرى الشافعى، كان إمام الحفاظ فى زمانه، ومصنفاته تدل على سعة علمه، مات سنة ٨٥٢هـ.

(٥) هو: شيخ الحنفية، مفتى خراسان، أبو الفضل، عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه بن محمد الكرماني، تفقه بمرء على محمد بن الحسين القاضى، وبرع، توفى فى ذى القعدة سنة ٥٤٣هـ.

ذات رسول الله ﷺ من حيث إنه رسول الله. وحده هو «علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله» وغايته: هو الفوز بسعادة الدارين. وهذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محرر، ولم يزل شيخنا العلامة محبى الدين الكافيجى يتعجب من قوله: إن موضوع علم الحديث ذات الرسول؟ ويقول: «هذا موضوع الطب لا موضوع الحديث».

وأما السند فقال البدر بن جماعة^(١) والطيبى^(٢): هو الإخبار عن طريق المتن، قال ابن جماعة^(٣): وأخذناه إما من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند، أى معتمد فسمى الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه. وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله. قال الطيبى: وهما متقاربان فى معنى اعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليهما. وقال ابن جماعة^(٤): المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد، وأما المسند بفتح النون فله اعتبارات: أحدها: الحديث الآتى تعريفه فى النوع الرابع من كلام المصنف، الثانى: الكتاب الذى جمع فيه ما أسنده الصحابة، أى روه، فهو اسم مفعول، الثالث: أن يطلق ويراد به الإسناد، فيكون مصدرًا، كمسند الشهاب ومسند الفردوس: أى أسانيد أحاديثهما.

وأما المتن فهو «ألفاظ الحديث التى تقوم بها المعانى»، قاله الطيبى، وقال ابن جماعة^(٥): هو ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام، من المأنة وهى: المباعدة فى الغاية، لأنه غاية السند، أو من متنت الكيش: إذا شقت جلدته يبيضته واستخرجتها،

(١) هو: بدر الدين، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنائى الحموى الشافعى، ولد بحماة سنة ٦٣٩هـ، اشتغل بالتدريس وبالقضاء بالقدس ومصر، قال الذهبى: كان قوى المشاركة فى الحديث، عارفاً بأصول الفقه، وأصوله، مات فى جمادى الأولى سنة ٧٣٣هـ، ودفن بالقرافة بالقرب من الإمام الشافعى رحمه الله.

(٢) هو: الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبى، قال ابن حجر فى «الدور»: كان ذا ثروة من الإرث والتجارة فلم يزل يتفق ذلك فى وجوه الخيرات إلى أن كان فى آخر عمره فقيراً، وكان كريماً متواضعاً حسن المعتد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، توفى سنة ٧٤٣هـ.

(٣) فى «النهل الروى» (ص ٨٠).

(٤) فى «النهل الروى» (ص ٨١).

(٥) فى «النهل الروى» (ص ٨٠).

فكان المسند استخراج المتن بسنده، أو من المتن وهو: ما صُلب وارتفع من الأرض، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس أى شدّها بالعصب، لأن المسند يقوى الحديث بسنده.

وأما الحديث فأصله: ضد القديم وقد استعمل فى قليل الخبر وكثيره، لأنه يحدث شيئاً فشيئاً، وقال شيخ الإسلام ابن حجر فى شرح البخارى: المراد بالحديث فى عرف الشرع «ما يضاف إلى النبى ﷺ». وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم، وقال الطيبى: الحديث أعم من أن يكون قول النبى ﷺ والصحابى والتابعى وفعلهم وتقريرهم. وقال شيخ الإسلام^(١) فى شرح النخبة^(٢): الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث، فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع، وقيل: الحديث ما جاء عن النبى ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة: محدث، وبالتواريخ ونحوها: إخبارى، وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس، وقيل: لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقيد.

وقد ذكر المصنف فى النوع السابع: أن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالآثر، وأن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالآثر والمرفوع بالخبر. ويقال: أثرت الحديث بمعنى رويته، ويسمى المحدث أثرياً نسبة للآثر.

الثانى: فى حد الحافظ والمحدث والمسند.

اعلم أن أدنى درجات الثلاثة، المسند بكسر النون، وهو من يروى الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية، وأما المحدث فهو أرفع منه.

قال الرافعى^(٣) وغيره: إذا أوصى للعلماء لم يدخل الذين يسمعون الحديث، ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة والمتون، لأن السماع للمجرد ليس بعلم. وقال التاج بن يونس فى «شرح التعجيز»: إذا أوصى للمحدث تناول من علم طرق إثبات الحديث

(١) يقصد: الحافظ ابن حجر.

(٢) ص (١٨).

(٣) هو: شيخ الشافعية، عالم المعجم والعرب، إمام الدين، أبو القاسم، عبد الكريم بن العلامة أبى الفضل محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين الرافعى القزوينى، ولد سنة ٥٥٥هـ، كان من العلماء العاملين، يذكر عنه تعبد ونسك وأحوال وتواضع، انتهت إليه معرفة المنصب، له «الفتح العزيز فى شرح الوجيز» وأشياء، توفى فى سنة ٦٢٣هـ.

وعدالة رجاله، لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم. وكذا قال السبكي فى «شرح المنهاج».

وقال القاضى عبد الوهاب: ذكر عيسى بن أبان^(١) عن مالك^(٢) أنه قال: لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ عن سواهم: لا يؤخذ عن مبتدع يدعو إلى بدعته، ولا عن سفيه يعلن بالسفه، ولا عن يكذب فى أحاديث الناس، وإن كان يصدق فى أحاديث النبى ﷺ، ولا عن لا يعرف هذا الشأن، قال القاضى: فقوله ولا عن لا يعرف هذا الشأن، مراده إذا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة، ولا يعرف هل زيد فى الحديث شيء أو نقص؟ وقال الزركشى: أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ سند الحديث، وعلم عدالة رجاله وجرحها، دون المقتصر على السماع.

وأخرج ابن السمعاني فى تاريخه بسنده عن أبى نصر حسين بن عبد الواحد الشيرازى قال: العالم الذى يعلم المتن والإستاد جميعاً، والفقهاء الذى عرف المتن ولا يعرف الإستاد، والحافظ الذى يعرف الإستاد ولا يعرف المتن، والراوى الذى لا يعرف المتن ولا يعرف الإستاد.

وقال الإمام الحافظ أبو شامة^(٣): علوم الحديث الآن ثلاثة، أشرفها: حفظ متونه ومعرفة غريبها وفقهها، والثانى: حفظ أسانيد ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها، وهذا كان مهماً وقد كُتِبَ المشتغل بالعلم بما صنف فيه وألف فيه من الكتب، فلا فائدة إلى تحصيل ما هو حاصل. والثالث: جمعه وكتابه وسماعه وتطريقه وطلب العلوف فيه، والرحلة إلى البلدان، والمشتغل بهذا مُشتغل عما هو الأهم من العلوم النافعة، فضلاً عن العمل به الذى هو المطلوب الأسمى، إلا أنه لا بأس به لأهل البطالة لما فيه من بقاء سلسلة الإستاد المتصلة بأشرف البشر.

(١) هو: فقيه العراق، تلميذ محمد بن الحسن، وقاضى البصرة، له تصانيف وذكاء مفرد، توفي سنة ٢٢١هـ.

(٢) هو: إمام دار الهجرة، أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر، المدنى، ولد سنة ٩٣هـ، طلب العلم، وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، كان عالم أهل الحجاز، وهو حجة زمانه، مات سنة ١٧٩هـ، ودفن بالبقيع.

(٣) هو: الحافظ، شهاب الدين، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسى، ثم اللشمقى الشافعى المقرئ النحوى، ولد سنة ٥٩٩هـ، له كتاب «الروضتين فى أخبار الدولتين»، مات سنة ٦٦٥هـ..

قال: وما يزهّد فى ذلك أن فيه يتشارك الكبير والصغير، والفهم والفاهم، والجاهل والعالم.

وقد قال الأعمش^(١): حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ. ولأمّ إنسان أحمد^(٢) فى حضور مجلس الشافعى^(٣) وتركه مجلس سفيان بن عيينة^(٤)، فقال له أحمد: اسكت فإن فاتك حديث بعلوّ تجده بتزول ولا يضرك، وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده أـهـ.

قال شيخ الإسلام: وفى بعض كلامه نظر، لأن قوله: وهنا قد كُفِيَ المشتغل بما صنف فيه قد أنكره العلامة أبو جعفر بن الزبير وغيره، ويقال عليه: إن كان التصنيف فى الفن يوجب الاتكال على ذلك وعدم الاشتغال به، فالقول كذلك فى الفن الأول، فإن فقه الحديث وغيره لا يحصى كم صنف فيه، بل لو ادعى مدّع أن التصنيف فيه أكثر من التصنيف فى تمييز الرجال، والصحيح من السقيم لما أبعد، بل ذلك هو الواقع. فإن كان الإشتغال بالأول مهماً فالإشتغال بالثانى أهم، لأنه المرقاة إلى الأول، فمن أخلّ به خلط السقيم بالصحيح، والمعدّل بالمجرّح، وهو لا يشعر.

قال: فالحق أن كلاّ منهما فى علم الحديث مهمّ، ولا شك أن من جمعهما حاز القدر المعلى مع قصور فيه إن أخلّ بالثالث، ومن أخلّ بهما فلا حظّ له فى اسم الحفاظ، ومن أحرز الأول وأخلّ بالثانى كان بعيداً من اسم المحدث عرقاً، ومن يحرز الثانى وأخلّ بالأول لم يبعد عنه اسم المحدث، ولكن فيه نقص بالنسبة إلى الأول، وبقي الكلام فى الفن الثالث، ولا شك أن من جمع ذلك من الأولين كان أوفر سهماً وأحظّ قسماً، ومن اقتصر عليه كان أخسر حظاً وأبعد حفظاً، ومن جمع الثلاث كان

(١) هو: سليمان بن مهران الأسدى الكاملى، أبو محمد الكوفى، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات، مات سنة ١٤٧هـ.

(٢) هو: أحد الأئمة الأربعة، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانى المروى، نزّل ببغداد، مناقبه معروفة مشهورة، مات سنة ٢٤١هـ.

(٣) هو: أحد الأئمة الأربعة، أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبى، الشافعى، المكي، نزّل مصر، مناقبه معروفة مشهورة، مات سنة ٢٠٤هـ، وله ٥٤ سنة.

(٤) هو: أبو محمد، سفيان بن عيينة بن أبى عمران، ميمون الهلالى الكوفى ثم المكي، ثقة حافظ إمام حجة، مات فى رجب سنة ١٩٨هـ، وله ٩١ سنة.

فقيهاً محدثاً كاملاً، ومن انفرد باثنين منهما كان دونه، إلا أن من اقتصر على الثانى والثالث فهو محدث صرّف، لا حظ له فى اسم الفقيه، كما أن من انفرد بالأول فلا حظ له فى اسم المحدث، ومن انفرد بالأول والثانى فهل يسمى محدثاً؟ فيه بحث ١ـهـ.

وفى غضون كلامه ما يشعر باستواء المحدث والحافظ، وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بمعنى، كما روى أبو سعد السّمْعَانِي بسنده إلى أبى زُرْعَةَ الرّازِى^(١). سمعت أبا بكر بن أبى شيبة^(٢) يقول: من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاءً لم يعد صاحب حديث.

وفى الكامل لابن عدى^(٣) من جهة التّعليق، قال. سمعت هشيمًا يقول: من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث.

والحق أن الحافظ أخصر، وقال التاج السبكي فى كتابه معيد النعم: من الناس فرقة أدعت الحديث فكان قصارى أمرها النظر فى مشارق الأنوار للصاغاني، فإن ترفعت إلى مصابيح البغوى^(٤)، ظنت أنها بهذا القدر تصل إلى درجة المحدثين، وما ذلك إلا بجهلها بالحديث، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتّابين عن ظهر قلب وضم إليهما، من التون مثليهما لم يكن محدثاً، ولا يصير بذلك محدثاً حتى يلج الجمل فى سمّ الحياض فإن رامت بلوغ الغاية فى الحديث على رعمها اشتغلت بجامع الأصول لابن الأثير^(٥)، فإن ضمنت إليه كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح أو مختصره المسمى

(١) هو: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الراوى، إمام حافظ ثقة مشهور، مات سنة ٢٦٤هـ، وله ٦٤ سنة.

(٢) هو: عبد الله بن محمد بن أبى شيبة، إبراهيم بن عثمان الواسطى الأصل، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة ٢٣٥هـ.

(٣) هو: الإمام الحافظ، أبو أحمد، عبد الله بن عدى بن عبد الله الجرجاني، صاحب كتاب الكامل فى المرح والتعديل، مات سنة ٣٦٥هـ.

(٤) هو: العلامة القدوة الحافظ، محبى السنة، أبو محمد، الحسين بن سعود بن محمد بن القراء البغوى الشافعى المقر، صاحب التصانيف، كان سيداً إماماً، زاهداً قانعاً باليسير، توفى بمرور الرّود مدينة من مدائن خراسان سنة ٥١٦هـ.

(٥) هو: مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى الجزرى ثم الموصلى، قرأ الحديث والعلم والأدب، صنف «جامع الأصول» و«النهاية» له أخوان يحملان نفس اللقب هما: عز الدين صاحب «التاريخ»، وضياء الدين صاحب «المثل السائر» مات سنة ٦٠٦هـ، وله ٦٣ سنة.

«بالتقريب والتيسير للنووى» ونحو ذلك، وحينئذ يتأدى من انتهى إلى هذا المقام: محدث المحدثين ويخارئ العصر، وما ناسب هذه الألفاظ الكاذبة، فإن من ذكرناه لا يعد محدثاً بهذا القدر، وإنما المحدث من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال والعالى والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتن، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل، وسنن البيهقى^(١)، ومعجم الطبرانى^(٢)، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية. هذا أقل درجاته، فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطباق ودار على الشيوخ وتكلم فى العلل والوقايات والمسانيد كان فى أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله ما يشاء ما يشاء.

وقال فى موضع آخر منه: ومن أهل العلم طائفة طلبت الحديث وجعلت دأبها السماع على المشايخ ومعرفة العالى من المسموع والنازل، وهؤلاء هم المحدثون على الحقيقة، إلا أن كثيراً منهم يجهد نفسه فى تهجى الأسماء والمتون وكثرة السماع من غير فهم لما يقرءونه، ولا تتعلق فكرته بأكثر من أنى حصلت جزء ابن عرفة عن سبعين شيخاً، وجزء الأصبارى عن كذا كذا شيخاً، وجزء البطاقة، ونسخة أبى مسهر وأنحاء ذلك، وإنما كان السلف يستمعون فيقرءون فيرحلون فيفسرون، ويحفظون فيعملون، ورأيت من كلام شيخنا الذهبى فى وصية لبعض المحدثين فى هذه الطائفة: ما حظ واحد من هؤلاء إلا أن يسمع ليروى فقط، فليعاقب بتقيض قصده وليشهرته الله بعد ستره مرات، ولييقن مضغة فى الألسن، وعبرة بين المحدثين ثم لا يطعن الله على قلبه، ثم قال: فهل يكون طالب من طلاب السنة يتهاون بالصلوات أو يتعانى تلك العادات؟ وأنحس منه محدث يكذب فى حديثه ويختلق القُصار، فإن ترقّت همته المقتة إلى الكذب فى النقل والتزوير فى الطباق فقد استراح، وإن تعانى سرقة الأجزاء وكشط الأوقاف فهذا لصٌ بسمت محدث، فإن كمل نفسه بتلوّط أو قيادة، فقد تمت له الإفادة!

(١) هو: الحافظ العلامة، أبو بكر، أحمد بن الحسين، بن على بن موسى الحُسَروجرى الخراسانى، ويهيق عدة قرى من أعمال نيسابور على يومين منها، بورك له فى علمه، وصنف التصانيف النافعة، وانقطع بقرية مقبلاً على التأليف فعمل «السنن الكبرى» فى عشر مجلدات، ليس لأحد مثله، توفى سنة ٤٥٨هـ.

(٢) هو: محدث الإسلام، علم للمعمرين، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبرانى، صاحب المعاجم الثلاثة، وغير ذلك، توفى سنة ٣٦٠هـ بأصبهان عن مائة سنة.

وإن استعمل فى العلوم فقد اوداد مهانة وخبطًا، إلى أن قال: فهل فى مثل هذا الضرب خير؟ لا أكثر الله منهم اهـ. وبعضهم:

إن الذى يروى ولمكنه

يجهل ما يروى وما يكتب

كصخرة تنبع أمواهها

تسقى الأراضى وهى لا تشرب

وقال بعض الظرفاء فى الواحد من هذه الطائفة:

إنه قليل المعرفة والمخبرة، يشى ومعه أوراق ومحبرة، معه أجزاء يدور بها على

شيخ وعجوز، لا يعرف ما يجوز بما لا يجوز:

ومحدث قد صار غاية علمه

أجزاء يرويهها عن الدميّاطى

وفلانة تروى حديثًا عاليًا

وفلان يروى ذاك عن أسباط

والفرق بين غريبهم وعزيزهم

وافصح عن الخبيّاط والخناط

وأبو فلان ما اسمه ومن الذى

بين الأنام ملقب بسناط

وعلم دين الله نادى جهرة

هذا زمان فيه طى بساطى

وقال الشيخ تقي الدين السبكي: إنه سأل الحافظ جمال الدين المزى^(١) عن حدّ

الحفظ الذى إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ؟ قال: يرجع إلى أهل

العرف، فقلت وآين أهل العرف؟ قليل جدًا، قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين

يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم

لللغالب، فقلت له: هذا عزيز فى هذا الزمان، أدركت أنت أحدًا كذلك؟ فقال: ما رأينا

(١) هو: محدث الشام، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاىى الدمشقى

الشافعى، ولد بظاهر حلب سنة ٦٠٤، له «تهذيب الكمال»، و«الأطراف»، وغير ذلك،

كان له مجالس، وكان ثقة حجة كثير العلم، حسن الأخلاق، توفى سنة ٧٤٢هـ.

مثل الشيخ شرف الدين الدميّاطى، ثم قال: وابنٌ دقيق العيد كان له فى هذا مشاركة جيدة، ولكن أين السُّها من الثرى، فقلت: كان يصل إلى هذا الحد؟ قال: ما هو إلا كان يشارك مشاركة جيدة فى هذا، أعنى فى الأسانيد، وكان فى المتن أكثر لاجل الفقه والأصول.

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس^(١): وأما للمحدث فى عصرنا فهو: من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً، وجمع رواةً، واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره، وتميز فى ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع فى ذلك حتى عرف شيوخه، وشيوخ شيوخه، طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهره منها فهذا هو الحافظ (وأما) ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم: كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث فى الإمام، فذلك بحسب أزمته. انتهى. وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر شيخه أبا الفضل العراقى^(٢) فقال: ما يقول سيدى فى الحد الذى إذا بلغه الطالب فى هذا الزمان استحق أن يسمى حافظاً؟ وهل يتسامح بنقص بعض الأوصاف التى ذكرها المزى وأبو الفتح فى ذلك لنقص زمانه أم لا؟ فأجاب: الاجتهاد فى ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن فى وقت يبلوغ بعضهم للحفظ وغلبته فى وقت آخر، وباختلاف من يكون كثير المخاطلة للذى يصفه بذلك. وكلام المزى فيه ضيق، بحيث لم يسمَّ ممن رآه بهذا الوصف إلا الدميّاطى، وأما كلام أبى الفتح فهو أسهل، بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه، وما فوق، ولا شك أن جماعة من الحفاظ المتقدمين كان شيوخهم التابعين أو أتباع التابعين، وشيوخ شيوخهم الصحابة أو التابعين، فكان الأمر فى هذا الزمان أسهل باعتبار تأخر الزمان، فإن اكتفى بكون الحفاظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه، أو طبقة أخرى، فهو سهل لمن جعل منه ذلك دون غيره من حفظ المتن والأسانيد، ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها ومعرفة الصحيح من السقيم، والمعمول به من غيره، واختلاف العلماء واستنباط الأحكام فهو أمر ممكن بخلاف ما ذكر من جميع

(١) هو: الإمام العلامة، المحدث، محمد بن محمد بن أحمد الأندلسى الأصل المصرى، كان أحد الأعلام الحفاظ، إماماً فى الحديث، مات سنة ٧٣٤هـ.

(٢) هو: الإمام الكبير، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقى، حافظ عهده، توفى سنة ٨٠٦هـ.

ما ذكر، فإنه يحتاج إلى فراغ وطول عمر، وانتفاء الموانع. وقد روى عن الزهرى أنه قال: لا يولد الحافظ إلا فى كل أربعين سنة، فإن صح كان المراد رتبة الكمال فى الحفظ والإتقان، وإن وجد فى زمانه من يوصف بالحفظ. وكم من حافظ غيره أحفظ منه. انتهى. ومن ألفاظ الناس فى معنى الحفظ، قال ابن مهدى: الحفظ الإتقان، وقال أبو زرعة: الإتقان أكثر من حفظ السرد، وقال غيره: الحفظ المعرفة، قال عبد المؤمن بن خلف النسفى: سألت أبا على صالح بن محمد قلت: يحيى بن معين هل يحفظ؟ قال: لا، إنما كان عنده معرفة، قال: قلت: فعلى بن المدينى كان يحفظ؟ قال: نعم ويعرف.

ومما روى فى قدر حفظ الحافظ، قال أحمد بن حنبل: انتقيت المسند من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث، وقال أبو زرعة الرازى: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، قيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب. وقال يحيى بن معين^(١): كتبت يدي ألف ألف حديث.

وقال البخارى^(٢): أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وماتى ألف حديث غير صحيح.

وقال مسلم^(٣): صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة. وقال أبو داود^(٤): كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمته كتاب السنن.

(١) هو: إمام الجرح والتعديل، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون الغطفانى مولاهم البغدادى، ثقة حافظ إمام مشهور، مات سنة ٢٣٣هـ بالمدينة المنورة.

(٢) هو: إمام المحدثين، جبل الحفظ، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفى البخارى، إمام الدنيا فى قفه الحديث، كتابه أصبح الكتب بعد كتاب الله، مات سنة ٢٦٤هـ.

(٣) هو: الإمام الحافظ، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى، يعتبر صحيحه من أصح الكتب بعد صحيح البخارى، ويطلق عليهما الصحيحان، وحديثهما يقال عنه: متفق عليه. توفى سنة ٢٦٢هـ، وله ٥٧ سنة.

(٤) هو: الحافظ، المصنف، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأردى، ثقة حافظ مصنف، له كتاب السنن، وغير ذلك، مات سنة ٢٧٥هـ.

وقال الحاكم^(١) فى المدخل: كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث، سمعت أبا جعفر الرازى يقول: سمعت أبا عبد الله بن وارة يقول: كُنت عند إسحاق بن إبراهيم بنيسابور، فقال رجل من أهل العراق: سمعت أحمد بن حنبل يقول: صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر، وهذا الفتى، يعنى أبا زرعة، قد حفظ سبعمائة ألف، قال البيهقى: أراد ما صح من الأحاديث، وأقاول الصحابة والتابعين.

وقال غيره: سئل أبو زرعة عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مائتى ألف حديث، هل يحنث؟ قال: لا، ثم قال: أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان سورة ﴿قل هو الله أحد﴾، وفى للذاكرة ثلاثمائة ألف حديث، وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازى الحافظ: كان أبو زرعة يحفظ سبعمائة ألف حديث، وكان يحفظ مائة وأربعين ألفاً فى التفسير والقرآن.

وقال الحاكم: وسمعت أبا بكر بن أبى دارم الحافظ بالكوفة يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد يقول: أحفظ لأهل البيت ثلاثمائة ألف حديث، قال: وسمعت أبا بكر يقول: كتبت بأصابعى عن مطين مائة ألف حديث، وسمعت أبا بكر المزنى يقول: سمعت ابن خزيمة^(٢) يقول: سمعت على بن خُزَرم يقول: كان إسحاق بن راهويه^(٣) يلى سبعين ألف حديث حفظاً. وأسند ابن عدى عن ابن شبرمة^(٤) عن الشعبي^(٥) قال: ما كتبت سوداء فى

(١) هو: الحافظ، الناقد، العلامة، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حملويه بن نعيم بن الحكم، الضبى الطهمانى النيسابورى الشافعى، صاحب التصانيف، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة جزء، يستقصى فى ذلك، يؤلف الفث والسمين، جمع أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخارى ومسلم، إلا أنها لا تبلغ درجتها، توفى سنة ٤٠٥هـ.

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، الحافظ الحجة، إمام الأئمة، أبو بكر السلمى النيسابورى الشافعى، صاحب التصانيف، عنى فى حديثه بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل فى سعة العلم والإتقان، مصنفاته تزيد على ١٤٠ كتاباً، توفى سنة ٣٢١هـ، وله ٨٩ سنة.

(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلى، أو يعقوب بن راهوية المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، مات سنة ٢٣٨هـ، وله ٧٢ سنة.

(٤) هو: عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبى، أبو شبرمة الكوفى القاضى، ثقة فقيه، مات سنة ١٤٤هـ.

(٥) هو: أبو عمرو، عامر بن شراحيل البشعى، ثقة مشهور فقيه فاضل، قال عنه مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين سنة.

يضاء إلى يومى هذا، ولا حلى رجل بحديث قط إلا حفظته، فحدثت بهذا الحديث إسحاق بن راهويه فقال: تعجب من هذا؟ قلت: نعم. قال: ما كنت لاسمع شيئاً إلا حفظته، وكأني أنظر إلى سبعين ألف حديث، أو قال: أكثر من سبعين ألف حديث فى كُتُبى.

وأُسند عن أبى داود الحفّاف قال سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلى مائة ألف حديث فى كُتُبى، وثلاثين ألفاً أسردها، وأُسند الخطيب عن محمد بن يحيى ابن خالد قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: أعرف مكان مائة ألف حديث كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلبى، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزوّرة.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل^(١): قال أبى لداود بن عمرو الضبى وأنا أسمع: كان يحدثكم إسماعيل بن عياش هذه الأحاديث بحفظه؟ قال: نعم، ما رأيت معه كتاباً قط، قال له: لقد كان حافظاً، كم كان يحفظ؟ قال: شيئاً كثيراً، قال: أكان يحفظ عشرة آلاف؟ قال عشرة آلاف وعشرة آلاف وعشرة آلاف، فقال أبى هذا كان مثل وكيع.

وقال يزيد بن هارون: أحفظ خمسة وعشرين ألف حديث بإسناده ولا فخر، وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث. وقال يعقوب الدورقى: كان عند هشيم عشرون ألف حديث. وقال الأجرى: كان عيد الله بن معاذ العنبرى يحفظ عشرة آلاف حديث.

الفائدة الثالثة: قال شيخ الإسلام: أول من صنف فى الاصطلاح القاضى أبو محمد الرامهرمزي^(٢)، فعمل كتابه «المحدث الفاصل» لكنه لم يستوعب والمحاكم أبو عبد الله النيسابورى، لكنه لم يهذب ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني^(٣)، فعمل على

(١) هو: أبو عبد الرحمن، عبد الله ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، ثقة، مات سنة ٢٩٠هـ، وله بضع وسبعون سنة.

(٢) هو: أبو محمد، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسى الرامهرمزي، القاضى، صاحب كتاب «المحدث الفاصل بين الراوى والواعى فى علوم الحديث»، ذكره ابن منته فى كتاب الوفيات أنه عاش إلى قرب سنة ٣٦٠هـ.

(٣) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، الإمام الحافظ، الأصبهاني، صاحب كتاب «الحلية»، كان أبوه من علماء المحدثين والرحالين، فكان حافظاً مبرزاً على الإِسناد، مات سنة ٤٣٠هـ، وله ٩٤ سنة.

(٤) هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن منصور بن المسلم، المصرى الشافعى، الخطيب المشهور بالعراقى، ولد بمصر سنة ٥١٠هـ، وارتمل قطفه وبرع فى الملعب الشافعى، ولى خطابة جامع مصر، وصنف شرحاً للمهذب مفيد، توفى سنة ٥٩٦هـ.

كتابه مستخرجاً، وأبقى فيه أشياء للمتعب، ثم جاء بعلمهم الخطيب البغدادي^(٤) فعمل فى قوانين الرواية كتاباً سماه «الكفاية» وفى آدابها كتاباً سماه «الجامع» لآداب الشيخ والسامع» وقلّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة^(١): كل من أنصف علم أن للحديث بعده عيال على كُتبه، ثم جمع من تأخر عنه. القاضى عياض^(٢) كتابه «الإلماع»^(٣) وأبو حفص الميائنجي^(٤) جزءاً ما لا يسع المحدث جهله وغير ذلك.

إلى أن جاء الحافظ الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزورى نزيل دمشق فجمع لما وُكِّىَ تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور، فهدب فتونه وأملأه شيئاً فشيئاً، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب قوائده، فاجتمع فى كتابه ما تفرّق فى غيره، فللهذا عكف الناس عليه، فلا يحصى كم ناظم له، ومختصر ومستدرك عليه، ومقتصر، ومعارض له، ومختصر.

قال: إلا أنه لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب: بأن يذكر ما يتعلق بالمتن وحده، وما يتعلق بالسند وحده، وما يشتركان فيه معاً، وما يختص بكيفية التحمل والأداء وحده، وما يختص بصفات الرواة وحده، لأنه جمع متفرقات هذا الفن من كُتُب مطولة فى هذا الحجم اللطيف، ورأى أن تحصيله وإلقائه إلى طالبيه أهم من تأخير ذلك، إلى أن تحصل العناية التامة بحسن ترتيبه.

(١) هو: الحافظ المحدث الرحال، مُعِين الدين، أبو بكر، محمد بن عبد الغنى بن أبى بكر بن شجاع البغدادى الحنبلى، عنى أبو بكر بالحديث، فجمع وألف، فصنف كتاب «التقييد فى معرفة رواة الكتب والمسائيد»، وألف مستدركاً على «الإكمال» لابن ماكولا يدل على سعة معرفته، توفى سنة ٦٢٩هـ.

(٢) هو: القاضى عياض بن موسى اليَحْصِيّ المتوفى سنة ٥٤٤هـ، وكتابه هذا غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنها، لكنه جيد فى بابه، حسن التنسيق والترتيب.

(٣) وتتمته: إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

(٤) هو: أبو حفص، عمر بن عبد المجيد الميائنجي المتوفى سنة ٥٨٠هـ، وكتابه جزء صغير ليس فيه كبير فائدة.

وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة منهم المصنف (١) وابن كثير (٢) والعراقى والبلقىنى (٣) وغيره جماعة كابن جماعة والتبريزى والطبى والزركشى.

الرابعة: اعلم أن أنواع علوم الحديث كثيرة لا تعد، قال الحارمى فى كتاب «العجالة»: علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته، وقد ذكر ابن الصلاح منها - وتبعه المصنف - خمسة وستين، وقال: وليس ذلك بآخر الممكن فى ذلك، فإنه قابل للتوسع إلى ما لا يحصى: أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، وأحوال متون الحديث، وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهى بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هى نوع على حياله (٤) اهـ.

قال شيخ الإسلام: وقد أخل بأنواع مستعملة عند أهل الحديث: منها القوى والجيد والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت والصالح. ومنها فى صفات الرواة أشياء كثيرة، كمن اتفق اسم شيخه والراوى عنه، وكمن اتفق اسمه واسم شيخ وشيخ شيخه أو اسمه واسم أبيه وجده، أو اتفق اسمه وكُنْيته. وغير ذلك. واستدرك البلقىنى فى محاسن الاصطلاح خمسة أنواع أخرى غير ما ذكر. وسيأتى إلحاق كل ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد ذكر ابن الصلاح أيضاً أحكام أنواع فى ضمن نوع مع إمكان إفرادها بالذكر، كذكره فى نوع المعضل أحكام المعلق والمعتن؛ وهما نوعان مستقلان أفردهما ابن جماعة، وذكر الغريب والعزیز والمشهور والمتواتر فى نوع واحد، وهى أربعة. ووقع له عكس ذلك. وهو تعدد أنواع وهى متحدة، والمصنف تابع له فى كل ذلك، وسيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

وهذا حين الشروع فى المقصود بعون الملك المعبود. فأقول:

- (١) هو: الإمام النووى عليه رحمة الله.
- (٢) هو: الإمام الحافظ للمحدث الثقة، عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن كثير القيسى البصرى، توفى سنة ٧٧٤هـ تقريباً.
- (٣) هو: الإمام العلامة، أبو حفص، عمر بن رسلان بن نصير الكتانى الشافعى، ولى قضاء الشام وتدرىس الحشاشية، مات سنة ٨٠٥هـ.
- (٤) انظر مقدمة ابن الصلاح ص (١٧).

أخبرنا شيخنا شيخ الإسلام والمسلمين قاضى القضاة علم الدين صالح ابن شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى، وغير واحد إجازة منهم، كلهم عن أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد التتوخى، أن أبى الحسن بن العطار الدمشقى أخبره قال: أخبرنى شيخ الإسلام الحافظ أبو زكريا النووى قال: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أى أبداً امتثالاً لقوله ﷺ: «كل أمر ذى بال لا يُبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» (١) رواه الرهاوى فى الأربعين من حديث أبى هريرة، وتصدير النبى ﷺ كتبه بها مشهور فى الصحيحين وغيرهما، وروى الحاكم فى المستدرک وابن أبى حاتم فى تفسيره من طريق جعفر بن مسافر، عن زيد بن المبارك الصنعانى، عن بلال بن وهب الجندى، عن أبيه عن طاوس عن ابن عباس. أن عثمان بن عفان سأل النبى ﷺ عن بسم الله الرحمن الرحيم فقال: هو اسم من أسماء الله، وما بينه وبين اسم الله الأكبر إلا كما بين سواد العين وبياضها من القرب (٢) قال الحاكم: صحيح الإسناد، وروى ابن مردويه فى تفسيره من طريق عبد الكبير بن المعافى بن عمران عن أبيه عن عمر بن ذر عن عطاء بن أبى رباح عن جابر بن عبد الله قال: «لما نزلت بسم الله الرحمن الرحيم هرب الغيم إلى المشرق، وسكنت الرياح، وهاج البحر، وأصغت البهائم بأذانها، ورجمت الشياطين، وحلف الله بعزته وجلاله أن لا يُسمى اسمه على شىء إلا بارك فيه».

وروى ابن جرير وابن مردويه فى تفسيرهما وأبو نعيم فى الحلية من طريق إسماعيل بن عيَّاش عن إسماعيل بن يحيى عن مسعر عن عطية عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً: أن عيسى ابن مريم أسلمته أمه إلى الكتاب لتعلمه، فقال له المعلم: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، قال له عيسى: وما بسم الله؟ قال المعلم: لا أدري؛ فقال له عيسى: الباء بهاء الله، والسين سناؤه، والميم ملكته؛ والله إله الألهة، والرحمن رحيم

(١) ضعيف جداً: وقد رواه السبكى فى «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٦) من طريق الحافظ الرهاوى. وانظر «الإرواء» (١/ ٢٩).

(٢) فى نسخة الحاكم «القرب» بالقاف.

الحمد لله،

الأخرة؛ وهذا حديث غريب جداً، قال ابن كثير (١): وقد يكون صحيحاً موقوفاً ومن الإسرائيليات لا من المرفوعات.

وروي ابن جرير من طريق بشر بن عمار (٢) عن أبى روى عن الضحاك عن ابن عباس. قال: الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين، والرحمن - الفعلان - من الرحمة، والرحيم الرفيق بمن أحب أن يرحمه، والبعيد الشديد على من أحب أن يضعف عليه العذاب، وبشر ضعيف، والضحاك لم يسمع من ابن عباس، وأسند ابن جرير عن العرزمي (٣) قال: الرحمن لجميع الخلق. الرحيم بالمؤمنين، وأسند ابن أبى حاتم عن جابر بن زيد قال: الله هو الاسم الأعظم.

وروى البيهقي وغيره عن ابن عباس فى قوله: ﴿هل تعلم له سميّاً﴾ (٤) قال: لا أحد يسمى «الله» وأسند ابن جرير عن الحسن البصري (٥) قال: الرحمن اسم ممنوع، أى لا يستطيع أحد أن يسمى به، وأسند ابن أبى حاتم عن الحسن أيضاً قال: الرحيم اسم لا يستطيع الناس أن يتحلوه، تسمى به تبارك وتعالى. وبهذه الآثار عرفت مناسبة جميع هذه الأسماء الثلاثة فى البسمة.

(الحمد لله) روى الخطايب فى غريبه، والدليلى فى مسند الفردوس (٦)، والبيهقي فى الأدب بسند رجاله ثقات، لكنه منقطع، عن ابن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبد لا يحمده» (٧).

وروى الطبرانى فى الأوسط بسند ضعيف، عن النّوّاس بن سميان قال: سألت ناقة رسول الله ﷺ الجدعاء، فقالت رسول الله ﷺ: «لئن ردها الله علىّ لأشكرن ربى، فردّت، فقال: «الحمد لله» فنظروا هل يحدث صوتاً أو صلاة؟ فظنّوا أنه نسي، فقالوا له، قال: «ألم أقل الحمد لله» (٨).

وروى ابن جرير بسند ضعيف عن الحكم بن عمير، وكانت له صحبة قال: قال النّبي ﷺ: «إذا قلت الحمد لله رب العالمين، فقد شكرت الله فزادك» (٩). وأسند

(١) فى «التفسير» (١/ ٣٣). (٢) ضعيف، قاله الحافظ فى «التقريب» (٦٩٧).

(٣) هو: محمد بن عبيد الله بن أبى سليمان العرزمي، الغزاري، متروك، قاله الحافظ فى «التقريب» (٨ - ٦١). (٤) سورة مريم: ٦٥.

(٥) هو: الحسن بن أبى الحسن البصري، تابعى مشهور، وعلى هذا حديثه مرسل.

(٦) (٢/ ٢٤٨).

(٧) راجع تفسير الدر المنثور فى تفسير آية الحمد لله رب العالمين من سورة الفاتحة.

(٨) أخرجه الطبرانى فى الكبير والأوسط وفيه عمرو بن واقد القرشي وقد وثقه محمد بن المبارك الصوري ورد عليه، وقد ضعفه الأئمة وترك حديثه. «المجمع» (٦٦٩٧).

(٩) أخرجه ابن جرير فى «تفسيره» (١/ ٤٦).

الفتح

من طريق الضحاك عن ابن عباس، قال: الحمد لله هو الشكر لله؛ الاستخذاء لله والإقرار بنعمته، وابتدأه وغير ذلك، وأسد ابن أبى حاتم من طريق أحسن منه عن ابن عباس قال: الحمد لله كلمة الشكر، فإذا قال العبد: الحمد لله قال: شكرنى عبدى، وفى صحيح مسلم من حديث أبى مالك الأشعرى^(١) مرفوعاً: الحمد لله تملأ الميزان^(٢). وأخرجه الترمذى^(٣) من حديث ابن عمرو، ورجل من بنى سليم^(٤). وفى صحيح ابن حبان^(٥) والترمذى من حديث جابر بن عبد الله: أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله^(٦).

وروى ابن حبان وأبو داود والنسائى^(٧) من حديث أبى هريرة مرفوعاً: كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع^(٨). وروى أحمد والنسائى من حديث الأسود ابن سريع مرفوعاً: إن ريك يحب الحمد^(٩).
(الفتح) صيغة مبالغة من الفتح بمعنى القضاء، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ مِنَّا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾^(١٠).

(١) هو: الصحابى الجليل، الخارث بن الخارث الأشعرى الشامى، صحابى تفرد بالرواية عنه أبو سلام، وقد خلطه غير واحد بأبى مالك الأشجعى.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٣) فى كتاب الطهارة، باب: فضل الوضوء.

(٣) هو: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى، صاحب «الجامع» المعروف بسنن الترمذى، مات سنة ٢٧٩هـ.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذى (٣٥٨٤، ٣٥٨٥) فى كتاب الدعوات، باب: (٩٢).

(٥) هو: العلامة الإمام، الحافظ المجدد، شيخ خراسان، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد ابن حبان التميمى الدارمى البستى، صاحب الكتب المشهورة، مثل: «الأنواع والتقسيم» المعروف بصحيح ابن حبان، وغير ذلك، توفى بسجستان بمدينة بست سنة ٣٥٤هـ.

(٦) إسناده حسن: أخرجه الترمذى (٢٣٨٣) فى كتاب الدعوات، باب: ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة، وابن حبان فى «صحيحه» (٤٨٦)، وقال الترمذى: حديث حسن غريب.

(٧) هو: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن على بن ستان بن بحر بن دينار، النسائى، الحافظ، صاحب السنن المعروفة باسمه، مات سنة ٣٠٣هـ، وله ٨٨ سنة.

(٨) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٨٤٠) فى كتاب الأدب، باب: الهدى فى الكلام، والنسائى فى «الكبرى» (١٠٣٢٨)، وابن ماجه (١٨٩٤) فى كتاب النكاح، باب: خطبة النكاح، وابن حبان فى «صحيحه» (١)، والحديث ضعفه الشيخ الألبانى فى «ضعيف سنن ابن ماجه» (ذى بال): أى مهتم به، معتنى بحاله، ملقى إليه بال صاحبه، و«أقطع»: أى مقطوع من البركة.

(٩) أخرجه الإمام أحمد فى «مسنده» (٣/ ٤٣٥)، والنسائى فى «الكبرى» (٧٧٤٥)، والطبرانى فى «الكبير» (١/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(١٠) سورة الأعراف: ٨٩.

الْمَثَانِ، ذَى الطَّوْلِ وَالْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ، الَّذِى مِنْ عَلَيْنَا بِالْإِيمَانِ، وَقَفَّضَ دِينَنَا عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ، وَمَحَا بِحَبِيبِهِ وَخَلِيلِهِ عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ عِبَادَةَ الْأَوْتَانِ، وَخَصَّصَهُ بِالْمُعْجَزَةِ وَالسَّنَنِ الْمُسْتَمِرَّةِ عَلَى تَعَاقُبِ الْأَزْمَانِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ وَآلِ كُلِّ مَا اخْتَلَفَ الْمَلَوَانِ،

(المتان) صيغة مبالغة من المن، بمعنى الكثير الإنعام، وسيأتى فى النوع الخامس والأربعين فى أثر مسلسل عن علي: أنه الذى يبدأ بالتوال قبل السؤال (ذى الطول) كما وصف تعالى بذلك نفسه فى كتابه، وفسره ابن عباس فيما أخرجه ابن أبى حاتم، بذى السعة والغنى (والفضل والإحسان الذى من علينا بالإيمان) بأن هدانا إليه ووفقنا له (وقضل ديننا) وهو الإسلام (على سائر الأديان) كما وردت بذلك الأحاديث المشهورة (ومحاً بحبيبه وخليله عبده ورسوله محمد ﷺ عبادَةَ الْاَوْتَانِ) أى الأصنام التى كان عليها كفار الجاهلية فى زمن الفترة بعد عيسى ﷺ، وقد ذكر المصنف هنا أربع صفات من أشرف أوصافه ﷺ: فالحيب ورد فى حديث الترمذى وغيره عن ابن عباس مرفوعاً «ألا وأنا حبيب الله ولا فخر» (١).

وروى أحمد وغيره من حديث ابن مسعود عن النبى ﷺ: «إنى أبرأ إلى كل خليل من خلتي، ولو كنت متخذاً خليلاً لا تتخذنى أباً بكر خليلاً، وإن صاحبكم خليل الله» (٢). وقد اختلف فى تفسير الخلّة واشتقاقها، فقيل: الخليل المنقطع إلى الله بلا مريم، وقيل: المختص به، وقيل: الصفى الذى يوالى فيه ويعادى فيه، وقيل: المحتاج إليه. وأصل المحبة الميل، وهى فى حق الله تعالى تمكينه لعبده من السعادة والعصمة، وتهيئة أسباب القرب، وإفاضة الرحمة عليه، وكشف الحجب عن قلبه، والأكثر على أن درجة المحبة أرفع، وقيل: بالعكس، لأنه ﷺ نفى ثبوت الخلّة لغير ربه، وأثبت المحبة لفاطمة وابنها وأسامة وغيرهم، وقيل هما سواء، والعبد: من أشرف صفات المخلوق، أسند القشيري فى رسالته عن الدقاق قال: ليس شيء أشرف من العبودية، ولا اسم أتم للمؤمن منها، ولذلك قال فى صفته ﷺ ليلة المعراج - وكان أشرف أوقاته - ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ (٣) - ﴿فَأَوْخِرْ إِلَى عَبْدِهِ﴾ (٤)، ولو كان اسم أجل من العبودية لسماه به (٥). وأسند عنه أيضاً قال: العبودية أتم من العبادَة، فأولاً عبادة وهى للعوام، ثم عبودية وهى للخواص، ثم عبودة وهى لخواص الخواص (٦)، وفى المسند وغيره من حديث أبى هريرة: أن ملكاً أتى النبى ﷺ فقال: إن الله أرسلنى إليك، أفعلكنا نبياً يجعلك، أو عبداً رسولاً؟ فقال جبريل: تواضع لربك يا محمد، قال: بلى عبداً رسولاً (٧). والأشهر فى

(١) ضعيف: أخرجه الترمذى (٣٦١٦) فى كتاب المناقب، باب: فى فضل النبى ﷺ، والحديث ضعفه الشيخ الألبانى فى «ضعيف سنن الترمذى».

(٢) صحيح: أخرجه الإمام، أحمد فى «مسنده» (١/ ٣٧٧، ٤٠٩).

(٣) سورة الإسراء: ١. (٤) سورة النجم: ١٠. (٥) الرسالة القشيرية (ص ٤٣١).

(٦) المصدر السابق (ص ٤٢٨) ينحوه. (٧) صحيح: أخرجه الإمام أحمد فى «مسنده»

(٢/ ٢٣١)، وابن حبان فى «صحيحه» (٦٣٦٥)، وأبو يعلى فى «مسنده» (١٠/ ٤٩١) (٥/ ٦١٠).

وَمَا تَكَرَّرَتْ حِكْمُهُ، وَتَعَاقَبَ الْجَدِيدَانِ.
 «أَمَّا بَعْدُ» فَإِنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبِ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكَيْفَ
 لَا يَكُونُ وَهُوَ بَيَانُ طَرِيقِ خَيْرِ الْخَلْقِ وَأَكْرَمِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ،

معنى الرسول: أنه إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن لم يؤمر فنبى فقط، وعن
 جزم به الحليمى، وقيل: وكان معه كتاب، أو نَسَخَ لبعض شرع من قبله، فإن لم يكن
 نبى فقط وإن أمر بالتبليغ، فالنبى أعمّ عليهما، وقيل: هما بمعنى، وهو الأولى، ثم
 الأكثر على أنه ﷺ مرسل إلى الإنس والجن دون الملائكة، صرح بذلك الحليمى
 والبيهقى فى الشعب، والرازى، والنسفى فى تفسيرهما، ونقله المتأخرون، منهم الحافظ
 أبو الفضل العراقى فى نكتة على ابن الصلاح، والشيخ جلال الدين المحلى فى شرح
 جمع الجوامع، واختار البارزى والسبكي أنه مرسل إلى الملائكة أيضاً، وهو اختياري
 وقد ألفت فيه كتاباً^(١)، وأما الكلام فى شرح اسمه محمد فقد بسطناه فى شرح
 الأسماء النبوية (وخصه بالمعجزة) المستمرة، أى القرآن (والسنن المستمرة على تعاقب
 الأزمان) فى الصحيحين عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من الأنبياء من نبى
 إلا قد أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذى أوتيت وحياً أوحاه الله
 إلى»، فأرجو أن أكون أكثرهم تبعاً يوم القيامة^(٢)، أى اقتصصته من بينهم بالقرآن المعجز
 للبشر، المستمر إعجازه إلى يوم القيامة، بخلاف سائر المعجزات فإنها انقضت فى وقتها
 (صلى الله عليه) وسلم (وعلى سائر النبيين وآل كل ما اختلف الملوان) أى الليل والنهار،
 قاله فى الصحاح، يقال: لا أفعله ما اختلف الملوان، الواحد ملاً بالقصر (وما تكررت
 حكمه وذكره وتعاقب الجديدان) أى الليل والنهار أيضاً قال ابن دريد^(٣):

إِنَّ الْجَدِيدِينَ إِذَا مَا اسْتَوْلَا عَلَى جَدِيدِ أَذْنِيَّاهُ لِلْبَلْسَى

وقيل: هما الغداة والعشى، وأدخل المصنف فى الصلاة سائر النبيين، لحديث:
 صلوا على أنبياء الله ورسله فإنهم بعثوا كما بعثت^(٤). أخرجه الخطيب وغيره، وآل

(١) سماه: «تزيين الأرائك بإرساله ﷺ إلى الملائكة».

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٧٢٧٤) فى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبى
 ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم»، ومسلم (١٥٢) فى كتاب الإيمان، باب: وجوب الإيمان
 برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملّة.

(٣) هو: أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد بن عثاية، الأزدي، البصرى، طلب الأدب
 ولسان العرب، ففاق أهل زمانه، كما كان شاعراً كثير الشعر، توفى سنة ٣٢١هـ.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي فى «تاريخه» (٧/ ٣٧١).

النبى ﷺ عند الشافعى: إقراره المؤمنون من بنى هاشم والمطلب، لحديث مسلم فى الصدقة «إنها لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد»^(١) وقال فى حديث رواه الطبرانى «إن لكم فى خمس الخمس ما يكفيكم - أو يغنيكم»^(٢) وقد قسم ﷺ الخمس على بنى هاشم والمطلب تاركاً أخويهم بنى نوفل وعبد شمس مع سؤالهم له كما رواه البخارى^(٣)، قال إبراهيم: إسماعيل وإسحاق وأولادهما، ويقاس بذلك آل الباقيين، وتعبير المصنف عن السنة بالحكم، أخذاً من تفسير الحكمة فى قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(٤) وقوله: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(٥) بالسنة. قال ذلك قتادة والحسن وغيرهما.

(أما بعد) أتى بها لأن النبى ﷺ كان إذا خطب قال: أما بعد، رواه الطبرانى (لا)، وذكرها فى خطبه ﷺ مشهور فى الصحيحين^(٦) وغيرهما، وفى حديث: إنها فصل الخطاب الذى أوتيته داود، رواه الديلمى فى مسند الفردوس من حديث أبى موسى الأشعرى^(٨) (فإن علم الحديث من أفضل القرب) جمع قرينة أى ما يتقرب به. (إلى رب العالمين وكيف لا يكون) كذلك (وهو بيان طريق خير الخلق وأكرم الأوكرين والآخرين) والشئ يشرف بشرف متعلقه، وهو أيضاً وسيلة إلى كل علم شرعى. أما الفقه: فواضح، وأما التفسير: فلأن أولى ما فسر به كلام الله تعالى ما ثبت عن نبيه ﷺ وأصحابه، وذلك يتوقف على معرفته.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٦٩) فى كتاب الزكاة، باب: تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آل، وهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب دون غيرهم بنحوه.

(٢) أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (٢١٧٠/١١) وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش وفيه كلام كثير، وقد وثقه أبو محسن، قاله الهيثمى فى «المجمع» (٤٣٥٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٣١٤٠) فى كتاب فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام...

(٤) سورة البقرة: ١٢٩، وسورة الجمعة ٢.

(٥) سورة الأحزاب: ٣٤.

(٦) أخرجه الطبرانى فى «الصغير» (٢٠٧/١).

(٧) صحيح: أخرج البخارى هذه الأحاديث فى كتاب الجمعة، باب: من قال فى الخطبة بعد الثناء: أما بعد، ومسلم (٨٦٧) فى كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة،

و(١٥٠٤) فى كتاب العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق، و(٢٤٤٩) فى كتاب فضائل الصحابة، و(٣٠٣٢) فى كتاب التفسير.

(٨) رواه الطبرانى مرفوعاً، وفى إسناده ضعف، قاله الحافظ فى «الفتح» (٤٧٠/٣).

وَهَذَا كِتَابٌ اخْتَصَرْتُهُ مِنْ كِتَابِ «الإرشاد» الَّذِي اخْتَصَرْتُهُ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْمُتَّقِنِ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ الصَّلَاحِ رحمه الله، أَبَالِغُ فِيهِ فِي الْاِخْتِصَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْمَقْصُودِ، وَأَجْرِصُ عَلَى إِضْاحِ الْعِبَارَةِ، وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ الْاعْتِمَادُ، وَإِلَيْهِ التَّفْوِضُ وَالْاِسْتِئَاذُ.

الْحَدِيثُ: صَحِيحٌ، وَحَسَنٌ، وَضَعِيفٌ.

(وهذا كتاب) فى علوم الحديث (اختصرته من كتاب الإرشاد الذى اختصرته من) كتاب (علوم الحديث للشَّيْخِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الْمُتَّقِنِ تَقَى الدِّينِ (أبى عمرو عثمان ابن عبد الرحمن) الشهرزورى ثم الدمشقى (المعروف بابن الصلاح) وهو لقب أبىه رحمه الله)، أَبَالِغُ فِيهِ فِي الْاِخْتِصَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْمَقْصُودِ، وَأَجْرِصُ عَلَى إِضْاحِ الْعِبَارَةِ، وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ الْاعْتِمَادُ، وَإِلَيْهِ التَّفْوِضُ وَالْاِسْتِئَاذُ. الحديث) فيما قال الخطابى فى معالم السنن، وتبعه ابن الصلاح^(١): ينقسم عند أهله على ثلاثة أقسام (صحيح وحسن وضعيف) لأنه إما مقبول أو مردود، والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا، والأول الصحيح والثانى الحسن، والمردود لا حاجة إلى تقسيمه، لأنه لا ترجيح بين أفرادهِ.

واعترض بأن مراتبه أيضاً متفاوتة، فمنه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح، كما سيأتى، فكان ينبغي الاهتمام بتمييز الأول من غيره.

وأجيب بأن الصالح للاعتبار داخل فى قسم المقبول، لأنه من قسم الحسن لغيره، وإن نظر إليه باعتبار ذاته، فهو أعلى مراتب الضعيف، وقد تفاوتت مراتب الصحيح أيضاً ولم تتوَعَّ أنوعاً، وإنما لم يذكر الموضوع لأنه ليس فى الحقيقة بحديث اصطلاحاً، بل بزعم واضعه، وقيل: الحديث صحيح وضعيف فقط، والحسن مدرج فى أنواع الصحيح، قال العراقى فى نكتة^(٢): ولم أر من سبق الخطابى إلى تقسيمه المذكور، وإن كان فى كلام المتقدمين ذكر الحسن، وهو موجود فى كلام الشافعى والبخارى وجماعة، ولكن الخطابى نقل التقسيم عن أهل الحديث، وهو إمام ثقة، فتبعه ابن الصلاح. قال شيخ الإسلام ابن حجر: والظاهر أن قوله عند أهل الحديث من العام الذى أريد به الخصوص، أى الأكثر، أو الذى استقر اتفاقهم عليه بعد الاختلاف.

(تنبيه) قال ابن كثير^(٣): هذا التقسيم إن كان بالنسبة لما فى نفس الأمر فليس إلا

(٢) من (١٩).

(١) فى «مقدمته» (ص ١٨).

(٣) فى «اختصار علوم الحديث» (ص ١٧).

الأول: الصحيح، وفيه مسائل:

الأولى: فى حده، وهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شنوذ ولا علة،

صحيح وكذب، أما إلى اصطلاح المحدثين، فهو يتقسم عندهم إلى أكثر من ذلك، وجوابه أن المراد الثانى، والكل راجع إلى هذه الثلاثة.

(الأول الصحيح) وهو فعيل - بمعنى فاعل - من الصحة، وهى حقيقة فى الأجسام، واستعمالها هنا مجاز. واستعارة تيمية (وفيه مسائل؛ الأولى: فى حده، وهو ما اتصل إسناده) عدك عن قول ابن الصلاح، المسند الذى يتصل إسناده^(١)، لأنه أخصر وأشمل للمرفوع والموقوف (بالعدول الضابطين) جمع باعتبار سلسلة السند، أى بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى متناه، كما عبر به ابن الصلاح، وهو أوضح مع عبارة المصنف إذ توهم أن يرويه جماعة ضابطون عن جماعة ضابطين، وليس مراداً. قيل: كان الأخصر أن يقول بنقل الثقة، لأنه من جمع العدالة والضبط، والتعاريف تصان عن الإسهاب (من غير شنوذ ولا علة) فخرج بالقيد الأول^(٢) المتقطع والمعضل والمعلق والمدلس والمرسل على رأى من لا يقبله، وبالثانى^(٣) ما نقله مجهول عيناً أو حالاً. أو معروف بالضعف، وبالثالث^(٤) ما نقله مغفل كثير الخطأ، وبالرابع والخامس الشاذ والمعلل.

تنبيهات:

(الأول) حد الخطأ الصحيح بأنه: ما اتصل سنده وعدك نقلته، قال العراقى^(٥): فلم يشترط ضبط الراوى ولا السلامة من الشنوذ والعلة، قال: ولا شك أن ضبطه لا بد منه، لأن من كثر الخطأ فى حديثه وفحش، استحق الترك. قلت: الذى يظهر لى أن ذلك داخل فى عبارته، وأن بين قولنا: العدل وعدلوه فرقاً، لأن المغفل المستحق للترك لا يصح أن يقال فى حقه عدله أصحاب الحديث، وإن كان عدلاً فى دينه، فتأمل.

ثم رأيت شيخ الإسلام ذكر فى نكته معنى ذلك فقال: إن اشتراط العدالة يستدعى صدق الراوى وعدم غفلته وعدم تساهله عند التحمل والأداء، وقيل إن اشتراط نفى الشنوذ يغنى عن اشتراط الضبط، لأن الشاذ إذا كان هو الفرد المخالف وكان شرط

(٢) وهو: اتصال السند.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٠).

(٤) وهو: ضبط الراوى.

(٣) وهو: عدالة الراوى.

(٥) فى «فتح المغيبي» (١/ ١٠).

الصحيح أن يتفق كان من كثرت منه المخالفة وهو غير الضابط أولى. وأجيب: بأنه فى مقام التبيين، فأراد التنصيص ولم يكتف بالإشارة.

قال العراقى (١): وأما السلامة من الشذوذ والعلّة، فقال ابن دقيق العبد فى الاقتراح: إن أصحاب الحديث زادوا ذلك فى حدّ الصحيح، قال: وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثير من العلل التى يعلل بها المحدثون لا تجرى على أصول الفقهاء (٢)، قال العراقى (٣): والجواب أن من يصنف فى علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا عند غيرهم من أهل علم آخر، وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون فى الصحيح هذين الشرطين لا يفسد الحد عند من يشترطهما، ولذا قال ابن الصلاح (٤) بعد الحد: فهذا هو الحديث الذى يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، وقد يختلفون فى صحة بعض الأحاديث لاختلافهم فى وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم فى اشتراط بعضها كما فى المرسّل.

(الثانى) قيل: بقى عليه أن يقول: ولا إنكار. وردّ بأن المنكر عند المصنّف وابن الصلاح هو والشاذّ سيّان، فذكره معه تكرير. وعُدّ غيرهما أسوأ حالاً من الشاذّ؛ فاشتراط نفى الشذوذ يقتضى اشتراط نفيه بطريق الأولى.

(الثالث) قيل: لم يفسح مجراه من الشذوذ هنا، وقد ذكر فى نوعه ثلاثة أقوال؛ أحدها: مخالفة الثقة لأرجح منه. والثانى: تفرد الثقة مطلقاً. والثالث: تفرد الراوى مطلقاً، وردّ الأخيرين؛ فالظاهر أنه أراد هنا الأول.

قال شيخ الإسلام: وهو مشكل؛ لأن الإسناد إذا كان متصلاً ورواته كلهم عدولاً ضابطين، فقد انتفت عنه العلل الظاهرة. ثم إذا انتفى كونه معلولاً فما المانع من الحكم بصحته؟ فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عدلاً لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح وأصح. قال: ولم يرو مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفى الشذوذ للمبرّ عن بالمخالفة. وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض فى الصحة.

وأمثله ذلك موجودة فى الصحيحين وغيرهما، فمن ذلك أنهما أخرجاً قصة جمل جابر من طرق، وفيها اختلاف كثير فى مقدار الثمن، وفى اشتراط ركوبه. وقد رجح البخارى الطرق التى فيها الاشتراط على غيرها، مع تخريج الأمرين، ورجح أيضاً كون الثمن أوقية مع تخريجه ما يخالف ذلك (٥)، ومن ذلك أن مسلماً أخرج فيه

(١) فى «فتح المغيّب» (١/ ١٠). (٢) أى: يكون شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً.

(٣) فى «الذّكّة» (ص ٢٠). (٤) فى «علوم الحديث» (ص ٢٠)، و«التقييد والإيضاح» (ص ٢٠).

(٥) حديث جابر رواه البخارى فى عدة مواطن منها: فى كتاب البيوع، باب: شراء الدواب والحمير، وفى كتاب الشروط، باب: إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مسمى جاز، وانظر

فى ذلك كلام الحافظ ابن حجر فى توجيه هذا الحديث فى «الفتح» (٥/ ٣٧١-٣٧٩).

حديث مالك عن الزهرى عن عروة عن عائشة فى الاضطجاع قبل ركعتى الفجر (١)، وقد خالفه عامة أصحاب الزهرى كعمر ويونس وعمرو بن الحارث والأوزاعى وابن أبى ذئب وشعيب، وغيرهم عن الزهرى، فذكروا الاضطجاع بعد ركعتى الفجر قبل صلاة الصبح، ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك فى كتبهم.

وأمثلة ذلك كثيرة، ثم قال: فإن قيل: يلزم أن يسمى الحديث صحيحاً ولا يعمل به، قلت: لا مانع من ذلك، ليس كل صحيح يعمل به، بدليل المنسوخ. قال: وعلى تقدير التسليم، إن المخالف المروج لا يسمى صحيحاً؛ ففى جعل انتفاكه شرطاً فى الحكم للحديث بالصحة نظر، بل إذا وجدت الشروط المذكورة أولاً حكم للحديث بالصحة ما لم يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذاً، لأن الأصل عدم الشذوذ، وكون ذلك أصلاً مأخوذاً من عدالة الراوى وضبطه، فإذا ثبت عدالته وضبطه كان الأصل أنه حفظ ما روى حتى يتبين خلافه.

(الرابع) عبارة ابن الصلاح: ولا يكون شاذاً ولا معللاً. فاعترض بأنه لا بد أن يقول بعلّة قادحة، وأجيب بأن ذلك يؤخذ من تعريف المعلول حيث ذكر فى موضعه. قال شيخ الإسلام: لكن من غير عبارة ابن الصلاح، فقال من غير شذوذ ولا علة، احتاج أن يصف العلة بكونها قادحة وبكونها خفية، وقد ذكر العراقى فى منظومته الوصف الأول وأهمّل الثانى ولا بد منه، وأهمّل المصنف ويدرّ الدين بن جماعة الاثنين، فبقى الاعتراض من وجهين.

قال شيخ الإسلام: ولم يصب من قال: لا حاجة إلى ذلك، لأن لفظ العلة لا يطلق إلا على ما كان قادحاً. فلفظ العلة أعم من ذلك.

(الخامس) أورد على هذا التعريف ما سيأتى: إن الحسن إذا روى من غير وجه ارتقى من درجة الحسن إلى منزلة الصحة (٢)، وهو غير داخل فى هذا الحد، وكذا ما اعتضد بتلقى العلماء له بالقبول. قال بعضهم: يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح.

(١) صحيح: أخرجه مالك فى «الموطأ» (١٦٦) فى كتاب الصلاة، باب: صلاة الليل، ومسلم (٧٣٦) فى كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النى ﷺ فى الليل، وانظر كلام الحافظ فى «الفتح» (٣/ ٥٣).

(٢) يقصد: الصحيح لغيره.

قال ابن عبد البر فى الاستذكار لما حكى عن الترمذى أن البخارى صحح حديث البحر «هو الطهور ماؤه»^(١) وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده. لكن الحديث عندى صحيح؛ لأن العلماء تلقّوه بالقبول وقال فى التمهيد: روى جابر عن النبى ﷺ «الدينار أربعة وعشرون قيراطاً»^(٢) قال: وفى قول جماعة العلماء وإجماع الناس على معناه غنى عن الإسناد فيه.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائينى: تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث، بغير تكثير منهم.

وقال نحوه ابن فورك^(٣)، وزاد: بأن مثل ذلك بحديث «فى الرقة ربع العشر وفى مائتى درهم خمسة دراهم»^(٤).

وقال أبو الحسن بن الحصار فى تقريب المدارك، على موطأ مالك: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن فى سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به، وأجيب عن ذلك بأن المراد بالحد الصحيح لذاته لا لغيره، وما أورد من قبيل الثانى.

(١) صحيح: أخرجه مالك فى «موطأ» (٤٦) فى كتاب الصلاة، باب: الوضوء بماء البحر، وأبو داود (٨٣) فى كتاب الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، والترمذى (٦٩) فى كتاب الطهارة، باب: ما جاء فى ماء البحر أنه طهور، والنسائى (١/ ٥٠) فى كتاب الطهارة، باب: ماء البحر، وابن ماجه (٣٨٦) فى كتاب الطهارة وستنها، باب: الوضوء بماء البحر من حديث أبى هريرة رضي الله عنه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هو: شيخ المتكلمين، أبو بكر، محمد بن الحسن بن فورك الأصبهائى، سمع مسند أبى داود الطيالسى من عبد الله بن جعفر بن فارس، كان أشعرياً، رأساً فى فن الكلام، صف تصانيف كثيرة، توفى سنة ٤٠٦ هـ بالمسم.

(٤) أخرجه الإمام أحمد فى «مسنده» (١/ ١١، ١٢) من حديث أبى بكر الصديق رضي الله عنه.

(السادس) أورد أيضاً: المتواتر فإنه صحيح قطعاً، ولا يشترط فيه مجموع هذه الشروط.

قال شيخ الإسلام: ولكن يمكن أن يقال: هل يوجد حديث متواتر لم تجمع فيه هذه الشروط؟.

(السابع) قال ابن حجر: قد اعتنى ابن الصلاح والمصنف بجعل الحسن قسمين: أحدهما لذاته والآخر باعتضاده، فكان ينبغي أن يعتنى بالصحيح أيضاً. وبه على أن له قسمين كذلك، وإلا فإن اقتصر على تعريف الصحيح لغيره فى نوع الحسن لأنه أصله، فكان ينبغي أن يقتصر على تعريف الحسن لذاته فى بابه، ويذكر الحسن لغيره فى نوع الضعيف لأنه أصله.

فائدتان: الأولى قال ابن حجر: كلام ابن الصلاح فى شرح مسلم له يدل على أنه أخذ الحد المذكور هنا من كلام مسلم، فإنه قال: شرط مسلم فى صحيحه أن يكون متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى متناه غير شاذ ولا معلل، وهذا هو حد الصحيح فى نفس الأمر.

قال شيخ الإسلام: ولم يتبين لى أخذه انتفاء الشذوذ من كلام مسلم، فإن كان وقف عليه من كلامه فى غير مقدمة صحيحة فذاك، وإلا فالنظر السابق فى السلامة من الشذوذ باق. قال: ثم ظهر لى مأخذ ابن الصلاح، وهو أنه يرى أن الشاذ والمنكر اسمان لمسمى واحد. وقد صرح مسلم بأن علامة المنكر أن يروى الراوى عن شيخ كثير الحديث والرواة شيئاً ينفرد به عنهم، فيكون الشاذ كذلك، فيشترط انتفاؤه.

(الثانية) بقى للصحيح شروط مختلف فيها منها ما ذكره الحاكم من علوم الحديث: أن يكون راويه مشهوراً بالطلب، وليس مراده الشهرة المخرجة عن الجهالة، بل قدر زائد على ذلك.

قال عبد الله بن عون: لا يؤخذ العلم إلا على من شهد له بالطلب، وعن مالك نحوه، وفي مقدمة مسلم عن أبى الزناد: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال ليس من أهله.

قال شيخ الإسلام: والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك، إلا إذا كثرت مخارج الحديث فيستغنيان عن اعتبار ذلك، كما يستغنى بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام.

قال شيخ الإسلام: ويمكن أن يقال اشتراط الضبط يغنى عن ذلك، إذ المقصود بالشهرة بالطلب أن يكون له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس إلى كونه ضبط ما روى. ومنها ما ذكره السمعاني فى القواطع: أن الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط، وإنما يُعرف بالفهم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة.

قال شيخ الإسلام: هذا يؤخذ من اشتراط انتفاء كونه معلولاً، لأن الاطلاع على ذلك إنما يحصل بما ذكر من الفهم والمذاكرة وغيرهما. ومنها: أن بعضهم اشترط علمه بمعانى الحديث، حيث يروى بالمعنى، وهو شرط لا بد منه لكنه داخل فى الضبط، كما سيأتى فى معرفة من تقبل روايته. ومنها: أن أبا حنيفة^(١) اشترط فقه الراوى.

قال شيخ الإسلام: والظاهر أن ذلك إنما يشترط عند المخالفة أو عند التفرد بما تعم به البلوى. ومنها: اشتراط البخارى ثبوت السماع لكل راوٍ من شيوخه، ولم يكف بإمكان اللقاء والمعاصرة كما سيأتى. وقيل: إن ذلك لم يذهب أحد إلى أنه شرط الصحيح بل للأصحية. ومنها: أن بعضهم اشترط العدد فى الرواية كالشهادة.

(١) هو: الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، أبو حنيفة، النعمان بن ثابت التيمى الكوفى، ولد سنة ٨٠هـ فى حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له سماع من أحد منهم، عُنِيَ بطلب الآثار، وارتحل فى ذلك، وأما الفقه والتدقيق فى الراى وغوامضه، فإليه المنتهى، والناس عليه عيال فى ذلك، توفى سنة ١٥٠هـ.

قال العراقي: حكاها الحازمى^(١) فى شروط الائمة^(٢) عن بعض متأخرى المعتزلة، وحكى أيضاً عن بعض أصحاب الحديث.

قال شيخ الإسلام: وقد فهم بعضهم ذلك من خلال كلام الحاكم فى علوم الحديث، وفى المدخل كما سيأتى فى شرط البخارى ومسلم، وبذلك جزم ابن الاثير فى مقدمة جامع الأصول وغيره، وأعجب من ذلك ما ذكره الميائنجى فى كتاب «ما لا يسع المحدث جهله» شرط الشيخين فى صحيحهما أن لا يُدخل فى إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن النبى ﷺ اثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة، انتهى.

قال شيخ الإسلام: وهو كلام من لم يمارس الصحيحين أدنى ممارسة، فلو قال قائل ليس فى الكتاين حديث واحد بهذه الصفة لما أبعد.

وقال ابن العرى فى شرح الموطأ: كان مذهب الشيخين أن الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان. قال: وهو مذهب باطل، بل رواية الواحد عن الواحد صحيحة إلى النبى ﷺ.

وقال فى شرح البخارى عند حديث «الأعمال»^(٣): انفرد به عمر، وقد جاء من طريق أبى سعيد رواه البزار بإسناد ضعيف. قال: وحديث عمر وإن كان طريقه واحداً، وإنما بنى البخارى كتابه على حديث يرويه أكثر من واحد، فهذا الحديث ليس من ذلك.

(١) هو: الإمام الحافظ، النسابة البار، أبو بكر، محمد بن موسى بن عثمان الحازمى الهلماني، ولد سنة ٥٤٨هـ، تفقه ببغداد فى مذهب الشافعى، وجالس العلماء وتميز وفهم، حتى صار أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله، وجمع وصنف، وله «الاعتبار» وغير ذلك. توفى سنة ٥٨٤هـ.

(٢) ص (٢٢-٢٤).

(٣) يقصد حديث «إنما الأعمال بالنيات...» وقد أخرجه البخارى (١) فى كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ومسلم (١٩٠٧) فى كتب الإمارة، باب: قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الغن، لأن عمر قاله على المنبر بمحضر الاعيان من الصحابة، فصار كالمجمع عليه، فكان عمر ذكرهم لا أخبرهم.

قال ابن رُشيد: وقد ذكر ابن حبان في أول صحيحه - أن ما ادعاه ابن العربي وغيره - من أن شرط الشيخين ذلك مستحيل الوجود، قال: والعجب منه كيف يدعى عليهما ذلك ثم يزعم أنه مذهب باطل، فليت شعري من أعلمه بأنهما اشترطا ذلك؟ إن كان منقولاً فليبين طريقه ليُنظر فيها وإن كان عرفه بالاستقراء فقد وهم في ذلك، فلقد كان يكفيه في ذلك أول حديث في البخارى، وما اعتذر به عنه فيه تقصير، لأن عمر لم يتفرد به وحده، بل انفرد به علقمة عنه، وانفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة، وانفرد به يحيى بن سعيد عن محمد، وعن يحيى تعددت رواته.

وأيضاً فكون عمر قاله على المنبر لا يستلزم أن يكون ذكر السامعين بما هو عندهم، بل هو محتمل للأمرين، وإنما لم ينكروه لأنه عندهم ثقة، فلو حدثتهم بما لم يسمعه قط لم ينكروا عليه، اهـ.

وقد قال باشتراط رجلين عن رجلين في شرط القبول إبراهيم بن إسماعيل بن عُلَيْه^(١)، وهو من الفقهاء المحدثين، إلا أنه مهجور القول عند الأئمة، لميله إلى الاعتزال، وقد كان الشافعى يرد عليه ويحذر منه.

وقال أبو علي الجبائى من المعتزلة: لا يقبل الخبر إذا رواه العدل الواحد، إلا إذا انضم إليه خبرٌ عدل آخر، أو عَصَدَه موافقةُ ظاهر الكتاب، أو ظاهر خبر آخر، أو يكون متشركاً بين الصحابة، أو عمل به بعضهم، حكاه أبو الحسن البَصْرى في المعتمد، وأطلق الأستاذ أبو نصر التميمى عن أبى علي أنه لا يقبل إلا إذا رواه أربعة.

(١) هو: إبراهيم بن إسماعيل بن عليّ، جهى هالك، كان يناظر ويقول بخلق القرآن، مات سنة ٢١٨هـ، وقال ابن عبد البر: له شذوذ كثيرة، ومذاهبه عند أهل السنة مهجورة، وليس في قوله عندهم مما يعد خلاف، وذكر البيهقى في مناقب الشافعى عن الشافعى أنه قال: أنا أخالف ابن عليّ في كل شيء حتى في قول لا إله إلا الله، فإني أقول لا إله إلا الله الذى كلم موسى، وهو يقول: لا إله إلا الله الذى خلق كلاماً سمعه موسى. انظر «لسان الميزان» (١/ ٣٤).

وللمعتزلة فى رد خبر الواحد صحيح: منها قصة ذى اليدين^(١)، وكون النبى ﷺ توقف فى خبره حتى تابعه عليه غيره، وقصة أبى بكر حين توقف فى خبر المغيرة فى ميراث الجدة^(٢) حتى تابعه أبو سعيد^(٣).

وأجيب عن ذلك كله: فأما قصة ذى اليدين، فإنما حصل التوقف فى خبره، لأنه أخبره عن فعله ﷺ، وأمر الصلاة لا يرجع المصلى فيه إلى خبر غيره، بل ولو بلغوا حد التواتر، فلعله إنما تذكر عند إخبار غيره.

وقد بعث ﷺ رسله واحداً واحداً إلى الملوك ووَقَدَ عليه الأحادُ من القبائل فأرسله إلى قبائلهم، وكانت الحجة قائمة بإخبارهم عنه مع عدم اشتراط التعدد.

وأما قصة أبى بكر فإنما توقف إرادة الزيادة فى التوثق، وقد قبل خبر عائشة وحدها فى قدر كفى النبى ﷺ.

وأما قصة عمر فإن أبا موسى أخبره بذلك الحديث عقب إنكاره عليه رجوعه^(٤)، فأراد التثبت فى ذلك، وقد قبل خبر ابن عوف وحده فى أخذ الجزية من المجوس^(٥)،

(١) حديث ذى اليدين وهو فى الصحيحين من حديث أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين (فى صلاة رباعية) فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «أصدق ذو اليدين». فقال الناس: نعم فقام رسول الله ﷺ، فصلّى اثنتين آخرتين، ثم سلم ثم كبر، فسجد مثل سجوده وأطول. والحديث أخرجه البخارى (٧١٤) فى كتاب الآذان، باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، ومسلم (٥٧٣) فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو فى الصلاة والسجود له.

(٢) حسن: والحديث أخرجه أبو داود (٢٨٩٤) فى كتاب الفرائض، باب: فى ميراث الجدة، والترمذى (٢١٠٠) فى كتاب الفرائض، باب: ما جاء فى ميراث الجدة، وابن ماجه (٢٧٢٤) فى كتاب الفرائض، باب: ميراث الجدة.

(٣) فى المصادر لدينا: محمد بن مسلمة، أما أبو سعيد فهو صاحب قصة أبى موسى فى الحديث الذى يليه!

(٤) صحيح: والخبر رواه مسلم (٢١٥٣) فى كتاب الآداب، باب: الاستئذان، وأبو داود (٥١٨٠، ٥١٨١) فى كتاب الآداب، باب: كم مرة يسلم الرجل فى الاستئذان، والترمذى (٢٦٩٠) فى كتاب الاستئذان، باب: ما جاء فى الاستئذان ثلاث.

(٥) صحيح: والحديث أخرجه البخارى (٣١٥٦، ٣١٥٧) فى كتاب الجزية والمواذعة، باب: الجزية والمواذعة مع أهل الذمة والحرب.

وفى الرجوع عن البلد الذى فيها الطاعون^(١)، وخبر الضحاك بن سفيان فى توريث امرأة أشيم^(٢).

قلت: وقد استدلل البيهقى فى المدخل على ثبوت الخبر بالواحد بحديث «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها فأداها»^(٣) وفى لفظ: «سمع منا حديثاً فبلغه غيره»^(٤)، وبحديث الصحيحين: بينما الناس يقبأ فى صلاة الصبح إذ أتاهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل الله عليه الليلة قرآناً، وقد أمر أن تستقبلوا الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة^(٥)، قال الشافعى: فقد تركوا قبلة كانوا عليها بخبر واحد ولم ينكر ذلك عليهم ﷺ، وبحديث الصحيحين عن أنس: إنى لقائم أسقى أبا طلحة وفلاناً وفلاناً، إذ

(١) صحيح: والخبر أخرجه البخارى (٥٧٢٩) فى كتاب الطب، باب: ما يذكر فى الطاعون، ومسلم (٢٢١٩) فى كتاب السلام، باب: الطاعون والطيبة والكهانة ونحوها.
(٢) صحيح: والخبر أخرجه أبو داود (٢٩٢٧) فى كتاب الفرائض، باب: فى المرأة توث من دية زوجها، والترمذى (١٤١٥) فى كتاب الديات، باب: ما جاء فى المرأة توث من دية زوجها، و(٢١١٠) فى كتاب الفرائض، باب: ما جاء فى ميراث المرأة من دية زوجها.

(٣) صحيح: والحديث قد ورد من عدة طرق منها ما أخرجه أبو داود (٣٦٦٠) فى كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم، وابن ماجه (٢٣٠) فى المقدمة، باب: من بلغ علماً من حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه، وما أخرجه الترمذى (٢٦٥٧، ٢٦٥٨) فى كتاب العلم، باب: الحث على تبليغ السماع، وابن ماجه (٢٣٢) فى المقدمة، باب: من بلغ علماً من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وفى الباب عن معاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبى الدرداء وأنس.

(٤) صحيح: وانظر ما قبله.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٤٠٣) فى كتاب المساجد، باب: ما جاء فى القبلة، ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة، ومسلم (٥٢٦) فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة.

دخل رجل فقال: هل بلغكم الخير؟ قلنا: وما ذاك. قال: أهرق هذه القلال يا أنس^(١)، قال: فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل، وبحديث إرساله علياً إلى الموقف بأول سورة براءة^(٢)، وبحديث يزيد بن شيبان، كنا بعرفة فأتانا ابن مربع الأنصارى فقال: إني رسولُ رسول الله ﷺ إليكم يأمركم أن تقفوا على مشاعركم هذه^(٣)، وبحديث الصحيحين عن سلمة بن الأكوع: بعث رسول الله ﷺ يوم عاشوراء رجلاً من أسلم ينادى فى الناس: إن اليوم يومُ عاشوراء، فمن كان أكل فلا يأكل شيئاً، الحديث^(٤)، وغير ذلك، وقد ادعى ابن حبان تقيض هذه الدعوى فقال: إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهى لا توجد أصلاً، وسيأتى تقرير ذلك فى الكلام على العزيز، ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادي^(٥): أن بعضهم اشترط فى قبول الخبر: أن يرويه ثلاثة إلى متناه، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة، وبعضهم خمسة عن خمسة، وبعضهم سبعة

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٤٦١٧) فى كتاب التفسير، باب: قوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾، ومسلم (١٩٨٠) (٤، ٥) فى كتاب الأشربة، باب: تحريم الخمر.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٣٦٩) فى كتاب الصلاة، باب: ما يستر من العورة.
(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩١٩) فى كتاب المناسك، باب: موضع الوقوف بعرفة، والترمذى (٨٨٣) فى كتاب الحج، باب: ما جاء فى الوقوف بعرفات والدعاء فيه، والنسائى (٢٥٥ / ٥) فى كتاب المناسك، باب: رفع اليدين فى الدعاء بعرفة، وابن ماجه (٣٠١١) فى كتاب المناسك، باب: الموقف بعرفات.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٢٤) فى كتاب الصوم، باب: إذا نوى بالنهار صوماً، ومسلم (١١٣٥) فى كتاب الصيام، باب: من أكل فى عاشوراء، فليكف بقية يومه.
(٥) هو: عبد القاهر بن طاهر، نزيل خراسان، وصاحب التصانيف البديعة، أحد أعلام الشافعية، ومن أكبر تلامذة أبى إسحاق الإسفرائينى، كان يدرس فى سبعة عشر فناً، ويضرب به المثل، كان من أئمة الأصول، مات بإسفرلين سنة ٤٢٩هـ وقد شاخ.

وَإِذَا قِيلَ صَحِيحٌ فَهَذَا مَعْنَاهُ، لَا أَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَإِذَا قِيلَ غَيْرُ صَحِيحٍ فَمَعْنَاهُ لَمْ يَصِحْ إِسْنَادُهُ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُجْزَمُ فِي إِسْنَادِهِ أَنَّهُ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ مُطْلَقًا،

عن سبعة (وإذا قيل) هذا حديث (صحيح فهذا معناه) أى: ما اتصل سنده مع الأوصاف المذكورة، فقبلناه عملاً بظاهر الإسناد (لا أنه مقطوع به) فى نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة خلافاً لمن قال: إن خبر الواحد يوجب القطع، حكاه ابن الصباغ عن قوم من أهل الحديث، وعزاه الباجي^(١) لأحمد وابن خوزيم منقاد للملك، وإن نازعه فيه المازرى، بعدم وجود نص له فيه، وحكاه ابن عبد البر عن حسين الكرابيسى وابن حزم عن داود، وحكى السهيلي عن بعض الشافعية ذلك بشرط أن يكون فى إسناده إمام مثل مالك وأحمد وسفيان، وإلا فلا يوجهه، وحكى الشيخ أبو إسحاق فى التبصرة عن بعض المحدثين ذلك فى حديث مالك عن نافع عن ابن عمر وشبهه، أما ما أخرجه الشيخان أو أحدهما فسيأتى الكلام فيه (وإذا قيل) هذا حديث (غير صحيح) لو قال: ضعيف لكان أنصر، وأسلم من دخول الحسن (فمعناه لم يصح إسناده) على الشرط المذكور، لا أنه كذب فى نفس الأمر؛ لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ (والمختار أنه لا يجزم فى إسناده أنه أصح الأسانيد مطلقاً) لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول فى كل واحد واحد من رجال الإسناد الكائنين فى ترجمة واحدة، ولهذا اضطرب من خاض فى ذلك إذ لم يكن عندهم استقرار تام، وإنما رجح كل منهم بحسب ما قوى عنده خصوصاً إسناده بلده لكثرة اعتنائه به، كما روى الخطيب فى الجامع من طريق أحمد بن سعيد الدارمى، سمعت محمود بن غيلان يقول: قيل لوكيع بن الجراح: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة. وسفيان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، أيهم أحب إليك؟ قال: لا نعدل بأهل بلدنا أحداً، قال أحمد بن سعيد: فأما أنا فأقول: هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أحب إلى، هكذا رأيت أصحابنا يقدمون، فالحكم حينئذٍ على إسناده معين بأنه أصح على الإطلاق مع عدم اتفاقهم ترجيح بغير مرجح.

قال شيخ الإسلام^(٢): مع أنه يمكن للنظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من

(١) هو: القاضي، أبو الوليد، سليمان بن خلف التجيبي الأندلسي القرطبي الباجي، أصله من مدينة بطليموس فتحول جده إلى باجة ببلدية بقرب إشبيلية فنسب إليها، رحل فى طلب العلم إلى العديد من الأقطار الإسلامية، ولما رجع إلى الأندلس وجد ابن حزم بها، فكان له معه مجالس كثيرة مشهورة للمناظرة، له مؤلفات كثيرة أشهر شرحه للموطأ، توفي سنة ٤٧٤هـ.

(٢) هو: ابن حجر العسقلاني.

وَقِيلَ أَصْحَبُهَا الزَّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَقِيلَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ، وَقِيلَ الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقِيلَ الزَّهْرِيُّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَقِيلَ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فَعَلَى هَذَا قِيلَ: الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

حيث حفظ الإمام الذى رجح وإتقانه، وإن لم ينتهياً ذلك على الإطلاق فلا يخلو النظر فيه من فائدة، لأن مجموع ما نقل عن الأئمة من ذلك يفيد ترجيح التراجم التى حكموا لها بالأصحية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم.

تتبيه: عبارة ابن الصلاح، ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه أصبح على الإطلاق، قال العلانى: أما الإسناد فقد صرح جماعة بذلك، وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال حديث كذا أصبح الأحاديث على الإطلاق، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصبح من غيره أن يكون المتق كذلك، فلأجل ذلك ما خاض الأئمة إلا فى الحكم على الإسناد ١هـ.

وكان المصنف حذفه لذلك، لكن قال شيخ الإسلام: سيأتى أن من لازم ما قاله بعضهم إن أصبح الأسانيد ما رواه أحمد عن الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر، أن يكون أصبح الأحاديث الحديث الذى رواه أحمد بهذا الإسناد، فإنه لم يرو فى مسنده به غيره فيكون أصبح الأحاديث على رأى من ذهب إلى ذلك. قلت: قد جزم بذلك

العلانى نفسه فى عوالى مالك، فقال فى الحديث المذكور: إنه أصبح حديث فى الدنيا (وقيل أصحابها) مطلقاً ما رواه أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله

ابن شهاب (الزهرى عن سالم) بن عبد الله بن عمر (عن أبيه) وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه صرح بذلك ابن الصلاح (وقيل) أصحابها محمد (ابن سيرين عن عبيدة) السلمانى بفتح العين (عن علي) بن أبى طالب، وهو مذهب ابن المدينى^(١) والفلاس وسليمان بن حرب، إلا أن سليمان قال: أجودها أيوب السختياني عن ابن سيرين، وابن المدينى: عبد الله بن عون عن ابن سيرين حكاه ابن الصلاح (وقيل) أصحابها سليمان (الأعمش عن إبراهيم) بن يزيد النخعى (عن علقمة) بن قيس (عن) عبد الله (بن مسعود) وهو مذهب ابن معين^(٢)، صرح به ابن الصلاح.

(١) هو: الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين فى الحديث، أبو الحسن، على بن عبد الله بن جعفر السعدي، مولاهم البصرى، المعروف بابن المدينى، طلب الحديث، هو سيد أهل عصره فى معرفة العلل، له تصانيف عدة، قيل أنها بلغت مائتى مصنف، وهو من أجل شيوخ البخارى، ولد بالبصرة سنة ١٦١هـ، ومات بدمراء سنة ٢٣٤هـ.

(٢) أبى يحيى بن معين، وقد تقدمت ترجمته.

(وقيل) أصحابها (الزهري عن) زين العابدين (على بن الحسين عن أبيه) الحسين (عن) أبيه (على) بن أبي طالب، حكاه ابن الصلاح عن أبي بكر بن أبي شيبة، والعراقي عن عبد الرزاق (وقيل) أصحابها (مالك) بن أنس (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر) وهذا قول البخارى، وصدر العراقى به كلامه، وهو أمر تميل إليه النفوس، وتنجذب إليه القلوب. روى الخطيب فى الكفاية عن يحيى بن بكر أنه قال لأبى زُرعة الرازى: يا أبا زُرعة، ليس ذا زُرعة، عن ربيعة، إنما ترفع الستر فتنظر إلى النبى ﷺ والصحابة، حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر (فعلى هذا قيل) عبارة ابن الصلاح: وبنى الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى أن أجل الأسانيد (الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر).

واحتج بإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن فى الرواة عن مالك أجل من الشافعى، وبنى بعض المتأخرين على ذلك أن أجلها رواية أحمد بن حنبل عن الشافعى عن مالك، لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعى من أهل الحديث الإمام أحمد، وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب، وليس فى مسنده على كبره بهذه الترجمة سوى حديث واحد وهو فى الواقع، أربعة أحاديث جمعها وساقها مساق الحديث الواحد، بل لم يقع لنا على هذه الشريطة غيرها، ولا خارج المسند. أخبرنى شيخنا الإمام تقي الدين الشافعى رحمه الله بقراءتى عليه، أنا عبد الله ابن أحمد الحنبلى، أنا أبو الحسن بن العُرضى، أخبرتنا زينب بنت مكى ح وأخبرنى عالياً مسند الدنيا على الإطلاق أبو عبد الله محمد بن مقبل الحلبي مكتبة منها، عن الصلاح بن أبى عمر المقدسى وهو آخر من روى عنه، أنا أبو الحسن بن البخارى وهو آخر من حدث عنه، قال أنا أبو علي الرُصافى، أنا هبة الله بن محمد، أنبأنا أبو علي التميمى، أنا أبو بكر القطيعى، أنبأنا عبد الله بن أحمد حدثنى أبى، أنبأنا محمد بن إدريس الشافعى، أنبأنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ونهى عن النجش ونهى عن بيع جبل الحبلّة ونهى عن المزابة، والمزابة بيع الثمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً، أخرجه البخارى

مفرقاً، من حديث مالك^(١)، وأخرجها مسلم^(٢) من حديث مالك، إلا النهى عن حبيل الحيلة فأخرجه من وجه آخر.

تتبيهاات: الأول اعترض مُغلطاً على التسمية في ذكره الشافعى برواية أبى حنيفة عن مالك، إن نظرنا إلى الجلالة، وبابن وهب والقعنبي إن نظرنا إلى الإتيان، قال البلقيني في «محاسن الاصطلاح» فأما أبو حنيفة فهو وإن روى عن مالك كما ذكره الدارقطني^(٣) لكن لم تشتهر روايته عنه، كاشتهار رواية الشافعى^(٤)، وأما القعنبي وابن وهب فإين تقع رتبتهما من رتبة الشافعى، وقال العراقي فيما رأيت بخطه: رواية أبى حنيفة عن مالك فيما ذكره الدارقطني فى غرائب، وفى «المذبح» ليست من روايته عن ابن عمر، والمسألة مفروضة فى ذلك، قال: نعم ذكر الخطيب حديثاً كذلك فى الرواية عن مالك.

وقال شيخ الإسلام: أما اعتراضه بأبى حنيفة، فلا يحسن، لأن أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك، وإنما أوردتها الدارقطني ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما عنه بإسنادين فيهما مقال، وأيضاً فإن رواية أبى حنيفة عن مالك إنما هى فيما ذكره فى المذاكرة، ولم يقصد الرواية عنه كالشافعى الذى لازمه مدة طويلة وقرأ عليه الموطأ بنفسه، وأما اعتراضه بابن وهب والقعنبي، فقد قال الإمام أحمد: إنه سمع الموطأ من

(١) صحيح: وقد أخرجه البخارى مفرقاً كما ذكر المصنف، وحديث «لا يبيع بعضكم على بيع بعض» أخرجه (٢٠٥٧) فى كتاب البيوع، باب: النهى عن تلقى مركبان، ومسلم (١٤١٢) فى كتاب البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وحديث «النهى عن النجش» أخرجه (٢١٤٣) فى كتاب البيوع، باب: لا يجوز ذلك البيع، ومسلم (١٥١٥) فى المصدر السابق. وحديث «النهى عن المزينة» أخرجه (٢١٧١) فى كتاب البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب، والطعام بالطعام ومسلم (١٥٤٢) تحريم بيع الرطب بالتمر.

(٢) صحيح: وانظر المصدر السابق.

(٣) هو: الإمام الحافظ المجلود، أبو الحسن، على بن عمر بن أحمد بن مهدى البغدادي المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد، كان من بحور العلم، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ودرجته، مع التقدم فى القراءات وطرقها، وقوة المشاركة فى الفقه، توفى سنة ٣٨٥هـ.

(٤) قلت: الراجح، أنه لم تثبت رواية لأبى حنيفة عن مالك أصلاً، فلا وجه للمفاضلة بينها وبين رواية الشافعى عنه.

الشافعى بعد سماعه له من ابن مهدى الراوى عن مالك بكثرة، قال: لانى رأيته فيه ثبثًا، فعلى إعادته لسماعه، وتخصيصها بالشافعى بأمر يرجع إلى الثبوت، ولا شك أن الشافعى أعلم بالحديث منهما، قال نعم، أطلق ابن المدينى أن القعننى أثبت الناس فى الموطأ، والظاهر أن ذلك بالنسبة إلى الموجودين عند إطلاق تلك المقالة، فإن القعننى عاش بعد الشافعى مدة، ويؤيد ذلك معارضة هذه المقالة بمثلها، فقد قال ابن معين مثل ذلك فى عبد الله بن يوسف التميمى قال: ويحتمل أن يكون وجه التقديم من جهة من سمع كثيرًا من الموطأ من لفظ مالك، بناء على أن السماع من لفظ الشيخ أتقن من القراءة عليه، وأما ابن وهب فقد قال غير واحد: كانه غير جيد التحمل، فيحتاج إلى صحة النقل عن أهل الحديث أنه كان أتقن الرواة عن مالك، نعم كان كثير اللزوم له، قال: والعجب من ترديد المعترض من الأجلية والأتقنية، وأبو منصور إنما عبّر بأجل ولا يشك أحد أن الشافعى أجل من هؤلاء، لما اجتمع له من الصفات العلية الموجبة لتقديمه، وأيضًا فزيادة إتقانه لا يشك فيها من له علم بأخبار الناس، فقد كان أكابر المحدثين يأتونه فيذاكرونه بأحاديث أشكلت عليهم فيبين لهم ما أشكل، ويوقفهم على علل غامضة، فيقومون وهم يتعجبون، وهنا لا يتنازع فيه إلا جاهل أو متغافل. قال: لكن إيراد كلام أبى منصور فى هذا الفصل فيه نظر، لأن المراد بترجيح ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر على غيرها، إن كان المراد به ما وقع فى الموطأ، فرواه فيه سواء من حيث الاشتراك فى رواية تلك الأحاديث، ويتم ما عبّر به أبو منصور من أن الشافعى أجملهم، وإن كان المراد به أعم من ذلك فلا شك أن عند كثير من أصحاب مالك من حديثه خارج الموطأ ما ليس عند الشافعى، فاللقام على هذا مقام تأمل، وقد نوزع فى أحمد يمثل ما نوزع فى الشافعى من زيادة الممارسة والملازمة لغيره، كالربيع مثلاً، ويجب أن يمثل ما تقدم.

الثانى: ذكر المصنف تبعًا لابن الصلاح فى هذه المسألة خمسة أقوال، وبقى أقوال أخرى. فقال حجاج بن الشاعر: أصح الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب، يعنى عن شيوخه. هذه عبارة شيخ الإسلام فى نكته. وعناية الحاكم: قال حجاج: اجتمع أحمد بن حنبل وابن معين وابن المدينى فى جماعة فتذاكروا أجود الأسانيد، فقال رجل منهم: أجود الأسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد عن عامر أخى

أم سلمة عن أم سلمة، ثم نقل عن ابن معين وأحمد ما سبق عنهما. وقال ابن معين: عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، ليس إسناده أثبت من هذا، أسنده الخطيب في الكفاية.

قال شيخ الإسلام ابن حجر: فعلى هذا لا ين معين قولان، وقال سليمان بن داود الشاذكونى^(١): أصح الأسانيد يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة، وعن خلف بن هشام البزار قال: سألت أحمد بن حنبل، أى الأسانيد أثبت؟ قال: أيوب عن نافع عن ابن عمر، فإن كان من رواية حماد بن زيد عن أيوب فيا لك. قال ابن حجر: فلاحمد قولان، وروى الحاكم فى مستدركه عن إسحاق بن راهويه قال: إذا كان الراوى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا مشعر بجلالة إسناده أيوب عن نافع عنده. وروى الخطيب فى الكفاية عن وكيع قال: لا أعلم فى الحديث شيئاً أحسن إسناده من هذا: شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة عن أبى موسى الأشعرى، وقال ابن المبارك والعجلي: أرجح الأسانيد وأحسنها، سفيان الثورى عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، وكذلك رجحها النسائى، وقال النسائى أقوى الأسانيد التى تروى، فذكر منها الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر، ورجح أبو حاتم الرازى ترجمة يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر. وكذا رجح أحمد رواية عبيد الله عن نافع على رواية مالك عن نافع، ورجح ابن معين ترجمة يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم عن عائشة.

الثالث: قال الحاكم: ينبغي تخصيص القول فى أصح الأسانيد بصحابى أو بلد مخصوص، بأن يقال: أصح إسناده فلان أو الفلانين كذا ولا يعمم. قال: فأصح أسانيد الصديق، إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عنه. وأصح أسانيد عمر، الزهرى عن سالم عن أبيه عن جده.

(١) هو: العالم الحافظ البارع، أبو أيوب، سليمان بن داود بن بشر الميمنى البصرى الشاذكونى، أحد الهلكى، قال البخارى، هو أضعف عندي من كل ضعيف، وقال ابن معين: جرت على الشاذكونى الكذب. توفي سنة ٢٣٤هـ.

وقال ابن حزم^(١): أصح طريق يُروى فى الدنيا عن عمر، الزهرى عن السائب ابن يزيد عنه.

قال الحاكم: وأصح أسانيد أهل البيت جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي، إذا كان الراوى عن جعفر ثقة، هذه عبارة الحاكم ووافقه من نقلها وفيها نظر، فلأن الضمير فى جده إن عاد إلى جعفر فجده علي لم يسمع من علي بن أبى طالب، أو إلى محمد فهو لم يسمع من الحسين. وحكى الترمذى فى الدعوات عن سليمان بن داود أنه قال فى رواية الأعرج عن عبيد الله بن أبى رافع عن علي: هذا الإسناد مثل الزهرى عن سالم عن أبيه.

ثم قال الحاكم: وأصح أسانيد أبى هريرة، الزهرى عن سعيد بن المسيب عنه وروى قبل عن البخارى أبو الزناد عن الأعرج عنه. وحكى غيره عن ابن المدنى من أصح الأسانيد حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة.

قال: وأصح أسانيد ابن عمر، مالك عن نافع عنه. وأصح أسانيد عائشة، عبيد الله بن عمر عن القاسم عنها، قال ابن معين: هذه ترجمة شبكة الذهب. قال: ومن أصح الأسانيد أيضاً الزهرى عن عروة بن الزبير عنها. وقد تقدم عن الدارمى قول آخر. وأصح أسانيد ابن مسعود سفيان الثورى عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عنه. وأصح أسانيد أنس، مالك عن الزهرى عنه.

قال شيخ الإسلام: وهذا مما يثار فيه، فلأن قتادة وثابت البناتى أعرف بحديث أنس عن الزهرى ولهما من الرواة جماعة. فاثبت أصحاب ثابت حماد بن زيد، وقيل حماد بن سلمة، واثبت أصحاب قتادة شعبة، وقيل هشام الدستوائى.

وقال البزار: رواية على بن الحسين بن على عن سعيد بن المسيب عن سعد بن

(١) هو: الإمام البحر، ذو الفنون والمعارف، أبو محمد، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسى الأصل، ثم الأندلسى القرطبى اليزيدى، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ، كان ينهض بعلوم جمة، ويجيد النقل، ويحسن النظم والنثر، فيه دين وخير، ومقاصده جميلة، وهو فى الفروع فيه ظاهرة شديدة، خالف بها الأئمة الأربعة، توفى سنة ٤٥٦هـ.

أبى وقاص أصح إسناد يُروى عن سعد. وقال أحمد بن صالح المصرى: أثبت أسانيد أهل المدينة إسماعيل بن أبى حكيم عن عبيدة بن سفيان عن أبى هريرة.

قال الحاكم: وأصح أسانيد المكين سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر. وأصح أسانيد اليمانيين معمر عن همام عن أبى هريرة. وأثبت أسانيد المصريين الليث ابن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير عن عقبة بن عامر. وأثبت أسانيد الخراسانيين الحسين بن واقد عن عبد الله بن بُريدة عن أبيه. وأثبت أسانيد الشاميين الأوزاعى عن حسان بن عطية عن الصحابة.

قال شيخ الإسلام ابن حجر: ورجح بعض أئمتهم رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبى إدريس الخولانى عن أبى ذر. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ليس بالكوفة أصح من هذا الإسناد يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثورى عن سليمان التيمي، عن الحارث بن سويد عن على، وكان جماعة لا يقدمون على حديث الحجاز شيئاً، حتى قال مالك: إذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه.

وقال الشافعى: إذا لم يوجد للحديث من الحجاز أصل ذهب نخاعه، حكاه الأنصارى فى كتاب ذم الكلام، وعنه أيضاً: كل حديث جاء من العراق وليس له أصل فى الحجاز فلا تقبله وإن كان صحيحاً، ما أريد إلا نصيحتك.

وقال مسعر: قلت لحبيب بن أبى ثابت^(١): أيما أعلم بالسنة أهل الحجاز أم أهل العراق؟ فقال: بل أهل الحجاز. وقال الزهرى. إذا سمعت بالحديث العراقى فأرود به ثم أرود به. وقال طائوس: إذا حدثك العراقى مائة حديث فاطرح تسعة وستين. وقال هشام بن عروة: إذا حدثك العراقى بألف حديث فآلق تسعمائة وتسعين وكن من الباقي فى شك. وقال الزهرى: إن فى حديث أهل الكوفة دَغلاً كثيراً. وقال ابن المبارك: حديث أهل المدينة أصح وإسنادهم أقرب.

(١) هو: الإمام الحافظ، فقيه الكوفة، أبو يحيى، حبيب بن أبى ثابت القرشى الأسدى مولاهم، حدث عن ابن عمر وابن عباس، وحديثه عنهما فى ابن ماجه، وكان من أئمة العلم، مات سنة ١٢٢ هـ.

وقال الخطيب: أصبح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين «مكة والمدينة»، فإن التدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز. ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً. ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم. والكوفيون مثلهم فى الكثرة، غير أن روايتهم كثيرة الدغل قليلة السلامة مع العلل.

وحديث الشاميين أكثره مراسل ومقاطع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح. والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ. وقال ابن تيمية: اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة، ثم أهل البصرة، ثم أهل الشام.

الرابع: قال أبو بكر البرديجى^(١) أجمع أهل النقل على صحة أحاديث الزهرى عن سالم عن أبيه، وعن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة من رواية مالك وابن عيينة ومعمر ويونس وعقيل، ما لم يختلفوا، فإذا اختلفوا توقف فيه.

قال شيخ الإسلام: وقضية ذلك أن يجرى هذا الشرط فى جميع ما تقدم. فيقال: إنما يوصف بالأصحية حيث لا يكون ثمت مانع من اضطراب أو شذوذ.

فوائد:

الأولى: تقدم عن أحمد أنه سمع الموطأ من الشافعى، وفيه من روايته عن نافع عن ابن عمر العدد الكثير، ولم يتصل لنا منه إلا ما تقدم. قال شيخ الإسلام فى أماليه: لعله لم يحدث به أو حدث به وانقطع.

الثانية: جمع الحافظ أبو الفضل العراقى فى الأحاديث التى وقعت فى المسند لأحمد والموطأ بالتراجم الخمسة التى حكاها المصنف، وهى المطلقة، وبالتراجم التى حكاها الحاكم وهى المقيدة، ورتبها على أبواب الفقه وسماها «تقريب الأسانيد».

(١) هو: الإمام الحافظ الحجة، أبو بكر، أحمد بن هارون بن روح البرديجى البرذهى، نزيل بغداد، جمع وصنف ويرع فى علم الأثر، كان ثقة مأموناً فاضلاً، مات سنة ٣٠١هـ ببغداد.

الثانية: أولُ مُصنّفٍ فى الصحيح المجرد، صحيحُ البخارى،

قال شيخ الإسلام: وقد أخلّى كثيراً من الأبواب لكونه لم يجد فيها تلك الشريعة، وفاته أيضاً جملة من الأحاديث على شرطه. لكونه تقيّد بالكتابين للغرض الذى أراده من كون الأحاديث المذكورة تصير متصلة الأسانيد مع الاختصار البالغ.

قال: ولو قدر أن يتفرغ عارف لجمع الأحاديث الواردة بجميع التراجم المذكورة من غير تقييد بكتاب ويضم إليها التراجم المزیفة عليه لجاء كتاباً حافلاً حاوياً لأصح الصحيح.

الثالثة: مما يناسب هذه المسألة: أصح الأحاديث المقيدة: كقولهم أصح شيء فى الباب كذا. وهذا يوجد فى جامع الترمذى كثيراً؛ وفى تاريخ البخارى وغيرهما.

وقال المصنف فى الأذكار: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فإنهم يقولون هذا أصح ما جاء فى الباب وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه، أو أقله ضعفاً. ذكر ذلك عقب قول الدارقطنى: أصح شيء فى فضائل السور فضل ﴿قل هو الله أحد﴾ (١)، وأصح شيء فى فضائل الصلوات فضل صلاة التيسيع، ومن ذلك أصح مسلسل، وسيأتى فى نوع المسلسل.

الرابعة: ذكر الحاكم هنا والبليغى فى محاسن الاصطلاح، أوهى الأسانيد، مقابلة لأصح الأسانيد، وذكره فى نوع الضعيف أليق، وسيأتى إن شاء الله تعالى.

(الثانية) من مسائل الصحيح (أول مصنف فى الصحيح المجرد صحيح الإمام محمد بن إسماعيل (البخارى) والسبب فى ذلك ما رواه عنه إبراهيم بن معقل النخعى قال: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبى ﷺ قال: فوقع ذلك فى قلبى، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح.

وعنه أيضاً قال: رأيت رسول الله ﷺ وكأننى واقف بين يديه ويبدى مروحة أذب عنه، فسالت بعض المعبرين فقال لى: أنت تذبّ عنه الكذب، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح. قال: وآلفته فى بضعة عشرة سنة.

وقد كانت الكتب قبله مجموعة ممزوجة فيها الصحيح بغيره، وكانت الآثار فى عصر الصحابة وكبار التابعين غير مُدَوَّنة ولا مرتبة لسيلان أذهانهم وسعة حفظهم. ولأنهم كانوا نُهَوا أولاً عن كتابتها. كما ثبت فى صحيح مسلم؛ خشية اختلاطها بالقرآن. ولأن أكثرهم كان لا يحسن الكتابة. فلما انتشر العلماء فى الأمصار وكثر الابتداء من الخوارج والروافض ثَوِّتَ ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وغيرهم، فأول من جمع ذلك ابن جريج بمكة. وابن إسحاق أو مالك بالمدينة. والريعي بن صبيح أو سعيد بن أبى عروة أو حماد بن سلمة بالبصرة. وسفيان الثوري بالكوفة. والأوزاعي بالشام. وهشيم بسواط. ومعمّر باليمن. وجريير بن عبد الحميد بالرُّيِّ. وابن المبارك بخراسان. قال العراقي وابن حجر: وكان هؤلاء فى عصر واحد فلا ندرى أيهم أسبق.

وقد صنف ابن أبى ذئب بالمدينة موطأ أكبر من موطأ مالك، حتى قيل لمالك: ما الفائلة فى تصنيفك؟ قال: ما كان لله بقى.

قال شيخ الإسلام: وهذا بالنسبة إلى الجمع للأبواب، أما جمع حديث إلى مثله فى باب واحد فقد سبق إليه الشعبي، فإنه روى عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، وساق فيه أحاديث، ثم تلا المذكورين كثير من أهل عصرهم إلى أن رأى بعض الأئمة أن تفرد أحاديث النبى ﷺ خاصة. وذلك على رأس المائتين، فصنف عبيد الله بن موسى العيسى الكوفى مستنداً. وصنف مسند البصرى مستنداً. ثم اقتفى الأئمة آثارهم، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبى شيبه وغيرهم. اهـ.

قلت: وهؤلاء المذكورون فى أول من جمع كلهم فى أثناء الثانية. وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة فى خلافة عمر بن عبد العزيز^(١) بأمره، ففى صحيح البخارى فى أبواب العلم، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن حزم^(٢)

(١) هو: الخليفة الراشد أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، الإمام الحافظ العلامة للمجتهد الخليفة الزاهد، كان حسن الخلق والخلق، كامل العقل، حسن السمعة، ولى إمرة المدينة قبل توليه الخلافة، مات شهيداً بالسنة ١٠١هـ.

(٢) هو: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى الخزرجى ثم البخارى، المدنى =

ثمَّ مسلم، ومهماً أصبحُ الكُتُبُ بعد القرآن، والبخارىُّ أصحُّهما وأكثرهما فَوَائِد، وقيل مسلم أصبح، والصَّوابُ الأوَّلُ،

«انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء»^(١) وأخرجه أبو نعيم فى تاريخ أصبهان بلفظ «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الأفاق: انتظروا حديث رسول الله، فأجمعوهُ».

قال فى فتح البارى: يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبوى، ثم أفاد أن أول من دونه بأمر عمر بن عبد العزيز ابنُ شهاب الزهرى.

تتبيهِ: قول للمصنف «المجرد» زيادة على ابن الصلاح، احترز بها عما اعترض عليه به، من أن مالكا أول من صنف الصحيح، وتلاه أحمد بن حنبل وتلاه الدارمى، قال العراقى^(٢): والجواب أن مالكا لم يُفرد الصحيح بل أدخل فيه المرسَل^(٣) والمنقطع^(٤) والبلاغات^(٥)، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عبد البر، فلم يفرد الصحيح إذن، وقال مغلطى: لا يحسن هذا جواباً، لوجود مثل ذلك فى كتاب البخارى.

وقال شيخ الإسلام: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذى تقدم التعريف به، قال: والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما فى البخارى، أن الذى فى الموطأ هو كذلك مسموع لمالك غالباً، وهو حجة عنده، والذى فى البخارى قد حذف إسناده عمداً لقصد التخفيف إن كان ذكره فى موضع آخر موصلاً، أو لقصد التنويع إن كان على غير شرطه

= القاضى، يقال إن اسمه أبو بكر، قال عنه مالك: لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبى بكر بن محمد بن حزم، وكان ولاء عمر بن عبد العزيز، وكان ثقة كثير الحديث، مات سنة ١٢٠هـ، وقيل غير ذلك.

(١) ذكره البخارى تعليقاً فى كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم. وقوله: (دروس العلم): ذهابه وضياعه.

(٢) فى «نكتة» (ص ٢٥).

(٣) المرسَل: هو ما سقط من إسناده من بعد التابعى، وصورته أن يقول التابعى: قال رسول الله ﷺ دون ذكر الصحابى.

(٤) المنقطع: ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان دون دخول المرسَل فيه.

(٥) البلاغات: وهى الأحاديث التى يقول فيها مالك ﷺ بلفظى، دون ذكر الرواة الذين حدثوه.

ليخرجه عن موضوع كتابه، وإنما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً واستشهاداً واستئناساً وتفسيراً لبعض آيات وغير ذلك مما سيأتى عند الكلام على التعليق، فظهر بهذا أن الذى فى البخارى لا يخرجه عن كونه جرد فيه الصحيح بخلاف الموطأ، وأما ما يتعلق بمسند أحمد والدارمى فسيأتى الكلام فيه فى نوع الحسن عند ذكر المسانيد (ثم) تلا البخارى فى تصنيف الصحيح (مسلم) بن الحجاج تلميذه، قال العراقى: وقد اعترض هذا بقول أبى الفضل أحمد بن سلمة. كنت مع مسلم بن الحجاج فى تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومائتين، وهذا تصنيف إنما هو خمسين بزيادة الياء والنون، لأن فى سنة خمس كان عمر مسلم سنة، بل لم يكن البخارى صنف إذ ذاك، فإن مولده سنة أربع وتسعين ومائة (وهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز) قال ابن الصلاح، وأما ما رويناه عن الشافعى من أنه قال: ما أعلم فى الأرض كتاباً صواباً من كتاب مالك، وفى لفظ عنه: ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك، فذلك قبل وجود الكتابين (والبخارى أحصهما) أى المتصل فيه دون التعليق والتراجم (وأكثرهما فوائد) لما فيه من الاستنباط الفقهية، والنكت الحكمية وغير ذلك (وقيل مسلم أصح، والصواب الأول) وعليه الجمهور، لأنه أشد اتصالاً وأتقن رجالاً: ويبان ذلك من وجوه: أحدها: أن الذين انفرد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعيف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون، المتكلم فيهم بالضعيف منهم مائة وستون.

ولا شك أن التخريج عن لم يُتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن نكلم فيه، إن لم يكن ذلك الكلام قادحاً، ثانيها: إن الذين انفرد بهم البخارى عن نكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ، كابى الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحماد بن سلمة عن ثابت، وغير ذلك، ثالثها: إن الذين انفرد بهم البخارى عن نكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وعرف جيدها من غيره. بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه عن تكلم فيه عن تقدم عن عصره من التابعين فمن بعدهم، ولا شك أن المحدث

أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم، رابعها: إن البخارى يخرج عن الطبقة الأولى البالغة فى الحفظ والإتقان، ويخرج عن طبقة تليها فى الثبوت وطول الملازمة اتصالاً وتعليقاً، ومسلم يخرج عن هذه الطبقة أصولاً كما قرره الحارمى، خامسها: إن مسلماً يرى أن للمعتن حكم الاتصال إذا تعاضرا وإن لم يثبت اللقى، والبخارى لا يرى ذلك حتى يثبت كما سيأتى، وربما أخرج الحديث الذى لا تعلق له بالباب أصلاً، إلا ليعين سماع راو من شيخه لكونه أخرج له قبل ذلك معنعناً. سادسها: إن الأحاديث التى انتقدت عليهما نحو مائتى حديث وعشرة أحاديث كما سيأتى أيضاً، اختص البخارى منها بأقل من ثمانين، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر. وقال المصنف فى شرح البخارى: من أخص ما يرجع به كتاب البخارى اتفاق العلماء على أن البخارى أجل من مسلم وأصدق بمعرفة الحديث ودقائقه، وقد انتخب علكمه ولخص ما ارتضاه فى هذا الكتاب، وقال شيخ الإسلام: اتفق العلماء على أن البخارى أجل من مسلم فى العلوم وأعرف بصناعة الحديث، وأن مسلماً تلميذه وخريجيه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى قال الدارقطنى: لولا البخارى ما راح مسلم ولا جاء.

تنبيه: عبارة ابن الصلاح: وروينا عن أبى علي النيسابورى شيخ الحاكم أنه قال: ما تحت أديم السماء كتاب أصبح من كتاب مسلم، فهذا، وقول من فضل من شيوخ المنزب كتاب مسلم على كتاب البخارى، إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما فى كتاب البخارى، فهذا لا بأس به، ولا يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح، وإن كان المراد أن كتاب مسلم أصبح صحيحاً فهو مردود على من يقوله اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن حجر: قول أبى عليّ ليس فيه ما يقتضى تصريحه بأن كتاب مسلم أصبح من كتاب البخارى، خلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محبى الدين فى مختصره، وفى مقدمة شرح البخارى له، وإنما يقتضى نفى الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه، أما إثباتها له فلا، لأن إطلاقه يحتمل أنه يريد

وأختصَّ مسلمٌ بجمع طُرُقِ الحديثِ فى مكانٍ،

المساواة، كما فى حديث «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبى ذر»^(١) فهذا لا يقتضى أنه أصدق من جميع الصحابة ولا الصديق، بل نفى أن يكون فيهم أصدق منه، فيكون فيهم من ينأويه. وما يدل على أن عرفهم فى ذلك الزمان ماش على قانون اللغة، أن أحمد بن حنبل قال: ما بالبصرة أعلم أو قال أثبت من بشر بن المفضل^(٢)، أما مثله فعسى، قال: ومع احتمال كلامه ذلك فهو منفرد، سواء قصد الأول أو الثانى، قال: وقد رأيت فى كلام الحافظ أبى سعيد العلانى ما يشعر بأن أبا عليٍّ لم يقف على صحيح البخارى، قال: وهذا عندى بعيد، فقد صح عن بلديه وشيخه أبى بكر بن خزيمة أنه قال: ما فى هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل، وصح عن بلديه ورفيقه أبى عبد الله بن الأخرم أنه قال: قلما يفوت البخارى ومسلماً من الصحيح، قال: والذي يظهر لى من كلام أبى عليٍّ أنه قدم صحيح مسلم لمعنى آخر غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة فى الصحة، بل لأن مسلماً صنف كتابه فى بلده بحضور أصوله فى حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرر فى الألفاظ ويتحرى فى السياق، بخلاف البخارى، فربما كتب الحديث من حفظه ولم يميز الفاظ رواية، ولهذا ربما يعرض له الشك، وقد صح عنه أنه قال: رب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بالشام، ولم يتصد مسلم لما تصدى له البخارى من استنباط الأحكام وتقطيع الأحاديث، ولم يخرج الموقوفات، قال: وأما ما نقله عن بعض شيوخ المغاربة، فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية، بل أطلق بعضهم الأفضلية، فحكى القاضى عياض عن أبى مروان الطنبى - بضم المهملة وسكون الموحدة ثم نون - قال: كان بعض شيوخى يفضل صحيح مسلم على صحيح البخارى. قال: وأظنه عنى ابن حزم.

(١) صحيح: أخرجه الترمذى (٣٨٠١) فى كتاب المناقب، باب: مناقب أبى ذر الغفارى رضي الله عنه، وأحمد فى «مسنده» (١٦٣/٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «صحيح الجامع» (٥٥٣٧).

(٢) هو: الإمام الحافظ المجود، أبو إسماعيل، بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشى، مولاهم البصرى، توفى سنة ١٨٢هـ.

فقد حكى القاسم التَّجِيبِي في فهرسته عنه ذلك، قال: لأنه ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث السرد، وقال مسلمة بن قاسم القرطبي من أقران الدارقطني: لم يصنع أحد مثل صحيح مسلم، وهذا في حسن الوضع وجودة الترتيب لا في الصحة، ولهذا أشار المصنف حيث قال من زيادته على ابن الصلاح (واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان) واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فسهل تناوله، بخلاف البخارى فإنه قطعها في الأبواب بسبب استنباطه الأحكام منها، وأورد كثيرًا منها في مظهره.

قال شيخ الإسلام: ولهذا نرى كثيرًا من صنف في الأحكام من المغاربة يعتمد على كتاب مسلم في سياق المتن دون البخارى لتقطيعه لها.

قال: وإذا امتاز مسلم بهذا فلبخارى في مقابله من الفضل ما ضمنه في أبوابه من التراجم التى حيرت الأفكار، وما ذكره الإمام أبو محمد بن أبى جمرة عن بعض السادة قال: ما قرئ صحيح البخارى في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب ففرق^(١).

فوائد:

الأولى: قال ابن الملقن^(٢): رأيت بعض المتأخرين قال: إن الكتابين سواء فهذا قول ثالث، وحكاية الطوفى في شرح الأربعين ومال إليه القرطبي.

الثانية: قدم المصنف هذه المسألة وآخر مسألة إمكان التصحيح في هذه الأعصار عكس ما صنع ابن الصلاح لمناسبة حسنة، وذلك أنه لما كان الكلام في الصحيح ناسب أن يذكر الأصح، فبدأ بأصح الأسانيد، ثم انتقل إلى أخص منه، وهو أصح الكتب.

الثالثة: ذكر مسلم في مقدمة صحيحة أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام؛ الأول: ما رواه الحفاظ المستقنون. والثاني: ما رواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والإتقان.

(١) قلت: وهذا من الغلو الذى يخالف السنة، على الرغم من أن الكتاب من أصح كتب السنة!

(٢) هو: البحر الكامل، الشيخ، سراج الدين أبى الحسن بن الملقن المصرى، كان من أئمة زمانه وأفضل أقرانه، ورعًا زاهدًا شهيرًا بإخراج الأحاديث وتصحيحها وجرح الرواة وتعديلهم، له مصنفات مشهورة منها شرحه الكبير للمنهاج، توفى سنة ٧٧٣هـ.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون. وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثانى وأما الثالث فلا يعرج عليه. فاختلف العلماء فى مراده بذلك، فقال الحاكم والبيهقى: إن المنية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثانى وأنه إنما ذكر القسم الأول.

قال القاضى عياض: وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه. قال: وليس الأمر كذلك. بل ذكر حديث الطبقة الأولى وأتى بحديث الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد، أو حيث لم يجد فى الباب من حديث الأول شيئاً، وأتى بأحاديث طبقة الثالثة، وهم أقوام تكلم فيهم أقوام وزكاهم آخرون، ممن ضعف أو اتهم ببدعة، وطرح الرابعة كما نص عليه، قال: والحاكم تأول أن مراده أن يفرد لكل طبقة كتاباً، ويأتى بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده، قال: وكذلك علل الحديث التى ذكر أنه يأتى بها قد وفى بها فى مواضعها من الأبواب، من اختلافهم فى الأسانيد كالإرسال والإسناد والزيادة والنقص وتصاحيف المصحفين، قال: ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم: إن مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المسند، أحدها هذا الذى قراه على الناس والثانى يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق وأمثالهما، والثالث يدخل فيه من الضعفاء، فإن ذلك لا يطابق الغرض الذى أشار إليه الحاكم بما ذكره مسلم فى صدر كتابه ١ هـ.

قال المصنف: وما قاله عياض ظاهراً جليلاً - الرابعة - قال ابن الصلاح: قد عيب على مسلم روايته فى صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح، وجوابه من وجوه: أحدها أن ذلك فىمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، الثانى: أن ذلك واقع فى المتابعات والشواهد لا فى الأصول، فيذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه، الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذى اعتد به طراً بعد أخذه عنه، باختلاط: كأحمد بن عبد الرحمن ابن أخى عبد الله بن وهب، اختلط بعد الحمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر. الرابع: أن يعلو بالضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالى ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفياً بمعركة أهل الشأن ذلك، فقد روي أن أبا زرعة أنكر

وَلَمْ يَسْتَوْعِبَا الصَّحِيحَ وَلَا التَّزَمَاهُ قِيلَ: وَلَمْ يَفْتَهُمَا إِلَّا الْقَلِيلُ وَأُنْكَرَ هَذَا. وَالصُّوَابُ أَنَّهُ لَمْ يَفْتَ الْأَصُولَ الْخَمْسَةَ إِلَّا الْيَسِيرَ، أَعْنَى الصَّحِيحَيْنِ، وَسَنَنَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَالنَّسَائِيَّ،

عليه روايته عن أسباط بن نصر، وقطن، وأحمد بن عيسى المصرى، فقال: إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندى من رواية أوثق منه بتزول فاقصر على ذلك، ولأمله أيضاً على التخريج عن سويد فقال: من أين كنت أتى بنسخة حفص عن ميسرة بعلو؟ (ولم يستوعبا الصحيح) فى كتابيهما (ولا التزمه) أى استيعابه، فقد قال البخارى: ما أدخلت فى كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول، وقال مسلم: ليس كل شئ عندى صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه، يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح للمجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها فى بعضها عند بعضهم، قاله ابن الصلاح^(١)، ورجع المصنف فى شرح مسلم، أن المراد ما لم تختلف الثقات فيه فى نفس الحديث متناً وإسناداً، لا ما لم يختلف فى توثيق روايته، قال: ودليل ذلك أنه سئل عن حديث أبى هريرة: «إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا»^(٢) هل هو صحيح فقال: عندى هو صحيح، فقيل لم لم تضعه هنا؟ فأجاب بذلك قال: ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا فى متنها أو إسنادها، وفى ذلك ذهول منه عن هذا الشرط، أو سبب آخر، وقال البلقينى: أراد مسلم إجماع أربعة: أحمد بن حنبل، وابن معين وعثمان بن أبى شيبة، وسعيد بن منصور الخراسانى، قال المصنف فى شرح مسلم: وقد ألزمتهم الدارقطنى وغيره إخراج أحاديث على شرطهما لم يخرجاها، وليس بلارم لهما، لعدم التزمهما ذلك، قال: وكذلك قال البيهقى وقد اتفقا على أحاديث من صحيفة همام وانفرد كل واحد منهما بأحاديث منها، مع أن الإسناد واحد، قال المصنف: لكن إذا كان الحديث الذى تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده فى الظاهر أصلاً فى بابه ولم

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٦).

(٢) صحيح: وهذا الكلام ذكره مسلم فى «صحيحه» (١/ ٣٠٤)، وهو عند أبى داود (٦٠٤) فى كتاب الصلاة، باب: الإمام يصلى من قعود، والنسائى (٢/ ١٤١) فى كتاب الاقتراح، باب: تأويل قوله عز وجل: «وَإِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ»، وابن ماجه (٨٤٦) فى كتاب الإقامة، باب: إذا قرأ الإمام فاستمعوا.

يخرجها له نظيراً ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر أنهما ما اطلعا فيه على علة، ويحتمل أنهما نسياء أو تركاه خشية الإطالة أو رأيا أن غيره يسد مسده.

(قيل) أى قال الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم (ولم يفتهما إلا القليل وأنكر هذا) القول البخارى فيما نقله الحازمى والإسماعيلى، وما تركت من الصحاح أكثر.

قال ابن الصلاح^(١): والمستدرك للحاكم كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه فى بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير، قال المصنف زيادة عليه (والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير؛ أعنى الصحيحين وسنن أبى داود والترمذى والنسائى).

قال العراقى: فى هذا الكلام نظر. لقول البخارى: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح، قال: ولعل البخارى أراد بالأحاديث المكررة الأسانيد والموقوفات فرما عد الحديث الواحد المروى بإسنادين حديثين، زاد ابن جماعة فى المنهل الروى: أو أراد المبالغة فى الكثرة، قال والأول أولى، قيل: ويؤيد أن هذا هو المراد، أن الأحاديث الصحاح التى بين أظهرنا - بل وغير الصحاح - لو تبعت من المسانيد والجوامع والسنن والأجزاء وغيرها لما بلغت مائة ألف بلا تكرار، بل ولا خمسين ألفاً، ويعد كل البعد أن يكون رجل واحد حفظ ما فات الأمة جميعه، فإنه إنما حفظه من أصول مشايخه وهى موجودة.

وقال ابن الجوزى^(٢): حصر الأحاديث يعدد إمكانه غير أن جماعة بالغوا فى تتبعها وحصرها.

قال الإمام أحمد: صح سبعمائة ألف وكسر، وقال: جمعت فى المسند أحاديث انتخبها من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً.

قال شيخ الإسلام: ولقد كان استيعاب الأحاديث سهل لو أراد الله تعالى ذلك،

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٧).

(٢) هو: الإمام العلامة الحافظ عالم العراق وواعظ الآفاق، جمال الدين أبو الفرج، عبد الرحمن بن أبى الحسن التيمى البكرى البغدادى الحنبلى صاحب التصانيف السائرة فى فنون العلم، وكتب بخطه مالا يوصف كثرة، توفي سنة ٥٩٧هـ.

بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاتته من حديث مستقل أو زيادة فى الأحاديث التى ذكرها، فيكون كالل دليل عليه، وكذا من بعده فلا يضى كثير من الزمان إلا وقد استوعبت وصارت كالمصنف الواحد، ولعمري لقد كان هذا فى غاية الحسن.

قلت: قد صنع المتأخرون ما يقرب من ذلك، فجمع بعض المحدثين عن كان فى عصر شيخ الإسلام زوائد سنن ابن ماجه على الأصول الخمسة، وجمع الحافظ أبو الحسن الهيثمى زوائد مسند أحمد على الكتب الستة المذكورة فى مجلدين، وزوائد مسند البزار فى مجلد ضخيم، وزوائد معجم الطبرانى الكبير فى ثلاثة، وزوائد المعجمين الأوسط والصغير فى مجلدين، وزوائد أبى يعلى فى مجلد، ثم جمع هذه الزوائد كلها فى كتاب محذوف الأسانيد، وتكلم على فوائده تمام وغير ذلك، وجمع شيخ الإسلام^(١) زوائد مسانيد إسحاق، وابن أبى عمر، ومسدد، وابن أبى شيبة، والحميدى، وعبد بن حميد، وأحمد بن منيع، والطائلى فى مجلدين، وزوائد مسند الفردوس فى مجلد، وجمع صاحبنا الشيخ زين الدين قاسم الحنفى زوائد سنن الدارقطنى فى مجلد، وجمعت زوائد شعب الإيمان للبيهقى فى مجلد، وكتب الحديث الموجودة سواها كثيرة جداً، وفيها الزوائد بكثرة فلوغها العدد السابق لا يبعد، والله اعلم.

تنبيهات:

أحدها: ذكر الحاكم فى المدخل: أن الصحيح عشرة أقسام، وسيأتى نقلها عنه، وذكر منها فى القسم الأول الذى هو الدرجة الأولى: واختيار الشيخين أن يرويه الصحابى المشهور بالرواية، وله راويان ثقتان، إلى آخر كلامه الآتى عنه، ثم قال: والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث، انتهى. وحيتئذ يعرف من هذا الجواب عن قول ابن الأخرم، فكأنه أراد لم يفتها من أصح الصحيح الذى هو الدرجة الأولى وبهذا الشرط إلا القليل، والأمر كذلك.

(١) يقصد الحافظ ابن حجر العسقلانى.

وَجُمْلَةٌ مَا فِي الْبُخَارِيِّ سَبْعَةُ آلَافٍ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا بِالْمَكْرُورَةِ وَيَحذفُ
الْمُكْرَّرَةَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ،

الثاني: لم يُدخل المصنف سنن ابن ماجة فى الاصول، وقد اشتهر فى عصر
المصنف وبعده جعل الاصول ستة يادخله فيها. قيل: وأول من ضمه إليها ابن طاهر
المقدمى، فتابعه أصحاب الأطراف والرجال والناس. وقال المزنى: كل ما انفرد به عن
الخمسة فهو ضعيف. قال الحسينى: يعنى من الأحاديث، وتعبه شيخ الإسلام بأنه
انفرد بأحاديث كثيرة وهى صحيحة، قال: فالأولى حمله على الرجال.

الثالث: سنن النسائى^(١) الذى هو أحد الكتب الستة أو الخمسة، هى الصغرى
دون الكبرى، صرح بذلك التاج ابن السبكى قال: وهى التى يخرجون عليها الأطراف
والرجال، وإن كان شيخه المزنى ضم إليها الكبرى، وصرح ابن الملقن بأنها الكبرى،
وفيه نظر.

ورأيت بخط الحافظ أبى الفضل العراقى، أن النسائى لما صنف الكبرى أهدها
لامير الرملة فقال له: كل ما فيها صحيح، فقال: لا، فقال: ميز لى الصحيح من
غيره، فصنف له الصغرى (وجملة ما فى) صحيح (البخارى) قال المصنف فى شرحه:
من الأحاديث المسندة (سبعة آلاف) حديث (ومائتان وخمسة وسبعون حديث بالمكررة،
ويحذف المكررة أربعة آلاف).

قال العراقى: هذا مُسَلَّم فى رواية الفريرى^(٢)، وأما رواية حماد بن شاکر^(٣)
فهى دون رواية الفريرى بمائتى حديث، ورواية إبراهيم بن معقل^(٤) دونهما بثلاثمائة.

(١) هو: الإمام الحافظ الثبى، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب الخراسانى
النسائى، صاحب السنن، ولد بنسأ سنة ٢١٥هـ، وطلب العلم فى صغره، ورحل فى
سبيله، حتى صار من بحور العلم، غلب عليه علم الحديث ونقد الرجال، توفى سنة
٣٠٣هـ.

(٢) هو: المحدث الثقة العالم، أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر
الفريرى، راوى «صحيح البخارى»، سمعه منه بفرير مرتين، وفرير من قرى بخارى،
مات سنة ٣٢٠هـ، وقد أشرف على التسعين.

(٣) هو: حماد بن شاکر بن سُوَيْة، الإمام المحدث الصدوق، أبو محمد النقفى، وهو أحد
رواة «صحيح البخارى» توفى سنة ٣١١هـ.

(٤) هو: الإمام الحافظ الفقيه، القاضى، أبو إسحاق، إبراهيم بن معقل بن الحجاج النقفى،
قاضى مدينة نسف التى يقال لها أيضاً: تَخَشَب، كان فقيهاً مجتهداً، وحدث بصحيح
البخارى مات سنة ٢٩٥هـ.

قال شيخ الإسلام: وهذا قالوه تقليدًا للحموى، فإنه كتب البخارى عنه وعد كل باب منه ثم جمع الجملة، وقلده كل من جاء بعده نظرًا إلى أنه راوى الكتاب، وله به العناية التامة. قال: ولقد عدتها وحررتها فبلغت بالمكررة سوى المعلقات والمتابعات ستة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثًا، وبدون المكررة ألفين وخمسمائة وثلاثة عشر حديثًا، وفيه من التعاليق ألف وثلاثمائة واحد وأربعون، وأكثرها مخرج فى أصول متونه، والذي لم يخرج مائة وستون، وفيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وثمانون. هكذا وقع فى شرح البخارى، ونقل عنه ما يخالف هذا يسيرًا. قال: وهذا خارج عن الموقوفات والمقاطيع.

فائدتان:

الأولى: ساق المصنف هذا الكلام مساق فائدة رائدة.

قال شيخ الإسلام: وليس ذلك مراد ابن الصلاح، بل هو تمة قدحه فى كلام ابن الأخرم، أى أن البخارى قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وليس فى كتابه إلا هذا القدر، وهو بالنسبة إلى المائة ألف يسير.

الثانية: وأفق مسلم البخارى على تخريج ما فيه إلا ثمانمائة وعشرين حديثًا.

(و) جملة ما فى صحيح (مسلم بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف) هذا مزيد على

ابن الصلاح.

قال العراقي: وهو يزيد على البخارى لكثرة طرقة، قال: وقد رأيت عن أبى الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث. وقال الميائنجي: ثمانية آلاف، والله أعلم.

قال ابن حجر: وعندى فى هذا نظر (ثم إن الزيادة فى الصحيح) عليهما (تعرف من) كتب (السنن المعتمدة كسنن أبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن خزيمة، والدارقطنى، والحاكم، والبيهقى وغيرها منصوبًا على صحته) فيها (ولا يكفى وجوده فيها) إلا فى كتاب من شرط الاختصار على الصحيح) كتاب خزيمة وأصحاب المستخرجات.

وَمُسْلِمٌ بِإِسْقَاطِ الْمُكَرَّرِ نَحْوُ أَرْبَعَةِ آلَافٍ، ثُمَّ إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصَّحِيحِ تُعْرَفُ مِنْ
السَّنَنِ الْمُعْتَمَدَةِ: كَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ خُرَيْمَةَ،
وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَالْحَاكِمِ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَغَيْرِهَا مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ، وَلَا يَكْفِي
وُجُودُهُ فِيهَا إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ شَرَطِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَاعْتَنَى الْحَاكِمُ
بِضَبْطِ الزَّائِدِ عَلَيْهِمَا،

قال العراقي^(١): وكذا لو نص على صحته أحد منهم، ونقل عنه ذلك بإسناد
صحيح كما فى سؤالات أحمد بن حنبل، وسؤالات ابن معين وغيرهما.

قال: وإنما أهمله ابن الصلاح بناءً على اختياره أنه ليس لأحد أن يصحح فى هذه
الاعصار، فلا يكفى وجود التصحيح بإسناد صحيح، كما لا يكفى وجود أصل الحديث
بإسناد صحيح.

(واعتنى) الحافظ أبو عبد الله (الحاكم) فى المستدرک^(٢) (بضبط الزائد عليهما) عما
هو على شرطهما أو شرط أحدهما، أو صحيح، وإن لم يوجد شرط أحدهما، معبراً
عن الأول بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، أو على شرط البخارى أو
مسلم، وعن الثانى بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد، وربما أورد فيه ما هو فى
الصحيحين، وربما أورد فيه ما لم يصح عنه منبهاً على ذلك (وهو متساهل) فى
التصحيح.

قال المصنف فى شرح المذهب: اتفق الحفاظ على أن تلميذه البيهقى^(٣) أشد تحريماً
منه، وقد لخص الذهبى مستدركه، وتعقب كثيراً منه بالضعف والنكارة، وجمع جزءاً
فيه الأحاديث التى فيه وهى موضوعة، فذكر نحو مائة حديث.

وقال أبو سعيد المالينى: طالعت المستدرک الذى صنفه الحاكم من أوله إلى آخره،

(١) فى «النكت» (ص ٢٨).

(٢) المستدرک: كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التى على
شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجهما، كما ذكر الأحاديث الصحيحة
عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما معبراً بأنهما صحيحة الإسناد، وربما ذكر
بعض الأحاديث التى لم تصح لكنه نبه عليها، وهو متساهل فى التصحيح، فينبغى أن
يتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها.

(٣) تقدمت ترجمته.

وَهُوَ مُتَسَاهِلٌ، فَمَا صَحَّحَهُ وَلَمْ يُجِدْ لغيره من المعتمدين تَصْحِيحًا وَلَا تَضْعِيفًا حَكَمْنَا بِأَنَّهُ حَسَنٌ إِلَّا أَن يَظْهَرَ فِيهِ عِلَّةٌ تُوجِبُ ضَعْفَهُ،

فَلَمْ أَرِ فِيهِ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِهِمَا. قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَهَذَا إِسْرَافٌ وَغُلُوٌّ مِنَ الْمَالِيَنِ، وَإِلَّا فَيَبِ جُمْلَةً وَافِرَةً عَلَى شَرْطِهِمَا، وَجُمْلَةٌ كَثِيرَةٌ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا، لَعَلَّ مَجْمُوعَ ذَلِكَ نَحْوُ نِصْفِ الْكِتَابِ، وَفِيهِ نَحْوُ الرَّبْعِ مِمَّا صَحَّحَ سَنَدُهُ، وَفِيهِ بَعْضُ الشَّيْءِ أَوَّلُهُ عِلَّةٌ، وَمَا بَقِيَ وَهُوَ نَحْوُ الرَّبْعِ فَهُوَ مُتَاكِرٌ أَوْ وَاهِيَاتٌ لَا تَصَحِّحُ، وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ مَوْضُوعَاتٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَإِنَّمَا وَقَعَ لِلْحَاكِمِ التَّسَاهُلُ لِأَنَّهُ سَوَدَ الْكِتَابَ لِيَنْقُحَهُ فَأَعَجَلَتْهُ الْمَنِيَّةُ، قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُ فِي قَرِيبِ نِصْفِ الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ تَجْزِئَةٍ سِتَّةَ مِنَ الْمُسْتَدْرَكِ: إِلَى هُنَا انْتَهَى إِمْلَاءُ الْحَاكِمِ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا عَلِمْنَا ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ لَا يُؤْخَذُ عَنْهُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْإِجَارَةِ، فَمِنْ أَكْبَرِ أَصْحَابِهِ وَأَكْثَرِ النَّاسِ لَهُ مِلَالُزِمَةُ الْبِيهَقِيِّ، وَهُوَ إِذَا سَاقَ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْمَمْلُوكِ شَيْئًا لَا يَذْكُرُهُ إِلَّا بِالْإِجَارَةِ، قَالَ: وَالتَّسَاهُلُ فِي الْقَدْرِ الْمَمْلُوكِ قَلِيلٌ جَدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ. (فَمَا صَحَّحَهُ وَلَمْ يُجِدْ فِيهِ لغيره من المعتمدين تَصْحِيحًا وَلَا تَضْعِيفًا حَكَمْنَا بِأَنَّهُ حَسَنٌ، إِلَّا أَن يَظْهَرَ فِيهِ عِلَّةٌ تُوجِبُ ضَعْفَهُ).

قَالَ الْبُلْبُرُ بْنُ جَمَاعَةَ: وَالصُّوَابُ أَنَّهُ يُتَّبَعُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِمَا يَلِيقُ بِحَالِهِ مِنَ الْحَسَنِ أَوْ الضَّعْفِ (١).

وَوَافَقَهُ الْعِرَاقِيُّ (٢) وَقَالَ: إِنْ حَكَمَهُ عَلَيْهِ بِالْحَسَنِ فَقَطْ تَحْكُمُ، قَالَ: إِلَّا أَنْ ابْنَ الصَّلَاحِ قَالَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى رَأْيِهِ: أَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ التَّصْحِيحُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَصَحِّحَهُ، فَلِهَذَا قَطَعَ النَّظَرَ عَنِ الْكَشْفِ عَلَيْهِ.

وَالْعَجَبُ مِنَ الْمُصَنِّفِ كَيْفَ وَافَقَهُ هُنَا مَعَ مُخَالَفَتِهِ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُبْنَى عَلَيْهَا كَمَا سَيَأْتِي، وَقَوْلُهُ فَمَا صَحَّحَهُ، احْتِرَازٌ مِمَّا خَرَّجَهُ فِي الْكِتَابِ وَلَمْ يَصْرَحْ بِتَصْحِيحِهِ فَلَا يَعْتَمَدُ عَلَيْهِ (وَيُقَارِبُهُ) أَيْ صَحِّحَ الْحَاكِمِ (فِي حَكْمِهِ صَحِّحُ أَبِي

(١) قُلْتُ: وَهُوَ أَفْضَلُ الْأَقْوَالِ، لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ بِالضَّبْطِ مَوْقِعَ الصَّحِّحِ مِنَ الضَّعِيفِ مِنْهُ إِلَّا بِالتَّبَيُّحِ.

(٢) فِي «النُّكْتِ» (ص ٣٠).

وَيُقَارِبُهُ فِي حِكْمِهِ صَحِيحُ أَبِي حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ.

حاتم بن حبان^(١) قيل: إن هذا يفهم ترجيح كتاب الحاكم عليه، والواقع خلاف ذلك، قال العراقي^(٢): وليس كذلك، وإنما المراد أنه يقاربه في التساهل، فالحاكم أشد تساهلاً منه، قال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، قيل: وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الإصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه، فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع من شيخه وسمع منه الآخر عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوى جرح ولا تعديل وكان كل من شيخه والراوى عنه ثقة ولم يأت به حديث منكر فهو عنده ثقة.

وفي كتاب الثقات له كثير من هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله، ولا اعترض عليه فإنه لا مشاحة في ذلك، وهذا دون شرط الحاكم، حيث شرط أن يخرج عن رواة، أخرج لثلاثهم الشيخان في الصحيح، فالحاصل: أن ابن حبان وفى بالتزام شروطه ولم يوف الحاكم.

فوائد:

الأولى: صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا سماه «التقاسيم والأنواع» ومببه أنه كان عارفاً بالكلام والنحو والفلسفة، ولهذا تكلم فيه ونُسب إلى الزندقة، وكادوا يحكمون بقتله، ثم نفي من سجستان إلى سمرقند، والكشف من كتابه عسر جداً، وقد رتب بعض المتأخرين على الأبواب، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافاً وجرّد الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد.

(١) تقلمت ترجمته.

(٢) في «النكت» (ص ٣١).

الثالثة: الكتبُ المخرَجةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ.

الثانية: صحيح ابن خزيمة^(١) أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك، وبما صنف فى الصحيح أيضاً - غير المستخرجات الآتى ذكرها - السنن الصحاح لسعيد بن السكن.

الثالثة: صرح الخطيب وغيره بأن الموطأ مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد، فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم، وهو روايات كثيرة، وأكبرها رواية القعنبي^(٢)، وقال العلانى: روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبى مُصْعَب، قال ابن حزم: فى موطأ أبى مُصْعَب هذا زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث، وأما ابن حزم فإنه قال: أولى الكتب الصحيحان، ثم صحيح ابن السكن والمتقى لابن الجارود والمتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبى داود وكتاب النسائى ومصنف قاسم بن أصبغ ومصنف الطحاوى ومسانيد أحمد والبيزار وابنى أبى شيبة أبى بكر وعثمان، وابن راهويه والطيالسى والحسن بن سفيان والمسندى، وابن سنجر، ويعقوب بن شيبة وعلي بن المدينى وابن أبى غزرة وما جرى مجراها التى أفردت لكلام رسول الله ﷺ صِرَافاً؛ ثم بعدها الكتب التى فيها كلامه وكلام غيره، ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل، مثل مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبى شيبة ومصنف بقر بن مخلد وكتاب محمد بن نصر المروزي وكتاب ابن المنذر ثم مصنف حماد بن سلمة ومصنف سعيد بن منصور ومصنف وكيع ومصنف الفريابى وموطأ مالك؛ وموطأ ابن أبى ذئب وموطأ ابن وهب ومسائل ابن حنبل وفقه أبى عبيد وفقه أبى ثور وما كان من هذا النمط مشهوراً كحديث شعبة وسفيان والليث والأوزاعى والحيميدى وابن مهدي ومسلّد وما جرى مجراها، فهذه طبقة موطأ مالك، بعضها أجمع للصحيح منه،

(١) هو: الشيخ المحدث الثقة، أبو على، أحمد بن الفضل بن العباس بن خزيمة البغدادي، صاحب «الصحيح»، حدث عنه الدارقطنى والحاكم وآخرون، توفى سنة ٣٤٧هـ.

(٢) هو: عبد الله بن مسلمة بن قعنب، الإمام الثبت القدوة، أبو عبد الرحمن الحارثى القعنبي المدني، كان من المجتهدين فى العبادة، أخذ عنه البخارى ومسلم وخلق كثير، مات سنة ٢٢١هـ.

لَمْ يَلْتَزِمَ فِيهَا مُوَافَقَتَهُمَا فِي الْأَلْفَافِ فَحَصَلَ فِيهَا تَفَاوُتٌ فِي اللَّفْظِ
وَالْمَعْنَى، وَكَذَا مَا رَوَاهُ الْيَسْقِيُّ، وَالْبَغَوِيُّ وَشِبْهَهُمَا قَاتِلِينَ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَوْ
مُسْلِمٌ وَقَعَ فِي بَعْضِهِ تَفَاوُتٌ

وبعضها مثله وبعضها دونه، ولقد أحصيت ما فى حديث شعبة من الصحيح فوجدته
ثمانمائة حديث ونيثاً مسندة، ومرسلأ يزيد على المائتين، وأحصيت ما فى موطأ مالك
وما فى حديث سفيان بن عيينة فوجدت فى كل واحد منهما من المسند خمسمائة ونيثاً
مسنداً وثلاثمائة مرسلأ ونيثاً، وفيه نيف ومبسون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها
وفى أحاديث ضعيفة وهآها جمهور العلماء، انتهى ملخصاً من كتابه مراتب الديانة.

(الثالثة) من مسائل الصحيح (الكتب المخرجة على الصحيحين) كالمستخرج
للإسماعيلي^(١)، وللبرقاني^(٢) ولأبى أحمد الفطري ولأبى عبد الله بن أبى ذهل
ولأبى بكر بن مردويه على البخارى، ولأبى عوآنة الإسفرايينى ولأبى جعفر بن
حمدان، ولأبى بكر محمد رجاء النيسابورى ولأبى بكر الجوزقى ولأبى حامد الشاركي
ولأبى الوليد حسان بن محمد القرشى، ولأبى عمران موسى بن العباس الجوينى ولأبى
النصر الطوسى، ولأبى سعيد بن أبى عثمان الحيرى على مسلم، ولأبى نعيم الأصبهاني
وأبى عبد الله بن الأخرم، وأبى ذر الهروى وأبى محمد الحلال، وأبى على الماسرجى
وأبى مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني، وأبى بكر اليزدى على كل منهما، ولأبى
بكر بن عبدان الشيرازى عليهما فى مؤلف واحد.

وموضوع المستخرج كما قال العراقى: أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج
أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب؛ فيجتمع معه فى شيخه أو من
فوقه.

(١) هو: الإمام الحافظ الحجة الفقيه، أو بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس
الجرجاني الإسماعيلي الشافعى، صاحب «الصحيح»، له تصانيف تشهد له بالإمامة فى
الفقه والحديث، توفى سنة ٣٧١هـ عن ٩٤ سنة.

(٢) هو: الإمام العلامة الفقيه، الحافظ الثبت، أبو بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب
الخوارزمى، ثم البرقاني الشافعى، صاحب التصانيف، صنف «مسنداً» ضمنه ما اشتمل
عليه «صحيح» البخارى ومسلم، توفى سنة ٤٢٥هـ.

فِي الْمَعْنَى فَمَرَادُهُمْ أَنَّهُمَا رَوَيَا أَصْلَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَنْقُلَ مِنْهَا حَدِيثًا وَتَقُولَ هُوَ كَذَا فِيهَا إِلَّا أَنْ تَقَابِلَهُ بِهِمَا، أَوْ يَقُولَ الْمُصَنِّفُ أَخْرَجَاهُ بِلَفْظِهِ، بِخِلَافِ الْمُخْتَصَرَاتِ مِنَ الصَّحِيحِينَ فَإِنَّهُمْ نَقَلُوا فِيهَا أَلْفَاظَهُمَا.

قال شيخ الإسلام: وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة. قال: ولذلك يقول أبو عوانة فى مستخرجه على مسلم بعد أن يسوق طرق مسلم كلها: من هنا لمخرجه، ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك، وربما قال: من هنا لم يخرجها، قال: ولا يظن أنه يعنى البخارى ومسلماً، فإنى استقرت صنيعة فى ذلك فوجدته إنما يعنى مسلماً، وأبا الفضل أحمد بن سبعة، فإنه كان قرين مسلم، وصنف مثل مسلم، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب، ثم إن المستخرجات المذكورة (لم يلتزم فيها موافقتها) أى الصحيحين (فى الألفاظ) لأنهم إنما يروون بالألفاظ التى وقعت لهم عن شيوخهم (فحصل فيها تفاوت) قليل (فى اللفظ و) فى (المعنى) أقل (وكذا ما رواه البيهقى) فى السنن والمعروفة وغيرهما (والبغوى) فى شرح السنة (وشبیههما قائلين رواه البخارى أو مسلم، وقع فى بعضه) أيضاً (تفاوت فى المعنى) وفى الألفاظ (فمرادهم) بقولهم ذلك (أنهما رويَا أصله) أى أصل الحديث دون اللفظ الذى أوردوه، وحيثُذ (فلا يجوز) لك (أن تنقل منها) أى من الكتب المذكورة من المستخرجات وما ذكر (حديثاً وتقول) فيه (هو كذا فيهما) أى الصحيحين (إلا أن تقابله بهما أو يقول المصنف أخرجاه بلفظه، بخلاف المختصرات من الصحيحين فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما) من غير زيادة ولا تغيير فلك أن تنقل منها، وتزود ذلك للصحيح ولو بلفظ، وكذا الجمع بين الصحيحين لعبد الحق، أما الجمع لأبى عبد الله الحميدى الأندلسى^(١) ففيه زيادة ألفاظ وتسمات على الصحيحين بلا تمييز. قال ابن الصلاح^(٢): وذلك موجود فيه كثيراً. فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيح وهو مخطئ، لكونه زيادة ليست فيه. قال العراقى^(٣): وهذا مما أنكر

(١) هو: الإمام القدوة الأثرى، شيخ للحديثين، أبو عبد الله، محمد بن أبى نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الحميدى الأندلسى الميورقى الفقيه الظاهرى، صاحب ابن حزم وتلميذه، جمع وصنف، وعمل «الجمع بين الصحيحين» ورتبه وأحسن ترتيبه، كان من بقايا أصحاب الحديث علماً وعملاً وعقلاً واتقياءاً، توفى ببغداد سنة ٤٨٨هـ. عن بضع وستين سنة.

(٢) فى «فتح المغيث» (١/ ٢٣).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٣١).

وَلَكِنَّ الْخُرْجَةَ عَلَيْهِمَا قَائِدَتَانِ: عُلُوُّ الْإِسْنَادِ، وَزِيَادَةُ الصَّحِيحِ، فَإِنَّ تِلْكَ الزِّيَادَاتِ صَحِيحَةٌ لِكُونِهَا بِإِسْنَادٍ هَمًّا.

على الحميدى لأنه جمع بين كتابين، فمن أين تأتى الزيادة، قال: واقتضى كلام ابن الصلاح أن الزيادات التى تقع فى كتاب الحميدى لها حكم الصحيح، وليس كذلك، لأنه ما رواها بسنده كالمستخرج، ولا ذكر أنه يزيد ألفاظاً واشترط فيها الصحة حتى يقلد فى ذلك.

قلت: هذا الذى نقله عن ابن الصلاح وقع له فى الفاتلة الرابعة. فإنه قال: ويكفى وجوده فى كتاب من اشترط الصحيح، وكذلك ما يوجد فى الكتب المخرجة من تمة لمحدوف أو زيادة شرح، وكثير من هذا موجود فى الجمع للحميدى انتهى. وهذا الكلام قابل للتأويل فتأمل.

ثم رأيت عن شيخ الإسلام قال: قد أشار الحميدى إجمالاً وتفصيلاً إلى ما يطل ما اعترض به عليه، أما إجمالاً فقال فى خطبة الجمع: وربما ردت زيادات من تمتات وشرح لبعض ألفاظ الحديث ونحو ذلك، وقفت عليها فى كتب من اعتنى بالصحيح كالإسماعيلى والبرقانى، وأما تفصيلاً فعلى قسمين: جلى وخفى، أما الجلى فيسوق الحديث ثم يقول فى أثاثه: إلى هنا انتهت رواية البخارى، ومن هنا زاده البرقانى، وأما الخفى فإنه يسوق الحديث كاملاً أصلاً وزيادة ثم يقول: أما من أوله إلى موضع كذا، فرواه فلان وما عداه زاده فلان، أو يقول: لفظه كذا زادها فلان ونحو ذلك، وإلى هذا أشار ابن الصلاح بقوله: فربما نقل من لا يميز، وحيثئذ فلزيادته حكم الصحة لنقله لها عن اعتنى بالصحيح.

مهمة: ما تقدم عن البيهقى ونحوه من عزو الحديث إلى الصحيح والمراد أصله، لا شك أن الأحسن خلافه، والاعتناء بالبيان حذراً من إيقاع من لا يعرف الاصطلاح فى اللبس، ولابن دقيق العيد فى ذلك تفصيل حسن: وهو أنك إذا كنت فى مقام الرواية فلك العزو ولو خالف، لأنه عرف أن أجل قصد للمحدث السند والعشور على أصل الحديث، دون ما إذا كنت فى مقام الاحتجاج، فمن روى فى المعاجم^(١) والمشيخات ونحوها فلا

(١) المعاجم: جمع معجم، والمقصود بها هنا، الكتاب الذى رتبته أحاديثه على حروف المعجم حسب الرواة لا حسب الأطراف، وهو إما أن يكون حسب الراوى كما فى «المعجم الكبير» أو حسب «الشيخ» كما فى «المعجم الصغير». وهو غير «السند» الذى يرتب حسب الطبقات.

خرج عليه فى الإطلاق، بخلاف من أورد ذلك فى الكتب المبوبة، لا سيما إن كان الصالح للترجمة قطعة زائدة على ما فى الصحيح (وللكتب المخرجة عليهما فائدتان) إحداهما (علو الإسناد) لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً مثلاً من طريق البخارى لوقع أنزل من الطريق الذى رواه به فى المستخرج، مثاله: أن أبا نعيم لو روى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة، وإذا رواه عن الطبرانى عن الدبى - بفتح الموحدة - عنه وصل باثنين، وكذا لو روى حديثاً فى مسند رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين (و) الأخرى (زيادة الصحيح فإن تلك الزيادات صحيحة لكونها بإسنادهما).

قال شيخ الإسلام: هذا مسلم فى الرجل الذى التقى فيه إسناد المستخرج وإسناد مصنف الأصل، وفيمن بعده، وأما من بين المستخرج وبين الرجل فيحتاج إلى نقد، لأن المستخرج لم يلتزم الصحة فى ذلك، وإنما جلّ قصده العلو، فإن حصل وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك صحيحاً أو فيه زيادة حسن حصلت اتفاقاً، وإلا فليس ذلك همته، قال: قد وقع ابن الصلاح فيما فرّ منه فى عدم التصحيح فى هذا الزمان، لأنه أطلق تصحيح هذه الزيادات ثم علّلها بتعليل أخص من دعواه، وهو كونها بذلك الإسناد، وذلك إنما هو من ملتقى الإسناد إلى متناه.

تنبيه:

لم يذكر المصنف تبعاً لابن الصلاح للمستخرج سوى هاتين الفائدتين، وبقي له فوائد أخرى، منها القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة، ذكره ابن الصلاح فى مقدمة شرح مسلم، وذلك بأن يضم المستخرج شخصاً آخر فأكثر مع الذى حدث مصنف الصحيح عنه، وربما ساق له طرقاً أخرى إلى الصحابى بعد فراغه من استخراجهم، كما يصنع أبو عوانة، ومنها أن يكون مصنف الصحيح روى عن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده؟ فيسببه المستخرج، إمّا تصريحاً أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط، ومنها أن يروى فى الصحيح عن مدلس بالنعنة فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع، فهاتان فائدتان جليلتان، وإن كنا لا نتوقف فى صحة ما روى فى الصحيح من ذلك غير

الرَّابِعَةُ: مَا رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ فَهُوَ الْمَحْكُومُ بِصَحَّتِهِ، وَأَمَّا مَا حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرٌ. فَمَا كَانَ مِنْهُ بِصِغَةِ الْجَزْمِ كَقَالَ، وَفَعَلَ، وَأَمَرَ، وَرَوَى؛ وَذَكَرَ فَلَانٌ؟ فَهُوَ حَكْمٌ

مبين، ونقول لو لم يطلع مصنفه على أنه روى عنه قبل الاختلاط، وأن المدكس سمع لم يخرججه، فقد سأل السبكي المزي: هل وُجِدَ لكل ما رواه بالنعنة طرقٌ مصرحٌ فيها بالتحديث؟ فقال: كثير من ذلك لم يوجد وما يسعنا إلا تحمين الظن.

ومنها: أن يروى عن مبهم: كحدثنا فلان أو رجل، أو فلان وغيره، أو غير واحد، فيعينه المستخرج.

ومنها: أن يروى عن مهمل، كمحمد من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحدثين، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم، فيميزه المستخرج.

قال شيخ الإسلام: وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده وذلك كثير جداً.

فوائد:

لا يختص المستخرج بالصحيحين، فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود، وأبي علي الطوسي على الترمذى، وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة وأملى الحافظ أبو الفضل العراقي على المستدرج مستخرجاً لم يكمل.

(الرابعة) من مسائل الصحيح (ما رواه) أى الشيخان (بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر) وهو المعلق، وهو فى البخارى كثير جداً، كما تقدم عدده، وفى مسلم فى موضع واحد فى التيمم^(١)، حيث قال:

وروى الليث بن سعد، فذكر حديث أبى الجهم^(٢) بن الحارث بن الصمة: أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل^(٣). الحديث، وفيه أيضاً موضعان فى الحدود والبيع

(١) فى «صحيحه» رقم (٣٦٩).

(٢) كذا فى مسلم، وهو غلط، وصوابه ما وقع فى صحيح البخارى وغيره: أبو الجهم.

(٣) أى من جانب ذلك الموضع، وبئر جمل موضع بقرب المدينة.

بَصِيحَتُهُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛

رواهما بالتعليق عن الليث بعد روايتهما بالاتصال، وفيه بعد ذلك أربعة عشر موضعاً كل حديث منها رواه متصلاً ثم عقبه بقوله: ورواه فلان، وأكثر ما فى البخارى من ذلك موصول فى موضع آخر من كتابه، وإنما أوردته معلقاً اختصاراً ومجانبةً للتكرار والذى لم يوصله فى موضع آخر مائة وستون حديثاً، وصلها شيخ الإسلام فى تأليف لطيف سماه «التوفيق» وله فى جميع التعليقات والمتابعات والمفوقات كتاب جليل بالاسانيد سماه «تغليق التعليق» واختصره بلا اسانيد فى آخر سماه «التشويق إلى وصل المهم من التعليق» (فما كان منه بصيغة الجزم كَقَالَ وَقَعَلَ وَأَمَرَ وَرَوَى وذكر فلان فهو حكم بصحته عن المضاف إليه) لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عنه إلا وقد صح عنه، لكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقاً، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله، وذلك أقسام:

أحدها: ما يلتحق بشرطه، والسبب فى عدم إصالة إما الاستغناء بغيره عنه، مع إفادة الإشارة إليه وعدم إهماله بإيراده معلقاً اختصاراً، وإما كونه لم يسمعه من شيخه، أو سمعه مذاكرة، أو شك فى سماعه، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصول، ومن أمثلة ذلك قوله فى الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عون حدثنا محمد بن سيرين عن أبى هريرة قال: وكلنى رسول الله ﷺ بركة رمضان. الحديث (١)، وأورده فى فضائل القرآن (٢) وذكر إبليس، ولم يقل فى موضع منها حدثنا عثمان، فالظاهر عدم سماعه له منه.

قال شيخ الإسلام: وقد استعمل هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه فى عدة أحاديث، فيوردها منهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها فى موضع آخر بواسطة بينه وبينهم، كما قال فى التاريخ.

قال إبراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثاً، ثم يقول: حدثونى

(١) برقم (٢٣١١) فى كتاب الوكالة، باب: إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل فهو جائز وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز.

(٢) حديث رقم (٥٠١٠) باب: فضل سورة البقرة، وهو فى موضع ثالث لم يذكره المصنف (٣٢٧٥) كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده.

بهذا عن إبراهيم قال: ولكن ليس ذلك مطرداً فى كل ما أورد بهذه الصيغة، لكن مع هذا الاحتمال لا يجمل حمل ما أورد بهذه الصيغة على أنه سمعه من شيوخه.

وبهذا القول يندفع اعتراض العراقى على ابن الصلاح فى تمثيله بقوله: قال عفان، وقال القَعْنَبِيُّ كونهما من شيوخه، وأن الرواية عنهم ولو بصيغة لا تصرح بالسماع محمولة على الاتصال كما سيأتى فى فروع عقب المعضل، ثم قولنا فى هذا التقسيم ما يلتحق بشرطه، ولم يقل أنه على شرطه، لأنه وإن صح فليس من نط الصحيح المسند فيه، نبه عليه ابن كثير.

القسم الثانى: ما لا يلتحق بشرطه ولكنه صحيح على شرط غيره، كقوله فى الطهارة وقالت عائشة: كان النبى ﷺ يذكر الله على كل أحيانه^(١)، أخرجه مسلم فى صحيحه^(٢).

الثالث: ما هو حسن صالح للحجة كقوله فيه: وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «الله أحق أن يستحى منه»^(٣) وهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب السنن^(٤).

الرابع: ما هو ضعيف لا من جهة قدح فى رجاله، بل من جهة انقطاع سير فى إسناده، قال الإسماعيلي: قد يصنع البخارى ذلك إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب، فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به لا على التحديث به

(١) كما فى «صحيحه» (١/ ٤٨٥) فى كتاب الحيض، باب: تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، و(٢/ ١٣٥) فى الأذان، باب: هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا، وهل يلتفت فى الأذان.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم فى «صحيحه» (٣٧٣) فى كتاب الحيض، باب: ذكر الله تعالى فى حال الجنابة وغيرها.

(٣) ذكره فى «صحيحه» (١/ ٤٥٨) فى كتاب الغسل، باب: من اغتسل عرياناً وحده فى الخلوة، ومن تستر فالتستر أفضل.

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٤٠١٧) فى كتاب الحمام، باب: ما جاء فى التعرى، والترمذى (٢٧٦٩، ٢٧٩٤) فى كتاب الاستئذان، باب: ما جاء فى حفظ العورة، وابن ماجه (١٩٢٠) فى كتاب النكاح، باب: التستر عند الجماع، والحديث حسنه الشيخ الألبانى.

وَمَا لَيْسَ فِيهِ جَزْمٌ كِيَرَوَى، وَيُذَكَّرُ، يَحْكَى، وَيُقَالُ، وَرَوَى، وَذَكَرَ، وَحَكَى
عَنْ فُلَانٍ كَذَا فَلَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ بِصَحَّتِهِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ،

عنه، كقوله فى الزكاة^(١): وقال طاوس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: اتنوني بعرض
ثياب، الحديث، فإسناده إلى طاوس صحيح، إلا أن طاوساً لم يسمع من معاذ، وأما ما
اعترض به بعض المتأخرين من نقض هذا الحكم بكونه جزم فى معلق وليس بصحيح،
وذلك قوله فى التوحيد^(٢)، وقال الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبى سلمة عن
أبى هريرة عن النبى ﷺ: لا تفاضلوا بين الأنبياء الحديث، فإن أبا مسعود اللمشقى
جزم بأن هذا ليس بصحيح لأن عبد الله بن الفضل إنما رواه عن الأعرج عن أبى هريرة
لا عن أبى سلمة. وقوى ذلك بأنه أخرجه فى موضع آخر كذلك، فهو اعتراض
مردود، ولا ينقض القاعدة، ولا مانع من أن يكون لعبد الله بن الفضل شيخان وكذلك
أورده عن أبى سلمة الطيالسى فى مسنده فبطل ما ادعاه.

(وما لیس فیہ جزم کیروی ویدکر ویحکی ویقال وروی و ذکر وحکی عن فلان
كذا) قال ابن الصلاح: أو فى الباب عن النبى ﷺ (فليس فيه حكم بصحته عن المضاف
إليه).

قال ابن الصلاح: لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضعيف أيضاً
فأشار بقوله أيضاً، إلى أنه ربما يورد ذلك فيما هو صحيح، إما لكونه رواه بالمعنى،
كقوله فى الطب^(٣): ويذكر عن ابن عباس عن النبى ﷺ فى الرقى بغائمة الكتاب، فإنه
أسنده فى موضع آخر بلفظ: أن نفرأ من الصحابة مروا بحى فيه لديغ، فذكر الحديث
فى رقيتهم للرجل بغائمة الكتاب، وفيه: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله»^(٤).
أو ليس على شرطه كقوله فى الصلاة^(٥): ويذكر عن عبد الله بن السائب قال:

(١) باب: العرض فى الزكاة.

(٢) باب: «وكان عرشه على الماء».

(٣) باب: الرقى بغائمة الكتاب.

(٤) صحيح: أخرجه برقم (٥٧٣٧) فى كتاب الطب، باب: الشرط فى الرقية بقطع من
الغتم.

(٥) باب: الجمع بين السورتين فى الركعة.

وَلَيْسَ بِوَاهٍ لِإِدْخَالِهِ فِي الْكِتَابِ الْمَوْسُومِ بِالصَّحِيحِ.

قرأ النبي ﷺ «المؤمنون» فى صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سَعْلَةٌ فركم، وهو صحيح أخرجه مسلم^(١)، إلا أن البخارى لم يخرج لبعض رواته.

أو لكونه ضم إليه ما لم يصح فأتى بصيغة تستعمل فيهما، كقوله فى الطلاق: ويذكر عن علي بن أبي طالب وابن المسيب وذكر نحوه من ثلاثة وعشرين تابعياً.

وقد يورد أيضاً فى الحسن كقوله فى البيوع^(٢): ويذكر عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ قال له: «إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكْتَلْ» هذا الحديث رواه الدارقطنى^(٣) من طريق عبيد الله بن المغيرة، وهو صدوق، عن منقذ مولى عثمان^(٤)، وقد وثق، عن عثمان، وتابعه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد فى المسند^(٥)، إلا أن فى إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبى شيبه فى مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع، والحديث حسن لما عضده من ذلك.

ومن أمثلة ما أورده من ذلك وهو ضعيف قوله فى الوصايا^(٦): ويذكر عن النبي ﷺ أنه قضى بالدين قبل الوصية، وقد رواه الترمذى موصولاً^(٧) من طريق الحارث عن علي والحارث ضعيف.

وقوله فى الصلاة^(٨): ويذكر عن أبى هريرة رفعه: لا يتطوع الإمام فى مكانه،

(١) صحيح: أخرجه مسلم فى «صحيحه» برقم (٤٥٥) فى كتاب الصلاة، باب: القراءة فى الصبح.

(٢) باب: الكيل على البائع والمعطى.

(٣) فى «سننه» (٣ / ٨).

(٤) فى «سنن الدارقطنى» (مولى سراقه) بدلاً من (مولى عثمان).

(٥) (١ / ٦٢، ٧٥).

(٦) باب: تأويل قول الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾.

(٧) حسن: أخرجه الترمذى (٢٠٩٤) فى كتاب القرائن، باب: ما جاء فى ميراث الإخوة

من الأب والأم، و(٢١٢٢) فى كتاب الوصايا، باب: ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية.

والحديث حسنه الشيخ الألبانى.

(٨) باب: مكث الإمام فى مصلاه بعد السلام.

وقال عقبة: ولم يصح، وهذه عادته فى ضعيف لا عاضد له من موافقة إجماع أو نحوه، على أنه فيه قليل جداً؛ والحديث أخرجه أبو داود^(١) من طريق الليث بن أبى سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبى هريرة، وليث ضعيف، وإبراهيم لا يُعرف، وقد اختلف عليه فيه.

(و) ما أورده البخارى فى الصحيح مما عبر عنه بصيغة التمرىض وقلنا لا يحكم بصحته (ليس بواه) أى ساقط جداً (لإدخاله) إياه (فى الكتاب الموسوم بالصحيح) وعبارة ابن الصلاح^(٢): ومع ذلك فليراده له فى أثناء الصحيح مشعر بصفة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه.

قلت: ولهذا رددت على ابن الجوزى حيث أورد فى الموضوعات^(٣) حديث ابن عباس مرفوعاً: إذا أتى أحدكم بهدية فجلساؤه شركاؤه فيها. أورده من طريقين عنه، ومن طريق عن عائشة ولم يصب، فإن البخارى أورد فى الصحيح^(٤) فقال: ويذكر عن ابن عباس، وله شاهد آخر من حديث الحسن بن على رويته فى فوائد أبى بكر الشافعى، وقد بينت ذلك فى مختصر الموضوعات، ثم فى كتابى «القول الحسن فى الذب عن السنن».

فائدة:

قال ابن الصلاح^(٥): إذا تقرر حكم التعاليق المذكورة، فقول البخارى ما أدخلت فى كتابى إلا ما صح، وقول الحافظ أبى نصر السجزي: أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع البخارى صحيح، قاله رسول الله ﷺ لا شك فيه، لم يحنث، محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه، ومتون الأبواب المستندة دون

(١) برقم (٦١٦) فى كتاب الصلاة، باب: الإمام يتطوع فى مكانه من حديث المغيرة بن شعبه، ولم أقف عليه من طريق أبى هريرة المذكور.

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٣٤).

(٣) (٩٢ / ٣).

(٤) فى كتاب الهبة، باب: من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق.

(٥) فى «علوم الحديث» (ص ٣٨، ٣٩).

الخامسة: الصحيح أقسام: أعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم، ثم ما انفرد به البخارى، ثم مسلم ثم على شرطهما، ثم على شرط البخارى، ثم مسلم، ثم صحيح عند غيرهما،

التراجم ونحوها. وسياتى فى المسألة مزيد كلام قريباً، ويأتى تحرير الكلام فى حقيقة التعليق حيث ذكره المصنف عقب المفضل، إن شاء الله تعالى.

(الخامسة: الصحيح أقسام) متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه (أعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم، ثم ما انفرد به البخارى) ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العلماء أيهما أرجح (ثم) ما انفرد به (مسلم ثم) صحيح (على شرطهما) ولم يخرج واحد منهما، ووجه تأخره عما أخرجه أحدهما تلقى الأمة بالقبول له (ثم) صحيح (على شرط البخارى ثم) صحيح على شرط (مسلم ثم صحيح عند غيرهما) مستوفى فيه الشروط السابقة.

تبيّهات:

الأول: أورد على هذا أقسام:

أحدها: المتواتر وأجيب بأنه لا يعتبر فيه عدالة والكلام فى الصحيح بالتعريف السابق.

الثانى: المشهور. قال شيخ الإسلام: وهو وارد قطعاً؛ قال: وأنا متوقف فى رتبته، هل هى قبل المتفق عليه أم بعده.

الثالث: ما أخرجه الستة، وأجيب بأن من لم يشترط الصحيح فى كتابه لا يزيد تخريجه للحديث قوة.

قال الزركشى: ويمنع بأن الفقهاء قد يرجحون بما لا مدخل له فى ذلك الشيء كسقديم ابن العم الشقيق علي ابن العم للأب، وإن كان ابن العم للام لا يرث، قال العراقى: نعم، ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالصحة مما اختلفوا فيه وإن اتفق عليه الشيخان.

الرابع: ما فقد شرطاً كالانصال عند من يعده صحيحاً.

الخامس: ما فقد تمام الضبط ونحوه مما ينزل إلى رتبة الحسن عند من يسميه صحيحًا، قال شيخ الإسلام: وعلى ذلك يقال: ما أخرجه الستة إلا واحدًا منهم وكذا ما أخرجه الأئمة الذين التزموا الصحة ونحو هذا إلى أن تنتشر الأقسام فتكثر حتى يعسر حصرها.

التبئية الثانى: قد علم مما تقرر أن أصح من صنف فى الصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم، فينبغى أن يقال: أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة^(١)، ثم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين؛ ولم أر من تعرض لذلك، فليأتمل.

التبئية الثالث: قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقًا، كأن يتفقا على إخراج حديث غريب، ويخرج مسلم أو غيره حديثًا مشهورًا، أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد ولا يقدح ذلك فيما تقدم، لأن ذلك باعتبار الإجمال.

قال الزركشى: ومن هنا يعلم أن ترجيح كتاب البخارى على مسلم إنما المراد به ترجيح الجملة لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر.

التبئية الرابع: فائدة التقسيم المذكور تظهر عند التعارض والترجيح.

التبئية الخامس: فى تحقيق شرط البخارى ومسلم، قال ابن طاهر: شرط البخارى ومسلم أن يخرج الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى الصحابي المشهور.

قال العراقى: وليس ما قاله بجيد، لأن النسائى ضعف جماعة أخرجه لهم الشيوخ أو أحدهما؛ وأجيب بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح فى ذلك تضعيف النسائى بعد وجود الكتاتين.

وقال شيخ الإسلام: تضعيف النسائى إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم فلا. قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذى بنى عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه.

(١) وهم: أبو داود والترمذى والنسائى.

وقال الحاكم فى علوم الحديث: وصف الحديث الصحيح أن يرويه الصحابى المشهور بالرواية عن النبى ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور بالرواية، وله رواة ثقات. وقال فى المدخل: الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخارى ومسلم، وهو أن يروى الحديث عن رسول الله ﷺ صحابى زائل عنه اسم الجهالة، بأن يروى عنه تابعيان عدلان، ثم يروى عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة فى روايته؛ ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة.

فعمم فى علوم الحديث شرط الصحيح من حيث هو. وخصص ذلك فى المدخل بشرط الشيخين. وقد نقض عليه الحازمى ما ادعى أنه شرط الشيخين بما فى الصحيح من الغرائب التى تفرد بها بعض الرواة. وأجيب بأنه إنما أراد أن كل راو فى الكتاتين يشترط أن يكون له راويان؛ لا أنه يشترط أن يتفقا فى رواية ذلك الحديث بعينه.

قال أبو على الغسانى ونقله عياض عنه: ليس المراد أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه راويان عن صحابيه ثم عن تابعيه فمن بعده؛ فإن ذلك يعز وجوده. وإنما المراد أن هذا الصحابى وهذا التابعى قد روى عنه رجلان خرّج بهما عن حد الجهالة.

قال شيخ الإسلام: وكان الحازمى فهم ذلك من قول الحاكم: كالشهادة على الشهادة، لأن الشهادة يشترط فيها التعدد وأجيب باحتمال أن يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها، كالاتصال واللقاء وغيرهما.

وقال أبو عبد الله المواق: ما حمل الغسانى عليه كلام الحاكم وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالين. ولا أعلم أحداً روى عنهما أنهما صرحا بذلك. ولا وجود له فى كتابيهما ولا خارجاً عنهما. فإن قال قائل: ذلك عرفه من مذهبهما بالتصريح لتصرفهما فى كتابيهما فلم يصب. لأن الأمرين معاً فى كتابيهما. وإن كان أخذه من كون ذلك أكثرى فى كتابيهما فلا دليل فيه على كونهما اشتراطه. ولعل وجود ذلك أكثرى إنما هو لأن من روى عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه إلا واحد من الرواة مطلقاً. لا

بالنسبة إلى من خرج له منهم فى الصحيحين. وليس من الإنصاف التزامهما هذا الشرط من غير أن يثبت عنهما ذلك مع وجود إخلالهما به. لأنهما إذا صح عنهما اشتراط ذلك كان فى إخلالهما به درك عليهما.

قال شيخ الإسلام: وهذا كلام مقبول ويحث قوى.

وقال فى مقدمة شرح البخارى: ما ذكره الحاكم وإن كان متقضاً فى حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم إلا أنه معتبر فى حق من بعدهم، فليس فى الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط.

وقال الحازمى ما حاصله: شرط البخارى أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقين الملازمين لمن أخفوا عنه ملازمة طويلة، وأنه قد يخرج أحياناً عن أعيان الطبقة التى تلى هذه فى الإقتان والملازمة لمن رويوا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة، وشرط مسلم أن يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمة فى ثابت البناتى وأيوب.

وقال المصنف: إن المراد بقولهم على شرطهما: أن يكون رجال إسناده فى كتابيهما لأنه ليس لهما شرط فى كتابيهما ولا فى غيرهما.

قال العراقى: وهذا الكلام قد أخذه ابن الصلاح حيث قال فى المستدرک: أودعه ما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرجنا عن رواته فى كتابيهما.

قال: وعلي هذا عمل ابن دقيق العيد، فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخارى مثلاً، ثم يعترض عليه بأن فيه فلائاً ولم يخرج له البخارى، وكذا فعل الذهبى فى مختصر المستدرک.

قال: وليس ذلك منهم بجيد، فإن الحاكم صرح فى خطبة المستدرک بخلاف ما فهموه عنه، فقال: وأنا أستعين الله تعالى بإخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما. فقوله: بمثلها، أى بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وإنما تكون مثلها إذا كانت بنفس رواتها، وفيه نظر.

قال: وتحقيق المثلية أن يكون بعض من لم يخرج عنه فى الصحيح مثل من خرج عنه فيه، أو أعلى منه عند الشيخين، وتعرف المثلية عندهما إما بنصها على أن فلاناً مثل فلان، أو أرفع منه، وقلما يوجد ذلك، وإمّا باللفاظ الدالة على مراتب التعديل، كأن يقولوا فى بعض من احتجوا به «ثقة أو ثبت أو صدوق أو لا بأس به» أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ثم يوجد عنهما أنهما قالوا ذلك أو أعلى منه فى بعض من لا يحتجوا به فى كتابيهما، فيستدل بذلك على أنه عندهما فى رتبة من احتجوا به، لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل.

قال: ولكن هنا أمر فيه غموض لا بد من الإشارة إليه، وذلك أنهم لا يكتفون فى التصحيح بمجرد حال الراوى فى العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره، بل ينظرون فى حاله مع من روى عنه فى كثرة ملازمته له أو قلتها، أو كونه فى بلده عارساً لحديثه، أو غريباً من بلد من أخذ عنه، وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهم وعملهم فى ذلك^(١)، اهـ كلامه.

وقال شيخ الإسلام: ما اعترض به شيخنا على ابن دقيق العيد والنهى ليس بجيد لأن الحاكم استعمل لفظ مثل فى أعم من الحقيقة والمجاز فى الأسانيد والمتون، دل على ذلك صنعه، فإنه تارة يقول: على شرطهما، وتارة على شرط البخارى، وتارة على شرط مسلم، وتارة صحيح الإسناد ولا يعزوه لأحدهما. وأيضاً فلو قصد بكلمة مثل معناها الحقيقى حتى يكون المراد، احتج بغيرها ممن فيهم من الصفات مثل ما فى الرواة الذين خرجوا عنهم، لم يقل قط على شرط البخارى؛ فإن شرط مسلم دونه، فما كان على شرطه فهو على شرطهما، لأنه حوى شرط مسلم وزاد، قال: ووراء ذلك كله أن يروى إسناد ملحق من رجالهما، كسماك عن عكرمة عن ابن عباس. فسمالك على شرط مسلم فقط، وعكرمة انفرد به البخارى والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما.

(١) وهو ما يعرف بعزل الحديث، ولا يتأتى ذلك إلا بالممارسة الطويلة، وكيس لكل السلف الباع الطويل فى هذا الأمر، بل لم يتكلم فى مثل ذلك إلا القليل.

وأدق من هذا أن يرويا عن أناس ثقات ضَعُفُوا في أناس مخصوصين، من غير حديث الذين ضَعُفُوا فيهم، فيجىء عنهم حديث من طريق من ضَعُفُوا فيه، برجال كلهم في الكتابين أو أحدهما، فنسبته أنه على شرط من خرج له غلط، كأن يقال في هشيم عن الزهرى: «كل من هشيم والزهرى أخرجا له فهو على شرطهما» فيقال: بل ليس على شرط واحد منهما، لأنهما إنما أخرجا لهشيم من غير حديث الزهرى، فإنه ضعيف فيه، لأنه كان دخل إليه فأخذ منه عشرين حديثًا، فلقبه صاحب له وهو راجع فسأله روايته. وكان ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق من الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذمته، ولم يكن أتقن حفظها فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهرى بسببها.

وكذا همام ضعيف في ابن جريج مع أن كلاً منهما أخرجا له، لكن لم يخرجوا له عن ابن جريج شيئاً، فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ولو في موضع من كتابه.

وكذا قال ابن الصلاح في شرح مسلم: من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ، بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أى وجه اعتمد عليه^(١).

تتمة:

ألف الحازمى كتاباً في شروط الائمة ذكر فيه شرط الشيخين وغيرهما فقال: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجهم، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طباق الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم.

(١) قلت: وهذا هو الصواب، وعليه للمول.

ولنوضح ذلك بمثال: وهو أن تعلم أن أصحاب الزهرى مثلاً على خمس طبقات ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت، فمن كان فى الطبقة الأولى فهى الغاية فى الصحة. وهو غاية قصد البخارى، كمالك وابن عيينة، ويونس وعقيل الأيلين وجماعة. والثانية شاركت الأولى فى العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهرى بحيث كان منهم من يلازمه فى السفر ويلازمه فى الحضر كالليث بن سعد والأوزاعى والنعمان بن راشد.

والثانية: لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه وكانوا فى الإتقان دون الطبقة الأولى، كجعفر بن برقان وسفيان بن حسين السلمى وزمعة بن صالح المكي، وهم شرط مسلم.

والثالث: جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلّموا من غوائل الجرح؛ فهم بين الرد والقبول، كمعاوية بن يحيى الصدفى وإسحاق بن يحيى الكلبي، والمثنى بن الصباح. وهم شرط أبى داود والنسائى.

والرابع: قوم شاركوا الثالثة فى الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى، لأنهم لم يلازموه كثيراً وهم شرط الترمذى.

والخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد، عند أبى داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا (وإذا قالوا صحيح متفق عليه أو على صحته فمرادهم اتفاق الشيخين) لا اتفاق الأمة، قال ابن الصلاح: لكن يلزم من اتفاقهما اتفاق الأمة عليه لتلقيهم له بالقبول.

(وذكر الشيخ) يعنى ابن الصلاح^(١) (أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعى حاصل فيه) قال: خلافاً لمن نفى ذلك، محتجاً بأنه لا يفيد إلا الظن وإنما نقلته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن. والظن قد يخطئ. قال:

(١) فى «علوم الحديث» (ص ١٣١).

وَإِذَا قَالُوا صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى صَحَّتِهِ فَمَرَادُهُمْ اتِّفَاقُ الشَّيْخَيْنِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّ مَا رَوَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا فَهُوَ مَقْطُوعٌ بِصَحَّتِهِ وَالْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ حَاصِلٌ فِيهِ، وَخَالَفَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ، فَقَالُوا: يُفِيدُ الظَّنَّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ.

وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً. ثم بان لى أن الذى اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ. والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها. وقد قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته: أن ما فى الصحيحين مما حكما بصحته، من قول النبى ﷺ، لما ألزمته الطلاق، لإجماع علماء المسلمين على صحته. قال: وإن قال قائل: إنه لا يحث ولو لم يجمع المسلمون على صحتها، للشك فى الحث. فإن لو حلف بذلك فى حديث ليس هذه صفته لم يحث. وإن كان رواته فاسقاً.

فالجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحث ظاهراً وباطناً. وأما عند الشك فعدم الحث محكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً. حتى تستحب الرجعة. قال المصنف: (وخالفه المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر).

قال فى شرح مسلم: لأن ذلك شأن الأحاد، ولا فرق فى ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقى الأمة بالقبول، إما أفاد وجوب العمل بما فيهما، من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعها على القطع بأنه كلام النبى ﷺ. قال: وقد اشتد إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ، وبالفى فى تغليظه اهـ. وكذا عاب ابن عبد السلام^(١) على ابن الصلاح هذا القول. وقال: إن بعض المعتزلة يرون: أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب ردى، وقال البلقينى: ما قاله النووى وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع.

(١) هو: الشيخ، عز الدين عبد العزيز عبد السلام الدمشقى السلمى، الملقب بسلطان العلماء، كان عالماً ورعاً زاهداً أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، ولى خطابة دمشق فتمرض على سلطان فى خطبته لأمركان فحصل له تشويش انتقل بسببه إلى مصر فأكرمه ملك مصر وولاه خطابة الجامع العتيق والقضاء بها واستقر بتدريس الصالحية بالقاهرة إلى أن مات سنة ٦٦٠هـ.

فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية، كابى إسحاق وأبى حامد الإسفرايينى، والقاضى أبى الطيب والشيخ أبى إسحاق الشيرازى وعن السرخسى من الحنفية والقاضى عبد الوهاب من المالكية وأبى يعلى وأبى الخطاب وابن الزاغونى من الحنابلة، وابن قُورُك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة، بل بالغ ابن طاهر المقدسى فى صفة التصوف، فألحق به ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه.

وقال شيخ الإسلام: ما ذكره النووى فى شرح مسلم من جهة الأكثرين، أما المحققون فلا، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون.

وقال فى شرح النخبة^(١): الخبر المحقق بالقرائن يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك، قال وهو أنواع: منها ما أخرجه الشيخان فى صحيحيهما ما لم يبلغ التواتر، فإنه احتف به قرائن، منها: جلالتهما فى هذا الشأن وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقى العلماء لكتائيهما بالقبول، وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه، حيث لا ترجيح لأحدهما على الآخر لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته، قال: وما قيل من أنهم إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته ممنوع، لأنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح، ولو لم يخرجاه، فلم يبق للصحيحين فى هذا منزلة، والإجماع حاصل على أن لهما منزلة، فيما يرجع إلى نفس الصحة، قال: ويحتمل أن يقال المنزلة المذكورة كون أحاديثهم أصح الصحيح، قال: ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل، ومن صرح بإفادته العلم الأستاذ أبو منصور البغدادى، قال: ومنها المسلسل بالآئمة الحفاظ حيث لا يكون غريباً كحديث يرويه أحمد مثلاً ويشاركه فيه غيره عن الشافعى، ويشاركه فيه غيره عن مالك، فإنه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته. قال: وهذه الأنواع التى ذكرناها لا يحصل العلم فيها إلا للعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل، وكون غيره لا يحصل له العلم لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور اهـ.

وقال ابن كثير^(١): وأنا مع ابن الصلاح فيما عوَّك عليه وأرشد إليه، قلت: وهو الذى اختاره ولا أعتقد سواه، نعم يبقى الكلام فى التوفيق بينه وبين ما ذكره أولاً من أن المراد بقولهم: هذا حديث صحيح، أنه وجدت فيه شروط الصحة، لا أنه مقطوع به فى نفس الأمر، فإنه مخالف لما هنا، فلينظر فى الجمع بينهما، فإنه عسر ولم أر من تنبه له.

تنبيه:

استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيهما، ما تكلم فيه من أحاديثهما فقال^(٢): سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطنى وغيره. قال شيخ الإسلام: وعدة ذلك مائتان وعشرون حديثاً، اشتركا فى اثنين وثلاثين، واختص البخارى بثمانين إلا اثنين، ومسلم بمثله، فقال المصنف فى شرح البخارى: ما ضَعُف من أحاديثهما مبنى على علل ليست بقادرة.

وقال شيخ الإسلام: فكانه مال بهذا إلى أنه ليس فيهما ضعيف، وكلامه فى شرح مسلم يقتضى تقرير قول من ضَعُف، فكان هذا بالنسبة إلى مقامهما. وأنه يدفع عن البخارى. ويقرر على مسلم. قال العراقى^(٣): وقد أقردت كتاباً لما تكلم فيه فى الصحيحين أو أحدهما مع الجواب عنه، قال شيخ الإسلام: ولم يبيض هذا الكتاب وعدمت مسودته، وقد سرد شيخ الإسلام ما فى البخارى من الأحاديث المتكلم فيها فى مقدمة شرحه وأجاب عنها حديثاً حديثاً، ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفاً مخصوصاً فيما ضَعُف من أحاديثه بسبب ضعف رواته، وقد ألف الشيخ ولى الدين العراقى كتاباً فى الرد عليه، وذكر بعض الحفاظ أن فى كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشروط الصحيح، بعضها أبهم رايه، وبعضها فيه إرسال وانقطاع، وبعضها فيه وجادة وهى فى حكم الانقطاع، وبعضها بالمكاتبه، وقد ألف الرشيد العطار كتاباً فى الرد عليه والجواب عنها

(١) فى «اختصار علوم الحديث» (ص ٢٩).

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٤٢).

(٣) فى «النكت» (ص ٤٢).

حديثاً حديثاً، وقد وقفت عليه، وسأئى نقل ما فيه ملخصاً مفرقاً فى المواضع اللاحقة به إن شاء الله تعالى، ونعجل هنا بجواب شامل لا يختص بحديث دون حديث.

قال شيخ الإسلام فى مقدمة شرح البخارى: الجواب من حيث الإجمال عما انتقد عليهما، أنه لا ريب فى تقدم البخارى ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والعلل، فإنهم لا يختلفون أن ابن المدينى (١) كان أعلم أقربائه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخارى ذلك، ومع ذلك فكان ابن المدينى إذا بلغه عن البخارى شئ يقول: ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلى (٢) أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهرى، وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعاً.

وقال مسلم: عرضت كتابى على أبى زرعة الرأى فما أشار أن له علة تركه، فإذا عرف ذلك وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب فى تقديمهما فى ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل: فالأحاديث التى انتقدت عليهما ستة أقسام:

الأول: ما يختلف فيه الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيطة وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود، لأن الراوى إن كان سمعه فالزيادة لا تضر، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه فى الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع ضعيف والضعيف لا يعمل الصحيح، ومن أمثلة ذلك: ما أخرجاه من طريق الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس فى قصة القبرين، قال الدارقطنى فى انتقاده: قد خالف منصور، فقال عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرج البخارى حديث منصور على إسقاط طاوس، قال: وحديث الأعمش أصح.

(١) هو: على بن المدينى، وقد تقدمت ترجمته.

(٢) هو: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارسى بن ذؤيب، الإمام العلامة الحافظ البار، عالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان، كانت له جلالة عجيبة بنيسابور من نوع جلالة الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة، توفى سنة ٢٥٨هـ.

قال شيخ الإسلام: وهذا فى التحقيق ليس بعله، فإن مجاهدًا لم يوصف بالتدليس، وقد صحّ سماعه من ابن عباس، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، والأعمش أيضًا من الحفاظ. فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإستاد كيفما دار كان متصلًا، وقد أكثر الشيوخان من تخريج مثل هذا، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلمه الناقد بالمزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر: إن كان الراوى صحابيًا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكًا بيّنًا، أو صرح بالسمع إن كان مدلسًا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع ظاهرًا، فمحصل الجواب أنه إنمّا أخرج مثل ذلك حيث له سائغ وعاضد، وحفته قرينة فى الجملة تقوية، ويكون التصحيح وقع من حديث المجموع، مثاله: ما رواه البخارى من حديث أبى مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة، أن النبى ﷺ قال لهما: «إذا صليت الصبح فطوفى على بعيرك والناس يصلون» (١) الحديث. قال الدارقطنى: هذا منقطع، وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، ووصله مالك فى الموطأ عن أبى الأسود عن عروة كذلك.

قال شيخ الإسلام: حديث مالك عند البخارى مقرون بحديث أبى مروان، وقد وقع فى رواية الأصبلي (٢) عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولًا، وعليها اعتمد المزى فى الأطراف، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب.

قال أبو على الجبائى: وهو الصحيح. وكذا أخرجه الإسماعيلي بإسقاطها من حديث عبدة بن سليمان، ومحاضر وحسان بن إبراهيم، كلهم عن هشام وهو المحفوظ

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٢٦) فى كتاب الحج، باب: من صلى ركعتى الطواف خارجًا من المسجد. قلت: ويخصّص سماع عروة هذا الحديث من أم سلمة قال الحفاظ ابن حجر فى «الفتح» (٣/ ٥٦٩): وسماع عروة من أم سلمة ممكن فإنه أدرك من حياتها نيًّا وثلاثين سنة، وهو معها فى بلد واحد.

(٢) هو: شيخ المالكية، عالم الأندلس، أبو محمد، عبد الله بن إبراهيم الأصبلي، نشأ بأصبلا من بلاد العدوة، وتفقّه بقرطبة، كان من حفاظ مذهب مالك، ومن العالمين بالحديث وعلمه ورجاله، توفى سنة ٣٩٢هـ.

من حديثه وإنما اعتمد البخارى فيه رواية مالك التى أثبت فيها ذكر زينب، ثم ساق معها رواية هشام التى أسقطت منها، حاكياً للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بالمستبعد.

قال: وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع، لكونها مروية بالمكاتب والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ ذلك، بل فى تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحته عنده.

القسم الثانى: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، والجواب عنه: أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون فى ذلك متعادلين فى الحفظ والعدد، أو متفاوتين، فيخرج الطريقة الراجحة ويعرض عن المرجوحة، أو يشير إليها. فالتعليل بجميع ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف.

الثالث: ما تفرد فيه بعض الرواة بزيادة لم يذكرها أكثر منه، أو أضبط، وهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة متافية بحيث يتعذر الجمع، وإلا فهى كالحديث المستقل، إلا إن وضع بالدليل القوى أنها مدرجة من كلام بعض رواة فهو مؤثر، وسيأتى مثاله فى المدرج.

الرابع: ما تفرد به بعض الرواة عن ضعف، وليس فى الصحيح من هذا القليل غير حديثين تبين أن كلا منهما قد توبع:

أحدهما: حديث إسماعيل بن أبى أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه، أن عمر استعمل مولى له يدعى هُنيًا على الحمى. الحديث بطوله^(١). قال الدارقطنى: إسماعيل ضعيف.

قال شيخ الإسلام: ولم يتفرد به، بل تابعه معن بن عيسى عن مالك، ثم إن

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٣٠٥٩) فى كتاب الجهاد والسير، باب: «إذا أسلم قوم فى دار الحرب ولهم مال وأرضون فهى لهم».

إسماعيل ضعفه النسائي وغيره. وقال أحمد وابن معين فى رواية: لا بأس به. وقال أبو حاتم: مَحَلُّه الصدق، وإن كان مغفلاً. وقد صحَّ أنه أخرج للبخارى أصوله، وأذن له أن ينتقى منها، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخارى عنه من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وأخرج له مسلم أقل مما أخرج له البخارى.

ثانيهما: حديث أبي بن عباس بن سهل بن مسعد عن أبيه عن جده، قال: كان للنبي ﷺ فرس يقول له اللحيف^(١). قال الدارقطني: أبيت ضعيف.

قال شيخ الإسلام: تابعه عليهم أخوه عبد المهيمن.

القسم الخامس: ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم، فمنه ما لا يؤثر قدحاً ومنه ما يؤثر.

السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع أو الترجيح، انتهى.

فائدة تتعلق بالمتفق عليه:

قال الحاكم: الحديث الصحيح ينقسم عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها.

فالأول: من المتفق عليها: اختيار البخارى ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهو الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور إلى آخر كلامه السابق، وقد تقدم ما فيه.

الثانى: مثل الأول، إلا أنه ليس لروايه الصحابى إلا رَكْو واحد، مثاله حديث عروة بن مضر، لا راوى له غير الشعبى، وذكر أمثلة أخرى، ولم يخرجها هذا النوع فى الصحيح.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٨٥٥) فى كتاب الجهاد والسير، باب: اسم الفرس والحمار، وانظر «السلسلة الضعيفة» (٩٦٩)، و«اللحيف» سُمى بذلك لطول ذنبه، فعيل بمعنى فاعل، وكأنه يلحف الأرض بذنبه.

قال شيخ الإسلام: بل فيهما جملة من الأحاديث عن جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد، وقد تعرض المصنف لذلك فى نوع الوجدان، وسيأتى فيه مزيد كلام.

الثالث : مثل الأول إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راوٍ واحد، مثل محمد ابن جبير، وعبد الرحمن بن فروخ. وليس فى الصحيح من هذه الروايات شيء وكلها صحيحة.

قال شيخ الإسلام فى نكته: بل فيهما القليل من ذلك، كعبد الله بن وديعة، وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم، وريبعة بن عطاء.

الرابع : الأحاديث الأفراد الغرائب التى ينفرد بها ثقة من الثقات، كحديث العلاء عن أبيه عن أبى هريرة، فى النهى عن الصوم إذا انتصف شعبان، تركه مسلم لنفرد العلاء به، وقد أخرج بهذه النسخة أحاديث كثيرة.

قال شيخ الإسلام: بل فيهما كثير منه، لعله يزيد على مائتى حديث، وقد أفردها الحافظ ضياء الدين المقدسى، وهى المعروفة بغرائب الصحيح.

الخامس : أحاديث جمع من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، لم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم، كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وإياس بن معاوية بن قرة عن أبيه عن جده، أجدادهم صحابة، وأحفادهم ثقات. فهذه أيضًا يحتج بها، مخرجة فى كتب الأئمة دون الصحيحين.

قال شيخ الإسلام: ليس للمانع من إخراج هذا القسم فى الصحيحين كون الرواية وقعت عن الأب عن الجد، بل لكون الراوى أو أبيه ليس على شرطهما، وإلا ففيهما أو فى أحدهما، من ذلك: رواية على بن الحسين بن على عن أبيه عن جده. ورواية محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده. ورواية أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده. ورواية إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أبيه عن جده. ورواية الحسن وعبد الله ابني محمد بن على بن أبى طالب عن أبيهما عن جدتهما. ورواية حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده، وغير ذلك.

قال: وأما الأقسام المختلف فيها فهي: المرسل، وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم. وما أسنده ثقة وأرسله ثقات. وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين. وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين.

قال شيخ الإسلام: أما الأول والثاني فكما قال، وأما الثالث فقد اعترض عليه العللى، بأن فى الصحيحين عدة أحاديث اختلف فى وصلها وإرسالها.

قال شيخ الإسلام: ولا يرد عليه، لأن كلامه فيما هو أعم من الصحيحين. وأما الرابع فقال العللى: هو متفق على قبوله والاحتجاج به إذا وجدت فيه شرائط القبول، وليس من المختلف فيه البتة، ولا يبلغ الحفاظ العارفون نصف رواة الصحيحين، وليس كونه حافظاً شرطاً وإلا لما احتج بغالب الرواة.

قال شيخ الإسلام: إنما فرض الخلاف فيه بين أكثر أهل الحديث وبين أبى حنيفة ومالك. قال: وأما الخامس فكما ذكر من الاختلاف فيه، لكن فى الصحيحين أحاديث عن جماعة من المبتدعة عرف صدقهم واشتهرت معرفتهم بالحديث فلم يطرحوا للبدعة، قال: وقد بقى عليه من الأقسام المختلف فيها، رواية مجهول العدالة، وكذا قال المصنف فى شرح مسلم، وقال أبو على الحسين بن محمد الجبائى فيما حكاه المصنف: الناقلون سبع طبقات: ثلاث مقبولة وثلاث مردودة، والسابعة مختلف فيها، فالأولى من المقبولة، أئمة الحديث وحفاظهم، يقبل تفردهم وهم الحجة على من خالفهم. والثانية: دونهم فى الحفظ والضبط لحقهم بعض وهم، والثالثة: قوم ثبت صدقهم ومعرفتهم لكن جنحوا إلى مذاهب الأهواء من غير أن يكونوا غلاة ولا دعاة.

فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعليهم يدور نقل الحديث، والأولى من مردودة من وسم بالكذب ووضع الحديث، والثانية من غلب عليه الوهم والغلط، والثالثة قوم غلوا فى البدعة ودعوا إليها، فحرفوا الروايات ليحتجوا بها، وأما السابع المختلف فيه: فقوم مجهولون انفردوا بروايات، فقبلهم قوم وردهم آخرون، قال العللى: وهذه الأقسام التى ذكرها ظاهرة، لكنها فى الرواة. انتهى.

السادسة: مَنْ رَأَى فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ حَدِيثًا صَحِيحَ الْإِسْنَادِ فِي كِتَابٍ أَوْ
جُزْءٍ لَمْ يَنْصُ عَلَى صِحَّتِهِ حَافِظٌ مُعْتَمَدٌ.
قال الشيخ: لَا يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ لُضْعَفِ أَهْلِ هَذِهِ الْأَزْمَانِ. وَالْأَظْهَرُ
عِنْدِي جَوَازُهُ لِمَنْ تَمَكَّنَ وَقَوِيَتْ مَعْرِفَتُهُ

(السادسة) من مسائل الصحيح (من رأى في هذه الأزمان حديثاً صحيح
الإسناد في كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد) في شيء من المصنفات
المشهورة (قال الشيخ) ابن الصلاح^(١) (لا يحكم بصحته لضعف أهلية هذه الأزمان)
قال: لأنه ما من إسناده من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما
في كتابه. عرياً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والإتقان: قال في المنهل الروى:
مع غلبة الظن أنه لو صح لما أهمله أئمة الأعصار المتقدمة، لشدة فحصهم
واجتهادهم: قال المصنف (والأظهر عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته) قال
العراقي^(٢): وهو الذى عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين
أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً: فمن المعاصرين لإبن الصلاح: أبو
الحسن على بن محمد بن عبد الملك ابن القطان^(٣) صاحب كتاب الوهم والإيهام.
صحح فيه حديث ابن عمر. أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله، ويمسح عليهما
ويقول: كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل: أخرجه البزار وحديث أنس: كان
أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم، فممنهم من ينام ثم يقوم
إلى الصلاة. أخرجه قاسم بن أصبغ^(٤).

(١) في «علوم الحديث» (ص ٢٣، ٢٤).

(٢) في «النكت» (ص ٢٣).

(٣) هو: العلامة الحافظ الناقد، أبو الحسن، على بن محمد بن عبد الملك الحميرى الكتانى
المغربي الفاسى المالكى المعروف بابن القطان، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث
وأحفظهم لاسماء رجاله، إلا أنه تعنت في أحوال رجاله فبا أنصف، توفي سنة ٦٢٨هـ.

(٤) هو: الإمام الحافظ العلامة، محدث الأندلس، أبو محمد، قاسم بن أصبغ، القرطبي،
مولى بنى أمية، سمع يقي بن مخلد وطائفة بالأندلس، فاته سماع سنن أبى داود فصف
منا على وضع سننه، وصحيح مسلم فاته أيضاً فخرج صحيحاً على هيئته، وصف غير
ذلك، توفي بقرطبة سنة ٣٤٠هـ، وكان من أبناء التسعين.

ومنهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى^(١) جمع كتاباً سماه «المختارة» التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وصحح الحافظ زكى الدين المنبرى^(٢) حديث بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك، ويونس عن الزهرى عن سعيد، وأبى سلمة عن أبى هريرة، فى غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر. ثم صحح الطبقة التى تلى هذه، فصحح الحافظ شرف الدين الدمياطى^(٣) فى «النكت» (ص ٣٠) حديث جابر: ماء زمزم لما شرب له^(٤). ثم صحح طبقة بعد هذه، فصحح الشيخ تقى الدين السبكى^(٥) حديث ابن عمر فى الزيادة.

قال: ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك منهم، إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منهم، وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئاً فأنكر عليه تصحيحه. وقال شيخ الإسلام: قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه، وكلهم دفع فى صدر كلامه من غير إقامة دليل، ولا بيان تعليل، ومنهم من احتج بمخالفة أهل

(١) هو: الشيخ الإمام الحافظ القدوة، أبو عبد الله، محمد بن عبد الواحد السعدى المقدسى الجماعىلى ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى، صاحب التصانيف والرحلة الواسعة، ولد سنة ٥٦٩هـ، توفى سنة ٦٤٣هـ.

(٢) هو: الإمام العلامة الحافظ، زكى الدين، أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنبرى الشامى الأصل المصرى الشافعى، ولد سنة ٥٨١هـ، كان عديم النظير فى علم الحديث على اختلاف فنونه ثبوتاً حجة، مات سنة ٦٥٦هـ.

(٣) هو: أبو محمد، وأبو أحمد، شرف الدين، عبد المؤمن بن خلف الدمياطى الشافعى، ولد بدمياط سنة ٦١٣هـ، لارام الحافظ المنبرى ستين، وتخرج به، قال عنه المزى: ما رأيت أحفظ منه، مات سنة ٧٠٥هـ.

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٣٠٦٢) فى كتاب المناسك، باب: الشرب من زمزم، وأحمد فى «مسنده» (٣/ ٣٥٧، ٣٧٢). والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «صحيح الجامع» (٥٥٠٢).

(٥) هو: حبر الأمة، وأستاذ الأئمة فى زمانه، تقى الدين، أبو الحسن، على الأنصارى الخزرجى السبكى، كان رحمه الله ذا فراسة صادقة، له تصانيف مشهورة كالعمدة والطبقات الكبرى والوسطى والصغرى، توفى رحمه الله بدمشق، ولم نجد تاريخ وفاته، إلا أنه عاش حتى منتصف القرن الثامن الهجرى.

عصره ومن بعده له فى ذلك، كابن القطان والضياء المقدسى والزكى المنذرى ومن بعدهم، كابن المواق والدعياطى والمزرى ونحوهم. وليس بوارد، لأنه لا حجة على ابن الصلاح بعمل غيره وإنما يحتج عليه بإبطال دليل أو معارضته بما هو أقوى منه، ومنهم من قال: لا سلف له فى ذلك، ولعله بناء على جواز خلو العصر من المجتهد، وهذا إذا انضم إلى ما قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال انتهض دليلاً للرد عليه.

قال: ثم إن فى عبارته مناقشات، منها قوله: «فإننا لا نتجاسر» ظاهره أن الأولى ترك التعرض له لما فيه من التعب والمشقة، وإن لم ينتهض إلى درجة التعذر فلا يحسن قوله بعد تعذر، ومنها أنه ذكر مع الضبط الحفظ والإتقان، وليست مستغاية ومنها أنه قابل بعدم الحفظ وجود الكتاب، فأفهم أنه يعيب من حدث من كتابه ويصوب من حدث عن ظهر قلبه، والمعروف من أئمة الحديث خلاف ذلك، وحيث قد إذا كان الراوى عدلاً لكن لا يحفظ ما سمعه عن ظهر قلب واعتمد ما فى كتابه فحدث منه فقد فعل اللازم له، فحديثه على هذه الصورة صحيح قال: وفى الجملة ما استدلل به ابن الصلاح من كون الأسانيد ما منها إلا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط المشترطة فى الصحيح، وقل أن يخلو إسناد عن ذلك، وإن أراد بعض الإسناد كذلك فمسلم، لكن لا ينتهض دليلاً على التعذر، إلا فى جزء يتفرد بروايته من وصف بذلك.

أما الكتاب المشهور الغنى بشهرته عن اعتبار الإسناد متناً إلى مصنفه كالسائيد والسفن، مما لا يحتاج فى صحة نسبتها إلى مؤلفها إلى اعتبار إسناد معين، فإن المصنف منهم إذا روى حديثاً ووجدت الشرائط فيه مجموعة ولم يطلع المحدث المتقن المطلع فيه على علة لم يتمتع الحكم بصحته، ولو لم ينص عليها أحد من المتقدمين، قال: ثم ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ورده من المتأخرين، قد يستلزم رد ما هو صحيح، وقبول ما ليس بصحيح، فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قاذبة تمنع من الحكم بصحته، ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، كابن خزيمة وابن حبان، قال: والعجب منه كيف يدعى تعميم الخلل فى جمع الأسانيد المتأخرة، ثم يقبل تصحيح المتقدم، وذلك

التصحيح إنما يتصل للمتأخر بالإسناد الذى يدعى فيه الخلل، فإن كان ذلك الخلل مانعاً من الحكم بصحة الإسناد فهو مانع من الحكم بقبول ذلك التصحيح، وإن كان لا يؤثر فى الإسناد فى مثل ذلك لشهرة الكتاب، كما يرشد إليه كلامه، فكذا لا يؤثر فى الإسناد المعين الذى يتصل به رواية ذلك الكتاب إلى مؤلفه، ويتنحصر النظر فى مثل أسانيد ذلك المصنف منه فصاعداً، لكن قد يقوى ما ذهب إليه ابن الصلاح بوجه آخر، وهو ضعف نظر المتأخرين بالنسبة إلى المتقدمين، وقيل: إن الحامل لابن الصلاح على ذلك، أن المستدرك للحاكم كتاب كبير جداً يصفو له منه صحيح كثير، وهو مع حرصه على جمع الصحيح غزير الحفظ كثير الاطلاع واسع الرواية، فيبعد كل البعد أن يوجد حديث بشرائط الصحة لم يخرججه، وهذا قد يقبل، لكنه لا ينهض دليلاً على التعذر. قلت: والأحوط فى مثل ذلك أن يعبر عنه بصحيح الإسناد ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة للحديث خفيت عليه، وقد رأيت من يعبر خشية من ذلك بقول: صحيح إن شاء الله.

وكثيراً ما يكون الحديث ضعيفاً أو واهياً والإسناد صحيح مركب عليه، فقد روى ابن عساكر فى تاريخه عن طريق علي بن فارس ثنا مكى بن بندار ثنا الحسن بن عبد الواحد القزوينى، ثنا هشام بن عمار ثنا مالك عن الزهرى عن أنس مرفوعاً: «خلق الله الورد الأحمر من عرق جبريل ليلة المعراج، وخلق الورد الأبيض من عرقى، وخلق الورد الأصفر من عرق البراق»^(١) قال ابن عساكر: هذا حديث موضوع وضعه من لا علم له وركبه على هذا الإسناد الصحيح.

تنبيه:

لم يتعرض المصنف ومن بعده كابن جماعة وغيره من اختصار ابن الصلاح، والعراقى فى الألفية والبُلْقِينى، وأصحاب النكت إلا للتصحيح فقط، وسكتوا عن التحسين، وقد ظهر لى أن يقال فيه: إن من جوز التصحيح فالتحسين أولى، ومن منع فيحتمل أن يجوزه، وقد حسن المزى حديث «طلب العلم فريضة»^(٢) مع تصريح

(١) موضوع: انظر «الضعيفة» للشيخ الألبانى (٧٦٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤) فى المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم من=

وَمَنْ أَرَادَ الْعَمَلَ بِحَدِيثٍ مِنْ كِتَابٍ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ نُسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ قَابِلَهَا هُوَ أَوْ ثِقَةً بِأَصُولٍ صَحِيحَةٍ،

الحفاظ بتضعيفه، وحسن جماعة كثيرون أحاديث صرح الحفاظ بتضعيفها، ثم تأملت كلام ابن الصلاح فرأيت أنه سوى بينه وبين التصحيح حيث قال: فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في كتبهم إلى آخره، وقد منع فيما سأتى - ووافقه عليه المصنف وغيره - أن يجزم بتضعيف الحديث اعتماداً على ضعف إسناده، لاحتمال أن يكون له إسناده صحيح غيره، فالحاصل أن ابن الصلاح سد باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الأمان لضعف أهليتهم، وإن لم يوافق على الأول، ولا شك أن الحكم بالوضع أولى بالمتن قطعاً إلا حيث لا يخفى؛ كالأحاديث الطوال الركيكة التي وضعها القصاص. أو ما فيه مخالفة للعقل أو الإجماع.

وأما الحكم للحديث بالتواتر أو الشهرة فلا يمتنع إذا وجدت الطرق المعتمدة في ذلك، وينبغي التوقف عن الحكم بالفردية والغرابة، وعن العزة أكثر.

(ومن أراد العمل) أو الاحتجاج (بحديث من كتاب) من الكتب المعتمدة.

قال: ابن الصلاح^(١) حيث ساغ له ذلك (فطريقه أن يأخذه من نسخة معتمدة قابلاً هو أو ثقة بأصول صحيحة).

قال ابن الصلاح^(٢): ليحصل له بذلك - مع اشتهاه هذه الكتب، وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف - الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول، وفهم جماعة من هذا الكلام الاشتراط، وليس فيه ما يصرح بذلك ولا يقتضيه، مع تصريح ابن الصلاح

= حديث أنس بن مالك. وقال البوصيرى فى «الزوائد»: إسناده ضعيف، لضعف حفص ابن سليمان، وقال السيوطى: سئل الشيخ محبى الدين النووى رحمه الله تعالى عن هذا الحديث، فقال: إنه ضعيف، أى سندك، وإن كان صحيحاً، أى معنى. وقال تلميذه جمال الدين المزى: هذا الحديث روى من طرق تبلغ رتبة الحسن، وهو كما قال، فإنى رأيت له خمسين طريقاً وقد جمعتها فى جزء «كلم الإمام السيوطى».

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٤٣).

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ١٥٠).

فَإِنْ قَابَلَهَا بِأَصْلٍ مُحَقَّقٍ مُعْتَمَدٍ أَجْزَأُ.

باستحباب ذلك فى قسم الحسن، حيث قال فى الترمذى: فينبغى أن تصحح أصلك بجماعة أصول، فأشار ينبغى إلى الاستحباب، ولذلك قال المصنف زيادة عليه (فإن قابله بأصل محقق معتمد أجزاء) ولم يورد ذلك مورد الاعتراض، كما صنع فى مسألة التصحيح قبله وفى مسألة القطع بما فى الصحيحين، وصرح أيضاً فى شرح مسلم بأن كلام ابن الصلاح محمول على الاستظهار والاستحباب دون الوجوب، وكذا فى التهليل الروي.

خاتمة:

زاد العراقى فى ألفيته هنا لأجل قول ابن الصلاح، حيث ساغ له ذلك أن الحافظ أبابكر محمد بن خير بن عمر الأموى - بفتح الهمزة - الإشبلى، خال أبى القاسم السهلى قال فى برنامجه: اتفق العلماء على أنه لا يصح لسلم أن يقول قال رسول الله ﷺ كذا حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات، لحديث «من كذب على» اهـ.

ولم يتعقبه العراقى، وقد تعقبه الزركشى فى جزء له فقال فيما قرأته بخطه: نقل الإجماع عجيب، وإنما حكى ذلك عن بعض المحدثين، ثم هو معارض بنقل ابن برهان إجماع الفقهاء على الجواز، فقال فى الأوسط: ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه، بل إذا صح عنده النسخة جاز العمل بها، وإن لم يسمع، وحكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة، ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها، وذلك شامل لكتب الحديث والفقه.

وقال إلكيا الطبرى^(١) فى تعليقه: من وجد حديثاً فى كتاب صحيح جاز له أن يرويه ويحتج به، وقال قوم من أصحاب الحديث لا يجوز له أن يرويه؛ لأنه لم يسمعه، وهذا غلط، وكذا حكاه إمام الحرمين^(٢) فى البرهان عن بعض المحدثين، وقال: هم عصبه لا مبالاة بهم فى حقائق الأصول، يعنى المقتصرين على السماع لا أئمة الحديث.

(١) هو: العلامة، شيخ الشافعية، أبو الحسن، على بن محمد بن على الطبرى الهراسى، رحل فضقه بإمام الحرمين، وبرع فى المذهب وأصوله، وقدم بغداد، فولى النظامية سنة ٤٩٣ إلى أن مات سنة ٥٠٤ هـ، وله ٥٣ سنة.

(٢) هو: الإمام الكبير، شيخ الشافعية، إمام الحرمين، أبو المعالى، عبد الملك بن الإمام أبى محمد، عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجوينى، ثم النيسابورى، ضياء الدين الشافعى، صاحب التصانيف، قال عنه الذهبي: كان هذا الإمام مع فرط ذكائه وإمامته فى الفروع وأصول المذهب وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به لا متناً ولا إسناداً. توفي سنة ٤٧٨ هـ.

النوع الثانى: الحسنُ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَاشْتَهَرَ رِجَالُهُ،

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فى جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد: وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء فى هذا العصر على جواز الاعتماد، والإسناد إليها، لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية، ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة فى النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس، ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ فى ذلك فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها، وقد رجع الشارع إلى قول الأطباء فى صور، وليست كتبهم مأخوذة فى الأصول إلا عن قوم كفار، ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها، كما اعتمد فى اللغة على أشعار العرب وهم كفار، لبعد التدليس أ هـ.

قال: وكتب الحديث أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها، لاعتنائهم بضبط النسخ وتحريرها. فمن قال: إن شرط التخرج من كتاب يتوقف على اتصال السند إليه فقد خرق الإجماع. وغاية المخرج أن ينقل الحديث من أصل موثوق بصحته وينسبه إلى من رواه. ويتكلم على علته وغريبه وفقهه. قال: وليس الناقل للإجماع مشهوراً بالعلم مثل اشتها هؤلاء الأئمة. قال: بل نص الشافعى فى الرسالة على أنه يجوز أن يحدث بالخبر وإن لم يعلم أنه سمعه. فليت شعرى أى إجماع بعد ذلك. قال: واستدلاله على المنع بالحديث المذكور أعجب وأعجب. إذ ليس فى الحديث اشتراط ذلك. وإنما فيه تحريم القول بنسبة الحديث إليه حتى يتحقق أنه قاله. وهذا لا يتوقف على روايته. بل يكفى فى ذلك علمه بوجوده فى كتب من خرج الصحيح. أو كونه نص على صحته إمام وعلى ذلك عمل الناس.

(النوع الثانى: الحسن) للناس فيه عبارات (قال) أبو سليمان (الخطابى: هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله) فأخرج بمعرفة للخروج المقطع وحديث اللبس (١) قبل بيانه (٢).

قال ابن دقيق العيد: وهذا الحد صادق على الصحيح أيضاً، فيدخل فى حد الحسن. وكذا قال ابن الصلاح (٣) وصاحب المنهل الروى (٤)؛ وأجاب التبريزى بأنه سيأتى

(١) اللبس: هو من يروى عن عاصره ولم يسمع منه، بصيغة تحمل السماع دون أن يبين ذلك، فإن لم يكن عاصره، فهو متقطع.

(٢) أى: قبل بيان حال اللبس أهو مما سمعه أم لم يسمعه.

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٤٦). (٤) ص (١٣٤).

وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَيَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ.

أن الصحيح أخص منه، ودخول الخاص في حد العام ضرورى، والتقييد بما يخرج عنه مغلل للحد.

قال العراقى: وهو متجه. قال: وقد اعترض ابن رشد ما نقل عن الخطابى بأنه رآه بخط الحافظ أبى على الجيائى، واستقر حاله - بالسين المهملة وبالقاف وبالحاء المهملة دون راء فى أوله - قال: وذلك مردود، فإن الخطابى قال ذلك فى خطبة معالم السنن وهو فى النسخ الصحيحة، كما نقل عنه، وليس لقوله: واستقر حاله، كبير معنى. وقال ابن جماعة يرد على هذا الحد: ضعيف عُرِفَ مخرجه واشتهر رجاله بالضعف.

ثم قال الخطابى فى تمة كلامه: (وعليه مدار أكثر الحديث) لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح (ويقبله أكثر العلماء) وإن كان بعض أهل الحديث شدد فرد بكل علة، قاذحة كانت أم لا.

كما روى عن ابن أبى حاتم أنه قال: سألت أبى عن حديث فقال: إسناده حسن، فقلت: يحتاج به، فقال: لا.

(واستعمله) أى عمل به (عامة الفقهاء) وهذا الكلام فهمه العراقى زائداً على الحد فأخر ذكره وفصله عنه.

وقال البلقينى: بل هو من جملة الحد، ليخرج الصحيح الذى دخل فيه ما قبله، بل والضعيف أيضاً.

تنبيه:

حكى ابن الصلاح بعد كلام الخطابى أن الترمذى حد الحسن، بأن لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، وأن بعض المتأخرين قال: هو الذى فيه ضعف قريب محتمل ويعمل به، وقال: كل^(١) منهم لا يشفى^(٢) الغليل، وليس فى كلام الترمذى والخطابى ما يفضل الحسن من الصحيح اهـ.

وكنا قال الحافظ أبو عبد الله بن المواق: لم يخص الترمذى الحسن بصفة تميزه عن الصحيح، فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ، ورواته غير متهمين، بل ثقات.

(١) أى: كل ما تقدم من تعريف الحسن.

(٢) الغليل: المتعطش، الشديد العطش، وهى استعارة المقصود منها: لا يزيل حيرة الحيران.

قال ابن سيد الناس: بقى عليه أنه اشترط فى الحسن أن يروى من وجه آخر، ولم يشترط ذلك فى الصحيح.

قال العراقى: إنه حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد، كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبى بردة عن أبيه عن عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك»^(١).

قال: وأجاب ابن سيد الناس عن هذا الحديث بأن الذى يحتاج إلى مجيئه عن غير وجه ما كان روايه فى درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته. قال: وأكثر ما فى الباب أن الترمذى عرف بنوع منه لا بكل أنواعه.

وقال شيخ الإسلام: قد ميز الترمذى الحسن عن الصحيح بشيئين: أحدهما: أن يكون روايه قاصراً عن درجة راوى الصحيح، بل وراوى الحسن لذاته، وهو أن يكون غير متهم بالكذب، فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك، وراوى الصحيح لا بد وأن يكون ثقة، وراوى الحسن لذاته لا بد وأن يكون موصوفاً بالضبط، ولا يكفى كونه غير متهم.

قال: ولم يعدل الترمذى عن قوله «ثقات» وهو كلمة واحدة، إلى ما قاله إلا لإرادة قصور «رواته» عن وصف الثقة، كما هي عادة البلغاء.

الثانى: مجيئه من غير وجه، على أن عبارة الترمذى فيما ذكره فى العلل التى فى آخر جامعته «وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده» إلى آخر كلامه.

قال ابن سيد الناس: فلو قال قائل: إن هذا إنما اصطلاح عليه فى كتابه ولم يقله اصطلاحاً عاماً لكان له ذلك.

وقول ابن كثير^(٢): هذا الذى روى عن الترمذى فى أى كتاب قاله وأين إسناده عنه، مردود بوجوده فى آخر جامعته كما أشرنا إليه.

وقال بعض المتأخرين: قول الترمذى مرادف لقول الخطابى، فإن قوله: «ويروى نحوه من غير وجه» كقوله: «ما عرف مخرجه» وقول الخطابى «اشتهر رجاله» يعنى به السلامة من وصمة الكذب، كقول الترمذى: «ولا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب» وزاد الترمذى «ولا يكون شاذاً» ولا حاجة إليه، لأن الشاذ ينافى عرفان المخرج، فكان

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٠) فى كتاب الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء، والترمذى (٧) فى كتاب الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء، وابن ماجه (٣٠٠) فى كتاب الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء. والحديث صحيحه الشيخ الألبانى.

(٢) فى «اختصار علوم الحديث» (ص ٣١).

قَالَ الشَّيْخُ: هُوَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا لَا يَخْلُو إِسْنَادُهُ مِنْ مَسْتَوْرٍ

المصنف أسقطه لذلك. لكن قال العراقي^(١): تفسير قول الخطايب: ما عرف مخرجه بما تقدم من الاحتراز عن المنقطع وخبر المدلس أحسن، لأن الساقط منه بعض الإسناد لا يعرف فيه مخرج الحديث إذ لا يدري من سقط، بخلاف الشاذ الذى أبرز كل رجاله فعرف مخرج الحديث من أين، وقال البلقيني: اشتهار الرجال أخص من قول «ولا يكون فى الإسناد متهم» لشموله المستور.

وما حكاه ابن الصلاح عن بعض المتأخرين أراد به ابن الجوزى، فإنه ذكر ذلك فى الملل المتناهية وفى الموضوعات^(٢).

قال ابن دقيق العيد: وليس ما ذكره مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره.

قال البدر بن جماعة: وأيضاً فيه دور لأنه عرفه بصلاحيته للعمل به، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً.

قلت: ليس قوله «ويعمل به» من تمام الحد بل رائد عليه، لإفادة أنه يجب العمل به كالصحيح، ويدل على ذلك أنه فصله من الحد حيث قال: ما فيه ضعف قريب محتمل فهو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به.

وقال الطيبى: ما ذكره ابن الجوزى مبنى على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف، لأن الحسن وسط بينهما، فقوله «قريب» أى قريب مخرجه إلى الصحيح محتمل، لكون رجاله مستورين.

(قال الشيخ) ابن الصلاح^(٣)، بعد حكايته الحدود الثلاثة وقوله ما تقدم: قد أمعنت النظر فى ذلك البحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتنبه لى واتضح أن الحديث الحسن (هو قسمان: أحدهما: ما لا يخلو إسناده من مستور لم

(١) فى «النكت» (ص ٤٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٥).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٤٦).

لَمْ تَحَقِّقْ أَهْلِيَّتَهُ، وَلَيْسَ مُعْقَلًا كَثِيرَ الْخَطَا، وَلَا ظَهَرَ مِنْهُ سَبَبٌ مُفْسِقٌ، وَيَكُونُ مَتْنُ الْحَدِيثِ مَعْرُوفًا بِرَوَايَةِ مِثْلِهِ أَوْ نَحْوِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

الثانى: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مَشْهُورًا بِالصَّدْقِ وَالْإِمَانَةِ، وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الصَّحِيحِ لِقُصُورِهِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَهُوَ مُرْتَفِعٌ عَنْ حَالٍ مِنْ يُعَدُّ تَقَرُّدُهُ مُنْكَرًا

تحقق أهليته، وليس مغفلاً كثير الخطأ) فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب فى الحديث (ولا ظهر منه سبب) آخر (مفسق ويكون متن الحديث) مع ذلك (معروفاً برواية مثله أو نحوه من وجوه أخرى) أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر نحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً منكراً. قال: وكلام الترمذى على هذا القسم ينتزل.

القسم (الثانى: أن يكون راويه مشهوراً بالصديق والامانة) لكن (لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره) عن روايته (فى الحفظ والإتقان، وهو) مع ذلك (مرتفع عن حال من يعد تقرده) أى ما ينفرد به من حديثه (منكراً) قال: ويعتبر فى كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو منكراً، سلامته من أن يكون مغفلاً. قال: وعلى هذا القسم ينتزل كلام الخطابى. قال: فهذا الذى ذكرناه جامع لما تفرق فى كلام من بلغنا كلامه فى ذلك. قال: وكان الترمذى ذكر أحد نوعى الحسن، وذكر الخطابى النوع الآخر، مقتصرًا كل منهما على ما رأى أنه يشكل، معرضًا عما رأى أنه لا يشكل، أو أنه غفل عن البعض وذهل، اهـ. كلام ابن الصلاح.

قال ابن دقيق العيد: وعليه مؤاخذات ومناقشات. وقال ابن جماعة يرد على الاول من القسمين: الضعيف والمنقطع والمرسل الذى فى رجاله مستور، وروى مثله أو نحوه من وجه آخر، وعلى الثانى: المرسل الذى اشتهر راويه بما ذكر، فإنه كذلك وليس بحسن فى الاصطلاح.

قال: ولو قيل الحسن كل حديث خال عن العلل، وفى سنده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان، لكان أجمع لما حدوده وأخصر.

وقال الطيىسى: لو قيل الحسن مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة،

ثُمَّ الْحَسَنُ كَالصَّحِيحِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ، وَلِهَذَا أَدْرَجْتَهُ طَائِفَةً فِي نَوْعِ الصَّحِيحِ.

وَقَوْلُهُمْ: حَدِيثٌ حَسَنٌ الْإِسْتِدَادُ أَوْ صَحِيحُهُ، دُونَ قَوْلِهِمْ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ: لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَوْ يَحْسَنُ

وَرَوَى كِلَاهُمَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَسَلَمٍ مِنْ شُدُوزِ وَعَلَةٍ، لَكَانَ أَجْمَعَ الْحُدُودَ وَأَضْبَطَهَا وَأَبْعَدَ عَنِ التَّعْقِيدِ.

وَحَدَّثَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي التَّخْتَةِ الصَّحِيحِ لِدَاوُدَ: بِمَا نَقَلَهُ عَدْلُ تَامِ الضَّبْطِ مُتَّصِلِ السَّنَدِ غَيْرِ مُعْلَلٍ وَلَا شَاذٍ، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ خَفَ الضَّبْطُ فَهُوَ الْحَسَنُ لِدَاوُدَ، فَشَرَكْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحِيحِينَ فِي الشُّرُوطِ إِلَّا تَمَامَ الضَّبْطِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَسَنَ لِغَيْرِهِ بِالْإِعْتِزَالِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ الشُّمْنِي: الْحَسَنُ خَيْرٌ مُتَّصِلِ قُلُوبِ ضَبْطِ رَاوِيهِ الْعَدْلِ، وَارْتَفَعَ عَنْ حَالٍ مِنْ يَعْدِ تَفْرِدِهِ مُنْكَرًا، وَلَيْسَ بِشَاذٍ وَلَا مُعْلَلٍ. قَالَ الْبُلْقِينِي: الْحَسَنُ لَمَّا تَوَسَّطَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ عِنْدَ النَّازِلِ كَانَ شَيْئًا يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ الْحَافِظِ، وَقَدْ تَقَصَّرَ عِبَارَتُهُ عَنْهُ، كَمَا قِيلَ فِي الْإِسْتِحْصَانِ، فَلِذَلِكَ صَعِبَ تَعْرِيفُهُ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ كَثِيرٍ.

تَنْبِيْهُ:

الْحَسَنُ أَيْضًا عَلَى مَرَاتِبٍ، كَالصَّحِيحِ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: فَأَعْلَى مَرَاتِبِهِ بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَعَمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ التَّيْمِيِّ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ عَمَّا قِيلَ إِنَّهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ مِنْ أَدْنَى مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا اخْتَلَفَ فِي تَحْسِينِهِ وَتَضْعِيفِهِ، كَحَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَحُجَّاجِ ابْنِ أَرْطَاةَ وَنَحْوِهِمْ.

(ثُمَّ الْحَسَنُ كَالصَّحِيحِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ، وَلِهَذَا أَدْرَجْتَهُ طَائِفَةً فِي نَوْعِ الصَّحِيحِ) كَالْحَاكِمِ وَابْنِ حِبَّانَ وَابْنِ خَزِيمَةَ، مَعَ قَوْلِهِمْ بِأَنَّهُ دُونَ الصَّحِيحِ الْمُبِينِ أَوَّلًا، وَلَا يَدْعُ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِحَدِيثٍ لَهُ طَرِيقَانِ لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ مَنِهْمَا لَمْ يَكُنْ حُجَّةً، كَمَا فِي الْمُرْسَلِ؛ إِذَا وَرَدَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مُسْنَدٌ، أَوْ وَاقَفَهُ مُرْسَلٌ آخَرُ بِشَرْطِهِ كَمَا سَيَجِيءُ، قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَقَالَ فِي الْاِقْتِرَاحِ: مَا قِيلَ مِنَ الْحَسَنِ يَحْتَاجُ بِهِ، فِيهِ إِشْكَالٌ

الإِسْنَادُ دُونَ الْمُتْنِ لَشُدُودِ أَوْ عِلَّةٍ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ حَافِظٌ مُعْتَمَدٌ فَالظَّاهِرُ صِحَّةُ الْمُتْنِ وَحَسَنُهُ، وَأَمَّا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَمَعْنَاهُ رَوَى بِإِسْنَادَيْنِ، أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي الصَّحَّةَ، وَالْآخَرُ الْحَسْنَ،

لأنه ثم أوصافاً يجب معها قبول الرواية إذا وجدت، فإن كان هذا المسمى بالحسن مما وجدت فيه على أقل الدرجات التى يجب معها القبول فهو صحيح، وإن لم توجد لم يجز الاحتجاج به، وإن سمي حسناً، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحى، بأن يقال إن هذه الصفات لها مراتب ودرجات فأعلاها وأوسطها يسمى صحيحاً، وأدناها يسمى حسناً، وحيث يرجع الأمر فى ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحاً فى الحقيقة.

(وقولهم) أى الحفاظ هنا (حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد) لثقة رجاله (دون المتن لشُدُودِ أَوْ عِلَّةٍ) وكثيراً ما يستعمل ذلك الحاكم فى مستدركه (فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد) ولم يذكر له علة ولا قاذحاً (فالظاهر صحة المتن وحسنه) لأن عدم العلة والقاذح هو الأصل والظاهر.

قال شيخ الإسلام: والذى لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله صحيح إلى قوله صحيح الإسناد إلا لأمر ما.

(وأما قول الترمذى وغيره) كعلى بن المدينى ويعقوب بن شيبه هذا (حديث حسن صحيح) وهو مما استشكل، لأن الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه فى حديث. (فمعناه) أنه (روى بإسنادين: أحدهما يقتضى الصحة والآخر يقتضى الحسن) فصح أن يقال فيه ذلك، أى حسن باعتبار إسناده، صحيح باعتبار آخر.

قال ابن دقيق العيد: يرد على ذلك الأحاديث التى قيل فيها ذلك مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد، كحديث خروجه الترمذى من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة: إذا بقى نصف شعبان فلا تصوموا^(١)، وقال فيه حسن صحيح لا نعرفه

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٣٧) فى كتاب الصيام، باب: ما جاء فى كراهية ذلك، =

إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ، وأجاب بعض المتأخرين: بأن الترمذى إنما يقول ذلك مريداً تفرد أحد الرواة عن الآخر لا التفرد المطلق، قال: ويوضح ذلك ما ذكره فى الفتن من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبى هريرة يرفعه «من أشار إلى أخيه بحديدة»^(١) الحديث. قال فيه حسن صحيح غريب من هذا الوجه، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقاً.

قال العراقي: وهذا الجواب لا يمشى فى المواضع التى يقول فيها: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، كالحديث السابق.

وقد أجاب ابن الصلاح بجواب ثان هو: أن المراد بالحسن اللغوى دون الإصطلاحى، كما وقع لابن عبد البر حيث روى فى كتاب العلم^(٢) حديث معاذ بن جبل مرفوعاً «تعلموا العلم فإن تعلمه خشية وطلبه عبادة» الحديث بطوله، وقال هذا حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوى، فأراد بالحسن حسن اللفظ، لأنه من رواية موسى البلقاوى وهو كذاب نسب إلى الوضع عن عبد الرحيم العمى، وهو متروك.

وروينا عن أمية بن خالد قال: قلت لشعبة تحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمى وتدع عبد الملك بن أبى سليمان - وقد كان حسن الحديث - فقال: من حسنها فررت، يعنى أنها منكورة.

وقال النخعى: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده، قال السمعانى: عنى بالأحسن الغريب، قال ابن دقيق العيد: ويلزم علي هذا الجواب أن

= والترمذى (٧٣٨) فى كتاب الصوم، باب: ما جاء فى كراهية الصوم فى النصف الباقى من شعبان لحال رمضان، وابن ماجه (١٦٥١) فى كتاب الصيام، باب: ما جاء فى النهى أن يقدم رمضان بصوم إلا من صام صوماً قبله والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦١٦) فى كتاب البر والصلة، باب: النهى عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم، والترمذى (٢١٦٢) فى كتاب الفتن، باب: ما جاء فى إشارة الرجل إلى أخيه بالسلاح.

(٢) (١/ ٥٤).

يُطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن، وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم.

قال شيخ الإسلام: ويلزم عليه أيضاً، أن كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه، فإن كل الأحاديث حسنة اللفظ بليغة، ولما رأينا الذى وقع له هذا كثير الفرق، فتارة يقول حسن فقط، وتارة صحيح فقط، وتارة حسن صحيح، وتارة صحيح غريب، وتارة حسن غريب، عرفنا أنه لا محالة جاز مع الإصطلاح، مع أنه قال فى آخر الجامع: وما قلنا فى كتابنا «حديث حسن» فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللفظ.

وأجاب ابن دقيق العيد بجواب ثالث: وهو: أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة، لأن وجود الدرجة العليا وهو الحفظ والإتقان لا يتأفى وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار العليا، ويلزم على هذا أن كل صحيح حسن. وقد سبقه إلى نحو ذلك ابن المواق.

قال شيخ الإسلام: وشبه ذلك قولهم فى الراوى «صديق فقط» وصدوق ضابط، فإن الأول قاصر عن درجة رجال الصحيح، والثانى منهم، فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا يشكل فكذلك الجمع بين الصحة والحسن.

ولابن كثير جواب رابع وهو: أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، قال: فما تقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح. قال العراقى: وهذا تحكم لا دليل عليه، وهو بعيد.

ولشيخ الإسلام جواب خامس وهو: التوسط بين كلام ابن الصلاح وابن دقيق العيد، فيخص جواب ابن الصلاح بما له إستاناد فصاعداً، وجواب ابن دقيق العيد بالفرد، قال: وجواب سادس وهو الذى أرتضيه ولا غبار عليه، وهو الذى مشى عليه فى النخبة وشرحها: أن الحديث إن تعدد إسناده فالوصف راجع إليه باعتبار الإستاندين أو الأسانيد، قال: وعلى هذا فما قيل فيه ذلك، فوق ما قيل فيه صحيح فقط، إذا كان فرداً، لأن كثرة الطرق تقوى، وإلا فبحسب اختلاف النقاد فى راويه، فيرى المجتهد

وأما تقسيم البغوى أحاديث المصاييح إلى حسان وصحاح مُريدًا بالصَّحاح ما في الصَّحَّاحين، وبالحسان ما في السنن فليس بصواب، لأن في السنن الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر.

فروع:

أحدها: كتاب الترمذى أصل في معرفة الحسن، وهو الذى شهره

منهم بعضهم يقول فيه صدوق، وبعضهم يقول ثقة، ولا يترجح عنده قول واحد منهما أو يترجح، ولكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه، فيقول ذلك، وكأنه قال: حسن عند قوم صحيح عند قوم، قال: وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد، لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح. قال: وعلى هذا ما قيل فيه ذلك. دون ما قيل فيه صحيح. لأن الجزم أقوى من التردد اهـ^(١).

وهذا الجواب مركب من جواب ابن الصلاح وابن كثير.

(وأما تقسيم البغوى أحاديث المصاييح إلى حسان وصحاح مُريدًا بالصَّحاح ما في الصحيحين وبالحسان ما في السنن فليس بصواب لأن في السنن الصحيح والضعيف والمنكر) كما سيأتى بيانه ومن أطلق عليها الصحاح، كقول السلفى فى الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب، وكإطلاق الحاكم على الترمذى الجامع الصحيح، وإطلاق الخطيب عليه وعلى النسائى اسم الصحيح فقد تساهل.

قال التاج التبريزى: ولا أزال أتعجب من الشيخين يعنى ابن الصلاح والنوى فى اعتراضهما على البغوى، مع أن المقرر أنه لا مُشَاكَّةَ فى الإصلاح، وكذا مشى عليه علماء المعجم آخرهم شيخنا العلامة الكافيجى فى مختصره.

قال العراقى: أجب عن البغوى بأنه يبين عقب كل حديث الصحيح والحسن والغريب، قال: وليس كذلك، فإنه لا يبين الصحيح من الحسن فيما أورده من السنن، بل يسكت، ويبين الغريب والضعيف غالبًا، فالإيراد باق فى مزجه صحيح ما فى السنن بما فيها من الحسن.

وقال شيخ الإسلام: أراد ابن الصلاح أن يعرف أن البغوى اصطلاح لنفسه أن يسمى السنن الأربعة الحسن ليغتنى بذلك عن أن يقول عقب كل حديث: أخرجه أصحاب السنن، فإن هذا اصطلاح حادث ليس جاريًا على المصطلح العرفى.

(١) قلت: الذى أرتضيه فى مسألة (الحسن الصحيح) عند الترمذى هى الجواب الثانى الذى قاله ابن الصلاح: هو أن المراد بالحسن اللغوى دون الاصطلاحى، ودونه الجواب الثالث الذى قاله ابن دقيق العيد، وهو أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعًا للصحة، =

ويختلف النسخُ منه في قوله: حَسَنُ صَحِيحٍ وَنَحْوُهُ. فيبغى أن تعتنى بمقابلة أصلك بأصول معتمدة، وتعتمد ما اتفقت عليه. ومن مظانه سننُ أبي داودَ فَقَدْ جَاءَ عَنْهُ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِيهِ الصَّحِيحُ وَمَا يُشَبِّهُهُ وَيُقَارِيهِ وَمَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيْنَهُ، وَمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ، فَعَلَى هَذَا مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِهِ مُطْلَقًا وَلَمْ يَصَحِّحْهُ غَيْرُهُ مِنَ الْمُعْتَمِدِينَ وَلَا ضَعُفَهُ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ،

فروع:

(أحدها): في مظنة الحسن، كما ذكر في الصحيح مظانه، وذكر في كل نوع مظانه من الكتب المصنفة فيه إلا يسيراً به عليه. (كتاب) أبي عيسى (الترمذى أصل في معرفة الحسن وهو الذى شهره) وأكثر من ذكره.

قال ابن الصلاح: وإن وجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التى قبله كأحمد والبخارى وغيرهما.

قال العراقي: وكذا مشايخ الطبقة التى قبل ذلك كالشافعى، قال في اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر: لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا^(١)، الحديث: حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد، وقال فيه أيضاً، وسمعت من يروى بإسناد حسن أن أبا بكره ذكر للنبي ﷺ أنه رُكِعَ دون الصف^(٢)، الحديث، وكذا يعقوب بن شيبة في مسنده، وأبو على الطوسى أكثر من ذلك إلا أنهما ألفا بعد الترمذى.

= لأن وجود الدرجة العليا وهى الحفظ والإتقان لا ينافى وجود الدنيا كالصدق فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا، صحيح باعتبار العليا، ويلزم من ذلك أن كل صحيح حسن، وقد سبقه إلى نحو ذلك ابن عبد الواحد اهـ.

قلت: ولعل ذلك يرجع إلى أن المصطلحات المستخدمة لم تكن قد اتفق عليها بعد، بل إن الإمام الترمذى رحمه الله عندما أراد أن يعرف بعض الأحاديث بالحسن أشار إلى تعريفها عنده، أما الصحيح والذى بمعنى الذى رواه التام الضبط إلى آخره لم يكن يتقيد به المتأخرون فمن راجع تعريفاتهم ومصطلحاتهم يجد أنهم كانوا يطلقون أحياناً على «الصحيح» «حسن» ولعلمهم يقصدون بالحسن المعنى اللغوى ألا وهو (القبول) أى أنه حديث مقبول يعمل به لا أن رواه «خفيف الضبط إلى آخره» وكذلك كانوا يطلقون على ما اصطلاح عليه عند المتأخرين «بالحسن» «صحيح».

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٥) فى كتاب الوضوء، باب: من تبرز على لبنتين، ومسلم (٢٦٦) فى كتاب الطهارة، باب: الاستطابة.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٧٨٣) فى كتاب الأذان، باب: إذا رُكِعَ دون الصف، وأبو داود (٦٨٣، ٦٨٤) فى كتاب الصلاة، باب: الرجل يركع دون الصف، والنسائى (١١٨ / ٢) فى كتاب الإمامة، باب: الركوع دون الصف، وأحمد فى «مسنده» (٥ / ٣٩، ٤٥، ٤٦).

(وتختلف النسخ منه) أى من كتاب الترمذى (فى قوله حسن أو حسن صحيح ونحوه فينبغى أن تعتنى بمقابلة أصلك بأصول معتمدة وتعتمد ما اتفقت عليه . ومن مظانه) أيضاً (سنن أبى داود فقد جاء عنه أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه ومن شديد بينه، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح) قال: وبعضها أصح من بعض (فعلى هذا ما وجدنا فى كتابه مطلقاً) ولم يكن فى أحد الصحيحين (ولم يصححه غيره من المعتمدين) الذين يميزون بين الصحيح والحسن (ولا ضعفه فهو حسن عند أبى داود) لأن الصالح للاحتجاج لا يخرج عنهما، ولا يرتقى إلى الصحة إلا بنص، فالأحوط الاعتصار على الحسن، وأحوط منه التعبير عنه بصالح، وبهذا التقرير يندفع اعتراض ابن رشد بأن ما سكت عليه قد يكون عنده صحيحاً وإن لم يكن كذلك عند غيره، وزاد ابن الصلاح أنه قد لا يكون حسناً عند غيره، ولا مندرجاً فى حد الحسن، إذ حكى ابن منده أنه سمع محمد بن سعد البارودى يقول: كان من مذهب النسائى أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، قال ابن منده: وكذلك أبو داود يأخذ مأخذ، ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره، لأنه أقوى عنده من رأى الرجال.

وهذا أيضاً رأى الإمام أحمد، فإنه قال: إن ضعيف الحديث أحب إليه من رأى الرجال، لأنه لا يعدل إلى القياس إلا بعد عدم النص، وسيأتى فى هذا البحث مزيد كلام، حيث ذكر المصنف العمل بالضعيف، فعلى ما نقل عن أبى داود يحتمل أن يريد بقوله صالح: الصالح للاعتبار دون الاحتجاج، فيشمل الضعيف أيضاً، لكن ذكر ابن كثير أنه روى عنه، وما سكت عنه فهو حسن، فإن صح ذلك فلا إشكال.

تتبيه:

اعترض ابن سيد الناس ما ذكر فى شأن سنن أبى داود فقال: لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن، وعمله فى ذلك شبيه بعمل مسلم الذى لا ينبغى أن يحمل كلامه على غيره، أنه اجتنب الضعيف الواهى، وأتى بالقسمين الأول والثانى، وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الأول والثانى موجود فى كتابه دون القسم الثالث، قال: فهلا ألزم مسلم من ذلك ما ألزم به أبو داود، فمعنى كلامهما واحد، قال: وقول أبى داود

وما يشبهه، يعنى فى الصحة، ويقاربه، يعنى فيها أيضاً، هو نحو قول مسلم ليس كل الصحيح نجده عند مالك وشعبة وسفيان، فاحتاج أن ينزل إلى مثل حديث ليث بن أبى سليم، وعطاء بن السائب ويزيد بن زياد، لما يشمل الكل من اسم العدالة والصدق، وإن تفاوتوا فى الحفظ والإتقان، ولا فرق بين الطريقين، غير أن مسلماً شرط الصحيح، فيخرج من حديث الطبقة الثالثة، وأبا داود لم يشترطه فذكر ما يشتد وهنه عنده، والتزم البيان عنه.

قال: وفى قول أبى داود، إن بعضها أصبح من بعض. ما يشير إلى القدر المشترك بينهما فى الصحة وإن تفاوتت، لما يقتضيه صيغة أفعل فى الأكثر.

وأجاب العراقي بأن مسلماً التزم الصحيح، بل للمجمع عليه فى كتابه، فليس لنا أن نحكم على حديث أخرجه بأنه حسن عنده، لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح، وأبو داود قال: إن ما سكت عنه فهو صالح، والصالح يشمل الصحيح والحسن، فلا يرتقى إلى الأول إلا بيقين.

وتم أجوبة أخرى منها: أن العملين إنما تشابها فى أن كلا أتى بشلثة أقسام، لكنها فى سنن أبى داود راجعة إلى متون الحديث، وفى مسلم إلى رجاله، وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه منافاة، ومنها: أن أبا داود قال: ما كان فيه وهن شديد بينته، ففهم أن ثم شيئاً فيه وهن غير شديد لم يلتزم بيانه؛ ومنها: أن مسلماً إما يروى عن الطبقة الثالثة فى المتابعات لينجبر القصور الذى فى رواية من هو من الطبقة الثانية؛ ثم إنه يُقلّ من حديثهم جداً، وأبو داود بخلاف ذلك.

فوائد:

الأولى: من مظان الحسن أيضاً سنن الدارقطنى فإنه نص على كثير منه قاله ابن الصلاح.

الثانية: عدة أحاديث كتاب أبى داود أربعة آلاف وثمانمائة حديث، وهو

وَأَمَّا مُسْنَدُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَبَى دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمُسَانِيدِ، فَلَا تَلْتَحِقُ بِالْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، وَمَا أَشْبَهَهَا فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهَا. وَالرُّكُونُ إِلَى مَا فِيهَا.

روايات، أتمها رواية أبى بكر بن داسة^(١)، والمتصلة الآن بالسماع رواية أبى على اللؤلؤى^(٢).

الثالثة: قال أبو جعفر بن الزبير: أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذى تقدمها وضعاً ولم يتأخر عنها رتبة.

وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها شغوف؛ وللبخارى لمن أراد التفقه مقاصد جليلة، ولأبى داود فى حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذى فى فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائى أعمض تلك المسالك وأجلها.

وقال الذهبى: انحطت رتبة جامع الترمذى عن سنن أبى داود والنسائى لإخراجه حديث المصلوب والكلى وأمثالهما.

(وأما مسند الإمام أحمد بن حنبل وأبى داود الطيالسى. وغيرهما من المسانيد).

قال ابن الصلاح: كمسند عبيد الله بن موسى وإسحاق بن راهويه والدارمى وعبد ابن حميد وأبى يعلى الموصلى، والحسن بن سفيان، وأبى بكر البزار، فهؤلاء عاداتهم أن يخرجوا فى مسند كل صحابى ما رووه من حديثه، غير مقيدى بأن يكون محتجاً به أولاً (فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها).

قال ابن جماعة: من الكتب المبوبة كسنن ابن ماجه (فى الاحتجاج بها والركون إلى ما فيها) لأن المصنف على الأبواب إنما يورد أصح ما فيه ليصلح للاحتجاج.

(١) هو: الشيخ الثقة العالم، أبو بكر، محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة، البصرى التمار، راوى «سنن أبى داود»، توفى سنة ٣٤٦هـ.

(٢) هو: الإمام المحدث الصدوق، أبو على، محمد بن أحمد بن عمرو البصرى اللؤلؤى، قرأ كتاب السنن على أبى داود عشرين سنة، وكان يدعى وراق أبى داود، والوراق فى لغة أهل البصرة، القارئ للناس، والزيادات التى فى رواية ابن داسة حذفها أبو داود آخرها لأمر رآه فى الإسناد، توفى سنة ٣٣٣هـ.

تنبيهات:

الأول: اعترض على التمثيل بمسند أحمد بأنه شرط فى مسنده الصحيح، قال العراقي: ولا نسلم ذلك، والذي رواه عنه أبو موسى المدينى: أنه مثل عن حديث فقال: انظروه فإن كان فى المسند وإلا فليس بحجة، فهذا ليس بصريح فى أن كل ما فيه حجة، بل ما ليس فيه ليس بحجة، قال: على أن ثم أحاديث صحيحة مخرجة فى الصحيحين وليست فيه، منها حديث عائشة فى قصة أم زرع، قال: وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق، بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها فى جزء، ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع اهـ.

وقد ألف شيخ الإسلام كتاباً فى رد ذلك سماه «القول المسدد فى الذب عن المسند» قال فى خطبته «فقد ذكرت فى هذه الأوراق ما حضرنى من الكلام على الأحاديث التى زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهى فى مسند أحمد ذبا عن هذا التصنيف العظيم الذى تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه ويعول عند الاختلاف عليه» ثم سرد الأحاديث التى جمعها العراقي وهى تسعة، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزى فى الموضوعات وهى فيه، وأجاب عنها حديثاً حديثاً.

قلت: وقد فاتته أحاديث آخر أوردها ابن الجوزى وهى فيه، وجمعها فى جزء سميت «الذيل المهد» مع الذب عنها وعدلتها أربعة عشر حديثاً.

وقال شيخ الإسلام فى كتابه تعجيل المنفعة فى رجال الأربعة: ليس فى المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف، أنه يدخل الجنة رحفاً قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً، أو ضرب وكتب من تحت الضرب، وقال فى كتابه «تجريد زوائد مسند البزار»: إذا كان الحديث فى مسند أحمد لم نعه إلى غيره من المسانيد، وقال الهيثمى فى زوائد المسند: مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره، وقال ابن كثير^(١): لا يوازى مسند أحمد كتاب

(١) فى «اختصار علوم الحديث» (ص ٢٢).

مسند فى كثرته وحسن سياقاته، وقد فاته أحاديث كثيرة جداً. بل قيل إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين فى الصحيحين قريباً من مائتين. وقال الحسينى فى كتابه التذكرة فى رجال العشرة عدة أحاديث المسند أربعون ألفاً بالمركر.

الثانى: قيل وإسحاق يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابى فيما ذكره أبو زرعة الرازى عنه. قال العراقى^(١) ولا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحاً. بل هو أمثلة بالنسبة لما تركه. وفيه الضعيف.

الثالث: قيل ومسند الدارمى^(٢) ليس بمسند بل هو مرتب على الأبواب. وقد سماه بعضهم بالصحيح. قال شيخ الإسلام: ولم أر لمغلطائى^(٣) سلفاً فى تسمية الدارمى صحيحاً، إلا قوله أنه رآه بخط المنبرى، وكذا قال العلانى.

وقال شيخ الإسلام: ليس دون السنن فى الرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أمثل من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير.

وقال العراقى: اشتهر تسميته بالمسند كما سمي البخارى كتابه بالمسند لكون أحاديثه مسنده؛ قال: إلا أن فيه المرسل والمفضل والمقطع والمقطوع كثيراً، على أنهم ذكروا فى ترجمة الدارمى أن له الجامع والمسند والتفسير وغير ذلك، فلعل الموجود الآن هو الجامع والمسند فقط.

الرابع: قيل: ومسند البزار يبين فيه الصحيح من غيره.

فقال العراقى: ولم يفعل ذلك إلا قليلاً، إلا أنه يتكلم فى تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه.

(١) فى «النكت» (ص ٦٢).

(٢) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الحافظ الإمام، أحد الأعلام، أبو محمد التميمى ثم الدارمى السمرقندى، طاف الأقاليم وصف التصانيف، حدث عنه مسلم وأبو داود والترمذى، له «المسند» وغير ذلك، مات فى سنة ٢٥٥هـ.

(٣) هو: الإمام الحافظ، علاء الدين، مغلطائى بن قليح التركى المصرى الحنفى، مات سنة ٧٨٢هـ.

الثانى: إِذَا كَانَ رَأَى الْحَدِيثَ مَتَأَخَّرًا عَنْ دَرَجَةِ الْحَافِظِ الضَّابِطِ، مَشْهُورًا بِالصَّدْقِ وَالسَّتْرِ فَرَوَى حَدِيثَهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ قَوِيٍّ وَارْتَفَعَ مِنَ الْحَسَنِ إِلَى الصَّحِيحِ.

فائدة:

قال العراقي: يقال إن أول مسند صنف مسند الطيالسي، قيل: والذي حمل قائل هذا القول عليه تقدم عصر أبى داود على أعصار من صف المسانيد، وظن أنه هو صنفه، وليس كذلك فإنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين، جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب خاصة عنه، وشذ عنه كثير منه، ويشبه هذا مسند الشافعى، فإنه ليس تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من الأم وسمعه عليه، فإنه كان سمع الأم - أو غالبها - على الربيع عن الشافعى وعمر، وكان آخر من روى عنه، وحصل له صمم فكان فى السماع عليه مشقة.

(الثانى: إِذَا كَانَ رَأَى الْحَدِيثَ مَتَأَخَّرًا عَنْ دَرَجَةِ الْحَافِظِ الضَّابِطِ) مع كونه (مشهورًا بالصديق والستر) وقد علم أن من هذا حاله فحديثه حسن (فروي حديثه من غير وجه) ولو وجهًا واحدًا كما يشير إليه تعليل ابن الصلاح (قوى) بالتابعة وزال ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء الحفظ، وانجبر بها ذلك النقص اليسير (وارتفع) حديثه (من) درجة (الحسن إلى) درجة (الصحيح).

قال ابن الصلاح^(١): مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٢) فحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكن لم يكن من أهل الإتيان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روى من آخر حكمتنا بصحته، والتابعة فى هذا الحديث ليست لمحمد بن أبى سلمة بل لأبى سلمة عن أبى هريرة، فقد رواه عنه أيضًا الأعرج، وسعيد المقبرى، وأبوه وغيرهم.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٥١).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذى (٢٧) فى كتاب الطهارة، باب: ما جاء فى السواك بالطريق المذكور، وهو فى الصحيحين من طريق آخر.

الثالث: إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسناً، وكذا إذا كان ضعفها لإرسال زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الراوى فلا يؤثر فيه موافقة غيره،

ومثل غير ابن الصلاح يحدث البخارى عن أبى بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده فى ذكر خيل النبی ﷺ (١)، فإن أبياً هذا ضعفه لسوء حفظه أحمد وابن معين والنسائى وحديثه حسن، لكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن فارتقى إلى درجة الصحة.

(الثالث: إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها) أنه (حسن بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر) وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه (وصار) الحديث (حسناً) بذلك، كما رواه الترمذى وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجاز (٢).

قال الترمذى: وفى الباب عن عمر وأبى هريرة وعائشة وأبى حذرة، فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

(وكذا إذا كان ضعفها لإرسال) أو تدليس أو جهالة رجال، كما زاده شيخ الإسلام (زال بمجيئه من وجه آخر) وكان دون الحسن لذاته، مثال الأول يأتى فى نوع المرسى؛ ومثال الثانى ما رواه الترمذى وحسنه من طريق هشيم عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى لیلی عن البراء بن عازب مرفوعاً: «إن حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، ولمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب» (٣) فهشيم موصوف بالتدليس، لكن لما تابعه عند الترمذى أبو يحيى التيمى، وكان للمتن شواهد من حديث أبى سعيد الخدرى، وغيره حسنه.

(وأما الضعف لفسق الراوى) أو كذبه (فلا يؤثر فيه موافقة غيره) له إذا كان

(١) تقدم قريباً.

(٢) أخرجه الترمذى (١١١٣) فى كتاب النكاح، باب: ما جاء فى مهر النساء.

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذى (٥٢٨٠) فى كتاب الجمعة، باب: فى السواك والطيب يوم الجمعة، والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

النوع الثالث: الضَّعِيفُ

وَهُوَ مَا لَمْ يَجْمَعْ صِفَةَ الصَّحِيحِ أَوْ الْحَسَنِ.

الآخر مثله، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر؛ نعم يرتقى بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام، قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السعى الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن.
خاتمة:

من اللفاظ المستعملة عند أهل الحديث فى المقبول: الجيد، والقوى، والصالح والمعروف، والمحفوظ، والمجود والثابت.

فأما الجيد فقال شيخ الإسلام فى الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحابها الزهرى عن سالم عن أبيه: عبارة أحمد أجود الأسانيد، كنا أخرجه الحاكم.

قال: هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، ولذا قال البلقينى بعد أن نقل ذلك: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة، وفى جامع الترمذى فى الطب: هذا حديث جيد حسن، وكذا قال غيره لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم، إلا أن الجهد منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكته، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد فى بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح؛ وكذا القوى.

وأما الصالح فقد تقدم فى شأن ستن أبى داود أنه شامل للصحيح والحسن، لصاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضاً فى ضعيف يصلح للاعتبار.

وأما المعروف فهو مقابل المنكر، والمحفوظ مقابل الشاذ، وسبأى تقرير ذلك فى نوعيهما، والمجود والثابت يشملان أيضاً الصحيح.

قلت: ومن ألفاظهم أيضاً المشبه. وهو يطلق على الحسن وما يقاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح.

قال أبو حاتم: أخرج عمرو بن حصين الكلابى أول شيء أحاديث مشبهة حسناً، ثم أخرج بعد أحاديث موضوعة فافسد علينا ما كتبنا.

(النوع الثالث: الضعيف وهو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن)

جمعهما تبعاً لابن الصلاح، وإن قيل: إن الاختصار على الثانى أولى، لأن ما لم يجمع صفة الحسن فهو عن صفات الصحيح أبعد، ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد، قال ابن

وَيَتَفَاوَتْ ضَعْفُهُ كَصِحَّةِ الصَّحِيحِ.

الصلاح^(١): وقد قسمه ابن حبان إلى خمسين إلا قسمًا، قال شيخ الإسلام: ولم تقف عليها. ثم قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة، وهي الاتصال. والعدالة. وال ضبط. والمتابعة في المستور. وعدم الشذوذ. وعدم العلة. وباعتبار فقد صفة مع صفة أخرى تليها أولاً. أو مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة. فبلغت فيما ذكره العراقي في شرح الألفية اثنين وأربعين قسمًا^(٢). ووصله غيره إلى ثلاثة وستين وجمع في ذلك شيخنا قاضى القضاة شرف الدين المناوى كرامة. ونوع ما فقد الاتصال إلى ما سقط منه الصحابى أو واحد غيره أو اثنان وما فقد العدالة إلى ما فى سنده ضعيف أو مجهول. وقسمها بهذا الاعتبار إلى مائة وتسعة وعشرين قسمًا باعتبار العقل. وإلى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود. وإن لم يتحقق وقوعها. وقد كنت أردت بسطها فى هذا الشرح. ثم رأيت شيخ الإسلام قال: إن ذلك تعب ليس وراءه أرب. فإنه لا يخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أو لا. فإن كان الأول فلا يخلو: من أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشرط أكثر أضعف أو لا. فإن كان الأول فليس كذلك. لأن لنا ما يفقد شرطًا واحدًا أو يكون أضعف لا يفقد الشروط الخمسة الباقية. وهو ما فقد الصدق، وإن كان الثانى فما هو؟. وإن كان لأمر غير معرفة الأضعف: فإن كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك، فإنهم لم يسموا منها إلا القليل كالمفضل والمرسل ونحوهما، أو لمعرفة كم يبلغ قسمًا بالبسط فهذه ثمرة مرة، أو لغير ذلك، فما هو؟ انتهى. فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره.

(ويتفاوت ضعفه) بحسب شدة ضعف رواته، وخفته وقوله: (كصحة الصحيح)

إشارة إلى أن منه أوهى، كما أن فى الصحيح أصح.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٦٣).

(٢) فى «فتح المفتى» (١/ ٥٣، ٥٤).

قال الحاكم: فأوى أسانيد الصديق: صدقة الدقيقى عن فرقد السبخى عن مرة الطيب عنه.

وأوى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر عن جابر الجعفى عن الحارث الأعور عن على رضى الله تعالى عنه.

وأوى أسانيد العمريين: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم عن أبيه عن جده، فإن الثلاثة لا يحتج بهم.

وأوى أسانيد أبي هريرة: السرى بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأودى عن أبيه عنه.

وأوى أسانيد عائشة: نسخة عند البصريين عن الحارث بن شبل عن أم النعمان عنها.

وأوى أسانيد ابن مسعود: شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عنه.

وأوى أسانيد أنس: داود بن المحير عن قحذم عن أبيه عن أبان بن أبي عيَّاش عنه.

وأوى أسانيد المكين عبد الله بن ميمون القدّاح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزى عن عكرمة عن ابن عباس.

وأوى أسانيد اليمانيين: حفص بن عمر العدنى عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس؛ قال البلقينى فيها: لعله أراد إلا عكرمة، فإن البخارى يحتج به قلت: لا شك فى ذلك. وأما أوى أسانيد ابن عباس مطلقاً: فالسدى الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عنه.

قال شيخ الإسلام: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب!!

وَمِنْهُ مَا لَهُ لَقَبٌ خَاصٌّ: كَالْمَوْضُوعِ، وَالشَّاذِّ، وَغَيْرِهِمَا.

النوع الرابع: المُسْنَدُ

المُسْنَدُ: قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ إِلَى مُتَنَاهَا، وَكَثُرَ مَا يَسْتَعْمَلُ فِيمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا،

ثم قال الحاكم: وأوهى أسانيد المصريين أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين عن أبيه عن جده عن قرة بن عبد الرحمن عن كل من روى عنه فإنها نسخة كبيرة. وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب عن عبيد بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة. وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبد الرحمن بن مليحة عن نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس.

(ومنه) أى الضعيف (ما له لقب خاص كالموضوع والشاذ وغيرهما) كالقلوب والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر. فائدة: صنف ابن الجوزى كتاباً في الأحاديث الواهية، وأورد فيه جملاً فى كثير منها عليه انتقاد.

(النوع الرابع): من مطلق أنواع علوم الحديث لا خصوص التقسيم السابق كما صرح به ابن الصلاح^(١) (المسند قال الخطيب) أبو بكر (البغدادى) فى الكفاية (هو عند أهل الحديث ما اتصل سنده) من راويه (إلى متناه) فشمّل المرفوع والموقوف والمنقطع، وتبعه ابن الصباغ فى العدة، والمراد اتصال السند ظاهراً، فيدخل ما فيه انقطاع خفى، كعنينة المدلس، والمعاصر الذى لم يثبت لقيه، لإطباق من خرج المسانيد على ذلك. قال المصنف كابن الصلاح^(٢) (و) لكن (أكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره وقال ابن عبد البر) فى التمهيد (هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متصلاً كان) كمالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ (أو منقطعاً) كمالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ، قال: فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله ﷺ وهو منقطع، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس، وعلى هذا القول يستوى المسند والمرفوع،

(٢) المصدر السابق (ص ٦٤، ٦٥).

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٦٤).

وَقَالَ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ: لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ.

النوع الخامس: الْمُتَّصِلُ

وَيُسَمَّى الْمَوْصُولَ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِسَيِّئِهِ مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَوْقُوفًا عَلَى مَنْ كَانَ.

النوع السادس: الْمَرْفُوعُ

وَهُوَ مَا أَضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً لَا يَفْعُ مُطْلَقُهُ عَلَى غَيْرِهِ مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا، وَقِيلَ هُوَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّحَابِيُّ عَنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ قَوْلِهِ.

وقال شيخ الإسلام: يلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعاً ولا قائل به (وقال الحاكم^(١) وغيره لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل) بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمندلس، وحكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث وهو الأصح، وليس يبعد من كلام الخطيب، وبه جزم شيخ الإسلام في النخبة فيكون أخص من المرفوع، قال الحاكم: من شرط المسند أن لا يكون في إسناده أخبرت عن فلان ولا حدثت عن فلان ولا بلغنى عن فلان ولا أظنه مرفوعاً، ولا رفعه فلان.

(النوع الخامس: المتصل ويسمى الموصول) أيضاً (وهو ما اتصل بإسناده) قال ابن الصلاح^(٢): بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه، قال ابن جماعة: أو إجازته إلى انتهاء (مرفوعاً كان) إلى النبي ﷺ (أو موقوفاً على من كان) هذا اللفظ الأخير زاده المصنف على ابن الصلاح وتبعه ابن جماعة، فقال: علي غيره، فشمل أقوال التابعين ومن بعدهم، وابن الصلاح قصره على المرفوع والموقوف، ثم مثل الموقوف بمالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر، وهو ظاهر في اختصاصه بالموقوف على الصحابي، وأوضحه العراقي فقال^(٣): وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري، أو إلى مالك ونحو ذلك، قيل والنكته في ذلك أنها تسمى مقاطع، فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة.

(١) في «معركة علوم الحديث» (ص ١٧).

(٢) في «علوم الحديث» (ص ٦٥).

(٣) في «فتح المغيب» (١/ ٥٨).

النوع السابع: الموقوف

وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنِ الصَّحَابَةِ قَوْلًا لَهُمْ أَوْ فِعْلًا أَوْ نَحْوَهُ مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمْ مُقَيَّدًا، فيقال: وَقَفَهُ فُلَانٌ عَلَى الزُّهْرِيِّ وَنَحْوَهُ، وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالآثر، والمرفوع بالخبر، وعند المحدثين كُلُّ هَذَا يُسَمَّى آثَرًا.

فروع:

أحدها: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ كُنَّا نَقُولُ أَوْ نَفْعَلُ كَذَا. إِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ مَوْقُوفٌ،

(النوع السادس المرفوع وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ خاصة) قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً (لا يقع مطلقه على غيره متصلاً كان أو منقطعاً) بسقوط الصحابي منه أو غيره (وقيل) أى قال الخطيب (هو ما أخبر به عن فعل النبي ﷺ أو قوله) فأخرج بذلك المرسل.

قال شيخ الإسلام: الظاهر أن الخطيب لم يشترط ذلك وأن كلامه خرج مخرج الغالب، لأن غالب ما يضاف إلى النبي ﷺ إنما يضيفه الصحابي، قال ابن الصلاح: ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل، أي حيث يقولون مثلاً رفعه فلان وأرسله فلان فقد عني بالمرفوع المتصل.

(النوع السابع الموقوف وهو المروى عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه) أى تقريراً (متصلاً كان) إسناده (أو منقطعاً ويستعمل فى غيرهم) كالتابعين (مقيداً) فيقال وقفه فلان على الزهرى ونحوه، وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالآثر والمرفوع بالخبر) قال أبو القاسم الفورانى منهم: الفقهاء يقولون الخبر ما يروى عن النبي ﷺ والآثر ما يروى عن الصحابة.

وفى نخبة شيخ الإسلام: ويقال للموقوف والمقطوع الآثر. قال المصنف زيادة علي ابن الصلاح (وعند المحدثين كل هذا يسمى أثر) لأنه مأخوذ من أثر الحديث، أى رويته.

فروع:

ذكرها ابن الصلاح (١) بعد النوع الثامن، وذكرها هنا أليق (أحدها: قول الصحابي كُنَّا نَقُولُ) كَذَا (أو نَفْعَلُ كَذَا) أو نَرَى كَذَا (إِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فهو موقوف) كذا قال ابن الصلاح تبعاً للخطيب، وحكاها المصنف فى شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والاصول، وأطلق الحاكم والرازى والآمدى

(١) فى «علوم الحديث» ص ٦٨.

وَأَن أَضَافَهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: مَوْقُوفٌ. وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ. وَكَذًا قَوْلُهُ: كُنَّا لَا نَرَى بَأْسًا بِكَذَا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ وَهُوَ قَيْنَا، أَوْ بَيْنَ أَظْهُرِنَا أَوْ كَانُوا يَقُولُونَ، أَوْ يَفْعَلُونَ، أَوْ لَا يَرَوْنَ بَأْسًا بِكَذَا فِي حَيَاتِهِ ﷺ فَكُلُّهُ مَرْفُوعٌ، وَمِنَ الْمَرْفُوعِ قَوْلُ الْمُغَيَّرَةِ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَعُونَ بَابَهُ بِالْأَطَافِيرِ.

أنه مرفوع، وقال ابن الصباغ: إنه الظاهر ومثله بقول عائشة رضي الله عنها «كانت اليد لا تقع في الشيء التافه»، وحكاها المصنف في شرح المذهب عن كثير من الفقهاء، قال: وهو قوى من حيث المعنى، وصححه العراقي وشيخ الإسلام، ومن أمثلته ما رواه البخارى عن جابر بن عبد الله قال: كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا^(١). (وإن أضافه فالصحيح) الذى قطع به الجمهور من أهل الحديث والأصول (أنه مرفوع) قال ابن الصلاح^(٢): لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ، اطلع علي ذلك وقرره عليه، لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة، ومن أمثلة ذلك قول جابر: كنا نازل علي عهد رسول الله ﷺ^(٣). أخرجه الشيخان، وقوله: كنا نأكل لحوم الخيل علي عهد النبى ﷺ^(٤)، رواه النسائي وابن ماجه (وقال الإمام أبو بكر (الإسماعيلى) إنه (موقوف) وهو بعيد جداً (والصواب الأول) قال المصنف فى شرح مسلم: وقال آخرون إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً، وإلا كان موقوفاً. وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٩٩٣) فى كتاب الجهاد والسير، باب: التسيح إذا هبط وادياً.

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٦٨، ٦٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٥٢٠٩) فى كتاب النكاح، باب: العزل، ومسلم (١٤٤٠) فى كتاب النكاح، باب: حكم العزل.

(٤) صحيح: أخرجه النسائى (٢٠١ / ٧) فى كتاب الصيد والذبايح، باب: الإذن فى أكل لحوم الخيل، وابن ماجه (٣١٩٧) فى كتاب الذبايح، باب: لحوم الخيل من حديث جابر ابن عبد الله ﷺ.

الشيرازى، فإن كان فى القصة تصريح بإطلاعه ﷺ فمرفوع إجماعاً، كقول ابن عمر: كنا نقول ورسول الله ﷺ حى: أفضل هذا الأمة بعد نبينا أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره^(١) رواه الطبرانى فى الكبير، والحديث فى الصحيح بدون التصريح المذكور. (وكذا قوله) أى الصحابى (كنا لا نرى بأساً بكذا فى حياة رسول الله ﷺ أو وهو فىنا، أو) وهو (بين أظهرنا أو كانوا يقولون أو يفعلون أو لا يرون بأساً بكذا فى حياته ﷺ فكله مرفوع) مخرج فى كتب المسانيد (ومن المرفوع قول المغيرة بن شعبه: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالاطافير^(٢)).

قال ابن الصلاح^(٣): بل هو أحرى بإطلاعه ﷺ عليه، وقال الحاكم^(٤): هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً لذكر رسول الله ﷺ فيه، وليس بمسند بل هو موقوف، ووافقه الخطيب، وليس كذلك، قال: وقد كنا أخذناه عليه، ثم تأولناه على أنه ليس بمسند لفظاً، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى اهـ.

والحديث المذكور أخرجه البخارى فى الأدب^(٥) من حديث أنس، وعن شيخ الإسلام: تعب الناس فى التفتيش عليه من حديث المغيرة فلم يظفروا به، قلت: قد ظفرت به بلا تعب والله الحمد، فأخرجه البيهقى فى المدخل، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ فى علوم الحديث حدثنى الزبير بن عبد الواحد، حدثنا محمد بن أحمد الديبى ثنا زكريا بن يحيى المنقرى، ثنا الأصمعى ثنا كيسان مولى هشام بن حسان عن محمد ابن حسان عن محمد بن سيرين عن المغيرة بن شعبه فذكره، ثم أشار بعده إلى حديث

(١) صحيح: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (١٢ / ٢٨٥). وهو فى الصحيح بدون التصريح المذكور، وقريب منه فى السنن.

(٢) أخرجه البزار عن أنس، وفيه ضرارين صرد وهو ضعيف، كما فى «المجمع» (١٢٣١٨).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٦٩).

(٤) المصدر السابق (ص ١٩).

(٥) أى: فى «الأدب المفرد»، وهو عنده برقم (١٠٨٠).

الثانى: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ. أَمَرْنَا بِكَذَا، أَوْ نُهَيْتَا عَنْ كَذَا، أَوْ مِنَ السَّنَةِ كَذَا، أَوْ أَمْرٌ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَمَا أَشْبَهَهُ كُلُّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِى قَالَهُ الْجُمْهُورُ. وَقِيلَ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ،

أنس، ومن المرفوع أيضاً اتفاقاً الأحاديث التى فيها ذكر صفة النبى ﷺ ونحو ذلك. أما قول التابعى ما تقدم فليس بمرفوع قطعاً، ثم إن لم يضافه إلى زمن الصحابة فمقطوع لا موقوف، وإن أضافه فاحتمالان للعراقى، وجه المنع أن تقرير الصحابى قد لا ينسب إليه، بخلاف تقرير النبى ﷺ. ولو قال: كانوا يفعلون، فقال المصنف فى شرح مسلم: لا يدل على فعل جميع الأمة بل البعض فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع فيكون نقلاً له، وفى ثبوته بخبر الواحد خلاف.

(الثانى قول الصحابى أمرنا بكذا) كقول أم عطية: أمرنا أن نخرج فى العيدين المواقى وذوات الخدور، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين^(١)، أخرجه الشيخان (أو نهينا عن كذا) كقولها أيضاً: نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا^(٢)، أخرجاه أيضاً (أو من السنة كذا) كقول على: من السنة وضع الكف علي الكف فى الصلاة تحت السرة^(٣) رواه أبو داود فى رواية ابن داسة وابن الأعرابى (أو أمر بلال أن يشفع الأذان) ويوتر الإقامة^(٤): أخرجاه عن أنس (وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذى قاله الجمهور) قال ابن الصلاح^(٥): لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى ومن يجب اتباع سنته وهو

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٣٢٤) فى كتاب الحيض، باب: شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى، ومسلم (٨٩٠) فى كتاب العيدين، باب: إباحة خروج النساء فى العيدين إلى المصلى.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٢٧٨) فى كتاب الجنائز، باب: اتباع النساء الجنائز، ومسلم (٩٣٨) فى كتاب الجنائز، باب: نهى النساء عن اتباع الجنائز.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٧٥٦) فى كتاب الصلاة، باب: تفريع استفتاح الصلاة، والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٦٠٣) فى كتاب الأذان، باب: يده الأذان، ومسلم (٣٧٨) فى كتاب الصلاة، باب: الأمر بشفع الأذان ولينار الإقامة.

(٥) فى «علوم الحديث» (ص ٦٩).

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ بَعْدَهُ.

رسول الله ﷺ، وقال غيره: لأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة ولا العادة، والشرع يتلقى من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولا يصح أن يريد أمر الكتاب لكون ما في الكتاب مشهوراً يعرفه الناس، ولا الإجماع لأن التكلم بهذا من أهل الإجماع ويستحيل أمره نفسه، ولا القياس إذ لا أمر فيه، فتعين كون المراد أمر الرسول ﷺ (وقيل ليس بمرفوع) لاحتمال أن يكون الأمر غيره، كأمر القرآن أو الإجماع أو بعض الخلفاء أو الاستنباط وأن يريد سنة غيره، وأجيب ببعد ذلك مع أن الأصل الأول. وقد روى البخارى فى صحيحه فى حديث ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه فى قصته مع الحجاج حين قال له: إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة، قال ابن شهاب: فقلت لسالم أفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يعنون بذلك إلا سنته^(١)، فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ، وأما قول بعضهم: إن كان مرفوعاً فلم لا يقولون فيه قال رسول الله ﷺ، فجوابه أنهم تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً، ومن هذا قول أبى قلابة عن أنس: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا^(٢). أخرجه، قال أبو قلابة: لو شئت لقلت إن أنسا رفعه إلى النبي ﷺ، أى لو قلت لم أكذب، لأن قوله من السنة هذا معناه. لكن إيراده بالصيغة التى ذكرها الصحابي أولى، وخصص بعضهم الخلاف بغير الصديق، أما هو فإن قال ذلك فمرفوع بلا خلاف، قلت: ويؤيد الوقف فى غيره ما أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف عن حنظلة السدوسى قال سمعت أنس ابن مالك يقول: كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرته، ثم يدق بين حجرين، ثم يضرب به، فقلت لأنس: فى زمان من كان هذا؟ قال فى زمان عمر بن الخطاب، فإن صرح الصحابي بالأمر كقوله أمرنا

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٦٢) تعليقا فى كتاب الحج، باب: الجمع بين الصلاتين بمرقة.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٢١٣، ٥٢١٤) فى كتاب النكاح، باب: إذا تزوج البكر على الثيب، ومسلم (١٤٦١) فى كتاب الرضاع، باب: قدر ما تستحق البكر والثيب من إقامة الزوج.

رسول الله ﷺ فلا خلاف فيه، إلا ما حكى عن داود وبعض المتكلمين أنه لا يكون حجة حتى ينقل لفظه، وهذا ضعيف بل باطل لأن الصحابي عدل عارف باللسان، فلا يطلق ذلك إلا بعد التحقيق، قال البلقيني: وحكم قوله من السنة قول ابن عباس في متعة الحج: سنة أبي القاسم، وقول عمرو بن العاص في عدة أم الولد: لا تلبسوا علينا سنة نبينا^(١)، رواه أبو داود، وقول عمر في المسح: أصبت السنة^(٢)، صححه الدارقطني في سنته قال: وبعضها أقرب من بعض، وأقربها للرفع سنة أبي القاسم، يليها سنة نبينا، يلي ذلك أصبت السنة (ولا فرق بين قوله) أى الصحابي ما تقدم (في حياة رسول الله ﷺ أو بعده) أما إذا قال ذلك التابعى فجزم ابن الصباغ في العدة أنه مرسل.

وحكى فيه إذا قاله ابن المسيب وجهين هل يكون حجة أو لا، وللغزالي فيه احتمالان بلا ترجيح هل يكون موقوفاً أو مرفوعاً مرسلأً، وكذا قوله من السنة، فيه وجهان حكاهما المصنف في شرح مسلم وغيره، وصحح وقفه وحكى الداودى الرفع عن القديم.

تكملة:

من المرفوع أيضاً ما جاء عن الصحابي ومثله لا يقال من قبل الراى، ولا مجال للاجتهاد فيه فيحمل على السماع، جزم به الراى فى المحصول وغير واحد من أئمة الحديث، وترجم على ذلك الحاكم فى كتابه معرفة المسانيد التى لا يذكر سندها، ومثله بقول ابن مسعود: من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٠٨) فى كتاب الطلاق، باب: فى عدة أم الولد، وابن ماجه (٢٠٨٣) فى كتاب الطلاق، باب: عدة أم الولد.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٨) فى كتاب الطهارة، باب: فى التيمم يجد الماء بعدما يصلى فى الوقت، والنسائى (١/ ٢١٣) فى كتاب الغسل والتيمم، باب: التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة، والدارقطنى (١/ ١٨٨) من طريق عطاء بن يسار بن أبى سعيد الخدرى، وقال أبو داود: وغير ابن نافع يرويه عن الليث عن عميرة بن أبى ناجية، عن بكر بن سودة عن عطاء بن يسار عن النخعي مرسلأً.

الثالث: إذا قيلَ في الحديثِ عندَ ذكرِ الصحابيِّ. يَرْفَعُهُ، أو يَنْمِيهِ، أو يُلْغِيهِ، أو رَوَايَةً كَحَدِيثِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَايَةً «تَقَاتِلُونَ قَوْمًا صِغَارَ الْأَعْيُنِ»، فَكُلُّ هَذَا وَمِثْلُهُ مَرْفُوعٌ عِنْدَ

محمد ﷺ^(١)، وقد أدخل ابن عبد البر في كتابه «التقصي» عدة أحاديث من ذلك. مع أن موضوع الكتاب للمرفوعة، منها حديث سهل بن أبي حشمة في صلاة الخوف^(٢)، وقال في التمهيد: هذا الحديث موقوف على سهل، ومثله لا يقال من قبل الراى، نقل ذلك العراقي^(٣)، وأشار إلى تخصيصه بصحابى لم يأخذ عن أهل الكتاب، وصرح بذلك شيخ الإسلام في شرح النخبة جازماً به، ومثله بالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وإخبار الأنبياء، والآية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وعما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، قال: ومن ذلك فعله ما لا مجال للاجتهاد فيه، فيترى على أن ذلك عنده عن النبى ﷺ كما قال الشافعى في صلاة على في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين. قال: ومن ذلك حكمه على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسوله أو معصية كقوله: من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم^(٤). وجزم بذلك أيضاً الزركشى في مختصره نقلاً عن ابن عبد البر، وأما البلقينى، فقال: الأقرب أن هذا ليس بمرفوع، لجواز إحالة الإثم

(١) هو حديث مرفوع أخرجه الترمذى (١٣٥) في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض، وابن ماجه (٦٣٩) في كتاب الطهارة، باب: النهى عن إتيان الحائض من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٤١٣١) في كتاب المغازى، باب: غزوة ذات الرقاع، ومسلم (٨٤١) في كتاب صلاة المسافرين، باب: صلاة الخوف.

(٣) في «فتح المفتي» (١/ ٦٣).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٣٤) في كتاب الصيام، باب: كراهية صوم يوم الشك، والترمذى (٦٨١) في كتاب الصوم، باب: ما جاء في كراهية صوم يوم الشك، والنسائى (١٥٣ / ٤) في كتاب الصيام، باب: صيام يوم الشك، وابن ماجه (١٦٤٥) في كتاب الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم الشك.

على ما ظهر من القواعد، وسبقه إلى ذلك أبو القاسم الجوهري نقله عنه ابن عبد البر ورده عليه.

(الثالث: إذا قيل فى الحديث عند ذكر الصحابى يرفعه) أو رفع الحديث (أو ينميه أو يبلغ به) كقول ابن عباس: الشفاء فى ثلاثة: شربة عسل وشربة مسح وكية نار^(١)، رفع الحديث رواه البخارى، وروى مالك فى الموطأ عن أبى حازم عن سهل بن سعد قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة. قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك^(٢)؛ وكحديث الأعرج عن أبى هريرة يبلغ به: الناس تبع لقريش^(٣) أخرجاه (أو رواية كحديث الأعرج عن أبى هريرة رواية: تقاتلون قومًا صفار العين^(٤)) أخرجه البخارى (فكل هذا وشبهه) قال شيخ الإسلام كبرويه، ورواه بلفظ الماضى (مرفوع عند أهل العلم وإذا قيل عند التابعى يرفعه) أو سائر الألفاظ المذكورة (فمرفوع مرسل) قال شيخ الإسلام: ولم يذكروا ما حكم ذلك لو قيل عن النبى ﷺ، قال: وقد ظفرت لذلك بمثال فى مسند البزار عن النبى ﷺ يرويه، أى عن ربه عز وجل، فهو حيتئذ من الأحاديث القدسية.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٦٨٠) فى كتاب الطب، باب: الشفاء فى ثلاث، وابن ماجه (٣٤٩١) فى كتاب الطب، باب: الكى. وهو عند مسلم (٢٢٠٥) فى كتاب السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوى مرفوعًا من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه مالك فى «موطئه» (٢٩٠) فى كتاب الصلاة، باب: وضع اليمين على اليسار فى الصلاة.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٣٤٩٥) فى كتاب المناقب، باب: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...﴾، ومسلم (١٨١٨) فى كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش والخلافة فى قريش.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٩٢٨) فى كتاب الجهاد والسير، باب: قتال الترك، ومسلم (٢٩١٢) فى كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاد.

أهل العلم وإذا قيلَ عندَ التابعي، يرفعه فمرفوعٌ مرسلٌ، وأما قولُ من قال: تفسيرُ الصحابيِّ مرفوعٌ فذلك في تفسيرٍ يتعلقُ بسببِ نزولِ آيةٍ أو نحوه، وغيره موقوفٌ.

تكملة:

ومن ذلك الاختصار على القول مع حذف القائل. كقول ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال أسلم وغفار وشيء من مزينة الحديث^(١). قال الخطيب إلا أن ذلك اصطلاح خاص بأهل البصرة. لكن روي عن ابن سيرين أنه قال: كل شيء حدث عن أبي هريرة فهو مرفوع.

فائدة:

أخرج القاضي أبو بكر المروزي في كتاب العلم قال: حدثنا القواريري ثنا بشر بن منصور ثنا ابن أبي رواد قال: بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان يكره أن يقول في الحديث رواية، ويقول إنما الرواية الشعر، وبه إلى ابن أبي رواد قال: كان نافع ينهاني أن أقول رواية؛ قال: ربما نيت فقلت: رواية فينظر إلى فاقول نيت (وأما قول من قال تفسير الصحابي مرفوع) وهو الحاكم قال في المستدرک: ليعلم طالب الحديث أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل عند الشيخين حديث مسند (فذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية) كقول جابر: كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى: ﴿نساؤكم حرث لكم﴾^(٢) الآية. رواه مسلم^(٣) (أو نحوه) مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبي ﷺ ولا مدخل للرأى فيه (وغيره موقوف) قلت: وكذا يقال في التابعي إلا أن المرفوع من جهته مرسل.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٢٣) في كتاب المناقب، باب: ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهية وأشجع، ومسلم (٢٥٢١) في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل غفار وأسلم وجهية مرفوعاً.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٥٢٨) في كتاب التفسير، باب: ﴿نساؤكم حرث لكم...﴾، ومسلم (١٤٣٥) في كتاب النكاح، باب: جوار جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها.

النوع الثامن: المَقْطُوعُ

وَجَمَعَهُ الْمَقَاطِعُ وَالْمَقَاطِيعُ، وَهُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِ قَوْلًا لَهُ أَوْ فِعْلًا
وَأَسْتَعْمَلَهُ الشَّافِعِيُّ، ثُمَّ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمُنْقَطَعِ.

فوائد:

الأولى: ما خصص به المصنف كابن الصلاح ومن تبعهما قول الحاكم، قد صرح به الحاكم في علوم الحديث، فإنه قال: ومن الموقوفات ما حدثنا أحمد بن كامل بسنده عن أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿لَوْحَةٌ لِلْبَشَرِ﴾ (١) قال تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا ترك لحمًا على عظم، قال فهذا وأشباهه يعد في تفسير الصحابة من الموقوفات، فأما ما نقول: إن تفسير الصحابة مسند فلنأمننا بقوله في غير هذا النوع، ثم أورد حديث جابر في قصة اليهود، وقال فهذا وأشباهه مسند ليس بموقوف، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا، فإنه حديث مسند ١ هـ. فالحاكم أطلق في المستدرك وخصص في علوم الحديث فاعتمد الناس تخصيصه، وأظن أن ما حملة في المستدرك على التعميم الحرص على جمع الصحيح، حتى أورد ما ليس من شرط المرفوع، وإلا فقيه من الضرب الأول الجم الغفير، على أنى أقول: ليس ما ذكره عن أبي هريرة من الموقوف، لما تقدم من أن ما يتعلق بذكر الآخرة، وما لا مدخل للرأى فيه من قبيل المرفوع.

الثانية: ما ذكره من أن سبب النزول مرفوع قال شيخ الإسلام: يعكر على إطلاقه ما إذا أسقط الراوى السبب: كما في حديث زيد بن ثابت أن الوسطى الظهر، نقلته من خطه.

الثالثة: قد اعتيت بما ورد عن النبي ﷺ في التفسير وعن أصحابه فجعلت في ذلك كتابًا حافلًا فيه أكثر من عشرة آلاف حديث (٢).

(١) سورة الم نشر: ٢٩.

(٢) سماه: «الدر المنثور في التفسير بالماثور» وهو كتاب مطبوع مشهور.

الرابعة: قد تقرر أن السنة قول وفعل وتقدير، وقسمها شيخ الإسلام إلى صريح وحكم، فمثال المرفوع قولاً صريحاً قول الصحابي: قال رسول الله ﷺ، وحدثنا وسمعت. وحكماً قوله ما لا يدخل الرأى فيه، فالرفوع من الفعل صريحاً قوله: فعل أو رأيته يفعل، قال شيخنا الإمام الشمني: ولا يتأتى فعل مرفوع حكماً، ومثله شيخ الإسلام بما تقدم عن على في صلاة الكسوف، قال شيخنا: ولا يلزم من كونه عنده عن النبي ﷺ أن يكون عنده من فعله، لجواز أن يكون عنده من قوله، والتقدير صريحاً قول الصحابي: فعلت أو فعل بحضرته ﷺ، وحكماً حديث المغيرة السابق.

(النوع الثامن: المنذوع وجمعه المقاطع والمقاطيع وهو الموقوف على التابعي قولاً له أو فعلاً، واستعمله الشافعي ثم الطبرني في المنقطع) الذي لم يتصل إسناده وكذا في كلام أبي بكر الحميدى والدارقطنى، إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح، كما قال في بعض الأحاديث: «حسن وهو على شرط الشيخين».

فائدة:

جمع أبو حفص بن بدر الموصلى كتاباً سماه «معرفة الوقوف على الموقوف» أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها، وهو صحيح عن غير النبي ﷺ، إما عن صحابي أو تابعي فمن بعده، وقال: إن إirاده في الموضوعات غلط، فبين الموضوع والموقوف فرق، ومن مظان الوقوف والمقطوع مصنف ابن أبى شيبة، وعبد الرزاق، وقياسير: ابن جرير وابن أبى حاتم وابن المنذر وغيرهم.

النوع التاسع: المرسل

اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الطَّوَائِفِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ التَّابِعِيِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا أَوْ فَعَلَهُ يُسَمَّى مُرْسَلًا، فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ التَّابِعِيِّ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ. قَالَ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: لَا يُسَمَّى مُرْسَلًا بَلْ يَخْتَصُّ الْمُرْسَلُ بِالتَّابِعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ سَقَطَ قَبْلَهُ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ فَمَعْضَلٌ وَمُنْقَطِعٌ، وَالْمَشْهُودُ فِي الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ أَنَّ الْكُلَّ مُرْسَلٌ وَبِهِ قَطَعَ الْخَطِيبُ. وَهَذَا اخْتِلَافٌ فِي الْأَصْطِلَاحِ وَالْعِبَارَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الزَّهْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ صَغَارِ التَّابِعِينَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَالْمَشْهُورُ، عِنْدَ مَنْ خَصَّهُ بِالتَّابِعِيِّ أَنَّهُ مُرْسَلٌ كَالْكَبِيرِ. وَقِيلَ: لَيْسَ بِمُرْسَلٍ بَلْ مُنْقَطِعٌ،

(النوع التاسع: المرسل اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي علي أن قول التابعي الكبير)^(١) كعب بن عدي بن الحجار، وقيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب (قال رسول الله ﷺ كذا أو فعله يسمى مرسلًا فإن انقطع قبل التابعي) هكذا عبر ابن الصلاح^(٢) تبعًا للحاكم^(٣)، والصواب قبل الصحابي (واحد أو أكثر قال الحاكم وغيره من للحدثين لا يسمى مرسلًا بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي ﷺ فإن سقط قبله) تقدم ما فيه واحد فهو منقطع) وإن كان الساقط (أكثر) من واحد (فمعضل ومنقطع) أيضًا (والمشهور في الفقه والأصول أن الكل مرسل وبه قطع الخطيب) وقال: إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، قال المصنف (وهذا اختلاف في الاصطلاح والعبارة) وفي المعنى، لأن الكل لا يحتاج به عند هؤلاء ولا هؤلاء، والمحدثون خصوا اسم المرسل بالأول دون غيره، والفقه والأصوليون عموماً (وأما قول الزهري وغيره من صغار التابعين قال رسول الله ﷺ فالمشهور عند من خصه بالتابعي أنه مرسل، كالكبير وقيل ليس: بمرسل بل منقطع) لأن أكثر رواياتهم عن التابعي.

تنبيه:

يرد على تخصيص المرسل بالتابعي من سمع من النبي ﷺ وهو كافر ثم أسلم بعد موته، فهو تابعي اتفاقاً وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به كالتنوخى رسول هرقل، وفي رواية قيصر، فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى في مسندهما وساقاه مساق الأحاديث المستنثة. ومن رأى النبي ﷺ غير مميز كمحمد بن

(١) التابعي الكبير: هو من أدرك جُلَّ الصحابة، حتى أن أكثر سماعه منهم، ولا يروى عن التابعي مثله إلا في القليل النادر.

(٢) في «علوم الحديث» (ص ٧٠، ٧١). (٣) في «معركة علوم الحديث» (ص ٢٥).

وَإِذَا قَالَ: فَلَانٌ عَنْ رَجُلٍ عَنْ فَلَانٍ. فَقَالَ الْحَاكِمُ: مُتَقَطِّعٌ لَيْسَ مُرْسَلًا، وَقَالَ غَيْرُهُ: مُرْسَلٌ.

ثُمَّ الْمُرْسَلُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ وَالشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأَصُولِ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي طَائِفَةٍ: صَحِيحٌ،

أبى بكر الصديق فإنه صحابى، وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول، ولا يجىء فيه ما قيل فى مراسيل الصحابى، لأن أكثر رواية هذا وشبهه عن التابعى، بخلاف الصحابى الذى أدرك وسمع، فإن احتمال روايته عن التابعى بعيد جداً^(١).

فائدة:

قال العراقى: قال ابن القطان إن الإرسال رواية الرجل عن من لم يسمع منه قال: فعلى هذا هو قول رابع فى حد المرسل (وإذا قال) الراوى فى الإسناد (فلان عن رجل) أو شيخ (عن فلان فقال الحاكم) هو (متقطع ليس مرسلًا وقال غيره) حكاه ابن الصلاح عن بعض كتب الأصول (مرسل) قال العراقى^(٢): وكل من القولين خلاف ما عليه الأكثرون، فإنهم ذهبوا إلى أنه متصل فى سند مجهول، حكاه الرشيد العطار واختاره العلانى، قال: وما حكاه ابن الصلاح عن بعض كتب الأصول أراد به البرهان لإمام الحرمين، فإنه ذكر ذلك فيه، وزاد كتب النبى ﷺ التى لم يسم حاملها، وزاد فى المحصول من سعى باسم لا يعرف، قال: وعلى ذلك مشى أبو داود فى كتاب المراسيل، فإنه يروى فيه ما أبهم فيه الرجل، قال: بل زاد البيهقى على هذا فى منته فجعل ما رواه التابعى عن رجل من الصحابة لم يسم مرسلًا، وليس بجيد اللهم إلا إن كان يسميه مرسلًا ويجعله حجة كمراسيل الصحابة فهو قريب. وقد روى البخارى عن الحميدى قال: إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة، وإن لم يسم ذلك الرجل، قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل إذا قال رجل من التابعين حدثنى رجل من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال: نعم، قال: وفرق الصيرفى من الشافعية بين أن يرويه التابعى عن الصحابى معنعنًا أو مصرحًا بالسماع، قال: وهو حسن متجه وكلام من أطلق قبوله محمول على هذا التفصيل اهـ.

(١) وإن حدثت فإنه يبين ذلك، فطالما لم يبين فهو إما سماع مباشرة أو سماع من صحابى آخر. أما إذا افترضنا تحمل الصحابى عن التابعى الحديث فسوف نسقط كثيرًا من الأحاديث بسبب هذا الافتراض.

(٢) فى «النكت» (ص ٧٤).

فَإِنْ صَحَّ مَخْرَجُ الرُّسْلِ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مُسْتَدَكٍّ أَوْ مُرْسَلًا أَرْسَلَهُ مِنْ أَخَذَ عَنْ غَيْرِ رِجَالِ الْأَوَّلِ كَانَ صَحِيحًا، وَيَتَبَيَّنُ بِذَلِكَ صِحَّةُ الرُّسْلِ وَأَنْتَهُمَا صَحِيحَانِ لَوْ عَارَضَهُمَا صَحِيحٌ مِنْ طَرِيقٍ رَجَحَتْهُمَا عَلَيْهِ إِذَا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ،

(ثم المرسل حديث ضعيف) لا يحتج به (عند جماهير المحدثين والشافعى) كما حكاه عنهم مسلم فى صدر صحيحه وابن عبد البر فى التمهيد وحكاه الحاكم عن ابن المسيب ومالك (وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول) والنظر للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون غير صحيح. وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفًا، وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق مع الإبهام غير كاف كما سيأتى، ولأنه إذا كان للمجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عينًا وحالًا أولى (وقال مالك) فى المشهور عنه (وأبو حنيفة فى طائفة) منهم أحمد فى المشهور عنه (صحيح) قال المصنف فى شرح المذهب: وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحتز ويرسل عن غير الثقات، فإن كان فلا خلاف فى رده. وقال غيره: محل قبوله عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان غيرها فلا، لحديث «ثم يفشوا الكذب»^(١) صححه النسائى. وقال ابن جرير: أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، قال ابن عبد البر: كأنه يعنى أن الشافعى أول من رده، وبالغ بعضهم فقواه على المسند، وقال من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك.

(فإن صح مخرج المرسل بمجيئه) أو نحوه (من وجه آخر مستدك أو مرسلًا أرسله من أخذ) العلم (عن غير رجال) المرسل (الأول كان صحيحًا) هكذا نص عليه الشافعى فى الرسالة، مقيدًا له بمرسل كبار التابعين، ومن إذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه، وزاد فى الاعتضاد أن يوافق قول صحابى أو يفتى أكثر العلماء بمقتضاه، فإن فقد شرط مما ذكر لم يقبل مرسله، فإن وجدت قبل (ويتبين بذلك صحة المرسل) وما عضده (وأنتهما صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق) واحد (رجحتهما عليه) بعلد الطرق (وإذا تعذر الجمع) بينهما.

(١) صحيح: أخرجه الترمذى (٢٢٥٢) فى كتاب الفتن، باب: فى لزوم الجماعة، وابن ماجه (٢٣٦٣) فى كتاب الأحكام، باب: كراهية الشهادة لمن لم يستشهد.

قوائد:

الأولى: اشتهر عن الشافعى أنه لا يحتج بالمرسل إلا مراسيل سعيد بن المسيب، قال المصنف فى شرح المذهب وفى الإرشاد: والإطلاق فى النفى والإثبات غلط، بل هو يحتج بالمرسل بالشروط المذكورة، ولا يحتج بمراسيل سعيد إلا بها أيضاً، قال: وأصل ذلك أن رسول الله ﷺ، نهى عن بيع اللحم بالحيوان^(١)، وعن ابن عباس أن جزوراً نحررت على عهد أبى بكر فجاء رجل بعناق فقال: أعطونى بهذه العناق، فقال أبو بكر: لا يصلح هذا، قال الشافعى: وكان القاسم بن محمد وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يحرمون بيع اللحم بالحيوان، قال: وبهذا نأخذ ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبى بكر الصديق وإرسال ابن المسيب عندنا حسن اهـ فاختلف أصحابنا فى معنى قوله: وإرسال ابن المسيب عندنا حسن، على وجهين حكاه الشيخ أبو إسحاق الشيرازى فى اللمع، والخطيب البغدادى وغيرهما.

أحدهما: معناه أنه حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل، قالوا: لأنها فتشت فوجدت مستدة.

والثانى: أنها ليست بحجة عنده بل هى كغيرها، قالوا: وإنما رجح الشافعى بمرسله، والترجيح بالمرسل جائز، قال الخطيب: وهو الصواب.

والأول: ليس بشئ لأن فى مراسيله ما لم يوجد مستدك بحال من وجه يصح، وكذا قال البيهقى قال: وزيادة ابن المسيب فى هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ، قال المصنف: فهذان إمامان حافظان فقيهان شافعيان متضلعان من الحديث والفقه والأصول والخبرة التامة بنصوص الشافعى ومعانى كلامه، قال: وأما قول القفال: مرسل ابن المسيب حجة عندنا، فهو محمول على التفصيل المتقدم، قال: ولا يصح تعلق من قال: إنه حجة بقوله إرساله حسن، لأن الشافعى لم يعتمد عليه وحده، بل لما انضم إليه من قول أبى بكر ومن حضره من الصحابة، وقول أئمة التابعين الأربعة

(١) مرسل: أخرجه مالك فى «موطئه» (٧٨٢) فى كتاب البيوع، باب: شراء الحيوان باللحم.

الذين ذكرهم وهم أربعة من فقهاء المدينة السبعة، وقد نقل ابن الصباغ وغيره هذا الحكم عن تمام السبعة، وهو مذهب مالك وغيره، فهذا عاضد ثانٍ للمراسل ١ هـ.

وقال البلقينى: ذكر الماوردى فى الحاوى أن الشافعى اختلف قوله فى مراسيل سعيد، فكان فى القديم يحتج بها بانفرادها لأنه لا يرسل حديثاً إلا يوجد مسنداً، ولأنه لا يروى إلا ما سمعه من جماعة أو من أكابر الصحابة، أو عضده قولهم، أو رآه منتشرراً عند الكافة، أو وافقه فعل أهل العصر، وأيضاً فإن مراسيله مسبرت، فكانت مأخوذة عن أبى هريرة، لما بينهما من الوصلة والصحابة فصار إرساله كإسناده عنه، ومذهب الشافعى فى الجديد أنه كغيره، ثم هذا الحديث الذى أورده الشافعى من مراسيل سعيد يصلح مثلاً لأقسام المرسل المقبول، فإنه عضده قول صحابى وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه، وله شاهد مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الأول، وشاهد آخر مسند، فروى البيهقى فى المدخل من طريق الشافعى عن مسلم ابن خالد عن ابن جريج عن القاسم بن أبى بزة قال: قدمت المدينة فوجدت جزوراً قد جزرت فجزئت أربعة أجزاء، كل جزء منها بعناق، فأردت أن أبتاع منها جزءاً فقال لى الرجل من أهل المدينة: إن رسول الله ﷺ نهى أن يباع حتى يميت (١)، فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً، قال البيهقى: فهذا حديث أرسله سعيد بن المسيب ورواه القاسم بن أبى بزة عن رجل من أهل المدينة مرسلأ، والظاهر أنه غير سعيد فإنه أشهر من أن لا يعرفه القاسم بن أبى بزة المكى حتى يسأل عنه، قال: وقد رويناه من حديث الحسن بن سمرة بن جندب عن النبى ﷺ، إلا أن الحفاظ اختلفوا فى سماع الحسن بن سمرة فى غير حديث العقيقة، فمنهم من أثبته فيكون مثلاً للفصل الأول يعنى ما له شاهد مسند، ومنهم من لم يشبته فيكون أيضاً مرسلأ انضم إلى مرسل سعيد انتهى.

الثانية: صور الراوى وغيره من أهل الاصول المسند العاضد بأن لا يكون متنهض الإسناد، ليكون الاحتجاج بالجموع، وإلا فالاحتجاج حيثئذ بالمسند فقط وليس بخصوص بذلك كما تقدم الإشارة إليه فى كلام المصنف.

(١) أخرجه الشافعى فى «مسنده» (٢٥٠) وانظر «الموطأ» فى المصدر السابق.

الثالث: زاد الأصوليون فى الاعتضاد أن يوافقه قياس أو انتشار من غير إنكار، أو عمل أهل العصر به. وتقدم فى كلام الماوردى ذكر الصورتين الأخيرتين، والظاهر أنهما داخلان فى قول الشافعى: وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه.

الرابعة: قال القاضى أبو بكر لا أقبل المرسل ولا فى الأماكن التى قبلها الشافعى حسماً للباب، بل ولا مرسل الصحابى إذا احتمل سماعه من تابعى، قال: والشافعى لا يوجب الاحتجاج به فى هذه الأماكن بل يستجبه، كما قال: أستحب قبوله ولا أستطيع أن أقول الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل. وقال غيره: فائدة ذلك أنه لو عارضه متصل قدم عليه، ولو كان حجة مطلقاً تعارضاً، لكن قال البيهقى: مراد الشافعى بقوله أستحب أختار، وكذا قال المصنف فى شرح المذهب.

الخامس: إن لم يكن فى الباب دليل سوى المرسل فثلاثة أقوال للشافعى: ثالثها وهو الأظهر يجب الانكفاف لأجله.

السادس: تلخص فى الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال: حجة مطلقاً، لا يحتج به مطلقاً، يحتج به إن أرسله أهل القرون الثلاثة، يحتج به إن لم يرو إلا عن عدل، يحتج به إن أرسله سعيد فقط، يحتج به إن لم يكن فى الباب سواء، هو أقوى من المسند، يحتج به ندباً لا وجوباً، يحتج به إن أرسله صحابى.

السابعة: تقدم فى قول ابن جرير: إن التابعين أجمعوا على قبول المرسل، وإن الشافعى أول من أباه، وقد تنبه البيهقى لذلك فقال فى المدخل: باب ما يستدل به على ضعف المراسيل بعد تغير الناس وظهور الكذب والبدع، وأورد فيه ما أخرجه مسلم عن ابن سيرين قال: لقد أتى على الناس زمان وما يسأل عن إسناد حديث، فلما وقعت الفتنة سئل عن إسناد الحديث، فينظر من كان من أهل السنة يؤخذ من حديثه، ومن كان من أهل البدع ترك حديثه^(١).

الثامنة: قال الحاكم فى علوم الحديث^(٢): أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن ابن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبى رباح، ومن أهل البصرة عن

(١) ذكره مسلم فى مقدمة كتابه (١/ ١٤، ١٥).

(٢) فى «معركة علوم الحديث» (ص ٢٥).

الحسن البصرى، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعى، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبى هلال، ومن أهل الشام عن مكحول، قال: وأصحها كما قال ابن معين مراسيل ابن المسيب، لأنه من أولاد الصحابة وأدرك العشرة وفقه أهل الحجاز ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة الذين يعتد مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس، وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد فى مراسيل غيره قال: والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المسموع من الكتاب، قوله تعالى: ﴿لِتَتَّقُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ (١) ومن السنة حديث «تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم» (٢).

التاسعة: تكلم الحاكم على مراسيل سعيد فقط دون سائر من ذكر معه، ونحن نذكر ذلك، فمراسيل عطاء، قال ابن المدينى: كان عطاء يأخذ عن كل ضرب، مراسلات مجاهد أحب إلى من مراسلاته بكثير، وقال أحمد بن حنبل: مراسلات سعيد ابن المسيب أصح المراسلات، ومراسلات إبراهيم النخعى لا بأس بها، وليس فى المراسلات أضعف من مراسلات الحسن، وعطاء بن أبى رباح، فإنهما كانا يأخذان عن كل واحد، ومراسيل الحسن تقدم القول فيها عن أحمد، وقال ابن المدينى: مراسلات الحسن البصرى التى رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها، وقال أبو زرعة: كل شيء قال الحسن قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث، وقال يحيى بن سعيد القطان: ما قال الحسن فى حديثه قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين.

قال شيخ الإسلام: ولعله أراد ما جزم به الحسن، وقال غيره: قال رجل للحسن: يا أبا سعيد إنك تحدثنا فتقول قال رسول الله ﷺ، فلو كنت تسنده لنا إلى من حدثك؟ فقال الحسن: أيها الرجل ما كُذِّبنا ولا كُذِّبنا ولقد غزونا إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ، وقال يونس بن عبيد سألت الحسن قلت: يا أبا سعيد

(١) سورة التوبة: ١٢٢.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٥٩) فى كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم، وأحمد فى «مسنده» (١/ ٣٢١)، وابن حبان فى «صحيحه» (٦٢).

إنك تقول قال رسول الله ﷺ ، وإنك لم تتركه؟ فقال يا ابن أخى: لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك ولولا منزلتك منى ما أخبرتك، إني في زمان كما ترى؟ وكان في زمن الحجاج، كل شيء سمعته أقوله قال رسول الله ﷺ فهو عن على بن أبى طالب، غير أنى في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً، وقال محمد بن سعيد: كل ما أسند من حديثه أو روى عن سمع منه فهو حسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة.

وقال العراقى: مراسيل الحسن عندهم شبه الريح، وأما مراسيل النخعى فقال ابن معين: مراسيل إبراهيم أحب إلى من مراسيل الشعبي، وعنه أيضاً: أعجب إلى من مراسلات سالم بن عبد الله والقاسم وسعيد بن المسيب، وقال أحمد: لا بأس بها، وقال الأعمش: قلت لإبراهيم النخعى أسند لى عن ابن مسعود فقال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذى سمعت، وإذا قلت قال: عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله.

العاشرة: فى مراسيل آخر ذكرها الترمذى فى جامعهم وابن أبى حاتم وغيرهما مراسيل الزهرى: قال ابن معين ويحيى بن سعيد القطان: ليس بشيء، وكذا قال: الشافعى قال: لانا نجهده يروى عن سليمان بن أرقم.

وروى البيهقى عن يحيى بن سعيد قال: مرسل الزهرى شر من مرسل غيره، لأنه حافظ وكلما قدر أن يسمي، وإنما يترك من لا يستحب أن يسميه، وكان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال قتادة شيئاً، ويقول: هو بمنزلة الريح.

وقال يحيى بن سعيد: مراسلات سعيد بن جبير أحب إلى من مراسلات عطاء قيل: فمراسلات مجاهد أحب إليك أو مراسلات طاوس؟ قال: ما أقربهما.

وقال أيضاً: مالك عن سعيد بن المسيب أحب إلى من سفيان عن إبراهيم، وكل ضعيف، وقال أيضاً: سفيان عن إبراهيم شبه لا شيء، لأنه لو كان فيه إسناد صالح وقال: مراسلات أبى إسحاق الهمداني والأعمش والتميمي ويحيى بن أبى كثير شبه لا شيء، ومراسلات إسماعيل بن أبى خالد ليس بشيء، ومراسلات عمرو بن دينار أحب إلى ومراسلات معاوية بن قرة أحب إلى من مراسلات زيد بن أسلم، ومراسلات ابن عينة شبه الريح، وسفيان بن سعيد، ومراسلات مالك بن أنس أحب إلى، وليس فى القوم أصح حديثاً منه.

الحادية عشرة: وقع فى صحيح مسلم أحاديث مرسله فانتقلت عليه وفيها ما وقع الإرسال فى بعضه، فأما هذا النوع فعذر فيه أنه يورده محتجاً بالمسند منه لا بالمرسل، ولم يقتصر عليه للخلاف فى تقطيع الحديث، على أن المرسل منه قد تبين اتصاله من وجه آخر، كقوله فى كتاب البيوع^(١): حدثنى محمد بن رافع ثنا حجين ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن مسعود بن المسيب: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزانة. الحديث. قال^(٢): وأخبرنى سالم بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه ولا تبتاعوا الثمر بالتمر، وقال سالم: أخبرنى عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله ﷺ أنه رخص فى العرية. الحديث. وحديث سعيد وصله من حديث سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة، ومن حديث سعيد بن مينا وأبى الزبير عن جابر، وأخرجه هو والبخارى^(٣) من حديث عطاء عن جابر، وحديث سالم وصله من حديث الزهرى عن سالم عن أبيه. وأخرج فى الأصباحى^(٤) حديث مالك عن عبد الله بن أبى بكر عن عبد الله بن أبى واقد: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، قال عبد الله بن أبى بكر: فذكرت ذلك لعمرة فقالت: صدق، سمعت عائشة تقول الحديث، فالأول مرسل والآخر مسند، وبه احتج، وقد وصل الأول من حديث ابن عمر وفيه من هذا النمط نحو عشرة أحاديث، والحكمة فى إيراد ما أورده مرسلأ بعد إirاده متصلاً إفادة الاختلاف الواقع فيه، وما أورده مرسلأ ولم يصله فى موضع آخر حديث أبى العلاء بن الشخير: كان حديث رسول الله ﷺ ينسخ بعضه بعضاً. الحديث لم يرو موصولاً عن الصحابة من وجه يصح.

الثانية عشرة: صنف فى المراسيل أبو داود ثم أبو حاتم ثم الحافظ أبو سعيد العلانى من المتأخرين (هذا كله فى غير مرسل الصحابى، أما مرسله) كإخباره عن شىء

(١) حديث رقم (٥٩).

(٢) الحديث السابق.

(٣) فى: البيوع حديث رقم (٧٥).

(٤) حديث رقم (٢٨، ٢٩).

هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُرْسَلٍ الصَّحَابِيِّ، أَمَّا مُرْسَلُهُ فَمَحْكُومٌ بِصِحَّتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ كَمُرْسَلٍ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ الرَّوَايَةَ عَنْ صَحَابِيٍّ.

النوع العاشر: المنقطع

الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَالْخُطَبَاءُ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: أَنْ الْمُنْقَطِعَ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ عَلَى أَى وَجْهٍ كَانَ انْقِطَاعُهُ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي رَوَايَةٍ مِنْ دُونَ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ، كَمَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَقِيلَ: هُوَ مَا اخْتَلَفَ مِنْهُ رَجُلٌ قَبْلَ التَّابِعِيِّ مُحَذِّقًا كَانَ أَوْ مَبْهَمًا، كَرَجُلٍ. وَقِيلَ: هُوَ مَا رَوَى عَنْ تَابِعِيٍّ أَوْ مَنْ دُونَهُ قَوْلًا لَهُ أَوْ فِعْلًا، وَهَذَا غَرِيبٌ ضَعِيفٌ.

فعله النبي ﷺ أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه (فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح) الذى قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم وأطبق عليه المحذونون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفى الصحيحين من ذلك ما لا يحصى، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينهاها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليست أحاديث مرفوعة بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات (وقيل إنه كمرسل غيره) لا يحتج به (إلا أن يبين الرواية عن صحابى) زاده المصنف على ابن الصلاح وحكاها فى شرح المذهب عن أبى إسحاق الإسفرايينى وقال: الصواب الأول.

(النوع العاشر: المنقطع، الصحيح الذى ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه) سواء كان الساقط منه الصحابى أو غيره، فهو والمرسل واحد (و) لكن (أكثر ما يستعمل فى رواية من دون التابعى عن الصحابى، كمالك عن ابن عمر وقيل هو ما اختل) أى سقط (منه رجل قبل التابعى) هكذا عبر ابن الصلاح تبعاً للحاكم والصواب قبل الصحابى (محذوقاً كان) الرجل (أو مبهماً كرجل) هذا بناء على ما تقدم أن فلائاً عن رجل يسمى منقطعاً، وتقدم أن الأكثرين على خلافه، ثم إن هذا القول هو

المشهور بشرط أن يكون الساقط واحد فقط أو اثنين لا على التوالى كما جزم العراقى وشيخ الإسلام (وقيل هو ما روى عن تابعى أو من دونه قولاً له أو فعلاً وهذا غريب ضعيف) والمعروف أن ذلك مقطوع لا منقطع كما تقدم ثم إن الانقطاع قد يكون ظاهراً وقد يخفى فلا يدركه إلا أهل المعرفة وقد يعرف بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر.

فائدة:

ذكر الرشيد العطار فى صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً فى إسنادها انقطاع، وأجيب عنها: بتبين اتصالها، إلا من وجه آخر عنده. أو من ذلك الوجه عند غيره. وهى حديث حميد الطويل عن أبى رافع عن أبى هريرة أنه لقي النبى ﷺ فى بعض طرق المدينة، الحديث، صوابه حميد عن أبى بكر المزنى عن أبى رافع، كما أخرجه الخمسة وأحمد وابن أبى شبة فى مسنديهما، وحديث السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن عمر فى العطاء، صوابه: السائب عن حويطب بن عبد العزى، كذا ذكره الحفاظ.

قال النسائى: لم يسمعه السائب من ابن السعدى وإنما رواه عن حويطب عنه كما أخرجه البخارى والنسائى، وحديث يعلى بن الحارث المحاربى عن غيلان عن علقمة فى قصة ماعز، صوابه: يعلى عن أبيه عن غيلان كذا أخرجه النسائى وأبو داود، وحديث عبد الكريم بن المستورد بن شداد مرفوعاً: تقوم الساعة والروم أكثر الناس^(١).

قال الرشيد: عبد الكريم لم يدرك المستورد، ولا أبوه الحارث لم يدركه كما قال الدارقطنى. قال: وإنما أورده هكذا فى الشواهد، وإلا فقد وصله من وجه آخر عن الليث عن موسى بن على عن المستورد، وحديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبى عمرو بن حفص فى الطلاق، قال فى سماع عبيد الله من أبى عمرو نظر، وقد وصله من جهة أخرى عن الشعبى عن سلمة عن فاطمة.

(١) لم أجده هكذا، وهو عند أحمد فى «مسنده» بلفظ: أشد الناس عليكم الروم، وإنما هلكتهم مع الساعة، وفيه ابن لهيعة، وفيه ضعف، وبقيّة رجاله رجال الصحيح، كما فى «المجمع» (٩٩٨٩).

وحديث منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى الذى وقَّصته ناقتة. قال الدارقطنى: إنما سمعه منصور من الحكم بن عتبة عن سعيد كما أخرجه البخارى وأبو داود والنسائى وهو الصواب، ووصله مسلم من طريق جعفر بن أبى وحشية وعمرو بن دينار عن سعيد، وحديث مكحول عن شرحبيل بن السمط عن سلمان «رباط يوم»^(١) فى سماع مكحول منه نظر، فإنه معدود فى الصحابة المتقدمين الوفاة والأصح أن مكحولاً إنما سمع أنساً وأبا مرة ووائلته وأم الدرداء، وحديث أيوب عن عائشة «إن الله أرسلنى مبلغاً ولم يرسلنى متعتاً»^(٢)؛ فإن أيوب لم يدرك عائشة إلا أنه أورد ذلك زيادة فى آخر حديث مسند، ولم يرد اختصارهما وله عادة بذلك فى عدة أحاديث، وهى متصلة فى حديث التخيير من رواية أبى الزبير عن جابر، وحديث أبى سلام الحبشى عن حذيفة «إنا كنا بشرّ فجاء الله بخير»^(٣).

قال الدارقطنى: أبو سلام لم يسمع من حذيفة ولا نظرائه الذين نزلوا العراق، وهو متصل فى كتابه من وجه آخر عن حذيفة، وحديث مطر عن زهدم عن أبى موسى فى الدجاج.

قال الدارقطنى: لم يسمع مطر من زهدم إنما رواه عن القاسم بن عاصم عنه. وقد وصله مسلم من طرق أخرى عن زهدم، وحديث قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس فى قصة البدن.

قال ابن معين ويحيى بن سعيد: قتادة لم يسمع هذا من سنان، إلا أنه أخرجه فى الشواهد، وقد وصله قبل ذلك من طريق أبى التياح عن موسى بن سلمة عن ابن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩١٣) فى كتاب الإمارة، باب: فضل الرباط فى سبيل الله عز وجل، والترمذى (١٧١٦) فى كتاب فضائل الجهاد، باب: (٢٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم بعد الحديث (١٤٧٥) فى كتاب الطلاق، باب: فى الإيلاء، وكذلك الترمذى بعد الحديث (٣٣٧٤) فى كتاب التفسير، باب: سورة التحريم، والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «صحيح الجامع» (١٧/٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٤٧) فى كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن من الطريق المذكور.

النوع الحادى عشر: المَعْضَلُ

هُوَ يَفْتَحُ الضَّادَ. يَقُولُونَ: أَعْضَلَهُ فَهُوَ مَعْضَلٌ وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ، وَيُسَمَّى مَنَقُطَعًا، وَيُسَمَّى مُرْسَلًا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ، وَقِيلَ: إِنَّ قَوْلَ الرَّاوى: بَلَّغْنِي، كَقَوْلِ مَالِكٍ بَلَّغْنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِكُمُلُوكِ طَعَامَهُ وَكِسْوَتَهُ» يُسَمَّى مَعْضَلًا عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

عباس، وحديث عراك بن مالك عن عائشة «جاءتنى مسكينة تحمل ابنتين» (١) الحديث.

قال أحمد: عراك عن عائشة مرسل. وقال موسى بن هارون: لا نعلم له سماع منها، وإنما يروى عن عائشة. وقال الرشيد: لا يعد سماعه منها وهما فى عصر واحد وبلد واحد. ومذهب مسلم أن هذا محمول على السماع حتى يتبين خلافه، وحديث يزيد بن أبى حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء قال: «سمعت ابنتى برة» الحديث. سقط بين يزيد ومحمد بن إسحاق، كذا رواه المصريون عن الليث، وأخرجه هكذا أبو داود، إلا أن مسلماً وصله من طريق الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء.

(النوع الحادى عشر: المَعْضَلُ هو يفتح الضاد) وأهل الحديث (يقولون أعضله فهو معضل) قال ابن الصلاح (٢): وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، أى لأن معضلاً يفتح العين لا يكون إلا من ثلاثى لازم، عذى بالهمزة وهذا لازم معها قال: ويحت فوجدت له قولهم: أمر عضيل أى مستغلق شديد، وفعل بمعنى فاعل يدل على الثلاثى، فعلى هذا يكون لنا عضل قاصراً، وأعضل متعدياً، كما قالوا: ظلم الليل وأظلم، (وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر) بشرط التوالى، أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين، قال العراقي (٣): ولم أجد فى كلامهم إطلاق المعضل عليه

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٣٠) فى كتاب البر والصلة، باب: فضل الإحسان إلى البنات.

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٨١).

(٣) فى «فتح المغيب» (١/ ٧٥).

(ويسمى المعضل (منقطعاً) أيضاً) (ويسمى مراسلاً عند الفقهاء وغيرهم كما تقدم) فى نوع المرسل، (وقيل إن قول الراوى بلغنى كقول مالك) فى الموطأ (بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: للمملوك طعامه وكسوته) بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق^(١) (يسمى معضلاً عند أصحاب الحديث) نقله ابن الصلاح^(٢) عن الحافظ أبى نصر السجزي^(٣).

قال العراقي^(٤): وقد استشكل، لجواز أن يكون الساقط واحداً، فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبى هريرة كعبد المقبرى ونعيم المجرى ومحمد بن المنكدر.

والجواب: أن مالكا وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة فعرفنا بذلك سقوط اثنين منه، قلت بل ذكر النسائى فى التمييز أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، بل رواه بكير عن عجلان، قال ابن الصلاح^(٥): وقول المصنفين قال رسول الله ﷺ كذا، من قبيل المعضل.

فائدة:

صنف ابن عبد البر كتاباً فى وصل ما فى الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل قال: وجميع ما فيه من قوله: بلغنى ومن قوله: عن الثقة عنده مما لم يسنده، أحد وستون حديثاً^(٦)، كلها مستندة من غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف، أحدها: إني لا

(١) صحيح: أخرجه مالك (٧) بلامنا فى كتاب الاستئذان، باب: الأمر بالرفق بالمملوك، ووصله مسلم (١٦٦٢) فى كتاب الإيمان، باب: إطعام المملوك مما يأكل و....

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٨٢).

(٣) هو: الإمام العالم الحافظ المجود، شيخ السنة، أبو نصر، عبيد الله بن سعيد بن حاتم البكرى السجستانى، شيخ الحرم، ومصنف «الإبانة الكبرى فى أن القرآن غير مخلوق»، طلب الحديث فى حدود الأربعمائة وسمع بالحجاز والشام والعراق، توفى بمكة سنة ٤٤٤هـ.

(٤) فى «النكت» (ص ٨٢).

(٥) فى «علوم الحديث» (ص ٨٢، ٨٣).

(٦) تحدث عنها ابن عبد البر فى «التمهيد» بدءاً من (٢٤ / ١٦١) وهى إحدى وستون حديثاً كما ذكر المصنف.

وَإِذَا رَوَى تَابِعُ التَّابِعِيُّ عَنِ تَابِعِيٍّ حَدِيثًا وَقَفَهُ عَلَيْهِ وَهُوَ عِنْدَ ذَلِكَ التَّابِعِيٍّ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ فَهُوَ مُعْضَلٌ.

أنسى ولكن أنسى لاسن^(١)، والثانى: أن رسول الله ﷺ أرى أعمال الناس قبله أو ما شاء الله تعالى من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته^(٢)، والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصانى به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلى فى الغرز أن قال: حسن خلقك للناس^(٣)، والرابع: إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة^(٤).

(وإذا روى تابع التابعى عن تابعى حديثاً وقفه عليه وهو عند ذلك التابعى مرفوع متصل فهو معضل) نقله ابن الصلاح^(٥) عن الحاكم، ومثله بما روى عن الأعمش عن الشعبي قال: يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا يقول: ما عملته. فيختم على فيه، الحديث، أعضله الأعمش ووصله فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس قال: كنا عند النبي ﷺ، فذكر الحديث^(٦). قال ابن الصلاح: وهذا جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين، الصحابى^١ ورسول الله ﷺ، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى أ. هـ. قال ابن جماعة: وفيه نظر، أى لأن مثل ذلك لا يقال من قبيل الراى، فحكمه حكم المرسل، وذلك ظاهر لا شك فيه. ثم رأيت عن شيخ الإسلام أن لما ذكره ابن الصلاح شرطين: أحدهما: أن يكون مما يجوز نسبته إلى غير النبي ﷺ فإن لم يكن فمرسل، الثانى: أن يروى مستنداً من طريق ذلك الذى وقف عليه، فإن لم يكن فموقوف لا معضل لاحتمال أنه قاله من طريق عنده، فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين.

(١) أخرجه مالك (٩٦٩) فى كتاب السير، باب: النوادر بلاغاً.

(٢) أخرجه مالك (١٥) فى كتاب: الاعتكاف بلاغاً.

(٣) أخرجه مالك (١) فى كتاب التناء للصلاة بلاغاً.

(٤) قنت: انتظر كلام ابن عبد البر للعلامة الزرقانى فى مقدمته لشرح «الموطأ» (١/ ١٢).

(٥) فى «علوم الحديث» (ص ٨٣).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٦٩) فى كتاب الزهد والرقائق.

فروع:

أحدهما: الإسنادُ المعنعنُ وهو فلانُ عن فلان، قيل: إنه مرسلٌ والصحيحُ الذى عليه العملُ وقاله الجماهيرُ من أصحاب الحديث والفقه والأصول، أنه متصلٌ بشرط أن لا يكون المعنعنُ مدلساً وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً، وفى اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفة الراوية عنه خلاف،

فائدتان:

الأولى: قال شيخنا الإمام الشافعى: خص التبريزى المنقطع والمعضل بما ليس فى أول الإسناد، وأما ما كان فى أوله فمعلق، وكلام ابن الصلاح أعم^(١).

الثانية: من مظان المعضل والمنقطع والمرسل، كتاب السنن لسعيد بن منصور ومؤلفات ابن أبى الدنيا.

(فروع: أحدها الإسناد المعنعن وهو) قول الراوى: (فلان عن فلان) بلفظ عن من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع (قيل: إنه مرسل) حتى يتبين اتصاله (والصحيح الذى عليه العمل وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول أنه متصل).

قال ابن الصلاح^(١): ولذلك أودعه المشترطون للصحيح فى تصانيفهم، وادعى أبو عمرو الدائى إجماع أهل النقل عليه، وكان ابن عبد البر يدعى إجماع أئمة الحديث عليه، قال العراقى^(٢): بل صرح بادعائه فى مقدمة التمهيد (بشرط أن لا يكون المعنعن) بكسر العين (مدلساً وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً) أى لقاء المعنعن ومن روى عنه بلفظ عن، فحيتئذ يحكم بالاتصال إلا أن يتبين خلاف ذلك. (وفى اشتراط ثبوت اللقاء) وعدم الاكتفاء بإمكانه (وطول الصحبة) وعدم الاكتفاء بثبوت

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٨٣).

(٢) فى «النكت» (ص ٨٣).

منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك وهو مذهب مسلم بن الحجاج، وادعى الإجماع فيه، ومنهم من شرط اللقاء وحده، وهو قول البخارى، وابن المدينى، والمحققين. ومنهم من شرط طول الصحبة ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه، وكثر فى هذه الأعصار استعمال عن فى الإجازة، فلإذا قال أحدهم: قرأت على فلان عن، فمراده أنه رواه عنه بالإجازة.

الثانى: إذا قال حدثنا الزهرى أن ابن المسيب حدثه بكذا، أو قال: قال ابن المسيب كذا أو فعل كذا، أو كان ابن المسيب يفعل وشبه ذلك فقال

اللقاء (ومعرفته بالرواية عنه) وعدم الاكتفاء بالصحبة (خلاف، منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك) واكتفى بإمكان اللقاء وعبر عنه بالمعاصرة (وهو مذهب مسلم بن الحجاج وادعى الإجماع فيه) فى خطبة صحيحة، وقال: إن اشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع لم يسبق قائله إليه، وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالآخبار قديماً وحديثاً أنه يكفى أن يثبت كونهما فى عصر واحد، وإن لم يأت فى خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها.

قال ابن الصلاح: وفيما قاله مسلم نظر، قال: ولا أرى هذا الحكم يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين فى تصانيفهم عما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه: ذكر فلان أو قال فلان، أى فليس له حكم الاتصال ما لم يكن له من شيخه إجازة (ومنهم من شرط اللقاء وحده وهو قول البخارى وابن المدينى والمحققين) من أئمة هذا العلم، قيل: إلا أن البخارى لا يشترط ذلك فى أصيل الصحة بل التزمه فى جامعه، وابن المدينى يشترطه فيهما، ونص على ذلك الشافعى فى الرسالة (ومنهم من شرط طول الصحبة) بينهما ولم يكتف بثبوت اللقاء وهو أبو المظفر السمعانى (ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه) وهو أبو عمرو الدانى، واشترط أبو الحسن القابسى أن يلزمه إدراكاً بيناً حكاها ابن الصلاح، قال العراقي: وهذا داخل فيما تقدم من الشروط، فلذلك أسقطه المصنف. قال شيخ الإسلام: من حكم بالانقطاع مطلقاً شدد ويليه من شرط طول الصحبة ومن اكتفى بالمعاصرة سهل والوسط الذى ليس بعده إلا التعتن مذهب البخارى ومن وافقه، وما أورده مسلم عليهم، من لزوم رد

أحمد بن حنبل وجماعة: لا تلتحق أن وشبهها بعن بل يكون منقطعاً حتى يتبين السماع، وقال الجمهور: أن كعن، ومطلقه محمول على السماع بالشرط المتقدم.

المعنع دائماً، لاحتمال عدم السماع ليس بوارد لأن المسألة مفروضة في غير المدلس ومن عنعن ما لم يسمعه فهو مدلس، قال: وقد وجدت في بعض الأخبار ورود عن فيما لم يكن سماعه من الشيخ وإن كان الراوى سمع منه الكثير، كما رواه أبو إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خباب بن الارت أنه خرج عليه الحرورية فقتلوه حتى جرى دمه في النهر، فهذا لا يمكن أن يكون أبو إسحاق سمعه من ابن خباب كما هو ظاهر العبارة لأنه هو المقتول، قلت السماع إنما يكون معتبراً في القول وأما الفعل فالمعتبر فيه المشاهدة وهذا واضح. (وكثر في هذه الأعصار استعمال عن في الإجازة فإذا قال أحدهم) مثلاً (قرأت على فلان عن فلان فمراده أنه رواه عنه بالإجازة) وذلك لا يخرج عن الاتصال.

(الثانى: إذا قال) الراوى كمالك مثلاً (حدثنا الزهرى أن ابن المسيب حدثه بكذا أو قال) الزهرى (قال ابن المسيب كذا أو فعل كذا أو) قال (كان ابن المسيب يفعل وشبه ذلك فقال أحمد بن حنبل وجماعة) منهم فيما حكاه ابن عبد البر عن البردجى (لا تلتحق أن وشبهها بعن) في الاتصال (بل يكون منقطعاً حتى يتبين السماع) في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى (وقال الجمهور) فيما حكاه عنهم ابن عبد البر منهم مالك (أن كعن) في الاتصال (ومطلقه محمول على السماع بالشرط المتقدم) من اللقاء والبراءة من التدليس، قال ابن عبد البر: ولا اعتبار بالحروف والالفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، قال: ولا معنى لاشتراط تبين السماع لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابى سواء أتى فيه بعن أو بأن أو يقال أو بسمعت فكله متصل، قال العراقي: ولقائل أن يفرق بأن للصحابى مزية حيث يعمل بإرساله بخلاف غيره، قال ابن الصلاح: ووجدت مثل ما حكى عن البردجى للحافظ يعقوب بن أبى شبة في مسنده، فإنه ذكر ما رواه أبو الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال: أتيت النبی ﷺ وهو يصلى فسلمت عليه فرد على السلام، وجعله مسنداً موصولاً، وذكر رواية قيس

ابن سعد لذلك عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية أن عماراً مرّ بالنبي ﷺ وهو يصلى، فجعله مرسلأً من حيث كونه قال: إن عماراً فعل ولم يقل عن عمار انتهى. قال العراقي: ولم يقع على مقصود يعقوب، ويبان ذلك: أن ما فعله يعقوب هو صواب من العمل وهو الذى عليه عمل الناس وهو لم يجعله مرسلأً من حيث لفظ أن، بل من حيث إنه لم يسند حكاية القصة إلى عمار، وإلا فلو قال: إن عماراً قال مررت لما جعله مرسلأً فلما أتى بلفظ أن عماراً مرّ كان محمد هو الحاكى لقصة لم يدركها لأنه لم يدرك مرور عمار بالنبي ﷺ فكان نقله لذلك مرسلأً، قال: والقاعدة أن الراوى إذا روى حديثاً فى قصة أو واقعة، فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين النبي ﷺ وبين بعض الصحابة والراوى لذلك صحابى أدرك تلك الواقعة فهى محكوم لها بالاتصال، وإن لم يعلم أنه شاهدها، وإن لم يدرك تلك الواقعة فهو مرسل صحابى، وإن كان الراوى تابعياً فهو منقطع، وإن روى التابعى عن الصحابى قصة أدرك وقوعها فمتصل، وكذا إن لم يدرك وقوعها ولكن استندها له وإلا منقطعة قال: وقد حكى اتفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك ابن المواق قال: وما حكاه ابن الصلاح: قيل عن أحمد بن حنبل من أن عن وأن ليسا سواء منزل أيضاً على هذه القاعدة، فإن الخطيب رواه فى الكفاية بسنده إلى أبى داود، قال: سمعت أحمد قيل له: إن رجلاً قال: قال عروة إن عائشة قالت: يا رسول الله، وعن عروة عن عائشة سواء قال: كيف هذا سواء ليس هذا بسواء، فإنما فرق أحمد بن اللفظين لأن عروة فى اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة ولا أدرك القصة فكانت مرسلة، وأما اللفظ الثانى فأسند ذلك إليها بالمنعنة فكانت متصلة انتهى.

تنبيه:

كثر استعمال أن أيضاً فى هذه الأعصار فى الإجازة. وهذا وما تقدم فى عن فى المشاركة، أما المغاربة فيستعملونها فى السماع والإجازة معاً. وهذان الفرعان أحقهما أن يفردا بتوع يسمى المنعن كما صنع ابن جماعة وغيره.

الثالث: التعليق الذى يذكره الحميدى وغيره فى أحاديث من كتاب البخارى وسبقهم باستعماله الدارقطنى، صورته أن يحذف من أول الإسناد واحد فأكثر، وكأنه مأخوذ من تعليق الجدار لقطع الاتصال، واستعمله بعضهم فى حذف كل الإسناد كقوله: قال رسول الله ﷺ أو قال ابن عباس أو عطاء أو غيره كذا، وهذا التعليق له حكم الصحيح كما تقدم فى نوع الصحيح ولم يستعملوا التعليق فى غير صيغة الجزم كيروى عن فلان كذا، أو يقال عنه، ويذكر، ويحكى وشبهها بل خصوا به صيغة الجزم، كقال، وقفل، وأمر ونهى، وذكر، وحكى، ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده.

(الثالث: التعليق الذى يذكره الحميدى وغيره) من المغاربة (فى أحاديث من كتاب البخارى وسبقهم باستعمال الدارقطنى صورته أن يحذف من أول الإسناد واحد فأكثر) على التوالى بصيغة الجزم، ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته وبينه وبين المفضل عموم وخصوص من وجه، فيجاء به فى حذف اثنين فصاعداً، ويفارقه فى حذف واحد، وفى اختصاصه بأول السند (وكانه من تعليق الجدار لقطع الاتصال) فيهما (واستعمله بعضهم فى حذف كل الإسناد كقوله: قال رسول الله ﷺ ، أو قال ابن عباس أو عطاء أو غيره كذا) وإن لم يذكره أصحاب الأطراف لأن موضوع كتبهم بيان ما فى الأسانيد من اختلاف أو غيره (وهذا التعليق له حكم الصحيح) إذا وقع فى كتاب التزم صحته (كما تقدم فى) المسألة الرابعة من (نوع الصحيح ولم يستعملوا التعليق فى غير صيغة الجزم، كيروى عن فلان كذا، أو يقال عنه ويذكر ويحكى وشبهها، بل خصوا به صيغة الجزم كقال وقفل وأمر ونهى وذكر وحكى) كذا قال ابن الصلاح.

قال العراقى (١): وقد استعمله غير واحد من المتأخرين فى غير المجزوم به، منهم الحافظ أبو الحجاج المزى حيث أورد فى الرياض حديث عائشة: أمرنا أن نزل الناس منازلهم وقال: ذكره مسلم فى صحيحه تعليقاً، فقال وذكر عن عائشة (ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده) لأن له اسماً يخصه من الانقطاع والإرسال والأعضاء، أما ما عزاه البخارى لبعض شيوخه. قال فلان وزاد فلان ونحو ذلك فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم، بل حكمه حكم النعنة من الاتصال بشرط اللقاء والسلامة من التدليس، كذا جزم به ابن الصلاح قال: وبلغنى عن بعض المتأخرين من المغاربة أنه جعله قسمًا من التعليق ثانياً وأضاف إليه قول البخارى وقال لى فلان وزادنا فلان فوصم كل ذلك بالتعليق.

(١) فى «النكت» (ص ٩٣).

الرابع: إذا روى بعض الثقات الضابطين الحديث مرسلاً وبعضهم متصلاً، أو بعضهم موقوفاً، وبعضهم مرفوعاً، أو وصله هو أو رفعه في وقت أو أرسله ووقفه في وقت فالصحيح أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر؛ لأن ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة

قال العراقي: وما جزم به ابن الصلاح ههنا هو الصواب، وقد خالف ذلك في نوع الصحيح، فجعل من أمثلة التعليق قول البخارى: قال عفان كذا وقال القعنبي كذا وهما من شيوخ البخارى؛ والذي عليه عمل غير واحد من المتأخرين كابن دقيق العيد والمزى أن لذلك حكم العتمة، قال ابن الصلاح هنا: وقد قال أبو جعفر بن حمدان النيسابورى وهو أعرف بالبخارى: كل ما قال البخارى: قال لى فلان أو قال لنا فهو عرض ومناولة، وقال غيره: المتمد في ذلك ما حققه الخطيب من أن قال ليست كعن فإن الاصطلاح فيها مختلف، فبعضهم يستعملها في السماع دائماً كججاج بن موسى المصيصى الأعور وبعضهم بالعكس لا يستعملها إلا فيما لم يسمعه دائماً، وبعضهم تارة كذا وتارة كذا كالبخارى، فلا يحكم عليها بحكم مطرد، ومثل قال: «ذكر» استعملها أبو قرة في سنته في السماع، لم يذكر سواها فيما سمعه من شيوخه في جميع الكتاب. تنبيه:

فرق ابن الصلاح والمصنف أحكام المعلق فذكرا بعضه هنا وهو حقيقته وبعضه في نوع الصحيح وهو حكمه، وأحسن من صنيعهما صنيع العراقي حيث جمعهما في مكان واحد في نوع الصحيح، وأحسن من ذلك صنيع ابن جماعة حيث أفرد بنوع مستقل هنا. (الرابع: إذا روى بعض الثقات الضابطين الحديث مرسلاً وبعضهم متصلاً أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً أو وصله هو أو رفعه في وقت أو أرسله ووقفه في وقت) آخر (فالصحيح) عن أهل الحديث والفقهاء والأصول (أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله) في الحفظ والإتقان (أو أكثر) منه (لأن ذلك) أى الرفع والوصل (زيادة ثقة وهي مقبولة) على ما سيأتى، وقد سئل البخارى عن حديث لا نكاح إلا بولي^(١)، وهو حديث اختلف فيه على أبى إسحاق السبيعي

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٨٥) في كتاب النكاح، باب: في الولي، والترمذى (١١٠١، ١١٠٢) في كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، وابن ماجه (١٨٨١) في كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي، وأحمد في «مسنده» (٤ / ٣٩٤) من حديث أبى موسى الأشعري، والحديث صححه الشيخ الألبانى في «الإرواء» (١٨٣٩).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ الْحُكْمُ لِمَنْ أَرْسَلَهُ، أَوْ وَقَفَهُ، قَالَ الْخَطِيبُ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمُ الْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ، وَبَعْضُهُمُ لِلْأَحْفَظِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أَرْسَلَهُ أَوْ وَقَفَهُ الْأَحْفَظُ لَا يَقْدَحُ الْوَصْلُ وَالرَّفْعُ فِي عَدَالَةِ رَأْيِهِ؛ وَقِيلَ: يَقْدَحُ فِيهِ وَصْلُهُ مَا أَرْسَلَهُ الْحَفَظُ.

النوع الثاني عشر: التَّدْلِيسُ وَهُوَ قِسْمَانِ

الأول: تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ بِأَنْ يَرَوِيَ عَمَّنْ عَاصِرُهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ مُوَحِّدًا سَمَاعُهُ قَائِلًا: قَالَ فُلَانٌ، أَوْ عَنْ فُلَانٍ وَنَحْوَهُ؛

فرواه شعبة والثوري عنه عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلًا، ورواه إسرائيل بن يونس في آخرين عن جده أبي إسحاق عن أبي بردة عن موسى متصلًا فحكم البخاري لمن وصله، وقال: الزيادة من الثقة مقبولة، هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جبلان في الحفظ والإتقان، وقيل: لم يحكم البخاري بذلك لمجرد الزيادة بل لأن لحذاق المحدثين نظرًا آخر وهو الرجوع في ذلك إلى القران دون الحكم بحكم مطرد، وإنما حكم البخاري لهذا الحديث بالوصل لأن الذي وصله عن أبي إسحاق سبعة: منهم إسرائيل حفيده وهو أثبت الناس في حديثه لكثرة ممارسته له، ولأن شعبة وسفيان سمعه منه في مجلس واحد بدليل رواية الطيالسي في مسنده، قال حدثنا شعبة قال سمعت سفيان الثوري يقول لأبي إسحاق أحدثك أبو بردة عن النبي ﷺ، فذكر الحديث، فرجعا كأنهما واحد، فإن شعبة إنما رواه بالسماع على أبي إسحاق بقراءة سفيان، وحكم الترمذي في جامعه بأن رواية الذين وصلوه أصح، قال: لأن سماعهم منه في أوقات مختلفة، وشعبة وسفيان سمعاه في مجلس واحد، وأيضًا سفيان لم يقل له: ولم يحدثك به أبو بردة إلا مرسلًا، وكان سفيان قال له: أسمعت الحديث منه فقصه إنما هو السؤال عن سماعه له لا كيفية روايته له (ومنهم من قال الحكم لمن أرسله أو وقفه، قال الخطيب: وهو قول أكثر المحدثين وعن بعضهم الحكم للأكثر) عن (بعضهم) الحكم (للاحفظ وعلى هذا) القول (لو أرسله أو وقفه الأحفظ لا يقْدَحُ الوصل والرفع في عدالة رايه) ومسنده من الحديث غير الذي أرسله (وقيل يقْدَحُ فيه وصله ما أرسله) أو رفعه ما وقفه (الحفاظ) وصحح الأصوليون في تعارض ذلك من

وَرَبَّمَا لَمْ يَسْقُطْ شَيْخُهُ أَوْ أَسْقَطَ غَيْرُهُ ضَعِيفًا أَوْ صَغِيرًا تَحْسِينًا لِلْحَدِيثِ.

واحد فى أوقات أن الحكم لما وقع منه أكثر، فإن كان الوصل أو الرفع أكثر قدام، أو ضدهما فكذلك، قلت: بقى عليهم ما إذا استويا، بأن وقع كل منهما فى وقت فقط أو وقتين فقط، قال الماوردى: لا تعارض بين ما ورد مرفوعاً مرة وموقوفاً على الصحابى آخرى، لأنه يكون قد رواه وأفتى به.

(النوع الثانى عشر: التدليس وهو قسمان) بل ثلاثة أو أكثر كما سيأتى (الأول تدليس الإسناد بأن يروى عن عاصره) زاد ابن الصلاح أو لقيه (ما لم يسمعه عنه) بل سمعه من رجل عنه (موهماً سماعه) حيث أورده بلفظ يومهم الاتصال ولا يقتضيه (قائلاً قال فلان أو عن فلان ونحوه) كأن فلاناً، فإن لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليساً على المشهور، وقال قوم: إنه تدليس، فحدوده بأن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضى تصريحاً بالسماع، قال ابن عبد البر: وعلي هذا فما أحد سلم من التدليس لا مالك ولا غيره، وقال الحافظ أبو بكر البزار وأبو الحسن بن القطان: هو أن يروى عن سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، قال: والفرق بينه وبين الإسناد أن الإسناد روايته عن لم يسمع منه.

قال العراقى: والقول الأول هو المشهور، وقيد شيخ الإسلام بقسم اللقاء وجعل قسم المعاصرة إرسالاً خفياً، ومثل قال وعن وأن ما لو أسقط أدلة الرواية وسمى الشيخ فقط فيقول فلان، قال على بن خنسم: كنا عند ابن عيينة فقال: الزهرى، فقيل له: حدثكم الزهرى فسكت ثم قال: الزهرى فقيل له: سمعته من الزهرى فقال: لا ولا عن سمعه من الزهرى، حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى، لكن سمي شيخ الإسلام هذا تدليس القطع.

(وربما لم يسقط شيخه أو أسقط غيره) أى شيخ شيخه أو أعلى منه لكونه (ضعيفاً) وشيخه ثقة (أو صغيراً) وأتى فيه بلفظ محتمل عن الثقة الثانى (تحسيناً للحدِيث) وهذا من زوائد المصنف على ابن الصلاح، وهو قسم آخر من التدليس يسمى تدليس التسوية سماه بذلك ابن القطان وهو شر أقسامه، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجعله الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفيه غرور شديد، وعن اشتهر بفعل ذلك بقية بن الوليد، قال ابن أبى حاتم

فى العلل: سمعت أبى وذكر الحديث الذى رواه إسحاق بن راهويه عن بقية: حدثنى أبو وهب الأسدى عن نافع عن ابن عمر حديث: لا تحمّلوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رايه، فقال أبى: هذا الحديث له أمر قل من يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبى فروة عن نافع عن ابن عمر، وعبيد الله كنيته أبو وهب، وهو أسدى، فكناه بقية ونسبه إلى بنى أسد كى لا يفتن له حتى إذا ترك إسحاق لا يهتدى له، قال: وكان بقية من أفعال الناس لهذا، ومن عرف به أيضاً الوليد بن مسلم.

قال أبو مسهر: كان يحدث بأحاديث الأوزاعى من الكذابين ثم يدلّسها عنهم، وقال صالح جزرة سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعى، قال: كيف، قلت: تروى عن الأوزاعى عن نافع وعن الأوزاعى عن الزهرى وعن الأوزاعى عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعى وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمى، وبينه وبين الزهرى أبا الهيثم بن مرة قال: أنبل الأوزاعى أن يروى عن مثل هؤلاء، قلت: فلماذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث منابر فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعى عن الثقات، ضعف الأوزاعى، فلم يلتفت إلى قولى. قال الخطيب: وكان الأعمش وسفيان الثورى يفعلون مثل هذا، قال العلائى: وبالجمله فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً وشرها.

قال العراقى: وهو قادح فيمن تعمد فعله، وقال شيخ الإسلام: لا شك أنه جرح وإن وصف به الثورى والأعمش، فلا اعتذار أنهما لا يفعلانه إلا فى حق من يكون ثقة عندهما ضعيفاً عند غيرهما، قال: ثم ابن القطان إنما سماه تسوية بدون لفظ التدليس فيقول: سواء فلان وهذه تسوية والقدماء يسمونه تجويداً فيقولون جوده فلان، أى ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم، قال: والتحقيق أن يقال متى قيل: تدليس التسوية فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذف بينهم الوسائط فى ذلك الإسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه فى ذلك الحديث، وإن قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما فعل مالك، فإنه لم يقع فى التدليس أصلاً، ووقع فى هذا فإنه يروى عن ثور عن ابن عباس، وثور لم يلقه وإنما روى عن عكرمة عنه فأسقط عكرمة لأنه غير حجة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع، بأن شرط

الثانى: تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ بِأَنْ يُسَمَّى شَيْخَهُ أَوْ يَكْتَبَهُ أَوْ يَنْسِبَهُ أَوْ يَصِفَهُ بِمَا لَا يَعْرِفُ؛

الساقط هنا أن يكون ضعيفاً فهو منقطع خاص، ثم زاد شيخ الإسلام تدليس العطف ومثله بما فعل هشيم فيما نقل الحاكم والخطيب. أن أصحابه قالوا له: نريد أن تحدثنا اليوم شيئاً لا يكون فيه تدليس، فقال: خذوا، ثم أملأ عليهم مجلساً يقول فى كل حديث منه حدثنا فلان وفلان ثم يسرق السند والمتن، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئاً قالوا: لا قال: بلى كل ما قلت فيه وفلان فأتى لم أسمعه منه.

قال شيخ الإسلام: وهذه الأقسام كلها يشملها تدليس الإسناد، فاللاق ما فعله ابن الصلاح من تقسيمه قسمين فقط، قلت: ومن أقسامه أيضاً ما ذكر محمد بن سعيد عن أبى حفص عمر بن علي المقدمى أنه كان يدلس تدليساً شديداً يقول: سمعت وحدثنا ثم يسكت، ثم يقول، هشام بن عروة، الأعمش وقال أحمد بن حنبل: كان يقول حجاج سمعته، يعنى حدثنا آخر، وقال جماعة: كان أبو إسحاق يقول ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، فقلوه: عبد الرحمن تدليس يوهم أنه سمعه منه، وقسمه الحاكم إلى ستة أقسام:

الأول: قوم لم يميزوا بين ما سمعوه وما لم يسمعوه.

الثانى: قوم يدلسون فإذا وقع لهم من ينقر عنهم ويلج فى سماعتهم ذكروا له، ومثله بما حكى ابن خشرم عن ابن عيينة.

الثالث: قوم دلسوا عن مجهولين لا يدري من هم، ومثله بما روى عن ابن المدينى قال: حدثنى حسني الأشقر حدثنا شعيب بن عبد الله بن أبى عبد الله عن نوف قال بت عند علي فذكر كلاماً، قال ابن المدينى: فقلت لحسين ممن سمعت هذا؟ فقال: حدثني شعيب عن أبى عبد الله عن نوف، فقلت لشعيب: من حدثك بهذا؟ فقال: أبو عبد الله الجصاص، فقلت: عمن؟ قال: عن حماد القصار، فقلت حماداً فقلت له: من حدثك بهذا؟ قال: بلغني عن فرقد السبخي عن نوف، فإذا قد دلس عن ثلاثة وأبو عبد الله مجهول، وحماد لا يدري من هو، وبلغه عن فرقد، وفرقد لم يدرك نوقاً.

الرابع: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما قاتهم الشيء عنهم فدلسونه.

الخامس: قوم رروا عن شيوخ لم يروهم فيقولون: قال فلان، فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم سماع، قال البلقيني: وهذه الخمسة كلها داخلة تحت تدليس الإسناد وذكر السادس، وهو تدليس الشيوخ الأئمة. القسم (الثانى): تدليس الشيوخ بأن يسمى شيخه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف).

أما الأول فمكروهٌ جداً، ذمه أكثر العلماء، ثم قال فريقٌ منهم: مَنْ عَرَفَ بِهِ صَارَ مجروحاً مردودُ الرواية وإن بين السماع، والصحيح التفصيل، فما رواه بلفظٍ مُحتملٍ لَمْ يبين فيه السماع فمرسلٌ وما بينه فيه، كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا وشبهها فمقبول محتجٌ به، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير، كقتادة، والسفيانين وغيرهم، وهذا الحكم جاء

قال شيخ الإسلام ويدخل أيضاً في هذا القسم النسوية، بأن يصف شيخه بذلك (أما) القسم (الأول): فمكروهٌ جداً ذمه أكثر العلماء وبالحق شعبة في ذمه فقال: لأن أرنى أحب إلى من أن أدلس وقال: التدليس أخو الكذب، قال ابن الصلاح^(١): وهذا منه إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير (ثم قال فريق منهم) من أهل الحديث والفقهاء (من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية) مطلقاً (وإن بين السماع) وقال جمهور من يقبل المرسل: يقبل مطلقاً حكاه الخطيب، ونقل المصنف في شرح المذهب الاتفاق على رد ما عنعنه تبعاً لليهقي وابن عبد البر محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل، لكن حكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وقف أحوال على ابن جريج، ومعمّر ونظرائهما، ورجحه ابن حبان قال: وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة، فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته، ثم مثل ذلك بمراسيل كبار التابعين، فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي، وسبقه إلى ذلك أبو بكر البزار وأبو الفتح الأزدي، وعبارة البزار: من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً، وفي الدلائل لأبي بكر الصيرفي: من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول حدثني أو سمعت، فعلى هذا هو قول ثالث مفصل غير التفصيل الآتي، قال المصنف كابن الصلاح: وعزى للأكثرين منهم الشافعي وابن المديني وابن معين وآخرون (والصحيح التفصيل فما رواه بلفظٍ مُحتملٍ لم يبين فيه السماع فمرسل) لا يقبل (وما بين فيه سمعت وحدثنا وأخبرنا وشبهها فمقبول يحتج به وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير كقتادة والسفيانين وغيرهم) كعبد الرزاق والوليد بن مسلم، لأن التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الإيهام (وهذا الحكم

فَيَمَنْ دَلَسَ مَرَّةً، وما كان فى الصحيحين وشبههما عن المدلسين بمن محمولٌ عَلَى ثُبُوتِ السَّمْعِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَأَمَّا الثَّانِي فَكِرَاهَتُهُ أَخْفَى وَسَبِيحُهَا تَوْعِيرٌ طَرِيقَ مَعْرِفَتِهِ، وَتَخْتَلِفُ الْحَالُ فِي كِرَاهَتِهِ بِحَسَبِ غَرَضِهِ، لَكُونَ الْمُغَيَّرُ اسْمُهُ ضَعِيفًا، أَوْ صَغِيرًا، أَوْ مُتَأَخَّرَ الْوَفَاةِ، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ كَثِيرًا فَامْتَنَعَ مِنْ تَكَرَّارِهِ عَلَى صُورَةٍ، وَيَسْمَحُ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ بِهِذَا.

جار) كما نص عليه الشافعى (فيمن دلس مرة) واحدة (وما كان فى الصحيحين وشبههما) من الكتب الصحيحة (عن المدلسين بمن محمول على ثبوت السماع) له (من جهة أخرى) وإنما اختار صحاب الصحيح طريق العننة على طريق التصريح بالسماع، لكونها على شرطه دون تلك، وفصل بعضهم تفصيلاً آخر فقال: إن كان الحامل له على التدليس تغطية الضعيف فجرح، لأن ذلك حرام وغش وإلا فلا (وأما القسم (الثانى): فكرهته أخف) من الأول (وسببها توعير طريق معرفته) على السامع كقول أبى بكر بن مجاهد أحد أئمة القراءة: حدثنا عبد الله بن أبى عبد الله يريد أبى بكر بن أبى داود السجستاني، وفيه تفصيل للمروى عنه والمروى^(١) أيضاً، لأنه قد لا يفتن له فيحكم عليه بالجهالة (وتختلف الحال فى كراهته بحسب غرضه) فإن كان (لكونه المغير اسمه ضعيفاً) فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء فهو شر هذا القسم، والأصح أنه ليس بجرح، وجزم ابن الصباغ فى العلة بأن من فعل ذلك لكون شيخه غير ثقة عند الناس فغيره ليقبلوا خبره يجب أن لا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة، لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو، وقال الأمدى: إن فعله لضعفه فجرح، أو لضعف نسه أو لاختلافهم فى قبول روايته فلا، وقال ابن السمعاني: إن كان بحيث لو سئل عنه لم يبينه فجرح وإلا فلا ومنع بعضهم إطلاق اسم التدليس على هذا، روى البيهقى فى المدخل عن محمد بن رافع قال: قلت لأبى عامر كان الثورى يدلس قال: لا، قلت: أليس إذا دخل كورة يعلم أن أهلها لا يكتبون حديث رجل قال: حدثنى رجل وإذا عرف الرجل بالاسم كناه وإذا عرف بالكنية سماه. قال: هذا تزوين ليس بتدليس (أو) لكونه (صغيراً) فى السن (أو متأخر الوفاة) حتى شاركه من هو دونه فالأمر فيه سهل (أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره على صورة) واحدة إيهاماً لكثرة الشيوخ أو تفتناً فى العبارة فسهل أيضاً (و) قد (يسمح الخطيب وغيره) من الرواة المصنفين (بهذا).

تنبیه:

من أقسام التدليس ما هو عكس هذا، وهو إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيهاً، ذكره ابن السبكي فى جمع الجوامع قال: كقولنا أخبرنا أبو عبد الله الحافظ،

(١) المروى: هو الحديث، وقصده عدم قبوله للظن بجهالة الراوى فيرفض حديثه.

النوع الثالث عشر: الشاذُّ هو عند الشافعى وجماعة من علماء الحجاز ما روى الثقة مخالفاً لرواية الناس لا أن يروى ما لا يروى غيره، قال الخليلي: والذي عليه حفاظ الحديث، أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة، أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به، وقال الحاكم: هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل يمتابع.

يعنى الذمى تشبيهاً باليهقى حيث يقول ذلك يعنى به الحاكم، وكذا إيهام اللقى والرحلة، كحدثنا من وراء النهر، يوهم أنه جيحون، ويريد نهر عيسى ببغداد أو الجيزة بمصر، وليس ذلك بجرح قطعاً، لأن ذلك من المعارض لا من الكذب، قاله الأمدى فى الأحكام وابن دقيق العيد فى الاقتراح.

فائدة:

قال الحاكم: أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالى وخراسان والجلال، وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر: لا نعلم أحداً من أئمتهم دلسوا، قال: وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة، قال: وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندى الواسطى، فهو أول من أحدث التدليس بها، ومن دلس من أهلها إنما تبعه فى ذلك وقد أفرد الخطيب كتاباً فى أسماء المدلسين ثم ابن عساكر.

فائدة:

استدل على أن التدليس غير حرام، بما أخرجه ابن علي عن البراء قال: لم يكن فىنا فارس يوم بدر إلا المقداد، قال ابن عساكر: قوله فىنا؛ يعنى المسلمين، لأن البراء لم يشهد بدرًا.

(النوع الثالث عشر: الشاذُّ وهو عند الشافعى وجماعة من علماء الحجاز ما روى الثقة مخالفاً لرواية الناس لا أن يروى) الثقة (ما لا يروى غيره) هو من تنمى كلام الشافعى (قال) الحافظ أبو يعلى (الخليلى): والذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره فما كان منه (عن غير ثقة فمتروك) لا يقبل (وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به) فجعل الشاذ مطلقاً للتفرد لا مع اعتبار المخالفة (وقال الحاكم^(١)): هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل يمتابع) لذلك الثقة قال: ويغاير المعلل بأن ذلك وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك، فجعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلي.

(١) فى «معركة علوم الحديث» (ص ١١٩).

وَمَا ذَكَرَهُ مُشْكَلٌ بِأَفْرَادِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ كَحَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»
وَالنَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَمَّا فِي الصَّحِيحِ، فَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ: فَإِنْ
كَانَ بِتَفَرُّدِهِ مُخَالَفًا أَحْفَظَ مِنْهُ وَأَضْبَطَ، كَانَ شَاذًا مُرْدُودًا

قال شيخ الإسلام: وبقي من كلام الحاكم: ويتقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا
يقدر على إقامة الدليل على هذا، قال: وهذا القيد لا بد منه، قال: وإنما يغير المعلن
من هذه الجهة، قال: وهذا على هذا أدق من المعلن بكثير فلا يتمكن من الحكم به إلا
من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوم القدم في
الصناعة، قلت: ولعسر لم يفرد أحد بالتصنيف ومن أوضح أمثله ما أخرجه في
المستدرک من طريق عبيد بن غنم النخعي عن علي بن حكيم عن شريك، عن عطاء بن
السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: في كل أرض نبي كتييكم وأدم كآدم ونوح
كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى^(١)، وقال: صحيح الإسناد، ولم أزل أتعجب
من تصحيح الحاكم له حتى رأيت البيهقي: قال إسناده صحيح، ولكنه شاذ بمرة.

قال المصنف كابن الصلاح^(٢) (وما ذكرناه) أى الخليلي والحاكم (مشكل) فإنه
يتقضى (بأفراد العدل الضابط) الحافظ (كحديث إنما الأعمال بالنيات)^(٣) فإنه حديث
فرد تفرد به عمر عن النبي ﷺ ثم علقمة عنه ثم محمد بن إبراهيم عن علقمة ثم عنه
يحيى بن سعيد (و) كحديث (النهي عن بيع الولاء) وهبته^(٤)، تفرد به عبد الله بن دينار
عن ابن عمر (وغير ذلك) من الأحاديث الأفراد (عما) أخرج (في الصحيح) كحديث
مالك عن الزهري عن أنس: أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر^(٥). تفرد به

(١) ضعيف: أخرجه الحاكم في «مستدرکه» (٢/ ٤٩٣).

(٢) في «علوم الحديث» (ص ١٠٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١) في كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى
رسول الله ﷺ، ومسلم (١٩٠٧) في كتاب الإمارة، باب: قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ» من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٥٣٥) في كتاب العتق، باب: بيع الولاء وهبته، ومسلم
(١٥٠٦) في كتاب العتق، باب: النهي عن بيع الولاء وهبته.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٤٦) في كتاب جزاء الصيد، باب: دخول الحرم ومكة =

مالك عن الزهرى، فكل هذه مخرجة في الصحيح مع أنه ليس لها إلا إسناده واحد،
تفرد به ثقة. وقد قال مسلم: للزهرى نحو تسعين حرفاً^(١) يرويه ولا يشاركه فيه أحد
بأسانيد جيد.

قال ابن الصلاح^(٢): فهذا الذى ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك
أنه ليس الأمر فى ذلك على الإطلاق الذى قالاه وحيثئذ (فالصحيح التفصيل فإن كان)
الثقة (بتفرد مخالفاً أحفظ منه وأضبط) عبارة ابن الصلاح: لما رواه من هو أولى منه
بالحفظ لذلك، وعبارة شيخ الإسلام: لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير
ذلك من وجوه الترجيحات (كان) ما انفرد به (شاذاً مردوداً).

قال شيخ الإسلام: ومقابلته يقال له المحفوظ، قال: مثاله ما رواه الترمذى
والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن
عباس، أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه^(٣)،
الحديث، وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه
عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس. قال أبو حاتم: المحفوظ حديث
ابن عيينة.

قال شيخ الإسلام: فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو
حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه، قال: وعرف من هذا التقرير: أن الشاذ ما رواه
المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، قال: وهذا هو المعتمد فى حد الشاذ بحسب
الاصطلاح، ومن أمثلته فى المتن: ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن

= بنير إحرار، ومسلم (١٣٥٧) فى كتاب الحج، باب: دخول مكة بغير إحرام، ومالك
فى «الموطأ» (٥٢٢) فى كتاب الحج، باب: دخول مكة بسلاح.

(١) أى: حديثاً.

(٢) فى «معركة علوم الحديث» (ص ١٠٤).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٩٠٥) فى كتاب القرائض، باب: فى ميراث ذوى الأرحام،
والترمذى (٢١٨٨) فى كتاب القرائض، باب: (١٤)، وابن ماجه (٢٧٤١) فى كتاب
القرائض، باب: ميراث العصبه. والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

وَأَنْ لَمْ يَخَالَفِ الرَّاوى: فَإِنْ كَانَ عدلاً حافِظاً موثوقاً بضبطه كان تفردُه صحيحاً، وإن لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجة كان حسناً، وإن بعد كان شاذاً مُنكراً مردوداً، والحاصلُ أَنَّ الشاذَّ المردودُ: هُوَ الفردُ المُخالفُ والفردُ الَّذى لَيْسَ فى روايته مِنَ الثَّقةِ والضَّبْطِ مَا يَجِبُ بِهِ تَقَرُّدُهُ.

زيد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً: إذا صلى أحدهم ركعتى الفجر فليضطجع عن يمينه^(١)، قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما رواه من فعل النبى ﷺ لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ (وإن لم يخالف الراوى) بتفرده غيره، وإنما روى أمراً لم يروه غيره، فينظر فى هذا الراوى المتفرد (فإن كان عدلاً حافِظاً موثوقاً بضبطه كان تفردُه صحيحاً وإن لم يوثق بضبطه و) لكن (لم يبعد عن درجة الضابط كان) ما انفرد به (حسناً وإن بعد) من ذلك (كان شاذاً منكرًا مردوداً، والحاصل إن الشاذ المردود: هو الفرد المخالف، والفرد الذى ليس فى روايته من الثقة والضبط ما يجبر به تفردُه) وهو بهذا التفسير يجمع المنكر وسائى ما فيه.

تنبيه:

ما تقدم من الاعتراض على الخليلي والحاكم بأفراد الصحيح، أورد عليه أمران، أحدهما: أنهما إنما ذكرا تفرد الثقة، فلا يرد عليهما تفرد الضابط الحافظ، لما بينهما من الفرق، وأجيب بأنهما أطلقا الثقة فشمل الحافظ وغيره، والثانى: أن حديث التية لم ينفرد به عمر بل رواه عن النبى ﷺ أبو سعيد الخدرى، كما ذكره الدارقطنى وغيره، بل ذكر أبو القاسم بن منده أنه رواه سبعة عشر آخر من الصحابة، على بن أبى طالب، وسعد بن أبى وقاص، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، ومعاوية بن أبى سفيان، وعتبة بن عبد السلمي، وهلال بن سويد وعبادة بن الصامت، وجابر بن عبد الله وعتبة بن عامر، وأبو ذر الغفارى وعتبة بن النذر وعتبة بن مسلم، وزاد غيره: أبا الدرداء وسهل بن سعد والناس بن سمعان، وأبا موسى الأشعرى، وصهيب بن سنان، وأبا أسامة الباهلى وزيد بن ثابت، ورافع بن خديج، وصفوان بن أمية، وغزوة بن الحارث، أو الحارث بن غزوة وعائشة، وأم سلمة، وأم

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٢٦١) فى كتاب الصلاة، باب: الاضطجاع بعدها، والترمذى (٤١٨) فى كتاب الصلاة، باب: ما جاء فى الاضطجاع بعد ركعتى الفجر، والحديث صححه الشيخ الألبانى.

حبشية، وصفية بنت حبي، وأن حديث النهى عن بيع الولاء رواه غير ابن دينار، فأخرجه الترمذى فى العلل المفرد، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب، ثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، وأخرجه ابن عدى فى الكامل، حدثنا عصمة البخارى، حدثنا إبراهيم بن فهد، ثنا مسلم عن محمد بن دينار، عن يونس يعنى ابن عبيد، عن نافع عن ابن عمر، وأجيب بأن حديث الاعمال لم يصح له طريق غير حديث عمر، ولم يرد بلفظ حديث عمر إلا من حديث أبى سعيد وعلي وأنس وأبى هريرة، فأما حديث أبى سعيد، فقد صرحوا بتخليط ابن أبى رواد الذى رواه عن مالك، وعن وهمه فيه الدارقطنى وغيره، وحديث علي فى أربعين علوية بإسناد من أهل البيت، فيه من لا يعرف، وحديث أنس رواه ابن عساكر فى أول أماليه من رواية يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم عن أنس وقال غريب جداً، والمحفوظ حديث عمر، وحديث أبى هريرة رواه الرشيد العطار فى جزء له بسند ضعيف، وسائر أحاديث الصحابة المذكورين إنما هى فى مطلق النية، كحديث يعقوب على نياتهم، وحديث ليس له من غزاته إلا ما نوى ونحو ذلك، وهكذا يفعل الترمذى فى الجامع حيث يقول: وفى الباب عن فلان وفلان، فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين، بل يريد أحاديث آخر يصح أن تكتب فى الباب.

قال العراقى: وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك، بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثاً آخر يصح إirاده فى ذلك الباب، ولم يصح من طريق غير عمر إلا الطريق المتقدمة، قال البزار فى مسنده، لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد ولا عن محمد إلا من حديث يحيى، وأما حديث النهى فقال الترمذى فى الجامع والعلل: أخطأ فيه يحيى بن سليم، وعبد الله بن دينار تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر، وقال ابن عدى عقب ما أورده: لم أسمعهم إلا من عصمة عن إبراهيم بن فهد، وإبراهيم مظلم الأمر له مناكير، نعم حديث المغفر لم يفرد به مالك بل تابعه عن الزهرى ابن أخى الزهرى، رواها البزار فى مسنده وأبو أويس بن أبى عامر رواها ابن عدى فى الكامل وابن سعد فى الطبقات، ومعمرو رواها ابن عدى والأوزاعى، نبه عليها المزى فى الاطراف، وعن ابن العربى أن له ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك، وقال شيخ الإسلام: قد جمعت طرقه فوصلت إلى سبعة عشر.

النوع الرابع عشر: معرفة المنكر

قَالَ الحافظ البرديجى: هُوَ الْفَرْدُ الَّذِى لَا يُعْرَفُ مِنْهُ عَنْ غَيْرِ رَاوِيهِ، وَكَذَا أَطْلَقَهُ كَثِيرُونَ، وَالصَّوَابُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الَّذِى تَقَدَّمَ فِي الشَّاذِّ،

(النوع الرابع عشر: معرفة المنكر قال الحافظ) أبو بكر (البرديجى) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الدال المهملة بعدها تحتية وجيم نسبة إلى برديج قرب بردعة بإهمال الدال بأذريجان، ويقال له البرذعى أيضاً (هو) الحديث (الفرد الذى لا يعرف منه عن غير روايه، وكذا أطلقه كثيرون) من أهل الحديث قال ابن الصلاح^(١): (والصواب فيه التفصيل الذى تقدم فى الشاذ) قال: وعند هذا القول: المنكر قسمان علي ما ذكرنا فى الشاذ فإنه بمعناه، مثال الأول وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات رواية مالك عن الزهرى عن على بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم^(٢)، فخالف مالك غيره من الثقات فى قوله عمر بن عثمان بضم العين، وذكر مسلم فى التمييز أن كل من رواه من أصحاب قاله بفتحها، وأن مالكا وهم فى ذلك، قال العراقى^(٣): وفى هذا التمثيل نظر: لأن الحديث ليس بمنكر ولم يطلق عليه أحد اسم النكارة فيما رأيت، وغايته أن يكون السند منكراً أو شاذاً لمخالفة الثقات لمالك فى

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٦٠-١).

(٢) صحيح: أخرجه مالك (٧٢٧) فى كتاب الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر، من هذا الطريق، وقال ابن عبد البر: هكذا قال مالك، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو ابن عثمان، وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان، والثابت عن مالك: عمر كما رواه يحيى وأكثر الرواة، ولا خلاف فى أنه لعثمان ولذا سُمى بعمرو آخر مسمى بعمرو، وإنما الاختلاف فى هذا الحديث هل هو لعمر أو لعمرو؟ فأصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو بن عثمان، ومالك يقول: عمر، وقد وقفه على ذلك الشافعى ويحيى بن سعيد القطان، فابن أن يرجع، وقال: هو عمر، والحق أن مالكا يكاد يقاس به غيره فى الحفظ والإتقان، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأبى أهل الحديث أن يكون فى هذا الإسناد إلا عمرو. ١- ملخصاً.

(٣) فى «النكت» (ص ٦٠-١).

ذلك، ولا يلزم من شذوذ السند وتكراره وجود ذلك الوصف فى المتن، وقد ذكر ابن الصلاح فى نوع المعلن أن العلة الواقعة فى السند قد تقدر فى المتن وقد لا تقدر، كما سيأتى، قال فالثالث الصحيح لهذا القسم: ما رواه أصحاب السنن الأربعة من روية همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس قال: كان النبى ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه^(١)، قال أبو داود بعد تخريجه: هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس أن النبى ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه، قال: والوهم فيه من همام ولم يروه إلا همام. وقال النسائى بعد تخريجه: هذا حديث غير محفوظ، فهمام بن يحيى ثقة احتج به أهل الصحيح ولكنه خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند، وإنما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذى أشار إليه أبو داود، فلهاذا حكم عليه بالنكارة. ومثال الثانى وهو الفرد الذى ليس فى رواته من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرد، ما رواه النسائى وابن ماجه من رواية أبى زكريا يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان^(٢)، الحديث، قال النسائى: هذا حديث منكر تفرد به أبو زكريا، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم فى المتابعات غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرد، بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالتضعيف، فقال ابن معين، ضعيف، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وأورد له ابن عدى أربعة أحاديث مناكير.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٩) فى كتاب الطهارة، باب: الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، والترمذى (١٧٤٦) فى كتاب اللباس، باب: ما جاء فى نقش الخاتم، والنسائى (١٧٨ / ٨) فى كتاب الزينة، باب: نزع الخاتم عند دخول الخلاء، وابن ماجه (٣٠٣) فى كتاب الطهارة، باب: ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم فى الخلاء. وقد نقل المصنف كلام أبى داود والنسائى على الحديث، والحديث ضعفه الشيخ الألبانى فى «ضعيف الجامع» (٤٣٩٠).

(٢) موضوع: أخرجه النسائى فى «الكبرى» (٦٧٢٤)، وابن ماجه (٣٣٣٠) فى كتاب الأطعمة، باب: أكل البلح بالتمر، والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار، والمتابعات والشواهد هذه أمور

تنبيهات:

الأول: قد علم مما تقدم بل من صريح كلام ابن الصلاح أن الشاذ والمنكر بمعنى، وقال شيخ الإسلام: إن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف، قال: وقد غفل من سوى بينهما، ثم مثل المنكر بما رواه ابن أبي حاتم^(١) من طريق حبيب بضم الحاء المهملة وتشديد التحتية بين موحدتين أولاهما مفتوحة، حبيب بفتح المهملة وبوزن كريم، أخى حمزة الزيات عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال: من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة، قال أبو حاتم هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفاً وهو المعروف، فحيث ذلك الحديث الذى لا مخالفة فيه وراويه منهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به فى غير الحديث النبوى، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك، وهو نوع مستقل ذكره شيخ الإسلام: كحديث صدقة الدقيقى عن فرقد، عن مرة عن أبى بكر، وحديث عمرو بن شعمر عن جابر الجعفى عن الحارث عن على.

الثانى: عبارة شيخ الإسلام فى النخبة^(٢): فإن خولف الراوى بأرجح يقال له: المحفوظ ومقابله يقال له: الشاذ، وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف ومقابله يقال له: المنكر، وقد علمت من ذلك تفسير المحفوظ والمعروف، وهما من الأنواع التى أهلها ابن الصلاح والمصنف. وحقهما أن يذكر كما ذكر المتصل مع ما يقابله من المرسى والمنقطع والمعضل.

الثالث: وقع فى عبارتهم: أنكر ما رواه فلان كذا، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً، وقال ابن عدى: أنكر ما روى بريد بن عبد الله بن أبى بردة: إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها، قال: وهذا طريق حسن رواه ثقات وقد أدخله قوم فى صحاحهم انتهى. والحديث فى صحيح مسلم، وقال الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذى وحسنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

يَتَعَرَّفُونَ بِهَا حَالَ الْحَدِيثِ، فَمِثَالُ الْإِعْتِبَارِ: أَنْ يَرَوِيَ حَمَادٌ مِثْلًا حَدِيثًا لَا يُتَابِعُ عَلَيْهِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْظُرُ هَلْ رَوَاهُ ثَقَّةٌ غَيْرُ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَغَيْرُ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِلَّا فَصَحَابِي غَيْرُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ وَجَدَ عِلْمًا أَنَّ لَهُ أَصْلًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا. وَالْمُتَابَعَةُ أَنْ يَرَوِيهِ عَنْ أَيُّوبَ غَيْرُ حَمَادٍ وَهِيَ الْمُتَابَعَةُ الثَّامَةُ، أَوْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ غَيْرُ أَيُّوبَ، أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرُ ابْنِ سِيرِينَ، أَوْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَحَابِي آخَر. فَكُلُّ هَذَا يُسَمَّى مُتَابَعَةً، وَتَقْصُرُ عَنِ الْأَوَّلَى بِحَسَبِ بَعْدِهَا مِنْهَا، وَتُسَمَّى الْمُتَابَعَةُ شَاهِدًا وَالشَّاهِدُ أَنْ يَرَوِيَ حَدِيثَ آخَرَ بِمَعْنَاهُ، وَلَا يُسَمَّى هَذَا مُتَابَعَةً،

(النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد هذه أمور) يتناولها أهل الحديث (يتعرفون بها حال الحديث) ينظرون هل تفرد به راويه أو لا، وهل هو معزوف أو لا؟ فالاعتبار أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة يسير طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راوى غيره فرواه عن شيخه أو لا؟ فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه عن روى عنه؟ وهكذا إلى آخر الإسناد وذلك المتابعة. فإن لم يكن فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر؟ وهو الشاهد، فإن لم يكن فالحديث فرد، فليس الاعتبار قسماً للمتابع والشاهد، بل هو هيئة التوصل إليهما (فمثال الاعتبار أن يروى حماد بن سلمة (مثلاً حديثاً لا يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فينظر هل رواه ثقة غير أيوب عن ابن سيرين فإن لم يوجد) ثقة غيره (فغير ابن سيرين عن أبي هريرة وإلا) أى وإن لم يوجد ثقة عن أبي هريرة غيره (فصحابي غير أبي هريرة عن النبي ﷺ فأى ذلك وجد علم) به (أن له أصلاً يرجع إليه وإلا) أى وإن لم يوجد شيء من ذلك (فلا) أصل له، كالحديث الذي رواه الترمذى عن طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، أراه رفعه «أحب حبيبك هوئاً ما» (١) الحديث، قال الترمذى غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، أى من وجه يشبه، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين، والحسن مشروك الحديث لا يصلح للمتابعات (والمتابعة أن يرويه عن أيوب غير حماد وهو المتابعة الثامنة أو) لم يروه عنه غيره ورواه (عن ابن سيرين غير أيوب أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين أو عن النبي ﷺ صحابي آخر) غير أبي هريرة (فكل هذا يسمى متابعة، وتقصر عن) المتابعة (الأولى بحسب بعدها منها) أى بقلده (وتسمى المتابعة شاهداً) أيضاً (والشاهد أن يروى حديث آخر بمعناه

(١) حسن: أخرجه الترمذى (١٩٩٧) في كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض، والحديث حسنة السيوطى فى «الجامع الصغير» (٢٢٣)، وصححه الألبانى فى «صحيح الجامع» (١٧٨).

وإذا قالوا فى مثله تفرد به أبو هريرة أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد كان مشعراً بانتفاء المتابعات وإذا انتفتت مع الشواهد فحكمه ما سبق فى الشاذ، ويدخل فى المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج به ولا يصلح لذلك كلٌ ضعيف.

النوع السادس عشر : معرفة زياداتِ الشقاتِ وحُكمها وهو فنٌ لطيفٌ تستحسنُ العنايةُ به،

ولا يسمى هذا متابعة) فقد حصل اختصاص المتابعة بما كان باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابى أم لا، والشاهد أعم، وقيل هو مخصوص بما كان بالمعنى كذلك.

وقال شيخ الإسلام: قد يسمى الشاهد متابعة أيضاً، والأمر سهل، مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد. ما رواه الشافعى فى الأم^(١) عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ، ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك، فعُدوه فى غرائبه لأن أصحاب مالك^(٢) رواه عنه بهذا الإسناد. بلفظ: فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين وجدنا للشافعى متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي. كذلك أخرجه البخارى^(٣) عنه عن مالك، وهذه متابعة تامة، وجدنا له متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة^(٤) من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر فأكملوا

(١) صحيح: فى «مسند الشافعى» (٣).

(٢) صحيح: أخرجه مالك (٣٤٥) فى كتاب الصيام، باب: الصوم لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٠٧) فى كتاب الصوم، باب: قول النبى ﷺ: «إنا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فافطروا».

(٤) لم أقف عليه عند ابن خزيمة من هذا الطريق.

ثلاثين» وفي صحيح مسلم^(١) من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «فاقدروا ثلاثين» ووجدنا له شاهدًا رواه النسائي^(٢) من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ سواء، ورواه البخاري^(٣) من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: فإن أغمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين، وذلك شاهد بالمعنى (وإذا قالوا فى مثله أى الحديث (تفرد به أبو هريرة) عن النبي ﷺ (أو ابن سيرين) عن أبي هريرة (أو أيوب) عن ابن سيرين (أو حماد) عن أيوب (كان مشعرًا بانتفاء) وجوه (المتابعات) فيه (وإذا انتفت) المتابعات (مع الشواهد فحكمه ما سبق فى الشاذ) من التفصيل (ويدخل فى المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج به، ولا يصلح لذلك كل ضعيف) كما سيأتى فى ألفاظ الجرح والتعديل.

(النوع السادس عشر: معرفة زيادات الثقات وحكمها، وهو فن لطيف تستحسن العناية به) وقد اشتهر بمعرفة ذلك جماعة كآبى بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابورى وأبى الوليد حسان بن محمد القرشى وغيرهما (ومذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقًا) سواء وقعت عن رواه أو لا، ناقصًا أو من غيره، وسواء تعلق بها حكم شرعى أم لا، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هى فيه أم لا، وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول (وقيل لا تقبل مطلقًا) لا ممن رواه ناقصًا، ولا من غيره (وقيل تقبل إن زادها غير من

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٨٠) فى كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال.

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (١٣٥ / ٤) فى كتاب الصيام، باب: ذكر الاختلاف على عمرو ابن دينار فى حديث ابن عباس فيه.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٠٩) فى كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا...».

ومذهب الجمهور من الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقاً، وقيل: لا تقبل مطلقاً، وقيل: إن زادها غير من رواه ناقصاً ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصاً.

وقسمه الشيخ أقساماً. أحدها: زيادة تخالف الثقات فترد. كما سبق. الثاني: ما لا مخالفة فيه كنفرد ثقة بجملة حديث فيقبل، قال الخطيب: باتفاق العلماء.

الثالث: زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر رواة

رواه ناقصاً ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصاً وقال ابن الصباغ فيه: إن ذكر أنه سمع كل واحد من الخبرين في مجلسين قبلت الزيادة وكانا خبرين يعمل بهما، وإن عزی ذلك إلى مجلس واحد، وقال كنت أنسيت هذه الزيادة قبل منه، وإلا وجب التوقف فيها، وقال فى المحصول: فيه العبرة لما روى منه أكثر، فإن استوى قبلت منه وقيل: إن كانت الزيادة مغيرة للإعراب كان الخبران متعارضين، وإلا قبلت، حكاه ابن الصباغ عن المتكلمين والصفى الهندى عن الأكثرين، كأن يروى فى أربعين شاة ثم فى أربعين نصف شاة، وقيل تقبل إن غيرت الإعراب مطلقاً، وقيل: لا تقبل إلا إن أفادت حكماً، وقيل: تقبل فى اللفظ دون المعنى، حكاهما الخطيب، وقال ابن الصباغ: إن زادها واحد وكان من رواه ناقصاً جماعة لا يجوز عليهم الوهم سقط. وعبرة غيره: لا يغفل مثلهم عن مثلها عادة، وقال ابن السمعاني مثله وزاد: أن يكون مما توفر الدواعى على نقله، وقال الصيرفى والخطيب: يشترط فى قبولها كون من رواها حافظاً، وقال شيخ الإسلام: اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأنى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح الحسن أن لا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كابن مهدي ويحيى القطان وأحمد وابن معين وابن المدينى والبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم والنسائى والدارقطنى وغيرهم: اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة المنافية، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى اهـ. وقد تبه لذلك ابن الصلاح وبعه المصنف حيث قال:

(وقسمه الشيخ أقساماً أحدها زيادة تخالف الثقات) فيما روهه (نفرد كما سبق) فى نوع الشاذ (الثانى ما لا مخالفة فيه) لما رواه الغير أصلاً (كنفرد ثقة بجملة حديث) لا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً (فيقبل قال الخطيب باتفاق العلماء) أسنده إليه لبراً من عهده.

(الثالث: زيادة لفظة فى حديث لم يذكرها سائر رواة) وهذه مرتبة بين تلك

كَحَدِيثِ «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» انفرد أبو مالك الأشجعيُّ فَقَالَ: «وَتَرْتَبَهَا طَهُورًا» فَهَذَا يُشَبِّهُ الْأَوَّلَ وَيُشَبِّهُ الثَّانِي، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ، وَالصَّحِيحُ قَبُولُ هَذَا الْأَخِيرِ، وَمِثْلُهُ الشَّيْخُ أَيْضًا بِزِيَادَةِ مَالِكٍ فِي حَدِيثِ الْفِطْرَةِ «مَنْ الْمُسْلِمِينَ» وَلَا يَصِحُّ التَّمَثِيلُ بِهِ فَقَدْ وَافَقَ مَالِكًا عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ، وَالضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ.

المرتين (كحديث) حذيفة (جعلت لى الأرض مسجدًا وطهورًا^(١)) انفرد أبو مالك (سعد ابن طارق (الأشجعي فقال و) جعلت (ترتيبها) لنا (طهورًا)^(٢)) وسائر الرواة لم يذكروا ذلك (فهذا يشبه الأول) المردود من حيث إن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد المردود بالزيادة مخصوص، وفى ذلك مغايرة فى الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم (ويشبه الثانى) المقبول من حيث إنه لا منافاة بينهما (كذا قال الشيخ) ابن الصلاح قال المصنف: (والصحيح قبول هذا الأخير) قال: (ومثله الشيخ أيضًا بزيادة مالك فى حديث الفطرة «من المسلمين»^(٣)) ونقل عن الترمذى أن مالكا تفرد بها، وأن عبيد الله ابن عمر وأيوب وغيرهما رووا الحديث عن نافع عن ابن عمر بدون ذلك، قال المصنف: (ولا يصح التمثيل به فقد وافق مالكا) عليها جماعة من الثقات منهم (عمر ابن نافع) وروايته عند البخارى فى صحيحه^(٤) (والضحاك بن عثمان) وروايته عن مسلم فى صحيحه^(٥).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٤٣٨) فى كتاب الصلاة، باب: قول النبی ﷺ: «جعلت لى الأرض مسجدًا وطهورًا»، ومسلم (٥٢١) فى أوائل كتاب المساجد ومواضع الصلاة من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٢٢) فى أوائل كتاب المساجد من حديث حذيفة ﷺ.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٠٤) فى كتاب الزكاة، باب: صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين، ومسلم (٩٨٤) فى كتاب الزكاة، باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير. وانظر كلام الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (٣/ ٤٣٣) حول هذه الزيادة.

(٤) حديث رقم (١٥٠٣٠) فى كتاب الزكاة، باب: فرض صدقة الفطر.

(٥) حديث رقم (٩٨٤) فى كتاب الزكاة، باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير.

وقال العراقى^(١): وكثير بن فرقد، وروايته فى مستدرک الحاكم وسنن الدارقطنى ويونس بن يزيد فى بيان المشكل للطحاوى، والمعلّى بن إسماعيل فى صحيح ابن عبد الله ابن عمر العُمريّ فى سنن الدارقطنى.

قيل: وزيادة التربة فى الحديث السابق يحتمل أن يراد بها الأرض من حيث هى أرض لا التراب، فلا يبقى فيه زيادة ولا مخالفة لمن أطلق؛ وأجيب: بأن فى بعض طرقه التصريح بالتراب، ثم إن عددا زيادة بالنسبة إلى حديث حذيفة، وإلا فقد وردت فى حديث على رواه أحمد والبيهقى بسند حسن.

فائدة:

من أمثلة هذا الباب حديث الشيخين عن ابن مسعود: سألت رسول الله ﷺ: أى العمل أفضل؟ قال: الصلاة لوقتها^(٢)، زاد الحسن بن مكدم ويندار فى روايتهما: فى أول وقتها، صححها الحاكم وابن حبان. وحديث الشيخين عن أنس: أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة^(٣)، زاد سماك بن عطية إلا الإقامة، وصححها الحاكم وابن حبان، وحديث على: إن السَّهَّ وكاء العين^(٤)، زاد إبراهيم بن موسى فمن نام فليتوضأ.

(١) فى «النكت» (ص ١١٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٥٢٧) فى كتاب المواقيت، باب: فضل الصلاة لوقتها، ومسلم (٨٥) فى كتاب الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله تعالى من أفضل الأعمال.

(٣) صحيح: وقد تقدم.

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٢٠٣) فى كتاب الطهارة، باب: فى الوضوء من النوم، وابن ماجه (٤٧٧) فى كتاب الطهارة وسننها، باب: الوضوء من النوم، وأحمد فى «مسنده» (١/ ١١١) والحديث حسنه الشيخ الألبانى.

النوع السابع عشر: معرفة الأفراد

تَقَدَّمَ مَقْصُودُهُ.

الْفَرْدُ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: فَرْدٌ عَنْ جَمِيعِ الرِّوَاةِ وَتَقَدَّمَ.

والثانى: بالنسبة إلى جهة كقولهم: تفرد به أهل مكة والشام، أو فلان عن فلان، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة وشبهه، ولا يقتضى هذا ضعفه إلا أن يراد بتفرد المدنيين انفراد واحد منهم، فيكون كالقسم الأول.

(النوع السابع عشر: معرفة الأفراد، تقدم مقصوده) فى الأنواع التى قبله.

قال ابن الصلاح^(١): لكن أفردته بترجمة، كما أفردته الحاكم، ولما بقى منه.

(فالفرْد قِسْمَانِ: أحدهما فرد) مطلق تفرد به واحد (عن جميع الرواة) وقد (تقدم حكمه. والثانى:) فرد نسبي (بالنسبة إلى جهة) خاصة (كقولهم: تفرد به أهل مكة والشام) أو البصرة أو الكوفة أو خراسان (أو) تفرد به (فلان عن فلان) وإن كان مروياً من وجوه عن غيره (أو أهل البصرة عن أهل الكوفة) أو الخراسانيون عن المكيين (وشبهه، ولا يقتضى هذا ضعفه) من حيث كونه فرداً (إلا أن يراد بتفرد المدنيين) مثلاً (انفراد واحد منهم) تجوزاً، أو يقال: لم يروه ثقة إلا فلان (فيكون) حكمه (كالقسم الأول) لأن رواية غير الثقة كلا رواية، فينظر فى المنفرد به هل بلغ رتبة من يحتج بتفرد أو لا، وفي غير الثقة هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أو لا.

مثال ما انفرد به أهل بلد: ما رواه أبو داود عن أبى الوليد الطيالسى عن همام عن قتادة عن أبى نَصْرَةَ عن أبى سعيد قال: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر^(٢).

قال الحاكم^(٣): تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشركهم فى هذا اللفظ سواهم.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ١١٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٨١٨) فى كتاب الصلاة، باب: من ترك القراءة فى صلاته بفاتحة الكتاب، والحديث صحيحه الشيخ الألبانى.

(٣) فى «معرفة علوم الحديث» (ص ٩٧).

النوع الثامن عشر: المَعْلَلُ

وَيُسَمُّونَهُ الْمَعْلُولُ،

وما رواه مسلم من حديث عبد الله بن زيد فى صفة وضوء رسول الله ﷺ «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه» (١).

قال الحاكم (٢): هذا سنة غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشاركهم فيها أحد، وما رواه أيضًا من حديث الضحاك بن عثمان عن أبى النضر عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة، قالت: صلى النبى ﷺ على سهيل بن بيضاء وأخيه فى المسجد (٣).

قال الحاكم (٤): تفرد به أهل المدينة، وما رواه أحمد من حديث إسماعيل بن عبد الملك المكي عن عبد الله بن أبى مليكة عن عائشة أن رسول الله ﷺ خرج من عندها، فقالت: يا رسول الله خرجت من عندى وأنت طيب النفس ثم رجعت إلى حزيتا، فقال: إنى دخلت الكعبة ووددت أنى لم أكن دخلتها أو أكون أتعبت أمتى (٥). قال الحاكم (٦): تفرد به أهل مكة، ومثل ما تفرد به فلان عن فلان ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن واثل بن داود عن ابنه بكر بن واثل عن الزهرى عن أنس: أن النبى ﷺ أولم على صفيّة بسويق وعمر (٧) قال ابن طاهر: تفرد به واثل عن أبيه ولم يروه عنه غير سفيان، وقد رواه محمد بن الصلت التوزى عن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣٦) فى كتاب الطهارة، باب: فى وضوء النبى ﷺ.

(٢) فى «معركة علوم الحديث» (ص ٩٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٣) فى كتاب الجنائز، باب: الصلاة على الجنائز فى المسجد.

(٤) فى «معركة علوم الحديث» (ص ٩٧).

(٥) أخرجه الإمام أحمد فى «مسنده» (٦/ ١٣٧).

(٦) فى «معركة علوم الحديث» (ص ٩٨).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٤٤) فى كتاب الأطعمة، باب: فى استحباب الوليمة عند

النكاح، والترمذى (١١٠١) فى كتاب النكاح، باب: ما جاء فى الوليمة، وابن ماجه

(١٩٠٩) فى كتاب النكاح، باب: الوليمة. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

ابن عينة عن زياد بن سعد عن الزهرى، ورواه جماعة عن سفيان عن الزهرى بلا واسطة، ومثال ما تفرد به أهل بلد عن أهل بلد، والمراد تفرد واحد منهم حديث النسائى: كلوا البلح بالتمر^(١) قال الحاکم^(٢): هو من أفراد البصريين عن المدنيين، تفرد به أبو زكريا عن هشام، ومثال ما تفرد به ثقة: حديث مسلم وغيره أن النبى ﷺ كان يقرأ فى الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة^(٣)، تفرد به ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى واقد الليثى، ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة، ورواه من غيرهم ابن لهيعة وهو ضعيف عند الجمهور، عن خالد بن يزيد، عن الزهرى، عن عروة عن عائشة.

فائدة:

صنف الدارقطنى فى هذا النوع كتاباً حافلاً، وفى معاجم الطبرانى أمثلة كثيرة لذلك.

(النوع الثامن عشر: المعلل ويسمونه المعلول) كذا وقع فى عبارة البخارى والترمذى والحاکم والدارقطنى وغيره (وهو لحن) لأن اسم المفعول من أعل الرباعى لا يأتى على مفعول، بل والأجود فيه معلّ بلام واحدة، لأنه مفعول أعلّ قياساً، وأما معلل فمفعول علل، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشىء وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل فى كلامهم.

(١) موضوع: وقد تقدم.

(٢) فى «معركة علوم الحديث» (ص ١٠١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٨٩١) فى كتاب صلاة العيدين، باب: ما يقرأ به فى صلاة العيدين، وأبو داود (١١٥٤) فى كتاب الصلاة، باب: ما يقرأ فى الأضحى والفطر، والترمذى (٥٣٢) فى كتاب العيدين، باب: القراءة فى العيدين، والنسائى (١٨٣ / ٣) فى كتاب صلاة العيدين، باب: القراءة فى العيدين بقاف واقتربت، وابن ماجه (١٢٨٢) فى كتاب الإقامة، باب: ما جاء فى القراءة فى صلاة العيدين.

وَهُوَ لَحْنٌ، وَهَذَا النَّوعُ مِنْ أَجْلِهَا، يَتِمَكَّنُ مِنْهُ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبِيرَةُ وَالْفَهْمُ
الْثَّاقِبُ، وَالْعَلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ قَادِحٍ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ مِنْهُ،
وَيَتَطَرَّقُ إِلَى الْإِسْنَادِ الْجَامِعِ شُرُوطَ الصَّحَّةِ ظَاهِرًا وَتَدْرُكُ بِتَفَرُّدِ الرَّاوى
وَمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ مَعَ قَرَأَتَيْنِ تَنْبِيهِ الْعَارِفِ عَلَيَّ وَهَمَّ بِإِرْسَالِ أَوْ وَقْفٍ أَوْ دُخُولِ
حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، بَحِيثٌ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ فَيَحْكُمُ بَعْدَمَ صَحَّةِ
الْحَدِيثِ أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ،

(وهذا النوع من أجلها) أى أجل أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها، وإنما
(يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب) ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن
المدينى، وأحمد، والبخارى، ويعقوب بن شيبه، وأبى حاتم، وأبى زرعة،
والدارقطنى.

قال الحاكم^(١): وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، والحجة
فى التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

وقال ابن مهدى: لأن أعرف علة حديث أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثًا
ليس عندى.

(والعلة عبارة عن سبب غامض خفى قادح) فى الحديث (مع أن الظاهر السلامة
منه)، قال ابن الصلاح^(٢): فالحديث المعلن ما اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع
ظهور السلامة.

(ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً وتدرك) العلة (بتفرد الراوى
وبمخالفة غيره له مع قرائن) تنضم إلى ذلك (تنبيه العارف) بهذا الشأن (عليه وهم) وقع
(بإرسال) فى الموصول (أو وقف) فى المرفوع (أو دخول حديث فى حديث أو غير ذلك
بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف) فيه، وربما تقصر
عبارة المعلن عن إقامة الحجة على دعواه، كالصيرفى فى نقد الدينار والذهب.

قال ابن مهدى: فى معرفة علم الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلل الحديث من
أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدى لذلك، وقيل له أيضاً:
إنك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرايت لو أتيت

(١) فى «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢).

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ١١٦).

وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جَمْعُ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَالنَّظَرُ فِي اخْتِلَافِ رَوَاتِهِ وَضَبْطُهُمْ وَإِتْقَانُهُمْ، وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ بِالْإِرْسَالِ بِأَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ أَقْوَى مِنْ وَصْلٍ، وَتَقَعُ الْعِلَّةُ فِي الْإِسْنَادِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ تَقَعُ فِي الْمَتْنِ، وَمَا وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ يَقْدَحُ فِيهِ وَفَى الْمَتْنِ كَالْإِرْسَالِ وَالْوَقْفُ، وَقَدْ يَقْدَحُ فِي الْإِسْنَادِ خَاصَّةً؛ وَيَكُونُ الْمَتْنُ صَحِيحًا كَحَدِيثِ يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ حَدِيثُ «الْبَيْعَانِ بِالْخَيْرِ» غَلَطَ يَعْلَى إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ،

النَّاقِدُ فَارِثَةُ دِرَاهِمِكَ، فَقَالَ: هَذَا جَيِّدٌ وَهَذَا بِهِرَجٌ^(١)، أَكُنْتُ تَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ تَسَلُّمٌ لَهُ الْأَمْرُ؟ قَالَ: بَلْ أَسْلَمَ لَهُ الْأَمْرُ، قَالَ: هَذَا كَذَلِكَ، بِطُولِ الْمَجَالَسَةِ، وَالْمُنَاطَرَةِ، وَالْخَبَرَةِ.

وَسَمِلَ أَبُو زُرْعَةَ^(٢): مَا الْحِجَّةُ فِي تَعْلِيلِكُمُ الْحَدِيثَ؟ فَقَالَ: الْحِجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ فَأَذْكُرَ عِلَّتَهُ ثُمَّ تَقْصِدَ ابْنَ وَارَةٍ فَتَسْأَلَهُ عِنْدَ فِذْكَرِ عِلَّتِهِ، ثُمَّ تَقْصِدُ أَبَا حَاتِمٍ فَيُعَلِّلُهُ، ثُمَّ تَمِيزُ كَلَامَنَا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ وَجَدْتَ بَيْنَنَا خِلَافًا فَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَنَا نَكَلِّمُ عَلَى مَرَادِهِ، وَإِنْ وَجَدْتَ الْكَلِمَةَ مُتَّفِقَةً فَاعْلَمْ حَقِيقَةَ هَذَا الْعِلْمِ، فَفَعَلَ الرَّجُلُ ذَلِكَ فَاتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لِلْهَامِ.

(وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جَمْعُ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَالنَّظَرُ فِي اخْتِلَافِ رَوَاتِهِ وَفِي ضَبْطِهِمْ وَإِتْقَانِهِمْ).

قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ^(٣): الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طَرُقَهُ لَمْ يَتَيْنِ خَطْوُهُ (وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ بِالْإِرْسَالِ) لِلْمَوْصُولِ (بِأَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ أَقْوَى مِنْ وَصْلٍ، وَتَقَعُ الْعِلَّةُ فِي الْإِسْنَادِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ وَقَدْ تَقَعُ فِي الْمَتْنِ وَمَا يَقَعُ) مِنْهَا (فِي الْإِسْنَادِ قَدْ يَقْدَحُ فِيهِ وَفَى الْمَتْنِ) أَيْضًا (كَالْإِرْسَالِ وَالْوَقْفُ، وَقَدْ يَقْدَحُ فِي الْإِسْنَادِ خَاصَّةً وَيَكُونُ الْمَتْنُ مَعْرُوفًا صَحِيحًا، كَحَدِيثِ يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ) الطَّنَافِئُ، أَحَدُ رِجَالِ الصَّحِيحِ (عَنْ سَفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ عَنْ

(١) بهرج: زائف، باطل، ردى.

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٣).

(٣) انظر: «علوم الحديث» (ص ١١٧).

عمرو بن دينار) عن ابن عمر عن النبي ﷺ (حديث اليعنان بالخيار^(١)، غلط يعلى) على سفيان فى قوله عمرو بن دينار (إنما هو عبد الله بن دينار) هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان كالأبى نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابى ومخلد بن يزيد وغيرهم، ومثال العلة فى المتن: ما انفرد به مسلم فى صحيحه^(٢) من رواية الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعى عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه، قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها، ثم رواه من رواية الوليد عن الأوزاعى، أخبرنى إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة أنه سمع أنسا يذكر ذلك.

وروى مالك فى الموطأ عن حميد عن أنس قال: صليت وراء أبى بكر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك: صليت خلف رسول الله ﷺ.

هذا الحديث معلول أعلاه الحفاظ بوجوه جمعتها وحررتها فى المجلس الرابع والعشرين من الأمالى بما لم أسبق إليه، وأنا أخصها هنا: فأما رواية حميد الشافعى بمخالفة الحفاظ مالكا، فقال فى سنن حرمله فيما نقله عن البيهقى: فإن قال قائل: قد روى مالك فذكره، قيل له: خالفه سفيان بن عيينة والفزارى والثقفى وعدد لقبته سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد، ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعى: يعنى يبدئون بأمر القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعنى أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم، قال الدارقطنى: وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس، قال البيهقى: وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأيوب وشعبة والدمستوائى وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبى عربة وأبى عوانة

(١) لم أقف عليه من هذا الطريق، ومثله متفق عليه من طريق نافع عن ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٩) (٥٢) فى كتاب الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة.

وغيرهم، قال ابن عبد البر: فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة وليس فى روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسمة. وهذا هو اللفظ المتفق عليه فى الصحيحين وهو رواية الاكثرين، ورواه كذلك أيضاً عن أنس ثابت البنانى وإسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة، وما أوله عليه ورواه الشافعى مصرح به فى رواية الدارقطنى بسند صحيح فكانوا يستفتحون بأى القرآن. قال ابن عبد البر: ويقولون إن أكثر رواية حميد عن أنس إنما سمعها من قتادة وثابت عن أنس، ويؤيد ذلك أن ابن عدى صرح بذكر قتادة بينهما فى هذا الحديث. فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين إلى واحدة، وأما رواية الأوزاعى فاعلمها بعضهم بأن الراوى عنه وهو الوليد يدلّس تدليس التسمية، وإن كان قد صرح بسماعه من شيخه وإن ثبت أنه لم يسقط بين الأوزاعى وقتادة أحد، فقتادة ولد أكمه فلا بد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعى ولم يسم هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحاً أو غير ضابط فلا تقوم به الحجة؛ مع ما فى أصل الرواية بالكتابة من الخلاف، وأن بعضهم يرى انقطاعها.

وقال ابن عبد البر: اختلف فى الفاظ هذا الحديث اختلافاً كثيراً متداغماً مضطرباً. منهم من يقول: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر. ومنهم من يذكر عثمان. ومنهم من يقتصر على أبى بكر وعثمان. ومنهم من لا يذكر، فكانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم. ومنهم من قال: فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم. ومنهم من قال: فكانوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم. ومنهم من قال: فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين. ومنهم من قال: فكانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم. قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد، وما يدل على أن أنساً لم يردّ نَفَى البسمة، وأن الذى زاد ذلك فى آخر الحديث، روى بالمعنى فاختطاً، ما صح عنه أن أباً سلمة سأل: أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: إنك سألتنى عن شيء ما أحفظه، وما سألتنى عنه أحد قبلك، أخرجته أحمد وابن خزيمة بسند على شرط الشيخين، وما قيل: من أن من حفظ عنه حجة على من سأل فى حال نسيانه، فقد أجاب أبو شامة بأنهما مسألتان، فزوال أبى سلمة عن البسمة وتركيها، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأى سورة.

وَقَدْ تَطَلَّقُ الْعَلَّةُ عَلَى غَيْرِ مُقْتَضَاهَا الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، كَكَذِبِ الرَّاوى، وَعَقْلَتِهِ، وَسَوْءِ حِفْظِهِ، وَنَحْوِهَا مِنْ أَسْبَابِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ، وَسَمَّى التِّرْمِذِى النَّسِخَ عِلَّةً، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمُ الْعِلَّةَ عَلَى مُخَالَفَةِ لَا تَقْدَحُ كإِرْسَالِ مَا وَصَلَهُ الثَّقَةُ الضَّابِطُ حَتَّى قَالَ: مِنَ الصَّحِيحِ صَحِيحٌ مُعَلَّلٌ كَمَا قِيلَ مِنْهُ صَحِيحٌ شَاذٌ.

وقد ورد من طريق آخر عنه: كان رسول الله ﷺ يسرّ بيسم الله الرحمن الرحيم، أخرجه الطبرانى من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عنه، وابن خزيمة من طريق سويد بن عبد العزيز عن عمران القصير عن الحسن عنه، وورد من طريق آخر عن المعتمر عن أبيه عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، رواه الدارقطنى والخطيب، وأخرجه الحاكم من جهة أخرى عن المعتمر، وقد ورد ثبوت قراءتها فى الصلاة عن النبى ﷺ من حديث أبى هريرة من طرق عند الحاكم وابن خزيمة والنسائى والدارقطنى والبيهقى والخطيب وابن عباس عند الترمذى والحاكم والبيهقى وعثمان وعلى وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله والثَّعْمَانُ بن بشير وابن عمر والحكم بن عُمَيْر وعائشة، وأحاديثهم عند الدارقطنى وسمرة بن جندب وأبى وحديثهما عند البيهقى، وبريدة ومجالد بن ثور ويسر أو بشر بن معاوية وحسين ابن عرفة، وأحاديثهم عند الخطيب، وأم سلمة عند الحاكم، وجماعة من المهاجرين والأنصار عند الشافعى، فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر، وقد بينا طرق هذه الأحاديث كلها فى كتاب الأرهاق المتناثرة فى الأخبار المتواترة، وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسع علل، والمخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والكتابة، وجهالة الكاتب، والاضطراب فى لفظه، والإدراج، وثبوت ما يخالفه عن صحابه، ومخالفته لما رواه عدد التواتر^(١). قال الحافظ أبو الفضل العراقى: وقول ابن الجوزى إن الأئمة اتفقوا على صحته فيه نظر، فهذا الشافعى والدارقطنى والبيهقى وابن عبد البر لا يقولون بصحته، أفلا يقدر كلام هؤلاء فى الاتفاق الذى نقله.

(١) قلت: للزبلى فى «نصب الراية» (١/ ٣٢٧) كلام طيب حول هذه المسألة نذكره إن شاء الله وهو: ثم مع قراءتها (أى: البسمة) هل يسن الجهر بها أو لا؟ فيه ثلاثة أقوال: أحلها: يسن الجهر بها، وبه قال الشافعى ومن وافقه. والثانى: لا يسن بها، وبه قال أبو حنيفة وجمهور أهل الحديث والرأى وفقهاء الأمصار، وجماعة من أصحاب الشافعى.

(وقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذى قدمناه) من الأسباب القاذحة (ككذب الراوى، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث وذلك موجود فى كتب العلل وسمى الترمذى النسخ علة).

قال المراقى^(١): فإن أراد به علة فى العمل بالحديث فصحيح، أما فى صحته فلا، لأن فى الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة (وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدر) فى صحة الحديث (كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال: من الصحيح صحيح معلل كما قيل منه صحيح شاذ) وقائل ذلك أبو يعلى الخليلي فى الإرشاد، ومثل الصحيح المعلل بحديث مالك «للمملوك طعامه»^(٢) السابق فى نوع المعضل فإنه أورده فى الموطأ معضلاً، ورواه عنه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام موصولاً، قال: فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحاً يعتمد عليه، قيل: وذلك عكس المعلل فإنه ما كان ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قاذح وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال فلما فتش تبين وصله.

فائدة:

قال البلقينى: أول كتاب صنف فى العلل كتاب ابن المدينى وابن أبى حاتم والخلال، وأجمعها كتاب الدارقطنى قلت: وقد صنف شيخ الإسلام فيه «الزهر المطلول

= والثالث: وقيل يخير بينهما، وهو قول إسحاق بن راهويه وابن حزم. وكان بعض العلماء يقول بالجهر سداً للفرجة، قال: ويسوغ للإنسان أن يترك الأفضل لأجل تأليف القلوب واجتماع الكلمة، خوفاً من التنفير، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم لكون قريش كانوا حديثى عهد بالجاهلية، وخشى تنفيرهم بذلك، ورأى تقديم مصلحة الاجتماع على ذلك، ولما أنكر الربيع على ابن مسعود إكماله الصلاة خلف عثمان، قال: الخلاف شر، وقد نص أحمد وغيره على ذلك فى البسطة، وفى وصل الوتر، وغير ذلك، مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز المفضول مراعاة لائتلاف المأمومين ولتعريفهم السنة، وأمثال ذلك، وهذا أصل كبير فى سد الذرائع. ١. هـ.

وانظر أيضاً كلام الحافظ الزيلعى على من ضعف حديث مسلم السابق.

(١) فى «فتح المغنى» (١/ ١١٣).

(٢) صحيح: وقد تقدم.

فى الخير المعلول»، وقد قسم الحاكم فى علوم الحديث^(١) أجناسَ المعلل إلى عشرة؛ ونحن نلخصها هنا بأمثلتها: أحدها: أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع عن روى عنه، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: من جلس مجلساً فكثر فيه لفظه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك، غفر له ما كان فى مجلسه ذلك^(٢)، فروى أن مسلماً جاء إلى البخارى وسأله عنه فقال: هذا حديث ملىح، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل ثنا وهب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله. قوله: وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

الثانى: أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويستند من وجه ظاهره الصحة. كحديث قيصة بن عتبة عن سفيان عن خالد الحذاء، وعاصم عن أبى قلابه عن أنس مرفوعاً: أرحم أمتى أبو بكر وأشداه فى دين الله عمر^(٣)، الحديث قال: فلو صح إسناده لأخرج فى الصحيح، إنما روى خالد الحذاء عن أبى قلابه مرسلًا.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابى ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين، كحديث موسى بن عقبة عن أبى إسحاق عن أبى بردة عن أبيه مرفوعاً: إني لاستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم مائة مرة^(٤)، قال: هذا إسناده لا ينظر فيه حديثى، إلا ظن أنه من شرط الصحيح. والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، وإنما الحديث محفوظ عن رواية أبى بردة عن الأغر المزنى.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابى فيروى عن تابعى يقع الوهم بالتصريح بما يقتضى صحته، بل ولا يكون معروفاً من جهة. كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ فى المغرب بالطور، قال: أخرج العسكري وغيره هذا الحديث فى الوجدان، وهو معلول، أبو عثمان لم يسمع من النبى

(١) ص (١١٣-١١٨).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذى (٣٤٣٣) فى كتاب الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من مجلسه، وأحمد فى «مسنده» (٢/ ٤٩٤).

(٣) أخرجه الترمذى (٣٨٧٩) فى كتاب المناقب، باب: مناقب معاذ بن جبل، وابن ماجه (١٥٤) فى المقدمة، باب: فى فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، وأحمد فى «مسنده» (٣/ ٢٨١).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٨١٦) فى كتاب الادب، باب: (الاستغفار) من هذا الطريق.

عليه السلام، ولا رآه عثمان وإنما رواه عن نافع عن جبير بن مطعم عن أبيه^(١)، وإنما هو عثمان ابن أبي سليمان.

الخامس: أن يكون روى بالمعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى بنجم فاستثار، الحديث. قال: وعلمته أن يونس مع جلالته قصر به، وإنما هو عن ابن عباس، حدثني رجال^(٢)، هكذا رواه ابن عينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قلت يا رسول الله: ما لك أفصحنا الحديث، قال: وعلمته ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر، فذكره.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله، كحديث الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن حرافصة، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: المؤمن غر كريم والفاجر خب لثيم، قال: وعلمته ما أسند عن محمد بن كثير، حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة فذكره.

الثامن: أن يكون الراوى عن شخص أدركه وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه، كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت يقال: أفطر عندكم الصائمون الحديث^(٣)، قال: فيحیی رأى أنساً، وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أسند عن يحيى قال: حدثت عن أنس فذكره.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروى أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق - بناء على الجادة - في الوهم، كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله دينار عن ابن عمر أن رسول

- (١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٦٥) في كتاب الأذان، باب: الجهر في المغرب، ومسلم (٤٦٣) في كتاب الصلاة، باب: القراءة في الصبح.
- (٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٢٩) في كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، وأحمد في «مستند» (١/ ٢١٨).

- (٣) حسن: أخرجه الإمام أحمد في «مستند» (١١٨ / ٢) من هذا الطريق، وهو عند أبي داود (٣٨٥٤) في كتاب الأطعمة، باب: ما جاء في الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده من طريق معمر عن ثابت عن أنس.

النوع التاسع عشر: المضطرب

هُوَ الَّذِي يُرَوِّى عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلَفَةٍ مُتَقَارِبَةٍ، فَإِنْ رُجِّحَتْ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ بِحِفْظِ رَاوِيهَا أَوْ كَثْرَةِ صُحْبَتِهِ الْمُرَوِّى عَنْهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يَكُونُ مُضْطَرَبًا. وَالْاضْطِرَابُ يُوجِبُ ضَعْفَ الْحَدِيثِ لِإِشْعَارِهِ بِعَدَمِ الضَّبْطِ، وَيَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ تَارَةً وَفِي الْمَتْنِ أُخْرَى وَفِيهِمَا مَنِ رَأَوْهُ أَوْ جَمَاعَةٌ.

الله ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، الْحَدِيثُ، قَالَ: أَخَذَ فِيهِ الْمَنْذَرُ طَرِيقَ الْجَادَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ عبيد الله بن أبى رافع عن على.

العاشر: أَنْ يَرَوِيَ الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا مِنْ وَجْهِ وَمَوْقُوفًا مِنْ وَجْهِ، كَحَدِيثِ أَبِي فَرَوَةَ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: مِنْ ضَحْكَ فِي صَلَاتِهِ يَعِيدُ الصَّلَاةَ وَلَا يَعِيدُ الْوُضُوءَ^(١)، قَالَ: وَعَلَتْهُ مَا أَسْنَدَ وَكَيْعَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ قَالَ: سَثَلَ جَابِرٌ فَذَكَرَهُ.

قَالَ الْحَاكِمُ^(٢): وَبَقِيَ أَجْنَسُ لَمْ يَذْكُرْهَا وَإِنَّمَا جَعَلْنَا هَذِهِ مَثَلًا لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ وَمَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ مِنَ الْأَجْنَسِ يَشْمَلُهُ الْقِسْمَانِ الْمَذْكُورَانِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ تَمَرُّيًّا لِلطَّالِبِ، وَإِضَاحًا لِمَا تَقَدَّمَ.

(النوع التاسع عشر المضطرب: هو الذى يروى على أوجه مختلفة) من راء واحد مرتين أو أكثر، أو من راوين أو رواء (متقاربة) وعبارة ابن الصلاح «متساوية» وعبارة ابن جماعة «متقاومة» بالواو والميم، أى ولا مرجح (فإن رجحت إحدى الروايتين) أو الروايات (بحفظ راويها) مثلاً (أو كثرة صحبه المروى عنه أو غير ذلك) من وجوه الترجيحات (فالحكم للراجحة، ولا يكون) الحديث (مضطرباً) لا الرواية الراجحة كما هو ظاهر، ولا المرجوحة، بلى هى شاذة أو منكرة كما تقدم

(١) ذكره الدارقطنى فى «سننه» (١/ ١٧٢).

(٢) فى «معرفه علوم الحديث» (ص ١١٩).

(والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط) من رواته، الذى هو شرط فى الصحة والحسن (ويقع الاضطراب (فى الإسناد تارة وفى المتن أخرى و) يقع (فيهما) أى الإسناد والمتن معاً، وهذه مزيدة على ابن الصلاح (من راو) واحد أو راويين (أو جماعة) مثاله فى الإسناد، ما رواه أبو داود وابن ماجه من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه» الحديث، وفيه: «فإن لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً»^(١) اختلف فيه على إسماعيل اختلافاً كثيراً، فرواه بشر ابن المفضل وروح بن القاسم عنه هكذا، ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه حميد بن الأسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة، ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث، ورواه ابن جريج عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة، ورواه ذؤاد بن علقمة الحارثي عنه عن أبي عمرو بن محمد عن جده حريث بن سليمان.

قال أبو زرعة الدمشقي: لا أعلم أحداً يئنه ويئنّ نسبة غير ذؤاد، ورواه سفيان بن عيينة عنه.

واختلف فيه على ابن عيينة، فقال ابن المديني: عن ابن عيينة عن إسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث رجل من بنى عُذرة، ورواه محمد بن سلام البيهقي عن أبي عيينة مثل رواية بشر بن المفضل، وروح ورواه مسدد عن ابن عيينة عن إسماعيل عن أبي حريث عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينة عن إسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم هكذا.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٦٨٩) فى كتاب الصلاة، باب: الخط إذا لم يجد عصاً، وابن ماجه (٩٤٣) فى كتاب الإقامة، باب: ما يستر المصلى، والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

مثل ابن الصلاح^(١) بهذا الحديث لمضطرب الإسناد، وقال العراقي فى «النكت»^(٢): اعترض عليه بأنه ذكر أن الترجيح إذا وجد انتفى الاضطراب، وقد رواه سفيان الثورى وهو أحفظ ممن ذكرهم، فينبغى أن ترجح روايته على غيرها.

وأيضاً فإن الحاكم وغيره صححوا هذا الحديث، قال: والجواب أن وجوه الترجيح فيه متعارضة، فسفيان وإن كان أحفظ إلا أنه انفرد بقوله: «أبى عمرو بن حريث عن أبيه» وأكثر الرواة يقولون عن جده، وهم بشر وروح وهيب وعبد الوارث وهم من ثقات البصريين وأئمتهم، ووافقهم على ذلك من حفاظ الكوفة ابن عيينة، وقولهم أرجح للكثرة، ولأن إسماعيل بن أمية مكى وابن عيينة كان مقيماً بها والأمران مما يرجح به، وخالف الكل ابن جريج وهو مكى، فتعارضت حيثتد وجوه الترجيح، وانضم إلى ذلك جهالة راوى الحديث وهو شيخ إسماعيل، فإنه لم يرو عنه غيره مع الاختلاف فى اسمه واسم أبيه، وهل يرويه عن أبيه أو جده أو هو نفسه عن أبى هريرة.

وقد حكى تضعيف هذا الحديث عن ابن عيينة، فقال عنه: لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يجيء إلا من هذا الوجه، وضعفه أيضاً الشافعى والبيهقى والنوى فى الخلاص.

وقال شيخ الإسلام: أثقن هذه الروايات رواية بشر وروح، وأجمعها رواية حميد ابن الأسود، ومن قال: أبو عمرو بن محمد أرجح ممن قال: أبو محمد عمرو، فإن رواة الأول أكثر، وقد اضطرب من قال: أبو محمد فمرة وافق الأكثرين فتلاشى الخلاف.

قال: والتى لا يمكن الجمع بينها رواية من قال: أبو عمرو بن حريث مع رواية من قال: أبو حمد بن عمرو بن حريث، ورواية من قال: حريث بن عمار، وما فى الروايات يمكن الجمع بينها، فرواية من قال: عن جده لا تنافى من قال: عن أبيه، لأن غايته أنه أسقط الأب فتبين المراد برواية غيره، ورواية من قال: عن أبى عمرو بن محمد

(١) فى «علوم الحديث» (ص ١٢٤، ١٢٥).

(٢) ص (١٢٥).

ابن عمرو بن حريث يُدخل فى الأثناء عمراً لا تنافى من أسقطه، لأنهم يكثرون نسبة الشخص إلى جده المشهور، ومن قال: سليم يمكن أن يكون اختصره من سليمان كالترخيم.

قال: والحق أن التمثيل لا يليق إلا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف، وهذا الحديث لا يصلح مثلاً، فإنهم اختلفوا فى ذات واحدة: فإن كان ثقة لم يضر هذا الاختلاف فى اسمه ونسبه، وقد وجد مثل ذلك فى الصحيح، ولهذا صححه ابن حبان لأنه عنده ثقة، ورجح أحد الأقوال فى اسمه واسمه أبيه، وإن لم يكن ثقة فالضعف حاصل بغير جهة الاضطراب، نعم يزداد به ضعفاً.

قال: ومثل هذا يدخل فى المضطرب لكون رواته اختلفوا ولا مرجح، وهو وارد على قولهم: الاضطراب يوجب الضعف.

قال والمثال الصحيح حديث أبى بكر أنه قال: يا رسول الله أراك شبت، قال: شيتنى هود وأخواتها^(١).

قال الدارقطنى: هذا مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبى إسحاق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلأ، ومنهم من رواه موصولأ، ومنهم من جعله من مسند أبى بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر.

قلت: ومثله حديث مجاهد عن الحكم بن سفيان عن النبى ﷺ فى نضح الفرج بعد الوضوء^(٢)، قد اختلف فيه على عشرة أقوال، فقيل: عن مجاهد عن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه، وقيل عن مجاهد عن الحكم بن سفيان عن أبيه، وقيل: عن مجاهد

(١) أخرجه الترمذى (٣٣٥١) فى كتاب التفسير، باب: سورة الواقعة. وانظر «صحيح الجامع» (٣٧٢٠: ٣٧٢٣)، و«ضعيف الجامع» (٣٤١٨: ٣٤٢١).

(٢) صحيح: أخرجه النسائى (٨٦ / ١) فى كتاب الطهارة، باب: النضح. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

عن الحكم غير منسوب عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان، وقيل: عن مجاهد عن الحكم بن سفيان بلا شك، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف: يقال له: الحكم أو أبو الحكم وقيل: عن مجاهد عن أبي الحكم أو أبي الحكم بن سفيان وقيل: عن مجاهد عن الحكم بن سفيان أو ابن أبي سفيان، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن النبي ﷺ.

ومثال الاضطراب في المتن: فيما أورده العراقي حديث فاطمة بنت قيس قالت: سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال: إن في المال لحقاً سوى الزكاة^(١)؛ رواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة. ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: ليس في المال حق سوى الزكاة. قال: فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل.

قيل: وهذا أيضاً لا يصلح مثلاً، فإن شيخ شريك ضعيف فهو مردود من قبل ضعف راويه لا من قبل اضطرابه، وأيضاً فيمكن تأويله بأنها روت كلا من اللفظين عن النبي ﷺ، وأن المراد بالحق والمثبت المستحب، وبالمنفى الواجب، والمثال الصحيح ما وقع في حديث الواهبة نفسها من الاختلاف في اللفظة الواقعة منه ﷺ.

ففي رواية: زوجتكها، وفي رواية: زوجناكها، وفي رواية أمكنها، وفي رواية ملكتكها فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها، حتى لو احتج حنفياً مثلاً على أن التمليك من ألفاظ النكاح لم يسغ له ذلك. قلت: وفي التمثيل بهذا نظر أوضح من الأول. فإن الحديث صحيح ثابت. وتأويل هذه الألفاظ سهل. فإنها راجعة إلى معنى واحد بخلاف الحديث السابق.

وعندي أن أحسن مثال لذلك حديث البسلة السابق. فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم. والمضطرب يجامع المعلل، لأنه قد تكون علته ذلك.

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي (٦٥٤) في كتاب الزكاة، باب: ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة، وابن ماجه (١٧٨٩) في كتاب الزكاة، باب: ما أدى زكاته ليس بكثر، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (١٩٠٣).

النوع العشرون: المدرج هو أقسام

أحدها: مدرج في حديث النبي ﷺ بأن يذكر الراوى عقيبَه كلامًا لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلًا فيتوهم أنه من الحديث.

تنبيه:

وقع في كلام شيخ الإسلام السابق أن الاضطراب قد يجمع الصحة، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبه، ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربًا، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا جزم الزركشى بذلك في مختصره فقال: قد يدخل القلب والشذوذ، والاضطراب في قسم الصحيح والحسن.

(فائدة) صنف شيخ الإسلام في المضطرب كتابًا سماه «المقرب».

(النوع العشرون: المدرج هو أقسام أحدها مدرج في حديث النبي ﷺ بأن يذكر الراوى عقيبَه كلامًا لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلًا) بالحديث من غير فصل (فيتوهم أنه من) تمة (الحديث) المرفوع ويدرك ذلك بـوروده منفصلًا في رواية أخرى، أو بالتخصيص على ذلك من الراوى أو بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك، مثال ذلك ما رواه أبو داود، ثنا عبيد الله بن محمد النفيلي ثنا زهير، ثنا الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة: قال أخذ علقمة يدي فحدثني أن عبد الله ابن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله بن مسعود فعلمنا التشهد في الصلاة، الحديث، وفيه إذا قلت هذا - أو قضيت هذا - فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد^(١)، فقله إذا قلت إلى آخره، وصله زهير بن معاوية بالحديث المرفوع في رواية أبي داود هذه، وفيما رواه عنه أكثر الرواة، قال الحاكم: وذلك مدرج في الحديث من كلام ابن مسعود، وكذا قال البيهقي والخطيب، وقال المصنف في الخلاصة: اتفق الحفاظ على أنها مدرجة، وقد رواه شبابة بن سوار عن زهير فقصه فقال: قال عبد الله: إذا قلت ذلك إلى آخره.

رواه الدارقطني، وقال: شبابة ثقة، وقد فصل آخر الحديث وجعله من قول ابن

(١) أخرجه أبو داود (٩٧٠) في كتاب الصلاة، باب: التشهد.

مسعود وهو أصح من رواية من أدرج، وقوله أشبه بالصواب، لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن كذلك مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود، على ذلك، وكذا ما أخرجه الشيخان من طريق ابن أبى عروبة وجريز بن حازم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبى هريرة: من أعتق شقصاً^(١)، وذكر فيه الاستعلاء.

قال الدارقطنى فيما انتقله على الشيخين: وقد رواه شعبة وهشام، وهما أثبت الناس فى قتادة فلم يذكرهما فيه الاستعلاء، ووافقهما همام وفصل الاستعلاء من الحديث وجعله من قول قتادة.

قال الدارقطنى: وذلك أولى بالصواب، وكذا حديث ابن مسعود رفعه: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار^(٢)، ففى رواية أخرى: قال النبى ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى فذكرها، فأفاد ذلك أن إحدى الكلمتين من قول ابن مسعود، ثم وردت رواية ثالثة أفادت أن الكلمة التى هى من قوله هى الثانية، وأكد ذلك رواية رابعة اقتصر فيها على الكلمة الأولى مضافة إلى النبى ﷺ، وفى الصحيح عن أبى هريرة مرفوعاً: للعبد المملوك أجران، والذى نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك^(٣). فقولوه: والذى نفسى بيده الخ من كلام أبى هريرة، لأنه يمتنع منه ﷺ أن يمتنع الرق، ولأن أمه لم تكن إذ ذاك موجودة حتى يرها.

تنبيه:

هذا القسم يسمى مدرج المتن، ويقابله مدرج الإسناد، وكل منهما ثلاثة أنواع اقتصر المصنف فى الأول على نوع واحد تبعاً لابن الصلاح وأهمل نوعين، وأهمل من الثانى نوعاً وهو عند ابن الصلاح، فأما مدرج المتن فتارة يكون فى آخر الحديث كما ذكره، وتارة فى أوله وتارة فى وسطه كما ذكره الخطيب وغيره، والغالب وقوع الإدراج آخر الخبر، ووقوعه أوله أكثر من وسطه، لأن الراوى يقول كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتى به بلا فصل، فيتوهم أن الكل حديث، مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبى قطن وشبابه، فرقهما، عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: قال

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٥٠٤) فى كتاب الشركة، باب: الشركة فى الرقيق، ومسلم (١٥٠٣) فى كتاب العتق، باب: ذكر سعاية العبد.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩٢) فى كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، بهذا التمام، وأخرج البخارى طرفيه الأول (١٢٣٧) فى كتاب الجنائز، باب: ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٢٥٤٨) فى كتاب العتق، باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، ومسلم (١٦٦٥) فى كتاب الإيمان، باب: ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَتْنَانِ يَأْتِيَانِ فِي قِيَرٍ وَبِهِمَا بِأَحَدِهِمَا.

رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار»^(١)، فقلوه: أسبغوا الوضوء مدرج من قول أبى هريرة كما بين فى رواية البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم عليه السلام قال: ويلٌ للأعقاب من النار. قال الخطيب: وهم أبو قطن وشبابه فى روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجهم الغفير عنه كرواية آدم. ومثال المدرج فى الوسط - والسبب فيه إما استنباط الراوى حكماً من الحديث قبل أن يتم فيدرجه، أو تفسير بعد الالفاظ الغريبة ونحو ذلك - فمن الأول ما رواه الدارقطنى فى السنن من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام عن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مس ذكره أو أثنيه أو رفعه فليتوضأ»^(٢).

قال الدارقطنى: كذا رواه عبد الحميد عن هشام، ووهم فى ذكر الاثنين والرفع وإدراجه لذلك فى حديث بسرة. والمحفوظ أن ذلك قول عروة، وكذا رواه الثقات عن هشام منهم أيوب وحماد بن زيد وغيرهما ثم رواه من طريق أيوب بلفظ من مس ذكره فليتوضأ، قال: وكان عروة يقول: إذا مس رفعه أو أثنيه أو ذكره فليتوضأ.

وكذا قال الخطيب: فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك، فقال ذلك، فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجاً فيه، وفهم الآخرون الحال ففصلوا.

ومن الثانى حديث عائشة فى بدء الوحى: كان النبى ﷺ يتحنث فى غار حراء^(٣) - وهو التعبد للميالى ذوات العدد - فقلوه: وهو التعبد مدرج من قول الزهرى وحديث فضالة: أنا زعيم، والزعيم الحميل يبيت فى ريش الجنة. الحديث^(٤)، فقلوه والزعيم الحميل مدرج من تفسير ابن وهب، وأمثلة ذلك كثيرة.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٥) فى كتاب الوضوء، باب: غسل الأعقاب، ومسلم

(٢٤٢) فى كتاب الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالهما.

(٢) أخرجه الدارقطنى فى «سننه» (١/ ١٤٨)، و(الرفع): أصول الفخذين من باطن وهما ما اكتفا أعلى جانبى العانة عند ملتقى أعالى بواطن الفخذين.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٣) فى كتاب بدء الوحى، باب: كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ، ومسلم (١٦٠) فى كتاب الإيمان، باب: بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ.

(٤) حسن: أخرجه النسائى (٦/ ٢١) فى كتاب الجهاد، باب: ما لمن أسلم وهاجر وجاهد،

وابن حبان فى «صحيحه» (٤٦١٩).

الثالث: أَنْ يَسْمَعَ حَدِيثًا مِنْ جَمَاعَةٍ مُخْتَلِفِينَ فِي إِسْنَادِهِ أَوْ مَتْنِهِ فَيُرْوِيهِ عَنْهُمْ بِاتِّفَاقٍ

قال ابن دقيق العيد: والطريق إلى الحكم بالإدراج فى الأول أو الاثناء صعب لا سيما إن كان مقدماً على اللفظ المروى أو معطوفاً عليه بواو العطف (الثانى أن يكون عنده متنان) مختلفان (بإسنادين) مختلفين (فيرويها بأحدهما) أو يروى أحدهما بإسناده الخاص به ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس فى الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه بواسطة عنه، فيرويه تاماً بحذف الواسطة، وابن الصلاح ذكر هذين القسمين دون ما ذكره المصنف، وكان المصنف رأى دخولهما فيما ذكره، مثال ذلك حديث رواه سعيد بن أبى مريم من حديث آخر لمالك عن الزهرى عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا، الحديث^(١). فقله: «ولا تنافسوا» مدرج أدرجه ابن أبى مريم من حديث آخر لمالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى ﷺ: «ياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا»^(٢)، وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس فى الأول: ولا تنافسوا، وهى فى الثانى، وهكذا الحديثان عند رواية الموطأ.

قال الخطيب: وهم فيها ابن أبى مريم عن مالك عن ابن شهاب، وإنما يرويها مالك فى حديثه عن أبى الزناد، وروى أبو داود من رواية زائدة وشريك - فرقهما - والنسائى من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر فى صفة صلاة رسول الله ﷺ قال فيه: ثم جتتهم بعد ذلك فى زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جلّ الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب^(٣) فقله: ثم جتتهم إلى آخره ليس هو بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، وهو من رواية عاصم عن عبد الجبار ابن وائل عن بعض أهله عن وائل. وهكذا رواه مبيّنًا زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع

(١) لم أقف عليه من هذا الطريق.

(٢) صحيح: أخرجه مالك (٨٩٥) فى كتاب السير، باب: ما يكره من الكذب وسوء الظن والتجسس، والبخارى (٦٠٦٦) فى كتاب الأدب، باب: «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن...»، ومسلم (٢٥٦٣) فى كتاب البر والصلة، باب: تحريم الظن والتجسس والتنافس.

(٣) أخرجه الإمام أحمد فى «مستدركه» (٤/ ٣١٨).

وَكُلُّهُ حَرَامٌ، وَصَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ كِتَابًا شَفَى وَكَفَى.

ابن الوليد فميزاً قصة تحريك الأيدى وفصلها من الحديث، وذكرنا إسنادهما. قال موسى بن هارون الجمال: وهما أثبت ممن روى رفع الأيدى تحت الثياب عن عاصم عن أبيه عن وائل (الثالث أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين فى إسناده أو منته فيرويه عنهم باتفاق) ولا يبين ما اختلف فيه، ولَفْظَةُ الْمُتَنِّ مَزِيدَةٌ هُنَا، كَأَنَّهُ أَرَادَ بِهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ يَكُونُ الْمُتَنُّ عِنْدَهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالُهُ، وَمِثَالُ اخْتِلَافِ السَّنَدِ حَدِيثُ التَّرْمِذِيِّ: عَنْ بَنْدَارٍ عَنْ ابْنِ مَهْدَى عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ وَاصِلٍ وَمَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ الْحَدِيثُ ^(١). فَرَوَايَةٌ وَاصِلٌ هَذِهِ مَلْجُودَةٌ عَلَى رَوَايَةِ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، لِأَنَّ وَاصِلًا لَا يَذْكُرُ فِيهِ عَمْرًا، بَلْ يَجْعَلُهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، هَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَهْدَى بْنُ مَيْمُونٍ وَمَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ وَسَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ وَاصِلٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِسْنَادَيْنِ مَعًا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ سَفْيَانَ وَفَصَّلَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخِرِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٢) وَعَنْ سَفْيَانَ عَنْ وَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عَمْرِو ^(٣). قَالَ عَمْرِو بْنُ عَلِيٍّ: فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سَفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو فَقَالَ: دَعِهِ.

قال العراقي: لكن رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ بَنْدَارٍ عَنْ ابْنِ مَهْدَى عَنْ سَفْيَانَ عَنْ وَاصِلٍ وَحْدَهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو، فزَادَ فِي السَّنَدِ عَمْرًا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ أَحَدٍ، وَكَانَ ابْنُ مَهْدَى لَمَّا حَدَّثَ بِهِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ وَوَاصِلٍ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ ظَنَّ الرِّوَاةَ عَنْ ابْنِ مَهْدَى اتِّفَاقَ طَرَفِهِمْ فَاقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِ شُبُوحِ سَفْيَانَ (وَكُلَّهُ) أَيْ الْإِدْرَاجَ بِأَقْسَامِهِ (حَرَامٍ) بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَعِبَارَةٌ ابْنِ

(١) حسن: أخرجه الترمذى (٢٢٢٢) فى كتاب التفسير، باب: ومن سورة الفرقان.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٦٨١١) فى كتاب الحدود، باب: إثم الزناة.

(٣) صحيح: أخرجه النسائى (٩٠ / ٧) فى كتاب تحريم الدم، باب: ذكر أعظم الذنب واختلاف يحيى وعبد الرحمن على سفيان فى حديث واصل عن أبى وائل عن عبد الله فيه.

النوع الحادى والعشرون : المَوْضُوعُ

هُوَ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ وَشَرُّ الضَّعِيفِ، وَتَحَرَّمَ رِوَايَتُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ فِى أَى مَعْنَى كَانَ إِلَّا مَبْنًى، وَيَعْرِفُ الْمَوْضِعُ بِإِقْرَارِ وَأَضْعِهِ

السمعانى وغيره «من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وعن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين» وعندى أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع، ولذلك فعله الزهرى وغير واحد من الأئمة (وصنف فيه) أى نوع المدرج (الخطيب كتاباً) سماه «الفصل للوصل المدرج فى النقل» (شفى وكفى) على ما فيه من إعواز.

وقد لخصه شيخ الإسلام وزاد عليه قدره مرتين وأكثر فى كتاب سماه «تقريب المنهج بترتيب المدرج».

(النوع انحادى والعشرون: الموضوع هو) الكذب (المختلق المصنوع و) هو (شر الضعيف) وأقبحه (وتحرم روايته مع العلم به) أى بوضعه (فى أى معنى كان) سواء الأحكام والقصاص والترغيب وغيرها (إلا مبنياً) أى مقروناً ببيان وضعه، لحديث مسلم: من حدث عنى بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكذابين (ويعرف الوضع) للحديث (بإقرار واضعه) أنه وضعه، كحديث فضائل القرآن الآتى، اعترف بوضعه ميسرة.

وقال البخارى فى التاريخ الأوسط: حدثنى يحيى الأشكرى عن علي بن حدير قال: سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبى ﷺ. وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالوضع بإقرار من ادعى وضعه، لأن فيه عملاً بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع. قال: وهذا كاف فى رده، لكن ليس يقاطع فى كونه موضوعاً، لجواز أن يكذب فى هذا الإقرار بعينه، قيل: وهذا ليس باستشكال منه إنما هو توضيح وبيان، وهو أن الحكم بالوضع بالإقرار ليس بأمر قطعى موافق لما فى نفس الأمر؛ لجواز كذبه فى الإقرار، على حد ما تقدم أن المراد بالصحيح والضعيف ما هو الظاهر لا ما فى

أَوْ مَعْنَى إِقْرَارِهِ، أَوْ قَرِينَةً فِي الرَّأْيِ أَوْ الْمَرْوِيِّ، فَقَدْ وَضَعْتَ أَحَادِيثَ يَشْهَدُ بِوَضْعِهَا رَكَاةٌ لَفْظُهَا وَمَعْنَاهَا

نفس الامر، ونحا البلقينى فى محاسن الاصطلاح قريباً من ذلك (أو معنى إقراره) عبارة ابن الصلاح^(١): وما يتنزل منزلة إقراره.

قال العراقى^(٢): كان يحدث بحديث عن شيخ ويُسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم يعترف بوضعها، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع، لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عن ذلك الشيخ، ولا يعرف إلا برواية هذا عنه. وكذا مثل الزركشى فى مختصره (أو قرينة فى الراوى أو المروى، فقد وضعت أحاديث) طويلة (يشهد بوضعها ركاة لفظها ومعانيها) قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تُعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره.

وقال ابن الجوزى^(٣): الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه فى الغالب.

وقال البلقينى: وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً ستين وعرف ما يحب وما يكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه، وقال شيخ الإسلام: المدار فى الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دل على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداء، وقال: أما ركاة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبى ﷺ فكاذب، قال: وما يدل فى قرينة حال المروى ما نقل عن الخطيب عن أبى بكر بن الطيب، أن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والملاحظة، أو يكون متافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا، ومنها ما يصرح بتكذيب رواة جمع المتواتر، أو يكون

(١) فى «علوم الحديث» (ص ١٤١).

(٢) فى «النكت» (ص ١٣٢).

(٣) فى «الموضوعات» (١/ ١٠٤).

خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعى على نقله بمحض الجمع ثم لا ينقله منهم إلا واحد، ومنها الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير، وهذا كثير فى حديث القصاص، والآخر راجع إلى الركة، قلت: ومن القرائن كون الراوى رافضياً والحديث فى فضائل أهل البيت، وقد أشار إلى غالب ما تقدم الزركشى^(١) فى مختصره فقال: ويعرف بإقرار واضعه أو من حال الراوى، كقوله: سمعت فلاناً يقول وعلمنا وفاة المروى عنه قبل وجوده، أو من حال المروى لرككة ألفاظه حيث تمتنع الرواية بالمعنى، ومخالفته القاطع ولم يقبل التأويل، أو لتضمنه لما تتوفر الدواعى على نقله، أو لكونه أصلاً فى الدين ولم يتواتر، كالنص الذى تزعم الرافضة أنه دل على إمامة علي، وهل يثبت بالبينة على أنه وضعه، يشبه أن يكون فيه التردد فى أن شهادة الزور هل تثبت بالبينة مع القطع بأنه لا يعمل به أهـ وفى جمع الجوامع لابن السبكي أخذنا من المحصول وغيره: كل خبر أوهم باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوب أو نقص منه ما يزيل الوهم، ومن المقطوع بكذبه ما نقب عنه من الأخبار ولم يوجد عند أهله من صدور الرواة وبطون الكتب، وكذا قال صاحب المعتمد، قال العز ابن جماعة: وهذا قد ينازع فى إفضائه إلى القطع وإنما غايته غلبة الظن ولهذا قال العراقي: يشترط استيعاب الاستقراء بحيث لا يبقى ديوان ولا راو إلا وكشف أمره فى جميع أقطار الأرض، وهو عسر أو متعذر، وقد ذكر أبو حازم فى مجلس الرشيد حديثاً بحضرة الزهرى، فقال الزهرى: لا أعرف هذا الحديث، فقال أحفظت حديث رسول الله ﷺ؟ قال لا، قال: فنصفه قال: أرجو، قال: اجعل هذا من النصف الآخر أهـ.

وقال ابن الجوزى: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، قال: ومعنى مناقضته للأصول: أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة، ومن أمثلة ما دل على وضعه قرينة فى الراوى، ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي، فقال: ما لك؟ قال: ضربنى المعلم،

(١) هو: العلامة، أبو الحسن، بدر الدين الزركشى، برع فى المذهب الشافعى، حتى فاق أهل زمانه ولقبوه بالسبكي الثانى، له تصانيف، مات سنة ٩٣١هـ.

وَقَدْ أَكْثَرَ جَامِعُ الْمَوْضُوعَاتِ فِي نَحْوِ مُجَلِّدَيْنِ، أَعْنَى أَبَا الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ، فَذَكَرَ كَثِيرًا مِمَّا لَا دَلِيلَ عَلَى وَضْعِهِ، بَلْ هُوَ ضَعِيفٌ.

قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً، معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليтим وأغلظهم على المسكين^(١)، وقيل لأمون بن أحمد الهروى: ألا ترى إلى الشافعى ومن تبعه بخراسان، فقال حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا عبيد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعاً: يكون فى أمى رجل يقال له محمد ابن إدريس أضر على أمى من إبليس ويكون فى أمى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمى هو سراج أمى^(٢)، وقيل لمحمد بن عكاشة الكرمانى: إن قوماً يرفعون أيديهم فى الركوع وفى الرفع منه، فقال: حدثنا المسيب بن واضح ثنا ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن أنس مرفوعاً: من رفع يديه فى الركوع فلا صلاة له^(٣)، ومن المخالف للعقل ما رواه ابن الجوزى^(٤) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعاً: إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلت عند المقام ركعتين، وأسند من طريق محمد بن شجاع البلخى عن حسان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مرفوعاً: إن الله خلق الفرس فأجراها فعرفت فخلق نفسه منها^(٥)، هذا لا يضعه مسلم بل ولا عاقل، والمتهم به محمد بن شجاع كان راثقاً فى دينه، وفيه أبو المهزم، قال شعبة: رأيت؛ ولو أعطى درهماً وضع خمسين حديثاً (وقد أكثر جامع الموضوعات فى نحو مجلدين أعنى أبا الفرج بن الجوزى فذكر) فى كتابه (كثيراً) بما لا دليل على وضعه بل هو ضعيف) بل وفيه الحسن والصحيح، وأغرب من ذلك أن فيها حديثاً من صحيح مسلم كما سألته، قال الذهبى: ربما ذكر ابن الجوزى فى الموضوعات أحاديث حسناً قوية، قال: ونقلت من خط السيد أحمد بن أبي الجعد قال: صنف ابن الجوزى كتاب الموضوعات فأصاب فى ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل، وما لم يصب فيه، إطلاقه الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس فى أحد روايتها،

(١) ذكره ابن الجوزى فى «الموضوعات» (١/ ٢٢٣).

(٢) انظر: «الضعيفة» للألبانى (٥٧٠).

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزى (٢/ ٩٧).

(٤) فى «الموضوعات» (١/ ١٠٠).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٠٥).

كقوله فلان ضعيف أو ليس بالقوى أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذلك الرجل فى راويه، وهذا عدوان ومجازفة انتهى، وقال شيخ الإسلام: غالب ما فى كتاب ابن الجوزى موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدًا، قال: وفيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعًا، عكس الضرر بمستدرك الحاكم فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحًا، قال: ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتائين، فإن الكلام فى تساهلها أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفن، لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه تساهل.

قلت: قد اختصرت هذا الكتاب فعلقت أسانيده وذكرت منها موضع الحاجة وأتيت بالمتون وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقبت كثيرًا منها وتتبع كلام الحفاظ فى تلك الأحاديث خصوصًا شيخ الإسلام فى تصانيفه وأماله، ثم أفردت الأحاديث المتعقبة فى تاليف، وذلك أن شيخ الإسلام ألف القول المسدد فى الذب عن المسند، أورد فيه أربعة وعشرين حديثًا فى المسند وهى فى الموضوعات وانتقدها حديثًا حديثًا، ومنها حديث فى صحيح مسلم، وهو ما رواه من طريق أبى عامر العقدي عن أفلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبى هريرة قال رسول الله ﷺ: إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قومًا يغلدون فى سخط الله ويروحون فى لعنته، فى أيديهم مثل أذنان البقر^(١)، قال شيخ الإسلام: لم أقف فى كتاب الموضوعات^(٢) على شيء حكم عليه بالوضع وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنها لغفلة شديدة، ثم تكلم عليه وعلى شواهد، وذيلت على هذا الكتاب بذيل فى الأحاديث التى بقيت فى الموضوعات من المسند وهى أربعة عشر مع الكلام عليها، ثم ألقت ذيلًا لهذين الكتائين سميت: القول الحسن فى الذب عن السنن، أوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثًا ليست بموضوعة، منها ما هو فى سنن أبى داود وهى أربعة أحاديث منها حديث صلاة التيسيع، ومنها ما هو فى جامع الترمذى وهو ثلاثة وعشرون حديثًا. ومنها ما هو فى سنن النسائى وهو

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٥٧) فى كتاب الجنة، باب: النار يدخلها الجبارون، والجنة

يدخلها الضعفاء. (٢) (١٠١/٣).

حديث واحد، ومنها ما هو فى ابن ماجه وهو ستة عشر حديثًا. ومنها ما هو فى صحيح البخارى رواية حماد بن شاكِر، وهو حديث ابن عمر: كيف يا ابن عمر إذا عمرت بين قوم يخبثون رزق مستهم، هذا الحديث أورده الديلمى فى مسند الفردوس وعزاه للبخارى، وذكر سنده إلى ابن عمر، ورأيت بخط العراقى أنه ليس فى الرواية المشهورة، وأن المزى ذكر أنه فى رواية حماد بن شاكِر، فهذا حديث ثان من أحاديث الصحيحين ومنها ما هو فى تأليف البخارى غير الصحيح، كخلق أفعال العباد، أو تعاليقه، فى الصحيح، أو فى مؤلف أطلق عليه اسم الصحيح كمسند الدارمى والمستدرک، وصحيح ابن حبان، أو فى مؤلف معتبر كصانيف البيهقى، فقد التزم أن لا يخرج فيها حديثًا يعلمه موضوعًا، ومنها ما ليس فى أحد هذه الكتب، وقد حررت الكلام على ذلك حديثًا حديثًا فجاء كتابًا حافلًا وقلت فى آخره نظمًا:

كتاب الأباطيل للمرتضى
أبى الفرج الحافظ المقتدى
تضمن ما ليس من شرطه
لذى البصر الناقد المتهدى
ففيه حديث روى مسلم
وفوق الثالين عن أحمد
وفرد رواه البخارى فى
رواية حماد المسند
وعند سليمان قل أربع
وبضع وعشرون فى الترمذى
ولنسائى واحد وابن ما
جه ست عشرة إن تعدد
وعند البخارى لا فى الصحيح
وللدارمى الحبيب فى المسند
وعند ابن حبان والحاكم إل
إمام وتلميذه الجيهنذى
وتعليق إسنادهم أربعون
وهذا مثلها واستنفد وانقد

وَالْوَاضِعُونَ أَقْسَامُ أَعْظَمُهُمْ ضَرَرًا قَوْمٌ يَنْسُبُونَ إِلَى الزُّهْدِ وَضَعُوهُ حِسْبَةً،
فِي زَعْمِهِمْ، فَقَبِلْتُ مَوْضُوعَاتِهِمْ ثِقَةً بِهِمْ

وقد بان ذلك مجموعته

وأوضحته لك كي تهتدى

وثم بتأيا المستندرك

فما جمع العلم في مفرد

(والواضعون أقسام) بحسب الأمر الحامل لهم على الوضع (أعظمهم ضرراً قوم ينسبون إلى الزهد وضعوه حسبة) أى احتساباً للأجر عند الله (فى زعمهم) القاسد (فقبلت موضوعاتهم ثقة بهم) وركوناً إليهم، لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح.

ولهذا قال يحيى القطان: ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير. أى لعدم علمهم بترفة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم، أو لأن عندهم حسن ظن وسلامة صدر، فيحملون ما سمعوه على الصدق، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب، ولكن الواضعون منهم وإن خفى حالهم على كثير من الناس فإنه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده.

وقد قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعية، فقال: تعيش لها الجهابذة، «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحفظون» (١).

ومن أمثلة ما وضع حسبة: ما رواه الحاكم بسنده إلى أبى عمار المروزي أنه قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مريم: من أين ذلك: عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن اشتغلوا بفقهاء حنيفة ومغازى ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة (٢).

وكان يقال لأبى عصمة هذا «نوح الجامع» (٣)، قال ابن حبان: جمع كل شيء إلا الصدق.

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) انظر: «علوم الحديث» للحاكم (ص ١٣٢).

(٣) يعرف بالجامع لجمعه العلوم. قال الذهبي فى «الميزان» (٤/ ٢٧٩): أخذ الفقه عن أبى حنيفة وابن أبى ليلى، والحديث عن حجاج بن أرطاة والتفسير عن الكلبي ومقاتل والمغازى عن أبى إسحاق.

وَجَوَزَتِ الْكَرَامِيَّةُ الْوَضْعَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ، وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ، وَوَضَعَتِ الزُّنَادِقَةُ جُمْلًا فَيَيْنَ جَهَابِذَةُ الْحَدِيثِ أَمْرَهَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ،

وروى ابن حبان فى الضعفاء عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس، وكان غلاماً جليلاً يتزهّد ويهجر شهوات الدنيا، وغلقت أسواق بغداد لموته ومع ذلك كان يضع الحديث. وقيل (له) عند موته: حسن ظنك؟ قال: كيف لا وقد وضعت فى فضل عليّ سبعين حديثاً.

وكان أبو داود النخعى أطول الناس قياماً بليل وأكثرهم صياماً بنهار وكان يضع. قال ابن حبان: وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزي من أصلب أهل زمانه فى السنة وأذبههم عنها وأجمعهم لمن خالفها وكان يضع الحديث.

وقال ابن عدى: كان وهب بن حفص من الصالحين مكث عشرين سنة لا يكلم أحداً وكان يكذب كذباً فاحشاً.

(وجوزت الكرامية) وهم قوم من المتبذعة نسبوا إلى محمد بن كرام السجستانى المتكلم، بتشديد الراء فى الأشهر (الوضع فى الترغيب والترهيب) دون ما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيباً للناس فى الطاعة وترهيباً لهم عن المعصية، واستدلوا بما روى فى بعض طرق الحديث: (من كذب على متعمداً ليضل به الناس) وحمل بعضهم حديث من كذب على^(١) أى قال: إنه شاعر أو مجنون، وقال بعضهم: إنما تكذب له لا عليه.

وقال محمد بن سعيد المصلوب الكذاب الوضعّ: لا بأس إذا كان كلام حسن أن يضع له إسناداً. وقال بعض أهل الراى فيما حكاه القرطبى: ما وافق القياس الجلى جاز أن يعزى إلى النبى ﷺ.

قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وهو) وما أشبهه (خلاف إجماع المسلمين الذين يعتد بهم) بل بالغ الشيخ أبو محمد الجوينى فجزم بتكفير واضع الحديث.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١١٠) فى كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبى ﷺ وسلم (٣) فى المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(ووضعت الزنادقة جملاً) من الأحاديث يفسدون بها الدين (فبين جهابذة الحديث) أى نقاده - بفتح الجيم، جمع جهيد، بالكسر، وآخره معجمة - (أمرها والله الحمد).

روى العقيلي^(١). بسنده إلى حماد بن زيد قال: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث، منهم عبد الكريم بن أبى العوجاء الذى قتل وصلب فى زمن المهدي. قال ابن عدى: لما أخذ ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام. وكبيان بن سماعيل النهدي، الذى قتله خالد القسرى وأحرقه بالنار.

قال الحاكم: وكمحمد بن سعيد الشامي المصلوب فى الزندقة، فروى عن حميد عن أنس مرفوعاً: «أنا خاتم النبیین لا نبى بعدى إلا أن يشاء الله»^(٢)، وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة، والدعوة إلى التنى.

وهذا القسم مقابل القسم الأول من أقسام الواضعين زاده المصنف على ابن الصلاح، ومنهم قسم يضعون انتصاراً لمذهبهم كالحطائية والرافضة وقوم من السالية، روى ابن حبان فى الضعفاء بسنده إلى عبد الله بن يزيد المقرئ: أن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً.

وروى الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة قال: أخبرنى شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث.

وقال الحاكم: كان محمد بن القاسم الطائيكائى من رهوس المرجئة وكان يضع الحديث على مذهبهم. ثم روى بسنده عن المحاملى قال: سمعت أبا العيناء يقول: أنا والجاحظ^(٣) وضعنا حديث فذلك وأدخلناه على الشيوخ ببغداد فقبلوه. إلا ابن أبى شيبه العلوى فإنه قال: لا يشبه آخر هذا الحديث أوله، وأبى أن يقبله.

(١) فى «الضعفاء الكبير» (١/ ١٤).

(٢) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزى (١/ ٢٧٩، ٣٧٧).

(٣) هو: أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب البصرى المعتزلى، أخذ عن النظام، له تصانيف كثيرة جداً، مات سنة ٢٥٠هـ.

وقسم تقربوا لبعض الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق فعلهم وآراءهم كغياث بن إبراهيم حيث وضع للمهدى فى حديث «لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر» (١) فزاد فيه «أو جناح» وكان المهدى إذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وأمر بذبحها، وقال أنا حملته على ذلك. وذكر أنه لما قام قال: أشهد أن قفاك قفا كذاب. أسنده الحاكم، وأسند عن هارون بن أبى عبيد الله عن أبيه قال: قال المهدى: ألا ترى ما يقول لى مقاتل؟ قال: إن شئت وضعت لك أحاديث فى العباس، قلت: لا حاجة لى فيها.

وضرب كانوا يتكسبون بذلك ويرتزقون به فى قصصهم كابى سعيد المدائنى. وضرب امتحنوا بأولادهم أو رباب أو وراقين فوضعوا لهم أحاديث ودسوها عليهم فحدثوا بها من غير أن يشعروا، كعبد الله بن محمد بن ربيعة القُدَامى، وكحماد بن سلمة ابتلى بريسه ابن أبى العوجاء فكان يدس فى كتبه. وكمعمر كان له ابن أخ رافضى فدس فى كتبه حديثاً عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: نظر النبي ﷺ إلى عليّ فقال: أنت سيد فى الدنيا سيد فى الآخرة، ومن أحبك فقد أحبنى وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوى، وعدوى عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدى. فحدث به عبد الرزاق عن معمر، وهو باطل موضوع، كما قاله ابن معين.

وضرب يلجئون إلى إقامة دليل على ما أفتوا به بآرائهم فيضعون، وقيل: إن الحافظ أبا الخطاب بن دحية كان يفعل ذلك، وكأنه الذى وضع الحديث فى قصر المغرب. وضرب يقلبون سند الحديث ليستغرب فيرغب فى صماعه منهم، كابن أبى حبة وحماد النّصيبى ويهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب.

وضرب دعتهم حاجة إليه فوضعوه فى الوقت كما تقدم عن سعيد بن طريف ومحمد بن عكاشة ومأمون الهروى.

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٧٤) فى كتاب الجهاد، باب: فى السبق، والترمذى (١٧٠٠) فى كتاب الجهاد، باب: ما جاء فى الرهان، والنسائى (٢٢٦ / ٦) فى كتاب الخيل، باب: السبق، من حديث أبى هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والحديث صححه الشيخ الألبانى.

وَرَبَّمَا أَسْنَدَ الْوَاضِعُ كَلَامًا لِنَفْسِهِ أَوْ لِبَعْضِ الْحُكَمَاءِ، وَرَبَّمَا وَقَعَ فِي شِبْهِ
الْوَضْعِ بِغَيْرِ قَصْدٍ،

فائدة:

قال النسائي: الكذابون المعروفون بوضع الأحاديث أربعة: ابن أبى يحيى بالمدينة،
والواقدي ببغداد، ومقاتل بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام

(وربما أسند الواضع كلامًا لنفسه) كأكثر الموضوعات (أو لبعض الحكماء) أو
الزهاد أو الإسرائيليات. كحديث «المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء»، ولا أصل
له من كلام النبي ﷺ، بل هو كلام بعض الأطباء. قيل إنه الحارث بن كلدة طبيب
العرب. ومثله العراقي فى شرح الألفية بحديث: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»، قال:
فإنه إما من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن أبى الدنيا فى مكاييد الشيطان بإسناد إليه
أو من كلام عيسى ابن مريم ﷺ كما رواه البيهقى فى الزهد.

ولا أصل له من حديث النبي ﷺ إلا من مراسيل الحسن البصرى كما رواه
البيهقى فى شعب الإيمان، ومراسيل الحسن عندهم شبه الريح، وقال شيخ الإسلام
إسناده إلى الحسن حسن، ومراسيله أثنى عليها أبو زرعة وابن المدينى فلا دليل على
وضعه اهـ والأمر كما قال (وربما وقع) الراوى (فى شبه الوضع) غلطاً منه (بغير
قصد) فليس بموضوع حقيقة، بل هو يقسم المدرج أولى كما ذكره شيخ الإسلام فى
شرح النخبة، قال: بأن يسوق الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاماً من عند نفسه
فيظن بعض من سمعه أن ذلك متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك. كحديث رواه
ابن ماجه عن إسماعيل بن محمد الطلحى عن ثابت بن موسى الزاهى عن شريك
عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعاً «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه
بالنهار» قال الحاكم: دخل ثابت على شريك وهو يلى ويقول حدثنا الأعمش عن
أبى سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ وسكت ليكتب المستملى، فلما نظر
إلى ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وقصد بذلك ثابتاً
لزمه وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به، وقال ابن حبان:
إما هو قول شريك فإنه قاله عقب حديث الأعمش عن أبى سفيان عن جابر، يعقد

وَمَنْ الْمَوْضُوعُ الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي فَضْلِ الْقُرْآنِ سُورَةً، سُورَةً وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ.

الشیطان على قافية رأس أحدكم^(١)، فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء، وحدثوا به عن شريك، كعبد الحميد بن بحر وعبد الله بن شبرمة وإسحاق بن بشر الكاهلي وجماعة آخرين (ومن الموضوع الحديث المروي عن أبي ابن كعب) مرفوعاً (في فضل القرآن سورة سورة) من أوله إلى آخره، فروينا عن المؤمل بن إسماعيل قال: حدثني شيخ به، فقلت للشيخ: من حدثك. فقال: حدثني رجل بالمدائن وهو حى، فصرت إليه، فقلت: من حدثك قال: حدثني شيخ بواسط وهو حى فصرت إليه فقال: حدثني شيخ بالبصرة فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بعبادان فصرت إليه، فأخذ يبدى فأدخلني بيتاً فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني. فقلت: يا شيخ من حدثك؟ فقال لم يحدثني أحد ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن، قلت: ولم أقف على تسمية هذا الشيخ، إلا أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات^(٢) من طريق بزيع بن حسان عن علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة عن زر بن حبيش عن أبي وقال: الآفة فيه من بزيع، ثم أورده من طريق مغلد بن عبد الواحد عن علي وعطاء وقال: الآفة فيه من مغلد فكان أحدهما وضعه والآخر سرقه أو كلاهما سرقة من ذلك الشيخ الواضع (وقد أخطأ من ذكره من المفسرين) في تفسيره كالشعلبي والواحدى والزمخشري والبيضاوى.

قال العراقي^(٣): لكن من أبرز إسناده منهم كالاولين فهو أبسط لعذره إذ أحال ناظره على الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز له السكوت عليه، وأما من لم يبرز سنده وأورده بصيغة الجزم فخطؤه أفحش.

(هـ) صحيح: أخرجه البخارى (١١٤٢) في كتاب التهجد، باب: عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل، ومسلم (٧٧٦) في كتاب صلاة المسافرين، باب: ما روى فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) (١/ ٢٤١).

(٣) في «فتح المغيب» (١/ ١٣).

تنبيهات:

الأول: من الباطل أيضاً فى فضائل القرآن سورة سورة حديث ابن عباس وضعه ميسرة كما تقدم، وحديث أبى أمامة الباهلى أوردته الدليلى من طريق سلام بن سليم اللدائنى، عن هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عنه.

الثانى: ورد فى فضائل السور مفرقة أحاديث بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها ضعيف ليس بموضوع، ولولا خشية الإطالة لأوردت ذلك هنا لئلا يتوهم أنه لم يصح فى فضائل السور شيء خصوصاً مع قول الدارقطنى: أصبح ما ورد فى فضائل القرآن فضل ﴿قل هو الله أحد﴾^(١) ومن طالع كتب السنن والزوائد عليها وجد من ذلك شيئاً كثيراً، وتفسير الحافظ عماد الدين بن كثير أجل ما يعتمد عليه فى ذلك، فإنه أورد غالب ما جاء فى ذلك مما ليس بموضوع، وإن فاته أشياء، وقد جمعت فى ذلك كتاباً لطيفاً سميته «خسائل الزهر فى فضائل السور» واعلم أن السور التى صحت الأحاديث فى فضائلها، الفاتحة. والزهراوان^(٢)، والأنعام، والسيق الطول^(٣) مجملأ والكهف ويس، والدخان، والملك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتان، وما عداها لم يصح فيه شيء.

الثالث: من الموضوعات أيضاً حديث الأرز، والعلمس، والبادخمان، والهريسة، وفضائل من اسمه محمد وأحمد، وفضل أبى حنيفة، وعين سلون، وعسقلان، إلا حديث أنس الذى فى مسند أحمد على ما قيل فيه من النكارة، ووصايا على، وضعها حماد بن عمرو النصيبى، ووصية فى الجماع وضعها إسحاق بن نجیح الملقى، ونسخة العقل وضعها داود بن المحبر، وأوردها الحارث بن أبى أسامة فى مسنده، وحديث القس بن ساعدة أوردته البزار فى مسنده، والحديث الطويل عن ابن عباس فى الإسراء أوردته ابن مردويه فى تفسيره، وهو نحو كراسين. ونسخ ستة رووا عن أنس، وهم أبو هذبة ودينار ونعيم بن سالم والأشج وخراش ونسطور.

(٢) الزهراوان: البقرة وآل عمران.

(١) سورة الصمد: ١.

(٣) السيق الطوال: قيل من البقرة إلى التوبة، على أن تحسب التوبة والأنفال سورة واحدة.

النوع الثانى والعشرون : المقلوبُ

هُوَ نَحْوُ حَدِيثٍ مَشْهُورٍ عَنْ سَالِمٍ جُعِلَ عَنْ نَافِعٍ لِيُرْغَبَ فِيهِ،

(النوع الثانى والعشرون: المقلوب هو) قسيمان الأول: أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه آخر فى طبقته (نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليرغب فيه) لغرابته، أو عن مالك جعل عن عبيد الله بن عمرو، وعن كان يفعل ذلك من الوضعين حماد بن عمرو النصيبى وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبى حبة إيسع ويهلول بن عبيد الكندى، قال ابن دقيق العيد: وهذا هو الذى يطلق على روايه إنه يسرق الحديث؛ قال العراقى^(١): مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحرانى عن حماد النصيبى عن الاعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً: إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدأوهم بالسلام. الحديث، فهذا حديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الاعمش، فإنما هو معروف بسهيل بن أبى صالح عن أبيه، هكذا أخرجه مسلم^(٢) من رواية شعبة والثورى وجريز بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي، كلهم عن سهيل، قال: ولهذا كره أهل الحديث تتبع الغرائب فإنه قلما يصح منها.

تنبيه:

قال البلقينى: قد يقع القلب فى المتن قال: ويمكن تمثيله بما رواه حبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة مرفوعاً: إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا، الحديث^(٣)، رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما، والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة: إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم^(٤)، قال: فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة، قال: إلا أن ابن حبان وابن خزيمة لم يجعل ذلك من المقلوب، وجمعا باحتمال أن يكون بين بلال وبين أم مكتوم تناوب، قال: ومع ذلك فدعوى القلب لا تبعد، ولو فتحنا باب التأويلات لاندفع كثير من علل الحديث، قال: ويمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس، فيفرد بنوع، ولم أر من تعرض لذلك. انتهى.

(١) فى «فتح المغيـث» (١/ ١٣٧، ١٣٨).

(٢) (٢١٦٧) فى كتاب السلام، باب: النهى عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، وكيف يرد عليهم.

(٣) شاذة: أخرجه أحمد فى «مسنده» (٦/ ٤٣٣)، وابن خزيمة فى «صحيحه» (٤٠٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٦٢٢، ٦٢٣) فى كتاب الأذان، باب: الأذان قبل الفجر، ومسلم (١٠٩٢).

فى كتاب الصيام، باب: بيان أن الدخول فى الصوم يحصل بطلوع الفجر.

وَقَلَّبَ أَهْلُ بَغْدَادَ، عَلَى الْبُخَارِيِّ مِائَةَ حَدِيثٍ امْتِحَانًا فَرَدَّهَا عَلَى وَجْهِهَا فَادَّعَوْا بِفَضْلِهِ.

وقد مثل شيخ الإسلام فى شرح النخبة^(١) القلب فى الإسناد بنحو كعب بن مرة ومرة بن كعب، وفى المتن بحديث مسلم^(٢) فى السبعة الذين يظلمهم الله، ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، قال: فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، كما فى الصحيحين قلت: وجدت مثالا آخر، وهو ما رواه الطبرانى^(٣) من حديث أبى هريرة: إذا أمرتكم بشئ فأتوه وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ما استطعتم، فإن المعروف ما فى الصحيحين: ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم^(٤).

القسم الثانى: أن يؤخذ إسناد من فيجعل على من آخر وبالعكس، وهذا قد يقصد به أيضاً الإغراب، فيكون كالوضع، وقد يفعل اختصاراً لحفظ المحدث أو لقبوله التلقين، وقد فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وأهل الحديث (وقلب أهل بغداد على البخارى) لما جاءهم مائة حديث امتحاناً فردّها على وجوهها فأدعوا بفضلها وذلك فيما رواه الخطيب، حدثني محمد بن أبى الحسن الساحلى نا أحمد بن حسن الرازى سمعت أبا أحمد بن عدى يقول: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل

(١) ص (٤٧).

(٢) (١٠٣١) فى كتاب الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة، وهى فى صحيح البخارى باللفظ الصحيح (٦٦٠) فى كتاب الأذان، باب: من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد.

(٣) ذكره الهيثمى فى «المجمع» (٧١٣) وقال: هو فى الصحيح بعكس هذا، ورواه الطبرانى فى «الأوسط» ورجاله ثقات.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى فى كتاب الاعتصام، باب: الإقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ومسلم (١٣٣٧) فى كتاب الحج، باب: فرض الحج مرة فى العمر، وفى «الفضائل» باب: توقيره ﷺ.

.....

البخارى قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوه إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخارى، وأخذوا الوعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخارى: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فما زال يلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخارى يقول: لا أعرفه، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخارى: لا أعرفه، فلم يزل يلقى إليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخارى يقول: لا أعرفه، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخارى: لا أعرف، ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخارى لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم البخارى أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثانى فهو كذا والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى مسته، وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل.

تنبيهات:

الأول: قال العراقي: فى جواز هذا الفعل نظر، لأنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثاً. وقد أنكر حَرَمَى على شعبة لما قلب أحاديث على أبان بن أبى عياش وقال: يا بش ما صنع، وهذا يحل؟.

الثانى: قد يقع القلب غلطاً لا قصداً، كما يقع الوضع كذلك، وقد مثله ابن

فرع:

إِذَا رَأَيْتَ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ فَلَاكَ أَنْ تَقُولَ: هُوَ ضَعِيفٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَا تَقُلْ: ضَعِيفُ الثَّنَى لِمُجَرَّدِ ضَعْفِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِمَامٌ إِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ أَوْ إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ مُفْسَّرٌ ضَعْفُهُ، فَإِنْ أَطْلَقَ قَفِيهِ كَلَامٌ يَأْتِي قَرِيبًا.

الصلاح يحدث رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس مرفوعاً إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى، فهذا حديث انقلب إسناده على جرير، وهو ليحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ، هكذا رواه الأئمة الخمسة، وهو عند مسلم والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف عن يحيى، وجرير إنما سمعه من حجاج فانقلب عليه، وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود فى المراسيل، عن أحمد بن صالح عن يحيى بن حسان عنه، قال: كنت أنا وجرير عند ثابت فحدث حجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه فظن جرير أنه إنما حدث ثابت عن أنس.

ثالث: هذا آخر ما أورده المصنف من أنواع الضعيف، وبقي عليه «المترك» ذكره شيخ الإسلام فى النخبة، وفسره بأن يرويه من يتهم بالكذب ولا يُعرف ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، قال: وكذا من عرف بالكذب فى كلامه وإن لم يظهر منه وقوعه فى حديث، وهو دون الأول انتهى، وتقدمت الإشارة إليه عقب الشاذ والمنكر.

رابع: تقدم أن شر الضعيف الموضوع، وهذا أمر متفق عليه، ولم يذكر المصنف ترتيب أنواعه بعد ذلك، ويليه المتروك، ثم المنكر ثم العلل ثم المدرج، ثم المقلوب ثم المضطرب، كذا رتبته شيخ الإسلام، وقال الخطابى: شرها الموضوع ثم المقلوب، ثم المجهول، وقال الزركشى فى مختصره: ما ضعفه لا لعدم اتصاله بسبعة أصناف شرها الموضوع ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المنكر، ثم الشاذ، ثم المضطرب انتهى، قلت: وهذا ترتيب حسن، وينبغى جعل المتروك قبل المدرج، وأن يقال فيما ضعفه لعدم اتصال: شره المفضل ثم المنقطع ثم المدلس ثم المرسل، وهذا واضح: ثم رأيت شيخنا الإمام الشمنى نقل قول الجوزقانى: المفضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً

من المرسل، وتعقبه بأن ذلك إذا كان الانقطاع فى موضع واحد وإلا فهو يساوى المعضل.

فرع: فيه مسائل تتعلق بالضعيف (إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فلك أن تقول هو ضعيف بهذا الإسناد ولا تقل ضعيف المتن) ولا ضعيف، وتطلق (بمجرد ضعف ذلك الإسناد) فقد يكون له إسناد آخر صحيح (إلا أن يقول إمام إنه لم يرو من وجه صحيح) أو ليس له إسناد يثبت به (أو إنه حديث ضعيف مفسراً ضعفه فإن أطلق الضعيف ولم يبين سببه (ففيه كلام يأتى قريباً) فى النوع الآتى.

فوائد:

الأولى: إذا قال الحافظ المطلع الناقد فى حديث: لا أعرفه، اعتمد ذلك فى نفيه، كما ذكر شيخ الإسلام، فإن قيل يعارض هذا ما حكى عن أبى حازم: أنه روى حديثاً بحضرة الزهرى فأنكره وقال: لا أعرف هذا، فقيل له: أحفظت حديث رسول الله ﷺ كله قال: لا، قال: فنصفه، قال: أرجو، قال: اجعل هذا من النصف الذى لم تعرفه، هذا وهو الزهرى، فما ظنك بغيره، وقريب منه ما أسنده ابن النجار فى تاريخه عن ابن أبى عاتشة، قال: تكلم شاب يوماً عند الشعبي، فقال الشعبي ما سمعنا بهذا، فقال الشاب: كل العلم سمعت؟ قال: لا، قال: فشطره قال: لا، قال: فاجعل هذا فى الشطر الذى لم تسمعه، فأفهم الشعبي، قلنا أجيب عن ذلك: بأنه كان قبل تدوين الأخبار فى الكتب، فكان إذ ذاك عند بعض الرواة ما ليس عند الحفاظ، وأما بعد الدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة فيبعد عدم الاطلاع من الحافظ الجهيد على ما يورده غيره فالظاهر عدمه.

الثانية: ألف عمر بن بدر الموصلى - وليس من الحفاظ - كتاباً فى قولهم «لم يصح شيء فى هذا الباب» وعليه فى كثير مما ذكره انتقاد.

الثالث: قولهم: هذا الحديث ليس له أصل أو لا أصله له، قال ابن تيمية: معناه ليس له إسناد.

(وإذا أردت رواية الضعيف بغير إسناد فلا تقل: قال رسول الله ﷺ كذا وما أشبهه من صيغ الجزم) بأن رسول الله ﷺ قاله (بل قل روى) عنه (كذا أو بلغنا) عنه

وَإِذَا أَرَدْتَ رَوَايَةَ الضَّعِيفِ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ فَلَا تَقُلْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْجُزْمِ، بَلْ قُلْ: رَوَى كَذَا أَوْ بَلَّغَنَا كَذَا أَوْ وَرَدَ أَوْ جَاءَ أَوْ نُقِلَ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَكَذَا مَا تَشْكُ فِي صَحَّتِهِ، وَيَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمُ التَّسَاهُلُ فِي الْأَسَانِيدِ وَرَوَايَةُ مَا سِوَى الْمَوْضُوعِ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْعَمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَحْكَامِ كَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَمِمَّا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ.

(كذا أو ورد) عنه (أو جاء) عنه (أو نقل) عنه (وما أشبهه) من صيغ التمریض كروى بعضهم (وكذا) تقول فى (ما تشك فى صحته) وضعفه، أما الصحيح فاذكره بصيغة الجزم، ويقح فيه صيغة التمریض، كما يقح فى الضعيف صيغة الجزم.

(ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فى الأسانيد) الضعيفة (ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه فى غير صفات الله تعالى) وما يجوز ويستحيل عليه وتفسير كلامه (والأحكام كالحلال والحرام و) غيرهما وذلك كالقصاص وفضائل الأعمال والمواظ وغيرها (بما لا تعلق له بالعقائد والأحكام) ومن نقل عنه ذلك: ابن حنبل وابن مهدي وابن المبارك، قالوا: إذا روي فى الحلال والحرام شدنا وإذا روي فى الفضائل ونحوها تساهلنا.

تنبيه:

لم يذكر ابن الصلاح والمصنف هنا وفى سائر كتبه لما ذكر سوى هذا الشرط وهو كونه فى الفضائل ونحوها، وذكر شيخ الإسلام له ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه، نقل العلائى الاتفاق عليه.

الثانى: أن يتدرج تحت أصل معمول به.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.

وقال: هذان ذكرهما ابن عبد السلام وابن دقيق العيد، وقيل: لا يجوز العمل به مطلقاً، قاله أبو بكر بن العربى، وقيل: يعمل به مطلقاً، وتقدم عزو ذلك إلى أبى داود وأحمد وأنهما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال.

النوع الثالث والعشرون: صفة من تقبل روايته

وما يتعلق به، وفيه مسائل

إحداها: أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فيه أن يكون عدلاً ضابطاً بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة

وعبارة الزركشى: الضعيف مردود ما لم يقتضى ترغيباً أو ترهيباً أو تعدد طرقه ولم يكن المتابع منقطعاً عنه، وقيل لا يقبل مطلقاً، وقيل: يقبل إن شهد له أصل واندرج تحت عموم، انتهى. ويعمل بالضعيف أيضاً فى الأحكام إذا كان فيه احتياط.

(النوع الثالث والعشرون: صفة من تقبل روايته) ومن ترد (وما يتعلق به) من الجرح والتعديل (وفيه مسائل: إحداها: أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه) على (أنه يشترط فيه) أى من يحتج بروايته (أن يكون عدلاً ضابطاً) لما يرويه وفسر العدل (بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً) فلا يقبل كافر ومجتون مطبق بالإجماع، ومن تقطع جنونه وأثر فى زمن إفاقة، وإن لم يؤثر قبل، قاله ابن السمعاني، ولا صغير على الأصح، وقيل: يقبل للمميز إن لم يجرب عليه الكذب (سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة) على ما حرر فى الشهادات من كتب الفقه، وتخالفها فى عدم اشتراط الحرية والذكورة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِهَايَتَيْنِ﴾ (١) وقال: ﴿وَأَشْهَدُوا ذُوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ (٢) وفى الحديث: لا تأخذوا العلم إلا من تقبلون شهادته، رواه البيهقى فى المدخل من حديث ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً، وروى أيضاً من طريق الشعبى عن ابن عمر عن عمر قال: كان يأمرنا أن لا نأخذ إلا عن ثقة، وروى الشافعى وغيره عن يحيى بن سعيد قال: سألت ابناً لعبد الله بن عمر عن مسألة

(١) سورة الحجرات: ٦.

(٢) سورة الطلاق: ٢.

مُتَقِظًا حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَاطِبًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْهُ، عَلَامًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعْنَى إِنْ رَوَى بِهِ.

الثَّانِيَةُ: تَثَبُّتُ الْعَدَالَةِ بِتَنْصِيسِ عَدْلَيْنِ عَلَيْهَا أَوْ بِالِاسْتِفَاضَةِ فَمَنْ اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها، كمالك، والسفيانين، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأشباههم

فلم يقل فيها شيئاً، فقيل له: إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمامى هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال: أعظم والله من ذلك عند الله وعند عن عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول بما ليس لى فيه علم أو أخبر عن غير ثقة.

قال الشافعي: وقال سعيد بن إبراهيم لا يحدث عن النبى ﷺ إلا الثقات، أسنده مسلم فى مقدمة الصحيح^(١)، وأسند عن ابن سيرين: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم^(٢)، وروى البيهقي عن التخمي قال: كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته وإلى صلاته وإلى حاله ثم يأخذون عنه، وفسر الضبط بأن يكون (متيقظاً) غير مغفل (حافظاً) إن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه (من التبديل والتغيير) إن حدث منه) ويشترط فيه مع ذلك أن يكون، (علاماً بما يحيل المعنى إن روى به).

(الثانية: تثبت العدالة) للرواى (بتنصيص عالين عليها) وعبرة ابن الصلاح معدلين، وعدل عنه لما سيأتى: أن التعديل إنما يقبل من عالم (أو بالاستفاضة) والشهرة (فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم) من أهل الحديث أو غيرهم (وشاع الثناء عليه بها كفى فيها) أى فى عدالته ولا يحتاج مع ذلك إلى معدّل ينص عليها (كمالك والسفيانين والأوزاعي والشافعي وأحمد) بن حنبل (وأشباههم).

قال ابن الصلاح^(٣): هذا هو الصحيح فى مذهب الشافعي وعليه الاعتماد فى أصول الفقه، ومن ذكره من أهل الحديث: الخطيب، ومثله بمن ذكر وضم إليهم الليث وشعبة وابن المبارك ووكيعاً وابن معين وابن المدينى ومن جرى مجراهم فى نباهة الذكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وإنما يسأل عن عدالة من خفى أمره، وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ وسئل ابن معين عن أبى عبيد فقال: مثلى يسأل عن أبى عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس.

(١) (١/ ١٥) باب: بيان أن الإسناد من الدين، ومعناه: لا يقبل الحديث إلا عن الثقات.

(٢) أخرجه مسلم (١/ ١٤) فى المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين.

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ١٣٧).

وَتَوَسَّعَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِيهِ فَقَالَ: كُلُّ حَامِلٍ عِلْمٍ مَعْرُوفٍ الْعِنَايَةِ بِهِ مَحْمُولٌ أَبَدًا عَلَى الْعَدَالَةِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرَحُهُ، وَقَوْلُهُ هَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ.

وقال القاضى أبو بكرى الباقلانى: الشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضى، وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً ومجوزاً فيهما العدالة وغيرها، قال: والدليل على ذلك أن العلم بظهور سيرهما واشتغال عدلتهما أقوى فى النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحابة (وتوسع) الحافظ أو عمر (ابن عبد البر فيه فقال: كل حامل علم معروف العناية به) فهو عدل (محمول) فى أمره (أبدًا) على العدالة حتى يتبين جرحه) ووافقه على ذلك ابن المواقف من المتأخرين، لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعَمَلُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولَهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»، رواه من طريق العقيلي^(١) من رواية معان بن رفاعة السلامى عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى مرفوعاً (وقوله هذا غير مرضى) والحديث من الطريق الذى أورده مرسل أو معضل، وإبراهيم هو الذى أرسله قال فيه ابن القطان: لا نعرفه البتة، ومعان أيضاً ضعفه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان وابن عدى والجوزجاني، نعم وثقه ابن المدينى وأحمد، وفى كتاب العلل للخلال أن أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له كأنه موضوع، فقال: لا هو صحيح، فقيل له: ممن سمعته فقال: من غير واحد، قيل: من هم؟ قال: حدثنى به مسكين إلا أنه يقول عن معان عن القاسم بن عبد الرحمن، ومعان لا بأس به انتهى.

قال ابن القطان: وخفى على أحمد من أمره ما علمه غيره، قال العراقى: وقد ورد هذا الحديث متصلاً من رواية علي بن عمر وابن عمرو وجابر بن سمرة وأبى أمامة وأبى هريرة، وكلها ضعيفة لا يثبت منها شئ وليس فيها شئ يقوى المرسل.

قال ابن عدى^(٢): ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن إبراهيم العذرى، ثنا الثقة من أصحابنا أن رسول الله ﷺ فذكره، ثم على تقدير ثبوته إنما يصح الاستدلال به لو كان خبراً، ولا يصح حمله على الخبر، لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم لأن العلم إنما يقبل عنهم، والدليل على ذلك أن فى بعض طرقه عند ابن أبى حاتم: ليحمل هذا العلم، بلام الأمر.

وذكر ابن الصلاح فى فوائد رحلته أن بعضهم ضبطه بضم الياء وفتح الميم مبنياً للمفعول ورفع العلم، وفتح العين واللام من عدوله، وآخره تاء فوقية، فعולה بمعنى فاعل، أى كامل فى عدلته، أى إن الخلف هو العدولة، والمعنى إن هذا العلم يحمل أى

(١) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٩؛ ١٠). (٢) فى «الكامل» (١/ ١٥٢).

الثالثة: يُعْرِفُ ضَبْطُهُ بِمُؤَافَقَتِهِ الثَّقَاتِ الْمُتَّقِينَ غَالِبًا وَلَا تَقْصُرُ مُخَالَفَتُهُ النَّادِرَةَ فَإِنْ كَثُرَتْ اخْتَلَّ ضَبْطُهُ وَلَمْ يَحْتَجْ بِهِ.

الرابعة: يُقْبَلُ التَّعْدِيلُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ الشَّهِوْرِ، وَلَا يُقْبَلُ الْجَرْحُ إِلَّا مُبَيَّنَ السَّبَبُ،

يؤخذ عن كل خلف عدل، فهو أمر بأخذ العلم عن العدول، والمعروف فى ضبطه فتح ياء يحمل أى يؤخذ عن كل خلف عدل، فهو أمر بأخذ العلم عن العدول، والمعروف فى ضبطه فتح ياء حمل مبنياً لفاعل ونصب العلم مفعوله، والفاعل عدوله جمع عدل. (الثالثة: يعرف ضبطه) أى الراوى (بموافقة الثقات المتقين) الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم فى روايتهم (غالبًا) ولو من حيث المعنى فضابط (ولا تقصر مخالفتهم) لهم (النادرة فإن كثرت) مخالفتهم لهم وتدرت الموافقة (اختل ضبطه ولم يحتج به) فى حديثه: فائدة:

ذكر الحافظ أبو الحجاج المزى فى الاطراف: أن الوهم تارة يكون فى الحفظ وتارة يكون فى القول وتارة فى الكتابة، قال: وقد روى مسلم^(١) حديث: لا تسبوا أصحابي: عن يحيى بن يحيى، وأبى بكر، وأبى كريب ثلاثتهم، عن أبى معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة، وهم عليهم فى ذلك، إنما رواه عن أبى معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى سعيد، كذلك رواه عنهم الناس كما رواه ابن ماجه^(٢) عن أبى كريب أحد شيوخ مسلم فيه، قال: والدليل على أن ذلك وهم وقع منه فى حال كتابته لا فى حفظه: أنه ذكر أولاً حديث أبى معاوية، ثم ثنى بحديث جرير، وذكر المتن وبقية الإسناد، ثم ثلث بحديث وكيع، ثم رابع بحديث شعبة، ولم يذكر المتن ولا بقية الإسناد عنهما، بل قال: عن الأعمش بإسناد جرير، وأبى معاوية يمثل حديثهما، فلو أن إسناد جرير وأبى معاوية عنده واحد لما جمعتهما فى الحوالة عليهما.

(الرابعة: يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح والمشهور)، لأن أسبابه كثيرة فيشقل ويشق ذكرها، لأن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيعد جميع ما يفسق بفعله أو يشركه، وذلك شاق جداً (ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب) لأنه يحصل بأمر واحد ولا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون فى أسباب الجرح، فيطلق أحدهما الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح فى نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر هل هو قاذح أو لا؟.

(١) (٢٥٤٠) فى كتاب فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة عليهم السلام من الطريق المذكور.

(٢) (١٦١) فى المقدمة، باب: فى فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وَأَمَّا كُتُبُ الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ الَّتِي لَا يُذَكَّرُ فِيهَا سَبَبُ الْجَرْحِ فَقَائِدَتُهَا التَّوَقُّفُ فِيمَنْ جَرَّحُوهُ فَإِنْ بَحَثْنَا عَنْ حَالِهِ، وَاتَّزَاحَتْ عَنْهُ الرَّيْبَةُ وَحَصَلَتْ الثِّقَةُ بِهِ قَبْلُنَا حَدِيثُهُ كَجَمَاعَةٍ فِي الصَّحِيحِينَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ.

قال ابن الصلاح^(١): وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله، وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما.

ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة، وعمرو بن مرزوق، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم.

وهكذا فعل أبو داود، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، ويدل على ذلك أيضاً أنه ربما استفسر الجراح فذكر ما ليس بجرح، وقد عقد الخطيب لذلك باباً، روى فيه عن محمد بن جعفر المدائنى قال: قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على بردون فتركت حديثه، وروى عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث صالح المزنى، فقال: وما تصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد.

وروى عن وهب بن جرير قال: قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو، فسمعت صوت الطنبور فرجعت، فقيل له: فهلا سألت عنه؟ إذ لا يعلم هو. وروينا عن شعبة قال: قلت للحكم بن عتيبة: لم لم ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام، وأشباه ذلك.

قال الصيرفى: وكذا إذا قالوا: فلان كذا لا بد من بيانه، لأن الكذب يحتمل الغلط، كقوله: كذا أبو محمد، ولما صحح ابن الصلاح هذا القول أورد على نفسه سؤالاً فقال: ولقائل أن يقول إنما يعتمد الناس فى جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التى صنفها أئمة الحديث فى الجرح والتعديل، وقلماء يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، وهذا حديث ضعيف، أو حديث غير ثابت، ونحو ذلك، واشتراط بيان السبب يقضى إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح فى الأغلب الأكثر.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ١٤٠).

ثم أجاب عن ذلك بما ذكره المصنف فى قوله (وأما كتب الجرح والتعديل التى لا يذكر فيها سبب الجرح) فإنا وإن لم نعمدها فى إثبات الجرح والحكم به (فقد اتدنتها التوقف فىمن جرحوه) عن قبول حديثه، لما أوقع ذلك عندنا من الرية القوية فيهم (فإن بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الرية وحصلت الثقة به قبلنا حديثه كجماعة فى الصحيحين بهذه المثابة) كما تقدمت الإشارة إليه.

ومقابل الصحيح أقوال:

أحدها: قبول الجرح غير مفسر، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه، لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيبنى المعدل على الظاهر، نقله إمام الحرمين والغزالي والرازي فى المحصول.

الثانى: لا يقبلان إلا مفسرين، حكاه الخطيب والأصوليون، لأنه كما قد يجرح الجارح بما لا يقدح، كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضى العدالة، كما روى يعقوب الفسوى فى تاريخه قال: سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس: عبد الله العمري ضعيف؛ قال: إنما يضعفه رافضى مبغض لأبائه، لو رأيت لحيته وهيته لعرفت أنه ثقة. فاستدل على ثقته بما ليس بحجة، لأن حسن الهيئة يشترك فى العدل وغيره.

الثالث: لا يجب ذكر السبب فى واحد منهما إذا كان الجارح والمعدل عالين بأسباب الجرح والتعديل، والخلاف فى ذلك، بصيراً مرضياً فى اعتقاده وأفعاله وهذا اختيار القاضى أبى بكر ونقله عن الجمهور، واختاره إمام الحرمين والغزالي والرازي والخطيب، وصححه الحافظ أبو الفضل العراقى والبلقيني فى محاسن الاصطلاح.

واختار شيخ الإسلام تفصيلاً حسناً، فإن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلا مفسراً لأنه قد ثبت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلى، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله فى دينه، ثم فى حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم يعدل فهو فى حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله.

الخامسة: الصحيح أن الجرح والتعديل يشبتان بواحد، وقيل لا بد من اثنين وإذا اجتمع فيه جرح وتعديل فالجرح مقدم،

وقال الذهبى - وهو من أهل الاستقراء السام فى نقد الرجال - : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة، انتهى. ولهذا كان مذهب النسائى : أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه.

(الخامسة: الصحيح أن الجرح والتعديل يشبتان بواحد) لأن العدد لم يشترط فى قبول الخبر، فلم يشترط فى جرح راويه وتعديله، ولأن التزكية بمنزلة الحكم وهو أيضاً لا يشترط فيه العدد (وقيل: لا بد من اثنين) كما فى الشهادة، وقد تقدم الفرق. قال شيخ الإسلام: ولو قيل يفصل بين ما إذا كانت التزكية مسندة من المزكى إلى اجتهاده أو إلى النقل عن غيره لكان متجهاً، لأنه إن كان الأول فلا يشترط العدد أصلاً لأنه بمنزلة الحكم، وإن كان الثانى فيجربى فيه الخلاف ويتبين أيضاً لأنه لا يشترط العدد لأن أصل النقل لا يشترط فيه، فكذا ما نفع منه، انتهى.

وليس لهذا التفصيل الذى ذكره فائدة إلا نفى الخلاف فى القسم الأول، وشمل الواحد العبد والمرأة وسيذكره المصنف من زوائده.

(وإذا اجتمع فيه) أى الراوى (جرح) مفسر (وتعديل فالجرح مقدم) ولو زاد عدد المعدل، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء لأن مع الجراح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفى عنه، وقيد الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدل عرفت السبب الذى ذكره الجراح ولكنه تاب وحسنت حاله، فإنه حيثئذ يقدم المعدل.

قال البلقينى: ويأتى ذلك أيضاً هنا إلا فى الكذب، كما سيأتى، وقيد ابن دقيق العيد بأن يبنى على أمر مجزوم به لا بطريق اجتهادى، كما اصطلاح عليه أهل الحديث فى الاعتماد فى الجرح على اعتبار حديث الراوى بحديث غيره والنظر إلى كثرة الموافقة والمخالفة، ورد بأن أهل الحديث لم يعتمدوا ذلك فى معرفة الضبط والنقل، واستثنى أيضاً ما إذا عين سبباً ففناه المعدل بطريق معتبر، كأن قال: قتل غلاماً ظلماً يوم كذا، فقال المعدل رأيته حياً بعد ذلك، أو كان القتال فى ذلك الوقت عندى، فإنهما

وَقِيلَ إِنْ زَادَ الْمُعَدِّلُونَ قُدِّمَ التَّعْدِيلُ، وَإِذَا قَالَ حَدَّثَنِي الثَّقَةُ أَوْ نَحْوُهُ لَمْ يَكْتَفَ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: يَكْتَفَى فَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ عَالِمًا كَفَى فِي حَقِّ مُوَافَقِهِ فِي الْمَذْهَبِ عِنْدَ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ

يتعارضان، وتقييد الجرح بكونه مفسراً جار على ما صححه المصنف وغيره، كما صرح به ابن دقيق العيد وغيره.

(وقيل إن زاد المعدلون) فى العدد على المجرحين (قدم التعديل) لأن كثرتهم تقوى حالهم وتوجب العمل بخبرهم وقلة المجرحين تضعف خبرهم، قال الخطيب: وهذا خطأ وبعد عن توهمه، لأن المعدلين وإن كثروا لم يخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفى، وقيل: يرجع بالأحفظ، حكاه البلقينى فى محاسن الاصطلاح، وقيل: يتعارضان فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح، حكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شعبان من المالكية.

قال العراقى: وكلام الخطيب يقتضى نفى هذا القول. فإنه قال: اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنتان وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى، نفى هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب.

(وإذا قال حدثنى الثقة، أو نحوه) من غير أن يسميه (لم يكتف به) فى التعديل (على الصحيح) حتى يسميه، لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سماه لكان ممن جرحه غيره بجرح قاذح، بل إضرابه عن تسميته رية توقع تردداً فى القلب، بل زاد الخطيب أنه لو صرح بأن كل شيوخه ثقات ثم روى عن من لم يسمه لم يعمل بتزكيته، لجواز أن يعرف إذا ذكره بغير العدالة.

(وقيل يكتفى) بذلك مطلقاً كما لو عينه لأنه مأمون فى الحالتين معاً (فإن كان القائل عالماً) أى مجتهداً كمالك والشافعى وكثيراً ما يفعلان ذلك (كفى فى حق موافقه فى المذهب) لا غيره (عند بعض المحققين) قال ابن الصباغ: لأنه لم يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره، بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم، وقد عرف هو من روى عنه ذلك، واختاره إمام الحرمين، ورجحه الرافعى فى شرح المسند، وفرضه فى

صدور ذلك من أهل التعديل، وقيل: لا يكفى أيضاً حتى يقول: كل من أروى لكم عنه ولم أسمه فهو عدل.

قال الخطيب: وقد يوجد فى بعض من أبهموه الضعف لحفاء حاله، كرواية مالك عن عبد الكريم بن أبى المخارق.

فأئدتان:

الأولى: لو قال الشافعى أخبرنى من لا أنهم فهو كقوله أخبرنى الثقة.

وقال الذهبى: ليس بتوثيق لأنه نفى للتهمة وليس فيه تعرض لإتقانه ولا أنه حجة.

قال ابن السبكى: وهذا صحيح غير أن هذا إذا وقع من الشافعى على مسألة دينية فهى والتوثيق سواء فى أصل الحجة، وإن كان مدلول اللفظ لا يزيد على ما ذكره الذهبى، فمن ثم خالفناه فى مثل الشافعى، أما من ليس مثله فالأمر كما قال، انتهى.

قال الزركشى: والمعجب من اقتصاره على نقله عن الذهبى مع أن طوائف من فحول أصحابنا صرحوا به، منهم السيرافى والماوردى والرويانى.

الثانية: قال ابن عبد البر: إذا قال مالك: عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشج، فالثقة مخزومة بن بكير، وإذا قال: عن الثقة عن عمرو بن شعيب فهو عبد الله بن وهب، وقيل: الزهرى، وقال النسائى: الذى يقول مالك فى كتابه «الثقة عن بكير» يشبه أن يكون عمرو بن الحارث، وقال غيره: قال ابن وهب: كل ما فى كتاب مالك أخبرنى من لا أنهم من أهل العلم فهو الليث بن سعد. وقال أبو الحسن الأبرى: سمعت بعض أهل الحديث يقول: إذا قال الشافعى أخبرنا الثقة عن ابن أبى ذؤيب فهو ابن أبى فديك، وإذا قال أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان، وإذا قال أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير فهو أبو أسامة، وإذا قال أخبرنا الثقة عن الأوزاعى فهو عمرو بن أبى سلمة، وإذا قال: أخبرنا الثقة عن الأوزاعى فهو عمرو بن أبى سلمة، وإذا قال: أخبرنا الثقة عن ابن جريج فهو مسلم بن خالد،

وإذا قال أخبرنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن يحيى، انتهى. ونقله غيره عن أبى حاتم الرازى.

وقال شيخ الإسلام ابن حجر فى رجال الأربعة: إذا قال مالك عن الثقة عن عمرو بن شعيب قيل: هو عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة، وعن الثقة عن بكير بن الأشج قيل: هو مخزومة بن بكير، وعن الثقة عن ابن عمرو هو نافع، كما فى موطأ ابن القاسم. وإذا قال الشافعى: عن الثقة عن ليث بن سعد، قال الربيع: هو يحيى بن حسان، وعن الثقة عن أسامة بن زيد هو إبراهيم بن يحيى، وعن الثقة عن حميد هو ابن علية، وعن الثقة عن معمر هو مطرف بن مالز، وعن الثقة عن الوليد بن كثير هو أبو أسامة، وعن الثقة عن يحيى بن أبى كثير لعله ابنه عبد الله بن يحيى، وعن الثقة عن يونس بن عبيد عن الحسن هو ابن علية، وعن الثقة عن الزهرى هو سفيان بن عيينة انتهى.

ورويانا فى مسند الشافعى عن الأصمّ: قال: سمعت الربيع يقول: كان الشافعى إذا قال: أخبرنى من لا أنهم يريد به إبراهيم بن يحيى، وإذا قال: أخبرنى الثقة يريد به يحيى بن حسان، وقد روى الشافعى قال: أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحارث إن لم أكن سمعته من عبد الله بن الحارث عن مالك بن أنس عن يزيد بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا فى الملقطة بنصف دية الموضحة^(١) قال الحافظ أبو الفضل الفلكى: الرجل الذى لم يسم الشافعى هو أحمد بن حنبل، وفى تاريخ ابن عساكر قال عبد الله بن أحمد: كل شىء فى كتاب الشافعى أخبرنا الثقة عن أبى.

وقال شيخ الإسلام: يوجد فى كلام الشافعى أخبرنى الثقة عن يحيى بن أبى كثير. والشافعى لم يأخذ عن أحد من أدرك يحيى بن أبى كثير فيحتمل أنه أراد بسنده عن يحيى، قال: وذكر عبد الله بن أحمد أن الشافعى إذا قال: أخبرنا الثقة وذكر واحداً من العراقيين فهو يعنى أباه.

(١) أخرجه البيهقى فى «السنن الكبرى» (٨/ ٨٣).

وَإِذَا رَوَى الْعَدْلُ عَمَّنْ سَمَاهُ لَمْ يَكُنْ تَعْدِيلًا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ هُوَ تَعْدِيلٌ. وَعَمَلُ الْعَالَمِ وَفَتْيَاهُ عَلَى وَفْقِ حَدِيثٍ رَوَاهُ لَيْسَ حَكْمًا بِصَحِّهِ وَلَا مُخَالَفَتُهُ قَدْخُ فِي صَحِّهِ وَلَا فِي رَوَاتِهِ.

(وإذا روى العدل عن سماء لم يكن تعديلاً عند الأكثرين) من أهل الحديث وغيرهم (وهو الصحيح) لجواز رواية العدل عن غير العدل فلم تتضمن روايته عنه تعديله، وقد روينا عن الشعبي أنه قال: حدثنا الحارث وأشهد بالله أنه كان كذاباً. وروى الحاكم وغيره عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معين وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتبه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه، فقال: يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له كذبت إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت (وقيل هو تعديل) إذ لو علم فيه جرحاً لذكره، ولو لم يذكره لكان غاشاً في الدين، قال الصيرفي: وهذا خطأ، لأن الرواية تعريف له والعدالة بالخبرة، وأجاب الخطيب: بأنه قد لا يعرف عداله ولا جرحه، وقيل: إن كان العدل الذي روى عنه لا يروى إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً، وإلا فلا، واختاره الأصوليون، كالآمدى وابن الحاجب وغيرهما.

(وعمل العالم وفتياءه على وفق حديث رواه ليس حكماً) منه (بصحته) ولا بتعديل روايته، لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر، وصحح الآمدى وغيره من الأصوليين أنه حكم بذلك، وقال إمام الحرمين: إن لم يكن في مسالك الاحتياط، وفرق ابن تيمية بين أن يعمل به في الترغيب وغيره (ولا مخالفته) له (قدح) منه (في صحته ولا في روايته) لإمكان أن يكون ذلك لمنازع من معارض أو غيره، وقد روى مالك حديث الخيار ولم يعمل به لعمل أهل المدينة بخلافه، ولم يكن ذلك قدحاً في نافع راويه.

وقال ابن كثير: في القسم الأول نظر، إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، وتعرض للاحتجاج به في فتياءه، أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه.

قال العراقي: والجواب أنه يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن

السادسة: رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تقبل عند الجماهير، ورواية المستور وهو عدل الظاهر خفى الباطن يحتج بها بعض من رد الأول وهو قول بعض الشافعيين، قال الشيخ: يشبه أن يكون العمل على هذا فى كثير من كتب الحديث فى جماعة من الرواة تقدم العهد بهم وتعذر خبرتهم باطناً، وأما مجهول العين فقد لا يقبله بعض من يقبل مجهول العدالة، ثم من روى عنه عدلان عيناه ارتفعت جهالة عينه، قال الخطيب: المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء،

لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع ولا يلزم المفتى أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها، ولعل له دليلاً آخر واستأنس بالحديث الوارد فى الباب، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقدمه على القياس كما تقدم.

تنبيه:

مما لا يدل على صحة الحديث أيضاً كما ذكره أهل الأصول، موافقة الإجماع له على الأصح، لجواز أن يكون المستند غيره، وقيل: يدل وكذلك بقاء خبر تتوفر الدواعى على إبطاله، وقال الزيدية: يدل، وافترق العلماء بين متأول للحديث ومحتج به، قال ابن السمعاني وقوم يدل، لتضمنه تلقىهم له بالقبول، وأجيب باحتمال أنه تأوله على تقدير صحته فرضاً، لا على ثبوتها عنده.

(السادسة: رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً) مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه (لا تقبل عند الجماهير) وقيل: تقبل مطلقاً، وقيل: إن كان من روى عنه فيهم من لا يروى عن غير عدل قبل وإلا فلا (ورواية المستور وهو عدل الظاهر خفى الباطن) أى مجهول العدالة باطناً (يحتج بها بعض من رد الأول وهو قول بعض الشافعيين) كسليم الرازى، قال: لأن الإخبار مبنى على حسن الظن بالراوى، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة فى الباطن، فاقصر فيها على معرفة ذلك فى الظاهر، بخلاف الشهادة فإنها تكون عند الحكماء فلا يتعذر عليهم ذلك (قال الشيخ) ابن الصلاح (ويشبهه أن يكون العمل على هذا) الراى (فى كثير من كتب الحديث) المشهورة (فى جماعة من الرواة تقدم العهد بهم وتعذر خبرتهم باطناً) وكذا

وَلَا يُعْرَفُ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدٍ، وَأَقْلُ مَا يَرْفَعُ الْجَهَالََةَ رَوَايَةُ اثْنَيْنِ مَشْهُورَيْنِ، وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ نَحْوَهُ، قَالَ الشَّيْخُ رَدًّا عَلَى الْخَطِيبِ: وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ مُرْدَاسِ الْأَسْلَمِيِّ، وَمُسْلِمٌ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ كَعْبِ الْأَسْلَمِيِّ وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُمَا غَيْرَ وَاحِدٍ، وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ مَتَجُّةٌ كَالْاِكْتِفَاءِ بِتَعْدِيلِ وَاحِدٍ وَالصَّوَابُ نَقْلُ الْخَطِيبِ وَلَا يَصَحُّ الرَّدُّ عَلَيْهِ بِمُرْدَاسٍ وَرِبِيعَةٍ فَإِنَّهُمَا صَحَابِيَّانِ مَشْهُورَانِ وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ.

صححه المصنف في شرح المذهب (وأما مجهول العين) وهو القسم الثالث من أقسام المجهول (فقد لا يقبله بعض من يقبل مجهول العدالة) ورده وهو الصحيح الذى عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم وقيل: يقبل مطلقاً، وهو قول من لا يشترط فى الراوى مزيداً على الإسلام، وقيل: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروى إلا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد، واكتفينا فى التعديل بواحد قبل: وإلا فلا، وقيل إن كان مشهوراً فى غير العلم بالزهد أو النجدة قبل وإلا فلا، واختاره ابن عبد البر، وقيل: إن ركاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل وإلا فلا، واختاره أبو الحسن ابن القطان وصححه شيخ الإسلام (ثم من روى عنه عدلان عيناه ارتفعت جهالة عينه قال الخطيب) فى الكفاية وغيرها (المجهول عند أهل الحديث من لم تعرفه العلماء) ولم يشتهر بطلب العلم فى نفسه (ولا يعرف حديثه، إلا من جهة) راو (واحد، وأقل ما يرفع الجهالة) عنه (رواية اثنين مشهورين) فأكثر عنه، وإن لم يثبت له بذلك حكم العدالة (ونقل ابن عبد البر عن أهل الحديث نحوه) ولفظه كما نقله ابن الصلاح فى النوع السابع والأربعين: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً فى غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمر بن معد يكرب بالنجدة (قال الشيخ) ابن الصلاح (رداً على الخطيب) فى ذلك (وقد روى البخارى) فى صحيحه (عن مرداس) بن مالك (الاسلمى و) (مسلم) فى صحيحه (عن ربيعة بن كعب الأسلمى ولم يرو عنهما غير واحد) وهو قيس بن أبى حازم عن الأول؛ وأبى سلمة بن عبد الرحمن عن الثانى، وذلك مصير منهما إلى أن الراوى يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه قال، (والخلاف فى ذلك متجه كالاكتفاء بتعديل واحد) قال المصنف ردّاً على ابن الصلاح (والصواب نقل الخطيب) وقد نقله أيضاً أبو

مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقى وغيره (ولا يصح الرد عليه بمرداس وربيعة فإنهما صحابيَّان مشهوران والصحابة كلهم عدول) فلا يحتاج إلى رفع الجهالة عنهم بتعدد الرواة، قال العراقى: هذا الذى قاله النووى متجه إذا ثبتت الصحة، ولكن بقى الكلام فى أنه هل ثبتت الصحة برواية واحد عنه أو لا تثبت إلا برواية اثنين عنه وهو محل نظر واختلاف بين أهل العلم، والحق أنه إن كان معروفاً بذكره فى الغزوات أو فى من وفد من الصحابة أو نحو ذلك فإنه ثبتت صحبته وإن لم يرو عنه إلا راو واحد، ومرداس من أهل الشجرة، وربيعة من أهل الصفة فلا يضرهما انفراد رأو واحد عن كل منهما، علي أن ذلك ليس بصواب بالنسبة إلى ربيعة، فقد روى عنه أيضاً نعيم المجرم وحظلة بن علي وأبو عمران الجونى، قال: وذكر المزي والذهبي أن مرداساً روى عنه أيضاً زياد بن علاقة وهو وهم إنما ذاك مرداس بن عروة صحابى آخر كما ذكره البخارى، وابن أبى حاتم وابن حبان وابن منده وابن عبد البر والطبرانى وابن قانع وغيرهم، ولا أعلم فيه خلافاً.

تقريبه:

قال العراقى: إذا مشينا على ما قاله النووى أن هذا لا يؤثر فى الصحابة، ورد عليه من خرج له البخارى أو مسلم من غيرهم ولم يرو عنهم إلا واحد، قال: وقد جمعهم فى جزء مفرد منهم عند البخارى، جويرية بن قدامة، تفرد عنه أبو جعرة نصر بن عمران الضبعى وزيد بن رباح المدنى، تفرد عنه مالك، والوليد بن عبد الرحمن الجارودى، تفرد عنه ابن النثر، وعند مسلم جابر بن إسماعيل الحضرمى، تفرد عنه عامر بن سعد اهـ.

قال شيخ الإسلام: أما جويرية، فالأرجح أنه جارية عم الأحنف، صرح بذلك ابن أبى شيبه فى مصنفه، وجارية بن قدامة صحابى شهير روى عنه الأحنف بن قيس والحسن البصرى، وأما زيد بن رباح، فقال فيه أبو حاتم: ما أرى به حديثه بأساً، وقال الدارقطنى وغيره: ثقة، وقال ابن عبد البر: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان فى الثقات، فانتفت عن الجهالة بتوثيق هؤلاء، وأما الوليد فوثقه أيضاً الدارقطنى وابن حبان، وأما جابر فوثقه ابن حبان وأخرج له ابن خزيمة فى صحيحه، وقال: إنه ممن يحتج به، وأما خيَّاب فذكره جماعة فى الصحابة.

فَرَعُ:

يُقْبَلُ تَعْدِيلُ الْعَبْدِ وَالْمَرَأَةِ الْعَارِفِينَ، وَمَنْ عُرِفَتْ عَيْنُهُ وَعَدْلَتُهُ وَجُهْلُ اسْمِهِ احْتَجَّ بِهِ،

فائدتان:

الأولى: جهل جماعة من الحفاظ قومًا من الرواة لعدم علمهم بهم، وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم، وأنا أسرد ما فى الصحيحين: من ذلك أحمد بن عاصم البلخى جهله أبو حاتم لأنه لم يخبر بحاله ووثقه ابن حبان، وقال: روى عنه أهل بلده. إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومى جهله ابن القطان وعرفه غيره. فوثقه ابن حبان وروى عنه جماعة. أسامة بن حفص المدنى جهله الساجى وأبو القاسم اللالكائى. قال الذهبى ليس بمجهول روى عنه أربعة. أسباط أبو اليسع جهله أبو حاتم وعرفه البخارى. بيان بن عمر جهله أبو حاتم ووثقه ابن المدىنى وابن حبان وابن عدى وروى عنه البخارى وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل. الحسين بن الحسن بن يسار جهله أبو حاتم ووثقه أحمد وغيره. الحكم بن عبد الله البصرى جهله أبو حاتم ووثقه الذهلبى وروى عنه أربعة ثقات. عباس بن الحسين القنطرى جهله أبو حاتم ووثقه أحمد وابنه وروى عنه البخارى والحسن بن علي المعمرى وموسى بن هارون الحمالي وغيرهم. محمد بن الحكم المروزوى جهله أبو حاتم ووثقه ابن حبان وروى عنه البخارى.

الثانية: قال الذهبى فى الميزان: ما علمت فى النساء من اتهمت ولا من تركها، وجميع من ضعف منهن إنما هو للجهالة.

فرع:

فى مسائل زادها المصنف على ابن الصلاح (يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين) لقبول خبرهما، وبذلك جزم الخطيب فى الكفاية والراوى والقاضى أبو بكر بعد أن حكى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل فى التعديل النساء لا فى الرواية ولا فى الشهادة، واستدل الخطيب على القبول بـ سؤال النبى ﷺ بـيرة عن عائشة فى قصة الإفك، قال: بخلاف الصبى المراهق فلا يقبل تعديله إجماعاً (ومن عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه) ونسبه (احتج به) وفى الصحيحين من ذلك كثير، كقولهم ابن

وَإِذَا قَالَ أَخْبَرَنِي فَلَانٌ أَوْ فَلَانٌ، وَهُمَا عَدْلَانِ احْتَجَّ بِهِ فَإِنْ جَهِلَ عَدْلَهُ أَحَدُهُمَا أَوْ قَالَ فَلَانٌ أَوْ غَيْرُهُ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ.

فَلَانٌ أَوْ الدَّ فَلَانٌ، وَقَدْ جُزِمَ بِذَلِكَ الْخَطِيبُ فِي الْكُفَايَةِ وَنُقِلَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ الْجَهْلُ بِاسْمِهِ لَا يُخْلُ بِالْعِلْمِ بِعَدْلِهِ. وَمِثْلُهُ بِحَدِيثِ ثُمَامَةَ بْنِ حَزَمٍ الْقَشِيرِيِّ: سَأَلَتْ عَائِشَةَ عَنِ النِّيِّذِ فَقَالَتْ: هَذِهِ خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِجَارِيَةِ حَبْشِيَّةٍ فَسَلِّهَا، الْحَدِيثُ.

(وَإِذَا قَالَ أَخْبَرَنِي فَلَانٌ أَوْ فَلَانٌ) عَلَى الشَّكِّ (وَهُمَا عَدْلَانِ احْتَجَّ بِهِ) لِأَنَّهُ قَدْ عَيَّنَهُمَا وَتَحَقَّقَ سَمَاعُهُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَكِلَاهُمَا مَقْبُولٌ، قَالَ الْخَطِيبُ، وَمِثْلُهُ بِحَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ أَوْ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ دَخَلَ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: إِنِّي مَرَرْتُ بِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، الْحَدِيثُ (فَلَنْ جَهِلَ عَدْلَهُمَا أَوْ قَالَ فَلَانٌ أَوْ غَيْرُهُ) وَلَمْ يَسْمَعْهُ (لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ) لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِلْخَبَرِ الْمَجْهُولِ.

فائدة:

وَقَعَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَحَادِيثُ أَبْهَمَ بَعْضُ رِجَالِهَا، كَقَوْلِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا صَاحِبُنَا لَنَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكَرِيَّا عَنِ الْأَعْمَشِ، وَهَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاهَانَ، أَمَّا رِوَايَةُ الْجُلُودِيِّ فِيهَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، وَفِيهِ أَيْضًا: وَحَدَّثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانٍ وَيُونُسَ الْمُؤَدَّبِ، فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(١)، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ عَسْكَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ مِنْ شَيْخٍ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ، وَرَوَاهُ الْبِزَارِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مَسْكِينٍ وَهُوَ ثِقَةٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانٍ، وَفِي الْجَنَائِزِ^(٢). حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حُجَّاجًا الْأَعْمُورَ بِحَدِيثِ خُرُوجِهِ ﷺ إِلَى الْبَقِيعِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ حُجَّاجٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَيُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْبَعِيُّ، وَعَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَوَثَّقَهُ، وَفِي

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٩٩) فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ: مَا يُقَالُ بَيْنَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالْقِرَاءَةِ.

(٢) (٩٧٤) يَابُ: مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالِدَعَاءِ لِأَهْلِهَا.

الجوائح: حدثنى غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبى أويس بحدِيث عائشة فى الصوم، وقد رواه البخارى عن إسماعيل، فهو أحد شيوخ مسلم فيه، وفى الاحتكار: حدثنى بعض أصحابنا عن عمرو بن عون ثنا خالد بن عبد الله، وقد أخرجه أبو داود عن وهب بن بقية عن خالد، وهب من شيوخ مسلم فى صحيحه، وفى المناقب: حدثت عن أبى أسامة، وعن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا أبو أسامة بحدِيث أبى موسى: إن الله إذا أراد رحمة أمة من عباده قبض نبيها، الحديث، وقد رواه عن إبراهيم الجوهري عن أبى أسامة جماعة منهم أبو بكر البزار ومحمد بن المسيب الأرماني وأحمد بن فیل البالي ورواه عن الأرماني ابن خزيمة وإبراهيم المزكي وأبو أحمد الجلودى وغيرهم، وفى القدر: حدثنى عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبى مریم بحدِيث أبى سعيد، لتركبن سنن من قبلكم، وقد وصله إبراهيم بن سفيان عن محمد بن يحيى عن ابن أبى مریم، وأخرج فى الجنائز حدِيث الزهرى: حدثنى رجال عن أبى هريرة بمثل حدِيث من شهد الجنائزة، وقد وصله قبل ذلك من حدِيث الزهرى عن الأعرج عن أبى هريرة، ومن حديثه عن سعيد بن المسيب عنه، وأخرج فى الجهاد حدِيث الزهرى قال: بلغنى عن ابن عمر: نفل رسول الله ﷺ سرية، وقد وصله قبل ذلك عن الزهرى عن سالم عن أبيه، ومن طريق نافع عن ابن عمر، وأخرج فيه حدِيث هشام عن أبيه، قال: أخبرت أن رسول الله ﷺ قال: لقد حكمت فيهم بحكم الله^(١)، وقد وصله من رواية أبى سعيد، وأخرج فى الصلاة حدِيث أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة فى السهو، وفى آخره قال: وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال: وسلم، والقائل ذلك ابن سيرين عن أبى هريرة كما رجحه الدارقطنى، وقد وصل لفظ السلام من طريق أبى المهلب عن عمران فى

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٧٦٩) فى كتاب الجهاد، باب: جوار قتال من نقض العهد.

السَّابِغَةُ: مَنْ كَفَرَ بِبِدْعَتِهِ لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ بِالِاتِّفَاقِ، وَمَنْ لَمْ يَكْفُرْ قِيلَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: يُحْتَجُّ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذْبَ فِي نَصْرَةِ مَذْهَبِهِ أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ وَحَكِي عَنِ الشَّافِعِيِّ.

حديث آخر، وأخرج فى اللعان^(١) حديث ابن شهاب: بلغنا أبا هريرة كان يحدث، الحديث: إن امرأتى ولدت غلاماً أسود، وهو متصل عنده من حديث الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة، وعنده وعند البخارى^(٢) من حديث ابن المسيب عنه، فهذا ما وقع فيه من هذا النوع وقد تبين اتصاله.

(السابغة: من كفر ببديعته) وهو كما فى شرح المذهب للمصنف: الجسم، ومنكر علم الجزئيات، قيل: وقائل خلق القرآن، فقد نص عليه الشافعى واختاره البلقينى، ومنع تأويل البيهقى له بكفران النعمة، بأن الشافعى قال ذلك فى حق حفص القرطلى لما أفتى بضرب عنقه، وهذا رادٌ للتأويل (لم يحتج به بالاتفاق) قيل دعوى الاتفاق ممنوعة، فقد قيل: إنه يقبل مطلقاً، وقيل: يقبل إن اعتقد حرمة الكذب، وصححه صاحب المحصول، وقال شيخ الإسلام: التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببديعته، لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، والمعتمد أن الذى ترد بدعته روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله (من لم يكفر) فيه خلاف (قيل لا يحتج به مطلقاً) ونسبه الخطيب لملك، لأن فى الرواية عنه ترويجاً لأمره وتنويعاً لذكره، ولأنه فاسق ببديعته، وإن كان متأولاً يرد كالفاسق بلا تأويل، كما استوى الكافر المتأول وغيره (وقيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب فى نصرة مذهب أو لأهل مذهب) سواء كان داعية أم لا، ولا يقبل إن استحل ذلك (وحكى) هذا

(١) حديث رقم (١٥٠٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٦٨٤٧) فى كتاب الحدود، باب: ما جاء فى التعريض.

وَقِيلَ: يُحْتَجُّ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً إِلَىٰ بَدْعَتِهِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِنْ كَانَ دَاعِيَةً، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ الْأَعْدَلُ، وَقَوْلُ الْكَثِيرِ أَوْ الْأَكْثَرِ، وَضَعَفَ الْأَوَّلُ بِاحْتِجَاجِ صَاحِبِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا بِكَثِيرٍ مِنَ الْمُبْتَدَعَةِ غَيْرِ الدَّعَاةِ.

القول (عن الشافعى) حكاه عنه الخطيب فى الكفاية^(١)، لانه قال: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم، قال: وحكى هذا أيضاً عن ابن أبى ليلى والثورى والقاضى أبى يوسف (وقيل: يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يحتج به إن كان داعية) إليه لأن تزوين بدعته قد تحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه (وهذا) القول (هو الأظهر الأعديل وقول الكثير أو الأكثر) من العلماء (وضعف) القول (الأول) باحتجاج صاحبى الصحيحين وغيرهما بكثير من المتبدعة غير الدعاة) كعمران بن حطان وداود بن الحصين، قال الحاكم: وكتاب مسلم ملائ من الشيعة، وقد ادعى ابن حبان الاتفاق على ردّ الداعية وقبول غيره بلا تفصيل.

تنبيهات:

الأول: قيد جماعة قبول الداعية بما إذا لم يرو ما يقوى بدعته، صرح بذلك الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني شيخ أبى داود والنسائى، فقال فى كتابه معرفة الرجال: ومنهم رافع عن الحق، أى عن السنة، صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقوّ به بدعته، وبه جزم شيخ الإسلام فى النخبة، وقال فى شرحها: ما قاله الجوزجاني متجه، لأن العلة التى لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية.

الثانى: قال العراقى: اعترض عليه بأن الشيخين أيضاً احتجا بالدعاة، فاحتج البخارى بعمران بن حطان وهو من الدعاة، واحتجا بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء، وأجاب: بأن أبا داود قال: ليس فى أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج، قال: ولم يحتج مسلم بعبد الحميد بل أخرج له فى المقدمة وقد وثقه ابن معين.

الثالث: الصواب أنه لا يقبل رواية الرافضة وساب السلف، كما ذكره المصنف فى الروضة فى باب القضاء فى مسائل الإفتاء، وإن سكت فى باب الشهادات عن التصريح باستثنائهم إحالة على ما تقدم، لأن سباب المسلم فسوق، فالصحابة والسلف من باب أولى، وقد صرح بذلك الذهبى فى الميزان، فقال: البدعة على ضريين صغرى كالتشيع بلا غلو، أو بغلو، كمن تكلم فى حق من حارب عليًا، فهذا كثير فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والغلو فيه، والخط على أبى بكر وعمر والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضًا فما استحضر الآن فى هذا الضرب رجلاً صادقًا ولا مأمونًا، بل الكذب شعارهم والتقية والتناق دثارهم انتهى، وهذا الذى قاله هو الصواب الذى لا يحل لمسلم أن يعتقد خلافه، وقال فى موضع آخر: اختلف الناس فى الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال، المنع مطلقًا والترخص مطلقًا إلا من يكذب ويضع، والثالث التفصيل بين المعارف بما يحدث وغيره، وقال أشهب: سئل مالك عن الرافضة فقال: لا تكلموهم ولا ترووا عنهم، وقال الشافعى: لم أر أشهد بالزور من الرافضة، وقال يزيد بن هارون: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة، وقال شريك: أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، وقال ابن المبارك: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف.

الرابع: من الملحق بالمبتدع من دأبه الاشتغال بعلوم الأوائل كالفلسفة والمنطق، صرح بذلك السلفى فى معجم السفر، والحافظ أبو عبد الله بن رُشيد فى رحلته، فإن انضم إلى ذلك اعتقاده بما فى علم الفلسفة من قِدَم العالم ونحوه فكافر، أو لما فيها مما ورد الشرع بخلافه وأقام الدليل الفاسد على طريقتهم فلا نأمن ميله إليهم، وقد صرح بالخط على من ذُكر وعدم قبول روايتهم وأقوالهم ابن الصلاح فى فتاويه، والمصنف فى طبقاته، وخلافت من الشافعية وابن عبد البر وغيره من المالكية خصوصًا أهل المغرب،

والحافظ سراج الدين القزوينى وغيره من الحنفية، وابن تيمية وغيره من الخنابلة والذهبي لهج بذلك فى جميع تصانيفه.

فائدة:

أردت أن أسرد هنا من روى يبدعته عن أخرج لهم البخارى ومسلم أو أحدهما وهم: إبراهيم بن طهمان، أيوب بن عائد الطائى، ذر بن عبد الله المهرى، شبابة بن سوار، عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يحيى الحماني، عبد المجيد بن عبد العزيز، ابن أبى رواد، عثمان بن غياث البصرى، عمر بن ذر، عمر بن مرة، محمد بن حازم، أبو معاوية الضرير، ورقاء بن عمر اليشكري، يحيى بن صالح الوحاظى، يونس بن بكير، هؤلاء رموا بالإرجاء، وهو تأخير القول بالحكم على مرتكب الكبائر بالنار، إسحاق بن سويد المدوى، بهز بن أسد، حرير بن عثمان، حصين بن نمير الواسطى، خالد بن سلمة الفراء، عبد الله بن سالم الأشعرى، قيس بن أبى حازم، هؤلاء رموا بالنصب، وهو بغض علي عليه السلام وتقديم غيره عليه، إسماعيل بن أبان، إسماعيل بن زكريا الخلقاني، جرير بن عبد الحميد، أبان بن تغلب الكوفى، خالد بن مخلد الفطوانى، سعيد بن فيروز، أبو البختري، سعيد بن أشوع، سعيد بن غفر، عباد بن العوام، عباد بن يعقوب، عبد الله بن عيسى، ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عبد الرزاق بن همام، عبد الملك بن أعين، عبيد الله بن موسى العيسى، عدى بن ثابت الأنصارى، علي بن الجعدى، علي بن هاشم بن البريد، الفضل بن دكين، فضيل بن مرزوق الكوفى، فطر بن خليفة، محمد بن جحادة الكوفى، محمد بن فضيل بن غزوان، مالك بن إسماعيل أبو غسان، يحيى بن الخراز، هؤلاء رموا بالتشيع وهو تقديم علي على الصحابة، ثور بن زيد المدني، ثور بن يزيد الحمصى، حنان بن عطية المحاربى، الحسن بن ذكوان، داود بن الحصين، زكريا بن إسحاق، سالم بن عجлан، سلام بن مسكين، سيف بن سليمان بن المكى، شبل بن عباد، شريك بن أبى نمر، صالح بن كيسان، عبد الله بن عمرو، أبو معمر عبد الله بن أبى ليبد، عبد الله بن أبى نجيج، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عبد الوارث بن سعيد الثورى، عطاء بن أبى ميمونة، العلاء بن الحارث، عمرو بن زائدة، عمران بن

الثامنة: **تَقْبَلُ رَوَايَةَ التَّائِبِ مِنَ الْفُسْقِ إِلَّا الْكَذِبَ** فى حديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **فَلَا يُقْبَلُ أَبَدًا** وإن حسنت طريقته، كذا قاله أحمد بن حنبل والحميدى شيخ البخارى والصيرفى الشافعى قَالَ الصيرفى: **كُلُّ مَنْ أَسْقَطْنَا خَبْرَهُ بِكَذِبٍ لَمْ نَعُدْ لِقَبُولِهِ بَتَوْبَةٍ، وَمَنْ ضَعَفْنَاهُ لَمْ نُقَوِّهِ بَعْدَهُ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ، وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ: مَنْ كَذَبَ فى خَيْرٍ وَاحِدٍ وَجِبَ إسْقَاطُ مَا تَقْدَمُ مِنْ حَدِيثِهِ، قُلْتُ: هَذَا كُلُّهُ مُخَالَفٌ لِقَاعِدَةِ مَذْهَبِنَا وَمَذْهَبِ غَيْرِنَا، وَلَا نَقْوَى الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ.**

مسلم القصور، عمير بن هانىء، عوف الأعرابى، كهَمَسَ بن المنهال، محمد بن سواء البصرى، هارون بن موسى الأعور النحوى، هشام الدستوائى، وهب بن منبه يحيى بن حمزة الحضرمى، هؤلاء رموا بالقدر، وهو زعم أن الشر من خلق العبد، بشر بن السرى، رمى برأى أبى جهنم وهو نفى صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن، عكرمة مولى ابن عباس، الوليد بن كثير، هؤلاء الحرورية، وهم الخوارج الذين أنكروا على عليّ التحكيم وتبشروا منه ومن عثمان وذويه وقتلوه، علي بن هشام رمى بالوقف، وهو أن لا يقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق، عمران بن حطان من القعلدية الذين يرون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك، فهؤلاء المبتدعة ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما.

(الثامنة: **تَقْبَلُ رَوَايَةَ التَّائِبِ مِنَ الْفُسْقِ**) ومن الكذب فى غير الحديث النبوى كشهادته، للآيات والأحاديث الدالة على ذلك (إلا الكذب فى أحاديث رسول الله ﷺ **فَلَا تَقْبَلُ**) رواية التائب منه (أبدًا) وإن حسنت طريقته كذا قاله أحمد بن حنبل (و) أبو بكر (الحميدى شيخ البخارى) (و) أبو بكر (الصيرفى الشافعى) بل (قال الصيرفى) زيادة على ذلك فى شرح الرسالة (كل من أسقطنا خبره) من أهل النقل (بكذب) وجدناه عليه (لم نعد لقبوله بتوبة) تظهر (ومن ضعفناه لم نقوه بعده بخلاف الشهادة) قال المصنف: ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظًا عليه وزجرًا بليغًا عن الكذب عليه ﷺ، لعظم مفسدته فإنه يصير شرعًا مستمرًا إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتها قاصرة ليست عامة (وقال) أبو المظفر (السمعانى من كذب فى خير واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه) قال ابن

الصلاح: وهذا يضاهى من حيث المعنى ما ذكره الصيرفى قال المصنف (قلت: هذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا نقوى الفرق بينه وبين الشهادة) وكذا قال فى شرح مسلم: المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته، كالكافر إذا أسلم، وأنا أقول: إن كانت الإشارة فى قوله هذا كله لقول أحمد والصيرفى والسماعى فلا والله ما هو بمخالف ولا بعيد، والحق ما قاله الإمام أحمد تغليظاً وزجراً، وإن كانت لقول الصيرفى بناء على أن قوله بكذب، عام فى الكذب فى الحديث وغيره فقد أجاب عنه العراقى: بأن مراد الصيرفى ما قاله أحمد، أى فى الحديث لا مطلقاً، بدليل قوله من أهل النقل، وتقييده بالمحدث فى قوله أيضاً فى شرح الرسالة، وليس يطعن على المحدث إلا أن يقول: نعمت الكذب، فهو كاذب فى الأول ولا يقبل خبره بعد ذلك انتهى.

وقوله: ومن ضعفناه أى بالكذب، فانتظم مع قول أحمد، وقد وجدت فى الفقه فرعين يشهدان لما قاله الصيرفى والسماعى، فذكروا فى باب اللعان: أن الزانى إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصناً ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلثة عرضه، فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل خبره أبداً، وذكروا أن لو قذف ثم زنى بعد القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد، لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يفضح أحداً من أول مرة، فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك، فلم يحد له القاذف، وكذلك نقول فيمن تبين كذبه: الظاهر تكرار ذلك منه حتى ظهر لنا، ولم يتعين لنا ذلك فيما روى من حديث فوجب إسقاط الكل، وهذا واضح بلا شك، ولم أر أحداً تنبه لما حررته والله الحمد.

فائدة:

من الأمور المهمة تحرير الفرق بين الرواية والشهادة، وقد خاض فيه المتأخرون، وغاية ما فرقوا به الاختلاف فى بعض الأحكام، كاشتراط العدد وغيره، وذلك لا يوجب تخالفاً فى الحقيقة، قال القرافى: أقمت مدة أطلب الفرق بينهما حتى ظفرت به

فى كلام المازرى، فقال الرواية: هى الإخبار عن عام لا ترفع فيه إلى الحكام وخلافه الشهادة، وأما الأحكام التى يفرقان فيها فكثيرة لم أر من تعرض لجمعها، وأنا أذكر منها ما تيسر:

الأول: العدد، لا يشترط فى الرواية بخلاف الشهادة، وقد ذكر ابن عبد السلام فى مناسبة ذلك أموراً: أحدها: أن الغالب من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله ﷺ بخلاف شهادة الزور، الثانى: أنه قد يتفرد بالحديث راو واحد فلو لم يقبل لفات على أهل الإسلام تلك المصلحة، بخلاف فوت حق واحد على شخص واحد، الثالث: أن بين كثير من المسلمين عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية عنه ﷺ.

الثانى: لا تشترط الذكورية فيها مطلقاً بخلاف الشهادة فى بعض المواضع.

الثالث: لا تشترط الحرية فيها بخلاف الشهادة مطلقاً.

الرابع: لا يشترط فيها البلوغ فى قول.

الخامس: تقبل شهادة المبتدع إلا الخطايب ولو كان داعية، ولا تقبل رواية الداعية ولا غيره إن روى موافقه.

السادس: تقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته.

السابع: من كذب فى حديث واحد رد جميع حديثه السابق، بخلاف من تبين شهادته للزور فى مرة لا ينقص ما شهد به قبل ذلك.

الثامن: لا تقبل شهادة من جرت شهادته إلى نفسه نفعاً أو دفعت عنه ضرراً، وتقبل عن روى ذلك.

التاسع: لا تقبل الشهادة لأصل وفرق ورقيق بخلاف الرواية.

العاشر والحادى عشر والثانى عشر: الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة، وطلب لها، وعند حاكم، بخلاف الرواية فى الكل.

الثالث عشر: للعالم الحكم بعلمه فى التعديل والتجريح قطعاً مطلقاً بخلاف الشهادة، فإن فيها ثلاثة أقوال: أصحابها التفصيل بين حدود الله تعالى وغيرها.

الرابع عشر: يشبث الجرح والتعديل فى الرواية بواحد دون الشهادة على الأصح.

الخامس عشر: الأصح فى الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر من العالم ولا يقبل الجرح فى الشهادة إلا مفسراً.

السادس عشر: يجوز أخذ الأجرة على الرواية بخلاف أداء الشهادة إلا إذا احتاج إلى مركوب.

السابع عشر: الحكم بالشهادة تعديل، بل قال الغزالى أقوى منه بالقول بخلاف عمل العالم أو فتياه بموافقة المروى على الأصح.

الثامن عشر: لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند تعسر الأصل بموت أو غيبة أو نحوها بخلاف الرواية.

التاسع عشر: إذا روى شيئاً ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به، بخلاف الرجوع عن الشهادة بعد الحكم.

العشرون: إذا شهدا بموجب قتل ثم رجعا وقالا: تعمدنا لزمهما القصاص، ولو أشكلت حادثة على حاكم فتوقف فروى شخص خبراً عن النبى ﷺ فيها قتل الحكم به رجلاً ثم رجع الراوى وقال: كذبت وتعمدت، ففي فتاوى الغوى ينبغي أن يجب القصاص، كالشاهد إذا رجع، قال الرافعى: والذى ذكره القفال فى الفتاوى والإمام أنه لا قصاص بخلاف الشهادة، فإنها تتعلق بالحادثة، والخبر لا يختص بها.

الحادى والعشرون: إذا شهد دون أربعة بالزنا حدوا للقتل فى الأظهر، ولا

التاسعة: إِذَا رَوَى حَدِيثًا ثُمَّ نَفَاهُ الْمُسْمِعُ فَلِاخْتَارُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ جَازِمًا بِنَفْيِهِ بَانَ قَالَ: مَا رَوَيْتَهُ وَنَحْوَهُ وَجَبَ رَدُّهُ

وَلَا يَقْدَحُ فِي بَاقِي رَوَايَاتِ الرَّاوى عَنْهُ قَلْبَانِ قَالَ: لَا أَعْرِفُهُ أَوْ لَا أَذْكُرُهُ أَوْ نَحْوَهُ لَمْ يَقْدَحْ فِيهِ. وَمَنْ رَوَى حَدِيثًا ثُمَّ نَسِيَهُ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنَ الطَّوَائِفِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْحَقَائِقِ،

تقبل شهادتهم قبل التوبة، وفي قبول روايتهم وجهان، المشهور منهما القبول، ذكره الماوردى فى الحاوى، ونقل عنه ابن الرفعة فى الكفاية، والإسنوى فى الألفاظ.

(التاسعة: إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ثم نفاه المسميع) لما رُجع فيه (فالمختار) عند المتأخرين (أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال: ما رويته) أو كذب على (ونحوه وجب رده) لتعارض قولهما مع أن الجاحد هو الأصل (و) لكن (لا يقدح) ذلك (فى باقى روايات الراوى عنه) ولا يثبت به جرحه لأنه أيضاً مكذب لشيخه فى نفيه لذلك، وليس قبول جرح كل منهما أولى من الآخر فتساقطا، فإن عاد الأصل وحدث به أو حدث فرع آخر ثقة عنه ولم يكذبه فهو مقبول، صرح به القاضى أبو بكر والخطيب وغيرهما، ومقابل المختار فى الأول عدم رد المروى، واختاره السمعانى وعزاه الشافعى للشافعى، وحكى الهنذى الإجماع عليه، وجزم الماوردى والرويانى بأن ذلك لا يقدح فى صحة الحديث إلا أنه لا يجوز للفرع أن يرويه عن الأصل، فحصل ثلاثة أقوال.

وتم قول رابع: أنهما يتعارضان ويرجح أحدهما بطريقه، وصار إليه إمام الحرمين.

ومن شواهد القبول ما رواه الشافعى (١) عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى معبد عن ابن عباس قال: كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير. قال عمرو بن دينار ثم ذكرته لأبى معبد بعد فقال: لم أحدثك، قال عمرو: قد حدثتني، قال الشافعى: كأنه نسيه بعدما حدثه آياه، والحديث أخرجه البخارى (٢) من حديث ابن عيينة.

(١) صحيح: وهو عند مسلم (٥٨٣) فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الذكر بعد الصلاة بهذا السند، وهو عند الشافعى فى «مسنده» (٢٨٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٨٤١) فى كتاب الأذان، باب: الذكر بعد الصلاة.

وَلَا يَخَالِفُ هَذَا كَرَاهِيَةُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ الرَّوَايَةَ عَنِ الْأَحْيَاءِ.

(فإن قال) الأصل (لا أعرفه أو لا أذكره أو نحوه) مما يقتضى جواز نسيانه (لم يقدح فيه) ولا يرد بذلك (ومن روي حديثاً ثم نسيه جاز العمل به على الصحيح وهو قول الجمهور من الطوائف) أهل الحديث والفقه والكلام (خلاقاً لبعض الخنفية) فى قولهم بإسقاطه بذلك: وينوا عليه رد حديث رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد^(١) زاد أبو داود فى رواية: أن عبد العزيز الدراوردي قال: فذكرت ذلك لسهيل فقال: أخبرنى ربيعة وهو عندى ثقة، أنى حدثته إياه ولا أحفظه.

قال عبد العزيز: وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه، فكان سهيل بعدُ يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه، ورواه أبو داود أيضاً من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة، قال سليمان: فقلت سهيلاً فسألت عن هذا الحديث. فقال: ما أعرفه، فقلت له: إن ربيعة أخبرنى به عنك. قال: فإن كان ربيعة أخبرك عنى حدث به عن ربيعة عنى.

فإن قيل: إن كان الراوى معرضاً للسهو والنسيان فالفرع أيضاً كذلك فينبغى أن يسقطا.

اجيب: بأن الراوى ليس بتاف وقسوع بل غير ذاكر، والفرع جازم مثبت فقدم عليه.

قال ابن الصلاح^(٢): وقد روى كثير من الاكابر أحاديث نَسُوهاً بعدما حدثوا بها، وكان أحدها يقول: حدثنى فلان عنى عن فلان، بكذا، وصف فى ذلك الخطيب أخبار من حدث ونسى، وكذلك الدارقطنى، من ذلك: ما رواه الخطيب من طريق

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦١٠) فى كتاب الأقضية، باب: القضاء باليمين والشاهد، والترمذى (١٣٥٨) فى كتاب الأحكام، باب: ما جاء فى اليمين مع الشاهد، وابن ماجه (٢٣٦٨) فى كتاب الأحكام، باب: القضاء بالشاهد واليمين. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ١٥٣).

الْعَاشِرَةُ: مَنْ أَخَذَ عَلَى التَّحْدِيثِ أَجْرًا لَا تَقْبَلُ رَوَايَتُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَتَقْبَلُ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ الْفَضْلُ، وَعَلَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَآخَرِينَ، وَافْتَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ بِجَوَازِهَا لِمَنْ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْكَسْبُ لِعِيَالِهِ بِسَبَبِ التَّحْدِيثِ.

حماد بن سلمة عن عاصم عن أنس قال: حدثني ابنائى عنى عن النبى ﷺ أنه كان يكره أن يجعل فِصْلَ الحُتَاتِمِ مما سواه، وروى من طريق بشر بن الوليد، ثنا محمد بن طلحة حدثنى روح أنى حدثته بحدیث عن زبید عن مرة عن عبد الله قال: إن هذا الدينار والدرهم أهلکما من كان قبلكم وهما مهلكاکم، ومن طريق الترمذى صاحب الجامع: حدثنا محمد بن حمید حدثنا جریر قال: حدثني علي بن مجاهد عنى وهو عندى ثقة عن ثعلبة عن الزهرى قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء لأن الوضوء يوزن^(١)، ومن طريق إبراهيم بن بشار، ثنا سفيان بن عيينة حدثنى وكيع أنى حدثته عن عمرو بن دينار عن عكرمة، من صياصبيهم، قال: من حصونهم (ولا يخالف هذا كراهية الشافعى وغيره) كشعبة ومعمر (الرواية عن الأحياء) لأنهم إنما كرهوا ذلك لأن الإنسان معرض للنسيان فيسأدر إلى جحود ما روى عنه وتكذيب الراوى له، وقيل: إنما كره ذلك لاحتمال أن يتغير المروى عنه عن الثقة والعدالة بطارىء يطرأ عليه يقتضى رد حديثه المتقدم.

قال العراقى: وهذا حدس وظن غير موافق لما أراهه الشافعى، وقد بين الشافعى مراده بذلك كما رواه البيهقى فى المدخل بإسناده إليه أنه قال: لا تحدث عن حى فإن الحى لا يؤمن عليه النسيان، قاله لابن عبد الحكم حين روى عن الشافعى حكاية فأنكرها ثم ذكرها.

(العاشره: من أخذ على التحديث أجراً لا تقبل روايته عند أحمد بن حنبل (وإسحاق) بن راهويه (وآبى حاتم) الرازى (وتقبل عند أبى نعيم الفضل) بن دكين شيخ البخارى (وعلى بن عبد العزيز) البغوى (وآخرين) ترخصاً. (وافتى الشيخ أبو إسحاق الشيرازى) أبا الحسين بن النور (بجوازها لـ) أنه من (من امتنع عليه الكسب

(١) أخرجه الترمذى بعد الحديث (٥٤) فى كتاب الطهارة، باب: ما جاء فى التمسند بعد الوضوء.

الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: لَا تُقْبَلُ رَوَايَةٌ مَنْ عُرِفَ بِالتَّسَاهُلِ فِي سَمَاعِهِ أَوْ إِسْمَاعِهِ كَمَنْ لَا يِيَالِي بِالتَّوَمُّ فِي السَّمَاعِ، وَ يُحَدِّثُ لَا مِنْ أَصْلِ مُصَحِّحٍ، أَوْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلَفُّقِ فِي الْحَدِيثِ أَوْ كَثْرَةِ السَّهْوِ فِي رَوَايَتِهِ إِذَا لَمْ يُحَدِّثْ مِنْ أَصْلٍ أَوْ كَثْرَةِ الشَّوَاذِ وَالتَّنَاكِيرِ فِي حَدِيثِهِ،

لعمري (سبب التحديث) ويشهد له جواز أخذ الوصى الأجرة من مال اليتيم إذا كان فقيراً، أو اشتغل بحفظه عن الكسب من غير رجوع عليه، لظاهر القرآن.
فائدة:

هذا أول موضوع وقع فيه ذكر إسحاق بن راهويه^(١)، وقد سئل لِمَ قيل له ابن راهويه؟ فقال: إن أبى ولد فى الطريق فقالت الماروة: راهويه، يعنى أنه ولد فى الطريق، وفى فوائد رحلة ابن رُشيد: مذهب النحاة فى هذا وفى نظائره فتح الواو وما قبلها وسكون الياء ثم هاء، والمحدثون ينحون به نحو الفارسية فيقولون: هو بضم ما قبل الواو وسكونها وفتح الياء وإسكان الهاء فهى هاء على كل حال والتاء خطأ، قال: وكان الحافظ أبو العلاء العطار يقول: أهل الحديث لا يحبون يه اـ.

قال شيخ الإسلام: ولهم فى ذلك سلف، رويناه فى كتاب معاشره الأهلين عن أبى عمرو عن إبراهيم النخعى أن يه اسم شيطان.

قلت: ذكر ياقوت فى معجم الأدباء نحو ما ذكره ابن رشيد، وقال: قد صيره ابن بسلام بسكون الواو وفتح الياء، فقال فى نبطويه:

رَأَيْتُ فِي النُّوْمِ أَبَى أَدْمُـــــــا

صلى عليه الله ذو الفضل

فَقَالَ: أبلغ ولدى كلهم

من كان فى حزن وفى سهل

بأن حواء أمهم طالق

إن كسان نبطوية من نسلى

(١) هو: سيد الحفاظ، أبو يعقوب، إسحاق بن راهويه، ولد سنة ١٦٦هـ، حدث عنه أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وخلق سواهم، توفى سنة ٢٣٨هـ.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَاحْمَدُ، وَالْحَمِيدِيُّ، وَغَيْرُهُمْ: مَنْ غَلَطَ فِي حَدِيثٍ فَبَيَّنَ لَهُ قَاصِرٌ عَلَى رَاوِيَتِهِ سَقَطَ رَاوِيَاتُهُ. وَهَذَا صَحِيحٌ إِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ أَصَرَّ عِنَادًا أَوْ نَحْوَهُ.

وقال المصنف فى تهذيبه فى ترجمة أبى عبيد بن حربويه : - هو بفتح الباء الموحدة والواو وسكون الياء ثم هاء، ويقال: بضم الباء مع إسكان الواو وفتح الياء، ويجرى هذان الوجهان فى نظائره كسيبويه ونفطويه وزاهويه وعمرويه، فالأول مذهب النحويين وأهل الأدب، والثانى مذهب المحدثين انتهى.

(الحادية عشرة: لا تقبل رواية من عرف بالتساهل فى سماعه أو إسماعه كمن لا يبالى بالنوم فى السماع) منه أو عليه (أو يحدث لا من أصل صحيح) مقابل على أصله أو أصل شيخه (أو عرف بقبول التلقين فى الحديث) بأن يلحق الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه، كما وقع لموسى بن دينار ونحوه (أو كثرة السهو فى روايته إذا لم يحدث من أصل) صحيح، بخلاف ما إذا حدث منه فلا عبرة بكثرة سهوه، لأن الاعتماد حيثئذ على الأصل لا على حفظه (أو كثرة الشواذ والمناكير فى حديثه) قال شعبة: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ، وقيل له: من الذى تُترك الرواية عنه؟ قال: من أكثر عن المعروف من الرواية ما لا يُعرف، وأكثر الغلط (قال) عبد الله (بن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدى وغيرهم من غلط فى حديث فين له) غلظه (قاصر على روايته) لذلك الحديث ولم يرجع (سقطت رواياته) كلها ولم يكتب عنه، قال ابن الصلاح وفى هذا نظر قال: (وهذا صحيح إن ظهر أنه أصر عنادًا أو نحوه) وكذا قال ابن حبان: قال ابن مهدي لشعبة: من الذى تُترك الرواية عنه؟ قال: إذا تمارى فى غلط مجمع عليه ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه. قال العراقي: وقيد ذلك بعض المتأخرين بأن يكون الميّن عالمًا عند الميّن له وإلا فلا حرج إذا.

الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ: أَعْرَضَ النَّاسُ هَذِهِ الْأَزْمَانَ عَنْ اعْتِبَارِ مَجْمُوعِ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ لَكُنْ الْمَقْصُودُ صَارَ إِيقَاءَ سِلْسَلَةِ الْإِسْنَادِ الْمُخْتَصِّ بِالْأُمَّةِ فَلْيُعْتَبَرِ مَا يَلِيقُ بِالْمَقْصُودِ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْخِ مُسْلِمًا بِالْعَمَلِ، عَاقِلًا، غَيْرَ مُتَظَاهِرٍ بِفُسْقٍ، أَوْ سَخْفٍ وَبِضَبْطِهِ، بِوُجُودِ سَمَاعِهِ مُثَبَّتًا بِخَطٍّ غَيْرٍ مَتَّعٍ، وَبِرَوَايَتِهِ مِنْ أَصْلٍ مُوَافِقٍ لِأَصْلِ شَيْخِهِ. وَقَدْ قَالَ نَحْوُ مَا ذَكَرْنَاهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ.

(الثانية عشرة: أعرض الناس) فى (هذه الأزمان) المتأخرة (عن اعتبار مجموع) هذه (الشروط المذكورة) فى رواية الحديث ومشايخه لتعذر الوفاء بها على ما شرط (لكون المقصود) الآن (صار إيقاء سلسلة الإسناد المختص بالأمة) الحمدية والمحاذرة من انقطاع سلسلتها (فليعتبر) من الشروط (ما يليق بالمقصود) المذكور على تجرده وليكتف بما يذكر (وهو كون الشيخ مسلماً بالعمَل غير متظاهر بفسق أو سخف) يخل بمرؤته لتحقق عدالته (و) يكتفى (بضبطه بوجود سماعه مُثَبَّتًا بخط) ثقة (غير متهم وبروايته من أصل) صحيح (موافق لأصل شيخه وقد قال نحو ما ذكرناه الحافظ أبو بكر البيهقي) وعبارته: توسع من توسع فى السماع من بعض محدثي زماننا. الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم، وذلك لتدوين الأحاديث فى الجوامع التى جمعها أئمة الحديث. قال: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لا يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذى يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً بحديثنا وأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة التى خصت بها هذه الأمة شرقاً ولبناناً ^{بنياناً}، وكذا قال السلفى فى جزء له فى شرط القراءة، وقال الذهبى فى الميزان: ليس العمدة فى زماننا على الرواية بل على المحدثين والمقيدين الذين عرفت عدالتهم وصدقهم فى ضبط أسماء السامعين، قال: ثم من المعلوم أنه لا بد من صون الراوى وستره اهـ، وفى هذا المعنى قال ابن معوذ:

تروى الأحاديث عن كلٍّ مَسَامَحَةٍ

وإنهما لمعانيهما مَعَانِيهَا

الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: فى الفاظ الجرح والتعديل. وقد رتبها ابن أبى حاتم فَأَحْسَنَ. فالفاظُ التَّعْدِيلِ مَرَاتِبُ: أَعْلَاهَا: ثَقَّةٌ أَوْ مُتَّقِنٌ أَوْ ثَبِتٌ أَوْ حُجَّةٌ. أَوْ عَدْلٌ حَافِظٌ. أَوْ ضَابِطٌ الثَّانِيَّةُ: صَدُوقٌ، أَوْ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ ابن أبى حاتم: هُوَ مَنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَيَنْظُرُ فِيهِ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَّةُ وَهُوَ كَمَا قَالَ، لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَا تُشْعِرُ بِالضَّبْطِ، فَيَعْتَبِرُ حَدِيثَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ إِذَا قُلْتُ لَا بَأْسَ بِهِ فَهُوَ ثَقَّةٌ، وَلَا يَقَاوِمُ قَوْلَهُ عَنْ نَفْسِهِ نَقْلَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَهْلِ الْفَنِّ.

(الثالثة عشرة: فى ألفاظ الجرح والتعديل، وقد رتبها ابن أبى حاتم) فى مقدمة كتابه الجرح والتعديل، وفصل طبقات الفاظهم فيها (فأحسن) وأجاد (فالفاظ التَّعْدِيلِ مراتب) ذكرها المصنف كابن الصلاح تبعاً لابن أبى حاتم أربعة، وجعلها الذهبى والعراقى خمسة، وشيخ الإسلام ستة (أعلاها) بحسب ما ذكره المصنف (ثقة، أَوْ مُتَّقِنٌ، أَوْ ثَبِتٌ، أَوْ حُجَّةٌ، أَوْ عَدْلٌ حَافِظٌ، أَوْ عَدْلٌ ضَابِطٌ)، وأما المرتبة التى زادها الذهبى والعراقى فإنها أعلى من هذه، وهو: ما كرر فيه أحد هذه الألفاظ المذكورة إما بعينه، كثقة ثقة، أو لا، كثقة ثبت أو ثقة حجة أو ثقة حافظ، والرتبة التى زادها شيخ الإسلام أعلى من مرتبة التكرير. وهى: الوصف بأفعل كأوثق الناس وأثبت الناس، أو نحوه، كإليه انتهى فى التثبيت، قلت: ومنه، لا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان، وفلان لا يسأل عنه، ولم أر من ذكر هذه الثلاثة، وهى فى ألفاظهم، فالمرتبة التى ذكرها المصنف أعلى هى ثلاثة فى الحقيقة (الثانية) من المراتب وهى رابعة بحسب ما ذكرناه (صدوق، أَوْ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ) زاد العراقى: أَوْ مَأْمُونٌ، أَوْ خِيَارٌ أَوْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ (قال ابن أبى حاتم) مَنْ قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ (هو مَنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَيَنْظُرُ فِيهِ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَّةُ) قال ابن الصلاح (وهو كما قال، لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَا تُشْعِرُ بِالضَّبْطِ، فَيَعْتَبِرُ حَدِيثَهُ) بموافقة الضابطین (على ما تقدم) فى أوائل هذا النوع (وعن يحيى بن معين) أنه قال لأبى خيثمة وقد قال له إنك تقول: فلان ليس به بأس فلان ضعيف (إذا قلتُ) لك (لا بأس به فهو ثقة) وإذا قلتُ لك هو ضعيف فليس هو بشقة، لا يكتب حديثه، فأشعر باستواء اللفظين.

قال ابن الصلاح: وهذا ليس فيه حكاية عن غيره من أهل الحديث، بل نسبه إلى نفسه خاصة (ولا يقاوم قوله عن نفسه نقل ابن أبى حاتم عن أهل الفن).

الثالثة: شيخ، فيكتب وينظر.

الرابعة: صالح الحديث: يكتب للاعتبار، وأما ألفاظ الجرح، فمراتب فإذا قالوا: لين الحديث كتب حديثه وينظر اعتباراً. وقال الدارقطني: إذا قلت: لين الحديث لم يكن ساقطاً، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة،

قال العراقي: ولم يقل ابن معين: إن قولى ليس به بأس كقولى ثقة، حتى يلزم منه التسوية، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، ولثقة مراتب، فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بلا بأس به، وإن اشتركا فى مطلق الثقة، ويدل على ذلك أن ابن مهدي قال: حدثنا أبو خلدة فقيل له: أكان ثقة. فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً، الثقة شعبة وسفيان، وحكى المروزي قال: سألت ابن حنبل: عبد الوهاب بن عطاء ثقة؟ قال: لا تدري ما الثقة؟ إنما الثقة يحيى بن سعيد القطان.

تنبيه:

جعل الذهبى قولهم محله الصدق، مؤخرًا عن قولهم صدوق إلى المرتبة التى تليها، وتبعه العراقى لأن صدوقاً مبالغة فى الصدق، بخلاف محله الصدق، فإنه دال على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق.

(الثالثة) من المراتب وهى خامسة بحسب ما ذكرنا (شيخ) قال ابن أبى حاتم (فيكتب) حديثه (وينظر) فيه، وزاد العراقى فى هذه المرتبة مع قولهم محله الصدق: إلى الصدق ما هو. شيخ وسط. مكرر جيد الحديث، حسن الحديث، وزاد شيخ الإسلام: صدوق سعى الحفظ. صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق تغير بآخره، قال: ويلحق بذلك، من رُمى بنوع بدعة، كالشيع والقترب والنصب والإرجاء والتهجم^(١).

(الرابعة) وهى سادسة بحسب ما ذكرنا (صالح الحديث) فإنه (يكتب) حديثه (للاعتبار) وينظر فيه، وزاد العراقى فيها: صدوق إن شاء الله، أرجو أن لا بأس به، صويلح، وزاد شيخ الإسلام مقبول (وأما ألفاظ الجرح فمراتب) أيضاً أدناها ما قرب من التعديل (فإذا قالوا لين الحديث كتب حديثه وينظر) فيه (اعتباراً، وقال الدارقطني) لما قال

(١) كذا بالأصل، ولعلها: التجهم نسبة إلى الجمهية.

وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ بِقَوًى يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَهُوَ دُونَ لَيْنٍ، وَإِذَا قَالُوا: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ قَدْوْنُ لَيْسَ بِقَوًى وَلَا يَطْرَحُ بَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَإِذَا قَالُوا: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، أَوْ وَاهِيهِ، أَوْ كَذَابٌ، فَهُوَ سَاقِطٌ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَمَنْ أَلْفَظَهُمْ: فَلَانُ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ، وَسَطٌ، مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، مُضْطَرَبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، مَجْهُولٌ، لَا شَيْءَ، لَيْسَ بِذَلِكَ، لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوًى، فِيهِ أَوْ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، مَا أَعْلَمُ بِهِ بِأَسَا، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى مَعَانِيهَا بِمَا تَقَدَّمَ.

له حمزة بن يوسف السهمي: إذا قلت فلان لين أيش^(١) تريد؟ (إذا قلت لين) الحديث (لم يكن ساقطاً) متروك الحديث (ولكن مجزأً بشيء لا يسقط عن العدالة) ومن هذه المرتبة ما ذكره العراقي. فيه لين، فيه مقال، ضَعْفٌ، تعرف وتكرر، وليس بذلك، ليس بالمتين، ليس بحجة، ليس بعملة، ليس بمرضى للضعف، ما هو فيه خلف، تكلموا فيه، مطعون فيه، سبىء الحفظ.

(وقولهم ليس بقوى يكتب) أيضاً (حديثه) للاعتبار (وهو دون لين) فهي أشد في الضعف (وإذا قالوا ضعيف الحديث فدون ليس بقوى. ولا يطرح بل يعتبر به) أيضاً، وهذه مرتبة ثالثة، ومن هذه المرتبة فيما ذكره العراقي، ضعيف فقط، منكر الحديث، حديثه منكر، وإياه ضَعَفُوهُ (وإذا قالوا متروك الحديث أو واهيه أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه) ولا يعتبر به، ولا يستشهد، إلا أن هاتين مرتبتان وقبلهما مرتبة أخرى، لا يعتبر بحديثها أيضاً، وقد أوضح ذلك العراقي، فالمرتبة التي قبل وهي الرابعة، رد حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً، وإياه بمرّة، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارم به، ليس بشيء، لا يساوى شيئاً، ويليها، متروك الحديث، متروك، تركوه، ذاهب، ذاهب الحديث، ساقط، هالك، فيه نظر، سكتوا عنه، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديث، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، منهم بالكذب أو بالوضع، ويليها كذاب يكذب، دجال وضاع، يضع، وضع حديثاً.

(ومن ألفاظهم) في الجرح والتعديل (فلان روى عنه الناس، وسط، مقارب الحديث) وهذه الألفاظ الثلاثة من المرتبة التي يذكر فيها شيخ، وهي الثالثة من مراتب

(١) أيش: بمعنى: ماذا.

التعديل، فيما ذكره المصنف (مضطرب لا يحتج به مجهول) وهذه الألفاظ الثلاثة فى المرتبة التى فيها: ضعيف الحديث، وهى الثالثة من مراتب التجريح (لا شئ) هذه من مرتبة رد حديثه، التى أهملها المصنف وهى الرابع (ليس بذلك ليس بذاك القوى فيه) ضعف (أو فى حديثه ضعف) هذه من مرتبة لين الحديث وهى الأولى (ما أعلم به بأساً) هذه أيضاً منها، أو من آخر مراتب التعديل، كأرجو أن لا بأس به.

قال العراقى: وهذه أرفع فى التعديل، لأنه لا يلزم من عدم العلم بالأس حصول الرجاء بذلك.

قلت: وإليك يشير صنيع المصنف (ويستدل على معانيها) ومراتبها (بما تقدم) وقد تبين ذلك.

تتبيهاات:

الأول: البخارى يطلق: فيه نظر وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه، ويطلق منكرو الحديث على من لا تحمل الرواية عنه.

الثانى: ما تقدم من المراتب مصرح بأن العدالة تنجزاً لكنه باعتبار الضبط، وهل تنجزاً باعتبار الدين؟ وجهان فى الفقه، ونظيره الخلاف فى تجزئ لا اجتهاد وهو الأصح فيه، وقياسه تجزؤ الحفظ فى الحديث، فيكون حافظاً غنى نوع دون نوع من الحديث، وفيه نظر.

الثالث: قولهم مقارب الحديث. قال العراقى: ضبط فى الأصول الصحيحة بكسر الراء، وقيل: إن ابن السيد حكى فيه الفتح والكسر، وأن الكسر من ألفاظ التعديل، والفتح من ألفاظ التجريح، قال: وليس ذلك بصحيح، بل الفتح والكسر معروفان، حكاهما ابن العربى فى شرح الترمذى، وهما على كل حال من ألفاظ التعديل، وعن ذكر ذلك الذهبى قال: وكان قاتل ذلك فهم من فتح الراء أن الشئ المقارب هو الردى، وهذا من كلام العوام وليس معروفاً فى اللغة، وإنما هو على الوجهين من قوله ﷺ: «سدّدوا وقاربوا» فمن كسر قال: إن معناه حديثه مقارب لحديث غيره، ومن فتح قال: معناه إن حديثه يقاربه حديث غيره، ومادة فاعل

تقتضى المشاركة انتهى، وعمن جزم بأن الفتح تجريح البلقينى فى محاسن الاصطلاح، وقال: حكى ثعلب: تبر مقارب، أى ردىء انتهى، وقولهم إلى الصدق ما هو، وللضعف ما هو معناه قريب من الصدق والضعف، فحرف الجر بتعلق بقريب مقدراً، وما زائدة فى الكلام، كما قال عياض والمصنف فى حديث الجساسة عند مسلم «من قبل المشرق، ما هو» المراد إثبات أنه فى جهة المشرق، وقولهم: واه بكرة أى قولاً واحداً لا تردد فيه، فكان الباء زائدة، وقولهم: تعرف وتنكر، أى يأتى مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير.

فهرس الجزء الأول من كتاب تدريب الراوى

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| مقدمة المحقق | ٥ |
| ترجمة المؤلف | ١٣ |
| مقدمة المؤلف | ١٧ |
| النوع الأول: الصحيح | ٤٠ |
| ما قيل فيه: أصح الأسانيد مطلقاً | ٥٢ |
| ما قيل فيه: أصح الأسانيد بالنسبة لصحابى أو بلد مخصوص | ٥٦ |
| أول من صنف فى الصحيح المجرد وأصح كتب الحديث | ٦٠ |
| تصحيح ما فى الصحيحين وتفضيل البخارى على مسلم وامتياز كل من | |
| الصحيحين عن الآخر | ٦٣ |
| عدم استيعاب الأحاديث النبوية | ٦٩ |
| أقسام الصحيح وعدد أحاديث البخارى | ٧٠ |
| عدد أحاديث مسلم وتساهل الحاكم فى المستدرك | ٧٢ |
| الكلام على صحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة وموطأ مالك | ٧٥ |
| الكتب المخرجة على الصحيحين ومعنى المستخرج وفوائد المستخرجات | ٧٧ |
| المستخرجات على غير الصحيحين | ٨١ |
| الكلام على تعاليق البخارى | ٨١ |
| أقسام الصحيح بحسب التمكن من شروط الصحة وترتيب كتب الصحة ... | ٨٧ |
| تحقيق شرط البخارى ومسلم إفادة ما رواه الشيخان الظن | ٨٨ |
| الأحاديث المتكلم فيها من أحاديث الصحيحين | ٩٦ |
| جواز التصحيح والتحسين فى هذه الأعصار | ١٠٣ |
| ترجمة الضياء المقدسى والمنذرى والديمياطى والسبكى وابن المواق | ١٠٤ |
| شرط الاحتجاج بما نقل عن الكتب وترجمة ابن جماعة | ١٠٥ |
| جواز رواية الحديث من الكتب من غير رواية | ١٠٧ |
| النوع الثانى: الحديث الحسن وتعريفه والاحتجاج به وترجمة الإمام الخطابى | |
| معنى الحسن عند الترمذى وترجمة ابن سيد الناس | ١١٠ |
| تقسيم الحسن إلى قسمين | ١١٢ |
| مراتب الحسن وإدماجه فى الصحيح وعدم استلزامه صحة السند لصحة المتن | |
| مظنة الأحاديث الحسنة | ١١٩ |
| الحسن فى سنن أبى داود | ١٢٠ |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ١٢١ | الكلام على سنن الدارقطنى وترجمة مؤلفها |
| ١٢٢ | مرتبة المسانيد من الصحة وترجمة اللؤلؤى وابن داسة والمصلوب والاختلاف |
| ١٢٣ | فى سادس كتب الصحة |
| ١٢٤ | نقد مسند أحمد وما قيل فيه ورده وترجمة الدارمى وعلاء الدين مغلطى .. |
| ١٢٥ | أول من صنف مسنداً وترجمة أبى داود الطيالسى وابن مطر جامع مسند الشافعى |
| ١٢٥ | شرط ترقى الضعيف إلى مرتبة الحسن |
| ١٢٧ | معنى: المقبول والجيد والقوى والصالح والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت |
| ١٢٧ | النوع الثالث: الضعيف وحده |
| ١٢٩ | أضعف الأسانيد |
| ١٣٠ | النوع الرابع: المسند وحده، والكلام على المضعف |
| ١٣١ | النوع الخامس: المتصل وتناوله الموقوف |
| ١٣١ | النوع السادس: المرفوع |
| ١٣٢ | النوع السابع: الموقوف وإطلاقه على المروى عن التابعى والخبر على المرفوع والأثر على الموقوف والمقطوع |
| ١٣٣ | ما يلحق بالمرفوع أو الموقوف من قول الصحابى وترجمة الإسماعيلى |
| ١٣٥ | ما اختلف فى رفعه ووقفه من قول الصحابى |
| ١٣٧ | ما جاء عن الصحابى ومثله لا يقال من قبل الراى |
| ١٤٠ | القول فى تفسير الصحابى |
| ١٤١ | النوع الثامن: المقطوع ومطابق معرفته |
| ١٤٣ | النوع التاسع: المرسل وبيان إطلاقه على المتقطع والمعضل |
| ١٤٥ | الكلام فى حجية المرسل |
| ١٤٦ | الكلام فى احتجاج الشافعى بالمرسل |
| ١٥١ | المراسيل فى صحيح مسلم وعنده فيها |
| ١٥٢ | النوع العاشر: المتقطع |
| ١٥٣ | المتقطع فى صحيح مسلم من الأحاديث |
| ١٥٥ | النوع الحادى عشر: المعضل |
| ١٥٦ | وصل بلاغات الموطأ |
| ١٥٨ | المنعنى والقول بإرساله |
| ١٦٠ | الحديث المؤنن والمأثان |
| ١٦٢ | استعمال المعلق فيها حذف أول سنده أو كل سنده |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١٦٣ | ما روى موقوفاً ومرفوعاً أو مرسلأً ومتصلاً |
| ١٦٤ | النوع الثانى عشر: المدلس وأقسامه |
| ١٦٥ | تدليس العطف وتدليس القطع |
| ١٧٠ | النوع الثالث عشر: الشاذ والمتروك منه وما يتوقف فيه |
| ١٧٢ | الشاذ المنكر والاحتجاج بتفرد الضابط وبيان المحفوظ والمعروف |
| ١٧٥ | النوع الرابع عشر: معرفة المنكر |
| ١٧٥ | الفرق بين الشاذ والمنكر، وفيه المتروك |
| | النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد ومعنى السنن |
| ١٧٧ | والجامع والمسند والمشيخات والأجزاء |
| ١٧٩ | النوع السادس عشر: معرفة زيادة الثقات وحكمها وأقسامها |
| ١٨٤ | النوع السابع عشر: معرفة الأفراد وأقسام المفرد |
| ١٨٥ | النوع الثامن عشر: المعلل، وأوجه معرفته مع ظهور السند |
| ١٨٧ | ما تطلق عليه العلة من الأسباب القادحة |
| ١٩٥ | النوع التاسع عشر: المضطرب ووقوع الاضطراب فى المتن والسند |
| | النوع العشرون: المدرج وانقسامه إلى مدرج المتن ومدرج الإسناد وما وقع فى |
| ٢٠٠ | الصحيحين منه |
| ٢٠٤ | النوع الحادى والعشرون: الموضوع وطرق معرفة الوضع |
| ٢٠٨ | نقد كتاب موضوعات ابن الجوزى وبيان مواده |
| ٢٠٩ | الكلام على كتاب: تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق |
| ٢١١ | أقسام الوضعيين والوضع فى فضائل السور وترجمة أبى عصمة نوح |
| ٢١٥ | المعروفون بوضع الأحاديث |
| ٢١٦ | حرمة الوضع ورواية الموضوع من غير بيان حاله |
| ٢١٧ | أصح ما ورد فى فضائل السور وسرد بعض النسخ الموضوعة |
| | النوع الثانى والعشرون: المقلوب وأقسامه ووقوعه فى المتن وترجمة الدراوردى |
| ٢١٨ | وبيان المتروك |
| ٢٢٠ | عدم جواز قلب الأحاديث للاختبار وما اتقلب سنده عند الأئمة الخمسة |
| | الحكم على سند الحديث ليس حكماً على متنه وبيان الحديث المطروح عند |
| ٢٢٢ | الذهبى ووقوعه فى جامع الترمذى وسنن أبى داود |
| ٢٢٢ | عدم معرفة نقاد الحديث حكم بنفيه |
| | النوع الثالث والعشرون: صفة من تقبل روايته ومذهب العلماء فى رواية |
| ٢٢٤ | الضعيف وفى قبوله فى فضائل الأعمال وشرط ذلك |

الصفحة

الموضوع

| | |
|-----|---|
| ٢٢٥ | ما تثبت به عدالة الراوى ويعرف به فضله |
| ٢٢٧ | ثما يعرف به ضبط الراوى |
| ٢٢٧ | قبول الجرح والتعديل واشتراط ذكر السبب |
| ٢٣٠ | حكم تعارض الجرح والتعديل |
| ٢٣١ | التعديل على الإيهام |
| ٢٣٤ | رواية العدل ليست تعديلاً لمن روى عنه |
| ٢٣٤ | عمل العالم وقتواه على وفق الحديث أو خلافه ليس حكماً على حاله |
| ٢٣٥ | رواية مجهول العدالة والمستور |
| ٢٣٦ | معرفة رواية جهلهم بعض الحفاظ من رجال الصحيحين |
| ٢٣٨ | قبول رواية المرأة وقبول تعديلها وتعديل العبد بعد معرفة ما يعدل |
| ٢٣٩ | جهالة الاسم لا تضر مع معرفة العين، وبيان ما أبهم من رجال مسلم |
| ٢٤٠ | رواية المتبدع ومذاهب المحدثين فى قبولها وردّها |
| ٢٤٣ | الاختلاف فىمن يشتغل بعلوم الأوائل كالفلسفة والمنطق |
| ٢٤٤ | سرد من روى ببدعة ممن أخرج لهم الشيخان |
| ٢٤٥ | قبول رواية الثائب من الفسق إلا من الكذب فى الحديث |
| ٢٤٧ | الفروق بين الرواية والشهادة |
| ٢٤٩ | نفى الراوى ما رواه ورده |
| ٢٥١ | أخذ الأجر على التحديث |
| | عدم قبول من عرف بالتساهل فى السماع أو من يحدث لا من أصل مصحح |
| ٢٥٣ | أو يقبل التلقين |
| ٢٥٤ | الاكتفاء فى هذه الأزمان بوجود الحديث فى أصل مصحح |
| | الكلام على لقب: المفيد، وتاريخ علم الجرح والتعديل - وبيان ألفاظ الجرح |
| ٢٥٥ | والتعديل وشرح غامضها |
| ٢٥٧ | جواز الجرح للمصلحة فى الرواية ومعنى قولهم: أيش |
| ٢٥٧ | ألفاظ هامة فى الجرح: مزيدة على ما ذكره السيوطى |
| ٢٦١ | الفهرس |

نَدْرِيبُ الرَّوِيِّ

فِي

شرحِ نُفْرِيْبِ النُّوَاوِي

لِلْإِمَامِ

جَهْدَالِ الدِّينِ عِبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السَّيْطِيِّ

تَحْقِيقُ

عِمَارَتُكَ الْبَارُودِيَّ

الْجُزْءُ الثَّانِي



أَسْمُ الْبَيْتِ الْأَخْضَرِ - سَهْلَةُ الصَّيْنِ

٥٩٢٢٤١٠ ٥٩٠٤١٧٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النوع الرابع والعشرون: كَيْفِيَّةُ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَتَحْمَلُهُ وَصِفَةُ ضَبْطِهِ، تُقْبَلُ رِوَايَةُ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ مَا تَحْمَلُهُ قَبْلَهُمَا، وَمَنْعَ الثَّانِي قَوْمٌ فَاحْظَتُوا.

قال جماعة من العلماء: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَدَيَّ بِسَمَاعِ الْحَدِيثِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ سَنَةً. وَقِيلَ بَعْدَ عَشْرِينَ،

(النوع الرابع والعشرون: كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه: تقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله قبلهما) فى حال الكفر والصبا (ومنع الثانى) أى قبول رواية ما تحمله فى الصبا (قوم فاحظتوا) لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين وعبد الله بن الزبير وابن عباس والنعمان بن بشير والسائب بن يزيد والمِسُور بن مخرمة وغيرهم، من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده.

وكذلك كان أهل العلم يُحْضِرُونَ الصِّبْيَانَ مَجَالِسَ الْحَدِيثِ وَيَعْتَدُونَ بِرِوَايَتِهِمْ بَعْدَ الْبُلُوغِ.

ومن أمثلة ما تحمّل فى حالة الكفر: حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فى الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ^(١)، وكان جاء فى فداء أسرى بدر قبل أن يسلم. وفى رواية للبخارى: «... وذلك أول ما قرأ الإيمان فى قلبى».

ولم يجر الخلاف السابق هنا، كأنه لأن الصبى لا يضبط غالباً ما تحمله فى صباه بخلاف الكافر. نعم، رأيت القطب القسطلانى فى كتابه «المنهج فى علوم الحديث» أجرى الخلاف فيه وفى الفاسق أيضاً.

(قال جماعة من العلماء: يستحب أن يتدبّر بسماع الحديث بعد ثلاثين سنة) وعليه أهل الشام (وقيل: بعد عشرين) سنة، وعليه أهل الكوفة.

وَالصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ التَّبْكِيرُ بِهِ مِنْ حِينَ يَصِحُّ سَمَاعُهُ، وَيَكْتَبُهُ وَتَقْيِيدُهُ حِينَ يَتَأَهَّلُ لَهُ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ.
وَنَقُلُ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ أَهْلَ الصَّنْعَةِ حَدَّدُوا أَوَّلَ زَمَنِ يَصِحُّ فِيهِ السَّمَاعُ بِخَمْسِ سِنِينَ، وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ الْعَمَلُ.
وَالصَّوَابُ اعْتِبَارُ التَّمْيِيزِ، فَإِنْ فَهِمَ الْخِطَابَ وَرَدَّ الْجَوَابَ كَانَ مُمَيِّزًا صَحِيحَ السَّمَاعِ، وَإِلَّا فَلَا،

قيل لموسى بن إسحاق^(١): كيف لم تكتب عن أبى نعيم؟ فقال: كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم فى طلب الحديث صفاراً حتى يستكملوا عشرين سنة وقال سفيان الثورى: كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة. وقال أبو عبد الله الزبيرى من الشافعية: يستحب كُتُبُ الحديث فى العشرين، لأنها مجتمع العقل. قال: وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض أى الفقه.
(والصواب فى هذه الأزمان) بعد أن صار للملحوظ إبقاء سلسلة الإسناد (التبكير به) أى بالسماع (من حين يصح سماعه) أى الصغير (ويكتبه) أى الحديث (وتقييده) وضبطه (حين يتأهل له) ويستعد (و) ذلك (يختلف باختلاف الأشخاص) ولا ينحصر فى سن مخصوص.

(ونقل القاضى عياض أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع) للصغير (بخمسة سنين) ونسبه غيره للجمهور. وقال ابن الصلاح^(٢): (وعلى هذا استقر العمل) بين أهل الحديث، فيكتبون لابن خمس فصاعداً «سمع»، وإن لم يبلغ خمساً «حضر أو أحضر»، وحجتهم فى ذلك ما رواه البخارى وغيره من حديث محمود بن الربيع قال: عقلت من النبى ﷺ مجة مجها فى وجهى من دلو وأنا ابن خمس سنين^(٣)، بوب عليه البخارى: متى يصح سماع الصغير؟.

قال المصنف كابن الصلاح^(٤): (والصواب اعتبار التمييز فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزاً صحيح السماع) وإن لم يبلغ خمساً (وإلا فلا) وإن كان ابن خمس فأكثر، ولا يلزم من عقل محمود المجة فى هذا السن أن تميز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص عنه وقد يزيد، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسنه أقل من ذلك، ولا يلزم من عقل المجة عقل غيرها مما يسمعه.

(١) انظر: «علوم الحديث» (ص ١٦٣). (٢) فى «علوم الحديث» (ص ١٦٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٧٧) فى كتاب العلم، باب: متى يصح سماع الصغير؟

(٤) فى «علوم الحديث» (ص ١٦٤).

وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ هَارُونَ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.
يَبَيِّنُ أَقْسَامَ طَرُقِ تَحْمِيلِ الْحَدِيثِ. وَمَجَامِعُهَا ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ:

وقال القسطلانى فى كتاب «المنهج»: ما اختاره ابن الصلاح هو التحقيق والمذهب الصحيح.

(وروى نحو هذا) وهو اعتبار التمييز (عن موسى بن هارون) الحمال أحد الحفاظ (وأحمد بن حنبل) أما موسى فإنه سئل متى يسمع الصبى الحديث؟ فقال: إذا فرق بين البقرة والحمار.

وأما أحمد فإنه سئل عن ذلك فقال: إذا عقل وضبط، فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة لأن رسول الله ﷺ رد البراء وابن عمر استصغرها يوم بدر، فأنكر قوله هذا وقال: بش القول، فكيف يصنع بسفيان ووكيع ونحوهما، أسندهما الخطيب فى الكفاية^(١). فالقولان راجعان إلى اعتبار التمييز، وليسا بقولين فى أصل المسألة، خلافاً للعراقى حيث فهم ذلك فحكى فيه أربعة أقوال، وكأنه أراد حكاية القول المذكور لأحمد، وهو خمس عشرة سنة، وقد حكاه الخطيب فى الكفاية^(٢) عن قوم منهم يحيى بن معين، وحكى عن آخرين منهم يزيد بن هارون ثلاث عشرة. وما قيل فى ضابط التمييز: أن يحسن العدد من واحد إلى عشرين، حكاه ابن الملقن، وفرق السلفى بين العربى والعجمى فقال: أكثرهم على أن العربى يصح سماعه إذا بلغ أربع سنين لحديث محمود العجمى وإذا بلغ ست سنين.

وما يدل على أن المرجع إلى التمييز ما ذكره الخطيب^(٣) قال: سمعت القاضى أبا محمد الأصبهاني يقول: حفظت القرآن ولى خمس سنين، وأحضرت عند أبى بكر المقرئ ولى أربع سنين، فأرادوا أن يسمعو لى فيما حضرت قراءته، فقال بعضهم: إنه يصغر عن السماع، فقال لى ابن المقرئ: اقرأ سورة الكافرين فقرأتها، فقال: اقرأ سورة التكويز، فقرأتها، فقال لى غيره: اقرأ سورة المرسلات، فقرأتها ولم أغلط فيها، فقال ابن المقرئ: اسمعوا له والعهد على.

(بيان أقسام طرق تحمل الحديث) هى ترجمة (ومجامعها ثمانية أقسام:

(٣) فى «الكفاية» (ص ١١٧).

(٢) ص (١١٤).

(١) ص (١١٣).

الأول: سَمَاعٌ لَفْظُ الشَّيْخِ، وَهُوَ إِمْلَاءٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَفِظٍ وَمِنْ كِتَابٍ. وَهُوَ أَرْفَعُ الْأَقْسَامِ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ:
 لَا خِلَافَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا لِلْسَّامِعِ أَنْ يَقُولَ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا وَسَمِعْتُ فَلَانًا وَقَالَ لَنَا وَذَكَرَ لَنَا قَالَ الْحُطَيْبُ: أَرْفَعُهَا سَمِعْتُ ثُمَّ حَدَّثَنَا وَحَدَّثَنِي ثُمَّ أَخْبَرَنَا، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْأَسْتِعْمَالِ،

الأول: سماع لفظ الشيخ وهو إملاء وغيره) أى تحديث من غير إملاء. وكل منهما يكون (من حفظ) للشيخ (ومن كتاب) له (وهو أرفع الأقسام) أى أعلى طرق التحمل (عند الجماهير) وسأيتى مقابله فى القسم الأتى، والإملاء أعلى من غيره، وإن استويا فى أصل الرتبة (قال القاضى عياض) أسنده إليه ليبراً من عهده (لا خلاف أنه يجوز فى هذا للسامع) من الشيخ (أن يقول فى روايته) عنه (حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلاناً) يقول (وقال لنا) فلان (وذكر لنا) فلان، قال ابن الصلاح^(١): وفى هذا نظر، وينبغى فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ أن لا يطلق فيما سمع من لفظه، لما فيه من الإبهام والإلباس.

وقال العراقي^(٢): ما ذكره عياض وحكى عليه الإجماع متجه، ولا شك أنه لا يجب على السامع أن يبين هل كان السماع إملاء أو عرضاً، قال: نعم إطلاق أنبأنا بعد أن اشتهر استعمالها فى الإجازة يؤدى إلى أن نظن بما أداه بها أنه إجازة، فيسقطه من لا يحتج بها، فينبغى أن لا يستعمل فى السماع لما حدث من الاصطلاح (قال الخطيب: أرفعها) أى العبارات فى ذلك (سمعت) فى الإجازة (ثم حدثنا وحديثي) فإن لا يكاد أحد يقول سمعت الإجازة والمكاتبه، ولا فى تدليس ما لم يسمعه، بخلاف حدثنا فإن بعض أهل العلم كان يستعملها فى الإجازة.

وروى عن الحسن أنه قال: حدثنا أبو هريرة، وتناول حدث أهل المدينة، والحسن بها، إلا أنه لم يسمع منه شيئاً. قال ابن الصلاح: ومنهم من أثبت له سماعاً منه^(٣).

(١) فى «علوم الحديث» (ص ١٦٦).

(٢) فى «فتح المفتي» (٢/ ٤٧).

(٣) انظر: «علوم الحديث» (ص ١٦٦).

قال ابن دقيق العيد: وهذا إذا لم يقم دليل قاطع على أن الحسن لم يسمع منه، لم يجز أن يصار إليه، قال العراقى^(١): قال أبو زرعة وأبو حاتم من قال عن الحسن البصرى حدثنا أبو هريرة فقد أخطأ، قال: والذي عليه العمل أنه لم يسمع منه، قاله غيرهما أيوب وبهز بن أسد ويونس بن عبيد والنسائى والخطيب وغيرهم، وقال ابن القطان: ليست حدثنا بنص فى أن قائلها سمع. ففى صحيح مسلم فى حديث الذى يقتله الدجال فيقول: أنت الدجال الذى حدثنا به رسول الله ﷺ^(٢)، قال: ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر الميقات، أى فيكون المراد حدث أمته، وهو منهم، لكن قال مَعْمَرُ: إنه الخضر، فحيث لا مانع من سماعه، قال الخطيب: (ثم) يتلو حدثنا (أخبرنا وهو كثير فى الاستعمال) حتى إن جماعة لا يكادون يستعملون فيما سمعوه من لفظ الشيخ غيرها، منهم حماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وهشام ابن بشير وعبيد الله بن موسى وعبد الرزاق ويزيد بن هارون وعمرو بن عوف ويحيى ابن يحيى التميمى وإسحاق بن راهويه وأبو مسعود أحمد بن القرات ومحمد بن أيوب الرازيان وغيرهم.

وقال أحمد: أخبرنا أسهل من حدثنا، حدثنا شديد، قال ابن الصلاح^(٣): (وكان هذا قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بالقراءة على الشيخ قال الخطيب: (ثم) بعد أخبرنا (أنبأنا ونبأنا وهو قليل فى الاستعمال. قال الشيخ) ابن الصلاح^(٤): (حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهة أخرى إذ ليس فى سمعت دلالة على أن الشيخ رواه) بالتشديد (إياه) وخاطبه به (بخلافهما) فإن فيهما دلالة على ذلك، وقد سأل الخطيب شيخه الحافظ أبا بكر البرقانى عن السر فى كونه يقول لهم فيما رواه

(١) فى «فتح المغيث» (٢/ ٤٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٣٨) فى كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب: فى صفة الدجال.

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ١٦٧).

(٤) انظر المصدر السابق.

وَكَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يَشِيعَ تَخْصِصُ أَخْبَرَنَا بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ. قَالَ: ثُمَّ أَنْبَأَنَا وَبِأَنَّا وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ. قَالَ الشَّيْخُ: حَدَّثَنَا وَاخْبَرَنَا أَرْفَعُ مِنْ سَمِعْتُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، إِذْ لَيْسَ فِي سَمِعْتُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ رَوَاهُ إِيَّاهُ بِخِلَافِهِمَا. وَأَمَّا قَالَ لَنَا فُلَانٌ أَوْ ذَكَرَ لَنَا، فَكَحَدَّثَنَا. غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ بِسَمَاعِ الْمَذَاكِرَةِ وَهُوَ بِهِ أَشْبَهُ مِنْ حَدَّثَنَا، وَأَوْضَعَ الْعِبَارَاتِ: قَالَ: أَوْ ذَكَرَ مِنْ غَيْرِ لِي، أَوْ لَنَا، وَهُوَ أَيْضًا مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ إِذَا عُرِفَ اللَّقَاءُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي نَوْعِ الْمُعْضَلِ، لَا سِيَّمَا إِنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَقُولُ قَالَ إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْهُ، وَخَصَّ الْحَاطِبُ حَمْلَهُ عَلَى السَّمَاعِ بِهِ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ.

عن أبى القاسم الأتيدونى: سمعت، ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا، فذكر له: أن أبا القاسم كان مع ثقته وصلاحه عسراً في الرواية، فكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه أبو القاسم، ولا يعلم بحضوره فيسمع منه ما يحدث به الشخص الداخل، فلذلك يقول: سمعت، ولا يقول: حدثنا ولا أخبرنا، لأن قصده كان الرواية للدخول إليه وحده.

قال الزركشى: والصحيح التفصيل، وهو أن حدثنا أرفع إن حدثه على العموم، وسمعت إن حدثه على الخصوص، وكذا قال القسطلاني في المنهج (وأما قال لنا فلان) أو قال لي (أو ذكر لنا) أو ذكر لي (فكحدثنا) في أنه متصل (غير أنه لا تقبل سماع المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا. وأوضح العبارات قال أو ذكر من غير لي أو لنا وهو) مع ذلك (أيضاً محمول على السماع إذا عرف اللقاء) وسلم من التدليس (على ما تقدم في نوع المعضل) في الكلام على العنينة (لاسيما إن عرف) من حاله (أنه لا يقول: قال إلا فيما سمعه منه) كحجاج بن محمد الأعور روى كتب ابن جريج عنه بلفظ: قال ابن جريج فحملها الناس عنه واحتجوا بها (وخص الحاطب حمله على السماع به) أى من عرف منه ذلك بخلاف من لا يعرف منه ذلك فلا يحمله على السماع (والمعروف أنه ليس بشرط) وأفرط ابن منده فقال: حيث قال البخارى «قال لنا» فهو إجازة، وحيث قال «قال فلان» فهو تدليس، ورد العلماء عليه ذلك ولم يقبلوه.

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ، وَيُسَمِّيَهَا أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ عَرْضًا. سَوَاءٌ قَرَأْتَ أَوْ غَيْرَكَ وَأَنْتَ تَسْمَعُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ حِفْظٍ، حَفِظَ الشَّيْخُ أَمْ لَا إِذَا أَمْسَكَ أَصْلَهُ هُوَ أَوْ ثِقَةً، وَهِيَ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ بِلَا خِلَافٍ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا مَا حَكَى عَنْ بَعْضٍ مَنْ لَا يَعْتَدُّ بِهِ،

(القسم الثانى) من أقسام التحمل (القراءة على الشيخ ويسمى أكثر المحديثين عرضاً) من حيث إن القارىء يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ، لكن قال شيخ الإسلام ابن حجر فى شرح البخارى: بين القراءة والعرض عموم وخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة، لأن العرض عبارة عما يعرف به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته. فهو أخص من القراءة، انتهى.

(سواء قرأت) عليه بنفسك (أو قرأ غيرك) عليه (وأنت تسمع) وسواء كانت القراءة منك أو من غيرك (من كتاب أو حفظ) وسواء فى الصور الأربع (حفظ الشيخ ما قرئ عليه أم لا إذا أمسك أصله هو أو ثقة) غيره كما سيأتى، قال العراقى: وكذا إن كان ثقة من السامعين يحفظ ما قرئ وهو مستمع غير غافل، فذلك كاف أيضاً. قال: ولم يذكر ابن الصلاح هذه المسألة. والحكم فيها متجه ولا فرق بين إمساك الثقة لأصل الشيخ وبين حفظ الثقة لما يقرأ، وقد رأيت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم اكتفى بذلك، انتهى. وقال شيخ الإسلام: ينبغى ترجيح الإمساك فى الصور كلها على الحفظ لأنه خزان، وشرط الإمام أحمد فى القارىء أن يكون ممن يعرف ويفهم، وشرط إمام الحرمين فى الشيخ: أن يكون بحيث لو فرض من القارىء: تحريف أو تصحيف لردّه، وإلا فلا يصح التحمل بها (وهى) أى الرواية بالقراءة بشرطها (رواية صحيحة بلا خلاف فى جميع ذلك إلا ما حكى عن بعض من لا يعتد به) إن ثبت عنه، وهو أبو عاصم النبيل، رواه الرامهرمزى عنه، وروى الخطيب^(١) عن وكيع قال: ما أخذت حديثاً قط عرضاً، وعن محمد بن سلام أنه أدرك مالكاً والناس يقرءون عليه فلم يسمع منه لذلك، وكذلك عبد الرحمن بن سلام الجمحى لم

وَاخْتَلَفُوا فِي مُسَاوَاتِهَا لِلسَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ وَرَجَحَانَهُ عَلَيْهَا وَرَجَحَانَهَا عَلَيْهِ، فَحَكَى الْأَوَّلُ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَأَشْيَاخِهِ وَمُعْظَمِ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْكُوفَةِ وَالْبُخَارَى وَغَيْرِهِمْ.

وَالثَّانِي: عَنْ جَمْهُورِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالثَّلَاثُ: عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبْنِ أَبِي ذَثْبٍ وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ،

يَكْتَفِ بِذَلِكَ، فَقَالَ مَالِكٌ: أَخْرَجُوهُ عَنِ (١)، وَعَمَّنْ قَالَ بِصَحَّتِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ فِيمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ: أَنَسُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ. وَمِنَ التَّابِعِينَ ابْنُ الْمُسَيْبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَابْنُ هَرْمَزٍ، وَعَطَاءٌ، وَنَافِعٌ، وَعُرْوَةُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالزَّهْرِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَالْحَسَنُ، وَمَنْصُورٌ، وَأَيُّوبُ. وَمِنَ الْأَثَمَةِ ابْنُ جَرِيرٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي ذَثْبٍ، وَشُعْبَةُ، وَالْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَشَرِيكٌ، وَاللِّثَّ، وَأَبُو عَيْدٍ، وَابْنُ الْبُخَارَى فِي خَلْقٍ لَا يَحْصُونَ كَثْرَةً.

وَرَوَى الْخَطِيبُ (٢) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَدْعُونَ تَنْطَعَكُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ! الْعَرَضُ مِثْلُ السَّمَاعِ.

وَاسْتَدَلَّ الْحُمَيْدِيُّ ثُمَّ الْبُخَارِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ ضَمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ: لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَّدَ عَلَيْكَ، ثُمَّ قَالَ: أَسَأَلْتُكَ بِرَيْكَ وَرَبِّكَ مِنْ قَبْلِكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ (٣). الْحَدِيثُ فِي سَوَالِهِ عَنْ شَرَائِعِ الدِّينِ، فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ وَأَنَا رَسُولٌ مِنْ وَرَائِي، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ فَأَبْلَغَهُمْ فَأَجَازُوهُ، أَى قَبَلُوهُ مِنْهُ وَأَسْلَمُوا، وَأَسْنَدَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ عَنِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدَّاءُ: وَعِنْدِي خَبَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالَمِ؛ فَقِيلَ لَهُ: قَالَ قِصَّةُ ضَمَامٍ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

(وَاخْتَلَفُوا فِي مُسَاوَاتِهَا لِلسَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ) فِي الْمُرْتَبَةِ (وَرَجَحَانَهُ عَلَيْهَا)

(٢) المصدر السابق (ص ٣٨٨).

(٣) صحيح: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣) فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ.

(١) انظر: «الكَفَايَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٨٣).

ورجحاتها عليه) على ثلاثة مذاهب (فحكى الأول) وهو المساواة (عن مالك وأصحابه وأشياخه) من علماء المدينة (ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخارى وغيرهم) وحكاها الرامهرمزي عن علي بن أبي طالب وابن عباس، ثم روى عن علي: القراءة على العالم بمنزلة السماع منه^(١). وعن ابن عباس قال: «اقرأوا علىّ فإن قراءتكم عليّ كقراءتي عليكم»^(٢) رواه البيهقى فى المدخل، وحكاها أبو بكر الصيرفى عن الشافعى، قلت: وعندى أن هؤلاء إنما ذكروا المساواة فى صحة الأخذ بها ردّاً على من كان أنكرها لا فى اتحاد المرتبة. أسند الخطيب فى الكفاية من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكا وسئل عن الكتب التى تعرض عليه: يقول الرجل حدثنى؟ قال: نعم، كذلك القرآن ليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول: أقرأنى فلان. وأسند الحاكم فى علوم الحديث^(٣) عن مطرف قال: سمعت مالكا يابى أشد الإباء على من يقول: لا يجزئني إلا السماع من لفظ الشيخ، ويقول: كيف لا يجزئني هذا فى الحديث ويجزئك فى القرآن والقرآن أعظم (و) حكى (الثانى) وهو ترجيح السماع عليها (عن جمهور أهل المشرق وهو الصحيح، و) حكى (الثالث) وهو ترجيحها عليه (عن حنيفة وابن أبى ذئب وغيرهما و) هو (رواية عن مالك) حكاها عنه الدارقطنى وابن فارس والخطيب، وحكاها الدارقطنى أيضاً عن الليث بن سعد، وشعبة، وابن لهيعة، ويحيى بن سعيد، ويحيى ابن عبد الله بن بكير، والعباس بن الوليد بن يزيد، وأبى الوليد موسى بن داود الضبى، وأبى عبيد، وأبى حاتم. وحكاها ابن فارس عن ابن جريج، والحسن بن عمار.

وروى البيهقى فى المدخل عن مكى بن إبراهيم قال: كان ابن جريج، وعثمان بن الأسود، وحظلة بن أبى سفيان، وطلحة بن عمرو، ومالك، ومحمد بن إسحاق، وسفيان الثورى، وأبو حنيفة، وهشام، وابن أبى ذئب، وسعيد بن أبى عروبة، والمثنى ابن الصباح يقولون: قراءتك على العالم خير من قراءة العالم عليك، واعتلوا بأن

(٢) المصدر السابق (ص ٣٨٥).

(٣) (ص ٢٥٩).

(١) فى «علوم الحديث» (ص ١٧٠).

وَالْأَحْوُطُ فِي الرَّوَايَةِ بِهَا: قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ أَوْ قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ فَأَقْرَأُ بِهِ، ثُمَّ عِبَارَاتُ السَّمَاعِ مُقَيَّدَةٌ: كَحَدَّثْنَا أَوْ أَخْبَرْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنْشَدْنَا فِي الشَّعْرِ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَمَنْعَ إِطْلَاقِ حَدَّثْنَا. وَأَخْبَرْنَا ابْنَ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى بْنَ يَحْيَى التَّمِيمِيَّ، وَاحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَالنَّسَائِيَّ وَغَيْرَهُمْ وَجُوزَهَا طَائِفَةٌ. قِيلَ: إِنَّهُ مَذْهَبُ الزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى الْقَطَّانَ، وَالبَخَارِيَّ، وَجَمَاعَاتٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَمُعْظَمِ الْحِجَازِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ.

الشيخ لو غلط لم يتهماً للطالب الرد عليه. وعن أبى عبيد: القراءة على أثبت من أن أتولى القراءة أنا.

وقال صاحب البديع بعد اختياره النسوية: محل الخلاف ما إذا قرأ الشيخ فى كتابه لأنه قد يسهو، فلا فرق بينه وبين القراءة عليه، أما إذا قرأ الشيخ من حفظه فهو أعلى بالاتفاق.

واختار شيخ الإسلام أن محل ترجيح السماع ما إذا استوى الشيخ والطالب، أو كان الطالب أعلم، لأنه أوعى لما يسمع، فإن كان مفضولاً فقراءته أولى، لأنها أضبط له، قال: ولهذا كان السماع من لفظه فى الإملاء أرفع الدرجات، لما يلزم منه تحرير الشيخ والطالب. وصرح كثيرون بأن القراءة بنفسه أعلى مرتبة من السماع بقراءة غيره. وقال الزركشى: القارىء والمستمع سواء.

(والأحوط) الأجود (فى الرواية بها) أن يقول (قرأت على فلان) إن قرأ بنفسه (أو) قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به ثم يلى ذلك (عبارات السماع مقيدة) بالقراءة لا مطلقة (كحدَّثْنَا) بقراءته أو قراءة عليه وأنا أسمع (أو أَخْبَرْنَا) بقراءته أو (قراءة عليه) وأنا أسمع أو أنبأنا أو نبأنا أو قال لنا كذلك (وأنشدنا فى الشعر قراءة عليه، ومنع إطلاق حدَّثْنَا وأخبرْنَا) هنا عبد الله (ابن المبارك، ويحيى بن يحيى التميمي، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وغيرهم) قال الخطيب: وهو مذهب خلق كثير من أصحاب الحديث (وجوزها طائفة قيل إنه: مذهب الزهرى ومالك) وسفيان (ابن عيينة ويحيى) بن سعيد (القطان والبخارى وجماعات من المحديثين ومعظم الحجازيين والكوفيين) كالثوري، وأبى حنيفة وصاحبيه، والنضر بن شميل، ويزيد بن هارون، وأبى عاصم النبيل، ووهب بن جرير، وتعلب، والطحاوى، وآلف فيه جزءاً، وأبى نعيم الأصبهاني، وحكاه عياض عن الأكثرين، وهو رواية عن أحمد. (ومنهم من أجاز فيها سمعت) أيضاً وروى عن

ومنهم من أجاز فيها سمعتُ، ومنعت طائفةً حدثنا وأجازتْ أخبرنا وهو مذهبُ الشافعيِّ وأصحابه ومُسلم بن الحجاج وجمهورِ أهلِ المشرقِ. وقيل: إنه مذهبُ أكثرِ المحدثينَ وروى عن ابنِ جريج والأوزاعى وابنِ وهب وروى عن النسائيِّ أيضاً وصارَ هو الشائعُ الغالبُ على أهلِ الحديثِ.

مالك والسفيانين. والصحيح لا يجوز، وعن صححه أحمد بن صالح والقاضى أبو بكر الباقلانى وغيرهما، ويقع فى عبارة السلفى فى كتابه «التسميع» سمعت بقرأتى، وهو إما تسامح فى الكتابة لا يستعمل فى الرواية، أو رأى مُفضَّل بين التقييد والإطلاق.

(ومنعت طائفة) إطلاق (حدثنا وأجازت) إطلاق (أخبرنا وهو مذهب الشافعى وأصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق، وقيل: إنه مذهب أكثر المحدثين) عزاه لهم محمد بن الحسن التميمى الجوهري فى كتاب الإنصاف قال: فإن أخبرنا علم يقوم مقام قائله أنا قرأته عليه لا أنه لَفَظَ به لى (وروى عن ابن جريج والأوزاعى وابن وهب).

قال ابن الصلاح: وقيل إنه أول من أحدث الفرق بين اللفظين بمصر، وهذا يدفعه النقل عن ابن جريج والأوزاعى، إلا أن يعنى أنه أول من فعل ذلك بمصر (وروى عن النسائي أيضاً) حكاه الجوهري المذكور.

قال ابن الصلاح^(١): (وصار) الفرق بينهما (هو الشائع الغالب على أهل الحديث) وهو اصطلاح منهم، أرادوا به التمييز بين النوعين، والاحتجاج له من حيث اللغة فيه عناد وتكلف.

قال: ومن أحسن ما حكى عن من ذهب هذا المذهب ما حكاه البرقانى عن أبى حاتم محمد بن يعقوب الهروى أحد رؤساء الحديث بخراسان: أنه قرأ على بعض الشيوخ عن الفريرى صحيح البخارى وكان يقول له فى كل حديث: حدثكم الفريرى، فلما فرغ الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه إنما سمع الكتاب من الفريرى قراءة عليه، فأعاد قراءة الكتاب كله وقال فى جميعه: أخبركم الفريرى. قال العراقى: وكأنه كان يرى إعادة السند فى كل حديث، وهو تشديد، والصحيح أنه لا يحتاج إليه كما سيأتى.

(١) هو: إمام النحو، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسى، ثم البصرى، طلب الفقه

فروع:

الأول: إذا كَانَ أَصْلُ الشَّيْخِ حَالَ الْقِرَاءَةِ يَدٌ مَوْثُوقٌ بِهِ مُرَاعٍ لِمَا يَقْرَأُ أَهْلُ لَهُ فَإِنْ حَفِظَ الشَّيْخُ مَا يَقْرَأُ فَهُوَ كَمَا سَاكَ أَصْلُهُ وَأَوَّلَى، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ فَقِيلَ: لَا يَصِحُّ السَّمْعُ، وَالصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ الَّذِى عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَنَّهُ صَحِيحٌ، فَإِنْ كَانَ يَدُ الْقَارِئِ الْمَوْثُوقِ يَدَيْنِهِ وَمَعْرِفَتُهُ فَأَوَّلَى بِالتَّصْحِيحِ، وَمَتَى كَانَ الْأَصْلُ يَدٌ غَيْرَ مَوْثُوقٍ بِهِ لَمْ يَصِحَّ السَّمْعُ إِنْ لَمْ يَحْفَظْهُ الشَّيْخُ.

فائدة:

قول الراوى أَخْبَرْنَا سَمَاعًا أَوْ قِرَاءَةً: هُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ أَتَيْتُهُ سَعْيًا وَكَلِمَتُهُ مُشَافَهَةٌ. وَلِلنَّحَاةِ فِيهِ مَذَاهِبٌ:

أحدها وهو رأى سيبويه: أَنَّهَا مَصَادِرُ وَقَعَتْ مَوْقِعَ فَاعِلٍ حَالًا. كَمَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَهُ نَعْتًا فِي زَيْدٍ عَدِلَ. وَأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهَا إِلَّا مَا سَمِعَ. وَلَا يَقَاسُ، فَعَلَى هَذَا اسْتِعْمَالُ الصِّيغَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الرِّوَايَةِ مَنَعُوعٌ، لِعَدَمِ نَطْقِ الْعَرَبِ بِذَلِكَ.

الثانى: وهو للمبرد، أَنَّهُ لَيْسَتْ أَحْوَالًا بَلْ مَفْعُولَاتٌ لِفِعْلِ مَضْمَرٍ مِنْ لَفْظِهَا وَذَلِكَ الْمَضْمَرُ هُوَ الْحَالُ، وَأَنَّهُ يَقَاسُ فِي كُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ، وَعَلَى هَذَا تَخْرُجُ الصِّيغَةُ الْمَذْكُورَةُ، بَلْ كَلَامُ أَبِي حِيَّانٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ يَقْتَضِي أَنْ أَخْبَرْنَا سَمَاعًا مَسْمُوعًا، وَأَخْبَرْنَا قِرَاءَةً لَمْ يَسْمَعْ، وَأَنَّهُ يَقَاسُ عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

الثالث: وهو للزجاج قال: يَقُولُ سِيبَوَيْهِ^(١): فَلَا يَضْمُرُ لَكِنِّهِ مَقِيسٌ.

الرابع: وهو للسيرافى قال: وَهُوَ مِنْ بَابِ جَلَسْتَ قَعُودًا، مُنْصَوِّبٌ بِالظَّاهِرِ مَصْدَرًا مَعْنَوِيًّا.

(فروع: الأول: إذا كَانَ أَصْلُ الشَّيْخِ حَالَ الْقِرَاءَةِ) عَلَيْهِ (يَدٌ) شَخْصٌ (مَوْثُوقٌ بِهِ) غَيْرُ الشَّيْخِ (مُرَاعٍ) لِمَا يَقْرَأُ أَهْلُ لَهُ فَإِنْ حَفِظَ الشَّيْخُ مَا يَقْرَأُ (فَهُوَ كَمَا سَاكَ أَصْلُهُ) عَلَيْهِ (فَهُوَ كَمَا سَاكَ أَصْلُهُ)

والحديث مدة ثم أقبل على العربية حتى ساد أهل عصره، له «الكتاب» مات سنة ١٨٠ هـ عن ٣٢ سنة.

(١) فى «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٦٠).

الثانى: إذا قرأ على الشيخ قائلًا أخبرك فلان أو نحوه والشيخ مصغ إليه فاهم له غير منكّر، صح السماع وجازت الرواية به، ولا يشترط نطق الشيخ على الصحيح الذى قطع به جماهير أصحاب الفنون، وشرط بعض الشافعيين.

والظاهرين نطقه، وقال ابن الصباغ الشافعى: ليس له أن يقول حدثنى وكه أن يعمل به وإن يرويه قائلًا: قرئ عليه وهو يسمع.

بيده (وأولى) لتعاقد ذهنى شخصين عليه (وإن لم يحفظ) الشيخ ما يقرأ عليه (فقل: لا يصح السماع) حكاة القاضى عياض عن الباقلانى، وإمام الحرمين (والصحيح المختار الذى عليه العمل) بين الشيخ وأهل الحديث كافة (أنه صحيح).

قال السلفى: على هذا عهدنا علماءنا عن آخرهم (فإن كان) أصل الشيخ (بيد) القارىء الموثوق بدينه ومعرفته) يقرأ فيه والشيخ لا يحفظه (فاولى بالصحيح) خلافاً لبعض أهل التشديد (ومتى كان الأصل بيد غير موثوق به) القارىء أو غيره ولا يؤمن إيماله (لم يصح السماع إن لم يحفظه الشيخ).

الثانى: إذا قرأ على الشيخ قائلًا أخبرك فلان أو نحوه) كقلت أخبرنا فلان (والشيخ مصغ إليه فاهم له غير منكّر) ولا مقر لفظاً (صح السماع وجازت الرواية به) اكتفاء بالقرائن الظاهرة (ولا يشترط نطق الشيخ) بالإقرار كقوله: نعم (على الصحيح الذى قطع به جماهير أصحاب الفنون) الحديث والفقه والأصول (وشرط بعض الشافعيين) كالشيخ أبى إسحاق الشيرازى وابن الصباغ وسليم الرازى (و) بعض (الظاهرين) المقلدين لداود الظاهرى (نطقه) به (وقال ابن الصباغ الشافعى) من المشترطين (ليس له) إذا رواه عنه (أن يقول حدثنى) ولا أخبرنى (وله أن يعمل به) أى بما قرئ عليه (وإن يرويه قائلًا) قرأت عليه أو (قرئ عليه وهو يسمع) وصححه الغزالى والأمدى، وحكاة عن المتكلمين، وحكى تجويز ذلك عن الفقهاء والمحدثين، وحكاة الحاكم عن الأئمة الأربعة وصححه ابن الحاجب. وقال الزركشى: يشترط أن يكون سكوته لا عن غفلة أو إكراه وفيه نظر، ولو أشار الشيخ برأسه أو أصبعه للإقرار ولم يتلفظ فجزم فى المحصول بأنه لا يقول: حدثنى ولا أخبرنى، قال العراقى: وفيه نظر.

الثالث: قال الحاكم: الذى اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخى وأئمة عصرى أن يقول فيها سمعه وحده من لفظ الشيخ: حدثنى ومع غيره حدثنا. وما قرأ عليه أخبرنى. وما قرىء بحضرته أخبرنا وروى نحوه عن ابن وهب وهو حسن، فإن شك فالأظهر أن يقول: حدثنى أو يقول: أخبرنى، لا حدثنا وأخبرنا،

﴿ الثالث: قال الحاكم^(١) الذى اختاره أنا فى الرواية (وعهدت عليه أكثر مشايخى وأئمة عصرى أن يقول) الراوى (فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ حدثنى) بالإفراد (و) فيما سمعه منه (مع غيره حدثنا) بالجمع (وما قرأ عليه) بنفسه (أخبرنى وما قرىء) على المحدث (بحضرته أخبرنا وروى نحوه عن) عبد الله (بن وهب) صاحب مالك. روى الترمذى عنه فى العلل قال: ما قلت: حدثنا فهو ما سمعت مع الناس. وما قلت: حدثنى هو ما سمعت وحدى، وما قلت أخبرنا فهو ما قرىء على العالم وأنا شاهد، وما قلت أخبرنى فهو ما قرأت على العالم، ورواه البيهقى فى المدخل عن سعيد بن أبى مريم وقال: عليه أدركت مشايخنا، وهو قول الشافعى وأحمد، قال ابن الصلاح^(٢) (وهو حسن) رائق، قال العراقى^(٣): وفى كلاهما أن القارىء يقول أخبرنى سواء سمعه معه غيره أم لا، وقال ابن دقيق العيد فى الاقتراح: إن كان معه غيره قال أخبرنا، فسوى بين مسألتى التحديث والإخبار، قلت: الأول أولى، لىتميز ما قرأه بنفسه وما سمعه بقراءة غيره (فإن شك) الراوى هل كان وحده حالة التحمل (فالأظهر أن يقول حدثنى أو يقول أخبرنى لا حدثنا وأخبرنا) لأن الأصل عدم غيره، أما إذا شك هل قرأ بنفسه أو سمع بقراءة غيره، قال العراقى: قد جمعهما ابن الصلاح مع المسألة الأولى^(٤)، وأنه يقول: أخبرنى، لأن عدم غيره هو الأصل. وفيه نظر، لأنه يحق

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ١٧٢).

(٣) فى «فتح المغيث» (٢ / ٥٧).

(٤) فى «علوم الحديث» (ص ١٧٢).

(١) سورة هود: ٨٧.

وَكُلُّ هَذَا مُسْتَحَبٌّ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ حَدَّثِنَا بِأَخْبِرْنَا أَوْ عَكْسُهُ فِي الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ، وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ لَفْظِ الْمُحَدِّثِ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ فِي الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى إِنْ كَانَ قَائِلُهُ يُجُوزُ إِطْلَاقَ كُلِّهِمَا وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ.

سماع نفسه ويشك هل قرأ بنفسه، والأصل أنه لم يقرأ، وقد حكى الخطيب فى الكفاية عن البرقانى أنه كان يشك فى ذلك، فيقول قرأنا على فلان، قال وهذا حسن، لأن ذلك يستعمل فيما قرأه غيره أيضاً، كما قاله أحمد بن صالح والنفيلى، وقد اختار يحيى بن سعيد القطان فى شبه المسألة الأولى الإتيان بحدثنا، وذلك إذا شك فى لفظ شيخه، هل قال حدثنى أو حدثنا، ووجهه أن حدثنى أكمل مرتبة فيقتصر فى حالة الشك على الناقص، ومقتضاها قول ذلك أيضاً فى المسألة الأولى، إلا أن البيهقى اختار فى مسألة القطان أن يوحد (وكل هذا مستحب باتفاق العلماء) لا واجب (ولا يجوز إبدال حدثنا بأخبرنا أو عكسه فى الكتب المؤلفة) وإن كان فى إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف، لا فى نفس ذلك التصنيف، بأن يغير ولا فيما ينقل منه إلى الأجزاء والتخاريج (وما سمعته من لفظ المحدث فهو) أى إبداله (على الخلاف فى الرواية بالمعنى) فإن جَوَزَناها جاز الإبدال (إن كان قائله) يرى النسوية بينهما و (يجوز إطلاق كليهما) بمعنى (وإلا فلا يجوز) إبدال ما وقع منه، ومنع ابن حنبل الإبدال جزماً.

فائدة:

عقد الرامهرمى أبواباً فى تنوع الألفاظ السابقة، منها الإتيان بلفظ الشهادة، كقول أبى سعيد: أشهد على رسول الله ﷺ أنه نهى عن الجُرَّ أن يتبذ فيه، وقول عبد الله بن طاوس: أشهد على والدى أنه قال: أشهد على جابر بن عبد الله أنه قال: أشهد على رسول الله ﷺ أنه قال أمرت أن أقاتل الناس، الحديث، وقول ابن عباس: شهد عندى رجال مرضيئون وأرضاهم عندى عمر، الحديث فى الصلاة بعد العصر، وبعد الصبح، ومنها تقديم الأسم، فيقول: فلان حدثنا أو أخبرنا، ومنها: سمعت فلاناً يأتى عن فلان، ومنها قلت لفلان: أحدثك فلان أو اكتتب عن فلان؟ ومنها: زعم لنا فلان عن فلان، ومنها حدثنى فلان ورد ذلك إلى فلان، ومنها: دلتنى فلان على ما دل عليه

الرابع: إذا نسخ السامعُ أو المُسمعُ حالَ القراءة. فقال إبراهيمُ الحريُّ وابنُ عدىُّ والأستاذُ أبو إسحاق الإسفرائينى الشافعى: لا يصحُّ السماعُ. وصححه الحافظُ موسى بن هارون الجمالُ وآخرون

فلان، ومنها: سألت فلانًا فألجا الحديث إلى فلان، ومنها: خذ عنى كما أخذته عن فلان، وساق لكل لفظة من هذه أمثلة.

(الرابع إذا نسخ السامع أو المسمع حال القراءة فقال إبراهيم) بن إسحاق بن بشر (الحري الشافعى و) الحافظ أبو أحمد (بن عدى والأستاذ أبو إسحق الإسفرائينى الشافعى) وغير واحد من الأئمة (لا يصح السماع) مطلقًا، نقله الخطيب فى الكفاية عنه، وزاد عن أبى الحسن بن سمعون (وصححه) أى السماع (الحافظ موسى بن هارون الجمال وآخرون) مطلقًا، وقد كتب أبو حاتم حالة السماع عند عارم وكتب عبد الله بن المبارك وهو يقرأ عليه (وقال أبو بكر) أحمد بن إسحق (الصّبغى الشافعى: يقول) فى الأداء (حضرت ولا يقول) حدثنا ولا (أخبرنا والصحيح التفصيل فإن فهم) الناسخ (المقروء صح) السماع (ولا) أى وإن لم يفهمه (لم يصح) وقد حضر الدارقطنى بمجلس إسماعيل الصفار فجلس ينسخ جزءًا كان معه وإسماعيل يملئ. فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال: فهمى للإملاء خلاف فهمك، ثم قال: تحفظ كم أملئ الشيخ من حديث إلى الآن، فقال: لا، فقال الدارقطنى. أملئ ثمانية عشر حديثًا، فعدت الأحاديث فوجدت كما قال، ثم قال: الحديث الأول عن فلان عن فلان ومثله كذا. والحديث الثانى عن فلان عن فلان ومثله كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها فى الإملاء حتى أتى على آخرها، فعجب الناس منه. قلت: ويشبه هذا ما روى عنه أيضًا أنه كان يصرى والقارىء يقرأ عليه، فمرَّ حديث فيه نُسِرَ بن دُعْلُوق فقال القارىء: يسير، فسيح، فقال: يُسير، فتلا الدارقطنى: نَ والقلم، وقال حمزة بن محمد بن طاهر: كنت عند الدارقطنى، وهو قائم بتتفل، فقرأ عليه القارىء عمرو بن شعيب، فقال: عمرو بن سعيد فسيح الدارقطنى، فأعاده

وقال أبو بكر الصبغى الشافعى: يقولُ حضرت ولا يقولُ أخبرنا، والصحيح التفصيل، فإن فهم المقروء صحَّ وإلا لم يصح. ويجرى هذا الخلافُ فيما إذا تحدث الشيخ أو السامع أو أقرط القارئ فى الإسراع أو هينم القارئ أو بعدَ بحيث لا يفهم والظاهر أنه يعفى عن نحو الكلمتين ويستحب للشيخ أن يجيز للسامعين رواية ذلك الكتاب وإن كتب لأحدهم: كتب، سمعه منى وأجزت له روايته، كذا فعل بعضهم

ووقف، فتلا الدارقطنى يا شعيب أصولك تأمر^(١) (ويجوز هذا الخلاف) والتفصيل (فيما إذا تحدث الشيخ أو السامع أو أقرط القارئ فى الإسراع) بحيث يخفى عليه بعض الكلام (أو هينم القارئ) أى أخفى صوته (أو بعد) السامع (بحيث لا يفهم) المقروء (والظاهر أنه يعفى) فى ذلك (عن) القدر اليسير الذى لا يخل عدم سماعه بفهم الباقي (نحو) الكلمة و (الكلمتين، ويستحب للشيخ أن يجيز للسامعين رواية ذلك الكتاب) أو الجزء الذى سمعوه وإن شمله السماع، لاحتمال وقوع شئ مما تقدم من الحديث، والعجلة والهيئمة، فينجر ذلك (وإن كتب) الشيخ (لأحدهم: كتب سمعه منى وأجزت له روايته كذا فعل بعضهم) قال ابن عتاب الأندلسى: لا غنى فى السماع عن الإجازة لانه قد يغلط القارئ ويغفل الشيخ أو السامعون فينجر ذلك بالإجازة، وينبغى لكاتب الطبايق أن يكتب إجازة الشيخ عقب كتابة السماع، قال العراقي: ويقال إن أول من فعل ذلك أبو طاهر إسماعيل بن عبد المحسن الأنماطى، فجزاه الله خيراً فى سنة ذلك لأهل الحديث، فلقد حصل به نفع كبير، ولقد انقطع بسبب ترك ذلك وإهماله اتصال بعض الكتب فى بعض البلاد، بسبب كون بعضهم كان له قوت ولم يذكر فى طبقة السماع إجازة الشيخ لهم، فاتفق أن كان بعض المقوتين آخر من بقى ممن سمع بعض ذلك الكتاب، فتعذر قراءة جميع الكتاب عليه، كأبى الحسن بن الصواف الشاطبى راوى غالب النسائى عن ابن باقا (ولو عظم مجلس المملى فبلغ عنه المستملى فذهب جماعة

وَكُوْ عَظَمَ مَجْلِسُ الْمُعْلَى فَبَلَغَ عَنْهُ الْمُسْتَمْلَى فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَ الْمُسْتَمْلَى أَنْ يَرُوى ذَلِكَ عَنِ الْمُعْلَى، وَالصَّوَابُ الَّذِى قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الْحَرْفِ يَدْعُمُهُ الشَّيْخُ فَلَا يَفْهَمُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ: أَرْجُو أَنْ لَا تَضَيِّقَ رَوَايَتَهُ عَنْهُ، وَقَالَ فِي الْكَلِمَةِ تَسْتَفْهَمُ مِنَ الْمُسْتَمْلَى: إِنْ كَانَتْ مُجْتَمَعًا عَلَيْهَا فَلَا بَأْسَ، وَعَنْ خَلْفِ بْنِ سَالِمٍ مَنَعَ ذَلِكَ.

من المتقدمين وغيرهم إلى أنه يجوز لمن سمع المستملى أن يروى ذلك عن المولى) فعن ابن عيينة أنه قال له أبو مسلم المستملى: إن الناس كثير لا يسمعون، قال: أسمعهم أنت، وقال الأعمش: كنا نجلس إلى إبراهيم النخعى. مع الحلقة فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه. فيسأل بعضهم بعضاً عما قال. ثم يروونه وما سمعوه منه.

وعن حماد بن زيد أنه قال لمن استفهمه: كيف قلت؟ قال: استفهم من يليك، قال ابن الصلاح^(١) وهذا تساهل ممن فعله (والصواب الذى قاله المحققون أنه لا يجوز ذلك) وقال العراقى: الأول هو الذى عليه العمل، لأن المستملى فى حكم من يقرأ على الشيخ، ويعرض حديثه عليه، ولكن يشترط أن يسمع الشيخ المولى لفظ المستملى، كالقارىء عليه، والأحوط أن يبين حالة الأداء أن سماعه لذلك أو لبعض الألفاظ من المستملى، كما فعله ابن خزيمة وغيره، بأن يقول نا بتبليغ فلان.

وقد ثبت فى الصحيحين عن جابر بن سمرة: سمعت النبى ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، فسألت أبى فقال: «كلهم من قریش»^(٢)، وقد أخرجه مسلم عنه كاملاً من غير أن يفضل جابر الكلمة التى استفهمها من أبيه.

(وقال أحمد) بن حنبل (فى الحرف الذى يدغمه الشيخ فلا يفهم) عنه (وهو) معروف: أرجو أن لا يضيق روايته عنه، وقال فى الكلمة تستفهم من المستملى إن كانت مجتمعاً عليها فلا بأس) بروايتها عنه (وعن خلف بن سالم) المخرمى (منع ذلك) فإنه قال: سمعت ابن عيينة يقول: نا عمرو بن دينار، يريد حدثنا، فإذا قيل له: قل حدثنا، قال: لا أقول، لأنى لم أسمع من قوله حدثنا ثلاثة أحرف لكثرة الزحام وهى ح د ث.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى كتاب الأحكام، باب: الاستخلاف، ومسلم (٣٨٢١) فى كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقریش والخلافة فى قریش.

(١) هو: الإمام الزاهد، أبو عبد الرحمن، خلف بن تميم التميمى الكوفى، مولى آل جعدة،

الخامس: يصح السماع من وراء حجاب إذا عرف صوته إن حدث بلفظه أو حضوره بمسمع منه إن قرئ عليه، ويكفى فى المعرفة خبر ثقة، وشرط شعبة رؤيته وهو خلاف الصواب وقول الجمهور.

السادس: إذا قال المسمع عند السماع: لا ترو عني أو رجعت عن إخبارك، ونحو ذلك غير مسند ذلك إلى خطأ أو شك ونحوه لم تمتنع روايته، ولو خص بالسماع قومًا فسمع غيرهم بغير علمه جاز لهم الرواية عنه، ولو قال: أخبركم ولا أخبر فلانًا لم يضر، قاله الأستاذ أبو إسحاق.

وقال خلف بن عيسى^(١): سمعت من الثورى عشرة آلاف حديث أو نحوها، فكنت أستمعهم جليسى، فقلت لزائدة، فقال: لا تحدث منها إلا بما حفظ قلبك وسمع أذنك، فآلفتها.

(الخامس: يصح السماع من وراء حجاب إذا عرف صوته إن حدث بلفظه أو عرف حضوره بمسمع أى مكان يسمع منه إن قرئ عليه ويكفى فى المعرفة بذلك خبر ثقة من أهل الخبرة بالشيخ (وشرط شعبة رؤيته) وقال: إذا حدثك المحدث فلم تره فلا ترو عنه، فلعله شيطان قد تصور فى صورته، يقول: حدثنا وأخبرنا (وهو خلاف الصواب وقول الجمهور) فقد أمر النبى ﷺ بالاعتماد على سماع صوت ابن أم مكتوم المؤذن، فى حديث «إن بلالاً يؤذن بليل» الحديث، مع غيبة شخصه عن يسمعه، وكان السلف يسمعون من عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين، وهن يحدثن من وراء حجاب.

(السادس: إذا قال المسمع بعد السماع لا ترو عني أو رجعت عن إخبارك أو ما أذنت لك فى روايته عني (ونحو ذلك غير مسند ذلك إلى خطأ) منه فيما حدث به (أو شك) فيه (ونحوه لم تمتنع روايته) فإن أسنده إلى نحو ما ذكر امتنعت (ولو خص بالسماع قومًا فسمع غيرهم بغير علمه جاز لهم الرواية عنه، ولو قال: أخبركم ولا أخبر فلانًا لم يضر) ذلك فلانًا فى صحة سماعه (قاله الأستاذ أبو إسحاق) الإسفرائينى، جوابًا لسؤال الحافظ أبى سعيد التيسابورى عن ذلك.

فائدة:

قال الماوردى: يشترط كون المتحمل بالسماع سمعًا، ويجوز أن يقرأ الأصم بنفسه.

القسمُ الثالثُ: الإجازةُ وهى أَضْرَبُ؛ الأولُ: أن يُجِيزَ مُعَيَّنًا لمعينٍ كأجزتكُ البخارىَّ أو ما اشتملتُ عليه فهرستى،

وهذا أعلى أضربها المجردة عن المناولة، والصحيح الذى قاله الجمهور من الطوائف، واستقر عليه العمل: جواز الرواية والعمل بها.

وأبطلها جماعاتٌ من الطوائف وهو إحدى الروايتين عن الشافعى.

وقال بعض الظاهرية ومتابعيهم: لا يُعْمَلُ بها، كالمُرْسَلِ وهذا باطلٌ.

(القسم الثالث) من أقسام التحمل (الإجازة، وهى أضرب) تسعة وذكرها المصنف كابن الصلاح سبعة (الأول: أن يجيز معينًا لمعين: كأجزتك) أو أجزتكم أو أجزت فلانًا الفلانى (البخارى أو ما اشتملت عليه فهرستى) أى جملة عدد مروياتى. قال صاحب تنقيف اللسان: الصواب أنها (بالمثناة الفوقية وقوفًا وإدماجًا - وربما وقف عليها بعضهم بالهاء وهو خطأ قال ومعناها: جملة العدد للكتب: لفظة فارسية (وهذا أعلى أضربها) أى الإجازة (المجردة عن المناولة، والصحيح الذى قاله الجمهور من الطوائف) أهل الحديث وغيرهم (واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها) وادعى أبو الوليد الباجى وعياض الإجماع عليها، وقصر أبو مروان الطنبى الصحة عليها.

(وأبطلها جماعات من الطوائف) من المحدثين كشعبة، قال: لو جازت الإجازة لبطلت الرحلة، وإبراهيم الحريى، وأبو نصر الوائلى، وأبى الشيخ الأصبهانى، والفقهائ: كالقاضى حسين، والمالودى وأبى بكر الحُجَنْدَى الشافعى، وأبى طاهر الدباس الحنفى، وعنهم أن من قال لغيره: أجزت لك أن تروى عنى ما لم تسمع، فكأنه قال: أجزت لك أن تكذب على، لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع.

(وهو إحدى الروايتين عن الشافعى) وحكاها الأمدى عن أبى حنيفة، وأبى يوسف، ونقله القاضى عبد الوهاب عن مالك. وقال ابن حزم: إنها بدعة غير جائزة، وقيل: إن كان المجيز والمجاز عالين بالكتاب جاز وإلا فلا، واختاره أبو بكر الرازى من الحنفية.

الضربُ الثانى: يجيزُ مُعينًا غيره كاجزتك مسموعاتى فالخلافُ فيه أقوى وأكثر، والجمهورُ من الطوائفِ جوزوا الروايةَ وأوجبوا العملَ بها.

الثالث: يجيزُ غير معين بوصف العموم كاجزت المسلمين أو كلَّ أحدٍ أو أهلَ زمانى، وفيه خلافٌ للمتأخرين، فإنَّ قَيْدَهَا بِوَصْفٍ حَاصِرٍ فَأَقْرَبُ إِلَى الْجَوَازِ، وَمِنَ الْمُجَوِّزِينَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِنْدَةَ وَابْنُ عَتَابٍ وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ. وَآخَرُونَ.

(وقال بعض الظاهرية ومتابعيهم: لا يعمل بها) أى بالمرى بها (كالمرسل) مع جواز التحديث بها (وهذا باطل) لأنه ليس فى الإجازة ما يقدح فى اتصال المنقول بها وفى الثقة بها، وعن الأوزاعى عكس ذلك، وهو العمل بها دون التحديث.

قال ابن الصلاح: وفى الاحتجاج لتجوزها غموض، ويتجه أن يقال: إذا جاز له أن يروى عنه مروياته فقد أخبره بها جملة، فهو كما لو أخبره بها تفصيلاً، وإخباره بها غير متوقف على التصريح قطعاً كما فى القراءة، وإنما الغرض حصول الإفهام والفهم، وذلك حاصل بالإجازة المفهمة.

وقال الخطيب فى الكفاية: احتج بعض أهل العلم لجوازها بحديث أن النبى ﷺ كتب سورة براءة فى صحيفة ودفعها لأبى بكر، ثم بعث علي بن أبى طالب فأخذها منه ولم يقرأها عليه ولا هو أيضاً حتى وصل إلى مكة ففتحها وقرأها على الناس^(١).

وقد أسند الراهمرمى عن الشافعى أن الكرايسى أراد أن يقرأ عليه كتبه فأبى، وقال: خذ كتب الزعفرانى فانسخها فقد أجزت لك، فأخذها إجازة. أما الإجازة المقترنة بالمناولة فستأتى فى القسم الرابع.

تنبيه:

إذا قلنا بصحة الإجازة فالتبادر إلى الأذهان أنها دون العرض، وهو الحق، وحكى الزركشى فى ذلك مذاهب.

(١) هو: قطب الدين، أبو بكر محمد بن أحمد بن على المصرى القسطلانى نسبة إلى

ثانيها - ونسبه لأحمد بن ميسرة المالكي -: أنها على وجهها خير من السماع الردى. قال: واختار بعض المحققين تفضيل الإجازة على السماع مطلقاً.

ثالثها: أنها سواء. حكى ابن عات فى ريحانة التنفس عن عبد الرحمن بن أحمد ابن بقى بن مخلد أنه يقول: الإجازة عندى وعند أبى وجدى كالسماع.

وقال الطوفى: الحق التفصيل، ففى عصر السلف السماع أولى، وأما بعد أن دونت الدواوين وجمعت السنن واشتهرت فلا فرق بينهما.

(الضرب الثانى يميز معيّنًا غيره) أى غير معين (كأجزتك) أو أخبرنكم جميع (مسموعاتى) أو مروياتى (فالحلاف فيه) أى فى جوازها (أقوى وأكثر) من الضرب الاول (والجمهور من الطوائف جوزوا الرواية) بها (فأوجبوا العمل) بما روى (بها) بشرطه.

(الثالث يميز غير معين بوصف العموم كأجزت) جميع (المسلمين أو كل أحد أو أهل زمانى وفيه خلاف للمتأخرين، فإن قيدها) أى الإجازة العامة (بوصف حاصر) كأجزت طلبة العلم ببلد كذا أو من قرأ عليّ قبل هذا (فأقرب إلى الجوار) من غير المقيدة بذلك، بل قال القاضى عياض: ما أظنهم اختلفوا فى جواز ذلك ولا رأيت منعه لاحد، لانه محصور موصوف كقوله: لأولاد فلان أو إخوة فلان، واحترز بقوله: حاصر ما لا حصر فيه كأهل بلد كذا فهو كالعامّة المطلقة، وأفرد القسطلانى^(١) هذه بنوع مستقل، ومثله بأهل بلد معين أو إقليم أو مذهب معين.

(ومن المجوزين) للعامّة المطلقة (القاضى أبو الطيب) الطبرى (والخطيب) البغدادى (وأبو عبد الله بن منده و) أبو عبد الله (بن عتاب والحافظ أبو العلاء) الحسن بن أحمد العطار الهمدانى (وآخرون) كأبى الفضل بن خيرون، وأبى الوليد بن رشد، والسلفى، وخلائق جمعهم بعضهم فى مجلد ورتبهم على حروف المعجم لكثرتهم.

قَالَ الشَّيْخُ: وَلَمْ يَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ يُقْتَدَى بِهِ الرَّوَايَةُ بِهَذِهِ.
 قُلْتُ: الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ مُصَحِّحِهَا جَوَازُ الرَّوَايَةِ بِهَا، وَهَذَا يَقْتَضِي
 صَحَّتَهَا، وَأَيُّ فَائِدَةٍ لَهَا غَيْرُ الرَّوَايَةِ بِهَا.
 الرَّابِعُ: إِجَازَةُ بِمَجْهُولٍ أَوْ لَهُ كَأَجْزَتِكَ كِتَابَ السُّنَنِ وَهُوَ يَرَوِي كُتُبًا فِي
 السُّنَنِ، أَوْ

(قال الشيخ) ابن الصلاح ميلاً إلى المنع (ولم يسمع عن أحد يقتدى به الرواية
 بهذه) قال: والإجازة فى أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً.
 قال المصنف: (قلت: الظاهر من كلام مصححها جواز الرواية بها، وهذا
 يقتضى صحتها وأى فائدة لها غير الرواية بها) وكذا صرح فى الروضة بتصحيح
 صحتها. قال العراقى: وقد روى بها من المتقدمين الحافظ أبو بكر بن خير، ومن
 المتأخرين الشرف الدمياطى وغيره، وصححها أيضاً ابن الحاجب قال: وبالجملة ففى
 النفس من الرواية بها شيء، والأحوط ترك الرواية بها قال: إلا المقيدة بنوع حصر فإن
 الصحيح جوازها، انتهى.

وكذا قال شيخ الإسلام فى العامة المطلقة قال: إلا أن الرواية بها فى الجملة أولى
 من إيراد الحديث معضلاً، قال البلقينى: وما قيل من أصل الإجازة العامة ما ذكره ابن
 سعد فى الطبقات، ثنا عفان ثنا حماد ثنا علي بن زيد عن أبى رافع أن عمر بن الخطاب
 قال: من أدرك وفاتى من سبى العرب فهو حر، ليس فيه دلالة، لأن العتق النافذ لا
 يحتاج إلى ضبط وتحديث وعمل، بخلاف الإجازة ففيها تحديث وعمل وضبط فلا يصح
 أن يكون ذلك دليلاً لهذا، ولو جعل دليله ما صح من قول النبى ﷺ: «بلغوا عنى»
 الحديث لكان له وجه قوى، انتهى.

فائدة:

قال شيخ الإسلام فى معجمه: كان محمد بن أحمد بن عرام الإسكندرى
 يقول: إذا سمعت الحديث من شيخ وأجازنيه شيخ آخر سمعته من شيخ رواه الأول
 عنه بالإجازة، فشيوخ السماع يروى عن شيخ بالإجازة وشيوخ الإجازة يرويه عن ذلك
 الشيخ بعينه بالسماع، كان ذلك فى حكم السماع على السماع، انتهى. وشيخ

أَجَزْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الدَّمَشَقِيِّ، وَهَنَّاكَ جَمَاعَةٌ مُشْتَرِكُونَ فِي هَذَا الْاسْمِ
فَهِيَ بَاطِلَةٌ، فَإِنْ أَجَازَ لَجَمَاعَةٍ مُسَمِّينَ فِي الْإِجَازَةِ أَوْ غَيْرَهَا وَلَمْ يَعْرِفْهُمْ
بَأَعْيَانِهِمْ وَلَا أَنْسَابِهِمْ وَلَا عَدَدَهُمْ وَلَا تَصَفِحَهُمْ صَحَّتْ الْإِجَازَةُ كَسَمَاعِهِمْ مِنْهُ
فِي مَجْلِسِهِ فِي هَذَا الْحَالِ، وَأَمَّا أَجَزْتُ لِمَنْ يَشَاءُ فَلَنْ أَوْ نَحْوُ هَذَا فَفِيهِ جِهَالَةٌ
وَتَعْلِيقٌ فَالْأَظْهَرُ بَطْلَانُهُ، وَبِهِ قَطَعَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الشَّافِعِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ
الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيُّ، وَابْنُ عَمْرٍوسَ الْمَالِكِيُّ، وَلَوْ قَالَ: أَجَزْتُ لِمَنْ يَشَاءُ الْإِجَازَةُ فَهُوَ
كَأَجَزْتُ لِمَنْ يَشَاءُ فَلَنْ وَكَأَكْثَرُ جِهَالَةً، وَلَوْ قَالَ: أَجَزْتُ لِمَنْ يَشَاءُ الرَّوَايَةَ عَنِّي
فَأَوْلَى بِالْجَوَازِ، لِأَنَّهُ تَصْرِيحٌ بِمَقْتَضَى الْحَالِ،

الإسلام يصنع ذلك كثيراً فى أماليه وتخاريجه . قلت : فظهر لى من هذا أن يقال : إذا
رويت عن شيخ بالإجازة الخاصة عن شيخ بالإجازة العامة وعن آخر بالإجازة العامة
عن ذلك الشيخ بعينه بالإجازة الخاصة، كان ذلك فى حكم الإجازة الخاصة عن
الإجازة الخاصة، مثال ذلك أن أروى عن شيخنا أبى عبد الله محمد بن محمد
التنكزى، وقد سمعت عليه وأجاز لى خاصة، عن الشيخ جمال الدين الأسنوى فإنه
أدرك حياته ولم يجزه خاصة، وأروى عن الشيخ أبى الفتح المراغى بالإجازة العامة
عن الأسنوى بالخاصة .

(الرابع إجازة) لمعين (بمجهول) من الكتب (أو) إجازة بمعين من الكتب (له) أى
لمجهول من الناس (كأجزتك كتاب السنن وهو يروى كتباً فى السنن) أو أجزتك بعض
مسموعاتى (أو أجزت محمد بن خالد الدمشقى وهناك جماعة مشتركون فى هذا
الاسم) ولا يتضح مراده فى المسألتين . فهى باطلة) فإن اتضح بقرينة فصيححة (فإن
أجاز لجماعة مسمين فى الإجازة أو غيـزها ولم يعرفهم بأعيانهم ولا أنسابهم ولا
عددهم ولا تصفحهم) وكذا إذا سـمى المستول له ولم يعرف عينه (صحت الإجازة
كسماعهم منه فى مجلسه فى هذا الحال) أى وهو لا يعرف أعيانهم ولا أسماءهم ولا
عددهم (وأما أجزت لمن يشاء فلان أو نحو هذا ففيه جهالة وتعليق) بشرط، ولذلك
أدخل فى ضرب الإجازة المجهولة، والعراقى أفرد كالقسطلانى بضرب مستقل لأن
الإجازة المعلقة قد لا يكون فيها جهالة، كما سيأتى (فالأظهر بطلانه) للجهل، كقوله

وَلَوْ قَالَ: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ كَذَا إِنْ شَاءَ رَوَيْتَهُ عَنِى، أَوْ لَكَ إِنْ شِئْتُ أَوْ أَحْبَبْتُ أَوْ أَرَدْتُ، فَالْأَظْهَرُ جَوَازُهُ.

الخامس: الإجازة للمعدوم كأجزتُ لِمَنْ يُؤَلَّدُ لِفُلَانٍ. واختلف المتأخرون فى صحتها فإِنْ عطفه عَلَى موجود كأجزتُ لِفُلَانٍ وَمَنْ يُؤَلَّدُ لَهُ أَوْ لَكَ وَلِعَبِّكَ مَا تَنَاسَلُوا فَأُولَى بِالْجَوَازِ، وَقَعَلَ الثَّانِىَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَأَجَازَ الْخَطِيبُ الْأَوَّلَ، وَحَكَاهُ عَنِ ابْنِ الْفَرَاءِ، وَابْنِ عَمْرٍوسَ، وَأَبْطَلَهَا الْقَاضِى أَبُو الطَّيِّبِ، وَابْنُ الصَّبَّاحِ: الشَّافِعِيَانِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِى لَا يَنْبَغِ غَيْرُهُ، وَأَمَّا الْإِجَازَةُ لِلطُّفْلِ الَّذِى لَا يُمِيزُ فَصَحِيحَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِى قَطَعَ بِهِ الْقَاضِى أَبُو الطَّيِّبِ، وَالْخَطِيبُ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ.

أجزت لبعض الناس (وبه قطع القاضى أبو الطيب الشافعى) قال الخطيب: وحجتهم القياس على تعليق الوكالة (وصحيح) أى هذا الضرب من الإجازة أبو يعلى (ابن الفراء الحنبلى و) أبو الفضل محمد بن عبيد الله (بن عمروس: المالكى) وقال: إن الجهالة ترتفع عند وجود المشيئة، ويتعين للمجاز له عندها، قال الخطيب: وسمعت ابن الفراء يحتج لذلك بقوله ﷺ لما أمر زيداً على غزوة مؤتة: فإن قتل زيد فجعفر، فإن قتل جعفر فابن رواحة، فعلق التأخير. قال: وسمعت أبا عبد الله الدامغانى يفرق بينها وبين الوكالة بأن الوكيل ينمزل بعزل الموكل له، بخلاف المجاز، قال العراقى: وقد استعمل ذلك من المتقدمين الحافظ أبو بكر بن أبى خيثمة صاحب التاريخ وحفيد يعقوب بن شيبه. فإن علق بمشيئة مبهم بطلت قطعاً (ولو قال: أجزت لمن يشاء الإجازة فهو كأجزت لمن يشاء فلان) فى البطلان بل (وأكثر جهالة) وانتشاراً من حيث إنها معلقة بمشيئة من لا يحصر عددهم (ولو قال أجزت لمن يشاء الرواية عنى فأولى بالجواز لأنه تصريح بمقتضى الحال) من حيث إن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المجاز له، لا تعليق فى الإجازة، وقامه ابن الصلاح على: بتك إن شئت، قال العراقى: لكن الفرق بينهما تعيين المتباع، بخلافه فى الإجازة، فإنه مبهم، قال: والصحيح فيه عدم الصحة، قال: نعم وزاته هنا أجزت لك أن تروى عنى إن شئت الرواية عنى، قال: والأظهر الأقوى هنا الجواز، لانتفاء

السادس: إجازة ما لم يتحملة المجيز بوجه ليرويه المجاز إذا تحمله المجيز قال القاضى عياض: لم أر من تكلم فيه، ورأيت بعض المتأخرين يصنعونه، ثم حكى عن قاضى قرطبة أبى الوليد منع ذلك، قال عياض: وهو الصحيح وهذا هو الصواب.

الجهالة، وحقيقة التعليق انتهى. وكذا قال البلقينى فى مساحسن الاصطلاح، وأيدى البطلان فى المسألة الأولى بطلان الوصية والوكالة فيما لو قال: وصيت بهذه لمن يشاء، أو وكلت فى بيعها من شاء أن يبيعها، قال: وإذا بطل فى الوصية مع احتمالها ما لا يحتمله غيرها فهنا أولى (ولو قال أجزت لفلان كذا إن شاء روايته عنى أو لك إن شئت أو أحببت أو أردت فالأظهر جوازه) كما تقدم.

لخامس الإجازة للمعدوم كأجزت لمن يولد لفلان، واختلف المتأخرون فى صحتها فإن عطفه على موجود كأجزت لفلان ومن يولد له أو لك) ولولدك (ولعقبك ما تناسلوا فأولى بالجواز) مما إذا أفرده بالإجازة قياساً على الوقف (وفعل الثانى من المحدثين) الإمام (أبو بكر) عبد الله (ابن أبى داود) السجستانى فقال وقد سئل الإجازة: قد أجزت لك ولأولادك ولحبلى الحبة، يعنى الذين لم يولدوا بعد، قال البلقينى: ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل المبالغة وتأكيد الإجازة، وصرح بتصحيح هذا القسم القسطلانى فى المنهج (وأجاز الخطيب الأول) أيضاً، وألف فيها جزءاً وقال: إن أصحاب مالك وأبى حنيفة أجازوا الوقف على المعدوم، وإن لم يكن أصله موجوداً، قال: وإن قيل: كيف يصح أن يقول أجزانى فلان ومولده بعد موته؟ يقال: كما يصح أن يقول وقف على فلان ومولده بعد موته، قال: ولأن بعد أحد الزمانين من الآخر كبعد أحدا الوطنين من الآخر (وحكاة) أى الصحة فيما ذكر (عن ابن الفراء) الحنبلى (وابن عمرو) المالكى، ونسبه عياض لمعظم الشيوخ (وأبطلها القاضى أبو الطيب وابن الصباغ الشافعيان وهو الصحيح الذى لا ينسفى غيره) لأن الإجازة فى حكم الإخبار جملة بالمجاز، فكما لا يصح الإخبار للمعدوم لا تصح الإجازة له، أما إجازة من يوجد مطلقاً فلا يجوز إجماعاً (وأما الإجازة للطفل الذى لا يميز فصحيحة على الصحيح الذى قطع به القاضى أبو الطيب والخطيب) ولا يعتبر فيه من ولا غيره (خلاقاً لبعضهم) حيث قال: لا يصح كما لا يصح سماعه، ولما ذكر ذلك لأبى الطيب قال: يصح أن

يجيز للغائب ولا يصح سماعه، قال الخطيب: وعلى الجواز كافة شيوختنا، واحتج له بأنها إباحة المجيز للمجاز له أن يروى عنه، والإباحة تصح للعاقل ولغيره، قال ابن الصلاح: كأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمل هذا النوع ليؤدى به بعد حصول الأهلية لبقاء الإسناد، وأما المميز فلا خلاف فى صحة الإجازة له.

تنبيه:

أدمج المصنف كابن الصلاح مسألة الطفل فى ضرب الإجازة للمعدوم، وأفردوا القسطلانى بنوع، وكذا العراقي وضم إليها الإجازة للمجنون والكافر والحمل فأما المجنون فالإجازة له صحيحة وقد تقدم ذلك فى كلام الخطيب، وأما الكافر فقال: لم أجد فيه نقلاً، وقد تقدم أن سماعه صحيح، قال: ولم أجد عن أحد من المتقدمين والمتأخرين الإجازة للكافر، إلا أن شخصاً من الأطباء يقال له محمد بن عبد السيد سمع الحديث فى حال يهوديته على أبى عبد الله الصورى، وكتب اسمه فى الطبقة مع السامعين، وأجاز الصورى لهم، وهو من جملتهم، وكان ذلك بحضور المزي، فلولا أنه يرى جواز ذلك ما أقر عليه، ثم هدى الله هذا اليهودى إلى الإسلام وحديث، وسمع منه أصحابنا. قال: والفاسق والمبتدع أولى بالإجازة من الكافر، ويؤيدان إذا زال المانع، قال: وأما الحمل فلم أجد فيه نقلاً إلا أن الخطيب قال: لم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولوداً فى الحال، ولم يتعرض لكونه إذا وقع يصح أو لا، قال: ولا شك أنه أولى بالصحة من المعدوم، قال: وقد رأيت شيخنا العلائى سئل لحمل مع أبويه فأجاز واحترز أبو الثناء المنبجى فكتب: أجزت للمسلمين فيه، قال: ومن عمم الإجازة للحمل وغيره أعلى وأحفظ وأتقن: إلا أنه قد يقال: لعله ما تصفح أسماء الاستدعاء حتى يعلم هل فيه حمل أم لا، إلا أن الغالب أن أهل الحديث لا يجيزون إلا بعد تصفحهم، قال: وينبغى بناء الحكم فيه على الخلاف فى أن الحمل هل يعلم أو لا، فإن قلنا: يعلم وهو الأصح صحت الإجازة للمعدوم انتهى. وذكر ولده الحافظ ولى الدين أبو زرعة فى فتاويه المكية وهي أجوبة أسئلة سأله عنها شيخنا الحافظ أبو الفضل الهاشمى، أن الجواز فيها بعد نفخ الروح أولى، وأنها قبل نفخ الروح مرتبة متوسطة بينها وبين الإجازة للمعدوم، فهى أولى بالمتن من الأولى، وبالجواز من الثانية.

فَعَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرَوِيَ عَنْ شَيْخٍ أَجَازَ لَهُ جَمِيعَ مَسْمُوعَاتِهِ أَنْ يَبْحَثَ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ هَذَا عَمَّا تَحْمَلُهُ شَيْخُهُ قَبْلَ الْإِجَازَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَجَزْتُ لَكَ مَا صَحَّ أَوْ يَصَحُّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي فَصَحِيحٌ تَحْجُوزُ الرَّوَايَةُ بِهِ، لَمَّا صَحَّ عِنْدَهُ سَمَاعُهُ لَهُ قَبْلَ الْإِجَازَةِ وَفَعَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ.

السَّابِعُ: إِجَازَةُ الْمَجَازِ: كَأَجَزْتُكَ مَجَازَاتِي، فَمَنْعُهُ بَعْضُ مَنْ لَا يَعْتَدُّ بِهِ وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ جَوَازُهُ، وَبِهِ قَطَعَ الْحَفَازُ: الدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ عَقْدَةَ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَأَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ الْمَقْدِسِيُّ. وَكَانَ أَبُو الْفَتْحِ يَرَوِي بِالْإِجَازَةِ عَنِ الْإِجَازَةِ، وَرَبَّمَا وَآلَى بَيْنَ ثَلَاثٍ، وَيَنْفِي لِلرَّوَايَةِ بِهَا تَأْمُلُهَا لَثَلَا يَرَوِي مَا لَمْ يَدْخُلَ تَحْتَهَا، فَإِنْ كَانَتْ إِجَازَةُ شَيْخٍ شَيْخَهُ: أَجَزْتُ لَهُ مَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنْ

(السادس إجازة ما لم يتحملة ألمجيز بوجه) من سماع أو إجازة (ليرويه المجاز) له (إذا تحمله المجيز قال القاضى عياض) فى كتابه الإلماع هذا (لم أر من تكلم فيه) من المشايخ، (ورأيت بعض المتأخرين) والعصريين (يصنعونه ثم حكى عن قاضى قرطبة أبى الوليد) يونس بن مغيث (منع ذلك) لما سئلته وقال: يعطيك ما لم يأخذ؟ هذا محال (قال عياض و) هذا (هو الصحيح) فإنه يجيز ما لا خبر عنده منه، ويأذن له بالتحديث بما لم يحدث به ويسيع ما لم يعلم، هل يصح له الإذن فيه، قال المصنف (وهذا هو الصواب) قال ابن الصلاح: وسواء قلنا إن الإجازة فى حكم الإخبار بالمجاز جملة، أو إذن إذ لا يجيز بما لا خبر عنده منه، ولا يؤذن فيما لم يملكه الآذن بعد، كالإذن فى بيع ما لم يملكه. وكذا قال القسطلانى: الأصح البطлан، فإن ما رواه داخل فى دائرة حصر العلم بأصله، بخلاف ما لم يروه فإنه لم ينحصر، قال المصنف كابن الصلاح (فعلى هذا يتعين على من أراد أن يروى عن شيخ أجاز له جميع مسموعاته أن يبحث حتى يعلم أن هذا عما تحمله شيخه قبل الإجازة) له (وأما قوله: أجزت لك ما صح أو يصح عندك من مسموعاتي فصحيح تحوز الرواية به لما صح عنده) بعد الإجازة (سماعه له قبل الإجازة وفعله الدارقطنى وغيره) قال العراقى: وكذا لو لم يقل، ويصح، فإن المراد بقوله ما صح حال الرواية لا الإجازة.

(السابع إجازة المجاز كأجزتك مجازاتي) أو جميع ما أجزى روايته (فمنعه بعض من لا يعتد به) وهو الحافظ أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنطاقي شيخ ابن

سَمَاعِي فَرَأَى سَمَاعَ شَيْخِ شَيْخِهِ فَلَيْسَ لَهُ رَوَايَتُهُ عَنْ شَيْخِهِ عَنْهُ حَتَّى يَعْرِفَ أَنَّهُ صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ كَوْنُهُ مِنْ مَسْمُوعَاتِ شَيْخِهِ.

الجوزى وصف فى ذلك جزءاً لأن الإجازة ضعيفة فيقوى الضعف باجتماع إجازتين (والصحيح الذى عليه العمل جوازه وبه قطع الحفاظ: أبو الحسن (الدارقطنى و) أبو العباس (بن عَقْدَةَ وأبو نعيم) الأصبهاني، (وأبو الفتح) نصر المقدسى (يروى بالإجازة عن الإجازة وربما والى بين ثلاث) إجازات، وكذلك الحفاظ أبو الفتح بن أبى الفوارس والى بين ثلاث إجازات، ووالى الرافع فى أماليه بين أربع أجازات، والحافظ قطب الدين الحلبي بين خمس أجازات فى تاريخ مصر، وشيخ الإسلام فى أماليه بين ست (وينبغى للراوى بها) أى بالإجازة عن الإجازة (تأملها) أى تأمل كيفية إجازة شيخ شيخه لشيخه ومقتضاها (لثلا يروى) بها (ما لم يدخل تحتها) فربما قيدها بعضهم بما صح عند المجاز له، أو بما سمعه المجيز، ونحو ذلك (فإن كانت إجازة شيخ شيخه: أجزت له ما صح عنده من سماعى، فرأى سماع شيخ شيخه فليس له روايته عن شيخه عنه، حتى يعرف أنه صح عند شيخه كونه من مسموعات شيخه) وكذا إن قيدها بما سمعه لم يتعد إلى مجازاته، وقد زل غير واحد من الأئمة بسبب ذلك، قال العراقي: وكان ابن دقيق العيد لا يجيز رواية سماعه كله، بل يقيد بما حدث به من مسموعاته، هكذا رأيته بخطه، ولم أر له إجازة تشمل مسموعه، وذلك أنه كان شك فى بعض سماعاته فلم يحدث به، ولم يجزه، وهو سماعه على ابن المقير، فمن حدث عنه بإجازته منه بشيء مما حدث به من مسموعاته فهو غير صحيح، قلت: لكنه كان يجيز مع ذلك جميع ما أجزى له، كما رأيته بخط أبى حيان، فى النصار، فعلى هذا لا تنقيد الرواية عنه، بما حدث به من مسموعاته فقط إذ يدخل الباقي فيما أجزى له.

(فرع قال أبو الحسين) أحمد (بن فارس) اللغوى (الإجازة) فى كلام العرب (مأخوذة من جواز الماء الذى تسقه الماشية والحارث يقال) منه (استجزته فأجازني إذا أسقاك ماء لماشيتك وأرضك) قال (كذا) لك (طالب العلم يستجيز العالم) أى يسأله أن يجيزه (علمه فيجيزه) إياه قال ابن الصلاح: (فعلى هذا يجوز أن يقال: أجزت فلاناً مسموعاتى) أو مروياتى متعديا بغير حرف جر من غير حاجة إلى ذكر لفظ الرواية (ومن جعل الإجازة إذناً) وإباحة وتسيوفاً (وهو المعروف يقول: أجزت له رواية مسموعاتى،

فرع:

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ قَارَسٍ: الْإِجَازَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ جَوَازِ الْمَاءِ الَّذِى تُسْقَاهُ الْمَاشِيَةُ وَالْحَرْتُ يُقَالُ: اسْتَجَزْتُهُ فَأَجَازَنِى إِذَا اسْقَاكَ مَاءً لِمَاشِيَتِكَ وَأَرَضَكَ، كَذَا طَالِبُ الْعِلْمِ يَسْتَجِيزُ الْعَالِمَ عِلْمَهُ فَيَجِيزُهُ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَجَزْتُ فَلَانًا مَسْمُوعَاتِي، وَمَنْ جَعَلَ الْأَجَازَةَ إِذْنًا وَهُوَ الْمَعْرُوفُ يَقُولُ: أَجَزْتُ لَهُ رَاوِيَةً مَسْمُوعَاتِي، وَمَتَّى قَالَ: أَجَزْتُ لَهُ مَسْمُوعَاتِي، فَعَلَى الْخُذْفِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ، قَالُوا: إِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ إِذَا عَلِمَ الْمُجِيزُ مَا يُجِيزُ وَكَانَ الْمَجَازُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاشْتَرَطَهُ بَعْضُهُمْ وَحَكِي عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا لِمَاهِرٍ بِالصَّنَاعَةِ فِي مُعَيَّنٍ لَا يَشْكُلُ إِسْنَادُهُ، وَيَنْبَغِي لِلْمُجِيزِ كِتَابَةً أَنْ يَتَلَفَظَ بِهَا فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى الْكِتَابَةِ مَعَ قَصْدِ الْإِجَازَةِ صَحَّتْ.

ومتى قال: أجزت له مسموعاتي فعلى الخذف كما فى نظائره) وعبارة القسطلانى فى المنهج: الإجازة مشتقة من التجوز وهو التعدى، فكانه عدى روايته حتى أوصلها للراوى عنه (قالوا إنما تستحسن الإجازة إذا علم المجيز ما يجيزه وكان المجاز) له (من أهل العلم) أيضاً لأنها توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها، قال عيسى بن مسكين: الإجازة رأس مال كبير (واشترطه بعضهم) فى صحتها فبالغ (وحكى عن مالك) حكاه عنه الوليد بن بكر من أصحابه (وقال ابن عبد البر: الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة فى) شىء (معين لا يشكّل إسناده وينبغى للمجيز كتابة) أى بالكتابة (أن يتلفظ بها) أى بالإجازة أيضاً (فإن اقتصر على الكتابة) ولم يتلفظ (مع قصد الإجازة صحت) لأن الكتابة كناية، وتكون حيث ذن الملفوظ بها فى الرتبة وإن لم يقصد الإجازة، قال العراقى: فالظاهر عدم الصحة، قال ابن الصلاح: وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة فى باب الرواية، التى جعلت فيه القراءة على الشيخ، مع أنه لم يتلفظ بما قرأ عليه إخباراً منه بذلك.

تنبيه:

لا يشترط القبول فى الإجازة كما صرح به البلقينى، قلت: فلو ردّ فالذى ينقذ

القسم الرابع: المناوكة، هى ضربان مقرونة بالإجازة، ومُجرّدة، فالمقرونة أعلى أنواع الإجازة مطلقاً، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو مقابلاً به ويقول: هذا سماعى أو روايتى عن فلان فاروه أو أجزت لك روايتى عنى، ثم يقيه معه تعليقاً أو لينسخه أو نحوه، ومنها أن يدفع إليه الطالب سماعه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول: هو حديثى أو روايتى فاروه عنى أو أجزت لك روايتى، وهذا سماء غير واحد من أئمة الحديث عرضاً، وقد سبق أن القراءة عليه تسمى عرضاً فليسم هذا عرض

فى النفس الصحة، وكذا لو رجع الشيخ عن الإجازة، ويحتمل أن يقال: إن قلنا الإجازة إخبار لم يضر الرد ولا الرجوع، وإن قلنا إذن وإباحة ضرا، كالوقف والوكالة، ولكن الاول هو الظاهر، ولم أر من تعرض لذلك.

فائدة:

قال شيخنا الإمام الشمنى: الإجازة فى الاصطلاح إذن فى الرواية لفظاً أو خطأ، يفيد الإخبار الإجمالى عرفاً، وأركانها أربعة، المجيز والمجاز له والمجاز به ولفظ الإجازة.

(القسم الرابع) من أقسام التحمل (المناولة) والأصل فيها ما علقه البخارى فى العلم^(١) «أن رسول الله ﷺ كتب لأمير السرية كتاباً وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبى ﷺ» وصله البيهقى والطبرانى بسند حسن.

قال السهيلي: احتج به البخارى على صحة المناولة، فكذلك العالم إذا ناول التلميذ كتاباً جاز له أن يروى عنه ما فيه، قال: وهو فقه صحيح.

قال البلقينى: وأحسن ما يستدل به عليها ما استدل به الحاكم من حديث ابن عباس «أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حنافة وأمره أن يدفعه

(١) باب: ما يذكر فى المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان.

المنالوة وذلك عرض القراءة، وهذه المنالوة كالسماع فى القوة عند الزهرى، وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصارى، ومجاهد، والشعبي، وعلقمة، وإبراهيم، وأبى العالية، وأبى الزبير، وأبى المتوكل، ومالك، وأبى وهب، وأبى القاسم، وجماعات آخرين.

إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى^(١) وفى معجم البغوى عن يزيد الرقاشى: قال كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك أتنا بمجال له، فآلقاها إلينا، وقال: هذه أحاديث سمعتها من رسول الله ﷺ وكتبتها وعرضتها (هى ضربان مقرونة بالإجازة ومجردة) عنها (فالمقرونة) بالإجازة (أعلى أنواع الإجازة مطلقاً) ونقل عياض الاتفاق على صحتها (ومن صورها) وهو أعلاها كما صرح به عياض وغيره (أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً (مقابلاً به ويقول) له (هذا سماعى أو روايتى عن فلان) أو لا يسميه ولكن اسمه مذكور فى الكتاب المناول (فاروه) عنى (أو أجزت لك روايتى عنى ثم يقيه معه تليكاً أو لينسخه) ويقابل به ويرده (أو نحوه ومنها أن يدفع إليه) أى إلى الشيخ (الطالب سماع) أى سماعه الشيخ أصلاً أو مقابلاً به (فيأمله) الشيخ (وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه) أى يناوله للطالب (ويقول) له (هو حديثى أو روايتى) عن فلان أو عمن ذكر فيه (فاروه عنى أو أجزت لك روايتى وهذا سماع غير واحد من أئمة الحديث عرضاً) وقد سبق أن القراءة عليه تسمى عرضاً، فليسم هذا عرض المناولة، وذلك عرض القراءة، (وهذه المناولة كالسماع فى القوة) والرتبة، (عند الزهرى وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصارى) من المدنيين (ومجاهد المكي والشعبي، وعلقمة وإبراهيم) النخعيان من الكوفيين (وأبى العالية) البصرى (وأبى الزبير) المكي (وأبى المتوكل) البصرى (ومالك) من أهل المدينة (وابن وهب وابن القاسم) وأشهب من أهل مصر (وجماعات آخرين) من الشاميين والحراسانيين، وحكاة الحاكم عن طائفة من مشايخه.

قال البلقينى: وأرفع من حكى عنه من المدنيين ذلك أبو بكر بن عبد الرحمن أحد

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٤٤٢٤) فى كتاب المغازى، باب: كتاب النبى ﷺ إلى كسرى وقيصر.

والصَّحِيحُ أَنَّهَا مُنْحَطَّةٌ عَنِ السَّمَاعِ والقِرَاءَةِ، وهو قولُ الثَّوْرِىِّ، والأَوْزَاعِيِّ، وابنِ المَبَارَكِ، وَأَبَى حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيَّ، وَالْبُويْطِيُّ، وَالْمُزْنِيَّ وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَيَحْيَى بنِ يَحْيَى .
 قَالَ الْحَاكِمُ: عَلَيْهِ عَهْدُنَا أَثْمَنًا وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ.

الفقهاء السبعة، وعكرمة مولى ابن عباس. ومن دونه العلاء بن عبد الرحمن وهشام بن عروة، ومحمد بن عمرو بن علقمة. ومن دونهم عبد العزيز بن محمد بن أبى عبيد. ومن أهل مكة عبد الله بن عثمان بن خيثم، وابن عيينة، ونافع الجمحي، وداود العطار، ومسلم الزنجي. ومن أهل الكوفة أبو بردة الأشعري، وعلي بن ربيعة الأسدي، ومنصور بن المعتمر، وإسرائيل، والحسن بن صالح، وزهير، وجابر الجعفي. ومن أهل البصرة قتادة، وحמיד الطويل، وسعيد بن أبى عروبة، وكهمس، وزيد بن فيروز، وعلي بن زيد بن جدعان، وداود بن أبى هند، وجريز بن حازم، وسليمان بن المغيرة. ومن المصريين عبد الله بن الحكم، وسعيد بن غفير، ويحيى بن بكير، ويوسف ابن عمرو. ونقل ابن الأثير فى مقدمة جامع الأصول أن بعض أصحاب الحديث جعلها أرفع من السماع؛ لأن الثقة بكتاب الشيخ مع إذنه فوق الثقة بالسماع منه، وأثبت لما يدخل من الوهم على السامع والمسمع (والصحيح أنها منحلة عن السماع والقراءة وهو قول) سفيان (الثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، وأبى حنيفة، والشافعي، والبويطي، والمزني، وأحمد، وإسحاق) بن راهويه (ويحيى بن يحيى) وأسند الرأهمرمزى عن مالك.

(قال الحاكم: وعليه عهدنا أثمنا وإليه نذهب) قال العراقي: وقد اعترض ذكر أبى حنيفة مع هؤلاء بأن صاحب القنية من أصحابه نقل عنه، وعن محمد أن المحدث إذا أعطاه الكتاب وأجاز له ما فيه ولم يسمعه ولم يعرفه لم يجوز، قال: والجواب أن البطلان عندهما لا للمناولة والإجازة، بل لعدم المعرفة، فإن الضمير فى قوله: ولم يعرفه، إن كان للمجاز وهو الظاهر لتتفق الضمائر، فمقتضاه أنه إذا عرف ما أجيز له صح، وإن كان للشيخ فسيأتى أن ذلك لا يجوز إلا إن كان الطالب موثقًا بخبره.

وَمِنْ صَوْرَهَا أَنْ يُنَاوِلَ الشَّيْخُ الطَّالِبَ سَمَاعَهُ وَيُجِيزُهُ لَهُ، ثُمَّ يُمْسِكُهُ الشَّيْخُ، وَهَذَا دُونَ مَا سَبَقَ، وَتَجُوزُ رَوَايَتُهُ إِذَا وَجَدَ الْكِتَابَ أَوْ مُقَابَلًا بِهِ مَوْثُوقًا بِمُوَافَقَتِهِ مَا تَنَاوَلَتْهُ الْإِجَازَةُ كَمَا يُعْتَبَرُ فِي الْإِجَازَةِ الْمَجْرَدَةِ، وَلَا يَظْهَرُ فِي هَذِهِ الْمَنَاوَلَةِ كَبِيرُ مُزِيَةٍ عَلَى الْإِجَازَةِ الْمَجْرَدَةِ فِي مُعَيَّنٍ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ: لَا فَائِدَةَ فِيهَا، وَشُبُوحُ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرَوْنَ لَهَا مُزِيَةً مُعْتَبَرَةً، وَمِنْهَا أَنْ يَأْتِيَهُ الطَّالِبُ بِكِتَابٍ وَيَقُولُ: هَذَا رَوَايَتُكَ فَتَنَاوَلْتَنِي وَأَجْزَلُ لِي رَوَايَتُهُ فَيُجِيبُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِيهِ وَتَحَقُّقٍ لِرَوَايَتِهِ فَهَذَا بَاطِلٌ، فَإِنْ وَثِقَ بِخَبَرِ الطَّالِبِ وَمَعْرِفَتِهِ اعْتَمَدَهُ وَصَحَّتْ الْإِجَازَةُ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ، فَلَوْ قَالَ: حَدَّثَ عَنِّي بِمَا فِيهِ إِنْ

قلت: وما يعترض به فى ذكر الأوزاعى^(١)، أن الیهقى روى عنه فى المدخل قال: فى العرض يقول: قرأت وقرىء، وفى المناولة يتدین به ولا يحدث.

(ومن صورها أن يناول الشيخ الطالب سماعه ويجيزه ثم يمسكه الشيخ) عنده ولا يبقيه عند الطالب (وهذا دون ما سبق) لعدم احتواء الطالب على ما يحمله وغيبته عنه (وتجوز روايته) عنه (إذا وجد ذلك الكتاب) المناول له مع غلبة ظنه بسلامته من التغير (أو) وجد فرعاً (مقابلاً به موثقاً بموافقته ما تناولته الإجازة) كما يعتبر ذلك (فى) الإجازة المجردة ولا يظهر فى هذه المناولة كبير مزية على الإجازة المجردة) عنها (فى) معين) من الكتب.

(و) قد قال جماعة من أصحاب الفقه والأصول: لا فائدة فيها) وعبرة القاضى عياض منهم: وعلى التحقيق فليس لها شىء زائد على الإجازة للشىء المعين من التصانيف، ولا فرق بين إجازته إياه أن يحدث عنه بكتاب الموطأ وهو غائب أو حاضر إذ المقصود تعيين ما أجاز به (و) لكن (شيوخ الحديث قديماً وحديثاً يرون لها مزية معتبرة) على الإجازة المعينة (ومنها أن يأتيه الطالب بكتاب ويقول) له (هذا روايتك

(١) هو: عالم أهل الشام، أبو عمرو، عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعى، كان يسكن بمحلة الأوزاع، بدمشق، كان مأموناً كثير العلم والحديث والفقه، مات سنة ١٥٧هـ، وهو أول من دون العلم بالشام.

كان من حديثى مع براءتى من الغلط كان جائزاً حسناً.

الضرب الثانى: المجردة بأن يتاوله مقتصر على: هذا سماعى، فلا تجوز الرواية بها على الصحيح الذى قاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وعابوا المحدثين المجوزين.

فناولنيه وأجز لى روايته فيجيبه إليه) اعتماداً عليه (من غير نظر فيه و) لا (تحقق لروايته) له (فهذا باطل فإن وثق بخبر الطالب ومعرفته) وهو بحيث يعتمد مثله (اعتمده وصحت الإجازة) والمناولة (كما يعتمد فى القراءة) عليه من أصله إذا وثق بدينه ومعرفته.

قال العراقى: فإن فعل ذلك والطالب غير موثوق به، ثم تبين بعد ذلك بخبر من يعتمد عليه أن ذلك كان من مروياته فهل يحكم بصحة الإجازة والمناولة السابقين؟ لم أر من تعرض لذلك، والظاهر نعم لزوال ما كنا نخشاه من عدم ثقة المجيز. انتهى (فلو قال: حدث عنى بما فيه إن كان من حديثى مع براءتى من الغلط) والوهم (كان) ذلك (جائزاً حسناً. الضرب الثانى) المناولة (المجردة عن الإجازة بأن يتاوله) الكتاب كما تقدم (مقتصر على) قوله (هذا سماعى) أو من حديثى، ولا يقول له: أروه عنى، ولا أجزت لك روايته ونحو ذلك، (فلا تجوز الرواية بها على الصحيح الذى قاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وعابوا المحدثين المجوزين) لها.

قال العراقى: ما ذكره النوى مخالف لكلام ابن الصلاح، فإنه إنما قال: فهذه مناولة مختلفة لا تجوز الرواية بها، وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذى أجازوها وسوغوا الرواية بها.

وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها. ومخالف أيضاً لما قاله جماعة من أهل الأصول منهم الرازى فإنه لم يشترط الإذن بل ولا المناولة، بل إذا أشار إلى كتاب، وقال: هذا سماعى من فلان جاز لمن سمعه أن يرويه عنه، سواء ناوله أم لا، وسواء قال له: أروه عنى أم لا.

وقال ابن الصلاح: إن الرواية بها ترجح على الرواية بمجرد إعلام الشيخ لما فيه من المناولة، فإنها لا تخلو من إشعار بالإذن فى الرواية.

قلت: والحديث والاثار السابقان أول القسم يدلان على ذلك، فإنه ليس فيهما تصريح بالإذن. نعم الحديث الذى علقه البخارى فيه ذلك حيث قال: لا تقراه حتى

فَرَعُ: جَوَزَ الزهرى، ومالك، وغيرهما، إطلاق حَدَّثَنَا. وأخبرنا فى الرواية بالمناولة، وهو مقتضى قول من جعلها سماعًا، وحكى عن أبى نعيم الأصبهاني وغيره جوازهُ فى

تبليغ مكان كذا. فمفهومه الأمر بالقراءة عند بلوغ المكان، وعندى أن يقال: إن كانت المناولة جوابًا لسؤال، كأن قال له: ناولنى هذا الكتاب لأرويه عنك، فتأوله ولم يصرح بالإذن صحت، وجاز له أن يرويه كما تقدم فى الإجازة بالخط، بل هذا أبلغ، وكذا إذا قال له: حدثنى بما سمعت من فلان، فقال: هذا سماعى من فلان، كما وقع من أنس فتصح أيضًا، وما عدا ذلك فلا، فإن ناوله الكتاب ولم يخبره أنه سماعه لم تحز الرواية به بالاتفاق، قاله الزركشى.

فرع:

فى الفاظ الأداء لمن تحمل الإجازة والمناولة (جوز الزهرى ومالك وغيرهما) كالحسن البصرى (إطلاق حدثنا وأخبرنا فى الرواية بالمناولة، وهى مقتضى قول من جعلها سماعًا. وحكى عن أبى نعيم الأصبهاني وغيره) كابى عبد الله المزباني (جوازه) أى إطلاق حدثنا وأخبرنا (فى الإجازة المجردة) أيضًا، وقد عيا بذلك، لكن حكاه القاضى عياض عن ابن جريج، وحكاه الوليد بن بكر عن مالك وأهل المدينة، وصححه إمام الحرمين، ولا مانع منه، ومن اصطلاح أبى نعيم أن يقول: أخبرنا عبد الله بن جعفر فيما قرئ عليه، ويريد بذلك أنه أخبره إجازة، وأن ذلك قرئ عليه، لأنه لم يقل: وأنا أسمع، بدليل أنه قد يصرح بأنه سمعه بواسطة عنه، وتارة يضم إليه، وأذن لى فيه. وهذا اصطلاح له موهوم.

قال المصنف كابن الصلاح: (والصحيح الذى عليه الجمهور وأهل التحرى) والورع (المتع) من إطلاق ذلك (وتخصيصها بعبارة مشعرة بها) تبين الواقع (كحدثنا) إجازة أو مناولة وإجازة (وأخبرنا إجازة أو مناولة وإجازة أو إذنا أو فى إذنه أو فيما أذن لى فيه. أو فيما أطلق لى روايته أو أجازنى أو أجاز (لى أو ناولنى أو شبه ذلك) كسوغ لى أن أروى عنه وأباح لى (وعن الأوزاعى تخصيصها) أى الإجازة (بأخبرنا) بالتشديد (و) تخصيص (القراءة بأخبرنا) بالهمزة.

قال العراقي: ولم يخل من التزاع، لأن خبر وأخبر بمعنى واحد لغة واصطلاحًا،

الإجازة المجردة.

وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَاهْلُ التَّحَرُّى الْمَنْعُ وَتَخْصِيصُهَا بِعِبَارَةٍ مُشْعِرَةٍ بِهَا: كَحَدَّثْنَا وَآخِرْنَا إِجَازَةً أَوْ مَنَاولَةً وَإِجَازَةً أَوْ إِذْنًا أَوْ فِي إِذْنِهِ أَوْ فِيمَا أَذِنَ لِي فِيهِ أَوْ فِيمَا أَطْلَقَ لِي رِوَايَتُهُ أَوْ أَجَازَنِي أَوْ لِي أَوْ نَاولَنِي أَوْ شَبِهَ ذَلِكَ وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ تَخْصِيصُهَا بِخَبَرِنَا وَالْقِرَاءَةَ بِأَخْبَرْنَا. وَاصْطَلَحَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى إِطْلَاقِ أَنْبَاءِنَا فِي الْإِجَازَةِ، وَآخْتَارَهُ صَاحِبُ كِتَابِ الْوِجَازَةِ. وَكَانَ الْبَيْهَقِيُّ يَقُولُ: أَنْبَأْنِي إِجَازَةً.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: الَّذِي آخْتَارَهُ

وَعَهَّدَتْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَشَايِخِي وَائِمَّةُ عَصْرِي أَنْ يَقُولَ فِيمَا عَرَضَ عَلَى الْمُحَدِّثِ فَاجَازَهُ شَفَاهًا: أَنْبَأْنِي، وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيْهِ كَتَبَ إِلَيَّ.

وَآخْتَارَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْإِجَازَةِ أَخْبَرْنَا، لَا مُطْلَقًا وَلَا مُقَيَّدًا، لِبَعْدِ دَلَالَةِ لَفْظِ الْإِجَازَةِ عَلَى الْإِخْبَارِ، إِذْ مَعْنَاهُ فِي الْوَضْعِ الْإِذْنُ فِي الرِّوَايَةِ، قَالَ: وَلَوْ سَمِعَ الْإِسْنَادُ مِنَ الشَّيْخِ وَنَاولَهُ الْكِتَابَ جَازَ لَهُ إِطْلَاقُ أَخْبَرْنَا، لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بِالْكِتَابِ، وَإِنْ كَانَ إِخْبَارًا جَمْلِيًّا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّفْصِيلِيِّ.

(وَاصْطَلَحَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى إِطْلَاقِ أَنْبَاءِنَا فِي الْإِجَازَةِ، وَآخْتَارَهُ) أَبُو الْعَبَّاسِ الْوَلِيدُ بْنُ بَكْرِ الْمَعْمَرِيُّ (صَاحِبُ كِتَابِ الْوِجَازَةِ) فِي تَحْيِيزِ الْإِجَازَةِ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ الْآنَ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ أَخْبَرْنَا وَحَكَى عِيَاضُ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْإِجَازَةِ مَرَّةً أَنْبَأْنَا وَمَرَّةً أَخْبَرْنَا.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَهُوَ بَعِيدٌ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُمْنُ لَا يَرَى الْإِجَازَةَ (وَكَانَ الْبَيْهَقِيُّ يَقُولُ: أَنْبَأْنِي) وَأَنْبَأْنَا (إِجَازَةً) وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِالْإِجَازَةِ، مَعَ رِعَايَةِ اصْطِلَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ (وَقَالَ الْحَاكِمُ: الَّذِي آخْتَارَهُ وَعَهَّدَتْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَشَايِخِي وَائِمَّةُ عَصْرِي أَنْ يَقُولَ فِيمَا عَرَضَ عَلَى الْمُحَدِّثِ فَاجَازَهُ شَفَاهًا أَنْبَأْنِي وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيْهِ كَتَبَ إِلَيَّ) وَاسْتَعْمَلَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْإِجَازَةِ بِالْفَرْقِ شَافَهَنِي وَأَنَا مَشَافَهَةٌ؛ وَفِي الْإِجَازَةِ بِالْكِتَابَةِ: كَتَبَ إِلَيَّ وَأَنَا كِتَابَةٌ أَوْ فِي كِتَابَةٍ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ حَمْدَانَ: كُلُّ قَوْلِ الْبُخَارَى: قَالَ لِي فُلَانٌ عَرَضُ وَمُنَاوَلَةٌ، وَعَبَّرَ قَوْمٌ عَنِ الْإِجَازَةِ: بِأَخِيرَتَا فُلَانٌ أَنَّ فُلَانًا حَدَّثَهُ أَوْ أَخْبَرَهُ، وَاخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ وَحَكَاهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَاسْتَعْمَلَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي الْإِجَازَةِ الْوَاقِعَةَ فِي رِوَايَةِ مَنْ فَوْقَ الشَّيْخِ حَرْفٍ عَنْ، فَيَقُولُ مَنْ سَمِعَ شَيْخًا بِإِجَازَتِهِ عَنْ شَيْخٍ: قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَلَا يَسْلَمُ مِنَ الْإِبْهَامِ وَطَرَفٍ مِنَ التَّنْدِيلِ، أَمَّا الْمَشَافَهَةُ فَتَوْهَمُ مَشَافَهَتِهِ بِالتَّحْدِيثِ، وَأَمَّا الْكِتَابَةُ فَتَوْهَمُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ بَعِيْنَهُ، كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ الْمُتَقَدِّمِينَ.

وَقَدْ نَصَّ الْحَافِظُ أَبُو الْمَظْفَرِ الْهَمْدَانِيُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ لِلإِبْهَامِ الْمَذْكُورِ، قُلْتُ: بَعْدَ أَنْ صَارَ الْآنَ ذَلِكَ اصْطِلَاحًا، عَرَى مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ: إِلَّا أَنَّ الْعَرَفَ الْخَاصَّ مِنْ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ يَرْفَعُ مَا يَتَوَقَّعُ مِنَ الْإِشْكَالِ.

(وَقَدْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ (بْنُ حَمْدَانَ) النَّسَائِيُّ (كُلُّ قَوْلِ الْبُخَارَى قَالَ لِي فُلَانٌ عَرَضُ وَمُنَاوَلَةٌ) وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَأَنَّهَا غَالِبًا فِي الْمَذَاكِرَةِ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَهَا تَعْلِيْقًا، وَابْنُ مَنْدَةَ إِجَازَةً (وَعَبَّرَ قَوْمٌ) فِي الرِّوَايَةِ بِالسَّمَاعِ (عَنِ الْإِجَازَةِ) بِأَخِيرَتَا فُلَانٌ أَنَّ فُلَانًا حَدَّثَهُ أَوْ أَخْبَرَهُ، فَاسْتَعْمَلُوا لَفْظَ أَنَّ فِي الْإِجَازَةِ (وَاخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ وَحَكَاهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ) بَعِيدٌ عَنِ الْإِشْعَارِ بِالْإِجَازِ.

وَحَكَاهُ عِيَاضٌ عَنْ اخْتِيَارِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، قَالَ: وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ هَذَا، وَحَقُّهُ أَنْ يَنْكَرَ فَلَا مَعْنَى لَهُ يَفْهَمُ الْمُرَادَ مِنْهُ، وَلَا اعْتِيْدَ هَذَا الْوَضْعُ فِي الْمَسْأَلَةِ لُغَةً وَلَا عَرَفًا.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهُوَ فِيمَا إِذَا سَمِعَ مِنْهُ الْإِسْنَادَ فَقَطْ، وَأَجَازَ لَهُ مَا رَوَاهُ قَرِيبَ فَإِنْ فِيهَا إِشْعَارًا بِوُجُودِ أَصْلِ الْأَخْبَارِ، وَإِنْ أَجْمَلَ الْمُخْبِرُ بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْصِيلًا.

قُلْتُ: وَاسْتَعْمَلَهَا الْآنَ فِي فِي الْإِجَازَةِ شَائِعٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْعِنْتَةِ.

(وَاسْتَعْمَلَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي الْإِجَازَةِ الْوَاقِعَةَ فِي رِوَايَةِ مَنْ فَوْقَ الشَّيْخِ حَرْفٍ عَنْ، فَيَقُولُ فِيمَنْ سَمِعَ شَيْخًا بِإِجَازَتِهِ عَنْ شَيْخٍ، قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْعِنْتَةِ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَمَعْنَى عَنْ فِي نَحْوِ رَوَيْتَ عَنْ فُلَانٍ وَأَنْبَأْتُكَ عَنْ فُلَانٍ:

ثم إن المنع من إطلاق حدثنا وأخبرنا لا يزول بإباحة المجيز ذلك.
القسم الخامس: الكتابة. وهى أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره.

وهى ضربان مجردة عن الإجازة، ومقرونة بأجزتك ما كتبت لك أو إليك ونحوه من عبارة الإجازة، وهذا فى الصحة والقوة كالمناولة المقرونة وأما المجردة فمنع الرواية بها قوم، منهم القاضى الماوردى الشافعى.

المجاورة، لأن الروى والنسب به مجاوز لمن أخذ عنه (ثم إن المنع من إطلاق حدثنا وأخبرنا) فى الإجازة والمناولة لا يزول بإباحة المجيز ذلك كما اعتاده قوم من المشايخ فى إجازاتهم لمن يجيزون، إن شاء قال: حدثنا، وإن شاء قال: أخبرنا، لأن إباحة الشيخ لا يغير بها الممنوع فى المصطلح.

(القسم الخامس) من أقسام التحمل (الكتابة) وعبارة ابن الصلاح وغيره المكاتب (وهى أن يكتب الشيخ مسموعه) أو شيئاً من حديثه (لحاضر) عنده (أو غائب) عنه سواء كتب (بخطه أو) كتب عنه (بأمره).

(وهى ضربان: مجردة عن الإجازة، ومقرونة بأجزتك ما كتبت لك أو) كتبت (إليك أو) ما كتبت به إليك (ونحوه من عبارة الإجازة وهذا فى الصحة والقوة كالمناولة المقرونة) بالإجازة.

(وأما) الكتابة (المجردة) عن الإجازة (فمنع الرواية بها قوم منهم القاضى أبو الحسن الماوردى الشافعى) فى الحاوى الأمدى وابن القطان.
(وأجازها كثيرون من المتقدمين والمتأخرين منهم أيوب السختياني ومنصور والليث) وابن سعد وابن أبى سيرة.

ورواه البيهقى فى المدخل عنهم، وقال: فى الباب آثار كثيرة عن التابعين فمن بعدهم، وكتب النبى ﷺ إلى عماله بالأحكام شاهد لقولهم (وغير واحد من الشافعيين) منهم أبو المظفر السمعانى (وأصحاب الأصول) منهم الرازى (وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، ويوجد فى مصنفاتهم) كثيراً (كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان والمراد به هذا وهو معمول به عندهم مملود فى الموصول) من الحديث دون المتقطع (لإشعاره بمعنى الإجازة. وزاد السمعانى فقال: هى أقوى من الإجازة).

وَأَجَازَهَا كَثِيرُونَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخَّرِينَ، مِنْهُمْ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي، وَمَنْصُورٌ، وَاللَّيْثُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ وَأَصْحَابِ الْأَصُولِ.

وهو الصحيحُ المشهورُ بينَ أهلِ الحديثِ، ويوجدُ فى مُصَنَّفَاتِهِمْ: كَتَبَ إِلَى فُلَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَانٌ، والمرادُ بِهِ هَذَا، وَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَهُمْ مَعْدُودٌ فِى الْمَوْصُولِ لِإِشْعَارِهِ بِمَعْنَى الْإِجَازَةِ.

وَرَدَّ السَّمْعَانِي فَقَالَ: هِيَ أَقْوَى مِنَ الْإِجَازَةِ،

ثُمَّ يَكْفَى مَعْرِفَتُهُ خَطَ الْكَاتِبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ الْبَيِّنَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ. ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقُولُ فِى الرِّوَايَةِ بِهَا: كَتَبَ إِلَى فُلَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَانٌ أَوْ أَخْبَرَنِي فُلَانٌ مَكَاتِبَةً أَوْ كِتَابَةً وَنَحْوَهُ.

وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرْنَا، وَجَوِّزُهُ اللَّيْثُ، وَمَنْصُورٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ وَكِبَارِهِمْ.

قلت: وهو المختار، بل وأقوى من أكثر صور المناولة، وفى صحيح البخارى فى الإيمان والنذور: وكتب إلى محمد بن بشار، وليس فيه بالمكاتبة عن شيوخه غيره، وفيه وفى صحيح مسلم أحاديث كثيرة بالمكاتبة، فى أثناء السند.

منها: ما أخرجه عن وراد قال: كتب معاوية إلى المغيرة أن أكتب إلى ما سمعت من رسول الله ﷺ، فكتب إليه^(١). الحديث فى القول عقب الصلاة، وأخرجنا عن ابن عون قال: كتب إلى نافع فكتب إلى أن النبى ﷺ أغار على بنى المصطلق، الحديث^(٢). وأخرجنا عن سالم أبى النضر، عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبى ﷺ، كتب إلى عمر بن عبيد الله حين سار إلى الحرورية يخبره

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٨٤٤) فى كتاب الأذان، باب: الذكر بعد الصلاة، ومسلم (٥٩٣) فى كتاب المساجد، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٥٤١) فى كتاب العتق، باب: من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع، ومسلم (١٧٣٠) فى كتاب الجهاد والسير، باب: جواز الإمارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير مقدم الإعلام بالإمارة.

القسم السادس: إعلَامُ الشَّيْخِ الطَّالِبَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَوْ الْكِتَابَ

بحديث «لا تتمنوا لقاء العدو»^(١). وأخرجنا عن هشام قال: كتب إلى يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه مرفوعاً إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى^(٢)، وعند مسلم حديث عامر بن سعد بن أبى وقاص قال: كتب إلى جابر بن سمرة مع غلامى نافع أخبرنى بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، فكتب إلى سمعت رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رجم الأسلمى، فذكر الحديث^(٣) (ثم يكفى) فى الرواية بالكتابة (معرفته) أى المكتوب له (خط الكاتب) وإن لم تقم البيئة عليه. (ومنهم من شرط البيئة) عليه لأن الخط يشبه الخط، فلا يجوز الاعتماد على ذلك (وهو ضعيف).

قال ابن الصلاح: لأن ذلك نادر، والظاهر أن خط الإنسان لا يشتبه بغيره، ولا يقع فيه إلباس وإن كان الكاتب غير الشيخ فلا بد من ثبوت كونه ثقة، كما تقدمت الإشارة إليه فى نوع الملل (ثم الصحيح أنه يقول فى الرواية بها كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان أو أخبرنى فلان مكاتبة أو كتابة أو نحوه) وكذا حدثنا مقيداً بذلك (ولا يجوز إطلاق حدثنا وأخبرنا وجوزة الليث ومنصور وغير واحد من علماء المحدثين وكبارهم) وجوز آخرون أخبرنا دون حدثنا:

روى البيهقى فى المدخل عن أبى عصمة سعد بن معاذ قال: كنت فى مجلس أبى سليمان الجوزقانى فجرى ذكر حدثنا وأخبرنا، فقلت إن كلاهما سواء، فقال: بينهما فرق، ألا ترى محمد بن الحسين قال: إذا قال رجل لعبده: إن أخبرتنى بكذا فانت حر فكتب إليه بذلك صار حراً، وإن قال: إن حدثتنى بكذا فانت حر فكتب إليه بذلك لا يعتق.

(القسم السادس) من أقسام التحمل (إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٧٢٣٧) فى كتاب التمنى، باب: كراهية تمنى لقاء العدو، ومسلم (١٧٤٢) فى كتاب الجهاد والسير، باب: كراهية تمنى لقاء العدو والأمر بالصبر عند اللقاء.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٦٣٧) فى كتاب الأذان، باب: متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة، ومسلم (٦٠٤) فى كتاب المساجد، باب: متى يقوم الناس للصلاة، ولكنه عند مسلم من طريق آخر.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٢٢) فى كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش والخلافة فى قريش.

سَمَاعُهُ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ، فَجَوَّزَ الرَّوَايَةَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالْفَقْهَ وَالْأَصُولَ وَالظَّاهِرَ، مِنْهُمْ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَابْنُ الصَّبَّاحِ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْغَمَرِيُّ بِالْمُعْجَمَةِ الْمَالِكِيَّةِ.

قَالَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ: لَوْ قَالَ هَذِهِ رَوَايَتِي لَا تَرَوْهَا، كَانَ لَهُ رَوَايَتُهَا عَنْهُ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الرَّوَايَةُ بِهِ لَكِنْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ إِنْ صَحَّ سَنَدُهُ.

الكتاب سماعه) من فلان (مقتصرًا عليه) دون أن يأذن فى روايته عنه (فجوز الرواية به كثير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول والظاهر، منهم ابن جريج وابن الصباح الشافعى وأبو العباس) الوليد بن بكر (الغمرى بالمعجمة) نسبة إلى بنى الغمر بطن من غافق (المالكي) ونصره فى كتابه الوجازة، وحكاه عياض عن الكثير، واختاره الرامهرمزي، وهو مذهب عبد الملك بن حبيب المالكي، وجزم به صاحب المحصول وأتباعه، بل (قال بعض الظاهرية: لو قال هذه روايتي) وضم إليه أن قال (لا تروها) عني، أو لا أجيزها لك (كان له) مع ذلك (روايتها عنه) وكذا قال الرامهرمزي أيضًا، قال عياض: وهذا صحيح، لا يقتضى النظر سواء، لأن منعه أن يحدث بما حدثه لا لعله ولا ريبة لا يؤثر، لأنه قد حدثه، فهو شيء لا مرجع فيه.

قال المصنف كابن الصلاح: (والصحيح ما قاله غير واحد من المحدثين وغيرهم أنه لا تجوز الرواية به) وبه قطع الغزالي فى المستصفى؛ قال: لأنه قد لا يجوز روايته مع كونه سماعه لخلل يعرفه فيه، وقاس ابن الصلاح وغيره ذلك على مسألة استدعاء الشاهد إن تحمل الشهادة، فإن لا يكفى إعلامه، بل لابد أن يأذن له أن يشهد على شهادته، قال القاضى عياض: وهذا القياس غير صحيح، لأن للشهادة على الشهادة لا تصح إلا مع الإذن فى كل حال، والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق، وأيضًا فالشهادة تفترق من الرواية فى أكثر الوجوه، وعلى المنع قال المصنف كابن الصلاح (لكن يجب العمل به) أى بما أخبره الشيخ أنه سمعه (إن صح سنده) وادعى عياض الاتفاق على ذلك.

القسم السابع: الوصية، هى أن يوصى عند موته أو سفره بكتاب يرويه، فجوز بعض السلف للموصى له روايته عنه، وهو غلط، والصواب أنه لا يجوز.

القسم الثامن: الوجادة، وهى مصدر لوجد مؤكداً غير مسموع من العرب.

وهى أن يقف على أحاديث بخط راويها لا يرويها الواجد فله أن يقول وجدت أو قرأت بخط فلان أو فى كتابه بخطه حدثنا فلان ويسوق الإسناد والمتن، أو قرأت بخط فلان عن فلان، هذا الذى استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع، وفيه شوب اتصال، وجازف بعضهم فاطلق فيها حدثنا وأخبرنا، وأنكر عليه.

(القسم السابع) من أقسام التحمل (الوصية وهى أن يوصى) الشيخ (عند موته أو سفره) لشخص (بكتاب يرويه) ذلك الشيخ (فجوز بعض السلف) وهو محمد بن سيرين وأبو قلابة (للموصى له روايته عنه) بتلك الوصية، قال القاضى عياض: لأن فى دفعها له نوعاً من الإذن وشبهاً من العرض والمناولة، قال: وهو قريب من الإعلام (وهو غلط) عبارة ابن الصلاح «وهذا بعيد جداً» وهو إما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة، ولا يصح تشبيهه بقسم الإعلام والمناولة (والصواب أنه لا يجوز) وقد أنكر ابن أبى الدم على ابن الصلاح وقال: الوصية أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف، وهى معمول بها عند الشافعى وغيره، فهذا أولى.

(القسم الثامن) من أقسام التحمل (الوجادة هى) بكسر الواو (مصدر لوجد مؤكداً غير مسموع من العرب) قال المعافى بن زكريا النهروانى: فرع المولدون قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر وجد، للتمييز بين المعانى المختلفة.

قال ابن الصلاح: يعنى قولهم: وجد ضالته وجدنا ومطلوبه وجوداً، وفى الغضب موجدة وفى الغنى وجداً وفى الحب وجد.

(وهى أن يقف على أحاديث بخط راويها) غير المعاصر له أو المعاصر ولم يسمع منه أو سمع منه ولكن (لا يرويها) أى تلك الأحاديث الخاصة (الواجد) عنه بسماع ولا

إجازة (فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان أو فى كتابه بخطه «حدثنا فلان» ويسوق الإسناد والمتن أو «قرأت بخط فلان عن فلان» هذا الذى استمر عليه العمل قديماً وحديثاً) وفى مسند أحمد كثير من ذلك من رواية ابنه عنه بالوجادة (وهو من باب المنقطع و) لكن (فيه شوب اتصال) بقوله: وجدت بخط فلان، وقد تسهل بعضهم فأتى فيها بلفظ «عن» فقال:

قال ابن الصلاح: وذلك تدليس قبيح، إذا كان بحيث يوهم سماعه منه (وجازف بعضهم فأطلق فيها حدثنا وأخبرنا وأنكر عليه) ولم يجوز ذلك أحد يعتمد عليه.

تنبيهات:

وقع فى صحيح مسلم أحاديث مروية بالوجادة، وانتقدت بأنها من باب المنقطع كقوله فى الفضائل^(١): حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: وجدت فى كتابى عن أبى أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أن كان رسول الله ﷺ ليتفقد يقول: أين أنا اليوم، الحديث، وروى أيضاً بهذا السند حديث: قال لى رسول الله ﷺ: إني لأعلم إذا كنت عنى راضية^(٢)، وحديث: تزوجنى لست سنين^(٣)، وأجاب الرشيد العطار بأنه روى الأحاديث الثلاثة من طرق أخرى موصولة إلى هشام وإلى أبى أسامة.

قلت: وجواب آخر وهو: أن الوجادة المنقطعة أن يجد فى كتاب شيخه لا فى كتابه عن شيخه، فتأمل.

(وإذا وجد حديثاً فى تأليف شخص) وليس بخطه (قال: ذكر فلان أو قال فلان أخبرنا فلان وهذا منقطع لا شوب) من الاتصال (فيه)، وهذا كله إذا وثق بأنه خطه أو كتابه، وإلا فليقل: بلغنى عن فلان أو وجدت عنه ونحوه، أو قرأت فى كتاب أخبرنى فلان أنه بخط فلان أو ظننت أنه بخط فلان أو قيل بخط فلان (أو) قيل إنه (تصنيف

(١) حديث رقم (٢٤٤٣) باب: فى فضل عائشة رضي الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٤٣٩) فى المصدر السابق، وهو عند البخارى (٥٢٢٨) فى كتاب النكاح، باب: غيرة النساء ووجدهن.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٢٢) فى كتاب النكاح، باب: تزويج الأب البكر الصغيرة.

وإذا وجد حديثاً فى تاليف شخص، قَالَ: ذَكَرَ فلانٌ أَوْ قَالَ فلانٌ أَخْبَرَنِي فلانٌ وَهَذَا مُنْقَطِعٌ لَا شَوْبَ فِيهِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا وَثِقَ بِأَنَّهُ خَطُّهُ أَوْ كِتَابُهُ، وَإِلَّا فَلْيَقُلْ: بَلَّغَنِي عَنْ فلانٍ، أَوْ وَجَدْتُ عَنْهُ وَنَحْوَهُ، أَوْ قَرَأْتُ فِي كِتَابٍ: أَخْبَرَنِي فلانٌ أَنَّهُ بَخَطَ فلانٍ، أَوْ ظَنَنْتُ أَنَّهُ خَطُّ فلانٍ، أَوْ ذَكَرَ كَاتِبُهُ أَنَّهُ فلانٍ، أَوْ تَصْنِيفَ فلانٍ، أَوْ قِيلَ بَخَطَ أَوْ تَصْنِيفَ فلانٍ.

وإذا نَقَلَ مِنْ تَصْنِيفِ فُلَانٍ قُلْ: قَالَ فلانٌ إِلَّا إِذَا وَثِقَ بِصِحَّةِ النُّسخَةِ بِمُقَابِلَتِهِ أَوْ ثِقَةٍ لَهَا فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ هَذَا وَلَا نَحْوَهُ فَلْيَقُلْ بَلَّغَنِي عَنْ فلانٍ أَوْ وَجَدْتُ فِي نُسْخَةٍ مِنْ كِتَابِهِ وَنَحْوَهُ. وَتَسَامَحْ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ بِالْجُزْمِ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَحَرُّرٍ.

وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنْ كَانَ الْمُطَالَعُ مُتَقَنّاً لَا يَخْفَى عَلَيْهِ غَالِبُ السَّاقِطِ أَوْ الْمُغَيَّرِ رَجَوْنَا الْجُزْمَ لَهُ وَإِلَى هَذَا اسْتَرَحَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي تَقْلِهِمْ.

أَمَّا الْعَمَلُ بِالْوَجَادَةِ فَتَقُلْ عَنْ مَعْظَمِ الْمُحَدِّثِينَ الْمَالِكِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَنَظَارِ أَصْحَابِهِ جَوَازُهُ، وَقَطَعَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ الشَّافِعِيِّينَ بِوُجُودِ الْعَمَلِ بِهَا عِنْدَ حُصُولِ الثَّقَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَتَجَهُّ هَذِهِ الْأَزْمَانُ غَيْرُهُ.

فلان) ونحو ذلك من العبارات المفصحة بالمستند، وقد تستعمل الوجادة مع الإجازة، فيقال: وجدت بخط فلان، وأجازه لى.

(وإذا نقل) شيئاً (من تصنيف فلا يقل) فيه (قال فلان) أو ذكر بصيغة الجزم (إلا) إذا وثق بصحة النسخة بمقابله) على أصل مصنفه (أو) مقابلة (ثقة بها، فإن لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل: بلغنى عن فلان أو وجدت في نسخة من كتابه ونحوه، وتسامح أكثر الناس في هذه الأعصار بالجزم في ذلك من غير تحرر) وتثبت، فطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين ويتقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة، قائلاً: قال فلان أو ذكر فلان كذا (والصواب ما ذكرنا، فإن كان المطالع عالماً فظناً (متقناً) بحيث لا يخفى عليه الساقط أو المغير رجونا جواز الجزم له) فيما يحكيه (والى هذا استروح كثير من المصنفين في تقلالهم) من كتب الناس.

وأما العمل بالوجادة فتقل عن معظم المحديثين والفقهاء المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز وعن الشافعي ونظار أصحابه جوازه، وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة) به (وهذا هو الصحيح الذى لا يتجه) فى (هذه الأزمان غيره).

النوع الخامس والعشرون: كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ
إِحْدَاها: اِخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، فَكَرِهَهَا طَائِفَةٌ وَأَبَاحَهَا
طَائِفَةٌ

قال ابن الصلاح^(١): فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل
بالمقول لتعذر شروطها.

قال البلقينى: واحتج بعضهم للعمل بالوجادة بحديث: «أى الخلق أعجبُ إيماناً؟
قالوا: الملائكة، قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ قالوا: الأنبياء، قال: وكيف لا
يؤمنون وهم يأتيهم الوحي، قالوا: نحن، قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم، قالوا:
فمن يا رسول الله؟ قال: قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفًا يؤمنون بما فيها»^(٢).
قال البلقينى: وهذا استنباط حسن.

قلت: المحتج بذلك هو الحافظ عماد الدين بن كثير، ذكر ذلك فى أوائل
تفسيره. والحديث رواه الحسن بن عرفة فى جزئه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده، وله طرق كثيرة أوردتها فى الأمالى، وفى بعض ألفاظه «بل قوم من بعدكم
يأتيهم كتاب بين لوحين يؤمنون به ويعملون بما فيه، أولئك أعظم منكم أجراً» أخرجه
أحمد والدارمى والحاكم من حديث أبى جمعة الأنصارى وفى لفظ الحاكم من حديث
عمر: يجدون الورق المعلم فيعملون بما فيه، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيماناً^(٣).

النوع الخامس والعشرون: كِتَابَةُ الْحَدِيثِ، وَضَبْطُهُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:
إِحْدَاها: اِخْتَلَفَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ (فى كِتَابَةِ الْحَدِيثِ فَكَرِهَهَا
طَائِفَةٌ) مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو مُوسَى وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَأَبُو
هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَآخَرُونَ.

(وَأَبَاحَهَا طَائِفَةٌ) وَفَعَلُوهَا مِنْهُمْ: عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُهُ الْحَسَنُ وَابْنُ عُمَرَ وَأَنَسٌ وَجَابِرٌ
وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ أَيْضًا، وَالْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ.
وحكاه عياض عن أكثر الصحابة والتابعين منهم: أَبُو قَلَابَةَ وَأَبُو الْمَلِيحِ. ومن ملح
قوله فيه: يعميونا علينا أن نكتب العلم ونلدونه، وقد قال الله عز وجل: «علمها عند
ربى فى كتاب لا يضل ربى ولا ينسى»^(٤).

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٠٢).

(٢) ضعيف: انظر «السلسلة الضعيفة» للألبانى (٦٤٧).

(٣) المصدر السابق (٦٤٨).

(٤) سورة طه: ٥٢.

ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهَا، وَجَاءَ فِي الْإِبَاحَةِ وَالنَّهْيِ حَدِيثَانِ،

قال البلقينى: وفى المسألة مذهب ثالث حكاه الرامهرمزي وهو: الكتاب والمحو بعد الحفظ (ثم أجمعوا) بعد ذلك (على جوازها) وزال الخلاف.

قال ابن الصلاح^(١): ولولا تدوينه فى الكتب للدرس فى الأعصر الأخيرة.

(وجاء فى الإباحة والنهى حديثان) فحديث النهى: ما رواه مسلم^(٢) عن أبى سعيد الخدرى أن النبى ﷺ قال: لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآنَ وَمَنْ كَتَبَ عَنى شَيْئاً غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ. وحديث الإباحة قوله ﷺ: «اكتبوا لأبى شاه»^(٣) متفق عليه.

وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن ابن عمرو قال: قلت يا رسول الله، إني أسمع منك الشيء، فأكتبه. قال: نعم. قال: فى الغضب والرضا؟ قال: «نعم، فإني لا أقول فيهما إلا حقاً»^(٤).

قال أبو هريرة: ليس أحد من أصحاب النبى ﷺ أكثر حديثاً عليه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب. رواه البخارى^(٥).

وروى الترمذى عن أبى هريرة قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «استعن بيمينك» وأوماً بيده إلى الخط^(٦).

وأسند الرامهرمزي عن رافع بن خديج قال: قلت يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ذلك ولا حرج».

وروى الحاكم وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً: «قيدوا العلم بالكتاب».

وأسند الديلمى عن على مرفوعاً: «إذا كتبت الحديث فأكتبوه بسنده» وفى الباب أحاديث غير ذلك.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٠٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٠٠٤) فى كتاب الزهد والرقائق، باب: التثبت فى الحديث، وحكم كتابة العلم.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١١٢) فى كتاب العلم، باب: كتابة العلم، ومسلم (١٣٥٥) فى كتاب الحج، باب: تحريم مكة.

(٤) أخرجه الحاكم فى «المستدرک» (١/ ١٠٥) ولم أقف عليه عند أبى داود.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١١٣) فى كتاب العلم، باب: كتابة العلم.

(٦) أخرجه الترمذى (٢٨٠٤) فى كتاب العلم، باب: الرخصة فى كتابة العلم.

فَالْإِذْنَ لِمَنْ خِيفَ نَسْيَانُهُ، وَالنَهْيُ لِمَنْ أَمِنَ وَخِيفَ اتِّكَالُهُ، أَوْ نَهَى حِينَ خِيفَ
اِخْتِلَاطُهُ بِالْقُرْآنِ وَأُذِنَ حِينَ أَمِنَ. ثُمَّ عَلَى كَاتِبِهِ صَرْفُ الْهِمَّةِ إِلَى ضَبْطِهِ
وَتَحْقِيقِهِ شَكْلًا وَنَظْمًا يُؤْمِنُ اللَّبْسُ،

وقد اختلف فى الجمع بينها وبين حديث أبى سعيد السابق كما أشار إليه المصنف
بقوله: (فَالْإِذْنَ لِمَنْ خِيفَ نَسْيَانُهُ وَالنَهْيُ لِمَنْ أَمِنَ) النسيان ووثق بحفظه (وخيف اتكاله)
على الخط إذا كتب فيكون النهى مخصوصاً، وقد أسند ابن الصلاح^(١) هنا عن
الأوزاعى أنه كان يقول: كان هذا العلم كريماً يتلقاه الرجال بينهم، فلمادخل فى الكتب
دخل فيه غير أهله.

(أو نهى) عنه (حين خيف اختلاطه بالقرآن، وأذن) فيه (حين أمن) ذلك
فيكون النهى منسوخاً، وقيل: المراد النهى عن كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة
واحدة، لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية فرمما كتبوه معها، فهو عن ذلك لخوف
الاشتباه.

وقيل: النهى خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه، والاذن فى غيره. ومنهم
من أعل^١ حديث أبى سعيد، وقال: الصواب وقفه عليه، قاله البخارى وغيره.

وقد روى البيهقى فى المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن
يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب النبى ﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها. ففطق عمر
يستخير الله فيها ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له. فقال: إني كنت أردت أن أكتب السنن
وإني ذكرت قومًا كانوا قبلكم؛ كتبوا كُتُبًا فَأَكْبُوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا
ألبس كتاب الله بشئ أبداً.

(ثم على كاتبه صرف الهمة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ونظماً يؤمن) معهما اللبس
ليؤديه كما سمعه، قال الأوزاعى: «نور الكتاب إعجابه». قال الرامهرمزي: أى نقطه
أن يبين التاء من الباء والحاء من الخاء. قال: والشكل تقيد الإعراب.

وقال ابن الصلاح^(٢): إعجام المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يمنع من

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٠٣).

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٢٠٤).

ثُمَّ قِيلَ: إِنَّمَا يُشْكَلُ الْمُشْكَلَ وَنُقِلَ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كِرَاهَةُ الْإِعْجَامِ وَالْإِعْرَابِ إِلَّا فِي الْمُلْتَبِسِ، وَقِيلَ: يُشْكَلُ الْجَمِيعُ.

الثَّانِيَّةُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعْتِنَاؤُهُ بِضَبْطِ الْمُلْتَبِسِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَكْثَرَ، وَيَسْتَحَبُّ ضَبْطُ الْمُشْكَلِ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ وَكِتَبُهُ مَضْبُوطًا وَاضِحًا فِي الْحَاشِيَةِ قِبَالَتُهُ.

إشكاله. قال: وكثيراً ما يعتمد الواثق على ذهنه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرض للنسيان انتهى.

وقد قيل: إن النصارى كفروا بلفظة أخطئوا فى إعجامها وشكلها، قال الله فى الإنجيل لعيسى: أنت نبى ولدتك من البتول. فصحفوها وقالوا: أنت نبى ولدتك - محققاً.

وقيل: أول فتنة وقعت فى الإسلام سببها ذلك أيضاً، وهى فتنة عثمان رضي الله عنه، فإنه كتب للذى أرسله أميراً إلى مصر، إذا جاءكم فاقبلوه؛ فصحفوها فاقتلوه؛ فجرى ما جرى.

وكتب بعض الخلفاء إلى عامل له ببلد أن أحص المحدثين. أى بالمدد؛ فصحفها بالمعجمة فخصاهم.

ثم قيل: إنما يشكل المشكل ونقل عن أهل العلم كراهية الإعجام أى النقط (والإعراب) أى الشكل (إلا فى الملتبس) إذ لا حاجة إليهما فى غيره. (وقيل: يشكل الجميع) قال القاضى عياض^(١): وهو الصواب لا سيما للمبتدى وغير المتبحر فى العلم؛ فإنه لا يميز ما يشكل عما لا يشكل. ولا صواب وجه إعراب الكلمة من خطئه.

قال العراقى^(٢): وربما ظن أن الشئ غير مشكل لوضوحه. وهو فى الحقيقة محل نظر محتاج إلى الضبط. وقد وقع بين العلماء خلاف فى مسائل مرتبة على إعراب

(١) فى «الإلماع» (ص ١٥٠).

(٢) فى «فتح المغيث» (٣/ ١٩).

الحديث. كحديث «ذكاة الجنين ذكاة أمه»^(١) فاستدل به الجمهور على أنه لا تجب ذكاة الجنين. بناء على رفع ذكاة أمه. ورجح الحنفية الفتح على التشبيه أى يذكرى مثل ذكاة أمه.

(الثانية: ينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من الاسماء أكثر) فإنها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل ولا بعد.

قال أبو إسحاق النجيري: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله القياس. ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه.

وذكر أبو على الغساني أن عبد الله بن إدريس قال: لما حدثني شعبة بحديث الحوراء عن الحسن بن علي. كتب تحته: حور عين. لثلا أغلط فأقرأه أبو الجوزاء بالجيم والزاي (ويستحب ضبط المشكل فى نفس الكتاب) وكتبه أيضاً (مضبوطاً واضحاً فى الحاشية قبالة) فإن ذلك أبلغ، لأن المضبوط فى نفس الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكله ما فوقه أو تحته، لا سيما عند ضيقها ودقة الخط.

قال العراقي^(٢): وأوضح من ذلك أن يقطع حروف الكلمة المشكلة فى الهامش لأنه يظهر شكل الحرف بكتابه مفرداً فى بعض الحروف، كالنون والياء التحتية بخلاف ما إذا كتبت الكلمة كلها.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٢٧) فى كتاب الذبائح، باب: ما جاء فى ذكاة الجنين، والترمذى (١٤٧٦) فى كتاب الصيد، باب: فى ذكاة الجنين، وابن ماجه (٣٢٠١) فى كتاب الذبائح، باب: ذكاة الجنين ذكاة أمه من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه. وهو عند أبى داود (٢٨٢٨) فى المصدر السابق، والحاكم فى «المستدرک» (١١٤ / ٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) فى «فتح المغيث» (٢٠ / ٣).

ويستحب تحقيق الخط دون مشقة وتعليقه، ويكره تدقيقه إلا من عذر: كضيق الورق وتخفيفه للحمل في السفر ونحوه، وينبغي ضبط الحروف المهمة، قيل: تجعل تحت الدال، والراء، والصاد والطاء، والعين النقط التي فوق نظائرها. وقيل: فوقها كقلامه

قال ابن دقيق العيد في الاقتراح^(١): ومن عادة المتقين أن يبلغوا في إيضاح المشكل فيفروا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفاً حرفاً.

(ويستحب تحقيق الخط دون مشقة^(٢) وتعليقه) قال ابن قتيبة: قال عمر بن الخطاب: شر الكتابة المشق وشر القراءة الهلزمة، وأجود الخط أبينه، انتهى. والمشق سرعة الكتابة (ويكره تدقيقه) أى الخط، لأنه لا يتفجع به من في نظره ضعف وربما نظر كاتبه بعد ذلك فلا يتفجع به.

وقد قال أحمد بن حنبل لابن عمه حنبل بن إسحاق، ورآه يكتب خطاً دقيقاً: لا تفعل أحوج ما تكون إليه يخونك.

(إلا من عذر كضيق الورق وتخفيفه للحمل في السفر ونحوه، وينبغي ضبط الحروف المهمة) أيضاً. قال البلقيني: يستدل لذلك بما رواه المرزبانى وابن عساكر عن عبيد بن أوس الغساني قال: كتبت بين يدي معاوية كتاباً فقال لى: يا عبيد أرقش كتابك، فإني كنت بين يدي رسول الله ﷺ فقال: يا معاوية، أرقش كتابك. قلت: وما رقبته يا أمير المؤمنين؟ قال: أعط كل حرف ما ينوبه من النقط.

قال البلقيني: فهذا عام في كل حرف، ثم اختلف في كيفية ضبطها (قيل: يجعل تحت الدال والراء والسين والصاد والطاء والعين النقط التي فوق نظائرها)، واختلف على هذا في نقط السين من تحت، فقيل: كصورة النقط من فوق، وقيل: لا، بل يجعل من فوق كالآثافي^(٣)، ومن تحت مبسوطة صفاً^(٤) (وقيل) يجعل (فوقها) أى المهملات

(١) ص (١٠).

(٢) المشق: سرعة الكتابة.

(٣) أى: يجعل فوق بعض هكذا (:-).

(٤) أى: بجوار بعض هكذا (...).

الظفر مضطبعة على قفاها، وقيل: تحتها حرف صغير مثلها، وفى بعض الكتب القديمة: فوقها خط صغير. وفى بعضها تحتها همزة، ولا ينبغي أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس، وإن فعل فليبين فى أول الكتاب أو آخره مراده وأن يعتنى بضبط مختلف الروايات وتمييزها فيجعل كتابه على رواية. ثم ما كان فى غيرها من زيادات الحقها فى الحاشية أو نقص أعلم عليه أو خلاف كتبه، معينا فى كل ذلك من رواه بتمام اسمه لا رامزا إلا أن يبين أول الكتاب أو آخره، واكتفى كثيرون بالتمييز بحمزة فالزيادة تلحق بحمزة والنقص يحوق عليه بحمزة مينا اسم صاحبها أول الكتاب أو آخره.

المذكورة صورة هلال (كقلامة الظفر مضطبعة على قفاها^(١))، وقيل: (يَجْعَلُ) تحتها حرف صغير مثلها) ويتعين ذلك فى الحاء، قال القاضى عياض: وعليه عمل أهل المشرق والأندلس.

(وفى بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير) كفتحة وقيل كهزمة (وفى بعضها تحتها همزة) فهذه خمس علامات.

فائدة:

لم يتعرض أهل هذا الفن للكاف واللام، وذكرهما أصحاب التصانيف فى الخط فالكاف: إذا لم تكتب مبسوطة تكتب فى بطنها كاف صغيرة أو همزة، واللام يكتب فى بطنها لام، أى هذه الكلمة بحروفها الثلاثة لا صورة ل، ويوجد ذلك كثيرا فى خط الأدباء، والهاء آخر الكلمة يكتب عليها هاء مشقوقة تميزها من هاء التأنيث التى فى الصفات ونحوها. والهمزة المكسورة هل تكتب فوق الألف والكسرة أسفلها، أو كلاهما أسفل؟ اصطلاحان للكتاب، والثانى أصح.

(ولا ينبغي أن يصطلح مع نفسه) فى كتابه (برمز لا يعرفه الناس) فيوقع غيره فى حيرة فهم مراده (فإن فعل) ذلك (فليبين فى أول الكتاب أو آخره مراده وينبغى أن يعتنى بضبط مختلف الروايات وتمييزها فيجعل كتابه) موصولا (على رواية) واحدة (ثم ما كان فى غيرها من زيادات الحقها فى الحاشية أو نقص أعلم عليه أو خلاف كتبه معينا فى كل

الثالثة: ينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرة، نُقلَ ذلكَ عن جماعات من المتقدمين، واستحب الخطيب أن تكون غفلاً، فإذا قابلَ نقطَ وسطها، ويكره فى مثل عبد الله وعبد الرحمن بن فلان كتابة عبد آخر السطر واسم الله مع ابن فلان أول الآخر. وكذا يكره رسول آخره والله ﷺ أوله. وكذا ما أشبهه. وينبغى أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ، ولا يسأم من تكراره ومن أغفله حُرْمَ حظاً عظيماً

ذلك من رواه بتمام اسمه لا رامزاً) له بحرف أو بحرفين من اسمه (إلا أن يبين أول الكتاب أو آخره) مراده بتلك الرموز (واكتفى كثيرون بالتمييز بحمرة، فالزيادة تلحق بحمرة، والنقص يحوق عليه بحمرة، ميثاً اسم صاحبها أول الكتاب أو آخره) هذا الفرع كله ذكره ابن الصلاح عقب مسألة الضرب والمحو^(١)، قدمه المصنف هنا للمناسبة مع الاختصار.

(الثالثة: ينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرة) للفصل بينهما (نقل ذلك عن جماعات من المتقدمين) كآبى الزناد وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحري وابن جرير (واستحب الخطيب أن تكون الدوائر (غفلاً)^(٢)، فإذا قابلَ نقطَ وسطها) أى نقطَ وسط كل دائرة عقب الحديث الذى يفرغ منه، أو خط فى وسطها خطأ قال: وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك، أو فى معناه.

(ويكره فى مثل عبد الله وعبد الرحمن بن فلان) وكل اسم مضاف إلى الله تعالى: (كتابة عبد آخر السطر واسم الله مع ابن فلان أول الآخر) وأوجب اجتناب مثل ذلك ابن بطة^(٣) والخطيب، ووافق ابن دقيق العيد على أن ذلك مكروه لا حرام (وكذا يكره) فى رسول الله أن يكتب (رسول آخر الله ﷺ أوله وكذا ما أشبهه) من الموهومات والمستشعات، كأن يكتب قاتل من قوله: قاتلُ ابنِ صفية فى النار، فى آخر السطر وابن صفية فى أوله، أو يكتب فقال، من قوله فى حديث شارب الخمر فقال عمر: أخزاه الله

(١) ص (٢١٨).

(٢) أى: فارغة ليس فيها شيء.

(٣) هو: شيخ العراق، أبو عبد الله، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبرى الحنبلى، المعروف بابن بطة، له تصانيف منها «الإبانة الكبرى»، مات سنة ٣٨٧هـ.

ما أكثر ما يؤتى به آخره وما بعده، أوله، ولا يكره فصل المتضايين^(١) إذا لم يكن فيه مثل ذلك كسبحان الله العظيم، يكتب سبحان آخر السطر والله العظيم أوله، مع أن جمعهما فى سطر واحد أولى.

(وينبغى أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ) كلما ذكر (ولا يسأم من تكراره) فإنه ذلك من أكثر الفوائد التى يتعجلها طالب الحديث (ومن أغفله حرم حظاً عظيماً) فقد قيل فى قوله ﷺ: «إن أولى الناس بى يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة»^(٢) صححه ابن حبان: إنهم أهل الحديث، لكثرة ما يتكرر ذكره فى الرواية فيصلون عليه، وقد أوردوا فى ذلك حديث: «من صلى عليّ فى كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمى فى ذلك الكتاب»^(٣) وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فهو مما يحسن إيراده فى هذا المعنى، ولا يلتفت إلى ذكر ابن الجوزى له فى الموضوعات، فإن له طرقاً تخرجه عن الوضع، وتقتضى أن له أصلاً فى الجملة، فأخرجه الطبرانى من حديث أبى هريرة وأبو الشيخ الأصبهاني والديلمى من طريق أخرى عنه، وابن عدى من حديث أبى بكر الصديق، والأصبهاني فى ترغيبه من حديث ابن عباس وأبو نعيم فى تاريخ أصبهان من حديث عائشة.

وذكر البلقينى فى محاسن الاصطلاح هنا عن فضل الصلاة للتجيبى قال: جاء بإستاد صحيح من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن أنس يرفعه: إذا كان يوم القيامة جاء أصحاب الحديث وبأيديهم المحابر فيرسل الله إليهم جبريل فيسألهم من أنتم وهو أعلم، فيقولون: أصحاب الحديث. فيقول: ادخلوا الجنة طالما كنتم تصلون على نبيى فى دار الدنيا. وهذا الحديث رواه الخطيب عن الصورى عن ابن الحسين بن جميع عن محمد بن يوسف بن يعقوب الرقى عن الطبرانى عن الزبير عن عبد الرزاق به، وقال: إنه موضوع، والحمل فيه على الرقى، قلت: له طريق غير هذه عن أنس أورها الديلمى فى مسند الفردوس، وقد ذكرتها فى مختصر الموضوعات.

(١) المتضايين: أى المضاف والمضاف إليه.

(٢) صحيح: أخرجه ابن حبان فى «صحيحه» (٩١١).

(٣) انظر: «شرف أصحاب الحديث» (ص ٦٥).

وَلَا يَتَّقِدُ فِيهِ بَمَا فِي الْأَصْلِ إِنْ كَانَ نَاقِصًا، وَكَذَا الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَعَزَّ وَجَلَّ وَشِبْهِهِ، وَكَذَا التَّرْضَى، وَالتَّرْحَمُ عَلَى الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ وَسَائِرِ

تنبيه:

ينبغى أن يجمع عند ذكره ﷺ بين الصلاة عليه بلسانه وبنانه، ذكره التجيبى (ولا يتقيد فيه) أى ما ذكر من كتابة الصلاة عليه ﷺ (بما فى الأصل إن كان ناقصاً) بل يكتبه ويتلفظ به عند القراءة مطلقاً، لأنه دعاء لا كلام يرويه، وإن وقع فى ذلك الإمام أحمد، مع أنه كان يصلى نطقاً لا خطاً، فقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين، ومال إلى صنيع أحمد، ابن دقيق العيد فقال: ينبغى أن تصحبها قرينة تدل على ذلك. كرفع رأس عن النظر فى الكتاب وينوى بقلبه، أنه هو المصلى لا حاك لها عن غيره، وقال عباس العنبرى وابن المدينى: ما تركنا الصلاة على النبى ﷺ فى كل حديث سمعناه، وربما عجلنا فنيض الكتاب فى حديث حتى نرجع إليه (وكذا) ينبغى المحافظ على (الثناء على الله سبحانه وتعالى، كعز وجل)، وسبحانه وتعالى، (وشبهه) وإن لم يكن فى الأصل.

قال المصنف زيادة على ابن الصلاح: (وكذا الترضى والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار) قال المصنف فى شرح مسلم وغيره: ولا يستعمل عز وجل ونحوه فى النبى ﷺ، وإن كان عزيزاً جليلاً، ولا الصلاة والسلام فى الصحابة استقلالاً ويجوز تبعاً (وإذا جاءت الرواية بشئ منه كانت العناية به) فى الكتابة (أشد) وأكثر (ويكره الاختصار على الصلاة أو التسليم) هنا. وفى كل موضع شرعت فيه الصلاة، كما فى شرح مسلم وغيره، لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) وإن وقع ذلك فى خط الخطيب وغيره.

قال حمزة الكتاتنى: كنت أكتب عند ذكر النبى ﷺ الصلاة دون السلام، فرأيت

الْأَخْيَارَ، وَإِذَا جَاءَتِ الرَّوَايَةُ بِشَيْءٍ مِنْهُ كَانَتْ السَّعْيَانَةُ بِهِ أَشَدَّ، وَيُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الصَّلَاةِ أَوْ التَّسْلِيمِ وَالرَّمْزُ إِلَيْهِمَا فِي الْكِتَابَةِ، بَلْ يَكْتَبُهُمَا بِكَمَالِهِمَا.
الرَّابِعَةُ: عَلَيْهِ مُقَابَلَةُ كِتَابِهِ بِأَصْلِ شَيْخِهِ وَإِنْ إِجَازَةً،

النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَقَالَ لِي: مَا لَكَ لَا تَتِمُّ الصَّلَاةَ عَلَى^(١) (و) يَكْرَهُ (الرَّمْزُ إِلَيْهِمَا فِي الْكِتَابَةِ) بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ كَمَنْ يَكْتُبُ صَلَاحًا (بَلْ يَكْتَبُهُمَا بِكَمَالِهِمَا) وَيَقَالُ: إِنْ أَوَّلَ مِنْ رَمَزَهُمَا بِصَلَحٍ قَطَعَتْ يَدُهُ.

(الرَّابِعَةُ: عَلَيْهِ) وَجُوبًا كَمَا قَالَ عِيَاضُ: (مُقَابَلَةُ كِتَابِهِ بِأَصْلِ شَيْخِهِ وَإِنْ إِجَازَةً) فَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَالْأَوَزَاعِيِّ قَالَا: مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يَعَارِضْ كَمَا دَخَلَ الْخَلَاءُ وَلَمْ يَسْتَنْجِ، وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِابْنِهِ هِشَامَ: كَتَبْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: عَرَضْتَ كِتَابَكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: لِمَ تَكْتُبُ، أَسْنَدَهُ الْيَهُودِيُّ فِي الْمُدْخَلِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِذَا نَسَخَ الْكِتَابَ وَلَمْ يَعَارِضْ ثُمَّ نَسَخَ وَلَمْ يَعَارِضْ خَرَجَ أَعْجَمِيًّا، قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَفِي الْمَسْأَلَةِ حَدِيثَانِ مَرْفُوعَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَنْ طَرِيقَ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدٍ بَنٍ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا فَرَعْتُ قَالَ: اقْرَأْ، فَأَقْرُؤْهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقَطٌ أَقَامَهُ، ذَكَرَهُ الْمَرْزُبَانِيُّ فِي كِتَابِهِ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي: ذَكَرَهُ السَّمْعَانِيُّ فِي أَدَبِ الْإِمْلَاءِ^(٢)، مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: كَتَبَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: كَتَبْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ عَرَضْتَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: لِمَ تَكْتُبُ، حَتَّى تَعْرِضَهُ فَيَصَحَّحَ. قَالَ: وَهَذَا أَصْرَحُ فِي الْمَقْصُودِ إِلَّا أَنَّهُ مَرْسَلٌ أَنْتَهَى.

قُلْتُ: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ مُوْتَقُونَ (وَأَفْضَلُهَا أَنْ يَمْسُكَ هُوَ وَشَيْخُهُ كِتَابَهُمَا حَالَ التَّسْمِيعِ) وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ أَنْقَضَ رَتْبَهُ، وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْجَارُودِيُّ: أَصْدَقُ الْمَعَارِضَةِ مَعَ نَفْسِكَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَصَحُّ مَعَ أَحَدٍ غَيْرِ نَفْسِهِ، وَلَا يَقْلَدُ غَيْرَهُ، حَكَاهُ عِيَاضٌ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ.

(١) ذَكَرَهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٩٠-٩١).

(٢) (ص ٧٧، ٧٨).

وأفضلها أن يمكك هو وشيخه كتابيهما حال السمع، ويستحب أن ينظر معه من لا نسخة معه لا سيما إن أراد النقل من نسخته، وقال يحيى بن معين: لا يجوز أن يروى من غير أصل الشيخ إلا أن ينظر فيه حال السماع، والصواب الذى قاله الجماهير: أنه لا يشترط نظره ولا مقابلته بنفسه بل يكفى مقابلة ثقة أى وقت كان، ويكفى مقابلته بفرع قويل بأصل الشيخ ومقابلته بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ، فإن لم يقابل أصلاً فقد أجاز له الرواية منه الأستاذ أبو إسحاق، وإباء بكر الإسماعيلي والبرقاني، والخطيب إن كان الناقل صحيح النقل، قليل السقط، ونقل من الأصل، وبين حال الرواية أنه لم يقابل، ويراعى فى كتاب شيخه مع من فوقه ما ذكرنا فى كتابه، ولا يكن كطائفة إذا رأوا

قال ابن الصلاح: وهو مذهب متروك، والقول الأول أولى (ويستحب أن ينظر معه) فيه (من لا نسخة معه) من الطلبة حال السماع (لا سيما إن أراد) النقل (من) نسخته وقال يحيى بن معين: لا يجوز) للحاضر بلا نسخة (أن يروى من غير أصل) الشيخ (إلا أن ينظر فيه حال السماع).

قال ابن الصلاح^(١): وهذا من مذاهب أهل التشديد (والصواب الذى قاله الجمهور أنه لا يشترط) فى صحة السماع (نظره و) أنه (لا) يشترط (مقابلته بنفسه بل) تكفى مقابلة ثقة) له (أى وقت كان) حال القراءة أو بعدها (ويكفى مقابلته بفرع قويل) بأصل الشيخ ومقابلته بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ) لأن الغرض مطابقة كتابه، لأصل شيخه، فسواء حصل ذلك بواسطة أو غيرها (فإن لم يقابل) كتابه بالأصل ونحوه (أصلاً فقد أجاز له الرواية منه) والحالة هذه (الأستاذ أبو إسحاق) الإسماعيلي (وآباء بكر) بلفظ الجمع فى آباء، وهم (الإسماعيلي والبرقاني والخطيب) بشروط ثلاثة (إن كان الناقل) للنسخة (صحيح النقل قليل السقط و) إن كان (نقل من الأصل و) إن (بين حال الرواية أنه لم يقابل) ذكر الشرط الأخير فقط الإسماعيلي، وهو مع الثانى الخطيب، والأول ابن الصلاح.

وأما القاضى عياض فجزم بمنع الرواية عند عدم المقابلة وإن اجتمعت الشروط (ويراعى فى كتاب شيخه مع من فوقه ما ذكرنا) أنه يراعى (فى كتابه ولا يكن كطائفة)

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢١٠).

سماعه لكتاب سمعوا من أى نسخة اتفقت، وسيأتى فيه خلاف وكلام آخر فى أول النوع الآتى:

الخامسة: المختار فى تخريج الساقط وهو اللحق «بفتح اللام والحاء» أن يخط من موضع سقوطه فى السطر خطأ صاعداً معطوفاً بين السطرين عطفة سيرة إلى جهة اللحق وقيل: يمد العطفة إلى أول اللحق ويكتب اللحق قبالة العطفة فى الحاشية اليمنى إن اتسعت إلا أن يسقط فى آخر السطر فيخرجه إلى الشمال

من الطلبة (إذا أرادوا سماعه) أى الشيخ (لكتاب سمعوا) عليه ذلك الكتاب (من أى نسخة اتفقت وسيأتى فيه خلاف وكلام آخر فى أول النوع الآتى).

(الخامسة: المختار فى) كيفية (تخريج الساقط) فى الحواشى (وهو اللحق) بفتح اللام والحاء المهملة، يسمى بذلك عند أهل الحديث والكتابة، أخذاً من الإلحاق أو من الزيادة، فإنه يطلق على كل منهما لغة (أن يخط من موضع سقوطه فى السطر خطأ صاعداً) إلى فوق (معطوفاً بين السطرين عطفة سيرة إلى جهة) الحاشية التى يكتب فيها (اللحق^(١)) وقيل يمد العطفة من موضع التخريج (إلى أول اللحق) واختاره ابن خلد، قال ابن الصلاح^(٢): وهو غير مرضى، لأنه وإن كان فيه زيادة بيان فهو تسخير للكتاب وتسويد له، لا سيما عند كثرة الإلحاقات.

قال العراقى: إلا أن لا يكون مقابله خالياً، ويكتب فى موضع آخر، فيتعين حينئذ جر الخط إليه، أو يكتب قبالته «يتلوه كذا وكذا فى الموضع الفلانى» ونحو ذلك لزوال اللبس (ويكتب اللحق قبالة العطفة فى الحاشية اليمنى إن اتسعت) له احتمال أن يطرا فى بقية السطر سقط آخر فيخرج له إلى جهة اليسار، فلو خرج للأولى إلى اليسار ثم ظهر فى السطر سقط آخر، فإن خرج له إلى اليسار أيضاً اشتبه موضع هذا بموضع ذاك، وإن خرج للثانى إلى اليمين تقابل طرفا التخريجتين وربما التقيا لقربهما

(١) أى: هكذا (٢) إذا كانت الحاشية إلى الجهة اليمنى، و (٦) إذا كانت الحاشية جهة الجهة اليسرى.

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٢١٢).

وَلِيَكْتَبَهُ صَاعِدًا إِلَى أَعْلَى الْوَرَقَةِ، فَإِنْ زَادَ اللَّحَقُ عَلَى ابْتَدَأَ سَطُورَهُ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ، فَإِنْ كَانَ فِي يَمِينِ الْوَرَقَةِ انْتَهَتْ إِلَى بَاطِنِهَا، وَإِنْ كَانَ فِي الشَّمَالِ فَلِإِلَى طَرَفِهَا، ثُمَّ يَكْتَبُ فِي انْتِهَاءِ اللَّحَقِ «صَح».

وَقِيلَ: يَكْتَبُ مَعَ «صَح» رَجْعٌ، وَقِيلَ: يَكْتَبُ الْكَلِمَةُ الْمُتَّصِلَةَ بِهِ دَاخِلَ الْكِتَابِ وَلَيْسَ بِمَرْضَى لِأَنَّهُ تَطْوِيلٌ مُوْهَمٌ.

وَأَمَّا الْخَوَاشِى مِنْ غَيْرِ الْأَصْلِ كَشَرْحٍ وَبَيَانٍ غَلَطٌ، أَوْ اخْتِلَافٍ رَوَايَةٍ، أَوْ نَسْخَةٍ وَنَحْوِهِ، فَقَالَ الْقَاضِى عِيَاضٌ: لَا يُخْرِجُ لَهُ خَطٌّ، وَالْمَخْتَارُ اسْتِحْبَابُ التَّخْرِيجِ مِنْ وَسْطِ الْكَلِمَةِ الْمَخْرُجِ لِأَجْلِهَا.

فِيظَنُّ أَنَّهُ ضَرَبَ عَلَى ثَانِيَتِهِمَا (إِلَّا أَنْ يَسْقُطَ فِي آخِرِ السَّطْرِ فَيُخْرِجُهُ إِلَى جِهَةِ الشَّمَالِ).

قَالَ الْقَاضِى عِيَاضٌ^(١): لَا وَجْهَ لَذَلِكَ. لِقَرَبِ التَّخْرِيجِ مِنَ اللَّحَقِ وَسُرْعَةِ لِحَاقِ النَّاظِرِ بِهِ، وَلِأَنَّهُ أَمِنَ نَقْصَ حَدِيثٍ بَعْدَهُ.

قَالَ الْعِرَاقِى^(٢): نَعَمْ. إِنْ ضَاقَ مَا بَعْدَ آخِرِ السَّطْرِ، لِقَرَبِ الْكِتَابَةِ مِنْ طَرَفِ الْوَرَقِ أَوْ لَضِيقِهِ بِالتَّجْلِيدِ، بَأَنَ يَكُونُ السَّقْطُ فِي الصَّفْحَةِ الْيَمْنَى فَلَا بَأْسَ حِينَئِذٍ بِالتَّخْرِيجِ إِلَى جِهَةِ الْيَمِينِ، وَقَدْ رَأَيْتُ ذَلِكَ فِي خَطِّ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. انْتَهَى.

(وَلِيَكْتَبَهُ) أَيْ السَّاقِطُ (صَاعِدًا إِلَى أَعْلَى الْوَرَقَةِ) مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ لِاحْتِمَالِ حَدُوثِ سَقْطِ حَرْفٍ آخَرَ، فَيَكْتَبُ إِلَى أَسْفَلٍ (فَإِنْ زَادَ اللَّحَقُ عَلَى سَطْرِ ابْتَدَأَ سَطُورَهُ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ فَإِنْ كَانَ) التَّخْرِيجُ (فِي يَمْنَى الْوَرَقَةِ انْتَهَتْ) الْكِتَابَةُ (إِلَى بَاطِنِهَا وَإِنْ كَانَ فِي) جِهَةِ (الشَّمَالِ فَلِإِلَى طَرَفِهَا) تَنْتَهَى الْكِتَابَةُ، إِذْ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَانْتَقَلَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ بِكَلِمَةِ «تَخْرِيجٍ» أَوْ اتِّصَالَ (ثُمَّ يَكْتَبُ فِي انْتِهَاءِ اللَّحَقِ) بَعْدَهُ (صَح) فَقَطْ (وَقِيلَ: يَكْتَبُ مَعَ صَح رَجْعٌ، وَقِيلَ: يَكْتَبُ الْكَلِمَةُ الْمُتَّصِلَةَ دَاخِلَ الْكِتَابِ) لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ انْتِظَمَ (وَلَيْسَ بِمَرْضَى، لِأَنَّهُ تَطْوِيلٌ مُوْهَمٌ) لِأَنَّهُ قَدْ يَجِئُ فِي الْكَلَامِ مَا هُوَ مُكَرَّرٌ مَرَّتَيْنِ

(١) فِي «الْإِلْعَاقِ» (ص ١٦٤).

(٢) فِي «فَتْحِ الْمَغِيثِ» (٣/ ٣٠، ٣١).

السادسة: شأن المتقين التصحيح، والتضييب، والتمريض.

وثلاثاً لمعنى صحيح، فإذا كررنا الحرف لم نأمن أن يوافق ما يتكرر حقيقة أو يشكل أمره فيوجب ارتياباً وزيادة إشكال.

قال عياض: وبعضهم يكتب انتهى اللحق، قال: والصواب «صح» هذا كله فى التخريج الساقط.

(وأما الحواشى) المكتوبة (من غير الأصل كشرح وبيان غلط أو اختلاف فى رواية أو نسخة ونحوه، فقال القاضى عياض: (الاولى أنه (لا يخرج له خط) لأنه يدخل اللبس، ويحسب من الأصل، بل يجعل على الحرف ضبة أو نحوها تدل عليه.

قال ابن الصلاح^(١): (ولمختار استحباب التخريج) لذلك أيضاً ولكن (من) على (وسط الكلمة المخرج لاجلها) لا بين الكلمتين، وبذلك يفارق التخريج للساقط.

(السادسة: شأن المتقين) من الحذاق (التصحيح والتضييب والتمريض) مبالغة فى العناية بضبط الكتاب (فالتصحيح كتابة صح على كلام صح رواية ومعنى وهو عرضة للشك) فيه (أو الخلاف) فيكتب ذلك الوجه ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه (والتضييب ويسمى) أيضاً (التمريض أن يمد على الكلمة خط أوله كالصاد) هكذا صد وفرق بين الصحيح والسقيم حيث كتب على الاول حرف كامل لتمامه، وعلى الثانى حرف ناقص، ليدل نقص الحرف على اختلاف الكلمة، ويسمى ذلك ضبة لكون الحرف مقفلاً بها، لا يتجه لقراءة، كضبة الباب يقفل بها. نقله ابن الصلاح عن أبى القاسم الإفليلى اللغوى (ولا يلزق) التضييب (بالممدود عليه) لثلا يظن ضرباً، وإنما (يمد) هذا التضييب (على ثابت نقلاً فاسد لفظاً أو معنى) أو خطأ من الجهة العربية أو غيرها (أو مصحف أو ناقص) فيشار بذلك إلى الخلل الحاصل، وأن الرواية ثابتة به، لاحتمال أن يأتى من يظهر له فيه وجه صحيح (ومن الناقص) الذى يضرب عليه (موضع الإرسال أو الانقطاع) فى الإسناد (وربما اختصر بعضهم علامة التصحيح) فيكتبها هكذا صد (فأشبهت الضبة، ويوجد فى بعض الأصول القديمة فى الإسناد الجامع

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢١٣).

فالتصحيحُ كتابةُ «صح» على كلامٍ صحَّ روايةً ومعنى، وهو عُرْضَةٌ للشكِّ أو الخلاف، والتضبيب، ويسمى التمرِيضُ: أن يمدَّ خطَّ أوله كالصَّادِ وَلَا يَلْزُقُ بالمدود عليه، يمدُّ على ثابت نقلاً فاسد لفظاً أو معنى أو ضعيف أو ناقص، ومن الناقص موضع الإرسال أو الانقطاع، وربما اختصر بعضهم علامة التصحيح فاشبهت الضبة، ويوجدُ فى بعض الأصول القديمة فى الإسناد الجامع جماعةً معطوفاً بعضهم على بعض علامة تشبه الضبة بين أسمائهم وليست ضبةً وكأنها علامة اتصال.

السابعة: إذا وقع فى الكتاب ما ليس منه نفى بالضرب، أو الحك، أو المحو، أو غيره، وأولاهها الضرب،

جماعة) من الرواة فى طبقة (معطوفاً بعضهم على بعض علامة تشبه الضبة) فيما (بين أسمائهم) فيتوهم، من لا خبرة له أنها ضبة (وليست ضبة، وكأنها علامة اتصال) بينهم أثبت تأكيداً للعطف خوفاً من أن يجعل عن مكان الواو.

(السابعة: إذا وقع فى الكتاب ما ليس منه نفى) عنه إما (بالضرب) عليه (أو الحك) له (أو المحو) بأن تكون الكتابة فى لوح أو رق، أو ورق صقيل جداً فى حال طراوة المكتوب، وقد روى عن سحنون أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه (أو غيره وأولاهها الضرب) فقد قال الراهرمزى: قال أصحابنا الحك تهمة، وقال غيره: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع، حتى لا ييشر شيء، لأن ما ييشر منه ربما يصح فى رواية أخرى، وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر من رواية هذا صحيحاً فى رواية الآخر، فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بشر، بخلاف ما إذا خطا عليه وأوقفه رواية الأول، وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته (ثم) فى كيفية هذا الضرب خمسة أقوال.

(قال الأكثرون يخط فوق المضروب عليه خطاً بيتاً دالاً على إبطاله) يكونه (مختلطاً به) أى بأوائل كلماته (ولا يطمسه بل يكون) ما تحته (يمكن القراءة ويسمى هذا) الضرب عند أهل المشرق و (الشق) عند أهل المغرب، وهو بفتح المعجمة وتشديد القاف. من الشق وهو الصدع، أو شق العصا وهو التفريق كأنه فرق بين الزائد وما قبله وبعده من الثابت بالضرب، وقيل: هو الشق بفتح النون والمعجمة، من نشق الظبي فى

ثُمَّ قَالَ الْكَثْرُونَ: يَخْطُ فَوْقَ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ خَطًّا يَبِينُ دَالًّا عَلَى إِبْطَالِهِ مُخْتَلَطًا بِهِ، وَلَا يَطْمَسُهُ بَلْ يَكُونُ مِمَّنْ الْقِرَاءَةُ، وَيُسَمَّى هَذَا الشَّقُّ، وَقِيلَ: لَا يَخْلُطُ بِالْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ بَلْ يَكُونُ فَوْقَهُ مَعْطُوفًا عَلَى أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، وَقِيلَ: يَحُوقُ عَلَى أَوَّلِهِ نِصْفَ دَائِرَةٍ وَكَذَا آخِرِهِ، وَإِذَا كَثُرَ الْمَضْرُوبُ عَلَيْهِ فَقَدْ يَكْتَفَى بِالتَّحْقِيقِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ وَقَدْ يَحُوقُ أَوَّلُ كُلِّ سَطْرٍ وَآخِرُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ اكْتَفَى بِدَائِرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوَّلَ الزِّيَادَةِ وَآخِرَهَا، وَقِيلَ: يَكْتَسِبُ «لَا» فِي أَوَّلِهِ «وَإِلَى» فِي آخِرِهِ، وَأَمَّا الضَّرْبُ عَلَى الْمُكَرَّرِ فَقِيلَ: يَضْرَبُ عَلَى الثَّانِي، وَقِيلَ: يَبْقَى أَحْسَنُهُمَا صُورَةً وَآيِنُهُمَا، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنْ كَانَا أَوَّلَ سَطْرٍ ضَرَبَ عَلَى الثَّانِي، أَوْ آخِرُهُ فَعَلَى الْأَوَّلِ.

حَبَّاتِهِ عُلِقَ فِيهَا، فَكَانَ أَبْطَلَ حَرَكَةَ الْكَلِمَةِ وَإِعْمَالَهَا بِجَعْلِهَا فِي وَثَاقٍ يَمْنَعُهَا مِنَ التَّنَصُّفِ (وقيل: لا يخلط) أى الضرب (بالمضروب عليه بل يكون فوقه) منفصلاً عنه (معطوفاً) طرفاً للخط (على أوله وآخره) مثاله هكذا (وقيل) هذا تسويد بل (يحق على أوله نصف دائرة وكذا) على (آخره) بنصف دائرة أخرى مثله هكذا () (و) على هذا القول (إذا كثر) الكلام (المضروب عليه، فقد يكتفى بالتحقيق أوله أو آخره) فقط (وقد يحق أول كل سطر وآخره) فى الأثناء أيضاً، وهو أوضح (ومنهم من) استقبح ذلك أيضاً و (اكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها) وسماها صفراً، لإشعارها بخلوها بينهما من صحة، ومثال ذلك هكذا ٥، (وقيل يكتب «لا» فى أوله) أو زائداً، ومن (وإلى فى آخره).

قال ابن الصلاح: ومثل هذا يحسن فيما سقط فى رواية، وثبت فى رواية، وعلى هذين القولين أيضاً: إذا كثر المضروب عليه، إما يكتفى بعلامة الإبطال أوله وآخره، أو يكتب على أول كل سطر وآخره، وهو أوضح، هذا كله فى زائد غير مكرر (وأما الضرب على المكرر فقليل يضرب على الثانى) مطلقاً دون الأول، لأنه كتب على صواب، فالخطأ أولى بالإبطال (وقيل يبقى أحسنهما صورة وآيِنهما) قراءة، ويضرب الآخر، هكذا حكى ابن خلد القولين من غير مراعاة لأوائل السطور وآخرها، وللفضل بين المتضاميين ونحو ذلك.

(وقال القاضى عياض) هذا إذا تساوت الكلمتان فى المنازل بأن كانتا فى أثناء لسطر، أما (إن كانا أول سطر ضرب على الثانى أو آخره فعلى الأول) يضرب صوتاً

أَوْ أَوَّلَ سَطَرٍ وَآخَرَ آخَرَ، فَعَلَى آخِرِ السَّطَرِ، فَإِنْ تَكَرَّرَ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ أَوْ الْمَوْصُوفُ وَالصِّفَةُ وَنَحْوَهُ رُوِىَ اتِّصَالُهُمَا، وَأَمَّا الْحُكُّ، وَالْكَشْطُ فَكِرِهَهُمَا أَهْلُ الْعِلْمِ.

الثامنة: غلب عليهم الاقتصار على الرمز في حدثنا وأخبرنا. وشاع بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا: التاء والنون والألف، وقد تحذف التاء، ومن أخبرنا: أنا، ولا يحسن زيادة الباء قبل النون وإن فعله البيهقي، وقد يزداد بعد الألف ودال أول رمز حدثنا، ووجدت الدال في خط الحاكم وأبى عبد الرحمن السلمى والبيهقي،

لأوائل السطور وأواخرها. عن الطمس (أو) الثانية (أول سطر و) الأولى (آخر) سطر (آخر فعلى آخر السطر) لأن مراعاة أول السطر أولى (فإن تكرر المضاف والمضاف إليه أو الموصوف والصفة ونحوه روى اتصالهما) بأن لا يضرب على المتكرر بينهما، بل على الأول في المضاف والموصوف، أو الآخر في المضاف إليه والصفة، لأن ذلك مضطر إليه للفهم، فمراعاته أولى من مراعاة تحمين الصورة في الخط. قال ابن الصلاح: وهذا التفصيل من القاضى حسن (وأما الحك والكشط والمحو فكرههما أهل العلم) كما تقدم.

(الثامنة: غلب عليهم الاقتصار) في الخط (على الرمز في حدثنا وأخبرنا) لتكررها (وشاع) ذلك وظهر (بحيث لا يخفى) ولا يلتبس (فيكتبون من حدثنا التاء والنون والألف) ويحذفون الحاء والدال (وقد تحذف التاء) أيضاً ويقتصر على الضمير (و) يكتبون (من أخبرنا أنا) أى الهمزة والضمير (ولا تحسن زيادة الباء قبل النون وإن فعله البيهقي) وغيره لئلا تلتبس برمز حدثنا (وقد تزداد بعد الألف) قبل النون أو خاء كما وجد في خط المغاربة (و) قد تزداد (دال أول رمز حدثنا) ويحذف الحاء فقط (ووجدت الدال) المذكورة (في خط الحاكم وأبى عبد الرحمن السلمى والبيهقي) هكذا قال ابن الصلاح^(١)، فالمصنف حاك كلامه، أو رأى ذلك أيضاً، أو وجدت في كلامه مبنياً للمفعول.

تنبيه:

يرمز أيضاً حدثنى، فيكتب ثنى أود ثنى، دون أخبرنى وأنبأنى وأنبأنى، وأما قال: فقال العراقى: منهم من يرمز لها قاف، ثم اختلفوا، فبعضهم يجمعها مع أداء التحديث،

وإذا كان للحديث إسناده، أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناده ولم يعرف بيانها عن تقدم، وكتب جماعة من الحفاظ موضعها صح، فيشعر ذلك بأنها رمز صح، وقيل: من التحويل من إسناده إلى إسناده، وقيل: لأنها تحول بين الإسنادين فلا تكون من الحديث ولا يلفظ عندها بشيء، وقيل: هى رمز إلى قولنا «الحديث» وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: الحديث، والمختار أن يقول حاً وغيره.

التاسعة: ينبغى أن يكتب بعد البسمة اسم الشيخ ونسبه وكنيته ثم يسوق المسموع، ويكتب فوق البسمة أسماء السامعين، وتاريخ السماع، أو يكتبه فى حاشية أول ورقة أو آخر الكتاب؛ أو حيث لا يخفى منه، وينبغى أن يكون بخط ثقة معروف الخط، ولا بأس عند هذا بأن لا

فيكتب قسماً يريد، قال حدثنا، قال: وقد توهم بعض من رآها هكذا أنها لو أتت تاتى بعد حاء التحويل، وليس كذلك، وبعضهم يفردا فيكتب ق ثا وهذا اصطلاح متروك.

وقال ابن الصلاح: جرت العادة بحذفها خطأ ولا بد من النطق بها حال القراءة، وسيأتى ذلك فى الفرع التاسع من النوع الآتى (وإذا كان للحديث إسناده أو أكثر) وجمعوا بينهما فى متن واحد (كتبوا عند الانتقال من إسناده إلى إسناده) مفردة مهمة (ولم يعرف بيانها) أى بيان أمرها (عن تقدم وكتب جماعة من الحفاظ) كآبى مسلم الليثى، وأبى عثمان الصابونى (موضعها صح فيشعر ذلك بأنها رمز صح).

قال ابن الصلاح^(١): وحسن إثبات صح هنا لشلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولثلا يركب الإسناد الثانى على الإسناد الأولى فيجعل إسناده واحداً (وقيل) هى حاء (من التحويل من إسناده إلى إسناده وقيل) هى حاء من حائل (لأنها تحول بين إسنادين فلا تكون من الحديث) كما قيل بذلك (ولا يلفظ عندها بشيء، وقيل هى رمز إلى قولنا «الحديث» وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها الحديث والمختار أن يقول) عند الوصول إليها (حاً وغيره).

التاسعة: (ينبغى) فى كتابة التسميع (أن يكتب) الطالب (بعد البسمة اسم الشيخ) المسمع (ونسبه وكنيته) قال الخطيب: وصورة ذلك حدثنا أبو فلان فلان بن فلان الفلانى، قال حدثنا فلان (ثم يسوق المسموع) على لفظه (ويكتب فوق البسمة أسماء السامعين) وأنسابهم (وتاريخ) وقت (السماع أو يكتبه فى حاشية أول ورقة) من الكتاب (أو آخر الكتاب أو) موضع آخر (حيث لا يخفى منه) والأول أحوط.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢١٨).

يصحح الشيخ عليه، ولا بأس أن يكتب سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة كما فعله الثقات، وعلى كاتب التسميع التحرى وبيان السامع والمسمع، والمسموع، بلفظ وجيز غير محتمل ومجانبة التساهل فيمن يشبهه، والحذر من إسقاط بعضهم لغرض فاسد، فإن لم يحضر فله أن يعتمد فى حضورهم خبر ثقة حضر، ومن ثبت فى كتابه سماع غيره فقيح به كتمانته ومنعه نقل سماعه منه أو نسخ الكتاب، وإذا أعارة فلا يبطئ عليه، فإن منعه، فإن كان سماعه مثبتاً برضاً صاحب الكتاب لزمه إعارته وإلا فلا، كذا قاله أئمة مذاهبنهم فى أزمانهم، منهم القاضى حفص بن غياث الحنفى،

قال الخطيب: وإن كان السماع فى مجالس عدة كتب عند انتهاء السماع فى كل مجلس علامة البلاغ (وينبغى أن يكون) ذلك (بخط ثقة معروف الخط ولا بأس) عليه (عند هذا بأن لا يصحح الشيخ عليه) أى لا يحتاج حينئذ إلى كتابة الشيخ خطه بالتصحيح (ولا بأس أن يكتب سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة كما فعله الثقات).

قال ابن الصلاح: وقد قرأ عبد الرحمن بن منده جزءاً على أبى أحمد الفرضى وماله خطه ليكون حجة له، فقال له: يا بنى عليك بالصدق فإنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد وتصدق فيما تقول وتنقل، وإذا كان غير ذلك، فلو قيل لك ما هذا خط الفرضى ماذا تقول لهم؟ (وعلى كاتب التسميع التحرى) فى ذلك والاحتياط (وبيان السامع والمسمع والمسموع بلفظ غير محتمل ومجانبة التساهل فيمن يشبهه والحذر من إسقاط بعضهم) أى السامعين (لغرض فاسد) فإن ذلك مما يؤدى إلى عدم انتفاعه بما سمع (فإن لم يحضر) مثبت السماع ما سمع (فله أن يعتمد) فى إثباته (فى حضورهم) على (خبر ثقة حضر) ذلك (ومن ثبت فى كتابه سماع غيره فقيح به كتمانته) إياه (ومنعه نقل سماعه) منه (أو نسخ الكتاب) فقد قال وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب. وقال سفيان الثورى: من بخل بالعلم ابتلى بإحدى ثلاث: أن ينساه، أو يموت، ولا يتففع به، أو تذهب كتبه.

قلت: وقد ذم الله تعالى فى كتابه مائع العارية بقوله: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (١) وإعارة الكتب أهم من الماعون (وإذا أعاره فلا يبطئ عليه) بكتابه إلا بقدر حاجته. قال الزهرى: إياك وغلول الكتب، وهو حبسها عن أصحابها، وقال الفضيل: ليس من فعال أهل الورع ولا من فعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكُتبه فيحبسه عنه، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه (فإن منعه) إعارته (فإن كان سماعه مثبتاً) فيه

وإسماعيلُ القَاضِي المَالِكِيُّ وأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، وحكم به القاضيان، والصَّوَابُ الْأَوَّلُ، فإذا نسخهُ فلا يَنْقُلُ سَمَاعُهُ إِلَى نُسْخَتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْمُقَابَلَةِ الْمَرْضِيَّةِ، ولا يَنْقُلُ سَمَاعٌ إِلَى نَسْخَةٍ إِلَّا بَعْدَ مُقَابَلَةٍ مَرْضِيَّةٍ إِلَّا أَنْ يَبِينَ كَوْنُهَا غَيْرَ مُقَابَلَةٍ.

النوع السادس والعشرون: صفة رواية الحديث تَقَدَّمَ جَمْلٌ مِنْهُ فِي النُّوعَيْنِ قَبْلَهُ وَغَيْرُهُمَا،

(برضا صاحب الكتاب) أو بخطه (لزمه إعارته وإلا فلا، كذا قاله أئمة مذاهبهم فى أزمانهم منهم القاضى حفص بن غياث الحنفى) من الطبقة الاولى من أصحاب أبى حنيفة (وإسماعيل) بن إسحاق (القاضى المالكى) إمام أصحاب مالك (وأبو عبيد الله الزبيرى الشافعى وحكم به القاضيان) الأولان، أما حكم حفص فروى الراهمزمى، أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منه إياه، فتحاكما إليه، فقال لصاحب الكتاب: أخرج إلينا كتبك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك التزمناك وما كان بخطه أعفيناك منه^(١).

قال الراهمزمى^(٢): فسألت أبا عبد الله الزبيرى عن هذا فقال: لا يجىء فى هذا الباب حكم أحسن من هذا، لأن خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه معه، وأما الحاكم إسماعيل، فروى الخطيب أنه تحوكم إليه فى ذلك فأطرق ملياً ثم قال للمدعى عليه: إن كان سماعه فى كتابك بخط يدك فيلزمك أن تغيره (وخالف فيه بعضهم والصواب الأول) وهو الوجوب.

قال ابن الصلاح: قد تعاضدت أقوال هذه الأئمة فى ذلك، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت فى كتابه برضا فيلزمه إعارته إياه، قال: وقد لا يلقى له وجه ثم وجهته، بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده، فعليه أدائها بما حوته، وإن كان فيه بذل ماله كما يلزم متحمل الشهادة أدائها، وإن كان فيه بذل نفسه بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها، وقال البلقينى: عندي فى توجيهه غير هذا، وهو أن مثل هذا من المصالح العامة التى يحتاج إليها، مع حصول علة بين المحتاج والحاج إليه، تقضى إلزامه بإسمافه فى مقصده، قال: وأصله إعارة الجدار لوضع جنود الجار عليه، وقد ثبت ذلك فى الصحيحين، وقال بوجوب ذلك جمع من العلماء، وهو أحد قولى الشافعى، فإذا كان يلزم الجار بالعارية مع دوام الجنوع فى الغالب، فلأن يلزم صاحب الكتاب مع عدم دوام العارية أولى (فإذا نسخهُ فلا يَنْقُلُ سَمَاعُهُ إِلَى نُسْخَتِهِ)، أى لا يثبت عليها (إلا بعد المقابلة المرضية و) كذا (لا يَنْقُلُ سَمَاعٌ) ما (إلى نسخة إلا بعد مقابلة مرضية) فلا يغير بتلك النسخة (إلا أن يبين كونها غير مقابلة) على ما تقدم.

النوع السادس والعشرون:

(صفة رواية الحديث) وآدابه وما يتعلق بذلك (تقدم جمل منه فى النوعين قبله

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٢٢١).

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٢٠).

وَقَدْ شَدَّدَ قَوْمٌ فِي الرَّوَايَةِ فَأَقْرَطُوا، وَتَسَاهَلْ آخَرُونَ فَقَرَّطُوا، فَمِنَ الْمُشَدِّدِينَ مَنْ قَالَ: لَا حُجَّةَ إِلَّا فِيمَا رَوَاهُ مِنْ حِفْظِهِ وَتَذَكُّرِهِ، رَوَى عَنْ مَالِكٍ، وَأَبَى حَنِيفَةَ، وَأَبَى بَكْرٍ الصِّدِّيقِ الشَّافِعِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهَا مِنْ كِتَابِهِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ، وَأَمَّا الْمُتَسَاهِلُونَ فَتَقَدَّمَ بَيَانُ جَمَلِ عَنْهُمْ فِي النَّوعِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ، وَمِنْهُمْ قَوْمٌ رَوَوْا مِنْ نُسْخٍ غَيْرِ مُقَابِلَةٍ بِأُصُولِهِمْ فَيَجْعَلُهُمُ الْحَاكِمُ مَجْرُوحِينَ. قَالَ: وَهَذَا كَثِيرٌ تَعَاطَاهُ قَوْمٌ مِنْ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الرَّابِعَةِ مِنَ النَّوعِ الْمَاضِي أَنَّ النُّسْخَةَ الَّتِي لَمْ تُقَابَلْ تَجُوزُ الرَّوَايَةَ مِنْهَا بِشُرُوطٍ، فَيَحْتَمَلُ أَنَّ الْحَاكِمَ يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِذَا لَمْ تَوْجَدْ الشُّرُوطُ، وَالصُّوَابُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَهُوَ التَّوَسُّطُ، فَإِذَا قَامَ فِي التَّحْمَلِ وَالْمُقَابَلَةِ بِمَا تَقَدَّمَ جَازَتْ الرَّوَايَةُ مِنْهُ وَإِنْ غَابَ إِذَا كَانَ الْغَالِبُ

وغيرهما) كالألفاظ الأداء (وقد شدد قوم في الرواية فأقراطوا) أى بالغوا (وتساهل) فيها (آخرون ففراطوا) أى قصروا (فمن المشددين من قال: لا حجة إلا فيما رواه الراوى (من حفظه وتذكره روى) ذلك (عن مالك وأبى بكر الصديق الشافعى) فروى الحاكم من طريق ابن عبد الحكم عن أشهب قال: سئل مالك، أبؤخذ العلم عن لا يحفظ حديثه وهو ثقة؟ فقال: لا، قيل: فإن أتى يكتب فقال: سمعته وهو ثقة، فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزداد في حديثه بالليل، يعنى وهو لا يدري، وعن يونس ابن عبد الأعلى قال: سمعت أشهب يقول: سئل مالك عن الرجل الغير فهم يخرج كتابه فيقول: هذا سمعته، قال: لا تأخذ إلا عما يحفظ حديثه، أو يعرف.

وروى البيهقى عن مالك وعن أبى الزناد قال: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون لا يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال: ليس من أهله.

ولفظ مالك: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون، وهذا مذهب شديد، وقد استقر العمل على خلافه، فلعل الرواة في الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يبلغون النصف (ومنهم من جوزها من كتابه إلا إذا خرج من يده) بالإعارة أو ضياع أو غير ذلك فلا يجوز حينئذ منه لجواز تغييره وهذا أيضاً تشديد (وأما المتساهلون فتقدم بيان جمل عنهم في النوع الرابع والعشرين) في وجوه التحمل (ومنهم قوم رَوَوْا مِنْ نُسْخٍ غَيْرِ مُقَابِلَةٍ بِأُصُولٍ: فَيَجْعَلُهُمُ الْحَاكِمُ مَجْرُوحِينَ، قَالَ: وَهَذَا كَثِيرٌ تَعَاطَاهُ قَوْمٌ مِنْ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ) ومن نسب إليه التساهل ابن لهيعة، كان الرجل يأتيه بالكتاب فيقول هذا من حديثك فيحدثه به مقلداً له.

قال المصنف زيادة على ابن الصلاح: (وقد تقدم في آخر الرابعة من النوع الماضى أن النسخة التي لم تقابل تجوز الرواية منها بشروط، فيحتمل أن الحاكم يخالف فيه، ويحتمل أنه أراد) بما ذكره (إذا لم توجد الشروط، والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط) بين

سلامته من التغيير، لَا سِيَّما إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ غَالِبًا.
فروع:

الأول: الضَّرِيرُ إِذَا لَمْ يَحْفَظْ مَا سَمِعَهُ فَاسْتَعَانَ بِثَقَةٍ فِي ضَبْطِهِ، وَحَفَظَ كِتَابَهُ وَاحْتِاطَ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يُغْلَبُ عَلَى ظَنِّهِ سَلَامَتُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ صَحَّتْ رَوَاتُهُ، وَهُوَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنْ مِثْلِهِ فِي الْبَصِيرِ. قَالَ الْخَطِيبُ: وَالْبَصِيرُ الْأُمِّيُّ كَالضَّرِيرِ.

الثانى: إِذَا أَرَادَ الرَّوَاةُ مِنْ نَسْخَةٍ لَيْسَ فِيهَا سَمَاعُهُ وَلَا هِيَ مُقَابَلَةٌ بِهِ، وَلَكِنْ سَمِعَتْ عَلَى شَيْخِهِ أَوْ فِيهَا سَمَاعُ شَيْخِهِ أَوْ كُتِبَتْ عَنْ شَيْخِهِ وَسَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهَا لَمْ يَجْزِ الرَّوَاةُ مِنْهَا عِنْدَ عَامَّةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَرَخَّصَ فِيهِ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ.
قَالَ الْخَطِيبُ: وَالَّذِي يُوجِبُهُ النَّظَرُ أَنَّهُ مَتَى عَرَفَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ هِيَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنَ الشَّيْخِ جَازَ لَهُ أَنْ يَرُويَهَا إِذَا سَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى صَحَّتِهَا وَسَلَامَتِهَا.

الإفراط والتفريط، فخير الأمور الوسط، وما عداه شطط (فلذا قام) الراوى (فى التحمل والمقابلة) لكتابه (بما تقدم) من الشروط (جازت الرواية منه) أى من الكتاب (وإن غاب) عنه (إذا كان الغالب) على الظن من أمره (سلامته من التغيير) والتبديل (لا سيما إن كان من لا يخفى عليه التغيير غالباً) لأن الاعتماد فى باب الرواية على غالب الظن.

فروع - أربعة عشر:

(الأول: الضَّرِيرُ إِذَا لَمْ يَحْفَظْ مَا سَمِعَهُ فَاسْتَعَانَ بِثَقَةٍ فِي ضَبْطِهِ) أَى ضَبْطَ سَمَاعِهِ (وَحَفَظَ كِتَابَهُ) عَنِ التَّغْيِيرِ (وَاحْتِاطَ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَغْلَبُ عَلَى ظَنِّهِ سَلَامَتُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ) صَحَّتْ رَوَاتُهُ وَهُوَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنْ مِثْلِهِ فِي الْبَصِيرِ.

قال الخطيب: والبصير الأمي فيما ذكر (كالضَّرِيرِ) وقد منع من روايتهما غير واحد من العلماء.

(الثانى: إِذَا أَرَادَ الرَّوَاةُ مِنْ نَسْخَةٍ لَيْسَ فِيهَا سَمَاعُهُ وَلَا هِيَ مُقَابَلَةٌ بِهِ) كَمَا هُوَ الْأَوَّلَى فِي ذَلِكَ (لَكِنْ سَمِعَتْ عَلَى شَيْخِهِ) الَّذِى سَمِعَ هُوَ عَلَيْهِ فِي نَسْخَةٍ خِلَافَهَا (أَوْ فِيهَا سَمَاعُ شَيْخِهِ) عَلَى الشَّيْخِ الْأَعْلَى (أَوْ كُتِبَتْ عَنْ شَيْخِهِ) وَسَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهَا، لَمْ تَحْزَ لَهُ الرَّوَاةُ مِنْهَا عِنْدَ عَامَّةِ الْمُحَدِّثِينَ وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهَا رَوَاةٌ لَيْسَتْ فِي نَسْخَةِ سَمَاعِهِ (وَرَخَّصَ فِيهِ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ).

(قال الخطيب: وَالَّذِى يُوجِبُهُ النَّظَرُ) التَّفْصِيلُ وَهُوَ (أَنَّهُ مَتَى عَرَفَ أَنَّ هَذِهِ

هذا إذا لم يكن له إجازة عامة من شيخه لمروياته، أو لهذا الكتاب فإن كانت جاز له الرواية منها، وله أن يقول: حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا، وَإِنْ كَانَ فِي النُّسخة سَمَاعٌ شَيْخٍ شَيْخِهِ فَيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِجَازَةٌ عَامَّةٌ مِنْ شَيْخِهِ وَمِثْلُهَا مِنْ شَيْخِهِ.

الثالث: إذا وجد في كتابه خلاف حفظه، فَإِنْ كَانَ حَفَظَ مِنْهُ رَجَعَ، وَإِنْ كَانَ حَفَظَ مِنْ فَمِ الشَّيْخِ اعْتَمَدَ حَفَظُهُ إِنْ لَمْ يَشْكُ، وَحَسَنَ أَنْ يَجْمَعَ فَيَقُولَ: حَفَظْتُ كَذَا وَفِي كِتَابِي كَذَا، وَإِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ قَالَ: حَفَظْتُ كَذَا وَقَالَ فِيهِ غَيْرِي أَوْ فُلَانٌ كَذَا، وَإِذَا وَجَدَ سَمَاعَهُ فِي كِتَابِهِ وَلَا يَذْكُرُهُ فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضَ الشَّافِعِيَّةِ، لَا يَجُوزُ رَوَايَتُهُ. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ، جَوَازُهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ السَّمَاعُ بِخَطِّهِ أَوْ خَطِّ مَنْ يَثْقُ بِهِ، وَالْكِتَابُ مَصُونٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ، وَتَسْكُنُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ، فَإِنْ شَكَّ لَمْ يَجْزَ.

الأحاديث هي التي سمعها من الشيخ (جاز) له (أن يرويها) عنه (إذا سكنت نفسه إلى صحتها وسلامتها) وإلا فلا.

كانت جاز له الرواية منها) مطلقاً، إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات هذا إذا لم يكن له إجازة عامة من شيخه لمروياته أو لهذا الكتاب فإن بالإجازة (وله أن يقول حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا) من غير بيان للإجازة والأمر قريب يتسامح بمثله (وإن كان في النسخة سماع شيخ شيخه فيحتاج أن تكون له إجازة عامة من شيخه و) ويكون لشيخه إجازة (مثلها من شيخه).

(الثالث: إذا وجد) الحافظ الحديث (في كتابه خلاف) ما في (حفظه فإن كان حفظ منه رجع إليه وإن كان حفظ من فم الشيخ اعتمد حفظه إن لم يشك وحسن أن يجمع بينهما في رواية) (فيقول حفظي كذا وفي كتابي كذا) هكذا فعل شعبة وغيره (وإن خالفه غيره) من الحفاظ فيما يحفظ (قال: حفظي كذا وقال فيه غيري أو فلان كذا) فعل ذلك الثوري وغيره (وإذا وجد سماعه في كتابه ولا يذكره فعن أبي حنيفة وبعض الشافعية لا يجوز) له (روايته) حتى يتذكر (ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد) بن الحسن (جوازها وهو الصحيح) لعمل العلماء به سلفاً وخلفاً، وباب الرواية على التوسعة وشروطه أن يكون السماع بخطه أو خط من يثق به والكتاب مصون بحيث (يغلب على الظن سلامته من التغير، وتسكن إليه نفسه) وإن لم يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً (فإن شك) فيه (لم يجز) الاعتماد عليه، وكذا إن لم يكن الكتاب بخط ثقة بلا خلاف، وغير في الروضة والمنهاج كأصليهما عن الشرط بقوله (محفوظ عنده) فأشعر بعدم الاكتفاء بظن سلامته من

الرابع: إن لم يكن عالماً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيلُ معانيها لم تجزُ له الروايةُ بالمعنى بلا خلاف، بل يتعينُ اللفظُ الذى سمعه، فإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا تجوزُ إلا بلفظه، وجوزَ بعضهم فى غير حديث النبى ﷺ، وكَم يجوزُ فيه، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف: يجوزُ بالمعنى فى جميعه إذا قطع بأداء المعنى

التغير. وتعبه البلقينى فى التصحيح، فإن المعتمد عند العلماء قديماً وحديثاً العمل بما يوجد من السماع والإجازة مكتوباً فى الطبايق التى يغلب على الظن صحتها، وإن لم يتذكر السماع ولا الإجازة ولم تكن الطبقة محفوظة عنده انتهى. وهذا هو الموافق لما هنا، وقد مشى عليه صاحب الخاوى الصغير قال: يروى بخط المحفوظ ولم تكن الطبقة محفوظة عنده.

(الرابع: إن لم يكن الراوى عالماً بالألفاظ) ومدلولاتها (ومقاصدها خبيراً بما يحيل معانيها) بصيراً بمقادير التفاوت بينهما (لم تجز له الرواية) لما سمعه (بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين اللفظ الذى سمعه فإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يجوز إلا بلفظه) وإليه ذهب ابن سيرين وثلعب وأبو بكر الرازى من الخفية، وروى عن ابن عمر (وجوزَ بعضهم فى غير حديث النبى ﷺ) ولم يجوزَ فيه، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف منهم الأئمة الأربعة (يجوز بالمعنى فى جميعه إذا قطع بأداء المعنى) لأن ذلك هو الذى تشهد به أحوال الصحابة والسلف، ويدل عليه روايتهم القصة الواحدة بالألفاظ مختلفة.

وقد ورد فى المسألة حديث مرفوع رواه منده فى معرفة الصحابة والطبرانى فى الكبير^(١) من حديث عبد الله بن سليمان بن أكتمة اللبثى قال: قلت يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمع منك، يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً، فقال: «إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس» فذكر ذلك للحسن فقال: لولا هذا ما حدثنا.

واستدل لذلك الشافعى بحديث: «أنزل القرآن، على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»^(٢)، قال: وإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف علمنا منه

(١) أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (١١٧ / ٧) وقال الهيثمى فى «المجمع» (١ / ١٥٤): رواه الطبرانى فى الكبير، ولم أر من ذكرى يعقوب ولا أباه.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٤١٩) فى كتاب الخصومات، باب: كلام الخصوم بعضهم=

بأن الكتاب قد نزل لتحل لهم قراءته وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله سبحانه أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ، ما لم يحل معناه.

وروى البيهقى عن مكحول قال: دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلنا له: يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا مزيد ولا نسيان، فقال: هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئاً؟ فقلنا: نعم، وما نحن له بحافظين جداً، إنا لنزيد الواو والالف ونقص، قال: فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم لا تألونه حفظاً، وأنتم تزعمون أنكم تزيدون وتقصون، فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ، عسى أن لا نكون سمعناها منه إلا مرة واحدة حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المعنى.

وأسند أيضاً فى المدخل عن جابر بن عبد الله قال: قال حذيفة: إنا قوم عرب نردد الأحاديث فنقدم ونؤخر.

وأسند أيضاً عن شعيب بن الحبحاب قال: دخلت أنا وعبدان على الحسن فقلنا: يا أبا سعيد، الرجل يحدث بالحديث فيزيد فيه أو ينقص منه، قال: إنما الكذب على من تعدد ذلك.

وأسند أيضاً عن جرير بن حازم قال: سمعت الحسن يحدث بأحاديث، الأصل واحد والكلام مختلف.

وأسند عن ابن عون قال: كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعانى، وكان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه.

وأسند عن أبى أويس قال: سألت الزهري عن التقديم والتأخير فى الحديث فقال:

= فى بعض، ومسلم (٨١٨) فى كتاب صلاة المسافرين، باب: بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

إن هذا يجوز فى القرآن، فكيف به فى الحديث؟ إذا أصبت معنى الحديث فلم تحمل به حراماً ولم تحرم به حلالاً فلا بأس. وأسند عن سفيان قال: كان عمرو بن دينار يحدث بالحديث على المعنى، وكان إبراهيم بن ميسرة لا يحدث إلا على ما سمع. وأسند عن وكيع قال: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس.

قال شيخ الإسلام: ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للمعجم بلسانها للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى.

وقيل: إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم، وبه جزم ابن العربى فى أحكام القرآن، قال: لأننا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث، والصحابة اجتمع فيهم أمران: الفصاحة والبلاغة جبلة، ومشاهدة أقوال النبى ﷺ وأفعاله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصود كله.

وقيل: يمنع ذلك فى حديث رسول الله ﷺ، ويجوز فى غيره، حكاه ابن الصلاح، ورواه البيهقى فى المدخل عن مالك، وروى عنه أيضاً أنه كان يتحفظ من الباء والياء والطاء، فى حديث رسول الله ﷺ، وروى عن الخليل بن أحمد أنه قال ذلك أيضاً، واستدل له بقوله: «رب مبلغ أوعى من سامع»^(١) فإذا رواه بالمعنى فقد أزال عن موضعه معرفة ما فيه.

وقال الماوردى: إن نسى اللفظ جاز، لأنه تحمل اللفظ والمعنى، وعجز عن أداء أحدهما فيلزمه أداء الآخر، لا سيما أن تركه قد يكون كنماً للأحكام، فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره، لأن فى كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس فى غيره، وقيل عكسه، وهو الجواز لمن يحفظ اللفظ ليمكن من التصرف فيه دون من نسيه، وقال الخطيب: يجوز بلزاه مرادف، وقيل: إن كان موجه علماً جاز لأن المعول على معناه، ولا تجب مراعاة اللفظ، وإن كان عملاً لم يجز.

(١) صحيح: وقد تقدم.

وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَصْنَفَاتِ، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ مُصَنَّفٍ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ.
وينبغى للراوى بالمعنى أن يقول عقبيه: أَوْ كَمَا قَالَ أَوْ نَحْوَهُ، أَوْ شَبِيهَهُ،
أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَلْفَافِظِ،

وقال القاضى عياض: ينبغى سد باب الرواية بالمعنى، لئلا يتسلط من لا يحسن
من يظن أنه يحسن، كما وقع للرواة كثيراً قديماً وحديثاً، وعلى الجواز، الأولى إيراد
الحديث بلفظه دون التصرف فيه، ولا شك فى اشتراط أن لا يكون مما تعبد بلفظه، وقد
صرح به هنا الزركشى، وإليه يرشد كلام العراقى الآتى فى إبدال الرسول بالنبى
وعكسه، وعندى أنه يشترط أن لا يكون من جوامع الكلم.

(وهذا) الخلاف إنما يجرى (فى غير المصنفات ولا يجوز تغيير) شئ من
(مصنف) وإبداله بلفظ آخر (وإن كان بمعناه) قطعاً لأن الرواية بالمعنى رخص فيها من
رخص، لما كان عليهم فى ضبط الالفاظ من الحرج، وذلك غير موجود فيما اشتملت
عليه الكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره.

(وينبغى للراوى بالمعنى أن يقول عقبيه: أَوْ كَمَا قَالَ، أَوْ نَحْوَهُ، أَوْ شَبِيهَهُ، أَوْ مَا
أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَلْفَافِظِ) وقد كان قوم من الصحابة يفعلون ذلك، وهم أعلم الناس بمعانى
الكلام خوفاً من الزلل لمعرفتهم بما فى الرواية بالمعنى من الخطر.

روى ابن ماجه^(١) وأحمد والحاكم عن ابن مسعود أنه قال يوماً: قال رسول الله
ﷺ؛ فاغروقت عيناه وانتفضت أوداجه، ثم قال: أَوْ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ أَوْ شَبِيهَهُ.

وفى مسند الدارمى^(٢) والكفاية^(٣) للخطيب عن أبى الدرداء: أنه كان إذا حدث
عن رسول الله ﷺ قال: أَوْ نَحْوَهُ أَوْ شَبِيهَهُ.

وروى ابن ماجه^(٤) وأحمد عن أنس بن مالك: أنه كان إذا حدث عن رسول الله
ﷺ، ففرغ قال: أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٣) فى المقدمة، باب: التوقى فى الحديث عن رسول الله ﷺ. وقال
البوصيرى فى «الزوائد»: إسناده صحيح: احتج الشيخان بجميع رواته.

(٢) فى «سننه» (٢٦٨).

(٣) ص (٢٠٥، ٢٠٦).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٤) فى المقدمة، باب: التوقى فى الحديث عن رسول الله ﷺ.

وَإِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَى الْقَارِئِ لَفْظَةً فَحَسَنُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قِرَاءَتِهَا عَلَى الشُّكِّ أَوْ
كَمَا قَالَ لِتَضْمِنَهُ إِجَازَةً وَإِذْنَا فِي صَوَابِهَا إِذَا بَانَ.

الخامس: اختلف فى رواية بعض الحديث الواحد دون بعض، فمنعه
بعضهم مطلقاً بناءً على منع الرواية بالمعنى، ومنعه بعضهم مع تجويزها
بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا، وجوزوه بعضهم مطلقاً.

والصحيح التفصيل وجوازه من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما
رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه، وسواء جوزناها بالمعنى
أم لا، رواه قبل تماماً أم لا. هذا إن ارتفعت منزلته عن التهمة، فأما من رواه
تماماً فخاف إن رواه ثانياً ناقصاً أن يتهم بزيادة أولاً أو نسيان لغفلة وقلة ضبط
ثانياً فلا يجوز له نقصان ثانياً ولا ابتداءً إن تعين عليه،

(وإذا اشتبهت على القارئ لفظة فحسن أن يقول بعد قراءتها على الشك أو كما
قال لتضمنه إجازة) من الشيخ (وإذنا فى) رواية (صوابها) عنه (إذا بان) قال ابن
الصلاح^(١): ثم لا يشترط إفراد ذلك فى الإجازة كما تقدم قريباً.

(الخامس: اختلف العلماء فى رواية بعض الحديث الواحد دون بعض) وهو
المسمى باختصار الحديث (فمنعه بعضهم مطلقاً بناءً على منع الرواية بالمعنى، ومنعه
بعضهم مع تجويزها بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا) وإن رواه هو
مرة أخرى أو غيره على التمام جاز (وجوزوه بعضهم مطلقاً) قيل: وينبغى تقييده بما إذا
لم يكن المحذوف متعلقاً بالمأني به، تعلقاً يخل بالمعنى حذفه، كإلّا استثناء والشرط
والغاية ونحو ذلك، والأمر كذلك، فقد حكى الصنفى الهندى الاتفاق على المنع حينئذ
(والصحيح التفصيل) وهو المنع من غير العالم (وجوازه من العارف إذا كان ما تركه)
متميزاً عما نقله (غير متعلق بما رواه، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة) فيما
نقله (بتركه) على هذا يجوز ذلك (سواء جوزناها بالمعنى أم لا) (رواه قبل تماماً أم لا)
لأن ذلك بمنزلة خبرين منفصلين.

وقد روى البيهقى فى المدخل عن ابن المبارك قال: علمنا سفيان اختصار الحديث
(هذا إن ارتفعت منزلته عن التهمة، فأما من رواه) مرة (تماماً فخاف إن رواه ثانياً ناقصاً
أن يتهم بزيادة) فيما رواه (أولاً أو نسيان لغفلة وقلة ضبط) فيما رواه (ثانياً فلا يجوز له
النقصان ثانياً ولا ابتداءً إن تعين عليه) إذا تمامه، لئلا يخرج بذلك باقية عن الاحتجاج به.

وَأَمَّا تَقْطِيعُ الْمُصَنَّفِ الْحَدِيثِ فِي الْأَبْوَابِ فَهُوَ إِلَى الْجَوَارِ أَقْرَبُ .
 قَالَ الشَّيْخُ : وَلَا يَخْلُو مِنْ كَرَاهَةٍ ، وَمَا أَظْنَهُ يُوَافِقُ عَلَيْهِ .
 السَّادِسُ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يَرَوَى بِقِرَاءَةِ لَحْنٍ أَوْ مُصَحَّفٍ وَعَلَى طَالِبِ
 الْحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النُّحُو وَاللُّغَةِ مَا يَسْلُمُ مِنَ اللَّحَنِ وَالتَّصْحِيفِ .

قال سليم : فإن رواه أولاً ناقصاً ثم أراد روايته تاماً ، وكان ممن يهتم بالزيادة كان ذلك عذراً له في تركها وكتمتها .

(وأما تقطيع المصنف الحديث) الواحد (فى الأبواب) بحسب الإحتجاج به فى المسائل كل مسألة على حدة (فهو إلى الجواز أقرب) ومن المنع أبعد .
 (قال الشيخ) ابن الصلاح : (ولا يخلو من كراهة) وعن أحمد : ينبغى أن لا يفعل ، حكاه عنه الخلال .

قال المصنف : (وما أظنه يوافق عليه) فقد فعله الأئمة مالك ، والبخارى ، وأبو داود ، والنسائى ، وغيرهم .
 تنبيه :

قال البلقينى : يجوز حذف زيادة مشكوك فيها بلا خلاف ، وكان مالك يفعله كثيراً تورعاً ، بل كان يقطع إسناد الحديث إذا شك فى وصله .
 قال : ومحل ذلك زيادة لا تعلق للمذكور بها ، فإن تعلق ذكرها مع الشك ، كحديث العرايا فى خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق .
 فائدة :

يجوز فى كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقاً ، وإن لم يفد .
 (السادس : ينبغى) للشيخ (أن لا يروى) حديثه (بقراءة لحن أو مصحف) فقد قال الأصمعى (١) : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل فى جملة قوله ﷺ : «من كذب عليّ فليتوباً مقعده من النار» (٢) لأنه لم يكن يلحن ، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه ، وشكا سيئويه حماد بن سلمة إلى الخليل فقال له : سألت عن حديث هشام بن عروة عن أبيه فى رجل رُغف فانتهرنى ، وقال : أخطأت إنما هو رُغف بفتح العين ، فقال الخليل : صدق أتلقى بهذا الكلام أبا أسامة (وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف) .

(١) هو : حجة الأدب ، ولسان العرب ، أبو سعيد ، عبد الملك بن قريب الأصمعى ، البصرى ، أحد الاعلام ، كان بارعاً فى اللغة ، كتب شيئاً لا يحصى عن العرب ، إلا أنه فقد أكثر كتبه ، مات سنة ٢١٥هـ .
 (٢) صحيح : وقد تقدم .

وَطَرِيقُهُ فِي السَّلَامَةِ مِنَ التَّصْحِيفِ الْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ، وَإِذَا وَقَعَ فِي رَوَايَتِهِ لَحْنٌ أَوْ تَحْرِيفٌ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ، وَابْنُ سَخْبَرَةَ: يَرْوِيهِ كَمَا سَمِعَهُ.

وَالصَّوَابُ وَقَوْلُ الْأَكْثَرِينَ يَرْوِيهِ عَلَى الصَّوَابِ.

وَأَمَّا إِصْلَاحُهُ فِي الْكِتَابِ فَجَوَزُهُ بَعْضُهُمْ وَالصَّوَابُ تَقْرِيرُهُ فِي الْأَصْلِ عَلَى حَالِهِ مَعَ التَّضْيِيبِ عَلَيْهِ وَبَيَانِ الصَّوَابِ فِي الْحَاشِيَةِ

روى الخطيب عن شعبة قال: من طلب الحديث ولم يصبر العرية كمثّل رجل عليه برنس وليس له رأس.

وروى أيضاً عن حماد بن سلمة قال: مثل الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعر فيها.

وروى الخليلي في الإشارة عن العباس بن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبيه قال: جاء عبد العزيز الدراوردي في جماعة إلى أبي ليعرضوا عليه كتاباً، فقرأ لهم الدراوردي، وكان ردىء اللسان يلحن، فقال أبى: ويحك يا دراوردي أنت كنت إلى إصلاح لسانك قبل النظر في هذا الشأن أحوج منك إلى غير ذلك.

(وطريقه في السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق) والضبط عنهم لا من بطون الكتب (وإذا وقع في روايته لحن أو تحريف فقد قال ابن سيرين و) عبد الله (بن سخبرة) وأبو معمر وأبو عبيد القاسم بن سلام فيما رواه البيهقي عنهما: (يرويه) على الخطأ (كما سمعه).

قال ابن الصلاح^(١): وهذا غلو في اتباع اللفظ، والمنع من الرواية بالمعنى (والصواب وقول الأكثرين) منهم ابن المبارك والأوزاعي والشعبي والقاسم بن محمد وعطاء وهمام والنضر بن شميل: أنه (يرويه على الصواب) لا سيما في اللحن الذي لا يختلف المعنى به.

واختار ابن عبد السلام ترك الخطأ والصواب أيضاً، حكاه عند ابن دقيق العيد^(٢).

أما الصواب فإنه لم يسمع كذلك. وأما الخطأ فلأن النبی ﷺ لم يقله كذلك. (وأما إصلاحه في الكتاب) وتغيير ما وقع فيه (فجوزه بعضهم) أيضاً (والصواب تقريره في الأصل على حاله، مع التضييب عليه، وبيان الصواب في الحاشية) كما

(٢) في «الاقتراح» (ص ٣٩٤).

(١) في «علوم الحديث» (ص ٢٢٩).

ثُمَّ الْأَوَّلَى عِنْدَ السَّمَاعِ أَنْ يَقْرَأَهُ عَلَى الصَّوَابِ، ثُمَّ يَقُولُ فِي رَوَاتِنَا أَوْ عِنْدَ شَيْخِنَا أَوْ مِنْ طَرِيقِ فُلَانٍ كَذَا، وَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ مَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ يَذْكُرُ الصَّوَابَ، وَأَحْسَنُ الْإِصْلَاحِ بِمَا جَاءَ فِي رَوَايَةٍ أَوْ حَدِيثٍ آخَرَ.

وَأِنْ كَانَ الْإِصْلَاحُ بِزِيَادَةِ سَاقِطٍ فَإِنْ لَمْ يَغَايِرْ مَعْنَى الْأَصْلِ فَهُوَ عَلَى مَا سَبَقَ وَإِنْ غَايَرَ تَأَكَّدَ الْحُكْمُ بِذِكْرِ الْأَصْلِ مَقْرُونًا بِالْبَيَانِ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ بَعْضَ الرِّوَاةِ أَسْقَطَهُ وَحْدَهُ فَلَهُ أَيْضًا أَنْ يُلْحِقَهُ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ مَعَ كَلِمَةٍ يَعْنِي،

تَقْدِمُ، فَإِنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ لِلْمَصْلُحَةِ وَائْتَنَى لِلْمُفْسَدَةِ، وَقَدْ يَأْتِي مِنْ يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ صَحْتُهِ، وَلَوْ فَتَحَ بَابَ التَّغْيِيرِ لَجَسَّ عَلَيْهِ مِنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ (ثُمَّ الْأَوَّلَى عِنْدَ السَّمَاعِ أَنْ يَقْرَأَهُ) أَوَّلًا (عَلَى الصَّوَابِ ثُمَّ يَقُولُ) وَقَعَ (فِي رَوَاتِنَا أَوْ عِنْدَ شَيْخِنَا أَوْ مِنْ طَرِيقِ فُلَانٍ كَذَا وَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ مَا فِي الْأَصْلِ) أَوَّلًا (ثُمَّ يَذْكُرُ الصَّوَابَ) وَإِنَّمَا كَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَى، كَيْلَا يَتَقَوَّلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ (وَأَحْسَنُ الْإِصْلَاحِ) أَنْ يَكُونَ (بِمَا جَاءَ فِي رَوَايَةٍ) أُخْرَى (أَوْ حَدِيثٍ آخَرَ) فَإِنْ ذَكَرَ أَمِنْ مِنَ التَّقْوِلِ الْمَذْكُورِ (وَأِنْ كَانَ الْإِصْلَاحُ بِزِيَادَةِ السَّاقِطِ) مِنَ الْأَصْلِ (فَإِنْ لَمْ يَغَايِرْ مَعْنَى الْأَصْلِ فَهُوَ عَلَى مَا سَبَقَ).

كَذَا عَنِ ابْنِ الصَّلَاحِ أَيْضًا^(١)، وَعِبَارَةُ الْعِرَاقِيِّ^(٢): فَلَا بَأْسَ بِالْحَاقِقِ فِي الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهِ عَلَى سَقْطِهِ، بَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ سَقَطَ فِي الْكِتَابَةِ، كَلْفِظَةِ ابْنِ فِي النِّسْبِ، وَكَحَرْفٍ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ، وَقَدْ سَأَلَ أَبُو دَاوُدَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَقَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي حُجَّاجَ عَنْ جَرِيحٍ، يَجُوزُ لِي أَنْ أَصْلَحَهُ ابْنُ جَرِيحٍ قَالَ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَقِيلَ لِمَالِكٍ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ يَزَادُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، فَقَالَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا (وَإِنْ غَايَرَ) السَّاقِطُ. مَعْنَى مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ (تَأَكَّدَ الْحُكْمُ بِذِكْرِ الْأَصْلِ مَقْرُونًا بِالْبَيَانِ) لَمَّا سَقَطَ (فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ بَعْضَ الرِّوَاةِ) لَهُ (أَسْقَطَهُ وَحْدَهُ) وَأَنْ مِنْ فَوْقِهِ مِنَ الرِّوَاةِ أَتَى بِهِ (فَلَهُ أَيْضًا أَنْ يُلْحِقَهُ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ مَعَ كَلِمَةٍ يَعْنِي) قَبْلَهُ، كَمَا فَعَلَ الْخَطِيبُ، إِذْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ مَهْدِيٍّ عَنِ الْحَامِلِيِّ بِسَنَدِهِ إِلَى عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ يَعْنِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْنِي إِلَى رَأْسِهِ فَأَرْجُلُهُ^(٣)، قَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ فِي أَصْلِ ابْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ عَمْرَةَ قَالَتْ كَانَ، فَالْحَقُّ فِيهِ ذِكْرُ عَائِشَةَ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بَدٌّ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْحَامِلِيَّ كَذَلِكَ رَوَاهُ، وَإِنَّمَا سَقَطَ مِنْ كِتَابِ شَيْخِنَا وَقَلْنَا لَهُ مَا

(١) فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٣٠).

(٢) فِي «فَتْحِ الْمَغْنِيِّ» (٣/ ٥٦).

(٣) صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٧) فِي كِتَابِ الْخِيصِ، بَابُ: جَوَازُ غَسْلِ الْخَائِضِ رَأْسِ زَوْجِهَا.

هَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ شَيْخَهُ رَوَاهُ عَلَى الْخَطَأِ، فَأَمَّا إِنْ رَوَاهُ فِي كِتَابٍ نَفْسَهُ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنْ كِتَابِهِ لَا مِنْ شَيْخِهِ فَيَتَجَبَّرُ إِصْلَاحُهُ فِي كِتَابِهِ وَرَوَايَتِهِ كَمَا إِذَا دَرَسَ مِنْ كِتَابِهِ بَعْضَ الْإِسْنَادِ أَوْ الْمَتْنِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِدْرَاكُهُ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِهِ إِذَا عَرَفَ صِحَّتَهُ وَسَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّاقِطُ كَذَا قَالَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ، وَبَيَّانُهُ حَالُ الرَّوَايَةِ أَوَّلَى: وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي اسْتِثْنَاتِ الْحَافِظِ مَا شَكَّ فِيهِ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِهِ أَوْ حَفِظَهُ فَإِنْ وَجَدَ فِي كِتَابِهِ كَلِمَةً غَيْرَ مَضْبُوطَةٍ أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ جَازِ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا الْعُلَمَاءَ بِهَا وَيُرْوِيهَا عَلَى مَا يُخْبِرُونَهُ.

فيه: يعنى، لأن ابن مهدى لم يقل لنا ذلك، قال: وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل فى مثل هذا، ثم روى عن وكيع قال: أنا أستعين فى الحديث بيعنى (هذا إذا علم أن شيخه رواه) له (على الخطأ فأما إن رواه فى كتاب نفسه وغلب على ظنه أنه) أى السقط (من كتابه لا من شيخه فيتجبه) حيثن (إصلاحه فى كتابه و) فى (روايته) عند تحديثه، كما تقدم عن أبى داود (كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن) بتقطع أو بلل ونحوه (فإنه يجوز) له (استدراكه من كتاب غيره إذا عرف صحته) ووثق به، بأن يكون أخذه عن شيخه وهو ثقة (وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط، كذا قال أهل التحقيق) وعن فعله نعيم بن حماد (ومنعه بعضهم) وإن كان معروفاً محفوظاً، نقله الخطيب عن أبى محمد بن ماسى (وبَيَّانُهُ حَالُ الرَّوَايَةِ أَوَّلَى) قاله الخطيب (وهكذا الحكم) جار (فى استثنات الحافظ ما شك فيه من كتاب) ثقة (غيره أو حفظه) كما روى عن أبى عوانة وأحمد وغيرهما، ويحسن أن يبين مرتبته، كما فعل يزيد بن هارون وغيره، ففى مسند أحمد^(١) حدثنا يزيد بن هارون أنا عاصم بالكوفة فلم أكتبه، فسمعت شعبة يحدث به ففرقه به، عن عاصم عن عبد الله بن سرجس، أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر قال: اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر، وفى غير المسند عن يزيد: أنا عاصم وبتنى فيه شعبة، فإن بين أصل التثبت من دون من ثبته فلا يأمن، فعلة أبو داود فى سننه عقب حديث الحكم بن حزن قال: ثبتنى فى شىء منه بعض أصحابنا

(١) فى «مسنده» (٢/ ١٥٠)، وهو عند مسلم (١٣٤٣) فى كتاب الحج، باب: ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره.

السابع: إذا كان الحديثُ عندهُ عن اثنين أو أكثر واتفقَا في المعنى دونَ اللفظِ فَلَهُ جمعُهُما في الإسنادِ ثُمَّ يسوقُ الحديثَ عَلَى لَفْظِ أَحَدِهِمَا، فيَقُولُ أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَاللَّفْظُ

(فإن وجد في كتابه كلمة) من غريب العربية (غير مضبوطة أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء بها ويرويها على ما يخبرونه) به فعل ذلك أحمد وإسحاق وغيرهما، وروى الخطيب عن عفان بن سلمة أنه كان يجرى إلى الأخفش وأصحاب النحو يعرض عليهم نحو الحديث يعربه.

(السابع: إذا كان الحديث عنده عن اثنين أو أكثر) من الشيوخ (واتفقا في المعنى دون اللفظ فله جمعهما) أو جمعهم (في الإسناد) مسمين (ثم يسوق الحديث على لفظ) رواية (أحدهما فيقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان أو هذا لفظ فلان) وله أن يخص فعل القول من له اللفظ، وأن يأتى به لهما فيقول بعدما تقدم (قال أو قالأ أخبرنا فلان ونحوه من العبارات، ولمسلم في صحيحه عبارة حسنة) أفصح عما تقدم (كقوله حدثنا أبو بكر) بن أبى شيبة (وأبو سعيد) الأشج (كلاهما عن أبى خالد قال أبو بكر حدثنا أبو خالد عن الأعمش فظاهره) حيث أعاده ثانيًا (أن اللفظ لأبى بكر) قال العراقي: ويحتمل أنه أعاده لبيان التصريح بالتحديث، وأن الأشج لم يصرح (فإن لم يخص) أحدهما بنسبة اللفظ إليه، بل أتى ببعض لفظ هذا وبعض لفظ الآخر (فقال أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ) أو والمعنى واحد (قالا حدثنا فلان جاز على جواز الرواية بالمعنى) دون ما إذا لم يجوزها، قال ابن الصلاح^(١): وقول أبى داود حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى، قالا حدثنا أبو الأحوص، يحتمل أن يكون من قبيل الأول فيكون اللفظ لمسدد ويوافقه أبو توبة في المعنى، ويحتمل أن يكون من قبيل الثانى فلا يكون أورد لفظ أحدهما خاصة، بل رواه عنهما بالمعنى، قال وهذا

(١) في «علوم الحديث» (٢٣٣).

لِفُلَانٍ أَوْ هَذَا لَفْظُ فُلَانٍ قَالَ أَوْ قَالَا أَخْبَرْنَا فُلَانٌ وَنَحْوُهُ مِنَ الْعِبَارَاتِ وَلَسَلِمَ فِي صَحِيحِهِ عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ فَظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّفْظَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَخْصُصْ فَقَالَ: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَتَقَارِبًا فِي اللَّفْظِ قَالَا: حَدَّثَنَا فُلَانٌ جَوَّازٌ عَلَى جَوَّازِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، فَإِنْ لَمْ يَقُلْ تَقَارِبًا فَلَا بَأْسَ بِهِ عَلَى جَوَّازِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ قَدْ عِيبَ بِهِ الْبَخَارِيُّ أَوْ غَيْرُهُ، وَإِذَا سَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ مُصَنَّفًا فَقَابِلَ نُسْخَتِهِ بِأَصْلٍ بَعْضُهُمْ ثُمَّ رَوَاهُ عَنْهُمْ وَقَالَ: اللَّفْظُ لِفُلَانٍ فَيَحْتَمِلُ جَوَّازُهُ وَمَنْعُهُ.

الثامن: ليس له أن يزيد في نسب غير شيخه أو صفته إلا أن يميزه فيقول: هو ابن فلان،

الاحتمال يقرب في قول مسلم: المعنى واحد (فلان لم يقل) ولا شبهة (فلا بأس به على جواز الرواية بالمعنى وإن كان قد عيب به البخارى أو غيره وإذا سمع من جماعة) كتاباً (مصنفًا فقابل نسخته بأصل بعضهم) دون الباقي (ثم رواه عنهم) كلهم (وقال اللفظ لفلان) المقابل بأصله (فيحتمل جوازه) كالاول لأن ما أورده قد سمعه بنصه ممن يذكر أنه بلفظه (و) يحتمل (منعه) لأن لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها، بخلاف ما سبق فإنه اطلع فيه على موافقة المعنى، قاله ابن الصلاح^(١)، وحكاه أيضًا العراقي ولم يرجح شيئاً من الاحتمالين وقال البدر بن جماعة فى المنهل الروى يحتمل تفصيلاً آخر، وهو النظر إلى الطرق، فإن كانت متباعدة بأحاديث مستقلة لم يجز وإن كان تفاوتها فى الفاظ أو لغات أو اختلاف ضبط جاز.

(الثامن: ليس له أن يزيد فى نسب غير شيخه) من رجال الإسناد (أو صفته) مدرجاً ذلك حيث اقتصر شيخه على بعضه (إلا أن يميزه فيقول) مثلاً (هو ابن فلان الفلانى أو

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٣٦).

الْقُلَانِيَّ، أَوْ يَعْنِي ابْنَ فُلَانٍ وَنَحْوَهُ. فَإِنْ ذَكَرَ شَيْخُهُ نَسَبَ شَيْخِهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ ثُمَّ اقْتَصَرَ فِي بَاقِي أَحَادِيثِ الْكِتَابِ عَلَى اسْمِهِ أَوْ بَعْضِ نَسَبِهِ فَقَدْ حَكَى الْخَطِيبُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ جَوَازَ رَوَايَتِهِ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مَفْصُولَةً عَنِ الْأَوَّلِ مُسْتَوْفِيًا نَسَبَ شَيْخِ شَيْخِهِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: يَعْنِي ابْنُ فُلَانٍ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرِهِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي شَيْخِي أَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ حَدَّثَهُ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَخْبَرَنَا فُلَانٌ هُوَ ابْنُ فُلَانٍ، وَاسْتَحْبَهُ الْخَطِيبُ وَكُلَّهُ جَائِزٌ وَأَوَّلَاهُ هُوَ ابْنُ فُلَانٍ، أَوْ يَعْنِي ابْنَ فُلَانٍ، ثُمَّ قَوْلُهُ أَنَّ فُلَانًا بْنَ فُلَانٍ، ثُمَّ يَذْكُرُهُ بِكَمَالِهِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ.

التاسع: جَرَتْ الْعَادَةُ بِحَذْفِ قَالٍ وَنَحْوِهِ بَيْنَ رَجَالِ الْإِسْنَادِ خَطَأً، وَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ اللَّفْظُ بِهَا، وَإِذَا كَانَ فِيهِ قَرِئٌ عَلَى فُلَانٍ أَخْبَرَكَ فُلَانٌ أَوْ قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ حَدَّثَنَا فُلَانٌ، فَلْيَقِلَّ الْقَارِئُ فِي الْأَوَّلِ: قِيلَ لَهُ أَخْبَرَكَ فُلَانٌ، وَفِي الثَّانِي قَالِ حَدَّثَنَا فُلَانٌ، وَإِذَا تَكَرَّرَ لَفْظُ قَالِ كَقَوْلِهِ حَدَّثَنَا صَالِحٌ، قَالَ:

يعنى ابن فلان ونحوه) فيجوز، فعل ذلك أحمد وغيره (فإن ذكر شيخه نسب شيخه) بتمامه (في أول حديث ثم اقتصر في باقي أحاديث الكتاب على اسمه أو بعض نسه، فقد حكى الخطيب عن أكثر العلماء جواز روايته تلك الأحاديث مفصولة عن الحديث (الأول مستوفياً نسب شيخ شيخه و) حكى (عن بعضهم) أن (الأولى) فيه أيضاً (أن يقول يعنى ابن فلان و) حكى (عن على بن المدينى وغيره) كشيخه أبى بكر الأصبهانى الحافظ أنه (يقول حدثنى شيخى أن فلان ابن فلان حدثه و) حكى (عن بعضهم) أنه يقول (أنا فلان هو ابن فلان واستحبه) أى هذا الأخير (الخطيب) لأن لفظ أن استعملهما قوم فى الإجازة كما تقدم، قال ابن الصلاح (وكله جائز وأولاه) أن يقول (هو ابن فلان أو يعنى ابن فلان ثم) بعده (قوله أن فلان بن فلان ثم) بعده (أن يذكر بكماله من غير فصل).

تتبيه:

قال فى الاقتراح: ومن الممنوع أيضاً أن يزيد تاريخ السماع إذا لم يذكره الشيخ، أو يقول بقراءة فلان، أو بتخرىج فلان حيث لم يذكره.

(التاسع: جرت العادة بحذف قال ونحوه بين رجال الإسناد خطأ) اختصاراً (وينبغى للقارئ اللفظ بها) عبارة ابن الصلاح. ولا بد من ذكره حال القراءة (وإذا كان فيه قرئ على فلان أخبرك فلان أو قرئ على فلان حدثنا فلان، فليقل القارئ فى الأول قيل له أخبرك فلان، وفى الثانى قال حدثنا فلان).

قال ابن الصلاح: وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ، قلت: وينبغى أن يقال فى قرأت على فلان قلت له أخبرك فلان (وإذا تكرر لفظ قال كقوله) أى البخارى (حدثنا

قال الشعبي: فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ أَحَدَهُمَا خَطًا فَلْيَلْفِظْ بِهِمَا الْقَارِءُ. وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِءُ قَالَ فِي هَذَا كُلَّهُ فَقَدْ أَخْطَأَ وَالظَّاهِرُ صَحَّةُ السَّمَاعِ.

العاشر: النسخ والأجزاء المشتتة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة همام عن أبى هريرة منهم من يجدد الإسناد أول كل حديث وهو أحوط، ومنهم من يكفى به فى أول حديث، أو أول كل مجلس ويدرج الباقي عليه قائلًا فى كله حديث وبالإسناد أو وبه، وهو الأغلب.

صالح بن حيان (قال: قال) عامر (الشعبي فإنهم يحذفون أحدهما خطأ) وهى الأولى فيما يظهر (فليلفظ بهما القارئ) جميعًا. قال المصنف من زيادته: (ولو ترك القارئ قال فى هذا كله فقد أخطأ، والظاهر صحة السماع) لأن حذف القول جائز اختصارًا، جاء به القرآن العظيم. وكذا قال ابن الصلاح أيضًا فى فتاويه معبرًا بالأظهر.

قال العراقي: وقد كان بعض أئمة العربية وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف ابن المرحل ينكر اشتراط المحدثين التلفظ يقال فى أثناء السند، وما أدرى ما وجه إنكاره، لأن الأصل هو الفصل بين كلامى المتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مضمّر، والإضمار خلاف الأصل.

قلت: وجه ذلك فى غاية الظهور، لأن أخبرنا وحدثنا بمعنى قال لنا، إذ حدث بمعنى قال، ونا بمعنى لنا، فقولُه: حدثنا فلان، حدثنا فلان، معناه: قال لنا فلان، قال لنا فلان، وهذا واضح لا إشكال فيه.

وقد ظهر لى هذا الجواب وأنا فى أوائل الطلب فعرضته لبعض المدرسين فلم يهتد لفهمه لجهله بالعربية، ثم رأيت بعد نحو عشر سنين منقولاً عن شيخ الإسلام وأنه كان ينصر هذا القول ويرجحه، ثم وقفت عليه بخطه، فله الحمد.

تتبيه:

نما يحذف فى الخط أيضًا فى اللفظ، لفظ «أنه» كحديث البخارى عن عطاء بن أبى ميمونة سمع أنس بن مالك، أى أنه سمع، قال ابن حجر فى شرحه: لفظ أنه يحذف فى الخط عرفًا.

(العاشر: النسخ، والأجزاء المشتتة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة همام) بن منه (عن أبى هريرة) رواية عبد الرزاق عن معمر عنه (منهم من يجدد الإسناد) فيذكره (أول كل حديث) منها (وهو أحوط) وأكثر ما يوجد فى الأصول القديمة، وأوجه بعضهم. (ومنهم من يكفى به فى أول حديث) منها (أو أول كل مجلس) من سماعها (ويدرج الباقي عليه قائلًا فى كل حديث) بعد الحديث الأول (وبالإسناد أو وبه وهو الأغلب) الأكثر..

فَمَنْ سَمِعَ هَكَذَا فَأَرَادَ رَوَايَةَ غَيْرِ الْأَوَّلِ بِإِسْنَادِهِ جازَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَمَنْعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِي وَغَيْرُهُ.

فَعَلَى هَذَا طَرِيقُهُ أَنْ يَبَيِّنَ كَقَوْلِ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَا مَعْمَرُ عَنْ هَمَّامٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَدْنَى مَقْعَدٍ أَحَدَكُمْ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَكَذَا فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ، وَأَمَّا إِعَادَةُ بَعْضِ الْإِسْنَادِ آخِرَ الْكِتَابِ فَلَا يَرْفَعُ هَذَا الْخِلَافَ إِلَّا أَنَّهُ يَفِيدُ احتياطًا وإجازةً بِالْفِعْلِ مِنْ أَعْلَى أَنْوَاعِهَا.

(فمن سمع هكذا فأراد رواية غير الأول) مفردًا عنه (بإسناد جاز) له ذلك (عند الأكثرين) منهم وكيع وابن معين والإسماعيلي، لأن المعطوف له حكم المعطوف عليه، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب بإسناد المذكور في أوله (ومنع) الأستاذ (أبو إسحاق) الإسفرائني وغيره) كـبعض أهل الحديث رأوا ذلك تدليسًا.

(فعلى هذا طريقه أن يبين) ويحكى ذلك، وهو على الأول أحسن (كقول مسلم) فى الرواية من نسخة همام (حدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن همام بن منبه، بكسر الموحدة المشددة (قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، وذكر أحاديث، منها: وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَدْنَى مَقْعَدٍ أَحَدَكُمْ فِي الْجَنَّةِ» (١)، وأطرد لمسلم ذلك (وكذا فعله كثير من المؤلفين) وأما البخارى فإنه لم يسلك قاعدة مطردة فتارة يذكر أول حديث فى النسخة، ويعطف عليه الحديث الذى يساق الإسناد لأجله، كقوله فى الطهارة: حدثنا أبو اليمان أنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: نحن الآخرون السابقون، وقال: لا يولون أحدكم فى الماء الدائم، الحديث (٢). فاشكل على قوم ذكره «نحن الآخرون السابقون» فى هذا الباب، وليس مراده إلا ما ذكرناه، وتارة يقتصر على الحديث الذى يريد وكأنه أراد بيان أن كلا الأمرين جائز.

(وأما إعادة بعض) من المحدثين (الإسناد آخر الكتاب) أو الجزء (فلا يرفع هذا الخلاف) الذى يمنع أفراد كل حديث بذلك الإسناد عند روايتها، لكونه لا يقع مستصلًا بواحد منها.

(إلا أنه يفيد احتياطًا و) يتضمن (إجازة بالغة من أعلى أنواعها)، قلت: ويفيد سماعه لمن لا يسمعه أولًا.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٢) فى كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٣٨، ٢٣٩) فى كتاب الوضوء، باب: البول فى الماء الدائم.

الحادى عشر: إذا قدم المتن كَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا، أَوْ الْمَتْنَ وَأَخَّرَ الْإِسْنَادَ كَرَوَى نَافِعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا، ثُمَّ يَقُولُ أَخْبَرَنَا بِهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ حَتَّى يَتَّصِلَ صَحِّحٌ وَكَانَ مُتَّصِلًا، فَلَوْ أَرَادَ مَنْ سَمِعَهُ هَكَذَا تَقْدِيمَ جَمِيعِ الْإِسْنَادِ فَجَوَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَيَنْبَغِي فِيهِ خِلَافٌ كَتَقْدِيمِ بَعْضِ الْمَتْنِ عَلَى بَعْضِ بِنَاءٍ عَلَى مَنْعِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى وَلَوْ رَوَى حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ثُمَّ أَتْبَعَهُ إِسْنَادًا قَالَ فِي آخِرِهِ مِثْلُهُ فَأَرَادَ السَّامِعُ رَوَايَةَ الْمَتْنِ بِالْإِسْنَادِ الثَّانِي فَلَا ظَهَرَ مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَةَ، وَأَجَازَةُ الثَّوْرِيِّ، وَابْنُ مَعِينٍ إِذَا كَانَ مَتَحَفِّظًا مُمَيِّزًا بَيْنَ الْأَلْفَاظِ، وَكَانَ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا رَوَى أَحَدُهُمْ مِثْلَ هَذَا ذَكَرَ الْإِسْنَادَ ثُمَّ قَالَ: مِثْلُ حَدِيثٍ قَبْلَهُ مِثْلَهُ كَذَا، وَاخْتَارَ الْخَطِيبُ هَذَا، وَأَمَّا إِذَا قَالَ نَحْوَهُ فَأَجَازَةُ الثَّوْرِيِّ،

(الحادى عشر: إذا قدم الراوى (المتن) على الإسناد (كقَالَ رسول الله ﷺ كَذَا) ثم يذكر الإسناد بعده (أو المتن وأخر الإسناد) من أعلى (كروى نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ كَذَا، ثم يقول: أَخْبَرَنَا بِهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ حَتَّى يَتَّصِلَ) بما قدمه (صح) وكان متصلًا فلو أَرَادَ مَنْ سَمِعَهُ هَكَذَا تَقْدِيمَ جَمِيعِ الْإِسْنَادِ) بَانَ يَدًا بِهِ أَوَّلًا ثُمَّ يَذْكُرُ الْمَتْنَ (فجوزه بعضهم) أى أهل الحديث من المتقدمين، قال المصنف فى الإرشاد: وهو الصحيح. قال ابن الصلاح (وينبغى) أن يكون (فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض) أى كالخلاف فيه فإن الخطيب حكى فيه المنع (بناء على منع الرواية بالمعنى) والجواز على جوازها. قال البلقينى: وهذا التخريج ممنوع، والفرق أن تقديم بعض الألفاظ على بعض يؤدى إلى الإخلال بالمقصود فى العطف وعود الضمير، ونحو ذلك بخلاف تقديم السند كله أو بعضه، فلذلك جاز فيه ولم يتخرج على الخلاف، انتهى.

قلت: والمسألة المبني عليها أشار إليها المصنف كابن الصلاح، ولم يفرداها بالكلام عليها وقد عقد الراهمرمى لذلك بابًا، فحكى عن الحسن والشعبى وعبيدة وإبراهيم وأبى نضرة: الجواز إذا لم يغير المعنى، قال المصنف: وينبغى القطع به إذا لم يكن للمقدم ارتباطًا بالمؤخر.

فائدة:

قال شيخ الإسلام: تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان فى السند من فيه مقال فيبتدىء به، ثم بعد الفراغ يذكر السند، قال: وقد صرح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون فى حل منه، فحيثئذ ينبغى أن يمنع هذا ولو جوزنا الرواية بالمعنى (ولو روى حديثًا بإسناد) له (ثم أتبعه بإسناد آخر) وحذف منه أحاله على المتن الأول (وقال فى آخره مثله فأراد السامع) لذلك منه (رواية المتن) الأول (بالإسناد الثانى) فقد (فلاظهر منعه) وهو قول شعبه، وأجازه سفيان (الثورى وابن معين إذا كان) الراوى (متحفظًا) ضابطًا (مميزًا بين الألفاظ) ومعناه، إن لم يكن كذلك (وكان جماعة

وَمَنْعَهُ شُعْبَةً، وَابْنُ مَهْيَنٍ.

قَالَ الْخَطِيبُ: فَرَّقَ ابْنُ مَعِينٍ بَيْنَ مِثْلِهِ وَنَحْوِهِ بِصَحْهِ عَلَى مَنَعِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، فَأَمَّا عَلَى جَوَازِهَا فَلَا فَرْقَ، قَالَ الْحَاكِمُ: يُلْزَمُ الْحَدِيثُ مِنَ الْإِتْقَانِ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ مِثْلِهِ وَنَحْوِهِ فَلَا يَحِلُّ أَنْ يَقُولَ مِثْلُهُ إِلَّا إِذَا اتَّفَقَا فِي اللَّفْظِ وَيَحِلُّ نَحْوُهُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ.

الثَّانِي عَشَرَ: إِذَا ذَكَرَ الْإِسْنَادَ وَبَعْضَ الْمَتْنِ ثُمَّ قَالَ: وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَأَرَادَ السَّامِعُ رَوَايَتَهُ بِكَمَالِهِ فَهُوَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنْ مِثْلِهِ وَنَحْوِهِ.

فَمَنْعَهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَأَجَازَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ إِذَا عَرَفَ الْمُحَدِّثُ وَالسَّامِعُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَالْأَحْتِيَاظُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْمَذْكُورِ ثُمَّ يَقُولَ: قَالَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَهُوَ هَكَذَا وَيُسَوِّقُهُ بِكَمَالِهِ، وَإِذَا جُوزَ اِطْلَاقُهُ فَالْتَحَقُّقُ أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْإِجَازَةِ الْقَوِيَّةِ فِيمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى إِفْرَادِهِ بِالْإِجَازَةِ.

من العلماء إذا روى أحدهم مثل هذا ذكر الإسناد ثم قال: مثل حديث قبله متنه كذا، واختار الخطيب هذا، وأما إذا قال نحوه فأجازه الشورى أيضاً كمثلته (ومنعه شعبة) وقال هو شك، بل هو أولى من المنع فى مثله (وابن معين) أيضاً وإن جوزه فى مثله.

(قال الخطيب: فرق ابن معين بين مثله ونحوه على منع الرواية بالمعنى فأما على جوازها فلا فرق قال الحاكم) إن مما (يلزم الحديث من) الضبط و (الإتقان أن يفرق بين مثله ونحوه، فلا يحل أن يقول مثله إلا إذا) علم أنهما (اتفقا فى اللفظ ويحل) أن يقول (نحوه إذا كان بمعناه).

(الثانى عشر: إذا ذكر الإسناد وبعض المتن ثم قال: وذكر الحديث) ولم يتمه أو قال بطوله «أو الحديث» وأضمر وذكر (فأراد السامع روايته) عته (بكماله فهو أولى بالمنع من) مسألة (مثله ونحوه) السابقة، لأنه إذا منع هناك مع أنه قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك بإسناد آخر فلأن يمنع هنا، ولم يسبق إلا بعض الحديث من باب أولى. وبذلك جزم قوم.

(فمنعه الأستاذ أبو إسحاق) الإسفرائينى (وأجازه الإسماعيلى إذا عرف المحدث والسامع مثل ذلك الحديث) قال (والاحتياط أن يقتصر على المذكور ثم يقول قال وذكر الحديث وهو هكذا) أو وتماه كذا (ويسوقه بكماله) وفصل ابن كثير فقال: إن كان سمع الحديث المشار إليه قبل ذلك على الشيخ فى ذلك المجلس أو غيره جاز وإلا فلا (وإذا

الثالث عشر: قَالَ الشَّيْخُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ قَالَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَكْسَهُ وَإِنْ جَازَتْ الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى، لاختلافه، والصوابُ والله أعلمُ بجوازه، لأنه لَا يَخْتَلِفُ بِهِ هُنَا مَعْنَى، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَالْحَطِيبِ.

جوز إطلاقه فالتحقيق أنه بطريق الإجازة القوية) الأكيدة من جهات عديدة (فيما لم يذكره الشيخ) فجاز لهذا مع كونه أوله سماعاً إدراج الباقي على (ولا يفترق إلى إفراده بالإجازة).

الثالث عشر: (قال الشيخ) ابن الصلاح (الظاهر أنه لا يجوز تغيير قال النبي ﷺ إلى قال رسول الله ﷺ ولا عكسه، وإن جازت الرواية بالمعنى) وكان أحمد إذا كان في الكتاب عن النبي ﷺ، وقال المحدث رسول الله ﷺ، ضرب وكتب رسول الله ﷺ، وعلل ابن الصلاح ذلك (لاختلافه) أى اختلاف النبي ﷺ والرسول، لأن الرسول ﷺ من أوحى إليه للتبليغ، والنبي من أوحى إليه للعمل فقط، قال المصنف (والصواب والله أعلم بجوازه لأنه) وإن اختلف معناه فى الأصل (لا يختلف به هنا معنى) إذ المقصود نسبة القول لقائله، وذلك حاصل بكل من الموضعين (وهو مذهب أحمد بن حنبل) كما سأل ابنه صالح عنه، فقال: أرجو أن لا يكون به بأس، وما تقدم عنه محمول على استحباب اتباع اللفظ دون اللزوم (وحماد بن سلمة والخطيب) وبعضهم استدلل للمنع بحديث البراء بن عازب فى الدعاء، عند النوم، وفيه. ونيك الذى أرسلت، فأعاده على النبي ﷺ فقال، ورسولك الذى أرسلت، فقال لا، ونيك الذى أرسلت^(١).

قال العراقي^(٢): ولا دليل فيه، لأن ألفاظ الأذكار توفيقية، وربما، كان فى اللفظ سر لا يحصل بغيره، ولعله أراد أن يجمع بين اللفظين فى موضع واحد، قال والصواب، ما قاله النووى، وكذا قال البلقينى، وقال البدر بن جماعة، لو قيل: يجوز تغيير النبي ﷺ إلى الرسول ولا يجوز عكسه لما بعد، لأن فى الرسول معنى زائداً على النبي.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٤٧) فى كتاب الوضوء، باب: فضل من بات على الوضوء، ومسلم (٢٧١٠) فى كتاب الذكر والدعاء، باب: عما يقول عند النوم وأخذ المضجع.
(٢) فى «فتح المغيث» (٣/ ٦٧).

الرَّابِعَ عَشَرَ: إِذَا كَانَ فِي سَمَاعِهِ بَعْضُ الْوَهْنِ فَعَلِيهِ بَيَانُهُ حَالِ الرِّوَايَةِ وَمِنْهُ إِذَا حَدَّثَهُ مِنْ حِفْظِهِ فِي الْمَذَاكِرَةِ قَلِيلًا حَدَّثَنَا مُذَكَّرَةً كَمَا فَعَلَهُ الْأُئِمَّةُ، وَمَنْعَ جَمَاعَةً مِنْهُمْ الْحَمْلَ عَنْهُمْ حَالِ الْمَذَاكِرَةِ، وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنْ ثِقَةٍ وَمَجْرُوحٍ، أَوْ ثَقَيْنِ فَلِأَوَّلَى أَنْ

الرابع عشر: (إذا كان فى سماعه بعض الوهن) أى الضعف (فعليه بيانه حال الرواية) فإن فى إغفاله نوعاً من التدليس، وذلك كأن يسمع من غير أصل، أو يحدث هو أو الشيخ وقت القراءة، أو حصل نوم أو نسخ، أو سمع بقراءة مصحف أو لحن. أو كان التسميع بخط من فيه نظر (ومنه إذا حدث من حفظه فى المذاكرة) لتساهلهم فيها (فليقل حدثنا فى المذاكرة) ونحوه (كما فعله الأئمة ومنع جماعة منهم) كابن مهدي وابن المبارك وأبى زرعة (الحمل عنهم حال المذاكرة) لتساهلهم فيها، ولأن الحفظ خوآن، وامتنع جماعة من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم لذلك. منهم أحمد بن حنبل (وإذا كان الحديث عن) رجلين أحدهما ثقة (و) الآخر (مجروح) كحديث لانس مثلاً، يرويه عنه ثابت البنانى، وأبان بن أبى عيَّاش (أو) عن (ثقتين فالأولى أن يذكرهما) لجواز أن يكون فيه شيء. لأحدهما لم يذكره الآخر، وحمل لفظ أحدهما على الآخر (فإن اقتصر على ثقة فيهما لم يحرم) لأن الظاهر اتفاق الروائين، وما ذكره من الاحتمال نادر بعيد، ومحذور الإسقاط فى الثانى، أقل من الأول.

قال الخطيب: وكان مسلم بن الحجاج فى مثل هذا ربما أسقط المجروح، ويذكر الثقة، ثم يقول وآخر، كناية عن المجروح، قال: وهذا القول لا فائدة فيه، وقال البلقينى: بل له فائدة تكثير الطرق (وإذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه) الآخر (من) شيخ (آخر فروى جملة عنهما ميباً أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر) غير مميز لما سمعه من كل شيخ عن الآخر (جاز ثم يصير كل

يذكرهما، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ثِقَةٍ فِيهِمَا لَمْ يَحْرَمْ، وَإِذَا سَمِعَ بَعْضَ حَدِيثٍ مِنْ شَيْخٍ وَبَعْضُهُ مِنْ آخَرَ قَرَوَى جَمَلْتُهُ عَنْهُمَا مِثْلًا أَنْ يَعْضَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا وَبَعْضُهُ عَنْ الْآخَرِ جَازٌ، ثُمَّ يَصِيرُ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ كَأَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهِمَا مِثْلَهُمَا فَلَا يَحْتَاجُ شَيْءٌ مِنْهُ إِنْ كَانَ فِيهِمَا مَجْرُوحٌ، وَيَجِبُ ذِكْرُهُمَا جَمِيعًا مِثْلًا أَنْ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْضُهُ وَعَنِ الْآخَرِ بَعْضُهُ.

جزء منه كأنه رواه عن أحدهما مبهمًا فلا يحتاج بشيء منه إن كان فيهما مجروح لانه ما من جزء منه إلا ويجوز أن يكون عن ذلك المجروح (ويجب ذكرهما) حيثن (جميعًا ميثًا أن عن أحدهما بعضه وعن الآخر بعضه) ولا يجوز ذكرهما ساكنًا عن ذلك، ولا إسقاط أحدهما مجروحًا، كَانَ أَوْ ثِقَةً، ومن أمثلة ذلك حديث الإفك فى الصحيح^(١) من رواية الزهرى، حيث قال: حدثنى عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة قال: وكل قد حدثنى طائفة من حديثها، ودخل حديث بعضهم فى بعض، وأنا أوعى، لحديث بعضهم من بعض، فذكر الحديث. قال العراقى: وقد اعترض بأن البخارى أسقط بعض شيوخه فى مثل هذه الصورة، واقتصر على واحد، فقال فى كتاب الرقاق من صحيحه: حدثنى أبو نعيم بنصف من هذا الحديث ثنا عمرو بن دينار، ثنا مجاهد أن أبا هريرة كان يقول: والله الذى لا إله إلا هو أن كنت لأعتمد بكبدى على الأرض من الجوع، الحديث، قال والجواب: أن الممتنع إنما هو إسقاط بعضهم، وإيراد كل الحديث عن بعضهم، لانه حيثن يكون قد حدث عن المذكور ببعض ما لم يسمعه منه، فاما إذا بين أنه لم يسمع منه إلا بعض الحديث كما فعل البخارى هنا فليس بممتنع، وقد بين البخارى فى كتاب الاستئذان البعض الذى سمعه من أبى نعيم فقال: حدثنا أبو نعيم ثنا عمرو بن محمد بن مقاتل أنا عبد الله أنا عمرو بن دينار أنا مجاهد عن أبى هريرة قال: دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد لبنًا فى قدح، فقال أباهر الحق أهل الصفة فادعهم إلى، قال: فأتيتهم فدعوتهم، فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا انتهى.

فهذا هو بعض حديث أبى نعيم الذى ذكره فى الرقاق، وأما بقية الحديث فيحتمل أن البخارى أخذه من كتاب أبى نعيم وجادة أو إجازة، أو سمعه من شيخ آخر غير أبى نعيم، إما محمد بن مقاتل أو غيره، ولم يبين ذلك، بل اقتصر على اتصال

(١) صحيح. أخرجه البخارى (٢٦٣٧) فى كتاب الشهادات، باب: إذا عدل رجل أحدًا فقال: لا تعلم إلا خيرًا، ومسلم (٢٧٧٠) فى كتاب التوبة، باب: فى حديث الإفك.

النوع السابع والعشرون : معرفة آداب المحدث

عَلَّمَ الْحَدِيثَ شَرِيفٌ، يُنَاسِبُ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنَ الشَّيْمِ، وَهُوَ مِنْ عُلُومِ الْآخِرَةِ، مَنْ حَرَمَهُ حَرْمٌ خَيْرٌ عَظِيمًا، وَمَنْ رَزَقَهُ نَالَ فَضْلًا جَزِيلًا، فَعَلَى صَاحِبِهِ تَصْحِيحُ النِّيَّةِ، وَتَطْهِيرُ قَلْبِهِ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا،

بعض الحديث من غير بيان، ولكن ما من قطعة منه إلا وهو محتملة، لأنها غير متصلة بالسمع، إلا القطعة التى صرح فى الاستئذان باتصالها.

(النوع السابع والعشرون):

(معرفة آداب المحدث: علم الحديث شريف): وكيف لا وهو الوصلة إلى رسول الله ﷺ؛ والباحث عن تصحيح أقواله وأفعاله والذب عن أن ينسب إليه ما لم يقله، وقد قيل فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ نَاسٍ بِإِسْمِهِ﴾ (١)، ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك لأنه، لا إمام لهم غيره ﷺ، ولأن سائر العلوم الشرعية محتاجة إليه أما الفقه فواضح، وأما التفسير فلأن أولى ما فسر به كلام الله تعالى ما ثبت عن نبيه ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم وهو علم (يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم) ويتنافر ضد ذلك (وهو من علوم الآخرة) المحضة، بخلاف غيره فى الجملة، قال أبو الحسن شوبه: من أراد علم القبر فعليه بالآثر، ومن أراد علم الخبر فعليه بالرأى (من حرمه حرم خيرًا عظيمًا ومن رزقه نال فضلًا جسيمًا) ويكفيه أنه يدخل فى دعوته ﷺ حيث قال: (نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها) (٢) قال سفيان بن عيينة، ليس من أهل الحديث أحد إلا وفى وجهة نضرة لهذا الحديث، وقال: اللهم ارحم خلفائى، قيل: ومن خلفاؤك، قال الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثى وسنتى، رواه الطبرانى وغيره (٣)، وكان تلقب المحدث بأمير المؤمنين مأخوذ من هذا الحديث، وقد لقب به جماعة، منهم سفيان وابن راهويه والبخارى وغيرهم (فعلى صاحبه تصحيح النية) وإخلاصها (وتطهير قلبه من أغراض الدنيا) وأدناسها، كحب الرياسة ونحوها، وليكن

(١) سورة الإسراء: ٧١.

(٢) صحيح: وقد تقدم.

(٣) ضعيف: ذكره الهيثمى فى «المجمع» (١/ ١٢٦) وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط، وفيه

أحمد بن عيسى بن عيسى الهاشمى، قال الدارقطنى: كذاب.

وَاخْتَلَفَ فِي السَّنِّ الَّذِى يَتَصَدَّى فِيهِ لِإِسْمَاعِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَتَى احتجَّ إِلَى مَا عِنْدَهُ جَلَسَ لَهُ فِي أَى سَنٍ كَانَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُمْسِكَ عَنِ التَّحْدِيثِ إِذَا خَشِيَ التَّخْلِيطَ بِهِمْ، أَوْ خَرَفَ أَوْ عَمَى، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ.

أكبر همه نشر الحديث والتبليغ عن رسول الله ﷺ، فالاعمال بالنيات، وقد قال سفيان الثوري، قلت لحبيب ابن أبى ثابت: حدثنا، قال: حتى نحى النية، وقيل لأبى الأحوص سلام بن سليم: حدثنا، فقال ليس لى نية، فقالوا: إنك تؤجر فقال: يمتنوني الخير الكثير وليتنى

نحو كفافا لا على ولا ليا

وقال حماد بن زيد: استغفر الله إن لذكر الإسناد فى القلب خيلاء (واختلف فى السن الذى) يحسن أن (يتصدى فيه لإسماعه) فقال ابن خلاد: إذا بلغ الخمسين، لأنها انتهاء الكهولة، وفيها مجتمع الأشد، قال ولا: ينكر عند الأربعين، لأنها حد الاستواء ومتهى الكمال، وعندها يتهى عزم الإنسان وقوته، ويتوفر عقله ويجود رأيه، وأنكر ذلك القاضى عياض، وقال: كم من السلف فمن بعدهم من لم يتته إلى هذا السن ونشر من الحديث والعلم ما لا يحصى، كعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، وجلس مالك للناس ابن عشرين ونيف، وقيل: ابن سبع عشرة سنة، والناس متوافرون وشيوخه أحياء، ربيعة والزهرى ونافع وابن المنكدر وابن هرمز وغيرهم، وكذلك الشافعى وأئمة من المتقدمين والمتأخرين، وقد حدث بNDAR وهو ابن ثمانى عشرة وحدث البخارى وما فى وجهه شعرة، وهلم جرا، قال ابن الصلاح^(١): ما قاله ابن خلاد محله فيمن يؤخذ عنه الحديث لمجرد الإسناد من غير براعة فى العلم، فإنه لا يحتاج إليه لعلو إسناده إلا عند السن المذكور، أما من عنده براعة فى العلم فإنه يؤخذ عنه قبل السن المذكور قال: (والصحيح أنه متى احتج إلى ما عنده جلس له فى أى سن كان وينبغي أن يمسك عن الحديث إذا خشى التخليط بهم أو خرف أو عمى ويختلف ذلك باختلاف الناس) وضبطه ابن خلاد بالثمانين، وقال: والتسييح والذكر وتلاوة القرآن أولى به، فإن يكن ثابت العقل مجتمع الرأى فلا بأس، فقد حدث بعدها أنس وسهل بن سعد وعبد الله بن أبى أوفى فى آخرين، ومن التابعين شريح القاضى ومجاهد والشعبي فى آخرين، ومن أتباعهم مالك والليث وابن عيينة، وقال مالك: إنما يخرف الكذابون، وحدث بعد المائة من الصحابة حكيم بن حزام، ومن التابعين شريك النمري، ومن بعدهم الحسن بن عرفة، وأبو القاسم البغوى، والقاضى أبو الطيب الطبرى، والسلفى وغيرهم.

فصل:

الأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غيره، وقيل: يكره أن يحدث فى بلد فيه أولى منه، وينبغى له إذا طلب منه ما يعلمه عند أرجح منه أن يرشد إليه فالدين النصيحة.

ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح الثبة فإنه يرجى صحتها وليحرص على نشره مبتغياً جزيل أجره.

فصل:

(الأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غيره) كأنه يكون أعلى سنًا، أو سماعه متصلًا وفى طريقه هو إجازة، ونحو ذلك، فقد كان إبراهيم النخعى لا يتكلم بحضرة الشعبى بشيء (وقيل) أبلغ من ذلك (يكره أن يحدث فى بلد فيه أولى منه) فقد قال يحيى بن معين: إن من فعل ذلك فهو أحمق (وينبغى له إذا طلب منه ما يعلمه عند أرجح منه أن يرشد إليه فالدين النصيحة) قال فى الاقتراح: ينبغى أن يكون هذا عند الاستواء، فيما عدا الصفة المرجحة، أما مع التفاوت بأن يكون الأعلى إسنادًا عاميًا، والأئزل عارف ضابط فقد يتوقف فى الإرشاد إليه، لأنه قد يكون فى الرواية عنه ما يوجب خللاً، قلت: الصواب إطلاق أن التحديث بحضرة الأولى ليس بمكروه، ولا خلاف الأولى، فقد استنبط العلماء من حديث: أن ابنى كان عسيقًا، الحديث^(١)، وقوله: سألت أهل العلم فأخبرونى أن الصحابة كانوا يقتون فى عهد النبى ﷺ وفى بلده، وقد عقد محمد بن سعد فى الطبقات بابًا لذلك، وأخرج بأسانيد فيها الواقدى أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا وعبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت، وروى البيهقى فى المدخل بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال لسعيد بن جبيرة: حدث، قال: أحدث وأنت شاهد، قال: أو ليس من نعم الله عليك أن تحدث وأنا شاهد، فإن أخطأت علمتك.

(١) صحيح والحديث أخرجه البخارى (٢٦٩٦) فى كتاب الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ومسلم (١٦٩٧، ١٦٩٨) فى كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى.

فصل :

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا أَرَادَ حُضُورَ مَجْلِسِ التَّحْدِيثِ أَنْ يَتَطَهَّرَ وَيَتَطَيَّبَ وَيُسْرَحَ لِحَيْتَهُ وَيَجْلِسَ مَتَمَكَّنًا بِوَقَارٍ فَإِنْ رَفَعَ أَحَدٌ صَوْتَهُ زَبْرَهُ وَيُقْبَلُ عَلَى الْحَاضِرِينَ كُلِّهِمْ، وَيَقْتَضِ مَجْلِسُهُ وَيَخْتِمُهُ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَدُعَاءِ يَلِيقُ بِالْحَالِ، بَعْدَ قِرَاءَةِ قَارِئٍ حَسَنِ الصَّوْتِ شَيْئًا

تتبيه:

إذا كان جماعة مشتركون فى سماع، فالإسماع منهم فرض كفاية، ولو طلب من أحدهم فامتنع لم يأنم، فإن انحصر فيه أنم (ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فإنه يرجى) له (صحتها) بعد ذلك، قال معمر وحبيب بن أبى ثابت: طلبنا الحديث وما لنا فيه نية، ثم رزق الله النية بعد، وقال معمر: إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله، وقال الثورى: ما كان فى الناس أفضل من طلب الحديث، فقيل: يطلبونه بغير نية؟ فقال: طلبهم إياه نية.

(وليحرص على نشره مبتغياً جزيل أجره) فقد كان فى السلف من يتألف الناس على حديث، منهم عروة بن الزبير، ومن الأحاديث الواردة فى فضل نشر الحديث والعلم: حديث الصحيحين «بلغوا عنى»^(١) - ليلبلغ الشاهد الغائب»^(٢) وحديث «من أدى إلى أمتى حديثاً واحداً يقم به سنة أو يرد به بدعة فله الجنة» رواه الحاكم فى الأربعين، وحديث البيهقى عن أبى ذر أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نُغلب على أن نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ونعلم الناس السنن.

فصل :

(ويستحب له إذا أراد حضور مجلس التحديث أن يتطهر) بغسل ووضوء (ويتطيب) ويتبخر ويستاك، وكما ذكر ابن المسعنى^(٣) (ويسرح لحيته ويجلس) فى صدر مجلسه (متمكناً) فى جلوسه (بوقار) وهيبة، وقد كان مالك يفعل ذلك، فقيل له فقال: أحب

(١) صحيح. أخرجه البخارى (٣٤٦١) فى كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بنى إسرائيل من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٦٧) فى كتاب العلم، باب: قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع»، ومسلم (١٦٧٩) فى كتاب القسامة، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال من حديث أبى بكره رضي الله عنه.

(٣) فى «أدب الإملاء» (ص ٢٧-٣١).

مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَلَا يَسْرُدُ الْحَدِيثَ سَرْدًا يَمْنَعُ فَهَمَ بَعْضِهِ.

أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ، ولا أحدث إلا على طهارة متمكناً وكان يكره أن يحدث فى الطريق أو وهو قائم، أسنده البيهقى، وأسند عن قتادة قال: لقد كان يستحب أن لا يقرأ الأحاديث إلا على طهارة، وعن ضرار بن مرة قال: كانوا يكرهون أن يحدثوا على غير طهر، وعن ابن السيب أنه سئل عن حديث وهو مضطجع فى مرضه فجلس وحديث به، فقل له: وددت لك أنك لم تتعن، فقال: كرهت أن أحدث عن رسول الله ﷺ وأنا مضطجع، وعن بشر بن الحارث أن ابن المبارك سئل عن حديث وهو يمشى، فقال: ليس هذا من توقير العلم، وعن مالك قال: مجالس العلم تحتضر بالخشوع والسكينة والوقار، ويكره أن يقوم لأحد، فقد قيل: إذا قام القارىء لحديث رسول الله ﷺ لأحد فإنه يكتب عليه بخطيته. (فلن رفع أحد صوته) فى المجلس (زبره) أى انتهره وزجره، فقد كان مالك يفعل ذلك أيضاً، ويقول، قال الله تعالى: **وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِلَا حِجَابٍ مِّمَّنْ دُونِهِ** (١) فمن رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته (ويقبل على الحاضرين كلهم) فقد قال حبيب بن أبى ثابت: إن من السنة إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعاً (ويفتح مجلسه ويختمه بتحميد الله تعالى والصلاة على النبى ﷺ ، ودعاء يليق بالحال، بعد قراءة قارىء حسن الصوت شيئاً من القرآن العظيم) فقد روى الحاكم فى المستدرک (٢) عن أبى سعيد قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا تذاكروا العلم وقرأوا سورة (ولا يسرد الحديث سرداً) عجلأ (يمنع فهم بعضه) كما روى عن مالك أنه كان لا يستعجل، ويقول: أحب أن أتفهم حديث رسول الله ﷺ ، وأورد البيهقى فى ذلك حديث البخارى عن عروة قال: جلس أبو هريرة إلى جنب حجرة عائشة وهى تصلى فجعل يحدث، فلما قضت صلاتها قالت: ألا تعجب إلى هذا، وحديثه: إن النبى ﷺ إنما كان يحدث حديثاً لو عدله العاد أحصاه، وفى لفظ عند مسلم: إن رسول الله ﷺ لم

(١) سورة الحجرات: ٢.

(٢) (١/ ٩٤).

فصل:

يَسْتَحِبُّ لِلْمُحَدَّثِ الْعَارِفِ عَقْدُ مَجْلِسٍ لِإِمْلَاءِ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ أَعْلَى مَرَاتِبِ
الرَّوَايَةِ وَيَتَّخِذُ مُسْتَمَلِيًا مُحَصِّلًا مُتَقِظًا يُلْغُ عَنْهُ إِذَا كَثَرَ الْجُمُعُ عَلَى عَادَةِ
الْحِفَاطِ،

يُكْنَى يسرد الحديث كسردكم^(١). وفى لفظ عند البيهقى عقيه: إنما كان حديثه فصلاً
تفهمه القلوب.

فصل:

(يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث فإنه أعلى مراتب الرواية)
والسماع فيه أحسن وجوه التحمل وأقواها، روى ابن عدى والبيهقى فى المدخل من
طريقه ثنا عبد الصمد بن عبد الله ومحمد بن بشر الدمشقيان، قالوا ثنا هشام بن عمار
ثنا أبو الخطاب معروف الخياط قال: رأيت واثلة بن الأسقع رضى الله تعالى عنه يلى
على الناس الأحاديث وهم يكتبونها بين يديه (ويتخذ مستملياً محصلاً متيقظاً يبلغ
عنه إذا كثر الجمع على عادة الحافظ) فى ذلك. كما روى عن مالك وشعبة ووكيع
وخلاتق.

وقد روى أبو داود والنسائى من حديث رافع بن عمرو قال: رأيت رسول الله ﷺ
يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء. وعليّ يعبر عنه^(٢). وفى
الصحيح عن أبى جمره قال: كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس، فإن كثر الجمع
بحيث لا يكفى مستمل اتخذ مستملين، فأكثر، فقد أملى أبو مسلم الكجى فى رجة
غسان. وكان فى مجلسه سبعة مستملون يبلغ كل واحد صاحبه الذى يليه، وحضر عنده
نيف وأربعون ألف محبرة سوى النظارة وكان يحضر مجلس عاصم بن علي أكثر من
مائة ألف إنسان، ولا يكون المستملى بليداً، كمستملى يزيد بن هارون، حيث سئل عن
حديث فقال: حدثنا به عدة، فصاح المستملى: يا أبا خالد عدة ابن من؟ فقال له: ابن
فَدَدَتِكَ.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٣٥٦٨) فى كتاب المناقب، باب: صفة النبى ﷺ، ومسلم

(٢٤٩٣) فى كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبى هريرة الدوسى رضى الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٥٦) فى كتاب المناقب، باب: أى وقت يخطب يوم النحر
والنسائى فى «الكبرى» (٤٠٩٤).

وَيَسْتَمْلِي مُرْتَفِعًا وَلَا قَائِمًا وَعَلَيْهِ تَبْلِيغُ لَفْظِهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَفَائِدَةُ الْمُسْتَمْلِي تَفْهِيمُ السَّامِعِ عَلَى بَعْدٍ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا الْمُبْلَغَ فَلَا يَجُوزُ رَوَايَتُهُ عَنِ الْمَمْلَى إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَ الْحَالَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي الرَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ:

وَيَسْتَنْصِتُ الْمُسْتَمْلِي النَّاسَ بَعْدَ قِرَاءَةِ قَارِئٍ حَسَنِ الصَّوْتِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ يُبَسِّمُ وَيُحَمِّدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُصَلِّي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَتَحَرَّى الْأَبْلَغَ فِيهِ

ومن لطيف ما ورد فى الاستملاء، ما حكاه المزي فى تهذيبه عن عبدان بن محمد المروزى قال: رأيت الحافظ يعقوب بن سفيان القسوى فى النوم، فقلت: ما فعل الله تعالى بك، قال: غفر لى وأمرنى أن أحدث فى السماء كما كنت أحدث فى الأرض، فحدثت فى السماء السابعة، فاجتمع على الملائكة واستملى على جبريل، وكتبوا بأقلام من الذهب. وعن أحمد بن جعفر التستري قال: لما جاءنى يعقوب بن سفيان رأيته فى النوم كأنه يحدث فى السماء السابعة وجبريل يستملى عليه.

(ويستملى مرتفعًا) على كرسى ونحوه (ولاً قائماً) على قدميه، ليكون أبلغ للسامعين (وعليه) أى المستملى وجوباً (تبليغ لفظه) أى المملى وأداؤه (على وجهه) من غير تغيير (وفائدة المستملى تفهيم السامع) لفظ المملى (على بعد) ليتحققه بصوته (وأما من لم يسمع إلا المبلغ فلا يجوز له روايته عن المملى، إلا أن يبين الحال وقد تقدم هذا) بما فيه (فى) النوع الرابع والعشرين.

(ويستنصت المستملى الناس) أى أهل المجلس، حيث احتيج للاستنصات، فى الصحيحين من حديث جرير أن النبى ﷺ قال له: استنصت الناس^(١) (بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئاً من القرآن) لما تقدم (ثم يسلم) المستملى (ويحمد الله تعالى ويصلى على رسوله ﷺ ويتحرى الأبلغ فيه) من ألفاظ الحمد والصلاة.

وقد ذكر المصنف فى الروضة عن المتولى وجماعة من الخراسانيين، أن أبلغ ألفاظ الحمد: الحمد لله حمداً يوافى نعمه ويكافى مزيده، وقال: ليس لذلك دليل يعتمد. وقال البلقينى: بل الحمد لله رب العالمين، لانه فاتحة الكتاب وآخر دعوى أهل الجنة، فينبغى الجمع بينهما، ونقل فى الروضة عن إبراهيم المروزى أن أبلغ ألفاظ الصلاة: اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافون، ثم قال:

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٢١) فى كتاب العلم، باب: الإنصات للعلماء، ومسلم (٦٥) فى كتاب الإيمان، باب: معنى قول النبى ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً...».

ثُمَّ يَقُولُ لِلْمُحَدِّثِ مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ أَوْ رَضِيَ عَنْكَ وَمَا أَشْبَهَهُ
وَكُلَّمَا ذَكَرَ النَّبَى صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ الْخَطِيبُ: وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ وَإِذَا ذَكَرَ صَحَابِيًّا: رَضِيَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ
ابْنَ صَحَابِيٍّ قَالَ ﷺ، وَيُحَسِّنُ بِالْمُحَدِّثِ الثَّنَاءَ عَلَى شَيْخِهِ حَالِ الرَّوَايَةِ بِمَا
هُوَ أَهْلُهُ كَمَا فَعَلَهُ جَمَاعَاتٌ مِنَ السَّلَفِ، وَلَيَعْتَنِ بِالذِّعَاءِ لَهُ فَهُوَ أَهْمٌ، وَلَا
بَأْسَ بِذِكْرِهِ مَنْ يَرَوِي عَنْهُ بِلِقَبٍ أَوْ وَصْفٍ

والصواب الذى ينبغي أن يجزم به، أن أبلغها ما علمه النبى ﷺ لأصحابه حيث قالوا:
كيف نصلى عليك؟ فقال: قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في
العالين إنك حميد مجيد^(١).

(ثم يقول المستملى (للمحدث) المملى (من) ذكرت أى من الشيوخ (أو ما
ذكرت) أى من الأحاديث (رحمك الله أو رضى عنك وما أشبهه) قال يحيى بن أكرم:
نلت القضاء أو قضاء القضاء والوزارة، وكذا وكذا، ما سررت بشىء مثل قول
المستملى: من ذكرت رحمك الله (وكلمنا ذكر النبى ﷺ) المستملى (صلى عليه وسلم).
(قال الخطيب: ويرفع بها صوته وإذا ذكر صحابياً رضى عليه فإن كان ابن صحابى قال
ﷺ) وكذا يترحم على الأئمة، فقد روى الخطيب أن الربيع بن سليمان قال له القارىء
يوماً: حدثكم الشافعى، ولم يقل ﷺ، فقال الربيع: ولا حرف حتى يقال ﷺ
(ويحسن بالمحدث الثناء على شيوخه حال الرواية) عنه (بما هو أهله كما فعله جماعات
من السلف) كقول أبى مسلم الخولانى: حدثنى الحبيب الأمين عوف بن مسلم، وقول
مسروق: حدثنى الصديقة بنت الصديق حبيب الله المبرأة، وكقول عطاء: حدثنى
سيد الفقهاء أيوب، وكقول وكيع: حدثنا سفيان أمير المؤمنين فى الحديث (وليعلن بالذعاء
له فهو أهم) من الثناء المذكور ويجمع فى الشيخ بين اسمه وكنيته فهو أبلغ فى إعظامه.

قال الخطيب: لكن يقتصر فى الرواية على اسم من لا يشكل، كأيوب ويونس
ومالك والليث ونحوهم، وكذا على نسبة من مشهور بها، كابن عون وابن جريج
والشعبي والنخعي والثوري والزهري ونحو ذلك (ولا بأس يذكر من يروى عنه بلقب)
كَفَنَدَرٍ (أو وصف) كالاعمش (أو حرفة) كالحناط (أو أم) كابن عليّة، وإن كره ذلك إذا

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٠٥) فى كتاب الصلاة، باب: الصلاة على النبى ﷺ بعد
الشهادة من حديث بشير بن سعد ﷺ، بهذا اللفظ، وهو فى الصحيحين بالفاظ متقاربة.

أو حرفة أو أم عُرِفَ بها ويستحبُّ أن يجمعُ في إملائه جماعةً من شيوخه مقدِّماً أرجحهم، ويروى عن كلِّ شيخٍ حديثاً ويختارُ ما علاَّ سندُه وقصرَ متنه، والمستفادُ منه، وينبئ على صحته وما فيه من علوِّ وفائدة، وضبطٍ مُشكَل، وليجتنبَ ما لا تحتملهُ عقولهم وما لا يفهمونه، ويختصمُ الإماءَ بحكايات ونوادرٍ وإنشاداتٍ بأسانيدها، وأولاهما ما فى الزهدِ، والآدابِ، ومكارمِ الأخلاقِ،

(عرف بها) وقصد تعريفه لا عيبه (ويستحب) للمملى (أن يجمع فى إملائه) الرواية (عن جماعة من شيوخه) ولا يقتصر على شيخ واحد (مقدماً أرجحهم) بعلوِّ سندِه أو غيره، ولا يروى إلا عن ثقات من شيوخه، دون كذاب أو فاسق أو مبتدع، روى مسلم فى مقدمة صحبته عن ابن مهدى قال: لا يكون الرجل إماماً وهو يحدث بكل ما سمع، ولا يكون الرجل إماماً وهو يحدث عن كل أحد (ويروى عن كل شيخ حديثاً) واحداً فى مجلس (ويختار) من الأحاديث (ما علاَّ سندُه وقصرَ متنه) وكان فى الفقه أو الترغيب، قال على بن حجر:

وظرفتنا مائة للغريب فى

كل يوم سوى ما يعاد

شريكة أو هُتِيبَة

أحاديث فقه فصار جيداً

(و) يتحرى (المستفاد منه وينبئ على صحته) أى الحديث أو حسنه أو ضعفه أو علته إن كان معلولاً (و) على (ما فيه من علو) وجلالة فى الإسناد (وفائدة) فى الحديث أو السند، كتقديم تاريخ سماعه، وانفراده عن شيخه، وكونه لا يوجد إلا عنده (وضبط) مشكَل) فى الأسماء، أو غريب، أو معنى غامض فى المتن (وليجتنب) من الأحاديث (ما لا تحتمله عقولهم وما لا يفهمونه) كأحديث الصفات، لما لا يؤمن عليهم من الخطأ والوهم والوقوع فى التشبيه والتجسيم. فقد قال عليّ: تحبون أن يكذب الله ورسوله، حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون رواه البخارى (١).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٢٧) فى كتاب العلم، باب: من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا.

وَإِذَا قَصَرَ الْمُحَدِّثُ أَوْ اشْتَغَلَ عَنِ تَخْرِيجِ الْإِمْلَاءِ اسْتَعَانَ بِبَعْضِ الْحَفَاطِ،
وَإِذَا فَرَغَ الْإِمْلَاءُ قَابَلَهُ وَأَتَقَنَهُ.

وروى البيهقى فى الشعب عن المقدم بن معدى كرب عن رسول الله ﷺ قال: إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تحدثوهم بما يغرب أو يشق عليهم قال ابن مسعود: ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة، رواه مسلم^(١). قال الخطيب: ويجتنب أيضًا فى روايته للعوام أحاديث الرخص وما شجر بين الصحابة والإسرائيليات (ويختم الإملاء بحكايات ونوادير وإنشادات بأسانيدها) كمادة الأئمة فى ذلك، وقد استدلل له الخطيب بما رواه عن على، قال: رَوَّحُوا الْقُلُوبَ وَابْتَنُوا لَهَا طَرَفَ الْحِكْمَةِ، وكان الزهرى يقول لأصحابه: هاتوا من أشعاركم: هاتوا من أحاديثكم فإن الأذن مجاجة والقلب حمض (وأولاهما ما فى الزهد والآداب ومكالم الاخلاق) هذا من زوائد المصنف (وإذا قصر المحدث) عن تخريج الإملاء لقصوره عن المعرفة بالحديث وعلله واختلاف وجوه (أو اشتغل عن تخريج الإملاء استعان ببعض الحفاظ) فى تخريج الأحاديث التى يريد إملاءها قبل يوم مجلسه، فقد فعله جماعة كأبى الحسين بن بشران وأبى القاسم السراج وخلق (وإذا فرغ الإملاء وأتقنه) لإصلاح ما فسد منه بزيغ القلم وطغيانه، وفيه حديث زيد بن ثابت - رض - السابق فى فرع المقابلة.

قال العراقى: وقد رخص ابن الصلاح هناك فى الرواية بدونها بشروط ثلاثة ولم يذكر ذلك هنا، فيحتمل أن يحمل هذا على ما تقدم، ويحتمل الفرق بين النسخ من أصل السماع والنسخ من إملاء الشيخ حفظًا، لأن الحفاظ خوَّان. قال: ولكن المقابلة للإملاء أيضًا إنما هى مع الشيخ أيضًا من حفظه، لا على أصله.

قلت: جرت عادتنا بتخريج الإملاء وتحريره فى كراسة، ثم نلغى حفظًا، وإذا نمجز قابله المملى معنا على الأصل الذى حررناه، وذلك غاية الإقتان، وقد كان الإملاء درس بعد ابن الصلاح إلى أواخر أيام الحافظ أبى الفضل العراقى، فافتتحة سنة ست وتسعين

(١) أخرجه مسلم (٥) فى المقدمة، باب: النهى عن الحديث بكل ما سمع.

وسبعمائة فأملئ أربعمائة مجلس ويضعه عشر مجلساً إلى سنة موته سنة ست وثمانمائة، ثم أملئ ولده إلى أن مات سنة ثنتين وخمسين أكثر من ألف مجلس وكسراً.

ثم أملئ شيخ الإسلام ابن حجر إلى أن مات سنة ثنتين وخمسين أكثر من ألف مجلس، ثم درس تسع عشرة سنة، فافتتحه أول سنة ثنتين وسبعين، فأملئ ثمانين مجلساً ثم خمسين أخرى.

وينبغى أن لا يملئ فى الأسبوع إلا يوماً واحداً، لحديث الشيخين، عن أبى وائل قال: كان ابن مسعود يذكر الناس فى كل يوم خميس، فقال له رجل: لَوَدِدْنَا أنك ذكّرتنا كل يوم، فقال: أما إنه ما يمنعنى من ذلك إلا أنى أكّره أن أملككم، وإنى أتخولكم بالموعظة كما كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة مخافة السّامة علينا^(١).

وروى البخارى^(٢) عن عكرمة عن ابن عباس قال: حدّث الناس كل جمعة مرة فإن أبيت فمرتين، فإن أكثرت فثلاث مرار، ولا تملّ الناس هذا القرآن، ولا تأت القوم وهم فى حديث فتقطع عليهم حديثهم، ولكن أنصت، فإذا أمروك فحدثهم، وهم يشتهونه.

ولم أظفر لأحد بتعيين يوم الإملاء ولا وقته، إلا أن غالب الحفاظ كابن عساكر وابن السمعانى والخطيب كانوا يملون يوم الجمعة بعد صلاتها، فتبعتهم فى ذلك، وقد ظفرت بحديث يدل على استحبابه بعد عصر يوم الجمعة، وهو ما أخرجه البيهقى فى الشعب عن أنس مرفوعاً: من صلى العصر ثم جلس يملئ خيراً حتى يمسى كان أفضل ممن أعتق ثمانية من ولد إسماعيل.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٧٠) فى كتاب العلم، باب: من جعل لأهل العلم أياماً معلومة، ومسلم (٢٨٢١) فى كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب: الاقتصاد فى الموعظة.

(٢) حديث رقم (٦٣٣٧) فى كتاب الدعوات، باب: ما يكره من السجع فى الدعاء.

النوع الثامن والعشرون : معرفة آداب طالب الحديث

قَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُ جُمْلٌ مُفَرَّقَةٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَصْحِيحُ النِّيَّةِ، وَالْإِخْلَاصُ لِلَّهِ تَعَالَى فِي طَلْبِهِ، وَالْحَذَرُ مِنَ التَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى أَغْرَاضِ الدُّنْيَا، وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقَ وَالتَّسْدِيدَ وَالتَّيْسِيرَ، وَلِكَيْسْتَعْمَلَ الْأَخْلَاقَ الْجَمِيلَةَ وَالْآدَابَ، ثُمَّ لِيُفْرَغَ جُهْدُهُ فِي تَحْصِيلِهِ وَيَغْتَنِمَ إِمْكَانَهُ.

(النوع الثامن والعشرون : معرفة آداب طالب الحديث . قد تقدم منه جمل مفرقة ،

ويجب عليه تصحيح النية والإخلاص لله تعالى فى طلبه ، والحذر من التوصل به إلى أغراض الدنيا) فقد روى أبو داود وابن ماجه من حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله تعالى ، لا يتعلمه إلا ليصيب به غرضاً من الدنيا ، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة» (١).

وقال حماد بن سلمة : من طلب الحديث لغير الله مكر به .

وقال سفيان الثوري - رحمه الله - : ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله تعالى .

قال ابن الصلاح (٢) : ومن أقرب الوجوه فى إصلاح النية فيه ما روينا عن أبى عمرو بن نجيّد أنه : سأل أبا جعفر بن حمدان ، وكانا عبيدين صالحين ، فقال له : بأى نية أكتب الحديث ؟ فقال : ألتسم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ؟ قال : نعم قال : فرسول الله ﷺ رأس الصالحين .

(ويسأل الله تعالى التوفيق والتسديد) لذلك (والتيسير) والإعانة عليه ، (ويستعمل الأخلاق الجميلة والآداب) الرضية ، فقد قال أبو عاصم النبيل : من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين ، فيجب أن يكون خير الناس .

(١) صحيح : أخرجه أبو داود (٣٦٦٤) فى كتاب العلم ، باب : فى طلب العلم لغير الله تعالى ، وابن ماجه (٢٥٢) فى المقدمة ، باب : الانتفاع بالعلم والعمل به . والحديث صحيحه الشيخ الألبانى .

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٢٥٠) .

وَيَبْدَأُ بِالسَّمَاعِ مَنْ أَرْجَحَ شُبُوحَ بَلَدِهِ إِسْنَادًا وَعِلْمًا وَشَهْرَةً وَدِينًا، وَغَيْرَهُ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ مِهْمَاتِهِمْ فَلْيَرْحَلْ عَلَى عَادَةِ الْحَفَاطِ الْمُبْرزينِ،

(ثم ليفرغ جهده فى تحصيله ويغتنم إمكانه). ففى صحيح مسلم من حديث أبى هريرة مرفوعاً: «أحرص على ما ينفعك واستعن بالله، ولا تعجز»^(١). وقال يحيى بن أبى كثير: لا يُنال العلم براحة الجسم^(٢).

وقال الشافعى لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتمل و غنى النفس فيفلح، ولكن من طلبه بذلة النفس، وضيق العيش، وخدمة العلم، أفلح.

(ويبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً وعِلماً وشهرةً ودِيناً وغيره) إلى أن يفرغ منهم، ويبدأ بأفرادهم فمن تفرد بشيء أخذه عنه أولاً (فإذا فرغ من مهماتهم) وسماع عواليهم (فليرحل) إلى سائر البلدان (على عادة الحفاظ المبرزين) ولا يرحل قبل ذلك.

قال الخطيب: فإن المقصود من الرحلة أمران، أحدهما: تحصيل علو الإسناد وقدم السماع. والثانى: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة منهم، فإذا كان الأمران موجودين فى بلده ومعدومين فى غيره فلا فائدة فى الرحلة، أو موجودين فى كل منهما فليحصل بلده ثم يرحل.

قال: وإذا عزم على الرحلة فلا يترك أحداً فى بلده من بلده من الرواة إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث، وإن قلت، فقد قال بعضهم: ضيع ورقة ولا تضيع شيخاً.

والأصل فى الرحلة ما رواه البيهقى فى المدخل، والخطيب فى الجامع عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال: بلغنى حديث عن رسول الله ﷺ لم أسمعه، فابتنيت بعيراً فشددت عليه رحلى، وسرت شهراً حتى قدمت الشام فأتيت عبد الله ابن أنيس، فقلت للبواب: قل له جابر على الباب فأتاه فقال له: جابر بن عبد الله؟

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٦٤) فى كتاب القدر، باب: فى الأمر بالقوة وترك المعجز، وابن ماجه (٧٩) فى المقدمة، باب: فى القدر.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه مسلم (٦١٢) فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس.

وَلَا يَحْمِلُنَّ الشَّرَّ عَلَى التَّسَاهُلِ فِي التَّحَمُّلِ فَيُخَلَّ بِشَيْءٍ مِنْ شُرُوحِهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا يَسْمَعُهُ مِنْ أَحَادِيثِ الْعِبَادَاتِ وَالْأَدَابِ، فَذَلِكَ زَكَاةُ الْحَدِيثِ وَسَبَبُ حِفْظِهِ.

فأتانى فقال لى: ابن عبد الله، فقلت: نعم، فرجع فأخبره، فقام يطأطأ ثوبه حتى لقينى، فاعتقنى واعتفته، فقلت: حديث بلغنى عنك سمعته من رسول الله ﷺ فى القصاص، لم أسمعه فخشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يحشر الله العباد - أو قال الناس - عراة غرلاً بهماً، قلنا: ما بهماً؟ قال: ليس معهم شيء، ثم يناديهم ربهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولا أحد من أهل النار عنده مظلمة حتى أقصه منه، حتى اللطمة، قلنا: كيف وإنما نأتى الله عراة غرلاً بهماً، قال: بالחסنات والسيئات (١). واستدل البيهقى أيضاً برحلة موسى إلى الخضر، وقصته فى الصحيح.

وروى أيضاً من طريق عياش بن عباس عن واهب بن عبد الله المعافى قال: قدم رجل من أصحاب النبى ﷺ من الأنصار على مسلمة بن مخلد، فألفاه نائماً، فقال: أيقظوه، قالوا: بل نتركه حتى يستيقظ، قال: لست فاعلاً، فأيقظوا مسلمة له فرحب به وقال: انزل، قال: لا، حتى ترسل إلى عقبة بن عامر لحاجة لى إليه، فأرسل إلى عقبة فأتاه، فقال: هل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من وجد مسلماً على عورة فستره، فكأنما أحيا موءودة من قبرها»؟ فقال عقبة: قد سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك (٢).

وسأل عبد الله بن أحمد أباه عن طلب العلم، ترى له أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه، أو ترى له أن يرحل إلى المواضع التى فيها العلم فيسمع منهم؟ قال: يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين، وأهل المدينة ومكة، يسأل الناس لسماعه منهم.

(١) ضعيف: أخرجه الإمام أحمد فى «مسنده» (٣/ ٤٩٥)، والحاكم فى «المستدرک» (٢/ ٤٧٥)، (٤/ ٦١٨). وقال الهيثمى فى «المجمع» (١/ ١٣٣): رواه أحمد والطبرانى فى «الكبير»، وعبد الله بن محمد ضعيف.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٨٩١) فى كتاب الأدب، باب: فى الستر على المسلم، وأحمد فى «مسنده» (٤/ ١٤٧) مختصراً والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

فصل:

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْظَمَ شَيْخُهُ وَمَنْ يَسْمَعُ مِنْهُ، فَذَلِكَ مِنْ إِبْجَالِ الْعِلْمِ وَأَسْبَابِ الْإِتِّفَاعِ، وَيَعْتَقَدُ جَلَالَةَ شَيْخِهِ وَرَجْحَانَهُ وَيَتَحَرَّى رِضَاهُ، وَلَا يُطَوِّلُ عَلَيْهِ بَحِيثَ يَضْجُرُهُ وَلَيْسْتَشْرُهُ فِي أُمُورِهِ وَمَا يَشْتَغِلُ

وقال ابن معين: أربعة لا تأنس منهم رشدًا، وذكر منهم، رجلًا يكتب فى بلد ولا يرحل فى طلب الحديث.

وقال إبراهيم بن أدهم: إن الله يرفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث (ولا يحملنه الشره) والحرص (على التهازل فى التحمل فيخل بشيء من شروطه) السابقة، فإن شهوة السماع لا تنتهى، ونهمة الطلب لا تنقضى، والعلم كالبحار التى يتعذر كيلها، والمعادن التى لا ينقطع نيلها، أخرج المروزي فى كتاب العلم، قال: ثنا شعيب بن الحباب، حدثنى عمى صالح بن عبد الكبير، حدثنى عمى أبو بكر بن شعيب عن قتادة قال: قلت لشعيب بن الحباب: نزل على أبو العالية الرياحى، فأقلت عنه الحديث، فقال شعيب: السماع من الرجال أرزاق (وينبغى أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب) وقصائل الأعمال (فذلك زكاة الحديث وسبب حفظه) فقد قال بشر الحافى: يا أصحاب الحديث: أدوا زكاة هذا الحديث، اعملوا من كل مائتى حديث بخمسة أحاديث.

وقال عمرو بن قيس الملاحى: إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة، تكن من أهله. وقال وكيع: إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به. وقال إبراهيم بن إسماعيل ابن مجمع: كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به. وقال أحمد بن حنبل: ما كتبت حديثًا إلا وقد عملت به حتى مر بى أن النبى ﷺ احتجم وأعطى أبا شيبَةَ دينارًا، فاحتجمت وأعطيت الحجام دينارًا.

(فصل: وينبغى) للطلاب (أن يعظم شيخه ومن يسمع منه، فذلك من إجلال العلم وأسباب الانتفاع به) وقد قال المغيرة: كنا نهاب إبراهيم كما نهاب الأمير، وقال البخارى: ما رأيت أحدًا أوقر للمحدثين من يحيى بن معين، وفى الحديث: تواضعوا لمن تعلمون منه، رواه البيهقى مرفوعًا من حديث أبى هريرة وضعفه، وقال: الصحيح وقفه على عمر، وأورد فى الباب حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا: ليس منا من لم

يجلّ كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه، رواه أحمد^(١) وغيره، وأسند عن ابن عباس قال: وجدت عامة علم رسول الله ﷺ عند هذا الحى من الأنصار، فإن كنت لأتى باب أحدهم فأقبل ببابه، ولو شئت أن يؤذن لى عليه لأذن لى، لقرايتى من رسول الله ﷺ، ولكن كنت أبغى بذلك طيب نفسه.

وأسند عن أبى عبيد القاسم بن سلام قال: ما دققت على محدث بابه قط. لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(٢) (ويعتقد جلالة شيخه ورجحانه) على غيره، فقد روى الخليلى فى الإرشاد عن أبى يوسف القاضى قال: سمعت السلف يقولون: من لا يعرف لأستاذه لا يفلح (ويتحرى رضا) ويحذر سخطه (ولا يطول عليه بحيث يضجره) بل يقنع بما يحدثه به، فإن الإضجار يغير الأفهام ويفسد الأخلاق ويحيل الطباع، وقد كان إسماعيل بن أبى خالد من أحسن الناس خلقاً، فلم يزلوا به حتى ساء خلقه، وروينا عن ابن سيرين أنه سأله رجل عن حديث وقد أراد أن يقوم، فقال:

إنك إن كلفتنى مالم أطق

سواءك مما سسرك منى من خلق

قال ابن الصلاح^(٣): ويخشى على فاعل ذلك أن يحرم من الانتفاع، قال: رويانا عن الزهرى أنه قال: إذا طال للمجلس كان للشيطان فيه نصيب (وليستشره فى أموره) التى تعرض له (وما يشتغل فيه وكيفية اشتغاله) وعلى الشيخ نصحه فى ذلك (وينبغى له) أى للطالب (إذا ظفر بسماع) لشيخ (أن يرشد إليه غيره) من الطلبة (فإن كتمانهم) عنهم (لوم يقع فيه جهلة الطلبة، فيخاف على كتمانهم عدم الانتفاع، فإن من بركة الحديث إفادته) كما قال مالك (ونشره يمن)، وقال ابن معين: من بخل بالحديث وكتم على الناس سماعهم لم يفلح، وكذا قال إسحاق بن راهويه.

(١) صحيح: أخرجه أحمد فى «مسنده» (٥/ ٢٢٣) من حديث عبادة، وهو عند أبى داود (٤٩٤٣)، والترمذى (١٩٢١)، وأحمد (٢/ ١٨٥، ٢٠٧، ٢٢٢) من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنه.

(٢) سورة الحجرات: ٥.

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٢٥٢).

فيه، وَكَيْفِيَّةَ اشْتِغَالِهِ، وَنَبْغِي لَهُ إِذَا ظَفَرَ بِسَمَاعٍ أَنْ يُرْشِدَ غَيْرَهُ، فَإِنَّ كَتْمَانَهُ لَوْمْ يَقَعُ فِيهِ جَهْلَةُ الطَّلَبَةِ فَيَخَافُ عَلَى كَاتِمِهِ عَدَمَ الْإِنْتِفَاعِ، فَإِنَّ مِنْ بَرَكَةِ الْحَدِيثِ إِفَادَتُهُ وَتَنْشُرُهُ يَمَنٌ، وَلِيَحْذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مَنْ أَنْ يَمْنَعَهُ الْحَيَاءُ وَالْكَبَرُ مِنَ السَّعَى التَّامِّ فِي التَّحْصِيلِ وَآخِذِ الْعِلْمِ مِمَّنْ دُونَهُ فِي نَسَبٍ أَوْ سَنٍّ أَوْ غَيْرِهِ،

وقال ابن المبارك: من يخل بالعلم ابتلى بثلاث: إما أن يموت فيذهب علمه، أو ينسى، أو يتبع السلطان.

وروى الخطيب^(١) فى ذلك بسنده عن ابن عباس رفعه: إخوانى تناصحوا فى العلم ولا يكتم بعضكم بعضاً فإن خيانة الرجل فى علمه أشد من خيانتة فى ماله.

قال الخطيب: ولا يحرم الكتم عمن ليس بأهل أو لا يقبل الصواب إذا أرشد إليه أو نحو ذلك، وعلى ذلك يحمل ما نقل عن الأئمة من الكتم.

وقد قال الخليل لأبى عبيدة: لا تردن على معجب خطأ فيستفيد منك علماً ويتخذك عدواً.

(وليحذر كل الحذر من أن يمنعه الحياء أو الكبر من السعى التام فى التحصيل وأخذ العلم ممن دونه فى نسب أو سن أو غيره) فقد ذكر البخارى^(٢) عن مجاهد قال: لا ينال العلم مستحى ولا مستكبر.

وقال عمر بن الخطاب: من رقى وجهه دقّ علمه^(٣).

وقالت عائشة: نعم النساء نساء الأنصار، لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين^(٤).

وقال وكيع: لا يتنبّل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه، وكان ابن المبارك يكتب عمن هو دونه، فقيل له، فقال: لعل الكلمة التى فيها نجاتى لم تقع لى.

(١) فى «الجامع» (٢/ ١٤٩، ١٥٠).

(٢) فى كتاب العلم، باب: الحياء فى العلم.

(٣) ذكره ابن الصلاح فى «علوم الحديث» (ص ٢٢١).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى تعليلاً فى كتاب العلم، باب: الحياء فى العلم، ووصله مسلم

(٢٣٢) فى كتاب الحيض، باب: استحباب استعمال المتقلة من الحيض فرصة من مسك

فى موضع الدم.

وَلْيَصْبِرْ عَلَى جَفَاءِ شَيْخِهِ، وَلْيَعْتَنَ بِالْمُهْمِّ، وَلَا يُضَيِّعْ وَقْتَهُ فِي الْاِسْتِكْثَارِ مِنَ الشُّيُوخِ لِجَرْدِ اسْمِ الْكَثْرَةِ، وَلْيَكْتَبْ وَلْيَسْمَعْ مَا يَقَعُ لَهُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ جُزْءٍ بِكَمَالِهِ وَلَا يَتَخَبَّ فَإِنْ احتاجَ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ، فَإِنْ قَصَرَ عَنْهُ اسْتَعَانَ بِحَافِظٍ.

وروى البيهقى عن الأصمعى قال: من لم يحتمل ذل التعليم ساعة بقى فى ذل الجهل أبداً، وروى أيضاً عن عمر قال: لا تتعلم العلم لثلاث ولا تتركه لثلاث، لا تتعلم لتمازى به، ولا ترائى به، ولا تباهى به، ولا تتركه حياء من طلبه، ولا زهادة فيه، ولا رضا بجهالة.

(وليصبر على جفاء شيخه، وليعتن بالمهم ولا يضيع وقته فى الاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة) وصيتها، فإن ذلك شيء لا طائل تحته. قال ابن الصلاح^(١): وليس من ذلك قول أبى حاتم: إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش.

قال العراقي^(٢): كأنه أراد: اكتب الفائدة ممن سمعتها، ولا تؤخر حتى تنظر هل هو أهل للآخذ عنه أم لا؟ فربما فات ذلك بموته أو سفره أو غير ذلك، فإذا كان وقت الرواية أو العمل ففتش حيثئذ، ويحتمل أنه أراد استيعاب الكتاب، وترك انتخابه، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل، ويكون النظر فيه حال الرواية.

قال: وقد يكون قصد المحدث تكثير طرق الحديث وجمع أطرافه فتكثر بذلك شيوخه ولا بأس به، فقد قال حاتم: لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه.

(وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب أو جزء بكماله ولا يتخبط) فربما احتاج بعد ذلك إلى رواية شيء منه لم يكن فيما انتخبه فيندم، وقد قال ابن المبارك: ما انتخيت على عالم قط إلا ندمت، وقال ابن معين: صاحب الانتخاب يندم، وصاحب النسخ لا يندم (فإن احتاج إليه) أى إلى الانتخاب لكون الشيخ مكثراً وفى الرواية عسراً، أو كون الطالب غريباً لا يمكنه طول الإقامة (تولاه بنفسه) وانتخب عواليه وما تكرر من رواياته، وما لا يجده عند غيره (فإن قصر عنه) لقلته معرفته (استعان) عليه (بحافظ) قال ابن الصلاح^(٣): ويعلم فى الأصل على أول إسناد الأحاديث المتخبة بخط عريض أحمر، أو بصاد ممدودة أو بطاء ممدودة، أو نحو ذلك، وفائدته لأجل المعارضة أو لاحتمال ذهاب الفرع فيرجع إليه.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٥٣).

(٢) فى «فتح المغيب» (٣/ ٩٠).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٢٥٣).

فصل:

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى سَمَاعِهِ وَكُتِبَهُ دُونَ مَعْرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ، فَلْيَتَعَرَّفْ صِحَّتَهُ وَضَعْفَهُ وَفَقْهَهُ وَمَعَانِيَهُ وَلُغَتَهُ وَإِعْرَابَهُ وَأَسْمَاءَ رَجَالِهِ مُحَقَّقًا كُلَّ ذَلِكَ، مُعْتَنِيًا بِإِتْقَانٍ مُشْكِلَهَا حِفْظًا وَكِتَابَةً مُقَدِّمًا الصَّحِيحِينَ، ثُمَّ سَنَنْ أَبَى دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ، وَالنَّسَائِيَّ، ثُمَّ السَّنَنَ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، وَلِيَحْرَصَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَصْنَفْ مِثْلَهُ. ثُمَّ مَا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ. ثُمَّ مِنَ الْمَسَانِيدِ مُسْنَدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ مِنَ الْعِلَالِ كِتَابَهُ، وَكِتَابَ الدَّارَقُطْنِيِّ. وَمِنَ الْأَسْمَاءِ تَارِيخَ الْبُخَارِيِّ وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَكِتَابَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ. وَمَنْ

(فصل: ولا ينبغي للطالب (أن يقتصر) من الحديث (على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه) فيكون قد اتعب نفسه من غير أن يظفر بطلال، ولا حصول في عداد أهل الحديث، وقد قال أبو عاصم النبيل: الرئاسة في الحديث بلا دراية نذلة. قال الخطيب: هي اجتماع الطلبة على الراوى للسمع عند علو سنه، فإذا تميز الطالب بفهم الحديث ومعرفته تعجل بركة ذلك في شيبته.

(فليتعرف صحته) وحسنه (وضعه وفقهه ومعانيه ولغته وإعرابه وأسماء رجاله، محققًا كل ذلك، معتنيًا بإتقان مشكلها حفظًا وكتابةً مقدّمًا) في السماع والضبط والتفهم والمعرفة (الصحيحين ثم سنن أبي داود والترمذى والنسائى) وابن خزيمة وابن حبان (ثم السنن الكبرى للبيهقى وليحرص عليه فلم يصنف) فى بابهِ (مثلهُ ثم ما تمس الحاجة إليه، ثم من المسانيد) والجوامع، فأهم المسانيد (مسند أحمد و) يليه سائر المسانيد (غيره).

وأهم الجوامع الموطأ، ثم سائر الكتب المصنفة فى الأحكام، ككتاب ابن جريج وابن أبى عروبة وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن أبى شيبه، وغيرهم.

(ثم من) كُتِبَ (العلل: كتابه) أى أحمد (وكتاب الدارقطنى ومن) كُتِبَ (الأسماء: تاريخ البخارى) الكبير (و) تاريخ (ابن أبى خيثمة وكتاب ابن أبى حاتم) فى الجرح والتعديل (ومن) كُتِبَ (ضبط الأسماء: كتاب ابن مأكولا. وليعتن بكُتِبَ غريب الحديث و) كُتِبَ (شروحه) أى الحديث (وليكن الإتقان من شأنه) بأن يكون

ضَبَطَ الْأَسْمَاءَ كِتَابَ ابْنِ مَكُولَا، وَلَيَعْتَنَ بِكُتُبِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ، وَشُرُوحِهِ،
وَلْيَكُنْ الْإِتْقَانُ مِنْ شَأْنِهِ، وَلْيَذَكِّرْ بِمَحْفُوظِهِ، وَيَبَاحِثْ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ.

فصل:

وَلْيَسْتَغْلِ بِالتَّخْرِيجِ وَالتَّصْنِيفِ إِذَا تَاهَلَ لَهُ، وَلْيَعْتَنَ بِالتَّصْنِيفِ فِي
شَرْحِهِ وَبَيَانِ مُشْكَلِهِ مُتَقَنًا وَاضِحًا فَقَلَمًا يَمُهِرُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ
هَذَا،

كلما مر به اسم مشكل أو كلمة غريبة بحث عنها وأودعها قلبه، وقد قال ابن
مهدي: الحفظ الإتيان (وليذاكر بمحفوظه ويباحث أهل المعرفة) فإن المذاكرة تعين على
دوامه.

قال علي بن أبى طالب كرم الله وجهه: تذاكروا هذا الحديث، فإن لا تفعلوا
يدرس (١).

وقال ابن مسعود: تذاكروا الحديث، فإن حياته مذاكرته (٢).

وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: مذاكرة العلم ساعة خير من إحياء ليلة.

وقال أبو سعيد الخدرى: مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن.

وقال الزهرى: آفة العلم النسيان، وقلة المذاكرة، رواهما البيهقى فى المدخل.

ولیکن حفظه له بالتدریج قليلاً قليلاً، ففى الصحيح: خذوا من الأعمال ما
تطيقون (٣). وقال الزهرى: من طلب العلم جملة فاته جملة، وإنما يدرك العلم حديث
وحديثان.

(فصل: وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تاهل له) مبادراً إليه، (وليعتن
بالتصنيف فى شرحه وبیان مشكله متقناً واضحاً، فقلما تمهر فى علم الحديث من لم
يفعل هذا).

(١) أخرجه الدارمى فى «سننه» (٦٣٢).

(٢) المصدر السابق (٦٢٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٤٣) فى كتاب الإيمان، باب: أحب الدين إلى الله أودمه،
ومسلم (٧٨٢) فى كتاب صلاة المسافرين، باب: فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره
من حديث عائشة رضي الله عنها.

وللعلماء فى تصنيف الحديث طَرِيقَان: أَحَدُهُمَا تَصْنِيفُهُ عَلَى الْأَبْوَابِ، فَيَذْكُرُ
فى كُلِّ بَابٍ مَا حَضَرَهُ فِيهِ، وَالثَّانِيَةُ تَصْنِيفُهُ عَلَى الْمَسَانِيدِ

قال الخطيب: لا يتمهر فى الحديث ويقف على غوامضه، ويستين الخفى من
فوائده إلا من جمع متفرقه، وألف مشته، وضم بعضه إلى بعض، فإن ذلك مما يقوى
النفس، ويثبت الحفظ، ويذكرى القلب، ويشحذ الطبع، ويسط اللسان ويجيد البيان،
ويكشف المشته ويوضح الملتبس. ويكسب أيضًا جميل الذكر ويخلده إلى آخر الدهر،
كما قال الشاعر:

يَمُوتُ قَوْمٌ فَيَحْيِى الْعِلْمُ ذَكَرَهُم

والجهل يجعل أحياء كأموات

قال: وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائلة فليكر قلم النسخ، وليأخذ
قلم التخريج. وقال المصنف فى شرح المذهب: بالتصنيف يطلع على حقائق العلوم
ودقائقه ويثبت معه، لأنه يضطره إلى كثرة التنشيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة
والاطلاع على مختلف كلام الائمة، ومتفقه وَأَوضَح من مشكله وصحيحه من ضعيفه
وجزله من ركيكه، وما لا اعتراض فيه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد. قال
الربيع: لم أر الشافعى أَكْلاً بنهار ولا نائمًا بليل، لاهتمامه بالتصنيف.

(وللعلماء فى تصنيف الحديث) وجمعه (طريقان): أَحَدُهُمَا تصنيفه على
الأبواب) الفقهية كالكتب الستة ونحوها، أو غيرها كشعب الإيمان لليسهقى، والبعث
والنشور له وغير ذلك (فيذكر فى كل باب ما حضره) مما ورد (فيه) مما يدل على حكمه
إثباتًا أو نفيًا والأولى أن يقتصر على ما صح أو حَسَن، فإن جمع الجميع فليبين علة
الضعيف (الثانية تصنيفه على المسانيد) كل مسند على حدة، قال الدارقطنى: أول من
صنف مسندًا نعيم بن حماد، قال الخطيب: وقد صنف أسد بن موسى مسندًا، وكان
أكبر من نعيم سنًا وأقدم سماعًا، فيحتمل أن يكون نعيم سبقه فى حديثه.

وقال الحاكم: أول من صنف المسند على تراجم الرجال فى الإسلام عبيد الله بن
موسى العيسى، وأبو داود الطيالسى، وقد تقدم ما فيه فى نوع الحسن. وقال ابن عدى:
يقال إن يحيى الحماني أول من صنف المسند بالكوفة، وأول من صنف المسند بالبصرة
مسدد، وأول من صنف المسند بمصر أسد السنة، وأسد قبلهما، وأقدم موتًا. وقال
العقيلي عن على بن عبد العزيز: سمعت يحيى الحماني يقول: لا تسمعوا كلام أهل

فَيَجْمَعُ فِي تَرْجَمَةِ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا عِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِهِ صَحِيحِهِ وَضَعِيفِهِ . وَعَلَى هَذَا لَهُ أَنْ يُرْتَبَ عَلَى الْحُرُوفِ أَوْ عَلَى الْقَبَائِلِ فَيُفِيدُ بِنَبِيِّ هَاشِمٍ ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ نَسَبًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ عَلَى السَّوَابِقِ ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ ثُمَّ الْحَدِيثِيَّةُ ، ثُمَّ الْمُهَاجِرِينَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَتْحِ ، ثُمَّ أَصَاغِرُ الصَّحَابَةِ ، ثُمَّ النِّسَاءُ بَادِئًا بِأَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَمِنْ أَحْسَنِهِ تَصْنِيفُهُ مُعَلَّلًا بِأَنْ يَجْمَعَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ أَوْ بَابٍ طَرَقَهُ وَاخْتَلَفَ ، رَوَاتِهِ ، وَيَجْمَعُونَ أَيْضًا حَدِيثَ الشُّيُوخِ كُلِّ شَيْخٍ عَلَى انْفِرَادِهِ : كَمَا لَكَ وَسُفْيَانٌ وَغَيْرُهُمَا . وَالتَّرَاجِمُ : كَمَا لَكَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَهَشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ . وَالْأَبْوَابُ كَرُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى ، وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ وَلِيَحْذَرَ مِنْ إِخْرَاجِ تَصْنِيفِهِ إِلَّا بَعْدَ تَهْذِيبِهِ وَتَحْرِيرِهِ النَّظَرَ فِيهِ ، وَلِيَحْذَرَ مِنْ تَصْنِيفِ مَا لَمْ يَتَأَهَّلَ لَهُ ،

الكوفة فإنهم يحسدوننى لآنى أول من جمع المسند (فيجمع فى ترجمة كل صحابى ما عنده من حديثه صحيحه) وحسنه (وضيعفه وعلى هذا له أن يرتبه على الحروف) فى أسماء الأصحابه كما فعل الطبرانى وهو أسهل تناولاً (أو على القبائل فيبدأ بنبى هاشم ثم بالأقرب فالأقرب نسباً إلى رسول الله ﷺ أو على السوابق) فى الإسلام (فبالعشرة) يبدأ (ثم أهل بدر ثم الحديثية ثم المهاجرين بينها وبين الفتح) ثم من أسلم يوم الفتح (ثم أصاغر الصحابة سناً) كالسائب بن يزيد وأبى الطفيل (ثم النساء بادئاً بأمهات المؤمنين) قال ابن الصلاح : وهذا أحسن (ومن أحسنه) أى التصنيف (تصنيفه) أى الحديث (معللاً بأن يجمع فى كل حديث أو باب طرقة واختلاف رواته) فإن معرفة العلل أجل أنواع الحديث ، والأولى جعله على الأبواب ليسهل تناوله ، وقد صنف يعقوب بن شيبه مسنده معللاً فلم يتم . قيل : ولم يتم مسند معلل قط ، وقد صنف بعضهم مسند أبى هريرة معللاً فى مائتى جزء .

تتبيه :

من طرق التصنيف أيضاً جمعه على الأطراف ، فيذكر طرف الحديث الدال على بقیته ويجمع أمانيده ، إما مستوعباً أو مقيداً بكتب مخصوصة (ويجمعون أيضاً حديث الشيوخ كل شيخ على انفراده ، كمالك وسفيان وغيرهما) كحديث الأعمش للإسماعيلي ، وحديث الفضل بن عياض للنسائي وغير ذلك (و) يجمعون أيضاً (التراجم كمالك عن ابن عمر وهشام عن أبيه عن عائشة) وسهيل بن أبى

وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَرَّى الْعِبَارَاتِ الْوَاضِحَةَ، وَالْأَصْطِلَاحَاتِ الْمُسْتَعْمَلَةَ.

صالح عن أبيه عن أبى هريرة (و) يجمعون أيضاً (الأبواب) بأن يفرد كل باب على حدة بالتصنيف (كرؤية الله تعالى) أفردة الآجرى (ورفع اليدين فى الصلاة) و(القراءة خلف الإمام) أفردتها البخارى، و(النية) أفردة ابن أبى الدنيا، و(القضاء باليمين والشاهد) أفردة الدارقطنى، و(القنوت) أفردة ابن منده، و(البسمة) أفردة ابن عبد البر وغيره، وغير ذلك. ويجمعون أيضاً الطرق لحديث واحد كطرق «من كذب على» للطبرانى وطرق حديث (الحوض) للضياء، وغير ذلك.

(وليحذر من إخراج تصنيفه) من يده (إلا بعد تهذيبه وتحريه وتكريره النظر فيه، وليحذر من تصنيف ما لم يتأهل له) فمن فعل ذلك لم يفلح، وضره فى دينه وعلمه وعرضه، قال المصنف من زوائده (وينبغى أن يتحرى) فى تصنيفه (العبارات الواضحة) والموجزة (والاصطلاحات المستعملة) ولا يبالغ فى الإيجاز بحيث يفضى إلى الاستغلاق، ولا فى الإيضاح بحيث ينتهى إلى الركافة، ولكن اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر.

قال فى شرح المذهب: والمراد بذلك أن لا يكون هناك تصنيف يغنى عن مصنفه، من جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه، ما يزيد زيادات يُحتفل بها مع ضم ما فاته من الأساليب، قال: وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ويكثر الاحتياج إليه.

وقد رويانا عن البخارى فى آداب طالب الحديث أثرًا لطيفًا نختم به هذا النوع: أخبرنى أبو الفضل الأزهري وغيره سماعًا، أنا أبو العباس المقدسى، أخبرتنا عائشة بنت علي، أخبرنا أبو عيسى بن علاق، أخبرتنا فاطمة بنت سعد الخير، أخبرنا أبو نصر اليونانرى، سمعت أبا محمد الحسن بن أحمد السمرقندى يقول: سمعت أبا بكر محمد ابن أحمد بن محمد بن صالح بن خلف يقول: سمعت أبا ذر عمار بن محمد بن مخلد التميمى يقول: سمعت أبا المظفر محمد بن أحمد بن حامد البخارى قال: لما عزل أبو العباس الوليد بن إبراهيم بن زيد الهمداني عن قضاء الرى، ورد بخارى، فحملنى معلّمى أبو إبراهيم الحنّلى إليه، وقال له: أسألك أن تحدث هذا الصبى بما سمعت من مشايخنا، فقال: ما لى سماع، قال: فكيف وأنت فقيه؟ قال: لأنى لما بلغت مبلغ الرجال تأقت نفسى إلى طلب الحديث فقصدت محمد بن إسماعيل

البخارى، وأعلمته مرادى، فقال لى: يا بنى لا تدخل فى أمر إلا بعد معرفة حدوده والوقوف على مقاديره، واعلم أن الرجل لا يصير محدثاً كاملاً فى حديثه إلا بعد أن يكتب أربعاً مع أربع، كأربع مثل أربع فى أربع، عند أربع بأربع، على أربع عن أربع لأربع، وكل هذه الرباعيات لا تتم إلا بأربع، مع أربع، فإذا تمت له كلها هان عليه أربع وابتلى بأربع، فإذا صبر على ذلك أكرمه الله فى الدنيا بأربع وأثابه فى الآخرة بأربع.

قلت له: فسر لى رحمك الله ما ذكرت من أحوال هذه الرباعيات، قال: نعم، أما الأربعة التى يحتاج إلى كتبها هى: أخبار الرسول ﷺ، وشرائعه، والصحابة ومقاديرهم، والتابعين وأحوالهم، وسائر العلماء وتواريخهم، مع أسماء رجالها وكناهم وأمكنتهم وأزمتهم، كالتحميد مع الخطيب، والدعاء مع الترمذى، والبسملة مع السورة، والتكبير مع الصلوات، مثل المسند، والمرسلات، والموقوفات، والمقطوعات فى صغره، وفى إدراكه، وفى شبابه، وفى كهولته، عند شغله، وعند فراغه، وعند فقره، وعند غناه، بالجبال، والبحار، والبلدان، والبرارى، على الأحجار والأصداف، والجلود والاكتاف، إلى الوقت الذى يمكنه نقلها إلى الأوراق، عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعن كتاب أبيه، يتيقن أنه يخط أبيه دون غيره، لوجه الله تعالى طالباً لمرضاته، والعمل بما وافق كتاب الله تعالى منها، ونشرها بين طالبىها، والتأليف فى إحياء ذكره بعده، ثم لا تتم له هذه الأشياء إلا بأربع: هى من كسب العبد، معرفة الكتابة، واللغة، والصرف، والنحو، مع أربع هن: من عطاء الله تعالى: الصحة، والقدرة، والحرص، والحفظ، فإذا صحت له هذه الأشياء هان عليه أربع: الأهل، والولد، والمال، والوطن، وابتلى بأربع: شماتة الأعداء، وملامة الأصدقاء، وطعن الجهلاء، وحسد العلماء، فإذا صبر على هذه المحن أكرمه الله تعالى فى الدنيا بأربع: بعز القناعة، وبهيبة اليقين وبلذة العلم، وبحياة الأبد وأثابه فى الآخرة بأربع بالشفاعة لمن أراد من إخوانه، وبظل حيث العرش لا ظل إلا ظله، ويسقى من أراد من حوض محمد ﷺ، وبجوار النبیین فى أعلى عِلین فى الجنة، فقد أعلمتك يا بنى بمجملات جميع ما كنت سمعت من مشايخى مفرقاً فى هذا الباب، فاقبل الآن على ما قصدتلى له، أودع.

النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالى والنازل الإسنادُ حصِيصةٌ لهذه الأمة، وسنةٌ بالغةٌ مؤكدةٌ، وطلبُ العلوِّ فيه سنةٌ،

(النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالى والنازل: الإسناد) فى أصله (خصيصة) فاضلة (لهذه الأمة) ليست لغيرها من الأمم.

قال ابن حزم: نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد فى كثير من اليهود، لكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه.

قال: وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط. وأما النقل بالطريق المشتبهة على كذاب أو مجهول العين فكثير فى نقل اليهود والنصارى.

قال: وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبى أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص.

وقال أبو على الجياني: خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب، ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم^(١) وغيره عن مطر الوراق فى قوله تعالى: (أو أثارة من علم) قال: إسناد الحديث (وسنة بالغة مؤكدة) قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، أخرجه مسلم^(٢).

وقال سفيان بن عيينة: حدث الزهرى يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهرى: أترقى السطح بلا سلم.

وقال الثورى: الإسناد سلاح المؤمن (وطلب العلو فيه سنة) قال أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالى سنة عن سلف، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه. وقال محمد بن أسلم الطوسى: قرب

(١) فى «المدخل» (ص ٢).

(٢) فى المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين (١/ ١٥)، وعند الترمذى (٤٠٥٣) فى «العلل».

ولهذا استُحِبَّتِ الرَّحْلَةُ وَهُوَ أَقْسَامٌ: أَجْلُهَا الْقُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ نَظِيفٍ.

الإسناد قرب - أو قرية - إلى الله (ولهذا استُحِبَّتِ الرحلة) كما تقدم، قال الحاكم: ويحتج له بحديث أنس، فى الرجل الذى أتى النبى ﷺ؛ وقال: أتانا رسولك فزعم كذا، الحديث. رواه مسلم^(١)، قال: ولو كان طلب العلو فى الإسناد غير مستحب لأنكر عليه سؤاله لذلك، ولأمر بالاعتصار على ما أخبره الرسول عنه، قال: وقد رحل فى طلب الإسناد غير واحد من الصحابة، ثم ساق بسنده حديث خروج أبى أيوب إلى عقبة بن عامر، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله ﷺ غير عقبة، الحديث، فى مستر المؤمن. وقال العلائى: فى الاستدلال بما ذكره نظر، لا يخفى.

أما حديث ضمام فقد اختلف العلماء فيه، هل كان أسلم قبل مجيئه أم لا؟ فإن قلنا: إنه لم يكن أسلم كما اختاره أبو داود، فلا ريب فى أن هذا ليس طلباً للعلو، بل كان شاكاً فى قول الرسول الذى جاءه. فرحل إلى النبى ﷺ، حتى استثبت الأمر وشاهد من أحواله ما حصل له العلم القطعى بصدقه، ولهذا قال فى كلامه: فزعم لنا أنك إلى آخره، فإن الزعم إنما يكون فى مظنة الكذب، وإن قلنا: كان أسلم فلم يكن مجبواً أيضاً لطلب العلو فى إسناد، بل ليرتقى من الظن إلى اليقين، لأن الرسول الذى اتهم لم يفد خبره إلا الظن، ولقاء النبى ﷺ أفاد اليقين.

قال: وكذلك ما يحتج به لهذا القول من رحلة جماعة من الصحابة والتابعين فى سماع أحاديث معينة إلى البلاد لا دليل فيه أيضاً، لجواز أن تكون تلك الأحاديث لم تتصل إلى من رحل بسببها من جهة صحيحة، وكانت الرحلة لتحصيلها لا للعلو فيها.

قال: نعم لا ريب فى اتفاق أئمة الحديث قديماً وحديثاً على الرحلة إلى من عنده الإسناد العالى (وهو) أى العلو (أقسام) خمسة (أجلها القرب من رسول الله ﷺ) من حيث العدد (بإسناد صحيح نظيف) بخلاف ما إذا كان مع ضعف، فلا التفات إلى هذا العلو، لا سيما إن كان فيه بعض الكلايين المتأخرين، ممن ادعى سماعاً من الصحابة، كابن هبة ودينار وخرائش ونعيم بن سالم ويعلى بن الأشدق وأبى الدنيا الأشج، قال

(١) صحيح: وقد تقلم.

الذهبي: متى رأيت المحدث يفرح بعوالى هؤلاء فاعلم أنه عامى يعدّها. وأعلى ما يقع لنا ولاضربنا فى هذا الزمان من الأحاديث الصحاح المتصلة بالسماع ما بيننا وبين النبى ﷺ فيه اثنا عشر رجلاً، وبالإجازة فى الطريق أحد عشر، وذلك كثير، ويضعف يسير غير واه عشرة، ولم يقع لنا بذلك إلا أحاديث قليلة جداً فى معجم الطبرانى الصغير أخبرنى مسند الدنيا أبو عبد الله محمد بن مفضل الحلبي إجازة مكاتبة منه، فى رجب سنة ثمانمائة وتسعة وستين عن محمد بن إبراهيم بن أبى عمر المقدسى، وهو آخر من حدث عنه بالإجازة، أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن البخارى، وهو آخر من حدث عنه عن أبى القاسم عبد الواحد بن القاسم الصيدلانى، وهو آخر من حدث عنه، أخبرتنا أم إبراهيم بنت عبد الله وأبو الفضل الثقفى سماعاً عليهما قالا، أنا أبو بكر بن ريدة أنا أبو القاسم الطبرانى ثنا عبيد الله بن رُمَاحٍ سنة مائتين وأربع وسبعين ثنا أبو عمرو زياد بن طارق وكان قد أتت عليه مائة وعشرون سنة، قال سمعت أبا جرول زهير ابن صرد الجشمى يقول: لما أسرنا رسول الله ﷺ يوم حنين يوم هوالن، وذهب يفرق السبى والنساء فأتيته فأنشأت أقول هذا الشعر:

امتن علينا رسول الله فى كرم

فلأنك المرء نرجوه وننتظر

امتن على بيضة قد عاقها قدر

مشئت شملها فى دهرها غير

أبقت لنا الدهر هتافاً على حزن

على قلوبهم الغمماء والغممر

إن لم تداركهم نعماء تنشرها

يا أرجع الناس حلمًا حين يخنبر

أدق على نسوة قد كنت ترضعها

وإذ يزيناك ما تأتى وما تذر

لا نجعلنا كمن شالت نعماته

واستبق منا فلينا معشر زهر

إنا لشكرُ للنعماء إذا كفرت
وعندنا بعد هذا اليوم مسدخر
فأليس العفو من قد كنت ترضعه
من أمهاتك إن العفو مشتهر
يا خير من مرحت كمت الجياد به
عند الهياج إذا ما استوقد الشرر
إنا نؤمل عِفْفوًا منك تُلبسه
هذى البرية إذ تعفو وتتصر
فاعفُ عفا الله عما أنت راهبه
يوم القيامة إذ يُهدى لك الظفر

قال، فلما سمع النبی ﷺ هذا الشعر قال: ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم، وقالت قريش: ما كان لنا فهو لله ولرسوله، وقالت الأنصار: ما كان لنا فهو لله ولرسوله: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، عشارى أخرجه أبو سعيد الأعرابى فى معجمه، عن ابن رماحس، وأبو الحسين بن قانع عن عبيد الله بن علي الخواص، عن ابن رماحس، وله شاهد من رواية ابن إسحاق فى المغازى، قال: حدثنى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: لما كان يوم حنين يوم هوازن فذكر القصة وسياقه أتم، وقد أخرجه الضياء فى المختارة من حديث زهير، واستشهد له بحديث عمرو بن شعيب، فهو عنده على شرط الحسن، وأما الذهبى فقال فى الميزان: عبيد الله بن رماحس القيسى الرملى، كان معمرًا ما رأيت للمتقدمين فيه جرحًا، قال: ثم رأيت لحديثه هذا علة قاذحة، قال ابن عبد البر فيه: رواه عبيد الله عن زياد بن طارق عن زياد ابن صرد بن زهير عن أبيه عن جده زهير، فعمد عبيد الله إلى الإسناد فأسقط منه رجلين وبه إلى الطبرانى، ثنا جعفر بن حميد بن عبد الكريم بن فروخ الأنصارى الدمشقى، حدثنى جدى لأمى عمرو بن أبان بن مفضل المدنى قال: أرانى أنس بن مالك الوضوء: أخذ ركوة فوضعها على يساره، وصب على يده اليمنى فغسلها ثلاثًا ثم أدار الركوة على يده اليمنى، فتوضأ ثلاثًا ثلاثًا ومسح برأسه ثلاثًا، وأخذ ماءً جديدًا لصماخه، فقلت له: قد مسحت أذنك، فقال: يا غلام إنهما من الرأس، ليس هما من الوجه، ثم قال: يا غلام هل رأيت أو فهمت أو أعيد عليك. فقلت: قد كفانى. قال: وهكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، هذا حديث غريب من هذا الوجه.

الثانى: القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ.

الثالث: العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الخمسة أو غيرها من المعتمدة، وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والإبدال، والمساواة والمصافحة فالموافقة أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم من غير جهته بعد أقل من عددك إذا رويته عن مسلم عنه، والبذل أن يقع هذا العلو عن مثل شيخ مسلم وقد يسمى هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ مسلم.

والمساواة فى أعصارنا قلّة عدد إسناده إلى الصحابي أو من قاربه بحيث يقع بينك وبين صحابى مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه.

قال الذهبى فى الميزان: انفرد به الطبرانى عن جعفر، وعمرو بن أبان لا يدرى من هو. قال: والحديث ثمانى له على ضعفه.

(الثانى القرب من إمام من أئمة الحديث) كالاعمش وهشيم وابن جريج والأوزاعى ومالك وشعبة وغيرهم من الصحة أيضاً (وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ).

(الثالث. العلو) المقيد (بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الخمسة أو غيرها من) الكتب (المعتمدة) وسماه ابن دقيق العيد علو التنزيل، وليس بعلو مطلق إذ الراوى لو روى الحديث من طريق كتاب منها وقع أنزل مما لو رواه من غير طريقها، وقد يكون عالياً مطلقاً أيضاً (وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والإبدال والمساواة والمصافحة، فالموافقة: أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم) مثلاً (من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته) بإسناده (عن مسلم عنه، والبذل: أن يقع هذا العلو عن) شيخ غير شيخ مسلم (وهو (مثل شيخ مسلم) فى ذلك الحديث (وقد يسمى هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ مسلم) فهو موافقة مقيدة، وقد تطلق الموافقة والبذل مع عدم العلو، بل ومع النزول أيضاً، كما وقع فى كلام الذهبى وغيره، وقال ابن الصلاح: هو موافقة وبذل، ولكن لا يطلق عليه ذلك لعدم الالتفات إليه.

تنبيه:

لم أقف على تصريح بأنه هل يشترط استواء الإسناد بعد الشيخ للمجتمع فيه أولاً، وقد وقع لى فى الإملاء حديث أمليته من طريق الترمذى، عن قتيبة عن عبد

وَالْمُصَافِحَةُ أَنْ تَقَعَ هَذِهِ الْمُسَاوَةُ لِشَيْخِكَ، فَيَكُونُ لَكَ مُصَافِحَةٌ كَأَنَّكَ صَافَحْتَ مُسْلِمًا فَأَخَذَتْهُ عَنْهُ.

فَإِنْ كَانَتْ الْمُسَاوَةُ لِشَيْخِ شَيْخِكَ كَانَتْ الْمُصَافِحَةُ لِشَيْخِكَ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُسَاوَةُ لِشَيْخِ شَيْخِ شَيْخِكَ فَالْمُصَافِحَةُ لِشَيْخِ شَيْخِكَ، وَهَذَا الْعُلُوُّ تَابِعٌ لِلزُّوْلِ، فَلَوْلَا نَزُولُ مُسْلِمٍ وَشَبِيهِهِ لَمْ تَعْلُ أَنْتَ.

الرابع: العلوُّ يتقدم وفاة الراوى فَمَا أَرْوِيهِ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ الْحَاكِمِ أَغْلَاهُمَا أَنْ أَرْوِيهِ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَلْفٍ عَنِ الْحَاكِمِ لِيَتَقَدَّمَ وَفَاةُ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ ابْنِ خَلْفٍ.

وَأَمَّا عُلُوُّهُ بِتَقَدُّمِ وَفَاةِ شَيْخِكَ فَحَدَّثَهُ الْحَافِظُ

العزیز الدراوردی، عن سهل بن أبى صالح عن أبیه عن أبی هريرة مرفوعاً، لا تجعلوا بیوتکم مقابر، الحديث، وقد أخرجه مسلم عن قتية عن يعقوب القارىء عن سهل، فقتية له فيه شيخان عن سهل، فوقع فى صحيح مسلم عن أحدهما: وفى الترمذى عن الآخر، فهل يسمى هذا موافقة لاجتماعنا معه فى قتيبة، أو بدلاً للتخالف فى شيخه، والاجتماع فى سهل أولاً، ولا يكون واسطة بين الموافقة والبدل، احتمالات: أقربها عند الثالث. (والمساواة فى أعصارنا قلة عدد إسنادك إلى الصحابى أو من قاربه بحيث يقع بينك وبين صحابى مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه) وهذا كان يوجد قديماً، وأما الآن فلا يوجد فى حديث بعينه، بل يوجد مطلق العدد كما قال العراقى، فإنه تقدم أن بينى وبين النبى ﷺ عشرة أنفس فى ثلاثة أحاديث، وقد وقع للنسائى حديث بينه وبين النبى ﷺ فى عشرة أنفس، وذلك مساواة لنا، وهو ما رواه فى كتاب الصلاة قال: أخبرنا محمد بن بشار، أخبرنا عبد الرحمن، أخبرنا زائدة عن منصور عن هلال عن الربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن ابن أبى لیلی عن امرأة عن أبى أيوب عن النبى ﷺ قال: قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن (١).

(١) صحيح: أخرجه الترمذى (٣٠٦٠) فى كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء فى سورة الإخلاص، والنسائى (١٧١/٢) فى كتاب الافتتاح، باب: الفضل فى قراءة، قل هو الله أحد. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

ابن جوصى بمضى خمسين سنة من وفاة الشيخ، وابن منده ثلاثين.
الخامس: العلو بتقدم السماع، ويدخل كثير منه فيما قبله، ويمتاز بأن
يسمع شخصان من شيخ وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً، والآخر من
أربعين، وتساوى العدد إليهما فالأول أعلى

قال النسائى: ما أعلم فى الحديث إسناداً أطول من هذا، وفيه ستة من التابعين
أولهم منصور، وقد رواه الترمذى عن قتيبة ومحمد بن بشار، قالوا ثنا ابن مهدى ثنا
زائدة به، وقال: حسن، والمرأة هى امرأة أبى أيوب، وهو عشارى للترمذى أيضاً.

(والمصافحة أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون لك مصافحة كأنك صافحت
مسلماً فأخذه عنه. فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك، وإن
كانت) المساواة (لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك، وهذا العلو تابع لنزول)
غالبًا (فلولا نزول مسلم وشبهه لم تعل أنت) وقد يكون مع علوه أيضاً، فيكون عاليًا
مطلقًا.

(الرابع: العلو بتقديم وفاة الراوى) وإن تساوى فى العدد، قال المصنف: (فما
أرويه عن ثلاثة عن البيهقى عن الحاكم أعلاههما أن أرويه عن ثلاثة، عن أبى بكر بن
خلف عن الحاكم، لتقدم وفاة البيهقى عن ابن خلف) وكذلك من سمع مسند أحمد
على الخلاوى، عن أبى العباس الحلبي، عن النجيب، أعلى ممن سمعه على الجمال
الكنانى، عن العرّضى، عن زينب بنت مكى، لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة
الآخرين.

(وأما علوه بتقديم وفاة شيخك) لا مع التفات لأمر آخر أو شيخ آخر، (فحده
الحافظ) أحمد بن عمير (بن جوصى) الدمشقى (بمضى خمسين سنة من تاريخ وفاة
الشيخ و) حده أبو عبد الله (بن منده ثلاثين) تمضى من موته، وليس يقع فى تلك المدة
أعلى من ذلك.

قال ابن الصلاح: وهو أوسع.

(الخامس: العلو بتقدم السماع) من الشيخ، فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن
سمع منه بعده.

(ويدخل كثير منه فيما قبله ويمتاز) عنه (بأن يسمع شخصان من شيخ وسماع
أحدهما منذ ستين سنة مثلاً والآخر من أربعين) سنة (وتساوى العدد إليهما فالأول

وَأَمَّا التَّزْوُلُ فَضِدُّ الْعُلُوِّ، فَهُوَ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ تُعْرَفُ مِنْ ضِدِّهَا، وَهُوَ مَفْضُولٌ مَرْغُوبٌ عَنْهُ عَلَى الصَّوَابِ، وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ وَقَضْلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْعُلُوِّ،

أعلى) من الثانى، ويتأكد ذلك فى حق من اختلط شيخه أو خرف، وربما كان المتأخر أرجح، بأن يكون تحديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإتقان والضبط، ثم حصل له ذلك بعد، إلا أن هذا علو معنوى، كما سيأتى.

تنبيه:

جعل ابن طاهر وابن دقيق العيد هذا الذى قبله قسماً واحداً، وزاد العلو إلى صاحبيه الصحيحين، ومصنفى الكتب المشهورة، وجعله ابن طاهر قسمين: أحدهما: العلو إلى الشيخين، وأبى داود وأبى حاتم ونحوهم. والآخر: العلو إلى كتب مصنفة لأقوام كابن أبى الدنيا والخطابى.

ثم قال: واعلم أن كل حديث عز على المحدث ولم يجده غالباً، ولا بد له من إيراده، فمن أى وجه أورده فهو عال بعزته، ومثل ذلك بأن البخارى روى عن أمثال أصحاب مالك، ثم روى حديثاً لأبى إسحاق الفزارى عن مالك، لمعنى فيه، فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال.

نكتة:

وقع لنا حديث اجتمع فيه أقسام العلو: أخبرتنى أم الفضل بنت محمد المقدسى، بقراءتى عليها فى ربيع الآخر سنة سبعين وثمانمائة، أنا أبو إسحاق التنوخى سماعاً وكانت وفاته سنة ثمانمائة، عن إسماعيل بن يوسف القيسى، وأبى رُوح بن عبد الرحمن المقدسى، قالوا: أنا أبو المنجى بن الليثى، قال: الأول سنة ثلاث وستين وستمائة أنا الوقت السجزى فى شعبان سنة اثنين وخمسين وخمسمائة أنا أبو العاصم الفضل بن يحيى الانصارى فى ذى الحجة سنة تسع وأربعين وأربعمائة أخبرنا أبو محمد ابن أبى شريح، وكانت وفاته فى صفر سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة أنا أبو عبد الله بن محمد المنيفى - يعنى أبا القاسم البغوى - وكانت وفاته سنة سبع عشرة وثلثمائة، ثنا علي بن الجعد الجوهري وكانت وفاته فى رجب سنة ثلاثين ومائتين، أنا شعبة بن الحجاج ومات سنة ستين ومائة، وعلى ابن الجعد آخر من روى عنه؛ عن محمد بن المنكدر، سمعت جابر بن عبد الله

يقول: استأذنت على النبى ﷺ فقال: «من هذا؟» فقلت: أنا، فقال: «أنا... أنا!!! كأنه كرهه (١)».

هذا الحديث اجتمع فيه أنواع، أما العدد فينبى وبين النبى ﷺ اثنا عشر رجلاً ثقات بالسماع المتصل، وهو أعلى ما يقع من ذلك.

وأما بالنسبة إلى بعض الأئمة فلأن شعبة بن الحجاج من كبار الأئمة الذين روى الأئمة الستة عن أصحابهم، ولم يقع حديثه بعلو إلا فى كتاب البخارى وأبى داود، وبينهما وبينه فى كثير من الأحاديث رجل واحد.

وأما بقية الجماعة فأقل ما بينهم وبينه اثنان، وهو متقدم الوفاة، وبينى وبينه تسعة أنفس، وهو نهاية العلو، وأما علوه بالنسبة إلى أئمة الكتب، فقد أخرجه البخارى عن أبى الوليد عن شعبة، فوقع لى بدلاً عالياً كأنى سمعته من أبى الحسن بن أبى المجد، وأبى إسحاق التنوخى وغيرهما، من شيوخ شيوخنا فى الصحيح. ورواه مسلم عن محمد بن عبد الله بن ثمر، عن عبد الله بن إدريس، وعن يحيى بن يحيى، وأبى بكر ابن أبى شيبة كلاهما عن وكيع، وعن إسحاق بن إبراهيم عن النضر بن شميل، وأبى عامر العقلى وعن محمد بن مثنى عن وهب بن جرير وعن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن بهز بن أسد وأبى داود عن مسدد عن بشر بن المفضل، والترمذى عن سويد ابن نصر عن ابن المبارك، والنسائى عن حميد بن مسعدة عن بشر بن المفضل، وابن ماجه عن أبى شيبة عن وكيع، كلهم عن شعبة، فوقع لى بدلاً لهم عالياً بثلاث درجات، فكأنى سمعته من أبى إسحاق بن مضر راوى صحيح مسلم، ومن أبى الحسن ابن المقيّر راوى الترمذى وكانت وفاته سنة تسعين وستمائة، ومن إسماعيل بن أحمد العراقى راوى النسائى وكانت وفاته سنة تسعين وستمائة، ومن أبى السعادات راوى سنن ابن ماجه وكانت وفاته سنة اثنتين وستمائة.

(وأما التزول فضعف العلو فهو خمسة أقسام) أيضاً (تعرف من ضدها) فكل قسم من أقسام العو ضده قسم من أقسام التزول (وهو مفضول مرغوب عنه على الصواب وقول الجمهور) قال ابن المدينى: التزول شؤم، وقال ابن معين: الإسناد النازل قرحة فى

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٥٥) فى كتاب الأداب، باب: كراهة قول المستأذن أنا إذا قيل من هذا؟

فَإِنْ تَمَيَّزَ بِفَائِدَةٍ فَهُوَ مُخْتَارٌ.
النوع الثالثون: المشهور من الحديث هو قسمان
صحيح وغيره، ومشهور بين أهل الحديث خاصة وبينهم وبين غيرهم،

الوجه (وقضله بعضهم على العلو) حكاه ابن خلاد عن بعض أهل النظر، لأن الإسناد كلما زاد عدده زاد الاجتهاد فيه، فيزداد الثواب فيه.

قال ابن الصلاح^(١): وهذا مذهب ضعيف الحجة. قال ابن دقيق العيد: لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى (فإن تميز) الإسناد النازل (بفائدة) كزيادة الثقة فى رجاله علي العالى، أو كونهم أحفظ أو أفقه أو كونه متصلاً بالسماع، وفى العالى حضور أو إجازة أو منزلة أو تساهل بعض رواته فى الحمل ونحو ذلك (فهو مختار) قال وكيع لأصحابه: الأعمش أحب إليكم عن وائل عن عبد الله، أم سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقالوا: الأعمش عن أبى وائل أقرب، فقال: الأعمش شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه.

قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال.

وقال السلفى: الأصل الأخذ عن العلماء، فتزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حيثئذ هو العالى فى المعنى عند النظر والتحقيق.

قال ابن الصلاح^(٢): ليس هذا من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حديث المعنى.

قال شيخ الإسلام: ولابن حبان تفصيل حسن، وهو أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى، وإن كان للمتن فالفقهاء.

(النوع الثالثون: المشهور من الحديث) قال ابن الصلاح: ومعنى الشهرة مفهوم، فاكفى بذلك عن حده.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٢٦٣).

(٢) المصدر السابق (٢٦٢).

وقال البلقينى: لم يذكر له ضابطاً، وفى كتب الأصول المشهور ويقال له: المستفيض الذى تزيد نقلته على ثلاثة.

وقال شيخ الإسلام: المشهور ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر، سعى بذلك لوضوحه، وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضاً، ومنهم من غاير بينهما: بأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من عكس (هو قسمان: صحيح وغيره) أى حسن وضعيف (ومشهور بين أهل الحديث خاصة و) مشهور (بينهم وبين غيرهم) من العلماء والعامه، وقد يراد به ما اشتهر على الألسنة، وهذا يطلق على ما له إسناده واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناده أصلاً، وقد صنف فى هذا القسم الزركشى: التذكرة فى الأحاديث المشتهرة، وألفت فيه كتاباً مرتباً على حروف المعجم استدركت فيه ما فاته من الجمل الغفير، مثال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح، حديث «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه»^(١) وحديث من أتى الجمعة فليغتسل^(٢)، ومثله الحاكم وابن الصلاح بحديث «إنما الأعمال بالنيات»^(٣) فاعترض: بأن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد، وأول الإسناده فرد كما تقدم، ومثاله وهو حسن: حديث: طلب العلم فريضة على كل مسلم^(٤)، فقد قال المزي: إن له طرقاً يرتقى بها إلى رتبة الحسن، ومثاله وهو ضعيف: الأذنان من الرأس^(٥)، مثل به الحاكم.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٠٠) فى كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، ومسلم (٢٦٧٣) فى كتاب العلم، باب: رفع العلم وقبضه.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٨٧٧) فى كتاب الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة، ومسلم (٨٤٤) فى أول كتاب الجمعة.

(٣) صحيح: وقد تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٣٤) فى كتاب الطهارة، باب: صفة وضوء النبي ﷺ،

والترمذى (٣٧) فى كتاب الطهارة، باب: ما جاء أن الأذنين من الرأس، وابن ماجه

(٤٤٤) فى كتاب الطهارة، باب: الأذنان من الرأس من حديث أبى أمامة رضي الله عنه.

والحديث وضعفه الشيخ الألبانى.

ومثال المشهور عند أهل الحديث خاصة حديث أنس: إن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان^(١). أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمى عن أبى جلز عن أنس، وقد رواه عن أنس، غير أبى مجلز، وعن أبى مجلز غير سليمان، وعن سليمان جماعة، وهو مشهور بين أهل الحديث، وقد يستغربه غيرهم، لأن الغالب على رواية التيمى عن أنس كونها بلا واسطة.

ومثال المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده^(٢).

ومثال المشهور عند الفقهاء: أبغض الحلال عند الله^(٣). صححه الحاكم: من سئل عن علم فكتمه، الحديث^(٤)، حسنه الترمذى، ولا غيبة لفاسق^(٥)، حسنه بعض الحفاظ، وضعفه البيهقى وغيره: لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد^(٦)، وضعفه الحافظ. استاكوا عرضاً وادهنوا غباً واكتحلوا وتركوا. قال ابن الصلاح: بحث عنه فلم أجد له أصلاً ولا ذكراً فى شيء من كتب الحديث.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٠٠٣) فى كتاب الوتر، باب: القنوت قبل الركوع وبعده، ومسلم (٦٧٧) فى كتاب المساجد، باب: استجاب القنوت فى جميع الصلوات.
(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٠) فى كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ومسلم (٤٠) فى كتاب الإيمان، باب: بيان تفاضل الإسلام، وأى أمور خير، من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنه، ومسلم (٤١) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢١٧٨) فى كتاب الطلاق، باب: فى كراهية الطلاق، وابن ماجه (٢٠١٨) فى كتاب الطلاق، باب: حدثنا سويد بن سعيد من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه، والحديث وضعفه الشيخ الألبانى.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٦٥٨) فى كتاب العلم، باب: كراهية منع العلم، والترمذى (٢٦٤٩) فى كتاب العلم، باب: ما جاء فى كتمان العلم، وابن ماجه (٢٦١) فى المقدمة، باب: من سئل عن علم فكتمه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٥) باطل: ذكره الهيثمى فى «المجمع» (٦٥٧) وقال: رواه الطبرانى فى الكبير، وفيه العلاء ابن بشر وضعفه الأردى.

(٦) ضعيف: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» (١/ ٤١٩، ٤٢٠) من حديث جابر وأبى هريرة رضى الله عنه، والحديث وضعفه الشيخ الألبانى فى «الإرواء» (٤٩١).

وَمِنْهُ الْمُتَوَاتِرُ الْمَعْرُوفُ فِي الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ، وَلَا يَذْكُرُهُ الْمُحَدِّثُونَ،

ومثال المشهور عند الأصوليين: رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه^(١)، صححه ابن حبان، والحاكم بلفظ: إن الله وضع.

ومثال المشهور عند النحاة: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه، قال العراقي وغيره: لا أصل له، ولا يوجد بهذا اللفظ فى شيء من كتب الحديث.

ومثال المشهور بين العامة: من دل على خير فله مثل أجر فاعله^(٢)، أخرجه مسلم، مداراة الناس صدقة^(٣)، صححه ابن حبان، البركة مع أكابرهم^(٤)، صححه ابن حبان والحاكم. ليس الخبر كالمعاينة^(٥)، صححاه أيضاً.

المستشار مؤتمن^(٦)، حسنه الترمذى، العجلة من الشيطان^(٧)، حسنه الترمذى أيضاً، اختلاف أمتى رحمة^(٨)، نية المؤمن خير من عمله^(٩)، من يورك له فى شيء

(١) صحيح: أخرجه الحاكم فى «مستدركه» (١٩٨ / ٢) والحديث صححه الشيخ الالبانى فى «الإرواء» (٨٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٩٣) فى كتاب الإمارة، باب: فضل إعانة الغزى فى سبيل الله.

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن حبان فى «صحيحه» (٤٧١)، والطبرانى فى «الأوسط» (١) / ٢٨٦ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن حبان فى «صحيحه» (٥٥٩)، والحاكم فى «مستدركه» (١) / ٦٢ من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٥) إسناده صحيح: أخرجه الإمام أحمد فى «مسنده» (١ / ٢١٥، ٢٧١)، وابن حبان فى «صحيحه» (٦٢١٣، ٦٢١٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٥١٢٨) فى كتاب الادب، باب: فى المشورة، والترمذى (٢٩٧٧) فى كتاب الاستئذان، باب: ما جاء أن المستشار مؤتمن، وابن ماجه (٣٧٤٥) فى كتاب الادب، باب: المستشار مؤتمن، من حديث أبى هريرة رضي الله عنه، وفى الباب عن أم سلمة وابن مسعود وابن عمر وعلى رضي الله عنهم. والحديث صححه الشيخ الالبانى.

(٧) ضعيف: أخرجه الترمذى (٢٠٨١) فى كتاب البر والصلة، باب: ما جاء فى الثانى والعجلة، وقال: حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل العلم فى عبد المهيمن بن عباس وضعفه من قبل حفظه ا. هـ. والحديث ضعفه الشيخ الالبانى.

(٨) موضوع: انظر: «الضعيفة» للالبانى (٥٧).

(٩) ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (٦ / ٢٢٨) من حديث سهل بن سعد، وانظر: «ضعيف الجامع» (٥٩٧٧).

وَهُوَ قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي رَوَايَاتِهِمْ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ مَنْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمْ ضَرُورَةً عَنْ مِثْلِهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ،

فليزمه، الخير عادة^(١)، عرفوا ولا تعفوا، جبلت القلوب على حب من أحسن إليها^(٢).

أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم، وكلها ضعيفة، من عرف نفسه فقد عرف ربه، كنت كثرًا لا أعرف، الباذغيان لما أكل له، يوم صومكم يوم نحركم، من بشرنى بأذى بشرته بالجنة، كلها باطلة لا أصل لها، وكتابنا الذى أشرنا إليه كافل ببيان هذا النوع من الأحاديث والآثار الموقوفات بيأناً شافياً والله الحمد.

(ومنه) أى المشهور (التواتر المعروف فى الفقه وأصوله ولا يذكره المحدثون) باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن وقع فى كلام الخطيب، ففى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، قاله ابن الصلاح^(٣)، قيل: وقد ذكره الحاكم وابن عبد البر وابن حزم، وأجاب العراقي: بأنهم لم يذكروه باسمه المشعر بمعناه، بل وقع فى كلامهم تواتر عنه ﷺ كذا، وأن الحديث الفلانى متواتر (وهو قليل لا يكاد يوجد فى رواياتهم، وهو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة) بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب (عن مثلهم من أوله) أى الإسناد (إلى آخره) ولذلك يجب العمل به من غير بحث عن رجاله، ولا يعتبر فيه عدد معين فى الأصح.

قال القاضى الباقلانى: ولا يكفى الأربعة، وما فوقها صالح، وتوقف فى الخمسة، وقال الاصطخرى: أقله عشرة، وهو المختار، لأنه أول جموع الكثرة، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون عدة أصحاب موسى عليه الصلاة والسلام، وقيل: ثلاثمائة وبضعة عشر، عدة أصحاب طالوت وأهل بدر، لأن كل ما ذكر من العدد

(١) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٢١) فى المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم من حديث معاوية بن أبى سفيان رضي الله عنه، والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (٦٥١).

(٢) ضعيف: انظر: «الضعفة» للألبانى (٦٠٠).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٢٦٥).

وَحَدِيثَ «مَنْ كَذَبَ عَلَى مَتَعَمَّدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» مُتَوَاتِرٌ،

المذكور أفاد العلم (وحدِيث من كَذَب على مَعْتَمِدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ مُتَوَاتِرًا) قال ابن الصلاح رواه اثنان وستون من الصحابة، وقال غيره: رواه أكثر من مائة نفس، وفى شرح مسلم للمصنف: رواه نحو مائتين، قال العراقي، وليس فى هذا المتن بعينه، ولكنه فى مطلق الكذب، والخاص بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً: العشرة المشهود لهم بالجنة، أسامة قبا، أنس بن مالك خ م، أوس بن أوس طب، البراء بن عازب طب، بريدة عد، جابر بن حابس مع، جابر بن عبد الله م، حذيفة ابن أسد طب، حذيفة بن اليمان طب، خالد بن عرفطة حم، رافع بن خديج طب، زيد بن أرقم حم، زيد بن ثابت خل، السائب بن يزيد طب، سعد بن المدحاس خل، سفينة عد، سليمان بن خالد الخزاعي قط، سلمان الفارسي قط، سلمة بن الأكوع خ، صهيب بن سنان طب، عبد الله بن أبى أوفى قا، عبد الله بن زغب بع، ابن الزبير قط، ابن عباس طب، ابن عمر حم، بن عمرو خ، ابن مسعود ت ن، عتبة بن غزوان طب، العرس بن عميرة طب، عفان بن حبيب ك، عقبة بن عامر حم، عمار بن ياسر طب، عمران بن حصين بن، عمرو بن حريث طب، عمرو بن عبسة طب، عمرو بن عوف طب، عمرو بن مرة الجهنسى، طب، قيس بن سعد بن عبادة حم، كعب بن قطبة خل، معاذ بن جبل طب، معاوية بن حيدة خل، معاوية ابن أبى سفيان حم، المغيرة بن شعبه نع، المنقع التميمي خل، نبيط بن شريط طب، واثلة بن الأسقع عد، يزيد بن أسد قط، يعلى بن مرة مي، أبو أمامة طب، أبو الحمراء طب، أبو ذر قط، أبو رمثة قط، أبو سعيد الخدرى حم، أبو قتادة ه، أبو قرصافة عد، أبو كبشة الأمارى خل، أبو موسى الأشعرى طب، أبو موسى الغافقى حم، أبو ميمون الكردي طب، أبو هريرة ه، والدأبى العُشراء الدارمى خل، والدأبى مالك الأشجعى يز، عائشة قط، أم أيمن قط، وقد أعلمت على كل واحد رمز من أخرج حديثه من الأئمة، حم فى مسنده لأحمد وطب للطبرانى، وقط للدارقطنى، وعد لابن عدى فى الكامل، وبز لمسند البزار، وقا لابن قانع فى معجمه، وخل للحافظ يوسف بن خليل فى كتابه الذى جمع فيه طرق هذا الحديث، ونع لأبى نعيم، ومى لمسند الدارمى، وك لمستدرك الحاكم، وت للترمذى، ون للنسائى، وخ م للبخارى ومسلم (لا حديث إنما الأعمال بالنيات) أى ليس بمتواتر كما تقدم تحقيقه فى نوع الشاذ.

لَا حَدِيثٌ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»

تنبيهات:

الأول: قال شيخ الإسلام: ما ادعاه ابن الصلاح من عزة المتواتر وكذا ما ادعاه غيره من العلم بمنع، لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على الكذب، أو يحصل منهم اتفاقاً، قال: ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة فى الأحاديث، أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطئهم علي الكذب، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله، قال: ومثل ذلك فى الكتب المشهورة كثير، قلت: قد ألفت فى هذا النوع كتاباً لم أسبق إلى مثله سميت الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة، مرتباً على الأبواب، أوردت فيه كل حديث بأسانيد من خرجه. وطرقه، ثم لخصته فى جزء لطيف سميته كطف الأزهار، اقتصرته فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة، وأوردت فيه أحاديث كثيرة، منها: حديث الخوض من رواية خمسين صحابياً ونيف، وحديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابياً، وحديث رفع اليدين فى الصلاة من رواية نحو خمسين. وحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي من رواية نحو ثلاثين، وحديث نزل القرآن على سبعة أحرف^(١). من رواية سبع وعشرين، وحديث من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة^(٢). من رواية عشرين، وكذا حديث كل مسكر حرام^(٣). وحديث بدأ الإسلام غريباً^(٤). وحديث سؤال منكر

(١) صحيح: وقد تقدم.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٤٥٠) فى كتاب الصلاة، باب: من بنى مسجداً، ومسلم (٥٣٣) فى كتاب المساجد، باب: فضل بناء المساجد والحث عليها من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٦١٢٤) فى كتاب الأدب، باب: قول النبي ﷺ: «يسروا ولا تعسروا»، ومسلم (١٧٣٣) فى كتاب الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، من حديث أبى موسى الأشعرى ومعاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٥) فى كتاب الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ من حديث أبى هريرة رضي الله عنه.

ونكير. وحديث كل ميسر لما خلق له^(١). وحديث المرء مع من أحب^(٢). وحديث إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة^(٣). وحديث بشر المشائين فى الظُّلُم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة^(٤). كلها متواترة. فى أحاديث جملة أودعناها كتابنا المذكور والله الحمد.

الثانى: قد قسم أهل الأصول المتواتر إلى لفظى. وهو ما تواتر لفظه. ومعنوى وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك فى أمر. يتواتر ذلك القدر المشترك. كما إذا نقل رجل عن حاتم مثلاً أنه أعطى جملاً، وآخر أنه أعطى فرساً، وآخر أنه أعطى ديناراً، وهلم جرا، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم، وهو الإعطاء، لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

قلت: وذلك أيضاً يتأتى فى الحديث، فمне ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة، ومنه ما تواتر معناه كحديث رفع اليدين فى الدعاء. فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، فيه رفع يديه فى الدعاء، وقد جمعتها فى جزء لكنها فى قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٤٩٤٥) فى كتاب التفسير، باب: «فيسره للعسرى»، ومسلم (٢٦٤٧) فى كتاب القدر، باب: كيفية الخلق آدمى من حديث على بن أبى طالب رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٦١٦٨) فى كتاب الأدب، باب: علامة الحب فى الله عز وجل، ومسلم (٢٦٤٠) فى كتاب البر والصلة، باب: المرء مع من أحب من حديث عن الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٣٢٠٨) فى كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، ومسلم (٢٦٤٣) فى كتاب القدر، باب: كيفية خلق آدمى فى بطن أمه. من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٦١) فى كتاب الصلاة، باب: ما جاء فى المشى إلى الصلاة فى الظلم، والترمذى (٢٢٣) فى كتاب الصلاة، باب: ما جاء فى فضل العشاء والفجر فى الجماعة من حديث بريدة رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه (٧٨١) فى كتاب المساجد، باب: المشى إلى الصلاة من حديث أنس رضي الله عنه، والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «صحيح الجامع» (٢٨٢٣).

النوع الحادى والثلاثون: الغريب والعزیز

إِذَا انفردَ عَنِ الزَّهْرَى وَشَبَّهَهُ مِمَّنْ يَجْمَعُ حَدِيثَهُ رَجُلٌ بِحَدِيثِ سُمَى غَرِيبًا، فَإِنْ انفردَ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ سُمِيَ عَزِيزًا فَإِنْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ سُمِيَ مَشْهُورًا، وَيَدْخُلُ فِي الْغَرِيبِ مَا انفردَ رَاوٍ بِرَوَايَتِهِ أَوْ بِزِيَادَةِ فِي مَتْنِهِ أَوْ إِسْنَادِهِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ أَفْرَادُ الْبُلْدَانِ وَيَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْغَالِبُ، وَإِلَى

النوع الحادى والثلاثون: الغريب والعزیز: إذا انفرد عن الزهرى وشبهه من يجمع حديثه (رجل بحديث سُمى غريبًا فإن انفرد) عنهم (اثنان) أو ثلاثة سُمى عزيزًا فإن رواه (جماعة سُمى مشهورًا) كذا قال ابن الصلاح، أخذًا من كلام ابن منده، وأما شيخ الإسلام وغيره، فإنهم خصوا الثلاثة فما فوقها بالمشهور، والاثنتين بالعزیز، لعزته أى قوته بمجيئه من طريق أخرى، أو لقلة وجوده، قال شيخ الإسلام: وقد ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلًا، فإن أراد رواية اثنين فقط فيسلم، وأما صورة العزیز التى جووها فموجودة، بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين، مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخارى من حديث أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده»، الحديث، ورواه عن أنس قتادة وعبد العزیز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزیز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة (ويدخل فى الغريب ما انفردوا بروايته) فلم يروه غيره كما تقدم مثاله فى قسم الأفراد (أو بزيادة فى متنه أو إسناده) لم يذكرها غيره، مثالهما: حديث رواه الطبرانى فى الكبير رواية عبد العزیز بن محمد الدراوردى، ومن رواية عباد بن منصور، فرقهما، كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، والمحفوظ، ما رواه عيسى بن يونس عن هشام عن أخيه عبد الله بن عروة، عن عروة عن عائشة، هكذا أخرجه الشيخان، وكذا رواه مسلم أيضًا من رواية سعيد بن سلمة بن أبى الحسام عن هشام (ولا يدخل فيه أفراد البلدان) التى تقدمت فى نوع الأفراد (وينقسم) أى الغريب (إلى صحيح) كأفراد الصحيح (و) إلى (غيره) أى غير الصحيح (وهو الغالب) على الغرائب،

غَرِيبٌ مَتَّنًا وَإِسْنَادًا كَمَا لَوْ انفَرَدَ بِمَتْنِهِ وَاحِدٌ، وَغَرِيبٌ إِسْنَادًا كَحَدِيثٍ رَوَى مَتْنُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ انفَرَدَ وَاحِدٌ بِرَوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ، وَفِيهِ يَقُولُ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا يُوجَدُ غَرِيبٌ مَتَّنًا لَا إِسْنَادًا إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْفَرْدُ فَرَوَاهُ عَنِ الْمُنْفَرِدِ كَثِيرُونَ صَارَ غَرِيبًا مَشْهُورًا، غَرِيبًا مَتَّنًا لَا إِسْنَادًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَحَدٍ طَرَفِيهِ كَحَدِيثٍ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

قال أحمد بن حنبل: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء، وقال مالك: شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذى قد رواه الناس، وقال عبد الرزاق: كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر، وقال ابن المبارك: العلم، الذى يجيئك من ههنا وههنا: يعنى المشهور، رواها البيهقى فى المدخل، وروى عن الزهري قال: حدثت على بن الحسين بحديث، فلما فرغت قال: أحسنت، بارك الله فيك، هكذا حدثنا، قلت: ما أرانى إلا حدثك بحديث أنت أعلم به منى، قال: لا تقل ذلك، فليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن، وروى ابن عدى عن أبى يوسف قال: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيماه أفلس (و) ينقسم أيضاً إلى (غريب متناً وإسناداً كما لو انفرد بمتنه) راو (واحدًا و) إلى (غريب إسناداً) لا متناً (كحديث) معروف (روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابى آخر، وفيه يقول الترمذى: غريب من هذا الوجه) ومن أمثله كما قال ابن سيد الناس: حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبى سعيد الخدرى، عن النبى ﷺ قال: الأعمال بالنية، قال الخليلى فى الإرشاد: أخطأ فيه عبد المجيد وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، قال: فهذا مما أخطأ فيه الثقة، قال ابن سيد الناس: هذا إسناد غريب كله والمتن صحيح (ولا يوجد) حديث (غريب متناً) فقط (لا إسناداً) إلا إذا اشتهر الفرد فرواه عن المنفرد كثيرون صار غريباً مشهوراً غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى أحد طرفيه) المشتهر وهو الأخير (كحديث) إنما الأعمال بالنيات) كما تقدم تحقيقه، وكسائر الغرائب المشتملة عليها التصانيف

المشتهرة وقال العراقى: وقد أطلق ابن سيد الناس ثبوت هذا القسم من غير تخصيص له بما ذكر، ولم يثله، فيحتمل أن يريد ما كان إسناده مشهوراً جادة لعدة من الأحاديث، بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض، ويكون المتن غريباً لانفرادهم به، قال: وقد وقع فى كلامه ما يقتضى تمثيله، وذلك أنه لما حكى قول ابن طاهر: والخامس من الغرائب أسانيد ومتون تفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم، ومنن يفرد بالعمل بها أهل مصر لا يعمل بها فى غير مصرهم، قال: وهذا النوع يشمل الغريب كله مستنداً ومتناً، أو أحدهما دون الآخر، قال: وقد ذكر ابن أبى حاتم بسند له أن رجلاً سأل مالكاً عن تحليل أصابع الرجلين فى الوضوء، فقال له: إن شئت خلل وإن شئت لا تخلل، وكان عبدالله بن وهب حاضراً، فعجب من جواب مالك، وذكر له فى ذلك حديثاً بسند مصرى صحيح، وزعم أنه معروف عندهم، فاستعاد مالك الحديث، واستعاد السائل، فأمره بالتخليل انتهى. قال: والحديث المذكور رواه أبو داود من رواية ابن لهيعة عن يزيد ابن عمرو المعافرى، عن أبى عبد الرحمن الحنلى، عن المستورد بن شداد قال الترمذى: غريب لا نعرف إلا من حديث ابن لهيعة. ولم يفرد به ابن لهيعة بل تابعه الليث بن سعد. وعمرو بن الحارث. كما رواه ابن أبى حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب. عن عمه عبد الله بن وهب. عن الثلاثة المذكورين. وصححه ابن القطان لتوثيقه لابن أخى ابن وهب. فزالت الغرابة عن الإسناد بمتابعة الليث وعمرو لابن لهيعة. والمتن غريب.

فائدة:

قد يكون الحديث أيضاً عزيزاً مشهوراً. قال الحافظ العلائى فيما رأته بخطه: حديث نحن الآخرون السابقون يوم القيامة. الحديث عزيز عن النبى ﷺ. رواه عنه حذيفة بن اليمان وأبو هريرة. وهو مشهور عند أبى هريرة. رواه عنه سبعة: أبو سلمة ابن عبد الرحمن. وأبو حازم. وطاوس. والأعرج. وهمام. وأبو صالح. وعبد الرحمن مولى أم يربن.

النوع الثانى والثلاثون: غريب الحديث

هُوَ مَا وَقَعَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ مِنْ لَفْظَةٍ غَامُضَةٍ بَعِيدَةٍ مِنَ الْفَهْمِ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا. وَهُوَ فَنٌ مُهِمٌ. وَالْخَوْضُ فِيهِ صَعْبٌ. فَلْيَتَحَرَّ خَائِضُهُ، وَكَانَ السَّلَفُ يَثْبُتُونَ فِيهِ أَشَدَّ ثَبَتٍ، وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ التَّصْنِيفَ فِيهِ، قِيلَ أَوَّلُ مَنْ صَنَفَهُ

(النوع الثانى والثلاثون: غريب) ألفاظ (الحديث هو ما وقع فى متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها وهو فن مهم) يقبح جهله بأهل الحديث (والخوض فيه صعب) حقيق بالتحرى جدير بالتوقى (فليتحر خائضه) وليتق الله أن يقدم على تفسير كلام نبيه ﷺ بمجرد الظنون (وكان السلف يثبتون فيه أشد تثبت) فقد رويانا عن أحمد أنه سئل عن حرف منه فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإننى أكره أن أنكلم فى قول رسول الله ﷺ بالظن، وسئل الأصمعى عن معنى حديث: «الجار أحق بسقبه»^(١) فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق (وقد أكثر العلماء التصنيف فيه قيل: أول من صنفه الضر بن شميل) قاله الحاكم (وقيل أبو عبيدة معمر بن المثنى)، ثم الضر ثم الأصمعى، وكتبهما صغيرة قليلة (و) ألف (بعدهما أبو عبيد) القاسم بن سلام كتابه المشهور (فاستقصى) وأجاد وذلك بعد المائتين (ثم) تتبع أبو محمد عبد الله بن مسلم (بن قتيبة) الدينورى (ما فات أبا عبيد) فى كتابه المشهور (ثم) تتبع أبو سليمان (الخطابى) ما فاتهما فى كتابه المشهور، ونبه على أغاليط لهما (فهذه أمهاته) أى أصوله (ثم) ألف (بعدها كتب كثيرة فيها زوائد وفوائد كثيرة، ولا يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة) كمجمع الغرائب لعبد الغافر الفارسى، وغريب الحديث لقاسم السرقسطى، والفاقى للزمخشرى، والغريين للهروى، وذيله للحافظ أبى موسى المدينى، ثم النهاية لابن الأثير، وهى أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن. وأكثرها تداولاً، وقد فاته الكثير فذيل عليه الصفى الأرموى بذيل لم نفق عليه، وقد شرعت فى تلخيصها تلخيصاً حسناً مع زيادات جمّة والله أسأل الإعانة على إتمامها (وأجود تفسيره ما جاء مفسراً) به (فى رواية) كحديث الصحيحين، فى

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٢٥٨) فى كتاب الشفعة، باب: عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، من حديث أبى رافع رضى الله عنه. (والسقب) كما قال الأصمعى: اللزيق، وهو القريب المجاور.

النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، وَقِيلَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرٌ، وَبَعْدَهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ فَاسْتَقْصَى
وَأَجَادَ، ثُمَّ ابْنُ قُتَيْبَةَ مَا قَاتَ أَبَا عُبَيْدٍ ثُمَّ الْخَطَّابِيُّ مَا قَاتَهُمَا فَهَذِهِ أَمَهَاةُ ثُمَّ
بَعْدَهَا كُتِبَ فِيهَا زَوَائِدٌ وَفَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، وَلَا يُقْلَدُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ مُصَنَّفُوهَا أَمَةً
جِلَّةً، وَاجْتَوَدَ تَفْسِيرُهُ مَا جَاءَ مُقْسَرًا فِي رِوَايَةٍ.

النوع الثالث والثلاثون: المُسَلْسَلُ

هُوَ مَا تَتَابَعَ رَجَالُ إِسْنَادِهِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ لِلرَّوَاةِ تَارَةً وَلِلرَّوَايَةِ تَارَةً
أُخْرَى وَصِفَاتُ الرِّوَاةِ إِمَّا أَقْوَالٌ أَوْ أَفْعَالٌ

قوله ﷺ لابن صائد: خَبَاتُ لِكَ خَبِيئًا، فَمَا هُوَ، قَالَ: الدَّخُ (١)، فَالدَّخُ هُنَا
الدَّخَانُ، وَهُوَ لُغَةٌ فِيهِ، حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، لَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ
رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: إِنِّي خَبَاتُ لِكَ خَبَا، وَخَبَا لَهُ ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ (٢)
قَالَ الْمَدِينِيُّ: وَالسَّرُّ فِي كَوْنِهِ خَبَاً لَهُ الدَّخَانُ، أَنَّ عِيسَى ﷺ يَقْتُلُهُ بِجَبَلِ الدَّخَانِ،
فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي تَفْسِيرِ الدَّخِ هُنَا، وَقَدْ فَسَّرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ
فَاخْطَئُوا، فَقِيلَ: الْجَمَاعُ وَهُوَ تَخْلِيضُ فَاحِشٍ، وَقِيلَ نَبْتُ مَوْجُودٍ بَيْنَ النَّخِيلِ، وَهُوَ
غَيْرُ مَرْصُوعٍ.

(النوع الثالث والثلاثون):

(المسلسل وهو ما تتابع رجال إسناده) واحداً فواحداً (على صفة) واحدة (أو
حالة) واحدة (لِلرَّوَاةِ تَارَةً وَلِلرَّوَايَةِ تَارَةً أُخْرَى وَصِفَاتُ الرِّوَاةِ وَأَحْوَالُهُمْ أَيْضاً) (إِمَّا
أَقْوَالٌ أَوْ أَفْعَالٌ) أَوْ هُمَا مَعًا، وَصِفَاتُ الرِّوَايَةِ إِمَّا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِصَيَغِ الْإِدَاءِ أَوْ بِزَمْنِهَا أَوْ
مَكَانِهَا (و) لَهُ (أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُهَا) فَالْمُسَلْسَلُ بِأَحْوَالِ الرِّوَاةِ الْفَعْلِيَّةِ (كَمُسَلْسَلِ التَّشْيِيقِ
بِالْيَدِ) وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: شَبِكَ يَبْدَى أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ، وَقَالَ: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٣٥٥) في كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات،
ومسلم (٢٩٣٠، ٩٣١) في كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر ابن صياد، وهو عند
أبي داود (٤٣٢٩) في كتاب الملاحم، باب: في خبر ابن الصائغ، والتِّرْمِذِيُّ (٢٣٤٨) في
كتاب الفتن، باب: ما جاء في ذكر ابن صياد.

(٢) سورة الدخان: ١٠.

وَأَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُهُمَا كَمُسْلَسِلِ التَّشْيِيكِ بِالْيَدِ وَالْعَدِّ فِيهَا، وَكَاتَّفَاقِ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ أَوْ صِفَاتِهِمْ أَوْ نِسْبَتِهِمْ كَأَحَادِيثِ رَوَيْنَاهَا كُلُّ رَجَالِهَا دَمَشْقِيُونَ، وَكَمُسْلَسِلِ الْفُقَهَاءِ، وَصِفَاتِ الرُّوَاةِ كَالْمُسْلَسِلِ بِسَمْعَتِ، أَوْ بِأَخْبَرِنَا، أَوْ أَخْبَرْنَا فَلَانَ وَاللَّهِ، وَأَفْضَلُهُ مَا دَلَّ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَمَنْ قَوَائِدُهُ زِيَادَةُ الضَّبْطِ، وَقَلَمًا يُسَلِّمُ عَنْ خَلَلٍ فِي التَّسْلُسِ، وَقَدْ يَنْقَطِعُ تَسْلُسُهُ فِي وَسْطِهِ كَمُسْلَسِلِ أَوَّلِ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ فِيهِ.

يوم السبت. الحديث^(١): فقد تسلسل لنا تشييك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه.

(والعد فيها) وهو حديث: اللهم صلى على محمد إلى آخره، مسلسل بعد الكلمات الخمس فى يد كل راو، وكذلك المسلسل بالمصافحة، والاختذ باليد، ووضع اليد على رأس الراوى، والمسلسل بأحوالهم القولية: كحديث معاذ بن جبل أن النبى ﷺ قال له: يا معاذ إني أحبك، فقل فى دبر كل صلاة: اللهم أعنى ذكرك وشكرك وحسن عبادتك^(٢)، تسلسل لنا بقول كل من رواته: وأنا أحبك فقل، والمسلسل بهما معاً: حديث أنس: قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وكذا كل راو من رواته^(٣)، والمسلسل بصفاتهم القولية: كالمسلسل بقراءة سورة الصف، ونحوه قاله العراقى؛ وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة (و) المسلسل بصفاتهم الفعلية (كاتفاق أسماء الرواة) كالمسلسل بالمحمديين (أو صفاتهم أو نسبهم) قالشانى:

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٩) فى كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب: ابتداء الخلق، وهى من الأحاديث التى وهم فيها مسلم رحمه الله. حيث أن الصحيح أن بدء الخلق كان يوم الأحد لا السبت.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٢٢) فى كتاب الصلاة، باب: فى الاستغفار، والنسائى (٣/ ٥٢) فى كتاب السهو، باب: نوع آخر من الدعاء والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٣) لم أجده هكذا.

.....

(كأحاديث رويتها كل رجالها دمشقيون) أو مصريون أو كوفيون أو عراقيون (و) الأول (كمسلسل الفقهاء) مطلقاً. أو الشافعيين أو الحفاظ أو النحاة أو الكتاب أو الشعراء أو المعمرين (وصفات الرواية) المتعلقة بصيغ الأداء (كالمسلسل سمعت) فلائاً (أو أخبرنا فلان أو أخبرنا فلان والله) أو أشهد بالله لسمعت فلائاً يقول ذلك، كل راو منهم، والمتعلقة بالزمان، كالمسلسل بروايته يوم العيد، وقص الأظفار يوم الخميس، ونحو ذلك، وبالمكان كالمسلسل بإجابة الدعاء فى المتلزم، وقد جمعت كتاباً فيما وقع فى سماعاتى من المسلسلات بأسانيدها، وجمع الناس فى ذلك كثيراً (وأفضله ما دل على الاتصال) فى السماع وعدم التدليس (ومن فوائده) اشتماله على (زيادة الضبط) من الرواة (وقلما يسلم عن خلل فى التسلسل وقد ينقطع تسلسله فى وسطه) أو أوله أو آخره (كمسلسل أول حديث سمعته) وهو حديث عبد الله بن عمرو: الراحمون يرحمهم الرحمن، فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار، وانقطع فى سماع عمرو من أبى قابوس، وسماع أبى قابوس من عبد الله بن عمرو، وفى سماع عبد الله من النبى ﷺ (على ما هو الصحيح فيه) وقد رواه بعضهم كامل السلسلة فوهم فيه.

فائدة:

قال شيخ الإسلام: من أصلح مسلسل يروى فى الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف. قلت: والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضاً، بل ذكر فى شرح النخبة أن المسلسل بالحفاظ عما يقيد العلم القطعى.

النوع الرابع والثلاثون: ناسخ الحديث ومنسوخه

هُوَ قَدْ مِمُّ صَنْبُ وَكَانَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهِ يَدٌ طَوْلَى، وَسَابِقَةٌ أُولَى، وَأَدْخَلَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ لَخَفَاءٍ مَعْنَاهُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّ النَّسْخَ رَفَعَ الشَّارِعُ حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرٍ،

(النوع الرابع والثلاثون):

(ناسخ الحديث ومنسوخه وهو فن مهم) فقد مر علىّ علىّ قاصّ. فقال: تعرف الناسخ من المنسوخ، فقال: لا، فقال: هلكت وأهلكت، أسنده الحازمى فى كتابه^(١)، وأسند نحوه عن ابن عباس، وأسند^(٢) عن حذيفة، أنه سئل عن شيء فقال: إنما يفتى من عرف الناسخ والمنسوخ، قالوا: ومن يعرف ذلك؟ قال عمر (صعب) فقد رويانا عن الزهرى قال: أعياب الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه^(٣) (وكان للشافعى فيه يد طويلة وسابقه أولى) فقد قال الإمام أحمد لابن وارة وقد قدم من مصر: كتبت كتب الشافعى؟ قال: لا، قال: فرطت، ما علمنا المجل من المفسر، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعى (وأدخل فيه بعض أهل الحديث) ممن صنف فيه (ما ليس منه لَخَفَاءٍ مَعْنَاهُ) أى النسخ وشرطه (والمختار) فى حده (أن النسخ رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخراً) فالمراد برفع الحكم قطع تعلقه عن المكلفين، واحترز به عن بيان المجل، وبإضافته للشارع عن إخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة، فإنه لا يكون نسخاً، وإن لم يحصل التكليف به لمن لم يبلغه قبل ذلك إلا بإخباره، وبالحكم عن رفع الإباحة الأصلية، فإنه لا يسمى نسخاً، وبالتقدم عن التخصيص المتصل بالتكليف، كالاستثناء ونحوه، وبقولنا بحكم منه متأخر، عن رفع الحكم بموت المكلف أو زوال تكليفه بجنون ونحوه، وعن انتهائه بانتهاء الوقت، كقوله ﷺ: إنكم

(١) المسمى الاعتبار فى «الناسخ والمنسوخ» (ص ٦).

(٢) المصدر السابق (ص ٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٣، ٤).

فَمَنْهُ مَا عُرِفَ تَصْرِيحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَ «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» وَمِنْهُ مَا عُرِفَ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ كَ «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» وَمِنْهُ مَا عُرِفَ بِالتَّارِيخِ، وَمِنْهُ مَا عُرِفَ بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ كَحَدِيثِ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ

ملاقوا العدو غذا، والفطر أقوى لكم فافطروا^(١). فالصوم بعد ذلك اليوم ليس نسخاً (فمنه ما عرف) النسخ فيه (بتصريح رسول الله ﷺ) بذلك (ككنت نهيتكم عن زيادة القبور فزوروها) وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث فكلوا ما بدا لكم، وكنت نهيتكم عن الظروف، الحديث، أخرجه مسلم^(٢) عن بريدة. (ومنه ما عرف بقول الصحابي: ككان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار^(٣)) رواه أبو داود والنسائي عن جابر، وكقول أبي بن كعب: كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم أمر بالفصل^(٤). رواه أبو داود والترمذى وصححه. وشرط أهل الأصول في ذلك أن يخبر بتأخره. فإن قال: هذا ناسخ لم يثبت به النسخ. لجواز أن يقوله عن اجتهد قال العراقي: وإطلاق أهل الحديث أوضح وأشهر. لأن النسخ لا يصار إليه بالاجتهاد والرأى. إنما يصار إليه عند معرفة التاريخ. والصحابة أروع من أن يحكم أحد منهم على حكم شرعى بنسخ من غير أن يعرف تأخر عنه. وقد أطلق الشافعى ذلك أيضاً (ومنه ما عرف بالتاريخ) كحديث شداد بن أوس مرفوعاً: أفطر الحاجم والمحجوم^(٥)، رواه أبو داود والنسائي، ذكر الشافعى أنه منسوخ بحديث ابن عباس أن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٢٠) في كتاب الصيام، باب: أجر المفطر في السفر من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٧) في كتاب الجنائز، باب: استئذان النبى ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه من حديث بريدة رضى الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٢) في كتاب الطهارة، باب: في ترك الوضوء مما مسّت النار، والنسائي (١٠٨ / ١) في كتاب الطهارة، باب: ترك الوضوء مما غيرت النار. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢١٤) في كتاب الطهارة، باب: في الإكسال، والترمذى (١١٠) في كتاب الطهارة، باب: ما جاء أن الماء من الماء والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٦٩) في كتاب الصيام، باب: في الصائم يختم والنسائي في «الكبرى» (٣١٤١، ٣١٤٣، ٣١٤٥، ٣١٤٧)، وابن ماجه (١٦٨١) في كتاب الصيام، باب: ما جاء في الحجامة للصائم. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

النبي ﷺ احتجم وهو محرم صائم^(١)، أخرجه مسلم، فإن ابن عباس إنما صحبه محرماً فى حجة الوداع سنة عشر، وفى بعض طرق حديث شداد: أن ذلك كان زمن الفتح سنة ثمان (ومنه ما عرف بدلالة الإجماع: كحديث قتل شارب الخمر فى الرابعة) وهو ما رواه أبو داود والترمذى من حديث معاوية: من شرب الخمر فاجلدوه. فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه^(٢)، قال المصنف فى شرح مسلم: دل الإجماع على نسخه، وإن كان ابن حزم خالف فى ذلك فخلاف الظاهرية لا يقدر فى الإجماع، نعم: ورد نسخه فى السنة أيضاً، كما قال الترمذى من رواية محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر: أن النبي ﷺ قال: إن شرب الخمر فاجلدوه، فإن شرب فى الرابعة فاقتلوه، ثم إن النبي ﷺ أوتى بعد ذلك برجل قد شرب فى الرابعة فضربه ولم يقتله، قال: وكذلك روى الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي ﷺ نحو هذا، قال: فرفع القتل وكانت رخصة^(٣). انتهى.

وما علقه الترمذى أسنده البزار فى مسنده، وقبيصة ذكره ابن عبد البر فى الصحابة وقال: ولد أول سنة من الهجرة، وقيل عام الفتح، فالمثال الصحيح لذلك ما رواه الترمذى من حديث جابر قال: حججنا مع النبي ﷺ فكتنا نلبى عن النساء، ونرمى عن الصبيان، قال الترمذى: أجمع أهل العلم أن المرأة لا يلبى عنها غيرها، ثم الحديث لا يحكم عليه بالنسخ بالإجماع على ترك العمل به، إلا إذا عرف صحته، وإلا فيحتمل أنه غلط، صرح به الصيرفى (والإجماع لا ينسخ) أى لا ينسخه شيء (ولا ينسخ) هو غيره (ولكن يدل على ناسخ) أى على وجود ناسخ غيره.

- (١) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٣٨) فى كتاب الصوم، باب: الحجامة والقيء للصائم، مسلم (١٢٠٢) فى كتاب الحج، باب: جواز الحجامة للمحرم، وهو فى البخارى بلفظ: «احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم» وفى مسلم طرفه الأول فقط.
- (٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٨٢) فى كتاب الحدود، باب: إذا تتابع فى شرب الخمر، والترمذى (١٤٤٤) فى كتاب الحدود، باب: ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه والحديث صححه الشيخ الألبانى.
- (٣) ذكره الترمذى عقب الحديث السابق.

وَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْسَخُ وَلَا يَنْسَخُ لَكِنْ يَدُلُّ عَلَى نَاسِخٍ.
النوع الخامس والثلاثون: معرفة المصحف

هُوَ فَنٌ جَلِيلٌ وَإِنَّمَا يُحَقِّقُهُ الْحَذَّاقُ، وَالْدَّارِقُطْنِيُّ مِنْهُمْ، وَكَهُ فِيهِ تَصْنِيفٌ مُفِيدٌ، وَيَكُونُ تَصْحِيفٌ لَفْظٌ وَيَبْصُرُ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، فَمَنْ الْإِسْنَادُ الْعَوَامُّ بْنُ مُرَاجِمٍ «بِالرَّاءِ وَالْجِيمِ» صَحَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ فَقَالَ بِالزَّيِّ وَالْحَاءِ، وَمَنْ الثَّانِي حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ» أَيْ اتَّخَذَ حَجْرَةً مِنْ حَصِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ يَصَلَّى فِيهَا، صَحَّفَهُ ابْنُ لُهِيعَةَ فَقَالَ: احْتَجَمَ.
وَحَدِيثُ «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ سِتًّا

(النوع الخامس والثلاثون: معرفة المصحف: هو فن جليل مهم (وإنما يحققه الحذاق) من الحفاظ (والدارقطني منهم، وله فيه تصنيف مفيد) وكذلك أبو أحمد العسكري، وعن أحمد أنه قال: ومن يعرى عن الخطأ والتصحيح (ويكون تصحيح لفظ) ويقابله تصحيح المعنى (وبصير) ومقابله تصحيح السمع، ويكون (في الإسناد والمتن فمن) التصحيح في (الإسناد العوام بن مرجم، بالراء والجيم، صحفه ابن معين فقاله) مزاحم (بالزاي والحاء) وعتبة ابن النضر، بالنون المضمومة والمهملة المشددة المفتوحة، صحفه ابن جرير الطبرى بالموحدة والمعجمة.

(ومن الثانى) أى التصحيح فى المتن (حديث زيد بن ثابت أن النبى ﷺ احتجر فى المسجد)^(٢) وهو بالراء (أى اتخذ حجرة من حصير، أو نحوه يصلى فيها، صحفه ابن لهيعة) بفتح اللام وكسر الهاء (فقال: احتجتم) بالميم (وحديث من صام رمضان وأتبعه ستاً) من شوال^(٣) بالسین المهملة والتاء الفوقية لفظ العدد (صحفه الصولى فقال: شيئاً بالمعجمة) والتحتية، وحديث أبى ذر، «تُعِين صَانِعًا» بالمهملة والنون، صحفه هشام ابن عروة بالمعجمة والتحية، وحديث معاوية: لعن رسول الله ﷺ الذين يشقون

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٦١١٣) فى كتاب الأدب، باب: ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، وسلم (٧٨١) فى كتاب صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة النافلة فى بيته وجوازها فى المسجد.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٤) فى كتاب الصيام، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان من حديث أبى أيوب الأنصارى ﷺ.

مَنْ سَوَّلَ صَحَّفَهُ الصَّوْلِيُّ فَقَالَ: شَيْئًا بِالْمَعْجَمَةِ، وَيَكُونُ تَصْحِيفَ سَمْعٍ كَحَدِيثٍ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: وَأَصْلُ الْأَحْدَبِ، وَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ، نَحْنُ مِنْ عِزَّةٍ صَلَّى إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الخطب، بالمعجمة، صحفه وكيع بفتح المهملة، وكذا صحفه ابن شاهين أيضاً، فقال بعض الملاحين وقد سمعه: فكيف يا قوم والحاجة ماسة، وحديث: أو شاة تبعر، بالياء التحتية، صحفه أبو موسى محمد بن المثنى، بالنون، وصحف بعضهم حديث: زرغباً تزد جباً^(١) فقال: زَرَعْنَا تردد حنا، ثم فسره بأن قوماً كانوا لا يؤدون زكاة زروعهم فصارت كلها حنا (ويكون تصحيف سماع) بأن يكون الاسم واللقب أو الاسم واسم الأب، على وزن اسم آخر، ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، وبالحروف مختلفة شكلاً ونقطاً، فيشتبه ذلك على السمع (كحديث عن عاصم الأحول رواه بعضهم فقال: واصل الأحذب) أو عكسه، وحديث عن خالد بن علقمة، رواه شعبة فقال: مالك بن عرفة (ويكون) التصحيف (فى المعنى كقول) أبى موسى (محمد بن المثنى) العنزى المقلب بالزمن، أحد شيوخ الأئمة الستة (نحن قوم لنا شرف، نحن من عزة صلى إلينا رسول الله ﷺ) يريد أن النبى ﷺ صلى إلى عترة، فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العترة هنا الحرية تنصب بين يديه، وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن أعرابى أنه زعم أنه ﷺ صلى إلى شاة، صحفها عنزة، بسكون النون، ثم رواه بالمعنى على وهمه فأخطأ من وجهين، ومن ذلك أن بعضهم سمع حديث النهى عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة^(٢)، قال: ما حلفت رأسى قبل الصلاة منذ أربعين سنة، فهم منه حلق الرؤوس وإنما هو تحليق الناس حلقاً.

قال ابن الصلاح: وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن حبان فى «صحيحه» (٦٢٠).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (١٠٧٩) فى كتاب الصلاة، باب: التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، والنسائى (٤٧ / ٢) فى كتاب المساجد، باب: النهى عن البيع والشراء فى المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة، وابن ماجه (١١٣٣) فى كتاب الإقامة، باب: ما جاء فى الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنه.

النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث وحكمه

هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان فى المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون الغواصون على المعانى، وصنف فيه الإمام الشافعى، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه، بل ذكر جملة ينبها على طريقه، ثم صنف فيه ابن قتيبة فأتى بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، لكون غيرها أقوى وأولى، وترك معظم المختلف.

ومن جمع ما ذكرنا لا يشكل عليه إلا النادر فى الأحيان، والمختلف قسمان: أحدهما: يمكن الجمع بينهما، فيتعين ويجب العمل بهما.

تنبيه:

قسم شيخ الإسلام هذا النوع إلى قسمين: أحدهما ما غير فيه النقط، فهو المصحف، والآخر ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف فهو المحرف.

هائدة:

أورد الدارقطنى فى كتاب التصحيح كل تصحيح وقع للعلماء، حتى فى القرآن، من ذلك: ما رواه عثمان بن أبى شيبة، قرأ على أصحابه فى التفسير، جعل السفينة فى رحل أخيه. فقيل له: إنما هو جعل السقاية. فقال: أنا وأخى أبو بكر لا نقرأ لعاصم. قال: وقرأ عليهم فى التفسير: ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل. ل م يعنى كاول البقرة.

(النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث وحكمه: هذا فن من أهم

الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادان فى المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما) فيعمل به دون الآخر (وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعانى) الدقيقة (وصنف فيه الإمام الشافعى) وهو أول من تكلم فيه (ولم يقصد رحمه الله استيفاءه) ولا إفراده بالتأليف (بل ذكر جملة منه) فى كتاب الام (ينبه بها على طريقه) أى الجمع فى ذلك (ثم صنف فيه ابن قتيبة فأتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة) قصر فيها باعه

(لكون غيرها أولى وأقوى) منها (وترك معظم المختلف) ثم صنف فى ذلك ابن جرير، والطحاوى كتابه مشكل الآثار، وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه، حتى قال: لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتنى به لأؤلف بينهما.

(ومن جمع ما ذكرنا) من الحديث والفقه والأصول والغوص على المعانى الدقيقة (لا يشكل عليه) من ذلك (إلا النادر فى الأحيان، والمختلف قسمان: أحدهما: يمكن الجمع بينهما) بوجه صحيح (فيتين) ولا يصار إلى التعارض ولا النسخ (ويجب العمل بهما) ومن أمثلة ذلك فى أحاديث الأحكام حديث: إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث^(١)، وحديث: خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه^(٢). فإن الأول ظاهره طهارة القلتين، تغير أم لا، والثانى: ظاهره طهارة غير المتغير، سواء كان قلتين أم أقل، فخص عموم كل منهما بالآخر، وفى غيرها: حديث لا يورد مُمرض عى مصح^(٣)، وفرّ من المجذوم فرارك من الأسد^(٤)، مع حديث: لا عدوى^(٥)، وكلها صحيحة، وقد سلك الناس فى الجمع مسالك:

أحدها: أن هذه الأمراض لا تعدى بطبعها، لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٣، ٦٤، ٦٥) فى كتاب الطهارة، باب: ما ينجس الماء، والترمذى (٦٧) فى كتاب الطهارة، باب: منه آخر والنسائى (١/ ٤٦) فى كتاب الطهارة، باب: التوقيت فى الماء، و(١/ ١٧٥) فى كتاب المياه، باب: التوقيت فى الماء، وابن ماجه (٥١٨، ٥١٧) فى كتاب الطهارة، باب: مقدار الماء الذى لا ينجس من حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٢) ضعيف بهذا التمام: أخرجه ابن ماجه (٥٢١) فى كتاب الطهارة، باب: الحياض، من حديث أبى أمامة الباهلى رضي الله عنه، وقال البوصيرى: إسناده ضعيف لضعف رشدين، وقال السندي: الحديث بدون الاستثناء رواه النسائى، وأبو داود والترمذى من حديث أبى سعيد الخدرى.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٥٧٧١) فى كتاب الطب، باب: لا هامة، ومسلم (٢٢٢١) فى كتاب السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة... من حديث أبى هريرة رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٥٧٠٧) فى كتاب الطب، باب: الجذام تعليقا.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (٥٧١٧) فى كتاب الطب، باب: لا صفر، ومسلم (٢٢٢٠) فى كتاب السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر من حديث أبى هريرة رضي الله عنه.

والثانى: لا يمكنُ بوجه، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه، وإلا علمنا بالراجع كالترجيح بصفات الرواة وكثرتهم فى خمسين وجهاً.

بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه، كما فى غيره من الاسباب، وهذا المسلك هو الذى سلكه ابن الصلاح^(١).

الثانى: أن نفى العدوى باق على عمومه، والأمر بالفرار من باب سد الذرائع: ثلثا يتفق للذى يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى؛ ابتداء لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الحرج، فأمر بتجنبه حسماً للمادة، وهذا المسلك هو الذى اختاره شيخ الإسلام.

الثالث: أن إثبات العدوى فى الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفى العدوى، فيكون معنى قوله: لا عدوى أى إلا من الجذام ونحوه، فكأنه قال: لا يعدى شيء شيئاً إلا فيما تقدم تبينى له أنه يعدى، قاله القاضى أبو بكر الباقلانى.

الرابع: أن الأمر بالفرار رعاية لحاظر المجذوم، لأنه إذا رأى الصحيح تعظم مصيبته وتزداد حسرته، ويؤيده حديث: لا تدبوا النظر إلى المجذومين، فإنه محمول على هذا المعنى، وفيه مسالك آخر.

(و) القسم الثانى: لا يمكن الجمع بينهما (بوجه، فإن علمنا أحدهما ناسخاً) بطريقة مما سبق (قدمناه، وإلا علمنا بالراجع) منهما (كالترجيح بصفات الرواة) أى كون رواة أحدهما أتقن وأحفظ، ونحو ذلك مما سيذكر (وكثرتهم) فى أحد الحديثين (فى) خمسين وجهاً) من المرجحات، ذكرها الحازمى فى كتابه الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ، ووصلها غيره إلى أكثر من مائة، كما استوفى ذلك العراقى فى نكته، وقد رأيتها منقسمة إلى سبعة أقسام:

الأول: الترجيح بحال الراوى، وذلك بوجوه: أحدها: كثرة الرواة، كما ذكر المصنف لأن احتمال الكذب والوهم على الأكثر أبعد من احتمال علي الأقل، ثانيها: قلة الوسائط، أى علو الإسناد حيث الرجال ثقات؛ لأن احتمال الكذب فيه أقل، ثالثها: فقه الراوى؛ سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أو اللفظ؛ لأن الفقيه إذا سمع ما يمتنع حمله على ظاهره بحث عنه حتى يطلع على ما يزول

(١) كما فى «علوم الحديث» (ص ٢٨٥).

به الإشكال، بخلاف العامى. رابعها: علمه بالنحو، لأن العالم به يتمكن من التحفظ عن مواقع الزلل ما لا يتمكن منه غيره. خامسها علمه باللغة. سادسها: حفظه، بخلاف من يعتمد على كتابه، سابعا: أفضليته فى أحد الثلاثة، بأن يكونا فقيهين أو نحويين أو حافظين وأحدهما فى ذلك أفضل من الآخر. ثامنها: زيادة ضبطه، أى اعتناؤه بالحديث واهتمامه به. تاسعها: شهرته، لأن الشهرة تمنع الشخص من الكذب كما تمنعه من ذلك التقوى. عاشرها إلى العشرين: كونه ورعاً أو حسن الاعتقاد، أى غير مبتدع أو جليساً لأهل الحديث أو غيرهم من العلماء أو أكثر مجالسة لهم، أو ذكراً، أو حرّاً، أو مشهور النسب، أولاً لبس فى اسمه بحيث يشاركه فيه ضعيف، وصعب التمييز بينهما. أوله اسم واحد، ولذلك أكثر ولم يختلط، أوله كتاب يرجع إليه. حادى عشرها: أن تثبت عدالته بالإخبار بخلاف من تثبت بالتركية أو العمل بروايته، أو الرواية عنه إن قلنا بهما، ثانى عشرها إلى سابع عشرها: أن يعمل بخبره من زكاه. ومعارضه لم يعمل به من زكاه. أو يتفق على عدالته. أو يذكر سبب تعديله. أو يكثر مزكوه. أو يكونوا علماء. أو كثيرى الفحص عن أحوال الناس. ثامن عشرها: أن يكون صاحب القصة. كتقديم خبر أم سلمة زوج النبى ﷺ فى الصوم لمن أصبح جنباً على خبر الفضل بن العباس فى منعه. لأنها أعلم منه. تاسع عشرها: أن يشار ما رواه الثلاثون: تأخر إسلامه. وقيل: عكسه. لقوة أصالة المتقدم ومعرفته. وقيل: إن تأخر موته إلى إسلام المتأخر لم يرجح بالتأخير. لاحتمال تأخر روايته عنه. وإن تقدم أو علم أن أكثر رواياته متقدمة على رواية المتأخر رجح. الحادى والثلاثون إلى الأربعين: كونه أحسن سياقاً واستقصاء لحديثه. أو أقرب مكاناً. أو أكثر ملازمة لشيوخه. أو سمع من مشايخ بلده. أو مشافها مشاهداً لشيوخه حال الأخذ. أو لا يجيز الرواية بالمنعنى. أو الصحابى من أكابرهم. أو على رضى الله تعالى عنه وهو فى الأقضية. أو معاذ وهو فى الحلال والحرام. أو زيد وهو فى الفرائض. أو الإسناد حجازى. أو رواته من بلد لا يرضون التدليس.

القسم الثانى: الترجيح بالتحمل. وذلك بوجوه: أحدها الوقت. فيرجح منهم من لم يتحمل الحديث إلا بعد البلوغ على من كان بعض تحمله قبله أو بعضه بعده.

لاحتمال أن يكون هذا ما قبله. والمتحمل بعده أقوى لتأمله للضبط. ثانيها وثالثها: أن يتحمل بحدثننا والآخر عرضاً. أو عرضاً والآخر كتابة. أو مناولة أو وجادة.

القسم الثالث: الترجيح بكيفية الرواية؛ وذلك بوجوه: أحدها: تقديم المحكى بلفظه على المحكى بمعناه؛ والمشكوك فيه على ما عرف أنه مروى بالمعنى؛ ثانيها: ما ذكر فيه سبب وروده على ما يتردد فيه، رابعها إلى عاشرها: أن تكون ألفاظه دالة على الاتصال؛ كحدثننا وسمعت؛ أو اتفق على رفعه أو وصله؛ أو لم يختلف فى إسناده أو لم يضطرب لفظه؛ أو روى بالإسناد وعزى ذلك لكاتب معروف؛ أو عزيز والآخر مشهور.

القسم الرابع: الترجيح بوقت ورود ذلك بوجوه: أحدها وثانيها: بتقديم المبنى على المكى والدال على علو شأن المصطفى عليه الصلاة والسلام على الدال على الضعف كبداً الإسلام غريباً: ثم شهرته: فيكون الدال على العلو متأخراً. ثالثها: ترجيح المتضمن للتحفيف، لدلالته على التأخر، لأنه، كان يغلف فى أول أمره زجراً عن عادات الجاهلية، ثم مال لتحفيف، كذلك قال صاحب الحاصل والمنهاج، ورجح الأمدى وابن الحاجب وغيرهما عكسه، وهو تقديم المتضمن للتغليظ وهو الحق، لأنه ﷺ جاء أولاً بالإسلام فقط، ثم شرعت العبادات شيئاً فشيئاً. رابعها: ترجيح ما تحمل بعد الإسلام على ما تحمل قبله، أو شك، لأنه أظهر تأخراً، خامسها وسادسها: ترجيح غير المؤرخ على المؤرخ بتاريخ مقدم، وترجيح المؤرخ بمقارب بوفاته ﷺ على غير المؤرخ، قال الرازى: والترجيح بهذه الستة أى إفادتها للرجحان غير قوية.

القسم الخامس: الترجيح بلفظ الخبر، وذلك بوجوه: أحدها إلى الخامس والثلاثين: ترجيح الخاص على العام، والعام الذى لم يخص على المخصص، لضعف دلالة بعد التخصيص على باقى أفراد، والمطلق على ما ورد على سبب، والحقيقة على المجاز، والمجاز المشبه للحقيقة على غيره، والشرعية على غيرها، والعرفية على اللغوية، والمستغنى على الإضمار. وما يقل فيه اللبس. وما اتفق على وضعه لیسما. والمسمى للعلة. والمنطوق. ومفهوم الموافقة على المخالفة.

والمقصود على حكمه مع تشبيهه بمحل آخر والمستفاد عمومه من الشرط والجزاء على التكررة المنفية. أو من الجمع المعرف على من وما. أو من الكل. وذلك من الجنس المعرف. وما خطابه تكليفى على الوضعى. وما حكمه معقول المعنى. وما قدم فيه ذكر العلة أو دل الاشتقاق على حكمه. والمقارن للتهديد. وما تهديده أشد. والمؤكد بالتكرار والفصيح. وما بلغة قريش. وما دل على المعنى المراد بوجهين فأكثر. وبغير واسطة. وما ذكر معه معارضة. ككنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها. والنص والقول. وقول قارنه العمل. أو تفسير الراوى وما قرن حكمه بصفة على ما قرن باسم. وما فيه زيادة.

القسم السادس: الترجيح بالحكم وذلك بوجوه: أحدها: تقديم الناقل على البراءة الأصلية على المقرر لها. وقيل عكسه. ثانيها: تقديم الدال على التحريم على الدال على الإباحة. والوجوب. ثالثها: تقديم الأحوط. رابعها: تقديم الدال على نفي الحد.

القسم السابع: الترجيح بأمر خارجى كتقديم ما وافقه ظاهر القرآن. أو سنة أخرى. أو ما قبل الشرع أو القياس أو عمل الأمة. أو الخلفاء الراشدين. أو معه مرسل آخر. أو منقطع. أو لم يشعر بنوع قدح فى الصحابة. أوله نظير متفق على حكمه أو اتفق على إخراجهم الشيخان. فهذه أكثر من مائة مرجح. وثم مرجحات أخرى لا تنحصر ومثارها غلبة الظن.

فوائد:

الأولى: منع بعضهم الترجيح فى الأدلة. قياساً على اليينات. وقال: إذا تعارضاً لزم التخير أو الوقف. وأجيب بأن مالكا يرى ترجيح اليينة على اليينة. ومن لم يرد ذلك يقول: اليينة مستتدة إلى توقيفات تغبديّة. ولهذا لا تقبل إلا بلفظ الشهادة. الثانية: إن لم يوجد مرجح لأحد الحديثين توقف على العمل به حتى يظهر. الثالثة: التعارض بين الخبرين إنما هو لخلل فى الإسناد بالنسبة إلى ظن المجتهد. وأما فى نفس الامر فلا تعارض. الرابعة: ما سلم من المعارضة فهو محكم وقد عقد له الحاكم فى علوم الحديث باباً وعده من الأنواع. وكذا شيخ الإسلام فى النخبة. قال الحاكم: ومن

النوع السابع والثلاثون: معرفة المزيد فى متصل الأسانيد

وَمِثَالُهُ مَا رَوَى ابْنُ الْمُبَارَكُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ حَدَّثَنِي بِسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ قَالَ: سَمِعْتُ وَائِلَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ» فَذَكَرَ سَفِيَانُ، وَأَبَى إِدْرِيسَ زِيَادَةً وَهُمْ، فَالَوْ هُمْ فِي سَفِيَانٍ عَنِ ابْنِ دُونَ ابْنِ الْمُبَارَكِ لِأَنَّ ثَقَاتَ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ يَزِيدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَحَ فِيهِ بِالْإِخْبَارِ، وَفِي أَبِي إِدْرِيسَ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ لِأَنَّ ثَقَاتَ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ يَزِيدٍ فَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا إِدْرِيسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَحَ بِسَمَاعِ بِسْرِ مِنْ وَائِلَةَ،

أمثله: حديث إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله (١). وحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول (٢). وحديث. إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدعوا بالصلاة (٣) وحديث لاشغار فى الإسلام (٤). قال: وقد صنف فيه عثمان ابن سعيد الدرامى كتاباً كبيراً.

(النوع السابع والثلاثون: معرفة المزيد فى متصل الأسانيد ومثاله ما روى) عبد الله (بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بسر بن عبيد الله) بضم الموحدة وبالمهمله وأبو مصغر (قال سمعت أبا إدريس) الخولاني (قال سمعت وائلة) بن الأسقع (يقول سمعت أبا مرثد) الغنوى يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور» ولا تصلوا إليها (٥) (فذكر سفيان وأبى إدريس) فى هذا الإسناد

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٧٠٢١) فى كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٤) فى كتاب الطهارة، باب: وجوب الطهارة للصلاة من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٦٧١) فى كتاب الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، ومسلم (٥٦٠) فى كتاب المساجد، باب: كراهة الصلاة بحضرة طعام من حديث عائشة رضى الله عنها، والصواب (بالعشاء) بدلاً من (الصلاة) كما فى المطبوع، وهو عكس المقصود من الحديث، وهو تصحيح واضح.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٤١٥) فى كتاب النكاح، باب: تحريم نكاح الشغار وبطلانه من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٢) فى كتاب الجنائز، باب: النهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه من حديث أبى مرثد الغنوى رضى الله عنه.

وَصَنَّفَ الْخَطِيبُ فِي هَذَا كِتَابًا فِي كَثِيرٍ مِنْهُ نَظَرُ، لِأَنَّ الْخَالِيَّ عَنِ الزَّائِدِ إِنْ كَانَ بِحَرْفٍ عَنِ قَيْبِنِى أَنْ يُجْعَلَ مُنْقَطِعًا، وَإِنْ صَرَحَ فِيهِ بِسَمَاعٍ أَوْ إِخْبَارٍ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ عَنْهُ ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ تَوْجَدَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْوَهْمِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الظَّاهِرُ مِمَّنْ لَهُ هَذَا أَنْ يَذْكُرَ السَّمَاعِينَ فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْهُمَا حَمَلَ عَلَى الزِّيَادَةِ.

النوع الثامن والثلاثون: المراسيل الخفى إرسالها

هُوَ مِنْهُمْ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ، يَذْكُرُ بِالِاتِّسَاعِ فِي الرِّوَايَةِ وَجَمَعَ الطَّرِيقَ مَعَ الْمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ، وَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ وَهُوَ مَا عَرِفَ إِسْرَافَهُ لِعَدَمِ اللَّقَاءِ، أَوْ السَّمَاعِ وَمِنْهُ مَا يَحْكُمُ بِإِسْرَافِهِ لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ بِزِيَادَةِ شَخْصٍ،

(زيادة وهم فالوهم فى سفيان عن دون ابن المبارك لأن ثقات روه عن ابن المبارك عن ابن يزيد) نفسه، منهم ابن مهدى وحسن بن الربيع، وهناد بن السرى وغيرهم (ومنهم من صرح فيه بالإخبار) بينهما (و) الوهم (فى أبى إدريس من ابن المبارك لأن ثقات روه عن ابن يزيد) عن بسر عن وائلة (ومنهم من صرح بسماع بسر من وائلة) وقد حكى الأئمة على ابن المبارك بالوهم فى ذلك. كالبخارى وغيره، وقال أبو حاتم الرازى: وكثيراً ما يحدث بسر عن أبى إدريس عن وائلة، وقد سمع هذا بسر من وائلة نفسه، ثم الحديث على الوجهين عند مسلم والترمذى (وصنف الخطيب فى هذا) النوع (كتاباً) سماه تمييز المزيدي فى متصل الأسانيد (فى كثير منه نظر لأن) الإسناد (الخالى عن) الراوى (الزائد إن كان بحرف عن) ونحوها مما لا يقتضى الاتصال (فينبغى أن يجعل منقطعاً) ويعمل بالإسناد الذى ذكر فيه الراوى الزائد، لأن الزيادة من الثقة مقبولة (وإن صرح فيه بسماع وإخبار) أو تحديث (احتمل أن يكون سمعه من رجل عنه) ثم سمعه منه اللهم (إلا أن توجد قرينة تدل على الوهم) كما ذكر أبو حاتم فى المثال السابق (ويمكن أن يقال) أيضاً (الظاهر ممن وقع له هذا أن يذكر السماعين، فإذا لم يذكرهما حمل على الزيادة) المذكورة.

(النوع الثامن والثلاثون، المراسيل الخفى إرسالها) أى انقطاعها (هو فن مهم عظيم الفائدة يدرك بالاتساع فى الرواية وجمع الطرق) للأحاديث (مع المعرفة التامة وللخطيب فيه كتاب) سماه التفصيل لمبهم المراسيل، وأصل الإرسال، ظاهر: كرواية الرجل عمن لم يعاصره، كرواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود، ومالك عن ابن

وَهَذَا الْقِسْمُ مَعَ النَّوعِ السَّابِقِ يَعْتَرِضُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَقَدْ يُجَابُ
بِنَحْوِ مَا تَقْدَمُ.

النوع التاسع والثلاثون: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

وَهَذَا عِلْمٌ كَبِيرٌ، عَظِيمُ الْفَائِدَةِ فِيهِ يُعْرَفُ الْمُتَّصِلُ مِنَ الْمُرْسَلِ وَفِيهِ كُتِبَ
كَثِيرَةٌ وَمَنْ أَحْسَنَهَا وَأَكْثَرُهَا فَوَائِدُ «الْأَسْتِعَابِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ لَوْلَا مَا شَانَهُ
بِذِكْرِ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَحِكَايَتِهِ عَنِ الْأَخْبَارِيِّينَ. وَقَدْ جَمَعَ الشَّيْخُ عَزُّ
الدِّينِ بْنُ الْأَثِيرِ الْجَزَرِيُّ فِي الصَّحَابَةِ كِتَابًا حَسَنًا جَمَعَ كِتَابًا كَثِيرَةً وَضَبَطَ وَحَقَّقَ
أَشْيَاءَ حَسَنَةً وَقَدْ اخْتَصَرْتُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ.

المسبب، وخفى، وهو المذكور ههنا (وهو ما عرف بإرساله لعدم اللقاء) لمن روى عنه مع
المعاصرة (أو) لعدم (السماع) مع ثبوت اللقاء، أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع
غيره، ويعرف ما ذكر إما بنص بعض الأئمة عليه، أو بوجه صحيح، كلخباره عن
نفسه بذلك، فى بعض طرق الحديث ونحو ذلك، كحديث رواه ابن ماجه من رواية
عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر، مرفوعاً: رحم الله حارس الحرس^(١)، فإن
عمر لم يلق عقبة. كما قال المزى فى الأطراف، وكأحديث أبى عبيدة عن أبيه عن عبد
الله بن مسعود، فقد روى الترمذى أن عمرو بن مرة قال لأبى عبيدة: هل تذكر من عبد
الله شيئاً قال: لا (ومنه ما يحكم بإرساله لمجيئه من وجه آخر بزيادة، شخصي) بينهما
كحديث رواه عبد الرزاق، عن سفيان الثورى عن أبى إسحق عن زيد بن يسيع عن
حذيفة مرفوعاً: إن وليتموها أباً بكر فقوى أمين، فهو منقطع فى موضعين، لأنه روى
عن عبد الرزاق قال: حدثنى النعمان بن أبى شبة عن الثورى، وروى أيضاً عن الثورى
عن شريك، عن أبى إسحق (وهذا القسم مع النوع السابق) وهو المزيد فى متصل
الأسانيد (يعترض بكل منهما على الآخر) لأنه ربما كان الحكم للزائد وربما كان
للتناقص، والزائد وهم، وهو يشبهه على كثير من أهل الحديث، ولا يدركه إلا النقاد
(وقد يجاب بنحو ما تقدم).

(النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هذا علم كبير جليل عظيم

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٧٦٩) فى كتاب الجهاد، باب: فضل الحرس والتكبير فى
سبيل الله وقال البوصيرى: إسناده ضعيف، فيه صالح بن محمد بن رائدة أبو واقد
الليثى، ضعيف ١. هـ. قلت: وقد ذكر المصنف له علة أخرى ألا وهى أنه عمر بن عبد
العزيز لم يلق عقبة راوى الحديث.

الفائدة وبه يعرف المتصل من المرسل وفيه كتب كثيرة مؤلفة ككتاب الصحابة لابن حبان، وهو مختصر فى مجلد، وكتاب أبى عبد الله بن منده، وهو كبير جليل، وذيل عليه أبو موسى المدينى، وكتاب أبى نعيم الأصبهاني، وكتاب العسكرى (ومن أحسنها وأكثرها فوائد الاستيعاب لابن عبد البر لولا ما شانه بذكر ما شجر بين الصحابة وحكايته عن الأخباريين) والغالب عليهم الإكثار والتخليط فيما يروونه، وذيل عليه ابن فتحون.

قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقد جمع الشيخ) أبو الحسن على بن محمد (بن الأثير الجزرى فى الصحابة كتاباً حسناً) سماه أسد الغابة (جمع فيه كتباً كثيرة) وهى كتاب ابن منده، وأبى موسى وأبى نعيم، وابن عبد البر، وزاد من غيرها أسماء فى هذا (وضبط وحقق أشياء حسنة) على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف فى الاسم أو الكنية.

قال المصنف (وقد اختصرته بحمد الله) ولم يشتهر هذا المختصر، وقد اختصره الذهبى أيضاً فى كتاب لطيف، سماه «التجريد» ولشيخ الإسلام فى ذلك: الإصابة فى تمييز الصحابة، كتاب حافل وقد اختصرته بالله الحمد.

فائدة:

قول المصنف «الأخباريين» جمع أخبارى، عده ابن هشام من لحن العلماء وقال: الصواب الخبرى، أى لأن النسبة إلى الجمع ترد إلى الواحد، كما تقرر فى علم التصريف، تقول فى الفرائض فرضى، ونكته: أن المراد النسبة إلى هذا النوع، وخصوصية الجمع ملغاة، مع أنها مؤدية إلى الثقل، قال: ومن اللحن أيضاً قولهم: لا يؤخذ العلم من صحفى بضمين، والصواب فتحتين، رداً إلى صحيفة، ثم فعل بها ما فعل بحنيقة.

فروع:

(أحدها: اختلف فى حد الصحابى، فالمعروف عند المحدثين أنه كل مسلم رأى رسول الله ﷺ) كذا قال ابن الصلاح، ونقله عن البخارى وغيره، وأورد عليه: إن كان فاعل الرؤية الرأى الأعمى كابن أم مكتوم ونحوه فهو صحابى بلا خلاف ولا رؤية له. ومن رآه كافراً ثم أسلم بعد موته كرسول قيصر فلا صحبة له، ومن رآه بعد موته ﷺ

فروع:

أَحَدُهَا اخْتَلَفَ فِي حَدِّ الصَّحَابِيِّ، فالمعروفُ عندَ المُحدِّثِينَ أَنَّهُ كُلُّ مُسْلِمٍ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .

قبل الدفن، وقد وقع ذلك لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى فإنه لا صحبة له، وإن كان فاعلمها رسول الله ﷺ دخل فيه جميع الأمة، فإنه كشف له عنهم ليلة الإسراء وغيرها، ورآهم، وأورد عليه أيضاً: من صحبه ثم ارتد، كابن خطل ونحوه، فالأولى أن يقال: من لقي النبى ﷺ مسلماً ومات على إسلامه، أما من ارتد بعده ثم أسلم ومات مسلماً، فقال العراقي: فى دخوله فيهم نظر، فقد نص الشافعى وأبو حنيفة على أن الردة مجبطة للعمل، قال: والظاهر أنها مجبطة للصحبة السابقة، كقصة بن مسيرة، والأشعث بن قيس، أما من رجع إلى الإسلام فى حياته، كعبد الله بن أبى سرح فلا مانع من دخوله فى الصحبة، وجزم شيخ الإسلام فى هذا والذى قبله ببقاء اسم الصحبة له، قال: وهل يشترط لقيه فى حال النبوة أو أعم من ذلك، حتى يدل من رآه قبلها ومات على الحنيفية، كزيد بن عمرو بن نفيل، وقد عد ابن منده فى الصحابة، وكذا لو رآه قبلها ثم أدرك البعثة وأسلم ولم يره.

قال العراقي: ولم أر من تعرض لذلك، قال: ويدل على اعتبار الرؤية بعد النبوة ذكرهم فى الصحابة ولده إبراهيم دون من مات قبلها، كالقاسم، قال: وهل يشترط فى الرأى التمييز، حتى لا يدخل من رآه وهو لا يعقل، والأطفال الذين حنكهم ولم يروه بعد التمييز أو لا يشترط، لم يذكروهم أيضاً، إلا أن العلانى قال فى المراسيل: عبد الله ابن الحارث بن نوفل حنكه النبى ﷺ ودعا له ولا صحبة له، بل ولا رؤية أيضاً، وكذا قال فى عبد الله بن أبى طلحة الأنصارى، حنكه ودعا له، وما تعرف له رؤية بل هو تابعى، وقال فى النكت: ظاهر كلام الأئمة ابن معين وأبى زرعة وأبى حاتم وأبى داود وغيرهم اشتراطه، فإنهم لم يثبتوا الصحبة لأطفال حنكهم النبى ﷺ أو مسح وجوههم أو تغل فى أفواههم، كمحمد بن حاطب، وعبد الرحمن بن عثمان التميمى وعبيد الله ابن معمر ونحوهم، قال: ولا يشترط البلوغ على الصحيح، وإلا لخرج من أجمع على عده فى الصحابة، كالحسن والحسين وابن الزبير ونحوهم، قال: والظاهر اشتراط رؤيته فى عالم الشهادة، فلا يطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والنبين، قال: وقد استشكل ابن الأثير مؤمنى الجن فى الصحابة دون من رآه من الملائكة وهم أولى بالذكر من هؤلاء، قال: وليس كما زعم، لأن الجن من جملة المكلفين الذى شملتهم الرسالة

وَعَنْ أَصْحَابِ الْأَصُولِ أَوْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ مِنْ طَالَتِ مَجَالَسُهُ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ،
وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ لَا يَعُدُّ صَحَابِيًّا إِلَّا مَنْ أَقَامَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
سَنَةً أَوْ سَتَيْنِ أَوْ غَزَا مَعَهُ غَزْوَةً أَوْ غَزَوَتَيْنِ، فَإِنْ صَحَّ عَنْهُ فَضْعِيفٌ، فَإِنْ
مَقْتَضَاهُ أَنْ لَا يَعُدَّ جَرِيرَ الْبَجَلَى وَشَبْهَهُ صَحَابِيًّا، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُمْ صَحَابَةٌ.

والبعثة، فكان ذكر من عرف اسمه عن رآه حسناً، بخلاف الملائكة، قال: وإذا نزل
عيسى ﷺ وحكم بشرعه فهل يطلق عليه اسم الصحبة، لأنه ثبت أنه رآه فى الأرض،
الظاهر نعم انتهى (وعن أصحاب الأصول أو بعضهم أنه من طالت مجالسته) له (على
طريق التبعية) له والأخذ عنه، بخلاف من وفد عليه وانصرف بلا مصاحبة ولا متابعة،
قالوا وذلك معنى الصحابي لغة، ورد بإجماع أهل اللغة على أنه مشتق من الصحبة، لا
من قدر منها مخصوص، وذلك يطلق على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً،
يقال: صحبت فلاناً حولاً وشهراً ويوماً وساعة؛ وقول المصنف: أو بعضهم من زيادته،
لأن كثيراً منهم موافقون لما تقدم نقله عن أهل الأصول: لما رواه ابن سعد بسند جيد فى
الطبقات عن علي بن محمد عن شعبة عن موسى السيلاني قال: أتيت أنس بن مالك
فقلت له: أنت آخر من بقى من أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: قد بقى قوم من
الأعراب فأما من أصحابه فأنا آخر من بقى، قال العراقى: والجواب: أنه أراد إثبات
صحبة خاصة ليست لأولئك (وعن سعيد بن المسيب: أنه كان لا يعدد صحابياً إلا من
أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين أو غزا معه غزوة أو غزوتين) وَوَجْهه: أن لصحبته
ﷺ شرفاً عظيماً، فلا تنال إلا باجتماع طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص،
كالغزو المشتمل على السفر الذى هو قطعة من العذاب، والسنة المشتملة على الفصول
الأربعة التى يختلف بها المزاج (فإن صح) هذا القول (عنه) فضيف فإن مقتضاه أن لا
يعد جرير) بن عبد الله (البجلى وشبهه) ممن فقد ما اشترطه كواثل بن حجر (صحابياً)
ولا خلاف أنهم صحابة)، قال العراقى^(١): ولا يصح هذا عن ابن المسيب، ففى
الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدى ضعيف فى الحديث، وقال: وقد اعترض بأن جريراً
أسلم فى أول البعثة، لما روى الطبرانى^(٢) عنه قال: لما بعث النبى ﷺ أتيته لأبايه،
فقال: لأى شىء جئت يا جرير، قلت: جئت لأسلم على يدك، فدعانى إلى شهادة
أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتى الزكاة المفروضة،

(١) فى «النكت» (ص ٢٩٧).

(٢) فى «الكبير» (٢/ ٢٤٣).

ثُمَّ تَعْرِفُ صَحْبَتَهُ بِالتَّوَاتُرِ وَالِاسْتِقَاضَةِ، أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ أَوْ قَوْلِهِ إِذَا كَانَ عَدْلًا.

الثَّانِي: الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عَدُولٌ، مَنْ لَابَسَ الْفِتْنََ وَغَيْرُهُمْ بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ. وَأَكْثَرُهُمْ

الحديث قال: والجواب أن الحديث غير صحيح، فإنه من رواية الحصين بن عمر الأحمسي، وهو منكر الحديث، ولو ثبت فلا دليل فيه، لأنه يلزم الفورية في جواب لما، بدليل ذكر الصلاة والزكاة وفرضهما مترخ عن البعثة، والصواب ما ثبت عنه أنه قال: ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة، رواه أبو داود وغيره، وفي تاريخ البخارى الكبير: أنه أسلم عام توفى النبی ﷺ، وكذا قال الواقدي وابن حبان والخطيب وغيرهم.

قائدة:

فى حد الصحابي قول رابع: أنه من طالت صحبته وروى عنه، قاله الحافظ، وخامس: أنه من رآه بالغا. حكاه الواقدي وهو شاذ كما تقدم، وسادس: أنه من أدرك زمنه ﷺ وإن لم يره، قاله يحيى بن عثمان بن صالح المصري، وعد من ذلك عبد الله ابن مالك الجيشانى أبا تميم، ولم يرحل إلى المدينة إلا فى خلافة عمر باتفاق، وعن حكى هذا القول القرافى فى شرح التنقيح، وكذا من حكم بإسلامه تبعا لأبويه؛ وعليه عمل ابن عبد البر وابن منده فى كتابيهما، وشرط الماوردى فى الصحابي أن يتخصص بالرسول ويتخصص به الرسول ﷺ.

(ثم تعرف صحبته) إما (بالتواتر) كأمى بكر وعمر وبقية العشرة فى خلق منهم (أو الاستقاضة) والشهرة القاصرة عن التواتر، كهمام بن ثعلبة وعكاشة بن محصن (أو قول صحابي) عنه أنه صحابي، كحممة بن أبى حممة الدوسى الذى مات بأصبهان مبطونا، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبی ﷺ حكم له بالشهادة. ذكر ذلك أبو نعيم فى تاريخ أصبهان، وروينا قصته فى مسند الطيالسى ومعجم الطبرانى، وزاد شيخ الإسلام ابن حجر بعد هذا: أن يخبر آحاد التابعين بأنه صحابي. بناء على قبول التركيبة من واحد، وهو الراجح (أو قوله) هو: أنا صحابي (إذا كان عدلا) إذا أمكن ذلك فإن ادعاء بعد مائة سنة من وفاته ﷺ فإنه لا يقبل وإن ثبتت عدالته قبل ذلك، لقوله ﷺ فى الحديث: أرايتكم ليلتكم هذه، فإنه على رأس مائة سنة لم يبق أحد على

حَدِيثًا أَبُو هُرَيْرَةَ. ثُمَّ ابْنُ عَمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَائِشَةُ،

ظهر الأرض^(١). يريد انخرام ذلك القرن، قال ذلك سنة وفات^{عليه السلام}، وشرط الأصوليون فى قبوله أن تعرف معاصرته له، وفى أصل المسألة احتمال أنه لا يصدق، لكونه متهمًا بدعوى رتبة يثبتها لنفسه، وبهذا جزم الأمدى ورجحه أو الحسن بن القطان.

فائدة:

قال الذهبى فى الميزان: رتن الهندى، وما أدراك ما رتن، شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة، فادعى الصحبة، وهذا جرى على الله ورسوله، وقد ألفت فى أمره جزءًا.

(الثانى: الصحابة كلهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به) قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (٢) الآية، أى عدولاً، وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (٣) والخطاب فيها للموجودين حينئذ، وقال ^{عليه السلام}: خير الناس قرنى^(٤)، رواه الشيخان، قال إمام الحرمين: والسبب فى عدم الفحص عن عدالتهم: أنهم حملة الشريعة، فلو ثبت توقف فى روايتهم لانحصرت الشريعة على عصره ^{عليه السلام}، ولما استرسلت سائر الأعصار، وقيل: يجب البحث عن عدالتهم مطلقاً، وقيل: بعد وقوع الفتن. وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل علياً، وقيل: إذا انفرد، وقيل إلا المقاتل والمقاتل، وهذا كله ليس بصواب، إحساناً للظن بهم وحملًا لهم فى ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كل منهم، وقال المازرى فى شرح البرهان: لسنا نعنى بقولنا: «الصحابة عدول» كل من رآه ^{عليه السلام} يوماً ما أو زاره لمأماً، أو اجتمع

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١١٦) فى كتاب العلم، باب: السمر فى العلم، ومسلم (٢٥٣٧) فى كتاب فضائل الصحابة، باب: قوله ^{عليه السلام}: «لا تأتى مائة سنة...» من

حديث عبد الله بن عمر ^{رضي الله عنهما}.

(٢) سورة البقرة: ١٤٣.

(٣) سورة آل عمران: ١١٠.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٢٦٥٢) فى كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، ومسلم (٢٥٣٣) فى كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم من حديث عبد الله ^{رضي الله عنه}.

به لغرض وانصرف، وإنما نعى به الذين لازموه وعزروه ونصروه، قال العللائي: وهذا قول غريب يخرج كثيرًا من المشهورين بالصحة والرواية عن الحكم بالعدالة، كوائل بن حجر ومالك بن الحويرث، وعثمان بن أبى العاص وغيرهم، ممن وفد عليه ﷺ ولم يبق عنده إلا قليلًا وانصرف، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد، ومن لم يعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل، والقول بالتعميم هو الذى صرح به الجمهور وهو المعتبر.

(وأكثرهم حديثًا أبو هريرة) روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، اتفق الشيخان منها على ثلاثمائة وخمسة وعشرين وانفرد البخارى بثلاثة وتسعين، ومسلم بمائة وتسعة وثمانين. وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل، وهو أحفظ الصحابة: قال الشافعى: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى دهره، أسنده البيهقى فى المدخل، وكان ابن عمر يترحم عليه فى جنازته ويقول: كان يحفظ على المسلمين حديث النبى ﷺ، رواه ابن سعد، وفى الصحيح عنه قال: قلت يا رسول الله إنى أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه، قال: أبسط رداءك فبسطته. ففرفر بيديه ثم قال: ضمه، فما نسيت شيئًا بعد^(١)، وفى المستدرک عن زيد بن ثابت قال: كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبى ﷺ، فقال: ادعوا، فدعوت أنا وصاحبى وأمن النبى ﷺ، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إنى أسألك مثل ما سألك صاحبى وأسألك علمًا لا ينسى، فأمن النبى ﷺ. فقلنا: ونحن يا رسول الله كذلك، فقال: سبقكما الغلام الدوسى، (ثم) عبد الله (بن عمر) روى ألفى حديث وستمائة وثلاثين حديثًا (وابن عباس) روى ألفًا وستمائة وستين حديثًا (وجابر بن عبد الله) روى ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا (وانس بن مالك) روى ألفين ومائتين وستًا وثمانين حديثًا (وعائشة) أم المؤمنين روت ألفين ومائتين وعشرة. وليس فى الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء إلا أبا سعيد الخدرى. فإنه روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١١٩) فى كتاب العلم، باب: حفظ العلم.

وَأَكْثَرُهُمْ فُتْيَا تُرَوَّى: ابْنُ عَبَّاسٍ. وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: انْتَهَى عِلْمُ الصَّحَابَةِ إِلَى سِتَّةٍ: عُمَرُ. وَعَلِيٌّ. وَأَبِيٌّ وَزَيْدٌ. وَأَبِي الدَّرْدَاءِ. وَابْنُ مَسْعُودٍ. ثُمَّ انْتَهَى عِلْمُ السَّيِّئَةِ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ. وَمِنْ الصَّحَابَةِ الْعِبَادِلَةِ وَهُمْ ابْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ الزَّيْبِرِ، وَابْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَلَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ مِنْهُمْ، وَكَذَا سَائِرُ مَنْ يُسَمَّى عَبْدَ اللَّهِ،

فوائد:

السبب فى قلة ما روى عن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه مع تقدمه وسبقه وملازمته للنبي ﷺ . أنه تقدمت وفاته قبل انتشار الحديث واعتناء الناس بسماعه وتحصيله وحفظه . وذكره المصنف فى تهذيبه قال: وجملة ما روى له مائة حديث واثنان وأربعون حديثاً.

(وأكثرهم فتيا تروى) عنه (ابن عباس) قاله أحمد بن حنبل (وعن مسروق) أنه (قال انتهى علم الصحابة إلى ستة: عمر وعلي وأبى بن كعب (وزيد) بن ثابت (وأبى الدرداء وابن مسعود. ثم انتهى علم الستة إلى علي وعبد الله) بن مسعود؛ وروى الشعبي عنه نحوه أيضاً. إلا أنه ذكر أبا موسى الأشعري بدل أبى الدرداء. وقد استشكل بأن أبا موسى وزيد بن ثابت تأخرت وفاتهما عن ابن مسعود وعلي فكيف انتهى علم الستة إلى ابن مسعود وعلي؟ قال العراقى: وقد يجاب بأن المراد ضمنا علمهم إلى علمهما، وإن تأخرت وفاة من ذكر، وقال الشعبي: كان العلم يؤخذ عن ستة: من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان عمر وعبد الله وزيد يشبه علم بعضهم بعضاً. وكان يقتبس بعضهم من بعض. وقال ابن حزم: أكثر الصحابة فتوى مطلقاً سبعة: عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وعائشة، قال: ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخم، قال: وليهم عشرون: أبو بكر وعثمان وأبو موسى ومعاذ وسعد بن أبى وقاص وأبو هريرة وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاص وسلمان وجابر وأبو سعيد وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعمران بن حصين وأبو بكرة وعبد بن الصامت ومعاوية وابن

وهم نحو مائتين وعشرين. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِىُّ: قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ وَصَمِعَ مِنْهُ. وَاخْتَلَفَ فِي عِدَدِ طَبَقَاتِهِمْ، وَجَعَلَهُمُ الْحَاكِمُ اثْنَتَى عَشْرَةَ طَبَقَةً.

الزبير وأم سلمة. قال: ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير، قال: وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفساً يقلون في الفتيا جداً، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمألتان والثلاث، كأبى بن كعب وأبى الدرداء وأبى طلحة والمقداد، وسرد الباقيين.

(ومن الصحابة العبادلة وهم) أربعة عبد الله (بن عمر) بن الخطاب (و) عبد الله (بن عباس و) عبد الله (بن الزبير و) عبد الله (بن عمرو بن العاص وليس ابن مسعود منهم) قاله أحمد بن حنبل، قال البيهقي: لأنه تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة، وقيل: هم ثلاثة بإسقاط ابن الزبير، وعليه اقتصر الجوهري في الصحاح، وأما ما حكاه المصنف في تهذيبه عنه: أنه ذكر ابن مسعود وأسقط ابن العاص فوهم، نعم وقع للرافعى في الديات، وللزمرخشى في المفصل، أن العبادلة: ابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وغلطاً في ذلك من حيث الاصطلاح (وكذا سائر من يسمى عبد الله) من الصحابة لا يطلق عليهم العبادلة (وهم نحو مائتين وعشرين) نفساً، كذا قال ابن الصلاح، أخذاً من الاستيعاب، وزاد عليه ابن فتحون جماعة يبلغون بهم نحو ثلاثمائة رجل.

(قال أبو زرعة الرازى) في جواب من قال له: أليس يقال حديث النبى ﷺ أربعة آلاف حديث؟: ومن قال ذا قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصى حديث رسول الله ﷺ؟ (قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه) فقيل له: هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما، والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع، كل روى وسمع منه بعرفة، قال العراقي: وهذا القول عن أبى زرعة لم أقف له على إسناد ولا

هو فى كتب التواريخ المشهورة، وإنما ذكره أبو موسى المدينى فى ذيله بغير إسناد، قلت أخرجه الخطيب بإسناده، قال: حدثنى أبو القاسم الأزهري، ثنا عبد الله بن محمد بن محمد ابن حمدان العكبرى، ثنا أبو بكر بن عبد العزيز بن جعفر، ثنا أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، ثنا محمد بن أحمد بن جامع الرازى، سمعت أبا زرعة وقال له رجل: أليس يقال، فذكره بلفظه، قال العراقى: وقریب منه ما أسنده المدينى عنه قال: توفى النبى ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة، وهذا لا تحديد فيه، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة فى البلدان والبرادى والقرى، وقد روى البخارى فى صحيحه أن كعب بن مالك قال فى قصة تخلفه عن تبوك: وأصحاب رسول الله ﷺ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ، بمعنى الديوان، قال العراقى: وروى الساجى فى المناقب بسند جيد عن الرافعى قال: قبض رسول الله ﷺ والمسلمون ستون ألفاً، ثلاثون ألفاً بالمدينة، وثلاثون ألفاً فى قبائل العرب، وغير ذلك، قال: ومع هذا فجميع من صنف فى الصحابة لم يبلغ مجموع ما فى تصانيفهم عشر آلاف، مع كونهم يذكرون من توفى فى حياته ﷺ ومن عاصره أو أدركه صغيراً.

(واختلف فى عدد طبقاتهم) باعتبار السبق إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات (وجعلهم الحاكم اثنتى عشرة طبقة) الأولى: قوم أسلموا بمكة كالخلفاء الأربعة، الثانية: أصحاب دار الندوة الثالثة: مهاجرة الحبشة. الرابعة: أصحاب العقبة الأولى، الخامسة: أصحاب العقبة الثانية، وأكثرهم من الانصار، السادسة: أول المهاجرين الذين وصلوا إليه بقباء قبل أن يدخلوا المدينة، السابعة: أهل بدر، الثامنة: الذين هاجروا بين بدر والحديبية، التاسعة: أهل بيعة الرضوان، العاشرة: من هاجر بين الحديبية وفتح مكة، كخالد بن الوليد وعمر بن العاص، الحادية عشرة: مسلمة الفتح، الثانية عشرة: صبيان وأطفال رآه يوم الفتح فى حجة الوداع وغيرها.

الثالث: أفضَلُهُمْ عَلَى الإِطْلَاقِ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنه بِإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ، ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ، هَذَا قَوْلُ جَمْهَوْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْكُوفَةِ تَقْدِيمَ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ، وَبِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خُزَيْمَةَ قَالَ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ: أَصْحَابُنَا مَجْمَعُونَ عَلَى أَنْ أَفْضَلُهُمُ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ، ثُمَّ تَمَامُ الْعَشْرَةِ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ، ثُمَّ أَحَدٌ، ثُمَّ بَيْعَةُ الرُّضْوَانِ، وَمَنْ لَهُمْ مَزِيَّةُ أَهْلِ الْعَقْبَتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ،

(الثالث: أفضَلُهُمْ عَلَى الإِطْلَاقِ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنه بِإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ) وَمَنْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ، قَالَ: وَلَا مَبَالَاةَ بِأَقْوَالِ أَهْلِ الشَّيْعِ وَلَا أَهْلِ الْبِدْعِ، وَكَذَلِكَ حَكَى الشَّافِعِيُّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى ذَلِكَ، رَوَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَحَكَى الْمَازَرِيُّ عَنْ الْخَطَّابِيِّ، تَفْضِيلَ عُمَرَ، وَعَنْ الشَّيْعَةِ تَفْضِيلَ عَلِيٍّ، وَعَنْ الرَّوَندِيَّةِ تَفْضِيلَ الْعَبَّاسِ، وَعَنْ بَعْضِهِمُ الْإِمْسَاكَ عَنْ التَّفْضِيلِ، وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِ أَنَّهُ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ خَيْرٌ وَعَلِيٌّ أَفْضَلُ، وَهَذَا تَهَافُتٌ مِنَ الْقَوْلِ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ: أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ وَطَائِفَةَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فِي حَيَاتِهِ عليه السلام أَفْضَلُ مِمَّنْ بَقِيَ بَعْدَهُ، لِقَوْلِهِ عليه السلام: أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ، قَالَ الْمَصْنَفُ: وَهَذَا الْإِطْلَاقُ غَيْرُ مُرْضَى وَلَا مَقْبُولٍ (ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ، هَذَا قَوْلُ جَمْهَوْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَسَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ وَكَافَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ، وَالْأَشْعَرِيُّ وَالْبَاقِلَانِيُّ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ. لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ عليه السلام لَا نَعْدِلُ بِأَبَى بَكْرٍ أَحَدًا ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِلَفْظٍ أَصْرَحَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَوْعِ الْمَرْفُوعِ (وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْكُوفَةِ تَقْدِيمَ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ وَبِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خُزَيْمَةَ) وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ، وَلَكِنْ آخَرُ قَوْلِيهِ مَا سَبَقَ، وَحَكَى عَنْ مَالِكِ التَّوْقِفَ بَيْنَهُمَا، حَكَاهُ الْمَازَرِيُّ عَنْ الْمَدُونَةِ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: رَجَعَ مَالِكٌ عَنِ التَّوْقِفِ إِلَى تَفْضِيلِ عُثْمَانَ، قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: وَهُوَ الْأَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَوَقَّفَ أَيْضًا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، ثُمَّ التَّفْضِيلُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْبَاقِلَانِيِّ وَصَاحِبِ الْمَنْهَجِ ظَنِّي، وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ قَطْعِي (قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ) عَبْدُ الْقَاهِرِ التَّيْمِيُّ (الْبَغْدَادِيُّ أَصْحَابُنَا مَجْمَعُونَ عَلَى أَنْ أَفْضَلُهُمُ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ ثُمَّ تَمَامُ الْعَشْرَةِ) الْمَشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ

نفيل، وطلحة بن عبيد الله، والزيير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة ابن الجراح (ثم أهل بدر) وهم ثلاثمائة وبضعة عشر، روى ابن ماجه عن رافع بن خديج قال: جاء جبريل إلى النبى ﷺ فقال: ما تعدون من شهد بدرًا فيكم، قال: خيارنا، قال: كذلك عندنا هم خيار الملائكة^(١) (ثم أهل (أحد ثم) أهل (بيعة الرضوان) بالحديبية، قال ﷺ: لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة^(٢))، صححه الترمذى (ومن له مزية أهل العقبتين من الأنصار والسابقون الأولون) من المهاجرين والأنصار (وهم من صلى إلى القبلتين فى قول) سعيد (بن المسيب وطائفة) منهم ابن الحنفية وابن سيرين وقتادة (وفى قول الشعبي، أهل بيعة الرضوان وفى قول محمد بن كعب) القرظى (وعطاء) بن يسار (أهل بدر) روى ذلك سنيد عنهما، بسند فيه مجهول وضعيف، وسنيد ضعيف أيضًا، وروى القولين السابقين عن ذكر عبد بن حميد فى تفسيره، وعبد الرزاق وسعيد بن منصور فى سننه بأسانيد صحيحة، وروى سنيد بسند صحيح إلى الحسن أنهم من أسلم قبل الفتح.

فوائد:

الأول: ورد فى أحاديث تفضيل أعيان من الصحابة، كل واحد فى أمر مخصوص، فروى الترمذى عن أنس مرفوعًا: أرحمُ أمتى بامتى أبو بكر، وأشدّهم فى دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأعلمهم بالحلّال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أبى بن كعب، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح^(٣)، وروى الترمذى حديث: أقرضكم زيد، وصححه

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٣٩٩٢) فى كتاب المغازى، باب: شهود الملائكة بدرًا، وابن ماجه (١٦٠) فى المقدمة، باب: فى فضائل أصحاب رسول الله ﷺ.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٥٣) فى كتاب السنة، باب: فى الخلفاء، والترمذى (٣٨٦٠) فى كتاب المناقب، باب: فى فضل من رأى النبى ﷺ وصحبه بنحوه من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٣) تقدم.

وَهُمْ مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ فِي قَوْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَطَائِفَةٌ وَفِي قَوْلِ الشَّعْبِيِّ أَهْلُ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ، وَفِي قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَعَطَاءٍ: أَهْلُ بَدْرٍ.
الرَّابِعُ: قِيلَ أَوْلَهُمْ إِسْلَامًا أَبُو بَكْرٍ.

الحاكم بلفظ أفرض أمتى زيد، الثانى: اختلف فى التفضيل بين فاطمة وعائشة على ثلاثة أقوال: ثالثها: الوقف. والأصح تفضيل فاطمة. فهى بضعة منه. وقد صححه السبكى فى الحلييات. وبالحق فى تصحيحه. وفى الصحيح فى فاطمة: سيدة نساء هذه الأمة^(١). وروى النسائى عن حذيفة أن رسول الله ﷺ قال: هذا ملك من الملائكة استأذن ربه ليسلم عليّ ويشرنى أن حسناً وحسيناً سيدا شباب أهل الجنة وأمهما سيدة نساء أهل الجنة^(٢). وفى مسند الحرث بن أبى أسامة بسند صحيح. لكنه مرسل: مريم خير نساء عالمها. وفاطمة خير نساء عالمها. ورواه الترمذى موصولاً من حديث عليّ بلفظ: خير نساها مريم وخير نساها فاطمة. قال شيخ الإسلام: والمرسل يفسر المتصل. الثالث: أفضل أزواجه ﷺ خديجة، وعائشة. وفى التفضيل بينهما أوجه حكاهما المصنف فى الروضة. ثالثها: الوقف. واختار السبكى فى الحلييات تفضيل خديجة ثم عائشة ثم حفصة ثم الباقيات سواء.

(الرابع: قيل: أولهم إسلاماً أبو بكر) الصديق قاله ابن عباس، وحسان، والشعبى والنخعى فى آخرين، ويدل له ما رواه مسلم عن عمرو بن عبسة فى قصة إسلامه، وقوله للنبي ﷺ: من معك على هذا، قال: حر وعبد، قال: ومعه يومئذ أبو بكر وبلال عن آمن به^(٣).

وروى الحاكم فى المستدرک من رواية خالد بن سعيد قال: سئل الشعبى: من أول من أسلم؟ فقال: أما سمعت قول حسان:

- (١) صحيح: أخرجه البخارى (٣٦٢٤) فى كتاب المناقب، باب: علامات النبوة فى الإسلام، ومسلم (٢٤٥٠) فى كتاب فضائل القرآن، باب: فضائل فاطمة بنت النبی ﷺ.
- (٢) صحيح: أخرجه الترمذى (٢٨٧١) فى كتاب المناقب، باب: (١١٠). والحديث صححه الشيخ الألبانى.
- (٣) صحيح: أخرجه مسلم (٨٣٢) فى كتاب صلاة المسافرين، باب: إسلام عمرو بن عبسة.

وَقِيلَ عَلِيٌّ. وَقِيلَ زَيْدٌ، وَقِيلَ خَدِيجَةٌ وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَادَّعَى الثَّعْلَبِيُّ فِيهِ الْإِجْمَاعَ وَأَنَّ الْخِلَافَ فِيمَنْ بَعْدَهَا.

إِنْ تَذَكَّرْتَ شَجَوَاكَ مِنْ أَخِي ثَقَّة

فَاذْكُرْ أَخَاكَ أَبَا بَكْرٍ بِمَا فَعَلَا

خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَنْقَاها وَأَعَدَّلَهَا

بَعْدَ النَّبِيِّ وَأَوْفَاها بِمَا حَمَلَا

وَالثَّانِي النَّالِيُّ الْمَحْمُودُ مُشْهَدُهُ

وَأَوَّلُ النَّاسِ مِنْهُمْ صَدَّقَ الرِّسَالَا

وروى الطبراني فى الكبير عن الشعبي قال: سألت ابن عباس، فذكره. وروى الترمذى من رواية أبى نضرة عن أبى سعيد قال: قال أبو بكر: ألت أول من أسلم^(١)، الحديث (وقيل: على) بن أبى طالب، رواه الطبراني بسند صحيح عن ابن عباس، وسند ضعيف عنه مرفوعاً، ورواه الترمذى عنه من طريق أخرى موقوفاً.

وروى الطبراني بسند فيه إسماعيل السدى عن أبى ذر وسلمان قالَا: أخذ رسول الله ﷺ بيد علي، فقال: إن هذا أول من آمن بى^(٢)، ورواه أيضاً عن سلمان، وروى أحمد فى مسنده بسند فيه مجهول وانقطاع عن علي مرفوعاً، وروى بسند آخر عنه قال: أنا أول من صلى، وروى ذلك أيضاً عن زيد بن أرقم والمقداد بن الأسود وأبى أيوب وأنس ويعلى بن مرة وعفيف الكندى وخزيمة بن ثابت وخباب بن الأرت وجابر بن عبد الله وأبى سعيد الخدرى.

وروى الحاكم فى المستدرک من رواية مسلم الملاى قال: نبىء النبى ﷺ يوم الاثنين، وأسلم على يوم الثلاثاء. وادعى الحاكم إجماع أهل التاريخ عليه، ونوزع فى ذلك.

(١) أخرجه الترمذى (٣٧٤٨) فى كتاب المناقب، باب: (٢٤).

(٢) ذكره الهيثمى فى «المجمع» (١٤٠٢٧) وقال: رواه الطبراني والبيزار، وفيه عمرو بن سعيد المصرى وهو ضعيف.

وَالْأَوْزَعُ أَنْ يُقَالَ مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ أَبُو بَكْرٍ. وَمَنِ الصَّبِيَّانِ عَلَى وَمَنِ النِّسَاءِ خَدِيجَةَ. وَمَنِ الْمَوَالِي زَيْدٌ. وَمَنِ الْعَبِيدِ يَلَالٌ. وَآخِرُهُمْ مَوْتًا أَبُو الطَّفِيلِ مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ. وَآخِرُهُمْ قَبْلَهُ أَنَسٌ.

وقال كعب بن زهير فى قصيدة يمدحه فيها:

إِنْ عَلِيًّا لِمَيِّمُونَ نَقِيبَتَهُ

بالصالحات من الأعمال مشهور

صهر النبى وخير الناس مفتخرًا

فكل من رامه بالفخر مفخور

صلى الطهور مع الأمى أولهم

قبل المعاد ورب الناس مكفور

(وقيل: زيد) بن حارثة قاله الزهرى (وقيل: خديجة) أم المؤمنين، قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وهو الصواب عند جماعة من المحققين) وروى ذلك عن ابن عباس والزهرى أيضًا، وهو قول قتادة وابن إسحاق (وادعى الثعلبى فيه الإجماع وأن الخلاف فيمن بعدها) ورواه أحمد فى مسنده، والطبرانى عن ابن عباس.

وقال ابن عبد البر: اتفقوا على أن خديجة أول من آمن ثم على بعدها، ثم ذكر أن الصحيح أن أبا بكر أول من أظهر إسلامه، ثم روى عن محمد بن كعب القرظى أن عليًّا أخفى إسلامه من أبى طالب، وأظهر أبو بكر إسلامه، ولذلك شبه على الناس، وروى الطبرانى فى الكبير من رواية محمد بن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه عن جده قال: صلى النبى ﷺ غداة الاثنين، وصلت خديجة يوم الاثنين من آخر النهار، وصلى على يوم الثلاثاء.

وقال ابن إسحاق: أول من آمن خديجة، ثم علي، ثم زيد بن حارثة، ثم أبو بكر ف أظهر إسلامه، ودعا إلى الله فأسلم بدعائه عثمان بن عفان، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبى وقاص، وطلحة بن عبيد الله؛ فكان هؤلاء الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام. وذكر عمر بن شبة: أن خالد بن سعيد بن العاص

أسلم قبل على . وقال غيره: إنه أولهم إسلامًا . وحكى المسعودى قولاً: أن أولهم خباب بن الأرت، وآخر أن أولهم بلال . ونقل الماوردى فى أعلام النبوة عن ابن قتيبة: أن أول من آمن أبو بكر بن أسعد الحميرى . ونقل ابن مبيع فى الخصائص عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: كنت أولهم إسلامًا .

وقال العراقى: ينبغى أن يقال: إن أول من آمن من الرجال ورقة بن نوفل، لحديث الصحيحين فى بدء الوحى .

قال ابن الصلاح وتبعه المصنف (والأورع أن يقال) أول من أسلم (من الرجال) الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالى زيد، ومن العبيد بلال) قال البرماوى: ويحكى هذا الجمع عن أبى حنيفة . قال ابن خالويه: وأول امرأة أسلمت بعد خديجة لبابة بنت الحارث زوجة العباس .

(وآخرهم) أى الصحابة (موتًا) مطلقًا (أبو الطفيل) عامر بن واثلة الليثى (مات سنة مائة) من الهجرة قاله مسلم فى صحيحه، ورواه الحاكم فى المستدرک عن خليفة بن خياط، وقال خليفة فى غير رواية الحاكم: إنه تأخر بعد المائة، وقيل: مات سنة اثنتين ومائة، قاله مصعب بن عبد الله الزبيرى، وجزم ابن حبان وابن قانع وأبو زكريا بن منده أنه مات سنة سبع ومائة .

وقال وهب بن جرير بن حازم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومائة، فرأيت جنازة فسألت عنها . فقالوا: هذا أبو الطفيل . وصحح الذهبى أنه سنة عشر، وأما كونه آخر الصحابة موتًا مطلقًا، فجزم به مسلم ومصعب الزبيرى، وابن منده والمزى فى آخرين .

وفى صحيح مسلم عن أبى الطفيل: رأيت رسول الله ﷺ وما على وجه الأرض رجل رآه غيرى^(١) .

قال العراقى: وما حكاه بعض المتأخرين عن ابن دريد من أن عكراش بن ذؤيب تأخر بعد ذلك وأنه عاش بعد الجمل مائة سنة فهذا باطل لا أصل له، والذي أوقع ابن

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣٤٠) فى كتاب الفضائل، باب: كان النبى ﷺ أبيض مليح الوجه .

حريد فى ذلك ابن قتيبة؛ فقد سبقه إلى ذلك، وهو إما باطل أو مؤول بأنه استكمل المائة بعد الجمل، لا أنه بقى بعدها مائة سنة. وأما قول جرير بن حازم: إن آخرهم موتاً سهل بن سعد؛ فالظاهر أنه أراد بالمدينة، وأخذ من قول سهل: لو مت لم تسمعوا أحداً يقول: قال رسول الله ﷺ: إنما كان خطابه بهذا لأهل المدينة (آخرهم) موتاً (قبله) أنس) بن مالك مات بالبصرة سنة ثلاث وتسعين. وقيل اثنتين. وقيل: إحدى. وقيل: تسعين، وهو آخر من مات بها.

قال ابن عبد البر: بل مات بعده محمود بن الربيع بلا خلاف فى سنة تسع وتسعين وقد رآه وحدث عنه كما فى صحيح البخارى، وكذا تأخر بعده عبد الله بن بسر المازنى فى قول من قال: وفاته سنة ست وتسعين.

وأخر الصحابة موتاً بالمدينة سهل بن سعد الأنصارى، قاله ابن المدينى والواقدى وإبراهيم بن المنذر وابن حبان وابن قانع وابن منده، وادعى ابن سعد نفى الخلاف فيه، وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين وقال قتادة: بل مات بمصر، وقال ابن أبى داود بالإسكندرية.

وقيل: السائل بن يزيد، قاله أبو بكر بن أبى داود وكانت وفاته سنة ثمانين وقيل جابر بن عبد الله قاله قتادة وغيره.

قال العراقى: وهو قول ضعيف، لأن السائب مات بالمدينة بلا خلاف وقد تأخر بعده، وقيل: بمكة، وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين، وقيل: ثلاث وقيل: أربع وقيل: سبع وقيل: ثمان وقيل: تسع..

قال العراقى: وقد تأخر بعد الثلاث محمود بن الربيع الذى عقل المجنة، وتوفى بها سنة تسع وتسعين؛ فهو إذاً آخر الصحابة موتاً بها.

وآخرهم بمكة تقدم أنه أبو الطفيل وهو قول ابن المدينى وابن حبان وغيرهما، وقيل: جابر بن عبد الله، قاله ابن أبى داود، والمشهور وفاته بالمدينة، وقيل: ابن عمر قاله قتادة، وأبو الشيخ ابن حبان، ومات سنة ثلاث وقيل: أربع وسبعين.

وأخره بالكوفة عبد الله بن أبى أوفى، مات سنة ست وثمانين، وقيل: سبع وقيل: ثمان، وقال ابن المدينى: أبو جحيفة، والأول أصح فإنه مات سنة ثلاث

الخامس: لَا يَعْرِفُ أَبُ وَابْنُهُ شَهِدًا بَدْرًا إِلَّا مَرَّةً وَأَبُوهُ

وثمانين، وقد اختلف فى وفاة عمرو بن حريث، فقيل: سنة خمس وثمانين، وقيل: سنة ثمان وتسعين، فإن صحح الثانى فهو آخر من مات من أهل بيعة الرضوان عليه السلام.

وآخرهم بالشام عبد الله بن بسر المازنى، قاله، خلافتى. ومات سنة ثمان وثمانين وقيل: ست وتسعين وهو آخر من مات ممن صلى للقبليتين. وقيل: آخرهم بالشام أبو أمامة الباهلى قاله الحسن البصرى وابن عينة، والصحيح الأول. وفوفاته سنة ست وثمانين؛ وقيل: إحدى وثمانين، وحكى الخليلي فى الإرشاد القولين بلا ترجيح.

ثم قال: روى بعض أهل الشام أنه أدرك رجلاً بعدهما يقال له الهدار: رأى النبى ﷺ وهو مجهول اهـ.

وقيل: آخرهم بالشام وائلة بن الأسقع قاله أبو زكريا بن منذر وموته بدمشق وقيل: ببيت المقدس وقيل: بجمص سنة خمس وثمانين وقيل: ثلاث وقيل: ست.

وآخرهم بجمص عبد الله بن بسر. وآخرهم بالجزيرة العرس بن عميرة الكندى وآخرهم بفلسطين أبو أبى عبد الله بن حرام ربيب عبادة بن الصامت. وقيل مات بدمشق. وقيل: ببيت المقدس.

وآخرهم بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى مات سنة ست وثمانين وقيل: خمس وقيل: سبع وقيل: ثمان وقيل: تسع قاله الطحاوى. وكانت وفاته بسفط القدور. وتعرف الآن بسفط أبى تراب. وقيل باليمامة. وقيل: إنه شهد بدرًا ولا يصح. فعلى هذا هو آخر البدرين موتًا.

وآخرهم باليمامة الهرماس بن زياد الباهلى سنة اثنتين ومائة أو مائة أو بعدها وآخرهم ببرقة رويغ بن ثابت الأنصارى. وقيل: بأفريقية. وقيل: بأنطابلس. وقيل: بالشام ومات سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين.

وآخرهم بالبادية سلمة بن الأكوع. قاله أبو زكريا بن منذر. والصحيح أنه مات بالمدينة ومات سنة أربع وسبعين وقيل: أربع وستين. وهذا آخر ما ذكره ابن الصلاح.

وآخرهم بخراسان بريدة بن الحصيب. وآخرهم بسجستان العداء بن خالد بن هوفة. ذكرهما أبو زكريا بن منذر.

قال العراقى: وفى بريدة نظر. فإن وفاته سنة ثلاث وسبعين. وقد تأخر بعده أبو بريدة الأسلمى ومات بها سنة أربع وسبعين.

وَلَا سَبْعَةُ إِخْوَةٍ مُهَاجِرُونَ إِلَّا بَنُو مَقْرَنٍ وَسَيَاتُونَ فِي الْإِخْوَةِ. وَلَا أَرْبَعَةٌ أَدْرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ مَتَوَالِدُونَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَإِلَّا أَبُو عَتِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ رضي الله عنه.

النوع الأربعون: معرفة التابعين رضي الله عنهم

هُوَ وَمَا قَبْلَهُ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ؛ يَهْمَا يَعْرِفُ الْمُرْسِلُ، وَالْمُتَّصِلُ، وَاحِدُهُمْ تَابِعِيٌّ وَتَابِعٌ، قِيلَ: هُوَ مَنْ صَحِبَ الصَّحَابِيَّ وَقِيلَ مِنْ لَقْبِهِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

وآخرهم بأصبيان النابغة الجعدي. قاله أبو الشيخ وأبو نعيم. وآخرهم بسمرقند الفضل بن العباس.

(الخامس: لا يعرف أبُ وابنه شهدا بدرًا إلا مرثد وأبوه) أبو مرثد بن الحصين الغنوى. قلت: أغرب من هذا ما أخرجه البغوى فى معجم الصحابة قال: حدثنا ابن هانئ حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن معن بن يزيد بن الأخنس السلمى شهد هو وأبوه وجده بدرًا قال: ولا نعلم أحداً شهد هو وابنه وابن ابنه بدرًا مسلمين إلا الأخنس.

وقال ابن الجوزى: لا نعرف سبعة إخوة شهدوا بدرًا مسلمين إلا بنو عفراء معاذ ومعوذ وإياس وخالد وغافل وعوف. قال: ولم يشهدا مؤمن ابن مؤمنين إلا عمار بن ياسر. قال: ومن غريب ذلك امرأة لها أربع إخوة وعمان شهدوا بدرًا، أخوان وعم من المسلمين، وأخوان وعم مع المشركين، وهى أم أبان بنت عتبة بن ربيعة، أخوها المسلمان أبو حذيفة بن عتبة ومصعب بن عمير، والعم المسلم معمر ابن الحارث؛ وأخوها المشركان الوليد بن عتبة وأبو عزيز، والعم المشرك شيبة بن ربيعة.

(ولا) يعرف (سبعة) إخوة صحابة مهاجرون إلا بنو مقرن، سيأتون) فى النوع الثالث والأربعين (فى الإخوة) وهناك ذكرهم ابن الصلاح، ويأتى ما عليه من اعتراض، فإن أولاد الحارث بن قيس السهمى كلهم صحبوا وهاجروا وهم سبعة أو تسعة (ولا) أربعة أدركوا النبى ﷺ متوالدون إلا عبد الله بن أسماء بنت أبى بكر) الصديق (بن أبى قحافة وإلا أبو عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر بن أبى قحافة رضي الله عنه) قال شيخ

الإسلام ابن حجر: وقد ذكروا أن أسامة ولد له فى حياة النبى ﷺ : فعلى هذا يكون كذلك، إذ حارثة والد زيد صحابى، كما جزم به المنذرى فى مختصر مسلم، وحديث إسلامه فى مستدرک الحاكم، وكذا زيد وأسامة، قال: وكذا إياس بن سلمة بن عمرو بن الأكوع الأربعة ذكروا فى الصحابة، وطلحة بن معاوية بن جاهمة بن العباس بن مرداس فى أمثلة أخرى لا تصح.

فوائد:

ليس فى الصحابة من اسمه عبد الرحيم بل ولا من التابعين، ولا من اسمه إسماعيل من وجه يصح إلا واحد بصرى، روى عنه أبو بكر بن عمارة حديث: لا يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها^(١) أخرجه ابن خزيمة:

(النوع الأربعون: معرفة التابعين رضى الله تعالى عنهم هو وما قبله أصلان عظيمان بهما يعرف المرسل والمتصل، واحدهم تابعى وتابع) واختلف فى حده (قيل) أى قال الخطيب (هو من صحب صحابياً) ولا يكتفى فيه بمجرد اللقى، بخلاف الصحابى مع النبى ﷺ لشرف منزلة النبى ﷺ فالاجتماع به يؤثر فى النور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابى وغيره من الأخيار (وقيل) هو (من لقيه) وإن لم يصحبه كما قيل فى الصحابى، وعليه الحاكم. قال ابن الصلاح: وهو أقرب، قال المصنف: (وهو الأظهر).

قال العراقى: وعليه عمل الأكثرين من أهل الحديث، فقد ذكر مسلم وابن حبان الأعمش فى طبقة التابعين. وقال ابن حبان: أخرجاه فى هذه الطبقة، لأن له لقباً وحفظاً رأى أنساً وإن لم يصح له سماع المسند عنه.

وقال الترمذى: لم يسمع من أحد من الصحابة، وعده أيضاً فيهم الحافظ عبد الغنى وعده فيهم يحيى بن أبى كثير، لكونه لقي أنساً، وموسى بن أبى عائشة لكونه لقي

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦٣٤) فى كتاب المساجد، باب: فضل صلاتى الصبح والعصر والمحافظة عليهما.

قَالَ الْحَاكِمُ: هُمْ خَمْسُ عَشْرَةَ طَبَقَةً. الْأُولَى مِنْ أَدْرِكَ الْعَشْرَةِ. قَيْسُ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَابْنُ الْمُسَيْبِ، وَغَيْرُهُمَا. وَغَلَطَ فِي ابْنِ الْمُسَيْبِ فَإِنَّهُ وَلَدُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَكْثَرَ الْعَشْرَةِ، وَقِيلَ: لَمْ يَصْحَ سَمَاعُهُ مِنْ غَيْرِ سَعْدٍ.

عمرو بن حريث، واشترط ابن حبان أن يكون رآه فى سن من يحفظ عنه؛ فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته، كخلف بن خليفة، عده من أتباع التابعين، وإن رأى عمرو بن حريث لكونه كان صغيراً، قال العراقى: وما اختاره ابن حبان له وجه، كما اشترط فى الصحابى رؤيته وهو مميز، قال: وقد أشار النبى ﷺ إلى الصحابة والتابعين بقوله: «طوبى لمن رآنى وآمن بى وطوبى لمن رأى من رآنى» الحديث (١)، فاكتمى فيهما بمجرد الرؤية.

تنبيه:

قال ابن الصلاح: مطلق التابعى مخصوص بالتابع بإحسان، قال العراقى: إن أراد بالإحسان الإسلام فواضح، إلا أن الإحسان أمر زائد عليه، فإن أراد به الكمال فى الإسلام والعدالة، فلم أر من اشترط ذلك فى حد التابعى، بل من صنف فى الطبقات أدخل فيهم الثقات وغيرهم، ثم اختلف فى طبقات التابعين، فجعلهم مسلم ثلاث طبقات، وابن سعد أربع طبقات (قال الحاكم هم خمس عشرة طبقة الأولى من أدرك العشرة) منهم (قيس بن أبى حازم و) سعيد (بن المسيب وغيرهما) قال: كآبى عثمان النهدى، وقيس بن عباد وأبى سامان حصين بن المنذر. وأبى وائل وأبى رجاء العطاردى (وغلط فى ابن المسيب فإنه ولد فى خلافة عمر) فلم يسمع من أبى بكر ولا من عمر على الصحيح (ولم يسمع) أيضاً (أكثر العشرة) قال ابن الصلاح (وقيل: لم يصح سماعه من) أحد منهم (غير سعد) قال العراقى: كأن ابن الصلاح أخذ هذا من قول قتادة الذى رواه مسلم فى مقدمة صحيحه من رواية همام قال: دخل أبو داود الأعمى على قتادة فلما قام، قالوا: إن هذا يزعم أنه لقى ثمانية عشر بدرية، فقال قتادة: هذا كان سائلاً قبل الجارف،

(١) صحيح: أخرجه الإمام أحمد فى «مسنده» (٣ / ٧١): والحدىث صححه الشيخ الألبانى فى «صحيح الجامع» (٣٩٢٣).

وَأَمَّا قَيْسٌ فَسَمِعَهُمْ وَرَوَى عَنْهُمْ وَلَمْ يَشَارِكْهُ فِي هَذَا أَحَدٌ، وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَيْلِيهِمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ.
وَمَنْ التَّابِعِينَ: الْمُخَضَّرُمُونَ، وَاحِدُهُمْ مُخَضَّرُمٌ «يَفْتَحُ الرَّأْيَ» وَهُوَ الَّذِي أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَزَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَسْلَمَ وَلَمْ يَرَهُ.

لا يعرض فى شىء من هذا، ولا يتكلم فيه، فوالله ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرى مشافهة، إلا عن سعد بن مالك، نعم أثبت أحمد بن حنبل سماعه من عمر، وقال ابن معين: رأى عمر وكان صغيراً، وقال أبو حاتم: رآه على المنبر ينعى النعمان بن مقرن، قال العراقي: وأما سماعه من عثمان وعلى، فإنه ممكن غير ممتنع، لكن لم أر فى الصحيح التصريح بسماعه منهما، نعم فى مسند أحمد من رواية موسى بن وردان، سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت عثمان يقول: وهو يخطب على المنبر، كنت أبتاع التمر من بطن الوادى من اليهود، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: إذا اشتريت فاكثل، الحديث، وهو عند ابن ماجه بلفظ: عن، دون التصريح بالسماع، وفى المسند أيضاً بسند جيد قال: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنى شعيب أبو شيبة، سمعت عطاء الخراسانى يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: رأيت عثمان قاعداً فى المقاعد، فدعا بطعام ما مسته النار، فأكله ثم قام إلى الصلاة، الحديث، فثبت سماعه من عثمان والله أعلم (وأما قيس فسمعهم وروى عنهم ولم يشاركه فى هذا أحد وقيل لم يسمع عبد الرحمن) بن عوف، قاله أبو داود (ويليهم) أى الطبقة الأولى (الذين ولدوا فى حياة رسول الله ﷺ من أولاد الصحابة) كعبد الله بن أبى طلحة وأبى أمامة: سعد بن سهل بن حنيف، وأبى إدريس الخولانى، هكذا قاله ابن الصلاح، وقال البلخينى: هذا كلام لا يستقيم لا معنى ولا نقلاً.

أما المعنى: فكيف يجعل من ولد فى حياة رسول الله ﷺ يلى من ولد بعده، والصواب أن يجعل هذا مقلعاً، وتلك الطبقة تليه.

وأما النقل: فلم يذكر الحاکم ذلك، ولكنه عند المخضرمين قال: ومن التابعين بعد المخضرمين طبقة ولدوا فى زمانه ﷺ ولم يسمعوا منه، فذكر أبا أمامة ومحمد بن

وَعَدَهُمْ مُسْلِمٌ عَشْرِينَ نَفْسًا. وَهُمْ أَكْثَرُ، وَمَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْحَوَّلَانِيُّ وَالْأَحْنَفُ.

وَمِنْ أَكْبَارِ التَّابِعِينَ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَعُرْوَةُ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَتَبَةَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ،

أبَى بَكْرٍ الصَّدِيقُ وَنَحْوُهُمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ وَلَا أَبَا إِدْرِيسَ، ثُمَّ إِنْ الْحَاكِمُ لَمْ يَذْكُرِ الطَّبَقَةَ الْأُولَى، قَالَ: وَالطَّبَقَةُ الثَّانِيَّةُ، الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ وَمِسْرُوقُ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ، وَالطَّبَقَةُ الثَّالِثَةُ الشَّعْبِيُّ وَشَرِيحُ بْنُ الْحَرْثِ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، وَأَقْرَانُهُمْ، ثُمَّ قَالَ: وَهُمْ خَمْسُ عَشْرَةَ طَبَقَةً: آخِرُهُمْ مَنْ لَقِيَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَالسَّائِبُ عَنْ يَزِيدَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرْثِ بْنُ جَزْءٍ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَبَا أَمَامَةَ الْبَاهِلَى مِنْ أَهْلِ الشَّامِ انْتَهَى، فَلَمْ يَعُدْ مِنَ الطَّبَقَاتِ سِوَى الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ، وَأَمَّا أَوْلَادُ الصَّحَابَةِ فَلَمْ يَذْكُرْهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْمُخَضْرَمِينَ، فَقَدَّمَهُ ابْنَ الصَّلَاحِ وَالْمُصَنِّفُ هُنَا، فَحَصَلَ فِيهِ وَهُمْ وَإِلْيَاسُ.

(وَمِنْ التَّابِعِينَ الْمُخَضْرَمُونَ وَاحِدُهُمْ مُخَضْرَمٌ «بِفَتْحِ الرَّاءِ» وَهُوَ الَّذِى أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَزَمَنَ النَّبِىِّ ﷺ وَأَسْلَمَ وَلَمْ يَرِهِ) وَلَا صَحْبَةً لَهُ، هَذَا مُصْطَلَحُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِيهِ، لِأَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ طَبَقَتَيْنِ لَا يَدْرَى مِنْ أَيُّهُمَا هُوَ، مِنْ قَوْلِهِمْ لَحْمٌ مُخَضْرَمٌ: لَا يُدْرَى مِنْ ذَكَرٍ هُوَ أَوْ أُنْثَى، كَمَا فِي الْمَحْكَمِ وَالصَّحَاحِ، وَطَعَامٌ مُخَضْرَمٌ لَيْسَ بِحَلُولٍ وَلَا مَرٍّ، حَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، وَقِيلَ: مِنَ الْخَضْرَمَةِ بِمَعْنَى الْقَطْعِ، مَنْ خَضَرَمُوا أَذَانَ الْإِبِلِ، قَطَعُوهَا، لِأَنَّهُ انْقَطَعَ عَنِ الصَّحَابَةِ. وَإِنْ عَاصِرٌ لَعْدَمِ الرُّؤْيَا. أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ مُخَضْرَمٌ نَاقِصٌ الْحَسَبِ. وَقِيلَ: لَيْسَ بِكَرِيمِ النَّسَبِ. وَقِيلَ دَعَى. وَقِيلَ: لَا يَعْرِفُ أَبَوَاهُ وَقِيلَ: وَلَدَتْهُ السَّرَارَى. لِكُونِهِ نَاقِصِ الرِّبَّةِ عَنِ الصَّحَابَةِ لَعْدَمِ الرُّؤْيَا مَعَ إِمْكَانِهِ. وَسِوَاهُ أَدْرَكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ نِصْفَ عَمْرِهِ أَمْ لَا وَالْمُرَادُ بِإِدْرَاكِهَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: مَا قَبْلَ الْبَعْثَةِ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَفِيهِ نَظَرٌ. وَالظَّاهِرُ إِدْرَاكُ قَوْمِهِ أَوْ غَيْرِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ. فَإِنْ الْعَرَبُ بَعْدَهُ بَادَرُوا إِلَى الْإِسْلَامِ وَزَالَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ. وَخُطِبَ ﷺ فِي الْفَتْحِ بِإِبْطَالِ أَمْرِهِا. وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي الْمُخَضْرَمِينَ بِشِيرَ بْنَ عَمْرٍو. وَإِنَّمَا وَلَدَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ. أَمَّا الْمُخَضْرَمُ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ اللُّغَةِ: فَهُوَ الَّذِى عَاشَ نِصْفَ عَمْرِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَنِصْفَهُ فِي

وَجَعَلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ سَالِمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَدَلَ أَبِي سَلَمَةَ، وَجَعَلَ أَبُو الزِّنَادِ بَدْلَهُمَا أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: أَفْضَلُ التَّابِعِينَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، قِيلَ: فَعَلَقْمَةُ وَالْأَسْوَدُ، فَقَالَ: هُوَ وَهَمًّا، وَعَنْهُ: لَا أَعْلَمُ فِيهِمْ مِثْلَ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ وَقَيْسٍ، وَعَنْهُ: أَفْضَلُهُمْ قَيْسٌ، وَأَبُو عَثْمَانَ، وَعَلَقْمَةُ، وَمَسْرُوقٌ. وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ خَفِيفٍ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ أَفْضَلُ التَّابِعِينَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ أُوَيْسٌ، وَالْبَصْرَةِ: الْحَسَنُ.

وقال ابن أبى داود: سَيِّدَتَا التَّابِعِيَّاتِ حَفْصَةُ بِنْتُ سَيْرِينَ، وَعُمَرَةُ بِنْتُ

الإسلام. سواء أدرك الصحابة أم لا. فبين الاصطلاحين عموم وخصوص من وجه. فحكيم بن حزام مخضرم باصطلاح اللغة وحكى بعض أهل اللغة: مخضرم بالكسر. وحكى ابن خلكان مخضرم بالحاء المهملة والكسر أيضاً. وحكى العسكرى فى الأرائل أن المخضرم من المعانى التى حدثت فى الإسلام. وسميت بأسماء كانت فى الجاهلية لمعان آخر. ثم ذكر أن أصله من خضرت الغلام إذا خنته، والأذن إذا قطعت طرفها، فكان زمان الجاهلية قطع عليه، أو من الإبل المخضومة وهى التى نُتِجت من العراب واليمانية، قال وهذا أعجب القولين إلى (وعندهم مسلم) بن الحجاج فبلغ بهم (عشرين نفساً) وهم أبو عمر، وسعد بن إلياس الشيباني، وسويد بن غفلة، وشريح بن هانئ، ويشير بن عمرو بن جابر، وعمرو بن ميمون الأزدى، والأسود بن يزيد النخعى، والأسود بن هلال المحارى، والمعوذ بن سويد، وعبد خير بن يزيد الحيوانى وشبيل بن عوف الأحمسى، ومسعود بن حراش أخوريعى. ومالك بن عمير، وأبو عثمان النهدي وأبو رجاء العطاردي، وغنيم بن قيس، وأبو رافع الصائغ. وأبو الحلال العنكى، واسمه ربيعة بن زرار، وخالد بن عمير العدوى، وثمامة بن حزن القشيري، وجبير بن نفير الحضرمي (وهو أكثر) من ذلك (ومعنى لم يذكره) مسلم (أبو مسلم) عبد الله بن ثوب، بوزن عمر (الخولاني والأحنف) واسمه الضحاك بن قيس، وعبد الله بن عكيم، وعمرو ابن عبد الله بن الأصم، وأبو أمية الشعبانى، وأسلم مولى عمر، وأويس القرنى. وأوسط البجلي. وجبير بن الحارث وجابر اليماني وشريح بن الحرث القاضى. وأبو وائل شقيق بن سلمة. وعبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي وعبد الرحمن بن غنم. وعبد الرحمن بن يربوع. وعبيدة بن عمرو السلماني وعلقمة بن قيس بن أبى حازم وكعب

عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وتليهما أُمُ الدَّرْدَاءِ، وَقَدْ عَدَّ قَوْمٌ طَبَقَةً فِي التَّابِعِينَ، وَلَمْ يَلْقَوْا الصَّحَابَةَ، وَطَبَقَةً وَهُمْ صَحَابَةٌ فَلْيَتَغَنَّ لِدَلِّكَ.

الأخبار. ومرة بن شراحيل. ومسروق بن الأجدع. وأبو صالح الأمازي. قيل: وأبو عتبة الخولاني. هذا ما ذكره مسروق. وأبو رهم أحزاب بن أسيد السمعى، وأرطاة بن سهية - وهى أمه - وأبوه زفر بن عبد الله الغطاني المزنى، وأرطاة بن كعب الفزارى، فى خلافتى آخرين، ذكرهم شيخ الإسلام ابن حجر فى كتاب الإصابة، وأرجو أن أفردهم فى مؤلف إن شاء الله تعالى.

(ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة) من أهل المدينة: سعيد (بن المسيب والقاسم ابن محمد) بن أبى بكر الصديق (وعروة) بن الزبير (وخارجة بن زيد) بن ثابت (وأبو سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بن مسعود (وسليمان ابن يسار) الهلالى أبو أيوب؛ هكذا عدهم أكثر علماء أهل الحجاز.

(وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله) بن عمر (بدل أبى سلمة، وجعل أبو الزناد بدلها) أى سالم وأبى سلمة (أبا بكر بن عبد الرحمن) وعدهم ابن المدينى اثنى عشر: ابن المسيب وأبو سلمة والقاسم وخارجة وأخوه إسماعيل وسالم وحزمة وزيد وعبيد الله وبلال بنو عبد الله بن عمر وأبان بن عثمان وقيصة بن ذؤيب.

(وعن أحمد بن حنبل: أفضل التابعين) سعيد (بن المسيب، قيل: له: (فعلقة والأسود قال: هو وهما، وعنه) أيضاً (لا أعلم فيهم) أى التابعين (مثل أبى عثمان والنهدى وقيس) بن أبى حازم (وعنه) أيضاً (أفضلهم قيس وأبو عثمان) النهدى (وعلمة ومسروق) هؤلاء كانوا فاضلين؛ ومن على التابعين.

(وقال أبو عبد الله) محمد (بن خفيف) الشيرازى (أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين: ابن المسيب، وأهل الكوفة) يقولون: (أويس) القرنى، (و) أهل (البصرة) يقولون: (الحسن) البصرى، واستحسنه ابن الصلاح.

وقال العراقى: الصحيح بل الصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة، لما روى مسلم فى صحيحه عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن خير التابعين رجل يقال له أويس، الحديث^(١)، قال: فهذا قاطع للتزاع. قال: وأما تفضيل أحمد

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٤٢) فى كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أويس القرنى رضي الله عنه.

لابن المسيب وغيره فلمله لم يبلغه الحديث، أو لم يصح عنده، أو أراد بالافضلية فى العلم لا الخيرية.

وقال البلقيني: الاحسن أن يقال: الأفضل من حيث الزهد والورع أويس. ومن حيث حفظ الخبر والأثر سعيد.

وقال أحمد: ليس أحد أكثر فتوى فى التابعين من الحسن وعطاء، كان عطاء مفتى مكة، والحسن مفتى البصرة.

(وقال) أبو بكر (بن أبى داود: سيدنا التابعيات حفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبد الرحمن، وتليهما أم الدرداء) الصغرى هجيمة، ويقال: جهيمة وليست كهما.

وقال إياس بن معاوية: ما أدركت أحداً أفضله على حفصة يعنى بنت سيرين، فقليل له: الحسن وابن سيرين، فقال: أما أنا فما أفضل عليها أحداً.

(وقد عد قوم طبقة فى التابعين ولم يلقوا الصحابة) فهم من أتباع التابعين كإبراهيم بن سويد النخعي، لم يدرك أحداً من الصحابة، وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه، وبكير بن أبى السميطة - بفتح السين وكسر الميم - لم يصح له عن أنس رواية إنما أسقط قتادة من الوسط، ووقع لقوم عكس ذلك: فعدوا طبقة من التابعين فى أتباع التابعين، لكون الغالب عليهم روايتهم عنهم: كأبى الزناد عبد الله ابن ذكوان، لقى ابن عمر وأنساً (و) عد من التابعين (طبقة وهم صحابة) إما غلطاً، كالنعمان وسويد ابني مقرر، عدهما الحاكم فى الإخوة من التابعين، وهما صحابيان معروفان، أو لكون ذلك الصحابي من صغار الصحابة، يقارب التابعين فى كون روايته أو غالبها عن الصحابة، كما عد مسلم من التابعين يوسف بن عبد الله بن سلام، ومحمود بن لبيد، ووقع عكس ذلك، فعدوا بعض التابعين من الصحابة، وكثيراً ما يقع ذلك لمن يرسل، كما عد محمد بن الربيع الجيزى، عبد الرحمن بن غنم الأشعري، ممن دخل مصر من الصحابة، وليس منهم على الأصح (فليستفطن لذلك) وأمثاله.

فوائد:

قال البلقيني: أول التابعين موتاً أبو زيد معمر بن زيد، قتل بخراسان، وقيل: بأذربيجان سنة ثلاثين، وآخرهم موتاً خلف بن خليفة سنة ثمانين ومائة.

النوع الحادى والأربعون: رواية الأكاير عن الأصاغر
من فائدته أن لا يتوهم أن المروى عنه أكبر وأفضل لكونه الأغلب. ثم هو
أقسام: أحدها: أن يكون الراوى أكبر سنًا وأقدم طبقة كالزهرى عن مالك،
وكالزهرى عن الخطيب. والثانى: أكبر قدرًا، كحافظ عالم عن شيخ، كمالك
عن عبد الله بن دينار.

والثالث: أكبر من الوجهين كعبد الغنى عن الصورى، وكالبرقائى عن
الخطيب ومنه رواية الصحابة عن التابعين كالعبادلة وغيرهم عن كعب
الأحبار، ومنه رواية التابعى عن تابعيه كالزهرى والأنصارى عن مالك
وكعمرو بن شعيب ليس تابعيًا، وروى عنه منهم أكثر من عشرين، وقيل:
أكثر من سبعين.

تنبيه:

أفرد الحاكم فى علوم الحديث نوعًا من أنواع الحديث لاتباع التابعين، وسبأتى فى
الأنواع المزيدة.

(النوع الحادى والأربعون: رواية الاكاير عن الأصاغر) والاصل فيه رواية النبى
ﷺ عن تميم الدارى حديث الجساسة، وهى عند مسلم^(١)، وروايته عن مالك بن
مزرد، وقيل: ابن مسرارة، وقيل: ابن مرة الرهاوى، فيما أخرجه ابن منده فى
الصحابة بسنده عن زرعة بن سيف بن ذى يزن: أن النبى ﷺ كتب إليه كتابًا، وأن
مالك بن مزرد الرهاوى قد حدثنى: أنك أسلمت وقاتلت المشركين، فأبشر بخير،
الحديث (من فائدته) أى فائدة معرفة هذا النوع (أن لا يتوهم أن المروى عنه أفضل
وأكبر) من الراوى (لكونه الأغلب) فى ذلك، تنزيلاً لأهل العلم منازلهم، للأمر
بذلك فى حديث عائشة، أخرجه أبو داود وغيره، ومنها أن لا يظن أن فى السند
انقلابًا.

(ثم هو أقسام: أحدها: أن يكون الراوى أكبر سنًا وأقدم طبقة) من المروى عنه
(كالزهرى) ويحى بن سعيد الأنصارى فى روايتهما (عن مالك) بن أنس (وكالزهرى)

(١) برقم (٢٩٤٢) فى كتاب الفتن، وأشرط الساعة، باب: قصة الجساسة.

أبى القاسم عبيد الله بن أحمد فى روايته (عن) تلميذه (الخطيب) البغدادى، وهو إذ ذاك شاب.

(والثانى) أن يكون الراوى (أكبر قدرًا) لاسنًا (كحافظ عالم) روى (عن شيخ) من لا علم عنده (كمالك) فى روايته (عن عبد الله بن دينار) وأحمد بن حنبل، وإسحق بن راهويه فى روايتهما عن عبيد الله بن موسى العيسى.

(والثالث) أن يكون الراوى (أكبر) من المروى عنه (من الوجهين) معًا (كعبد الغنى) بن سعيد الحافظ فى روايته (عن) محمد بن علي (الصورى) تلميذه (وكالبرقانى) فى روايته (عن الخطيب) وكالخطيب فى روايته عن ابن ماکولا (ومنه) أى من القسم الثالث من رواية الأكابر عن الأصاغر (رواية الصحابة عن التابعين، كالعبادلة وغيرهم) من الصحابة، كأبى هريرة ومعاوية وأنس فى روايتهم (عن كعب الأحبار، ومنه) أيضًا (رواية التابعى عن تابعيه، كالزهرى والانصارى عن مالك وكمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (ليس تابعيًا، وروى عنه منهم) أى التابعين (أكثر من عشرين) نفسًا فيما جمعهم الحافظ عبد الغنى بن سعيد فى جزء له، بلغ بهم تسعة وثلاثين (وقيل: أكثر من سبعين) قاله الحافظ أبو الفضل الطبرى، وعدهم الحافظ أبو الفضل العراقى نيّفًا وخمسين: إبراهيم بن ميسرة، وأيوب السختياني، وبكير بن الأشج، وثابت بن عجلان، وثابت البنائى، وجريمر بن حازم، وجبان بن عطية، وحبيب بن أبى موسى، وحريز بن عثمان الرّجسى، والحكم بن عتبة، وحُميد الطويل، وداود بن قيس، وداود بن أبى هند، والزبير بن عدى، وسعيد بن أبى هلال، وسلمة بن دينار، وأبو إسحاق سليمان الشيباني، وسليمان الأعمش، وعاصم الأحوال، وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفى، وعبد الله بن عون، وعبد الله بن أبى مُليكة، وعبد الرحمن بن حرملة، وعبد العزيز بن رفيع، وعبد الملك بن جريج، وعبد الله بن عمر العمرى، وعطاء بن السائب، وعطاء الخراسانى، والعلاء بن الحارث الشامى، وعلى بن الحكم البنائى، وعمرو بن دينار، وأبو إسحاق عمرو السبيعى، وقتادة، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن جحادة، ومحمد بن عجلان، وأبو الزبير محمد بن مسلم، ومحمد بن مسلم الزهرى، ومطر الوراق، ومكحول، وموسى بن أبى عائشة، وأبو

النوع الثانى والأربعون: المَدْبِجُ وَرَوَايَةُ الْقَرَيْنِ

الْقَرَيْنَانِ هُمَا الْمُتَقَارِبَانِ فِي السَّنِّ وَالْإِسْنَادِ، وَرَبَّمَا اكْتَفَى الْحَاكِمُ بِالْإِسْنَادِ، فَإِنْ رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ كَعَائِشَةَ وَأَبَى هُرَيْرَةَ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ فَهُوَ الْمَدْبِجُ.

حيفة النعمان بن ثابت، وهشام بن عروة، وهشام بن الغاز، وهب بن منبه، ويحيى بن أبى كثير، يزيد بن أبى حبيب، يزيد بن الهاد، ويعقوب بن عطاء بن أبى رباح، وما جزم به المصنف كابن الصلاح من كونه ليس تابعاً، تبعاً فيه عبد الغنى وأباً بكر النقاش، ورده الحافظ أبو الفضل العراقى، وقبله المزى، وقال: قد سمع من غير واحد من الصحابة، منهم زينب بنت أبى سلمة، والربيع بنت معوذ بن عفراء وهما صحابيتان.

(النوع الثانى والأربعون: المَدْبِجُ وَرَوَايَةُ الْقَرَيْنِ) عن القرين، ومن فوائد معرفة هذا النوع: أن لا يظن الزيادة فى الإسناد أو إبدال عن بالواو (القرينان هما المتقاربان فى السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم بالإسناد) أى بالتقارب فيه، وإن لم يتقاربا فى السن (فإن روى كل واحد منهما عن صاحبه كعائشة وأبى هريرة) فى الصحابة والزهرى وأبى الزبير فى التابعين (ومالك والأوزاعى) فى أتباعهم (فهو المَدْبِجُ) بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة وآخره جيم.

قال العراقى: وأول من سماه بذلك الدارقطنى فيما أعلم. قال: إلا أنه لم يفيد به كونهما قرينين، بل كل اثنين روى كل منهم عن الآخر يسمى بذلك وإن كان أحدهما أكبر، وذكر منه رواية النبى ﷺ عن أبى بكر وعمر وسعد بن عباد، وروايتهم عنه ورواية عمر عن كعب وكعب عنه؛ وبذلك يتدفع اعتراض ابن الصلاح على الحاكم فى ذكره فى هذا رواية أحمد عن عبد الرزاق عنه؛ لأن ماش على ما قاله شيخه ونقله عنه.

ثم وجه التسمية، قال العراقى: لم أر من تعرض لها، قال: إلا أن الظاهر أنه سُمى به لحسنه، لأنه لغة: المَزِين، والرواية كذلك إنما تقع لنبذة يعمل فيها عن العلو إلى المساواة أو النزول فيحصل للإسناد بذلك تزوين.

قال: ويحتمل أن يكون سُمى بذلك لتزول الإسناد، فيكون دُماً: من قولهم رجل

مدبج: قبيح الوجه والهامة، حكاه صاحب للحكم. وقد قال ابن المدينى والمستملى: التزول شؤم وقال ابن معين: الإسناد النازل حذرة فى الوجه.

قال: وفيه بعد، والظاهر الأول.

قال: ويحتمل أن يقال: إن القرينين الواقعين فى المديج فى طبقة واحدة بمنزلة واحدة شيئاً بالحدين، إذ يقال لهما: الدياجتان، كما قاله الجوهري وغيره.

قال: وهذا المعنى متوجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم: إن المديج مختص بالقرينين.

وجزم بهذا المأخذ فى شرح النخبة، فإنه قال: لو روى الشيخ عن تلميذه فهل يسمى مدبجاً؟ فيه بحث. والظاهر: لا، لأنه من رواية الأكاير عن الأصغر، والتلبيج مأخوذ من دياجتي الوجه فيقتضى أن يكون مستويًا من الجانبين، أما رواية القرين عن قرينه من غير أن يعلم رواية الآخر عنه فلا يسمى مدبجاً كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ولا يعلم لزهير رواية عنه، وأما تمثيل ابن الصلاح برواية التميمي عن مسعر، وقوله: ولا يعلم لمسعر رواية عنه، فاعترض بأنه أيضاً روى عنه، فيما ذكره الدارقطنى فى المديج.

وتمثيل الحاكم برواية يزيد بن الهاد عن إبراهيم بن مسعد، وسليمان بن طرخان عن رقة بن مصقلة، وقوله: لا أعلم لابن مسعد ورقبة رواية عن يزيد وسليمان، فاعترض أيضاً بوجودها، فرواية ابن سعد عن يزيد فى صحيح مسلم والنسائى ورواية رقة عن سليمان فى المديج للدارقطنى.

لطيفة:

قد يجتمع جماعة من الأقران فى حديث، كما روى أحمد بن حنبل عن أبى خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين عن علي بن المدينى عن عبيد بن معاذ عن أبيه عن أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة قالت: كان أزواج النبى ﷺ يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة، فأحمد والأربعة فوق خمسهم أقران.

النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة

هُوَ إِحْدَى مَعَارِفِهِمْ أَفْرَدَهُ بِالتَّصْنِيفِ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ثُمَّ النَّسَائِيُّ، ثُمَّ السَّرَاجُ وَغَيْرِهِمْ.

مِثَالُ الْأَخَوَيْنِ فِي الصَّحَابَةِ: عُمَرُ وَزَيْدٌ، ابْنَا الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ وَعَتْبَةُ، ابْنَا مَسْعُودٍ.

(النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة) والأخوات (هو إحدى معارفهم أفردته بالتصنيف) على (ابن المدينة ثم النسائي ثم أبو العباس (السراج وغيرهم) كمسلم وأبى داود، ومن فوائده: أنه لا يظن من ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك فى اسم الأب.

(مثال الأخوين فى الصحابة: عمر وزيد ابنا الخطاب) هذا المثال مزيد على ابن الصلاح (وعبد الله وعتبة ابنا مسعود) وزيد وزيد ابنا ثابت، وعمرو وهشام ابنا العاص.

(ومن التابعين: عمرو وأرقم ابنا شرحبيل) كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود، ثم قال ابن الصلاح: هذيل بن شرحبيل وأرقم أخوان من أصحابه أيضاً، واعترض بأن جعله أرقم اثنين أحدهما أخو عمرو والآخر أخو هذيل ليس بصحيح وإنما اختلف أهل التاريخ والنسب فى أن الثلاثة إخوة، أوليس عمرو أخاً لهما، فذهب ابن عبد البر إلى الأول، والصحيح الذى عليه الجمهور الثانى أن أرقم وهذيل أخوان فقط وهو الذى اقتصر عليه البخارى وابن أبى حاتم وحكاه عن أبيه وعن أبى زرعة وابن حبان والحاكم، وجزم به المزى فى التهذيب، ورد على ابن عبد البر بأن عمرو بن شرحبيل همدانى، وأرقم وهذيل أوديان ولا يجتمع همدان فى أود. فما ذكره ابن الصلاح لا يتأتى على قول الجمهور، ولا قول ابن عبد البر، وكذلك ما صنعه المصنف وإن حذف هذيلاً، لأنه على قول ابن عبد البر يعد فى الثلاثة لا فى الأخوين (و) مثاله (فى الثلاثة) فى الصحابة (علي وجعفر وعقيل بنو أبى طالب) هذا المثال مزيد على ابن الصلاح (وسهل وعثمان وعباد) بالفتح والتشديد (بنو حنيفة وفى غير الصحابة) فى التابعين أبان وسعيد وعمرو أولاد عثمان، وبعدهم (عمرو) بالفتح (وعمر) بالضم (وشعيب بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (و) مثاله (فى الأربعة) من الصحابة عبد الرحمن ومحمد وعائشة وأسماء أولاد أبى بكر الصديق، ذكره البلقينى، وفى التابعين عروة وحزمة ويعقوب والقفار

وَمَنْ التَّابِعِينَ: عمرو وأرقمُ ابنا شرحبيل. وفي الثلاثة: عليٌّ وجعفرٌ وعقيلُ بنو أبى طالب. وسهلٌ وعبادُ وعثمانُ بنو حنيف. وفي غير الصحابة عمرو وعمرُ وشعيبُ بنو شعيب. وفي الأربعة: سهل. وعبد الله. ومحمد. وصالح بنو أبى صالح. وفي الخمسة: سفيانُ وآدمُ. وعمرانُ. ومحمد. بنو عيينة. حدثوا كلهم. وفي الستة: محمد. وأنس. ويحيى ومعبد. وحفصة. وكريمةُ بنو سيرين. وذكر بعضهم خالداً بذلك كريمة وروى محمد عن يحيى عن أنس عن أنس بن مالك حديثاً،

أولاد المغيرة بن شعبة، وبعدهم (سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبى صالح) السمان، وأما قول ابن عدى: إنه ليس فى ولد أبى صالح محمد، وإنما هم سهيل ويحيى وعباد وعبد الله وصالح فوهم كما قال العراقى، حيث أبدل محمداً يحيى، وجعل عباداً وعبد الله اثنين وإنما هو لقبه (و) مثاله (فى الخمسة) لم أقف عليه فى الصحابة، وفى التابعين: موسى وعيسى ويحيى وعمران وعائشة أولاد طلحة بن عبيد الله. وبعدهم (سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عيينة حدثوا كلهم) وأجلهم سفيان، وقيل: إنهم عشرة إلا أن الخمسة الآخرين لم يحدثوا، وسمى منهم أحمد ومخلد (و) مثاله (فى الستة) لم أقف عليه فى الصحابة. وفى التابعين (محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريم بنو سيرين) هكذا سماهم ابن معين والنسائى والحاكم (وذكر بعضهم) وهو أبو علي الحافظ (خالداً بدل كريمة) وزاد ابن سعد فيهم عمرة وسودة. قال العراقى: ولا رواية لهما، فلا يردان. وفى المعارف لابن قتيبة: ولد لسيرين ثلاثة وعشرون ولداً من أمهات الأولاد (وروى محمد) بن سيرين (عن) أخيه (يحيى عن) أخيه (أنس عن) مولاه (أنس بن مالك حديثاً) وهو: أن رسول الله ﷺ قال: «ليكن حجاً حقاً تعبدك ورعاً». أخرجه الدارقطنى فى العلل من رواية ابن حسان عنه.

(وهذه لطيفة غريبة: ثلاثة أخوة روى بعضهم عن بعض) فى إسناده واحد، وذكر ابن طاهر أن هذا الحديث رواه محمد عن أخيه يحيى عن أخيه أنس، وهو فى جزء أبى الغنائم الترمذى فعلى هذا اجتمعوا أربعة فى إسناده (و) مثاله (فى السبعة النعمان ومعلل وعقيل وسويد وسمان وعبد الرحمن وسابع لم يسم) كذا قال ابن الصلاح وقد سماه ابن فتحون فى ذيل الاستيعاب: عبد الله (بنو مقرن) وكلهم (صحابة مهاجرون لم يشاركهم

وَهَذِهِ لَطِيفَةُ غَرِيبَةٍ ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَفَى السَّبْعَةِ: النُّعْمَانُ، وَمُعْقِلٌ، وَعَقِيلٌ، وَسُوَيْدٌ، وَسَنَانٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَسَابِغٌ لَمْ يُسَمَّ، بَنُو مَقْرَنٍ صَحَابَةٌ مُهَاجِرُونَ لَمْ يُشَارِكْهُمْ أَحَدٌ، وَقِيلَ شَهِدُوا الْخَنْدَقَ.

أحد) فى هذه المكرمة من كونهم سبعة هاجروا وصحبوا (وقيل شهدوا الخندق) ومثاله فى التابعين، سالم وعبد الله وعبيد الله وحمزة وورش وواقد وعبد الرحمن أولاد عبد الله بن عمر.

تنبيهات:

أحدها: ما ذكره ابن الصلاح، من كون بنى مقرن، سبعة، اعترض عليه بأن ابن عبد البر زاد فيهم ضراباً ونعيماً، وحكى غيره أن أولاد مقرن عشرة، فالمثال الصحيح أولاد عفران: معاذ ومعوذ وأنس وخالد وعافل وعامر وعوف، كلهم شهدوا بدرًا. الثانى: أن قوله لم يشاركهم أحد فى الهجرة والصحة والعدد ذكره أيضاً ابن عبد البر وجماعة، واعترض بأولاد الحرث بن قيس السهمى، كلهم هاجروا وصحبوا وهم سبعة أو تسعة، بشر وغميم الحرث والحجاج والسائب وسعيد وعبد الله ومعمر وأبو قيس، وهم أشرف نسباً فى الجاهلية والإسلام من بنى مقرن، وزادوا عليهم بأن استشهد منهم سبعة فى سبيل الله. الثالث: مثال الثمانية فى الصحابة أسماء وحران وخراش وذؤيب وسلمة وفضالة ومالك وهند، بنو حارثة بن سعد، شهدوا بيعة الرضوان بالحدبية، ولم يشهد البيعة أحد بعدهم. وفى التابعين: أولاد سعد بن أبى وقاص: مصعب وعامر، ومحمد وإبراهيم وعميرة ويحيى وإسحق وعائشة، ومثال التسعة فى الصحابة، أولاد الحرث المتقدمين، وفى التابعين أولاد أبى بكر: عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن وعبد العزيز ومسلم ورواد ويزيد وعتبة وكيشة، ومثال العشرة من الصحابة، أولاد العباس: عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن والفضل وقثم ومعبد وعون والحرث وكثير وتمام، وهو أصغرهم، قال ابن عبد البر: لكل ولد العباس رؤية والصحة للفضل وعبد الله، وفى التابعين: أولاد أنس الذين روى فقط: النضر وموسى وعبيد الله وزيد وأبو بكر وعمر ومالك وثمامة ومعبد، ومثال الإثنى عشر فى الصحابة: أولاد عبد الله بن أبى طلحة: إبراهيم وإسحق وإسماعيل وزيد وعبد الله وعمارة وعمر وعميرة والقاسم ومحمد ويعقوب ومعمر، ومثال الثلاثة عشر أو الأربعة عشر أولاد العباس المذكور، وله أربع إناث أو ثلاث: أم كلثوم وأم حبيب وأميمة وأم تميم.

النوع الرابع والأربعون: رواية الآباء عن الأبناء

للخطيب فيه كتاب فيه عن العباس عن ابنه الفضل أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة وعن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهرى حديثاً وعن معتمر بن سليمان قال: حدثنى أبى قال: حدثنى أنت عنى عن أيوب عن الحسن قال: ويح كلمة رحمة، وهذا طريف يجمع أنواعاً بينها فى الكبير.

(النوع الرابع والأربعون: رواية الآباء عن الأبناء للخطيب فيه كتاب) روى (فيه) عن العباس) ابن عبد المطلب (عن ابنه الفضل أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة و) روى فيه (عن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهرى حديثاً) عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة مرفوعاً: أخروا الأحمال فإن اليد مغلقة والرجل موثقة^(١). وأورد أصحاب السنن الأربعة من طريقه عن الزهرى عن أنس أن النبى ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر^(٢) (و) روى فيه (عن معتمر بن سليمان) التميمى (قال حدثنى أبى قال حدثنى أنت عنى عن أيوب) السخيتانى (عن الحسن قال: ويح كلمة رحمة) قال المصنف كابن الصلاح^(٣) (وهذا) مثال (طريف يجمع أنواعاً) قال المصنف (بيتها فى الكبير) أى الإرشاد قال فيه: منها رواية الأب عن ابنه ورواية الأكبر عن الأصغر، ورواية التابعى عن تابعيه، ورواية ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض، وأنه حدث غير واحد عن نفسه قال: وهذا فى غاية من الحسن والغرابة، ويعد أن يوجد مجموع هذا فى حديث. انتهى.

وقد أوردته فى كتابه: رواية الآباء عن الأبناء، وفى كتاب: من حدث ونسى، وأوردته فى كتاب: من حدث ونسى من طريق أخرى عن يحيى بن معين عن معمر بن سليمان قال: حدثنى منقذ، قال: حدثنى أنت عنى، عن أيوب فذكره وقال: هكذا روى الحديث يحيى بن معين عن معتمر عن منقذ عن نفسه، ثم رجع عن ذلك فرواه عن معتمر عن أبيه عن نفسه، ورواه صالح بن حاتم بن وردان، ونعيم بن حماد كلاهما عن معتمر عن رجل غير مسمى، وقال نعيم: قلت لمعتمر من الرجل؟ فقال: ابن المبارك.

(١) أخرجه البيهقى فى «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٢).

(٢) صحيح: وقد تقدم.

(٣) كما فى «علوم الحديث» (ص ٣٤٤).

النوع الخامس والأربعون: رَوَايَةُ الْأَبْنَاءِ عَنْ آبَائِهِمْ
لَأَبَى نَصْرِ الْوَالِئِ فِيهِ كِتَابٌ وَأَهْمُهُ مَا لَمْ يُسَمَّ فِيهِ الْأَبُ وَالْجَدُّ.

فوائد:

روى أنس بن مالك عن ابنه غير مسمى حديثاً، وزكريا بن أبى زائدة عن ابنه حديثاً، ويونس بن أبى إسحق عن ابنه إسرائيل حديثاً وأبو بكر بن عياش عن ابنه إبراهيم حديثاً، وشجاع بن الوليد عن ابنه أبى هشام الوليد حديثاً، وعمر بن يونس اليمامى عن ابنه محمد حديثاً، وسعيد بن الحكم المصرى عن ابنه محمد حديثاً، وإسحاق البهلول عن ابنه يعقوب حديثين، ويحيى بن جعفر بن أعين عن ابنه الحسين حديثين، وأبو داود صاحب السنن عن ابنه أبى بكر حديثين، والحسن ابن سفيان عن ابنه أبى بكر حديثين، قال ابن الصلاح: وأكثر ما رويناه لأب عن ابنه ما فى كتاب الخطيب عن حفص الدُّورِيِّ المَقْرَى،، عن ابنه أبى جعفر محمد ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك، قال: وأما الحديث الذى رويناه عن أبى بكر الصديق عن ابنته عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال: فى الحبة السوداء «شفاء من كل داء»^(١) فهو غلط ممن رواه، إنما هو أبى بكر ابن أبى عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر عن عائشة، كما رواه البخارى فى صحيحه، قال العراقى: لكن ذكر ابن الجوزى: أن الصديق روى عن ابنته عائشة حديثين، وروت عنها أم رومان أمها حديثين، قال البلقينى: فإن كان ابن الجوزى أخذ رواية الصديق من ذلك الحديث فقد تبين أنه وهم، قال: وذكر رواية العباس وحمة عن ابن أخيهما رسول الله ﷺ، والعلم بمنزلة الأب، قال: وفى هذا التمثيل نظير، قال: وروى شعيب الزبيرى عن ابن أخيه الزبير بن بكار، وإسحاق بن حنبل عن ابن أخيه الإمام أحمد وروى مالك عن ابن أخيه إسماعيل بن عبد الله عن أبى أويس، قلت: ومن اللطف هذا النوع رواية أبى طالب عن النبى ﷺ.

(النوع الخامس والأربعون: رواية الابناء عن آبائهم لأبى نصر الوائلى فيه كتاب وأهمه ما لم يسم فيه الأب والجدة) فيحتاج إلى معرفة اسمه.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٦٨٧) فى كتاب الطب، باب: الحبة السوداء، وابن ماجه (٣٤٤٩) فى كتاب الطب، باب: الحبة السوداء.

وَهُوَ نَوْعَانُ: أَحَدُهُمَا: عَنْ أَبِيهِ فَحَسَبُ وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَالثَّانِى: عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

كَعْمَرِ بْنِ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لَهُ هَكَذَا نَسْخَةٌ كَبِيرَةٌ أَكْثَرُهَا فَفَهَيَاتُ جَيَادٌ وَاحْتَجَّ بِهِ هَكَذَا أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ حَمَلًا لَجَدِّهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ دُونَ مُحَمَّدٍ النَّابِغِيِّ.

(وهو نوعان: أحدهما) رواية الرجل (عن أبيه فحسب وهو كثير) كرواية أبى العشاء الدارمى عن أبيه عن رسول الله ﷺ، وهو فى السنن الأربعة، ولم يسم أبوه، واختلف فيه، وسيأتى.

والثانى: روايته (عن أبيه عن جده) قال ابن الصلاح: حدثنى أبو المظفر السمعانى عن أبى النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار قال: سمعت السيد أبا القاسم منصور بن محمد العلوى يقول: الإسناد بعضه عوال وبعضه معالى، وقول الرجل حدثنى أبى عن جدى من المعالى، وقال الحاكم فى المدخل: سمعت الزبير بن عبد الواحد الحافظ يقول حدثنى محمد بن عبد الله بن أنس يقول فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمُكَ﴾ (١) قال: قول الرجل حدثنى أبى عن جدى، وألف فيه الحافظ أبو سعيد العلانى «الوشى المعلم»، ثم تارة يريد بالجد أبا الأب وتارة يريد الأعلى فيكون جدًّا للأب (كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصى عن أبيه عن جده له هكذا نسخة كبيرة أكثرها فقهيات جياذ واحتج به هكذا أكثر المحدثين) إذا صح السند إليه، قال البخارى: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المدينى وإسحق بن راهويه وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه. ما تركه أحد من المسلمين.

قال البخارى: من الناس بعدهم؟ وزاد مرة: والحميدى، وقال مرة: اجتمع على ويحى بن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من أهل العلم، فتذكروا حديث عمرو بن شعيب فثبتوه، ذكروا أنه حجة، وقال أحمد بن سعيد الدارمى: احتج أصحابنا بحديثه.

قال المصنف فى شرح المذهب: وهو الصحيح المختار الذى عليه المحققون من أهل الحديث، وهم أهل هذا الفن وعندهم يؤخذ (حملًا لجده على عبد الله) الصحابى

وَيَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ جِدَّةَ عَنْ جَدِّهِ، لَهُ هَكَذَا نَسْخَةٌ حَسَنَةٌ. وَطَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ كَعْبٍ، وَقِيلَ كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو، وَمِنْ أَحْسَنِهِ رَوَايَةُ الْخَطِيبِ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدِ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَكِينَةَ، التَّمِيمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «الْحَنَانُ الَّذِي يُقْبَلُ عَلَى مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ وَالْمَنَانُ الَّذِي يَبْدَأُ بِالنَّوَالِ قَبْلَ السُّؤَالِ».

(دون محمد التابعى) لما ظهر لهم فى إطلاقه ذلك، وسماع شعيب من عبد الله ثابت، وقد أبطل الدارقطنى وغيره إنكار ابن حبان ذلك.

وحكى الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه قال: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كأيوب عن نافع عن ابن عمر، قال المصنف: وهذا التشبيه نهاية الجلالة من إسحاق، وقال أبو حاتم: عمرو عن أبيه عن جده أحب إلى من بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وقد ألف العللاتى جزأ مفرداً فى صحة الاحتجاج بهذه النسخة، والجواب عما طعن به عليها قال: ومما يحتج به لصحتها احتجاج مالك بها فى الموطأ، فقد أخرج عن عبد الرحمن بن حرملة عنه حديث «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب»^(١) وذهب قوم إلى ترك الاحتجاج به وحكاه الأجرى عن أبي داود، وهو رواية عن ابن معين، قال: لأن روايته عن أبيه عن جده كتاب ووجادة فمن هاهنا جاء تضعيفه، لأن التصحيح يدخل على الراوى من الصحف ولذا تجنبها أصحاب الصحيح، وقال ابن عدى: روايته عن أبيه عن جده مرسله، لأن جده محمداً لا صحبة له، وقال ابن حبان: إن أراد جده عبد الله فشعيب أم يلقه، فيكون منقطعاً وإن أراد محمداً فلا صحبة له فيكون مرسلأ، قال الذهبي وغيره: وهذا قول لا شيء «لأن شعيباً ثبت سماعه من عبد الله، وهو الذى رياه لما مات أبوه محمد، وهذا القول اختاره الشيخ أبو إسحاق فى اللمع، إلا أنه احتج بها فى المذهب، وذهب الدارقطنى إلى التفرقة بين أن يفصح بجده أنه عبد الله فيحتج به، أولاً فلا، ووكذا إن قال عن جده قال سمعت

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٦٠٧) فى كتاب الجهاد، باب: فى الرجل يسافر وحده، والترمذى (١٦٧٤) فى كتاب الجهاد، باب: ما جاء فى كراهية أن يسافر الرجل وحده. والحدیث صححه الشيخ الألبانى.

النبي ﷺ ونحوه مما يدل على أن مراده عبد الله، وذهب ابن حبان إلى التفرقة بين أن يستوعب ذكر آبائه بالرواية أو يقتصر عن أبيه عن جده، فإن صرح بهم كلهم فهو حجة، وإلا فلا، وقد أخرج في صحيحه له حديثاً واحداً هكذا: عن عمر بن شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عبد الله بن عمرو عن أبيه مرفوعاً: ألا أحدثكم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة الحديث، قال العلاني: ما جاء في التصريح برواية محمد عن أبيه في المسند فهو نادر (و) من أمثلة ما أريد فيه الجدل الأدنى (بهز بن حكيم بن معاوية بن حيلة) بفتح للمهمة وسكون التحتية القشيري البصري (عن أبيه عن جده له هكذا نسخة حسنة) صحيحها ابن معين واستشهد بها البخاري في الصحيح، وقال الحاكم إنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له فيها، ورجحها بعضهم على نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، لأن البخاري استشهد بها في الصحيح دونها، ومنهم من عكس، كأبي حاتم، لأن البخاري صحح نسخة عمرو وهو أقوى من استشهاده بنسخة بهز (وطلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب) اليامي (وقيل: كعب بن عمرو). قال البلقيني: في هذه الطريقة نظر من جهة أن أبا داود قال في سننه في حديث الوضوء: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن عيينة زعموا كان ينكره ويقول أيش هذا، طلحة عن أبيه عن جده، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سمعت ابن المديني يقول: قلت لسفيان: إن ليثاً يروى عن طلحة عن أبيه عن جده أنه رأى النبي ﷺ يتوضأ، فأنكر سفيان ذلك وعجب أن يكون جسد طلحة لقي النبي ﷺ (ومن أحسنه) أي رواية الأبناء عن الآباء (رواية الخطيب) في تاريخه (عن) أبي الفرج (عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد ابن الليث بن سليمان بن الأسود بن يزيد بن أكتبة) بضم الهمزة وفتح الكاف وسكون التحتية ونون (التمييز) الفقيه الحنبلي (قال سمعت أبي يقول، سمعت أبي يقول، سمعت أبي يقول) سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يقول) وقد سئل عن الحنان للثان فقال: (الحنان الذي يقبل على من أعرض عنه والثان الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال) قال الخطيب: بين عبد الوهاب وبين علي ﷺ في هذا الإسناد تسعة آباء، آخرهم أكتبة بن عبد الله، وهو السامع علياً، أخرجه في كتاب الأبناء.

وروى بهذا الإسناد فى كتاب اقتضاء العلم العمل، عن علي أيضاً «هتف العلم بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل». وأحسن من هذا ما وقع التسلسل فيه بأكثر من هذا العدد، فوقع لنا باثنى عشر أباً: أخبرتنى أم هانىء بنت أبى الحسن الهورى سماعاً عليها، أنا أبو العباس المكى أنا أبو سعيد العلانى ح وأنبأنى عالياً شيخنا شيخ الإسلام البلقينى، عن خديجة بنت سلطان، قالاً أنا القاسم بن مظفر، قال العلانى بقرأتى نباتنا كريمة بنت عبد الوهاب حضوراً، أنا القاسم بن الفضل الصيدلانى وغيره أنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمى، سمعت أبى أبا الفرج عبد الوهاب يقول سمعت أبى عبد العزيز يقول: سمعت أبى أسدًا يقول: سمعت أبى الليث يقول: سمعت أبى سليمان يقول: سمعت أبى الأسود يقول: سمعت أبى سفيان يقول: سمعت أبى يزيد يقول: سمعت أبى أكيثة يقول سمعت أبى الهيثم يقول: سمعت أبى عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اجتمع قوم على ذكر إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة»^(١).

قال العلانى: هذا إسناد غريب جداً، ورزق الله كان إمام الحنابلة فى زمانه من الكبار المشهورين، وأبوه أيضاً إمام مشهور، ولكن جده عبد العزيز متكلم فيه على إمامته، واشتهر بوضع الحديث، وبقيّة آبائه مجهولون لا ذكر لهم فى شىء من الكتب أصلاً، وقد خبط فيهم عبد العزيز أيضاً فزاد أباً لأكيثة وهو الهيثم.

قال العراقى: وأكثر ما وقع لنا التسلسل بأربعة عشر أباً من رواية أبى محمد الحسن بن علي بن أبى طالب: الحسن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسن بن الحسين بن جعفر بن عبد الله بن الحسن الأصغر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي عن آبائه نوعاً مرفوعاً بأربعين حديثاً منها «المجالس بالأمانة» وفى الآباء من لا يعرف حاله.

فوائد:

يلتحق برواية الرجل عن أبيه عن جده رواية المرأة عن أمها عن جدتها، وهو عزيز جداً ومن ذلك: ما رواه أبو داود فى سننه^(٢)، عن بندار ثنا عبد الحميد بن عبد

(١) صحيح بنحوه: أخرجه مسلم (٢٧٠٠) فى كتاب الذكر والدعاء، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر من حديث أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى رضي الله عنهما بنحوه.

(٢) حديث رقم (٣٠٧١) فى كتاب الحجاج، باب: فى إقطاع الأرضين.

النوع السادس والأربعون: مَنْ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ اثْنَانِ

الواحد، قال حدثنى أم جنوب بنت نائلة عن أمها سويدة بنت جابر، عن أمها عقيلة بنت أسمر بن مضر، عن أبيها أسمر بن مضر، قال: أتيت النبی ﷺ فبايعته، فقال: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له».

(النوع السادس والأربعون) السابق واللاحق وهو معرفة (من اشترك في الرواية عند اثنان تباعد ما بين وفاتيهما للخطيب فيه كتاب حسن) سماه السابق واللاحق (ومن فوائده حلالة علو الإسناد) في القلوب، وأن لا يظن سقوط الشيء من الإسناد (مثاله محمد بن إسحاق السراج روى عنه البخارى) في تاريخه (و) أبو الحسين أحمد بن محمد (الحفاف) النيسابورى (وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر) لأن البخارى مات سنة ست وخمسين ومائتين، والحفاف مات سنة ثلاث وقيل: أربع وقيل: خمس وتسعين وثلاثمائة (والزهري وزكريا بن رويد) روى (عن مالك وبينهما كذلك) فإن الزهري مات سنة أربع وعشرين ومائة، وزكريا حدث سنة نيف وستين ومائتين ولا نعرف وقت وفاته، قال العراقى: والتمثيل بزكريا سبق إليه الخطيب، ولا ينبغي أن يمثل به، لأن أحد الكنايين الوضاعين، ولا نعرف سماعه من مالك وإن حدث عنه، فقد زاد وادعى أنه سمع من حميد الطويل.

وروى عنه نسخة موضوعة، فالصواب أن آخر أصحاب مالك أحمد بن إسماعيل السهمي ومات سنة تسع وخمسين ومائتين، فبينه وبين الزهري مائة وخمس وثلاثون. ومن أمثلة ذلك في المتأخرين: أن الفخر بن البخارى سمع منه المنذرى والصلاح بن أبى عمر شيخ شيخنا ومات المنذرى سنة ست وخمسين وستمائة والصلاح سنة ثمانين وسبعمائة والبرهان التنوخى شيخ شيوخنا سمع منه الذهبى. وروى عنه فيما ذكر شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر؛ ومات سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وآخر أصحابه أبو العباس الشاوى مات سنة أربع وثمانين وثمانمائة.

قال شيخ الإسلام: وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك مائة وخمسون سنة، وذلك أن أبا علي البردائى سمع من السلفى حديثاً ورواه عنه، ومات على رأس الخمسمائة، وآخر أصحاب السلفى سبطه أبو القاسم بن مكى مات سنة خمس وستمائة.

تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ وَقَاتِيَهُمَا، لِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ حَسَنٌ، وَمِنْ فَوَائِدِهِ حَلَاوَةٌ عَلُوُّ
الْإِسْنَادِ مِثَالُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَاجِ، رَوَى عَنْهُ الْبَخَّارِيُّ وَالْحَفَافُ وَبَيْنَ
وَقَاتِيَهُمَا مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ، وَالزُّهْرِيُّ وَزَكَرِيَّا بْنُ رُوَيْدٍ عَنْ
مَالِكٍ وَبَيْنَهُمَا كَذَلِكَ.

النوع السابع والأربعون: مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ
سُئِلَ فِيهِ كِتَابٌ، مِثَالُهُ: وَهْبُ بْنُ خَنْبَشٍ

(النوع السابع والأربعون) معرفة الوجدان، وهو (من لم يرو عنه إلا واحد) ومن
فوائده معرفة المجهول إذا لم يكن صحابياً، فلا يقبل كما تقدم فى النوع الثالث
والعشرين (لمسلم فيه كتاب، مثاله) فى الصحابة (وهب بن خنشب) بفتح المعجمة
والموحدة بينهما نون ساكنة، الطائى الكوفى.

قال ابن الصلاح^(١): وسماه الحاكم أبو نعيم هرمًا، وذلك خطأ، وكذا وقع عند
ابن ماجه.

قال المزى: ومن قال وهب أكثر وأحفظ (وعامر بن شهر، وعروة بن
مضر، ومحمد بن صفوان) الأنصارى (ومحمد بن صيفى) الأنصارى، وليس
بالذى قبله على الصحيح، هؤلاء (صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبى) قال
العراقى^(٢): ما ذكره فى عامر قاله مسلم وغيره وفيه نظر، فإن ابن عباس روى عنه
قصة رواها سيف بن عمر فى الردة، قال: حدثنا طلحة الأعمى عن عكرمة عن ابن
عباس قال: أول من اعترض على الأسود العنسى وكابره عامر بن شهر الهمداني،
إلى آخر كلامه، وما قاله فى عروة قاله أيضاً ابن المدينى والحاكم، وليس كذلك، فقد
روى عنه أيضاً ابن عمه حميد الطائى، ذكره المزى فى التهذيب (وانفرد قيس بن أبى
حازم بالرواية عن أبيه) عن (دكين) بالكاف، فإن كان مصغراً أى سعيد، ويقال:
سعيد الخثعمى، ويقال المزنى (و) عن (الصنابح بن الأعسر ومرداس) بن مالك
الاسلمى (من الصحابة)، قال العراقى: لم يتفرد عن الصنابح، بل روى عنه أيضاً
الحارث بن وهب، ذكره الطبرانى.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٣٥١).

(٢) فى «التكت» (ص ٣٥٢).

وَعَامَرُ بْنُ شَهْرٍ، وَعُرْوَةُ بْنُ مَضْرُوسٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَقْوَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَيْفِي
صَحَابِيُّونَ لَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ غَيْرُ الشَّعْبِيِّ، وَانْفَرَدَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ بِالرَّوَايَةِ عَنْ
أَبِيهِ وَذُكِّنَ، وَالصَّنَابِيحُ بْنُ الْأَعْسَرِ، وَمَرَادِسُ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَمَنْ لَمْ يَرَوْا عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا ابْنُهُ الْمُسَيْبُ وَالْدُّسَيْدُ، وَمُعَاوِيَةُ وَالْدُّ
حَكِيمُ،

قلت: لكن قال شيخ الإسلام: إنه وهم، والصواب أن الذى روى عنه
الحارث الصنابحي التابعى، وسياى. وقال المزى: روى عن مرداس أيضاً زياد بن
علاقة. قال العراقى: والصواب خلافه، فلما روى زياد عن مرداس بن عروة
صحابى آخر.

(ومَنْ لَمْ يَرَوْا عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا ابْنُهُ الْمُسَيْبُ) بن حزن القرشى (والد سعيد،
ومعاوية) بن حيدة (والد حكيم) قال العراقى: بل روى عن معاوية أيضاً عروة بن رويم
الخشمي، وحميد المزنى، ذكرهما المزى (وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسَ) والد معاوية، وأبو ليلى
الانصارى (والد عبد الرحمن) وإن كان عدى بن ثابت أيضاً روى عنه فلم يدركه، كما
قاله المزى.

(قال) أبو عبد الله (الحاكم) فى المدخل (لم يخرجوا) أى الشيخان (فى
الصحيحين عن أحد من هذا القليل) من الصحابة، وتبعه على ذلك البيهقى فقال فى
سننه عند ذكر بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: ومن كتمها فإنما آخذوها وشطر ماله،
الحديث، ما نصه: فأما البخارى ومسلم فلإنهما لم يخرجاه على عادتهما فى أن
الصحابى أو التابعى إذا لم يكن له إلا راء واحد لم يخرجاه حديثه فى الصحيحين
(وغلطوه) فى ذلك ونقض (بإخراجهما حديث المسيب أبى سعيد فى وفاة أبى طالب)
مع أنه لا راوى له غير ابنه (وبإخراج البخارى حديث الحسن) البصرى (عن عمرو بن

وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ وَالدَّلِيلَى وَالِدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ الْحَاكِمُ: لَمْ يُخْرَجَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَغَلَطُوا بِإِخْرَاجِهِمَا حَدِيثَ الْمُسَيْبِ أَبِي سَعِيدٍ فِي وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ وَبِإِخْرَاجِ الْبُخَارَى حَدِيثَ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبٍ، وَقَيْسٍ عَنْ مُرْدَاسٍ وَبِإِخْرَاجِ مُسْلِمٍ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو، وَنَظَائِرُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ كَثِيرَةٌ،

تغلب) مرفوعاً «إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدْعَى أَحَبَّ إِلَيَّ»^(١) ولم يرو عنه الحكم بن الأعرج، فقد قال العراقى^(٢): لم أر له رواية عنه فى شيء من طرق الحديث (و) بإخراجه أيضاً حديث (قيس) بن أبى حازم (عن مرداس) الأسلمى «يذهب الصالحون الأول فالأول»^(٣) ولا راوى له غير قيس كما تقدم تحريره (و) بإخراج مسلم حديث عبد الله بن الصامت عن رافع بن عمرو الغفارى ولا راوى له غيره.

وقال العراقى: بل روى عنه ابنه عمران كما قال المزنى، وأبو جسر مولى أخيه، كما فى جامع الترمذى (ونظائره فى الصحيحين كثيرة) قال ابن الصلاح: كإخراجه حديث أبى رفاعه العدوى، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوى، وحديث الأغر المزنى ولم يرو عنه غير أبى بردة.

وقال العراقى: بل روى عن أبى رفاعه أيضاً صلة بن أشيم العدوى، وعن الأغر عبد الله بن عمرو، ومعاوية بن قرة (وقد تقدم فى النوع الثالث والعشرين) شيء من هذا النوع (و) مثاله (فى التابعين أبو العشاء) الدرامى (لم يرو عنه غير حماد بن سلمة) قال العراقى^(٤): بل روى عنه يزيد بن أبى زياد، وعبد الله بن محرر، كلاهما روى عنه حديث الزكاة، متابعين لحماد بن سلمة (وتفرد الزهرى عن نيف وعشرين من التابعين) لم يرو عنهم غيره، منهم فيما ذكره الحاكم الحاكم محمد بن أبى سفيان بن حارثة الثقفى، وعمرو بن أبى سفيان بن العلاء الثقفى.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٧) فى كتاب الإيمان، باب: إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، ومسلم (١٥٠) فى كتاب الإيمان، باب: تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه.

(٢) فى «فتح المغيب» (٤ / ٧٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٦٤٣٤) فى كتاب الرقاق، باب: ذهاب الصالحين.

(٤) فى «النكت» (ص ٣٥٥).

وَقَدْ تَقَدَّمَ «فِي النَّوعِ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ» وَفِي التَّابِعِينَ أَبُو الْعُشْرَاءُ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَتَقَرَّدَ الزَّهْرِيُّ عَنْ نَيْفٍ وَعَشْرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ. وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَمَاعَةٍ، وَكَذَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

النوع الثامن والأربعون:

مَعْرِفَةٌ مِنْ ذِكْرِ بِأَسْمَاءٍ أَوْ صِفَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ

هُوَ فَنْ عَوِيصُ نَمَسَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ لِمَعْرِفَةِ التَّدْلِيلِ. وَصَيَّفَ فِيهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ ابْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. مِثَالُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ الْمَقْسَرُ، وَهُوَ أَبُو النَّضْرِ الْمُرَوِّى عَنْهُ حَدِيثُ تَمِيمِ الدَّارِيِّ،

(و) تفرد (عمرو بن دينار عن جماعة، وكذا يحيى بن سعيد الأنصارى، وأبو إسحاق السبيعى وهشام بن عروة ومالك وغيرهم) تفرد كل منهم بالرواية عن جماعة لم يرو عنهم غيره.

قال الحاكم: والذين تفرد عنهم مالك نحو عشرة من شيوخ المدينة، منهم: المِسْوَرُ ابْنُ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيُّ. قال: وتفرد سفيان عن بضعة عشر شيخاً، منهم عبد الله بن شداد اللبثى، وتفرد شعبة عن نحو ثلاثين شيخاً منهم المفضل بن فضالة.

(النوع الثامن والأربعون: معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة) من كنى أو ألقاب أو أنساب. إما من جماعة من الرواة عنه، يعرف كل واحد بغير ما عرفه الآخر أو من راو واحد عنه يعرفه مرة بهذا ومرة بذاك، فيلتبس على من لا معرفة عنده، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ.

و (هو فَنْ عَوِيصُ) بمهملة أوله وآخره، أى صعب (نمَسَ الحاجة إليه لمعرفة التَّدْلِيلِ وصَفَ فيه) الحافظ (عبد الغنى بن سعيد) الأزدى كتاباً نافعا سماه إيضاح الإشكالات، وقفت عليه وسالخص هنا منه أمثلة (و) صنف (غيره) أيضاً كالخطيب. (مثاله: محمد بن السائب الكلبي المفسر) العلامة فى الأنساب أحد الضعفاء (وهو أبو النضر المروى عنه حديث تميم الدارى وعدى) بن بلاء فى قصتهما النازل فيها ﴿يَا أَيُّهَا

وَعَدَى وَهُوَ حَمَادُ بْنُ السَّائِبِ رَاوَى «ذَكَاءُ كُلِّ مَسْكٍ دِبَاغُهُ»، وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ الَّذِى يَرِوْى عَنْهُ عَطِيَّةُ التَّصْيِيرِ.

ومثله سالم الراوى عن أبى هريرة وأبى سعيد وعائشة، وهو سالم أبو عبد الله المدنى. وسالم مولى مالك بن أوس. وسالم مولى شداد بن الهاد وسالم مولى التصريين. وسالم مولى المهرى. وسالم مبلان. وسالم أبو عبد الله الدوسى. وسالم مولى دوس، وأبو عبد الله مولى شداد.

الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ^(١)، رواها عنه باذان عن ابن عباس بن إسحاق وهى كتيته.

(وهو حماد بن السائب راوى) حديث (ذكاة كل مسك) - بفتح الميم - أى جلد دبغه^(٢) رواه عنه عن إسحاق عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس أبو أسامة حماد ابن أسامة وسماء حمادا أخذًا من محمد، وقد غلط فيه حمزة بن محمد الكتانى الحافظ والنسائى.

(وهو أبو سعيد والذى روى عنه عطية) العوفى (التفسير) وكناه بذلك ليوهم الناس أنه إنما يروى عن أبى سعيد الخدرى، وهو أبو هشام الذى روى عنه القاسم بن الوليد الهمداني عن أبى صالح عن ابن عباس حديث لما نزلت «هو القادر»^(٣) الحديث كناه بابنه هشام وهو محمد بن السائب بن بشر الذى روى عنه ابن إسحاق أيضًا.

(ومثله: سالم الراوى عن أبى هريرة وأبى سعيد) الخدرى (وعائشة) وسعد بن أبى وقاص وعثمان بن عفان - رضى الله تعالى عنهم - (وهو سالم أبو عبد الله المدنى (و) هو (سالم مولى مالك بن أوس) بن الحدثنان التصرى (و) هو (سالم مولى شداد بن الهاد) النصرى الذى روى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن ونعيم المجرم (و) هو (سالم مولى المهرى) الذى روى عنه عبد الله بن يزيد الهذلى (و) هو (سالم مبلان) - بفتح المهملة والموحدة - الذى روى عنه عمران بن بشير (و) هو (سالم أبو عبد الله الدوسى) الذى روى عنه يحيى بن أبى كثير (و) هو (سالم مولى دوس) الذى روى عنه يحيى

(١) سورة المائدة: ١٠٦.

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم فى «مستدرکه» (٤/ ١٢٤) والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «صحيح الجامع» (٣٤٣٣).

(٣) سورة الأنعام: ٦١.

واستمعَ الخطيبُ كثيراً مِنْ هذا فى شيوخه.

النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات

وهو فنٌ حسنٌ يوجدُ فى أواخرِ الأبوابِ، وأُفردَ بالتصنيفِ. وهو أقسامٌ:

الأولُ: فى الأسماءِ، فَمِنْ الصحابةِ «أحمدُ» بالجيمِ ابنُ عُجَيانَ كسفيان.

أيضاً (و) هو (أبو عبد الله مولى شداد) الذى روى عنه محمد بن عبد الرحمن، وأبو الأسود وهو أبو عبد الله الذى روى عنه بكير الأشج، ومثله محمد بن قيس الشامى المصلوب فى الزندقة، كان يضع الحديث.

قال ابن الجوزى: دلس اسمه على خمسين وجهاً، وقال عبد الله بن أحمد بن سواده: قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة، قد جمعتها فى كتاب. انتهى.

ف قيل فيه: محمد بن سعيد. وقيل: محمد مولى بنى هاشم، وقيل: محمد بن قيس وقيل: محمد بن الطبرى. وقيل: محمد بن حسان. وقيل: أبو عبد الرحمن الشامى. وقيل: محمد الأزدنى وقيل: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس وقيل: محمد بن سعيد الأسدى. وقيل: أبو عبد الأسدى. وقيل: محمد بن أبى حسان وقيل: محمد بن أبى سهل. وقيل: محمد الشامى. وقيل: محمد بن زينب. وقيل: محمد ابن أبى زكريا وقيل: محمد بن أبى الحسن. وقيل: محمد بن أبى سعيد. وقيل: أبو قيس الدمشقى. وقيل: عبد الرحمن. وقيل: عبد الكريم، على معنى التعبد لله. وقيل: غير ذلك وزعم العقيلي أنه عبد الرحمن بن شميلة، ووهموه.

(واستمعَ الخطيبُ كثيراً مِنْ هذا فى شيوخه) فيروى فى كتبه عن أبى القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبى الفتح الفارسى، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى، والكل واحد.

وتبع الخطيب فى ذلك المحدثون - خصوصاً المتأخرين - وآخروهم شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر. نعم، لم أر العراقى فى أماليه يصنع شيئاً من ذلك.

(النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات) من الأسماء والكنى والالقباب فى الصحابة والرواة والعلماء (وهو فن حسن يوجد فى أواخر الأبواب) من الكتب المصنفة

«شَكْلٌ» بفتحهما. «صُدَى» أبو أَمَامَةَ. «صُنَابِح» بن الأَعْسَر. «كَلْدَةُ» بفتحهما ابنُ حَنْبَلٍ. «وَأَبْصَةُ» بنُ مَعْبُدٍ. «نَيْبَشَةُ الْحَيَّرِ». «شَمْفُون» أبو رِيحَانَةَ، بِالشَّيْنِ وَالْعَيْنِ المعجمتين، ويقال: بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

فى الرجال، بعد أن يذكروا الأسماء المشتركة (وأفرد بالتصنيف) أفرد البرديجى، واستدرك عليه أبو عبد الله بن بكير، مواضع ليست بمقاريد وآخر ألقاباً لا أسماء كالاجلج.

(وهو أقسام: الأول فى الأسماء فمن الصحابة أجمد بالجيم) وضبطه القاضى أبو بكر بن العربى - بالخاء المهملة فوهم (ابن عجيان) - بضم المهملة وسكون الجيم ونحتة (كسفيان) وقيل: بالضم والفتح والتشديد (وقيل كعليان) همدانى شهد فتح مصر. قال ابن يونس: لا أعلم له رواية.

(جيب) بن الحارث (بضم الجيم) وموحدتين، وغلط ابن شاهين فجعله بالخاء المعجمة، وغلط بعضهم فجعله بالراء آخره (ستدر) بفتح المهملتين بينهما نون ساكنة - الخصى، مولى زنباع الجذامى، نزل مصر ويكنى أبا الأسود وأبا عبد الله باسم ابنه، وظن بعضهم أنهما اثنان، فاعترض على ابن الصلاح فى دعوى أنه فرد وليس كذلك، كما قال العراقى.

(شكل بفتحهما) ابن حميد العبسى، ومن رهط حذيفة، نزل الكوفة روى حديثه أصحاب السنن.

(صدى) بالضم والفتح والتشديد - ابن عجلان (أبو أَمَامَةَ) الباهلى.

(صنابح) بالضم آخره مهملة (ابن الأعسر) البجلي الأحمسى. قال العراقى: وقد اعترض بأن أبا نعيم ذكر فى الصحابة آخر اسمه صنابح، والجواب أنه بعد أن ذكره قال: هو عندى المتقدم.

تنبيه:

قال ابن عبد البر: ليس الصنابح الذى روى عن أبى بكر، لأن هذا اسم وذاك نسب، وهذا صحابى وذاك تابعى، وهذا كوفى وذاك شامى.

وقال شيخ الإسلام فى الإصابة: قيل فى كل منهما صنابح وصنابحى، لكن الصواب فى ابن الأعسر صنابح، وفى الآخر صنابحى، ويظهر الفرق بينهما بالرواة

عنهما، فحيث جاءت الرواية عن قيس بن أبى حازم عنه فهو ابن الأعرس وهو الصحابى وحديثه موصول، وحيث جاءت عن غير قيس عنه فهو الصنابحى وهو التابعى وحديثه مرسل.

قلت: أضبط من هذا: أن الصنابح لم يرو غير حديثين، فيما ذكر ابن المدينى. وزاد الطبرانى ثالثاً من رواية الحارث بن وهب، وغلط فيه بأنه الصنابحى.

(كلدة بفتحهما ابن حنبل) بلفظ جد الإمام أحمد (وابصة) بكسر الموحدة ومهملة (ابن معبد نيشة الخير) بضم النون وفتح الموحدة وسكون التحيّة ومعجمة.

قال العراقى^(١): وليس فرداً فى الصحابة نيشة غير المذكور فى حديث الحج، ونيشة بن أبى سلمى رجل روى عنه رشيد أبو موهب، ذكره ابن أبى حاتم.

(شمفون) بن يزيد القرظى (أبو ريحانة بالشين والغين المعجمتين ويقال: بالعين المهملة) وبذلك جزم ابن الصلاح أولاً، ثم حكى الثانى بصيغة يقال، وقال: إن ابن يونس صححه.

وحكى فيه شيخ الإسلام قولاً ثالثاً أنه بالمهملتين وأنه أزدى، ويقال: أنصارى ويقال: قرشى، ويقال له: أسدى، بسكون السين المهملة، قال شيخ الإسلام: الأسد لغة فى الأزدي، والأنصار كلهم من الأزدي، ولعله حالف بعض قریش، فتجتمع الأقوال، نزل الشام وله خمسة أحاديث.

(هيب مصغر بالموحدة المكررة ابن مغفل بإسكان المعجمة) وضم الميم وكسر الفاء الغفارى (لبى باللام) أوله، مصغر (كأبى) بن كعب وغلط ابن قانع فسماه أياً (ابن لبأ) بالفتح والتخفيف (كعباً) من بنى أسد.

(ومن غير الصحابة: أوسط بن عمرو) البجلي تابعى (تندوم بفتح المثناة من فوق، وقيل: من تحت ويضم الدال) ابن صبح الكلاعى (جیلان بكسر الجيم) بن فروة (أبو الجلد بفتحها) الاخبارى (الدجين بالجيم، مصغر) ابن ثابت أبو الغصن.

«هَيْبٌ» مُصَفَّرٌ بِالْوَحْدَةِ الْمَكْرَرَةِ. «ابْنُ مُغْفَلٍ» يَأْسَكَانِ الْمَعْجَمَةُ. «لُبَى» بِاللَّامِ كَأبَى ابْنُ لُبَا كَعَصَا.

وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ: «أَوْسَطُ بْنُ عَمْرٍو». «تَدْوُمٌ» بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ مِنْ فَوْقَ، وَقِيلَ مَنْ تَحْتِ وَيَضُمُّ الدَّالَّ. «جِيلَانٌ» بِكَسْرِ الْجِيمِ. «أَبُو الْجَلْدِ» بِفَتْحِهَا. «الدُّجَيْنُ» بِالْجِيمِ مُصَفَّرٌ. «زَرَّ بْنُ حَبِيشٍ». «سَعِيرُ بْنُ الْخَمْسِ».

قال ابن الصلاح^(١): قيل أنه حجبى المعروف، والأصح أنه غيره، وعلى الأول مشى الشيرازى فى الالقب، ورواه عنه ابن المبارك ووكيع ومسلم بن إبراهيم وغيرهم، وهؤلاء أعلم بالله من أن يرووا عن حجبى، وما ذكر من أنه فرد قاله أيضاً البخارى وابن أبى حاتم وغيرهما، وهو دجين العرينى الذى حدث عنه ابن المبارك.

(زر بن حبيش) التابعى الكبير، قال العراقى: فى عده فى الأفراد نظر، فإنهم غير واحد يسمون هكذا، منهم زر بن عبد الله الفقىمى، صحابى ذكره أبو موسى المدينى وابن فتحون والطبرى، وزر بن أريد بن قيس ابن أخى ربيعة، وزر بن محمد التغلبى شاعران ذكرهما ابن ماکولا.

قال العراقى^(٢): ولا يردان على ابن الصلاح لأنه ترجم النوع للصحابة والرواة والعلماء، تخرج الشعراء الذين لا صحبة لهم، فيرد عليه الأول فقط.

(سعير) مصنر بمجهلتين (ابن الخمس) بكسر المعجمة، وسكون الميم، ومهمله.

قال ابن الصلاح^(٣): انفرد فى اسمه واسم أبيه. وقال العراقى^(٤): لم ينفرد فى اسمه، ففى الصحابة سعير بن عداء البكائى، ذكره ابن فتحون، وسعير بن سودة العامرى، ذكره ابن منده وأبو نعيم.

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٣٦١).

(٢) فى «النكت» (ص ٣٦٢).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٣٦٢).

(٤) فى «النكت» (ص ٣٦٢).

«وَرْدَانُ». «مُسْتَمِرُّ بْنُ الرِّيَّانِ». «عَزَوَانُ» بفتح المَهْمَلَةِ وإسكان الزَّيِّ، نَوْفُ الْبِكَالِيِّ بِكسرِ الْمُوحِدَةِ وَتَخْفِيفِ الْكَافِ وَغَلْبِ عَلَى السَّتْهِمِ الْفَتْحُ وَالتَّشْدِيدُ. «ضَرْيَبُ بْنُ نَقِيرِ بْنِ شَمِيرٍ» مُصَغَّرَاتٌ. وَنَقِيرٌ بِالْقَافِ وَقِيلَ بِالْقَاءِ، وَقِيلَ نَقِيلٌ بِالْقَاءِ وَاللَّامِ. «هَمْدَانُ» بَرِيدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، بِالْمَعْجَمَةِ وَقَفَحِ الْمِيمِ كَالْبَلَدَةِ، وَقِيلَ: بِالْمَهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الْمِيمِ كَالْقَبِيلَةِ.

القِسْمُ الثَّانِي، الْكُنَى: «أَبُو الْعَبِيدِينَ» بِالثَّنِيَةِ وَالتَّصْغِيرِ اسْمُهُ مُعَاوِيَةُ ابْنُ سَبْرَةَ «أَبُو الْعَشْرَاءِ» أَسَامَةُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قلت: وسعير بن خفاف التميمى ذكره سيف فى الفتوح، وأنه كان عاملاً للنبي ﷺ على بطون تميم، وأقره أبو بكر، استدركه شيخ الإسلام فى الإصابة.
(وردان) بالضم، وهذا مزيد على ابن الصلاح (مستمر) بصيغة الفاعل من استمر (ابن الريان) تابعى رأى أنساً. قال العراقى: ليس فرداً، فلهم المستمر الناجى، والد إبراهيم، روى له ابن ماجه حديثاً، وكلاهما بصرى. (عزوان، بفتح المهملة وإسكان الزاى) بن يزيد الرقاشى، وقد اعترض هذا بأمرين:
أحدهما: أنه لا يعرف له رواية، وإنما روى عن أنس شيئاً من قوله.
الثانى: أن لهم عزوان آخر لم ينسب، وأجيب بأن ابن ماکولا بعد أن ذكره قال: لعله الأول.

(نوف) بالفتح والسكون ابن فضالة (البكالى بكسر الموحدة وتخفيف الكاف) وغلب على الستهم الفتح والتشديد) والصواب الأول، ونسبته إلى بنى بكال بن دعى بطن من حمير، وهو ابن امرأة كعب الأحبار، وقيل ابن أخيه. قال العراقى: وليس فرداً بل لهم نوف بن أبى طالب وعنه سالم بن أبى حفصة، وفرقد السبخى، وذكره ابن حبان فى الثقات (ضريب) بالمعجمة والراء (بن نقير بن شمير) الثلاثة (مصغرات ونقير) والده (بالقاف وقيل بالقاء وقيل نقيل بالقاء واللام، همدان بريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمعجمة وقفح الميم كالبدة، وقيل بالمهملة وإسكان الميم كالقبيلة).

(القسم الثانى، الكنى أبو العبيدين بالثنية والتصغير اسمه معاوية بن سبرة) من أصحاب ابن مسعود له حديثان أو ثلاثة.

(أبو العشراء) الدارمى اسمه (أسامة) بن مالك بن قطهم بكسر القاف فيما ذكر ابن الصلاح فى النوع الخامس والأربعين أنه الأشهر (وقيل: غير ذلك) قليل: يسار بن بكر بن مسعود، وقيل: عطارد بن بكر، وقيل: ابن برز، براء ساكنة وقيل: مفتوحة ثم زائى.

«أبو المَدْلَة» بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ الْمُشْدَدَةِ، لَمْ يُعْرَفْ اسْمُهُ، وَانْفَرَدَ أَبُو نَعِيمٍ بِتَسْمِيَتِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. «أَبُو مَرَايَةَ» بِالْمَثْنَاءِ مِنْ تَحْتِ وَضُمِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو. «أَبُو مَعِيدٍ» مُصَغَّرُ حَفْصِ بْنِ غِيلَانَ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْأَلْقَابُ: (سَفِينَةُ) مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، مَهْرَانٌ وَقِيلَ غَيْرُهُ (مَنْدَلُ) بِكَسْرِ الْمِيمِ عَنِ الْخَطِيبِ وَغَيْرِهِ، وَيَقُولُونَهُ بِفَتْحِهَا، اسْمُهُ عَمْرٍو (سُحُنُونُ) بِضَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا عَبْدُ السَّلَامِ، «مَطِينٌ وَمُشْكِدَانُهُ» وَآخَرُونَ.

(أبو المدلة بكسر المهملة وفتح اللام المشددة لم يعرف اسمه، وانفرد أبو نعيم بتسميته عبيد الله بن عبد الله) كذا قاله ابن الصلاح أيضاً.

قال العراقى: وليس كذلك، بل سماه كذلك ابن حبان فى الثقات، وقال أبو أحمد الحاكم: هو أخو سعيد بن يسار، وأخطأ إنما ذاك أبو مزرد، وهو أيضاً فرد، واسمه عبد الرحمن بن يسار.

قال ابن الصلاح فى أبى المدلة: روى عنه الأعمش وابن عينة وجماعة، وقال العراقى: وهو وهم عجيب، فلم يرو عنه واحد منهم أصلاً، بل انفرد عنه أبو مجاهد سعد الطائى، كما صرح به ابن المدينى، ولا أعلم فى ذلك خلافاً بين أهل الحديث.

(أبو مراية بالمشناة من تحت وضم الميم وتخفيف الراء اسمه عبد الله بن عمرو) تابعى روى عنه قتادة (أبو معيد مصغر) مخفف الياء (حفص بن غيلان)، الهمدانى، روى عن مكحول وغيره.

(القسم الثالث: الألقاب سفينة مولى رسول الله ﷺ) لقب فرد اسمه (مهرا) بالكسر (وقيل غيره) وسيأتى فى النوع الآتى، وسبب تلقيبه أنه حمل متاعاً كثيراً لرفقته فى الغزو، فقال له النبى ﷺ: أنت سفينة (مندل بكسر الميم عن الخطيب وغيره ويقولونه بفتحها) قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر، وهو الصواب نقله العراقى فى نكتة (اسمه عمرو) بن علي (سحنون) بضم السين وفتحها عبد السلام بن سعيد التنوخى القيسروانى صاحب المدونة (مطين) مصغر، الحضرمى (ومشكدانه) بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الكاف والمهملة بعد الألف نون (وآخرون).

ينبغى أن يزداد فى هذا قسم رابع فى الأساب.

النوع الخمسون: فى الأسماء والكنى

صَنَّفَ فِيهِ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمٌ، ثُمَّ النَّسَائِيُّ، ثُمَّ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ، ثُمَّ ابْنُ مَنْدَةَ وَغَيْرُهُمْ.

وَالْمُرَادُ مِنْهُ بَيَانُ أَسْمَاءِ ذَوَى الْكُنَى، وَمُصَنَّفُهُ يُؤَبِّ عَلَى حُرُوفِ الْكُنَى، وَهُوَ أَقْسَامٌ:

(النوع الخمسون فى الاسماء والكنى) أى معرفة أسماء من اشتهر بكنيته، وكنى من اشتهر باسمه، وينبغى العناية بذلك لثلاث ذكر مرة الراوى باسمه ومرة بكنيته فيظنها من لا معرفة له رجلين، وربما ذكر بهما معاً فيتوهم رجلين، كالحديث الذى رواه الحاكم من رواية يوسف عن أبى حنيفة عن موسى بن عائشة عن عبد الله ابن شداد عن أبى الوليد عن جابر مرفوعاً «من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة» قال الحاكم: عبد الله بن شداد هو أبو الوليد، بينه ابن المدينة، قال الحاكم: ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثه مثل هذا الوهم، قال العراقى: وربما وقع عكس ذلك، كحديث أبى أسامة عن حماد بن السائب السابق أخرجه النسائى، وقال: عن أبى أسامة حماد بن السائب، وإنما هو عن حماد فأسقط عن، وخفى عليه أن الصواب عن أبى أسامة حماد بن أسامة قال: ولقد بلغنى عن بعض من درس فى الحديث أنه أراد أن يكشف عن ترجمة أبى الزناد فلم يهتد إلى موضعه من كتب الأسماء، لعدم معرفته باسمه.

قال المصنف (صنف فيه ابن المدينة ثم مسلم) أى فى هذا النوع جماعة منهم علي وابن الحجاج (ثم النسائى ثم الحاكم أبو أحمد) وهو غير أبى عبد الله صاحب علوم الحديث والمستدرک (ثم ابن مندة وغيرهم) كأبى بشر الدولابى.

قال العراقى: وكتاب أبى أحمد أجل تصانيف هذا النوع، فإنه يذكر فيه من عرف اسمه ومن لم يعرف، وكتاب مسلم والنسائى لم يذكر فيه إلا من عرفه اسمه.

(والمراد منه بيان أسماء ذوى الكنى ومصنفه ييوب) تصنيفه (علي حروف المعجم فى الكنى) ويذكر أسماء أصحابها، فيذكر فى حرف الهمزة أبا إسحاق. وفى الباء أبا بشر ونحوهم (وهو أقسام) تسعة ابتكرها ابن الصلاح.

الأول: مَنْ سُمِيَ بِالْكُنْيَةِ لَا اسْمَ لَهُ غَيْرُهَا، وَهَمَّ ضَرَبَانِ، مِنْ لَهُ كُنْيَةٌ. كَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحَدَ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ اسْمُهُ أَبُو بَكْرٍ وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَمِثْلُهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ كُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ قَالَ الْخَطِيبُ: لَا نَظِيرَ لَهُمَا وَقِيلَ: لَا كُنْيَةَ لِابْنِ حَزْمٍ.

الثانى: مَنْ لَا كُنْيَةَ لَهُ كَأَبِي بِلَالٍ عَنْ شَرِيكِ. وَكَأَبِي حَصِينٍ بَفَتْحِ الْحَاءِ عَنْ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِىِّ.

القسم الثانى: مَنْ عَرَفَ بِكُنْيَتِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ أَلَهُ اسْمٌ أَمْ لَا؟ كَأَبِي أَنَاسٍ، بِالنُّونِ، صَحَابِيٍّ، وَأَبِي مُوَيْهَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي شَيْبَةَ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي الْإِيضِ عَنْ أَنَسٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي النَّجِيبِ بِالنُّونِ الْمَفْتُوحَةِ؛ وَقِيلَ بِالنَّاءِ الْمَضْمُومَةِ، وَأَبِي حَرِيرٍ بِالْحَاءِ وَالزَّأْيِ الْمَوْقَفِ، وَالْمَوْقِفُ مُحَلَّةٌ بِمَصْرِ.

(الأول: من سمي بالكنية لا اسم له غيرها. وهم ضربان: من له كنية) أخرى زيادة على الاسم. قال ابن الصلاح: فصار كان لكنيته كنية قال: وذلك ظريف عجيب (كأبى بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام المخزومي (أحد الفقهاء السبعة) بالمدينة (اسمه أبو بكر وكنته أبو عبد الرحمن) قال العراقي: وهذا قول ضعيف، رواه البخارى فى التاريخ عن سمي مولى أبى بكر وفيه قولان آخران: أحدهما: أن اسمه محمد وأبو بكر كنيته، وبه جزم البخارى. والثانى أن اسمه كنيته وهو الصحيح، وبه جزم ابن أبى حاتم وابن حبان؛ وقال المزى إنه الصحيح (ومثله أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم) الانصارى (وكنته أبو محمد قال الخطيب: لا نظير لهما) فى ذلك (وقيل: لا كنية لابن حزم) غير الكنية التى هى اسمه.

(الثانى:) من الضربين (من لا كنية له) غير الكنية التى هى اسمه (كأبى بلال) الأشعري الراوى (عن شريك) وكأبى حصين بفتح الحاء) يحيى بن سليمان الراوى (عن أبى حاتم الرازى) قال كل منهما: اسمى وكنتى واحد، وكذا قال أبو بكر بن عياش المقرئ: ليس لى اسم غير أبى بكر.

(القسم الثانى: من عرف بكنته ولم يعرف أله اسم) ولكن لم نقف عليه (أم لا) اسم له أصلاً (كأبى أناس بالنون صحابى) كثنانى ويقال ديلى (وأبو مويهة مولى رسول الله ﷺ وأبى شيبة الخدرى) الذى مات فى حصار القسطنطينية (وأبى الأيض) التابعى الراوى (عن أنس) بن مالك.

القسم الثالث: مَنْ لُقِّبَ بِكُنْيَةٍ وَلَهُ غَيْرُهَا اسْمٌ وَكُنْيَةٌ كَأَبِي تَرَابٍ عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ أَبِي الْحَسَنِ، وَأَبِي الزُّنَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي تَمِيمَةَ يَحْيَى بْنِ وَاضِحٍ أَبِي مُحَمَّدٍ وَأَبِي الْأَذَانَ الْحَافِظَ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي الشَّيْخِ الْحَافِظَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي مُحَمَّدٍ، وَأَبِي حَازِمِ الْعَبْدَوِيِّ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ أَبِي حَفْصٍ.

الرابع: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ كَأَبْنِ جُرَيْجٍ أَبِي الْوَلِيدِ، وَأَبِي خَالِدٍ، وَمَنْصُورُ الْفَرَاوِيِّ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي الْفَتْحِ، وَأَبِي الْقَاسِمِ.

وقال العراقى: سماه ابن أبى حاتم فى الكنى وفى الجرح والتعديل فى الأسماء: عيسى، لكن أعاده فى آخره فى الكنى الذين لا تعرف أسماؤهم، وقال سمعت أبى يقول: سئل أبو زرعة عن أبى الأبيض فقال، لا نعرف اسمه، قال ابن عساكر: ولعل ابن أبى حاتم وجد فى بعض رواياته أبو الأبيض عيسى، فتصفح عليه بعيسى (وأبى بكر نافع مولى ابن عمر وأبى النجيب بالنون المفتوحة وقيل: بالتاء) الفوقية (المضمومة) قال ابن الصلاح: مولى عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقال العراقى: بل مولى عبد الله بن سعد بن أبى سرح بلا خلاف، قال: وقد جزم ابن مأكولا بأن اسمه ظليم. وحكاه قبله ابن يونس (وأبى حريز بالحاء) المفتوحة والراء المكسورة (والزاي) آخره (الموقفى) بفتح الميم وسكون الواو وكسر القاف ثم فاء (والموقف محلة بمصر).

(القسم الثالث: من لقب بكنية وله غيرها اسم وكنية، كأبى تراب على بن أبى طالب) اسمًا (أبى الحسن) كنية، لقبه بذلك النبى ﷺ، حيث قال له: قم أبا تراب، وكان نائمًا عليه (وأبى الزناد عبد الله بن ذكوان أبى عبد الرحمن وأبى الرجال محمد بن عبد الرحمن أبى عبد الرحمن) لقب بذلك لأنه كان له عشرة أولاد (وأبى تميمه) بضم الفوقية مصغر (يحيى بن واضح أبى محمد وأبى الأذان) بالمد جمع أذن (الحافظ عمر بن إبراهيم أبى بكر) لقب به لأنه كان كبير الأذنين (وأبى الشيخ الحافظ عبد الله بن محمد) ابن حيان الأصهبانى (أبى محمد وأبى حازم العبدوى) بضم الدال نسبة إلى عبدويه جده (عمر بن أحمد أبى حفص).

(القسم الرابع: من له كنيستان أو أكثر كأبى جريج أبى الوليد، وأبى خالد ومنصور الفراوى) شيخ ابن الصلاح (أبى بكر وأبى الفتح وأبى القاسم) وكان يقال له: ذو الكنى.

الخامس: مَنْ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ كَاسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَقِيلَ: أَبُو خَارِجَةَ وَخَلَّاقٌ لَا يَحْصُونَ، وَبَعْضُهُمْ كَالَّذِي قَبْلَهُ.

السادس: مَنْ عَرَفَتْ كُنْيَتُهُ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ كَأَبِي بَصْرَةَ الْغَفَارِيِّ، حُمَيْلٌ يَضُمُّ الْحَاءَ الْمُهْمَلَةَ عَلَى الْأَصْحَ، وَقِيلَ: بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٍ، وَأَبَى جَحِيفَةً وَهَبٌ، وَقِيلَ: وَهَبُ اللَّهِ، وَأَبَى هَرِيرَةَ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ عَلَى الْأَصْحَ مِنْ ثَلَاثِينَ قَوْلًا،

(القسم الخامس: من اختلف فى كنيته) دون اسمه، وقد ألف فيه عبد الله بن عطاء الهروى مؤلفاً (كأسامة بن زيد) الحب (وقيل: أبو محمد وقيل: أبو عبد الله وقيل: أبو خارجة وخلّاق لا يحصون كأبى بن كعب، أبو المنذر، وقيل: أبو الطفيل (وبعضهم كالذى قبله) عبارة ابن الصلاح: وفى بعض من ذكر فى هذا القسم من هو فى نفس الأمر ملتحق بالذى قبله.

(السادس: من عرفت كنيته واختلف فى اسمه كأبى بصرة الغفارى) بلفظ البلد (حميل يضم الحاء المهمله) مصغراً (على الأصح وقيل: بجيم مفتوحة) مكبراً (وأبى جحيفة وقيل: وهب الله، وأبى هريرة عبد الرحمن بن صخر على الأصح من ثلاثين قولاً) فى اسمه واسم أبيه، وهذا قول ابن إسحاق، وصححه أبو أحمد الحاكم فى الكنى، والرافعى فى التذييل وآخرون، ونقله المصنف فى تهذيب الأسماء عن البخارى، والمحققين والأكثريين روى الحاكم فى المستدرک من طريق ابن إسحاق قال: حدثنى بعض أصحابى عن أبى هريرة قال: كان اسمى فى الجاهلية عبد شمس بن صخر فسميت فى الإسلام عبد الرحمن، وقيل: اسمه عمير بن عامر، قاله هشام بن الكلبي وخليفة بن خياط وصححه الشرف الدمياطى أعلم المتأخرين بالأنساب، وقيل عبد الرحمن بن غنم، وقيل عبد الله بن عائذ، وقيل عبد الله بن عامر. وقيل عبد الله بن عمرو. وقيل سكين بن دومة. وقيل سكين بن هانئ. وقيل: سكين بن مل. وقيل: سكين بن صخر. وقيل: عامر بن عبد شمس، وقيل: عامر بن عمير وقيل: يزيد بن عشرة وقيل: عبد تيم وقيل عبد شمس وقيل غنم. وقيل عبيد بن غنم وقيل عمرو بن غنم. وقيل: عمرو بن عامر. وقيل: سعيد بن الحرث. هذه عشرون قولاً اقتصر على حكايتها الحافظ

وَهُوَ أَوَّلُ مَكْنَى بِهَا . وَأَبَى بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى . قَالَ الْجُمْهُورُ : عَامِرُ وَابْنُ مَعْنٍ : الْحَارِثُ ، وَأَبَى يَكْرَ بْنَ عِيَّاشِ الْمُقْرِئِ فِيهِ نَحْوُ أَحَدٍ عَشَرَ ، قِيلَ : أَصْحَاهَا شُعْبَةُ ، وَقِيلَ : أَصْحَاهَا اسْمُهُ كُنْيَتُهُ .

السَّابِعُ : مَنْ اخْتَلَفَ فِيهِمَا كَسَفِينَةِ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قِيلَ : عَمِيرٌ . وَقِيلَ : صَالِحٌ . وَقِيلَ : مِهْرَانُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقِيلَ أَبُو الْبَحْتَرَى .

جمال الدين المزى . وقال القطب الحلبى : اجتمع فى اسمه واسم أبيه نحو أربعين قولاً مذكورة بالسند فى ترجمته فى تاريخ ابن عساكر (وهو أول مكنى بها) روى عنه : إنما كنيت بأبى هريرة لأنى وجدت أولاد هريرة وحشية فحملتها فى كفى فقيل : ما هذه فقلت هريرة . قيل : فأنث أبو هريرة . قيل : وكان يكنى قبلها أبا الأسود . وقال ابن سعد فى الطبقات : ثنا روح بن عباد ثنا أسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع قال : قلت لأبى هريرة لم كنوك أبا هريرة؟ قال : كانت لى هريرة صغيرة فكنيت إذا كان الليل وضعتها فى شجرة فإذا أصبحت أخذتها فلبت بها فكنونى أبا هريرة (وأبى بردة بن أبى موسى) الأشعرى (قال الجمهور) اسمه (عامرو) قال يحيى (ابن معين : الحارث وأبى بكر بن عياش المقرئ فيه نحو أحد عشر قولاً ، وقيل : أصحها شعبة) عبارة ابن الصلاح : قال ابن عبد البر : إن صح له اسم فهو شعبة لا غير ، وهو الذى صححه أبو زرعة (وقيل : أصحها اسمه كنيته) قال ابن عبد البر : وهذا أصح إن شاء الله تعالى لأنه روى عنه أنه قال : ما لى اسم غير أبى بكر ، وصححه المزى ، وقيل اسمه محمد ، وقيل : عبد الله ، وقيل : سالم ، وقيل : رؤبة ، وقيل : مسلم ، وقيل : خدّاش ، وقيل : حماد ، وقيل : حبيب ، وقيل : مطرف .

(السابع من اختلف فيهما) أى اسمه وكنيته معاً (كسفينتي مولى رسول الله ﷺ) قيل (اسمه) (عمير وقيل : صالح وقيل : مهران) . وقيل : بجران ، وقيل : رومان ، وقيل : قيس ، وقيل : شبة بفتح المعجمة والموحدة بينهما نون ساكنة وقيل : سنية بالمهمله ، وقيل : مروان ، وقيل : ذكوان وقيل : كيسان ، وقيل : سليمان ، وقيل : أيمن ، وقيل : أحمد ، وقيل : رباح ، وقيل : مفلح ، وقيل : رفعة ، وقيل : مبعث ، وقيل : عيس ، وقيل : عيسى ، فهذه اثنان وعشرون قولاً حكاهما شيخ الإسلام فى الإصابة إلا القول الثانى ، وكنيته (أبو عبد الرحمن وقيل : أبو البحتري) .

الثَّامِنُ: مَنْ عُرِفَ بِالْاِثْنَيْنِ كآبَاءِ عَبْدِ اللَّهِ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ. سُفْيَانُ الثَّوْرَى وَمَالِكٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِى. وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَغَيْرُهُمْ.

التَّاسِعُ: مَنْ اِشْتَهَرَ بِهِمَا مَعَ الْعِلْمِ بِاسْمِهِ كَأَبِى إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِى عَائِدَ اللَّهِ ﷺ أَجْمَعِينَ.

النوع الحادى والخمسون: مَعْرِفَةُ كُنَى الْمَعْرُوفِينَ بِالْأَسْمَاءِ

مَنْ شَأْنُهُ أَنْ يُؤَبَّ عَلَى الْأَسْمَاءِ. فَمَنْ يَكْنَى بِأَبِى مُحَمَّدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ طَلْحَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، وَكَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ، وَالْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَابْنُ عَمْرٍو، وَابْنُ بَحِينَةَ، وَغَيْرُهُمْ.

(الثامن: من عرف بالاثنتين) ولم يختلف فى واحد منهما (كآباء عبد الله أصحاب المذاهب سفيان الثورى ومالك ومحمد بن إدريس الشافعى (وأحمد بن حنبل) وكأبى حنيفة النعمان بن ثابت (وغيرهم) ممن لا يحصى ومن الصحابة الخلفاء الأربعة أبو بكر عبد الله. وأبو حفص عمر وأبو عمرو عثمان وأبو الحسن على.

(التاسع: من اشتهر بها) أى بكنيته (مع العلم باسمه كأبى إدريس الخولانى عائذ الله بالمعجزة ابن عبد الله وكأبى إسحاق السيمى عمرو. وأبى الضحى مسلم. قال ابن الصلاح: ولابن عبد البر فيه تأليف مليح فيمن بعد الصحابة منهم.

النوع الحادى والخمسون معرفة كنى المعروفين بالأسماء) قال ابن الصلاح (١): وهذا من وجه ضد النوع الذى قبله. ومن وجه آخر يصح أن يجعل قسماً من أقسام ذلك. من حيث كونه قسماً من أقسام أصحاب الكنى. وألف فيه ابن حبان انتهى. وعلى الاصطلاح الثانى مشى ابن جماعة فى المنهل الروى. فعد أقسامه عشرة. وتبعه العراقى: قال: لأن الذى صنفوا فى الكنى جمعوا النوعين معاً، وعلى الأول قال المصنف كابن الصلاح (من شأنه أن ييؤب على الأسماء) ثم بين كناها بخلاف ذلك (فممن يكنى بأبى محمد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم طلحة) بن عبيد الله (وعبد الرحمن بن عوف، والحسن بن على، وثابت بن قيس) بن الشماس. فيما جزم به ابن

وبابى عبد الله: الزبير، والحسين، وسلمان، وحذيفة، وعمرو بن العاص وغيرهم وبابى عبد الرحمن: ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وزيد بن الخطاب، وابن عمر، ومعاوية بن أبى سفيان وغيرهم. وفي بعضهم خلاف.

منده، ورجحه ابن عبد البر، وقيل: كنيته أبو عبد الرحمن، ورجحه ابن حبان والمزى، فعلى هذا هو من أمثلة القسم الخامس السابق (وكعب بن عجرة، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن جعفر) بن أبى طالب.

قال العراقى: فى هذا نظر، فإن المعروف أن كنيته أبو جعفر، وبذلك كناه البخارى فى التاريخ، وحكاه عن ابن الزبير وابن إسحاق، وتبعه ابن أبى حاتم والنسائى وابن حبان والطبرانى وابن منده وابن عبد البر، قال: وكان ابن الصلاح اغتر بما وقع فى الكنى للنسائى فى حرف الميم، أبو محمد عبد الله بن جعفر، ثم روى بإسناده أن الوليد بن عبد الملك قال لعبد الله بن جعفر: يا أبا محمد، مع أنه أعاده فى حرف الجيم، فذكره أبو جعفر، قال: وابن الزبير أعرف بعبد الله من الوليد إن كان النسائى أراد بالمذكور أولاد ابن أبى طالب، وهو الظاهر، وإن أراد به غيره فلا يخالفه (و) عبد الله (بن عمرو) بن العاصى (و) عبد الله (ابن بحينة وغيرهم).

ومن يكنى (بابى عبد الله) من الصحابة (الزبير) بن العوام (والحسين) بن علي (وسلمان) الفارسى (وحذيفة) بن اليمان (وعمر بن العاص وغيرهم) وعد منهم ابن الصلاح: عمارة بن حزم. قال العراقى: وفيه نظر، فلم أر أحداً ذكر له كنيته، وعثمان ابن حنيف.

قال: وتبع فى ذلك ابن حبان، والمشهور أن كنيته أبو عمرو، ولم يذكر المزى غيرها، والمغيرة بن شعبة.

قال: وتبع فى ذلك البخارى، وابن حبان، وابن أبى حاتم، والمشهور أن كنيته أبو عيسى، كذا جزم به النسائى، وأبو أحمد الحاكم، ومعقل بن يسار، وعمرو بن عامر المزنيين.

قال: وفيهما نظر، فالمشهور أن كنية معقل أبو على، وبه قال الجمهور: على بن

النوع الثانى والخمسون: الألقابُ

وهى كثيرة، ومن لا يعرفها قد يظنها أسامى فيجعل من ذكر باسمه فى

موضع ويلقبه

المدينى، وخليفة، والعجلي، وابن منده، والبخارى، وابن أبى حاتم، وابن حبان، والنسائى، زاد العجلي: ولا نعلم أحداً فى الصحابة يكتى أباً على غيره.

قال العراقى: بل قيس بن عاصم، وطلق بن علي يكتيان بذلك، كما جزم به النسائى. قال: وأما عمرو بن عامر. ففى الصحابة إثنان فقط أحدهما ابن ربيعة بن هود أحد بنى عامر بن صعصعة ليس مزيئاً ولا يكتى أباً عبد الله. والثانى: ابن مالك بن خنساء المازنى أحد بنى مازن بن النجار يكتى أباً عبد الله.

قال: والظاهر أن ما ذكره ابن الصلاح سبق قلم وإنما هو عمرو بن عوف المزنى فإنه يكتى بذلك.

(و) ممن يكتى (بأبى عبد الرحمن) من الصحابة: عبد الله (بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وزيد بن الخطاب) أخو عمر وكنيته أبو عبد الله (و) عبد الله (بن عمر، ومعاوية ابن أبى سفيان وغيرهم، وفى بعضهم) أى المذكورين فى هذا النوع (خلاف) كما تقدم فى ثابت بن قيس، وعمرو بن العاص، وزيد بن الخطاب. قال العراقى: واللاق بهؤلاء أن يذكروا فى القسم الخامس.

(النوع الثانى والخمسون: الألقاب) أى معرفة ألقاب المحدثين، ومن يذكر معهم كما ذكره ابن الصلاح (وهى كثيرة ومن لا يعرفها قد يظنها أسامى فيجعل من ذكر اسمه فى موضع ويلقبه فى آخر شخصين) كما وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ، منهم ابن المدينى فرقوا بين عبد الله بن أبى صالح أخى سهيل وبين عباد بن أبى صالح فجعلوهما اثنين، وإنما عباد لقب لعبد الله لا أخ له باتفاق الأئمة.

(وألّف فيه جماعة) من الحفاظ: منهم أبو بكر الشيرازى. وأبو الفضل الفلكى. وأبو الوليد الديباج. وأبو الفرج بن الجوزى. وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر. وتأليفه أحسنها وأخصرها: أجمعها (وما كرهه الملقب) به من الألقاب (لا يجوز) التعريف به (وما لا) يكره (فيجوز) التعريف به. كذا جزم به

فِي آخَرَ شَخْصَيْنِ، وَالْفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَمَا كَرِهَهُ الْمُلقَبُ لَا يَجُوزُ وَمَا لَا فَيَجُوزُ. وَهَذِهِ نَبْذُ مِنْهُ: مُعَاوِيَةُ الضَّالُّ: ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيفُ: كَانَ ضَعِيفًا فِي جِسْمِهِ، مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو النِّعْمَانِ عَارِمٌ: كَانَ بَعِيدًا مِنَ الْعِرَامَةِ وَهِيَ الْفَسَادُ. غُنْدَرٌ: لَقِبَ جَمَاعَةٌ كُلُّ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ بْنُ جَعْفَرٍ أَوْلَهُمْ

المصنف هنا تبعًا لابن الصلاح^(١). وتبعها العراقي^(٢). وليس كذلك فقد جزم المصنف في سائر كتبه كالروضة. وشرح مسلم. والأذكار بجواره للضرورة. غير قاصد غيبة. وقد سبق على الصواب في آداب المحدث. ثم ظهر لى حمل ما هنا على أصل التلقيب. فيجوز بما لا يكره دون ما يكره. قال الحاكم: وأول لقب فى الإسلام لقب أبى بكر الصديق. وهو عتيق. لقب به لعناقة وجهه أى حسنه. وقيل: لأنه عتيق الله من النار. ثم الألقاب منها ما لا يعرف سبب التلقيب به. وهو كثير. ومنها ما يعرف ولعبد الغنى بن سعيد فيه تآليف مفيد (وهذه نبذ منه) لقبان قبيحان: الضال والضعيف.

قال ابن الصلاح^(٣) وثالث وهو (محمد بن الفضل أبو النعمان) السدوسى (عارم كان) بعيدًا من العرامة وهى الفساد ونظير ذلك أبو الحسن يونس بن يزيد القوى، يروى عن التابعين وهو ضعيف، وقيل له القوى: لعبادته، ويونس بن محمد الصدوق من صفار الأتباع كذاب ويونس الكذوب فى عصر أحمد بن حنبل ثقة، قيل له الكذوب لحفظه وإتقانه.

(غندر^(٤)) لقب جماعة كل منهم محمد بن جعفر أولهم محمد بن جعفر البصرى أبو بكر (صاحب شعبة) قدم ابن جريج البصرة فحدث بحديث عن الحسن البصرى فأنكره عليه، وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه، فقال له: اسكت يا غندر.

(١) كما فى «علوم الحديث» (ص ٣٧٨).

(٢) كما فى «فتح المغيب» (٤ / ٨٤).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٣٧٨).

(٤) الغندر: السمين الغليظ، كما يقال للغلام الناعم.

صاحبُ شُعْبَةَ، والثَّانِي يَرْوَى عَنْ أَبِي حَاتِمٍ، والثَّالِثُ عَنْهُ أَبُو نَعِيمٍ، والرَّابِعُ عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ الْجَمْحَى وَغَيْرِهِ وَآخَرُونَ لَقَّبُوا بِهِ.

غُنْجَارُ: اثنان بخاريان، عيسى بن موسى عن مالك والثوري. والثاني: صاحبُ تاريخها، صاعقةُ محمد بن عبد الرحيم. لِشِدَّةِ حَفْظِهِ عَنْهُ البخارى، شباب: لَقَّبَ خَلِيفَةَ

قال ابن الصلاح: وأهل الحجاز يسمون المشغب غندر.

(والثاني) أبو الحسين الرازى نزيل طبرستان (روى عن أبى حاتم الرازى).

(والثالث) أبو بكر البغدادى الحافظ الجوال الوراق، جده الحسين، سمع الحسن ابن علي العمري، وأبا جعفر الطحاوى، وأبا عروبة الحرانى، حدث (عنه أبو نعيم) الأصبهانى والحاكم وابن جميع، وأبو عبد الرحمن السلمى مات سنة سبعين وثلاثمائة.

(والرابع) أبو الطيب البغدادى، جده دران، صوفى محدث جوال روى (عن أبى خليفة الجمحى) وأبى يعلى الموصلى، وعنه الدارقطنى توفى سنة تسع وخمسين وثلاثمائة (وآخرون لقبوا به) عن ليس بمحمد بن جعفر.

قلت: بقى ممن لقب به واسمه محمد بن جعفر، اثنان أبو بكر القاضى البغدادى يروى عن أبى شاکر ميسرة بن عبد الله، وأبو بكر محمد بن جعفر بن العباس النجار. سمع ابن صاعد ومنه الحسن بن محمد الخلال، مات فى المحرم سنة تسع وسبعين وثلاثمائة، ذكرهما الخطيب.

وممن لقب به وليس اسمه ذلك أحمد بن آدم الجرجانى الخليجى، يروى عن ابن المدينى وغيره، ومحمد بن المهلب الحرانى أبو الحسين، ذكره الشيرازى. وقال ابن عدى: كان يكذب، ومحمد بن يوسف بن بشر بن النضر بن مرداس الهورى، حافظ فقيه شافعى، سمع الربيع المرادى، روى عنه الطبرانى، ووثقه الخطيب، ومات فى رمضان سنة ثلاث وثلاثمائة عن مائة سنة.

(غنجار: اثنان بخاريان عيسى بن موسى) التيمى أبو أحمد روى (عن مالك والثوري) قال ابن الصلاح: لقب به حمرة وجتته.

(والثاني) أبو عبد الله محمد بن أحمد الحافظ (صاحب تاريخها) أبى بخارى

صاحب التاريخ زُنيج، بالزاي والجيم، أبو غسان، محمد بن عمرو شيخ مسلم.

رُسته: عبد الرحمن الأصبهاني. سُنيد: الحسين بن داود. بَندار: محمد ابن بشار. قِصر: أبو النضر هاشم بن القاسم، الأخفش، نحويون، أحمد ابن عمران متقدم، وأبو الخطاب المذكور في سيبويه، وسعيد بن مسعدة الذي يروى عنه كتاب سيبويه، وعلى بن سليمان صاحب ثعلب والمبرد.

مات سنة ثنى عشرة وأربعمائة (صاعقة محمد بن عبد الرحيم) الحافظ أبو يحيى لقب به (لشدة حفظه) ومذاكراته روى (عنه البخارى شَبَاب) بلفظ ضد الشيخوخة ابن خياط (لقب خليفة) العصفري (صاحب التاريخ. زُنيج بالزاي والجيم) والنون مصغراً (أبو غسان محمد بن عمرو) الرازى (شيخ مسلم. رُسته): بالضم وسكون المهمله وفتح الفوقية (عبد الرحمن) بن عمر (الأصبهاني سُنيد): مصغر، لقب وله تفسير مسند هو (الحسين بن داود) المصيصى (بندار بن بشار) البصرى شيخ الشيخين والناس.

قال ابن حجر: إنه لقب به أيضاً جماعة، منهم أبو بكر محمد بن إسماعيل البصلاني شيخ أبى بكر الأجرى، وأبو الحسين حامد بن حماد، روى عن إسحاق بن بشار وغيره، والحسين بن يوسف بندار، روى عن أبى عيسى الترمذى، وعنه ابن على فى الكامل.

(قِصر أبو النضر هاشم بن القاسم) المعروف، شيخ أحمد بن حنبل وغيره (الأخفش) لقب به جماعة (نحويون) ولهم رواية أيضاً، كما خرجت ذلك فى طبقات النحاة.

أولهم: (أحمد بن عمران) البصرى النحوى (متقدم) روى عن زيد بن الحباب وغيره، وله غريب الموطأ، وذكره ابن حبان فى الثقات، ومات قبل الحسين وماتين.

(و) الثانى الأكبر: (أبو الخطاب المذكور فى) كتاب (سيبويه) وهو شيخه، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وروى ثقة.

(و) الثالث الأوسط: (سعيد بن مسعدة) أبو الحسن البلخى ثم البصرى (الذى يروى) بالضم (عنه كتاب سيبويه) وهو صاحبه، روى عن هشام بن عروة والنخعى

مربع: محمد بن إبراهيم. جزرة: صالح بن محمد. عيد العجل «بالتونين» الحسين بن محمد. كيلجة: محمد بن صالح، ما غمه: هو علان، وهو علي بن الحسن بن عبد الصمد ويجمع بينهما فيقال: علان ما غمه: سجادة: المشهور، الحسن بن حماد. وسجادة الحسين بن أحمد. عبدان: عبد الله بن عثمان وغيره، مشكدانه ومطين.

والكلبي، وعنه أبو حاتم السجستاني، وله «معاني القرآن» وغيره، مات سنة عشر، وقيل: خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين، وهو المراد حيث أطلق في كتب النحو.

(و) الرابع الأصغر: (على بن سليمان) بن الفضل أبو الحسن (صاحب ثعلب والمبرد) مات فى شعبان سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

وفى النحاة أخفش خامس: وهو أحمد بن محمد الموصلى، شافعى، فى أيام أبى حامد الإسفرائينى، قرأ عليه ابن جنى. وسادس: وهو خلف بن عمر البنسى، أبو القاسم. مات بعد الستين وأربعمائة. وسابع: هو عبد الله بن محمد البغدادى، أبو محمد، روى عن الأصمعى. وثامن: وهو عبد العزيز بن أحمد الأندلسى أبو الأصبح، روى عنه ابن عبد البر. وتاسع: وهو على بن محمد المغربى الشاعر، أبو الحسن الشريف الإدريسى؛ كان حياً سنة ثنتين وخمسين وأربعمائة.. وعاشر وهو على ابن إسماعيل بن رجاء الفاطمى أبو الحسن. وحادى عشر: وهو هارون بن موسى بن شريك القارىء، قرأ على ابن ذكوان، وحدث عن أبى مسهر الغسانى، ومات سنة إحدى، وقيل: اثنتين وتسعين ومائتين. وقد بسطت تراجم هؤلاء فى طبقات النحاة (مربع) بفتح الباء المشدودة (محمد بن إبراهيم) الحافظ البغدادى (جزرة) بفتح الجيم والزأى والراء (صالح بن محمد) البغدادى الحافظ، لقب بها لأنه لما قدم عمرو بن زرة بغداد سمع عليه فى جملة الخلق، فقبل له: من أين سمعت؟ فقال: من حديث الجزرة، يعنى حديث عبد الله بن بسر لأنه كان يرقى بخزرة فصحبها (عيد العجل بالتونين) ورفع العجل، لا بالإضافة (الحسين بن محمد) بن حاتم البغدادى الحافظ (كيلجة محمد بن صالح) البغدادى الحافظ، ويقال: اسمه أحمد، ويلقب كيلجة أيضاً أبو طالب أحمد بن نصر البغدادى - شيخ الدارقطنى - ذكره الحافظ ابن حجر فى القاب (ما غمه) بلفظ النفى لفعل الغم (هو علان، وهو علي بن الحسن بن عبد الصمد)

الحافظ البغدادى (ويجمع) فيه (بينهما) أى اللقيين (فيقال إعلان ما غمه سجادة) بالفتح (المشهور) بهذا اللقب (الحسين بن حماد) من أصحاب وكيع (و) يلقب (سجادة) أيضاً (الحسين بن أحمد) شيخ ابن عدى (عبدان: عبد الله بن عثمان) المروزي صاحب ابن المبارك، لقب به فيما نقله ابن الصلاح^(١)، عن أبى طاهر لأن اسمه عبد الله وكنيته أبو عبد الرحمن، فاجتمع فيهما العبدان.

قال ابن الصلاح^(٢): وهذا لا يصح، بل ذلك من تغيير العامة للأسماء، كما قالوا فى على إعلان، وفى أحمد بن يوسف السلمى حمدان، وفى وهب بن بقية الواسطى وهبان (وغیره) أيضاً: لقب عبدان منهم: عبد الله بن أحمد بن موسى العسكرى الأهوازي، وعبد الله بن محمد بن يزيد العسكرى، وعبد الله بن يوسف ابن خالد السلمى، وعبد الله بن خالد القرقسانى أبو عثمان البجلي، وعبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان أبو الفضل الهمداني، وعبد الله بن محمد بن عيسى المروزي، وعبد الله بن يزيد بن يعقوب الدقيقى (مشكدانه) بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الكاف.

قال ابن الصلاح^(٣): ومعناه بالفارسية حبة المسك أو عاؤه، لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان القرشى الأموى أبى عبد الرحمن (ومطين) بفتح الياء، لقب أبى جعفر الحضرمى.

قال ابن الصلاح^(٤): خاطبهما بذلك الفضل بن دكين، فلحقا به، زاد غيره فى الأول: لأنه كان إذا جاءه يلبس ويتطيب، وفى الثانى: لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان فى الماء فيطينون ظهره، فقال له أبو نعيم: يا مطين لم لا تحضر مجلس العلم.

(١) كما فى «علوم الحديث» (ص ٣٨١).

(٢) كما فى المصدر السابق.

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٣٨٠).

(٤) فى «علوم الحديث» (ص ٣٨٠).

النوع الثالث والخمسون: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ

هُوَ فَنٌ جَلِيلٌ يَقْبَحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْعِلْمِ، لَا سِيَّمَا أَهْلَ الْحَدِيثِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ يَكْثُرُ خَطْوُهُ، وَهُوَ مَا يَتَّفَقُ فِي الْخَطِّ دُونَ اللَّفْظِ، وَفِيهِ مُصَنَّفَاتٌ أَحْسَنُهَا وَأَكْمَلُهَا «الإكمال» لابن ماكولا، وأتمه ابنُ نقطة وهو مُتَشَرُّ لا ضابط فى أكثره وما ضبط قسمان:

أحدهما: عَلَى الْعُمُومِ، كسَلَامٌ كُلُّهُ مُشَدَّدٌ إِلَّا خَمْسَةٌ: وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ،

(النوع الثالث والخمسون: المؤلف والمختلف) من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها (هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم لا سيما أهل الحديث ومن لم يعرفه يكثر خطؤه) ويفضح بين أهله (وهو ما يتفق فى الخط دون اللفظ، وفيه مصنفات لجماعة من الحفاظ، وأول من صنف فيه عبد الغنى بن سعيد، ثم شيخه الدارقطنى وتلاههما الناس ولكن أحسنها وأكملها الإكمال لابن ماكولا) قال ابن الصلاح^(١): عن إعواز فيه .

قال المصنف (وأتمه) الحفاظ أبو بكر (ابن نقطة) بذيل مفيد، ثم ذيل على ابن نقطة الحفاظ جمال الدين بن الصابونى، والحافظ منصور بن سليم، ثم ذيل عليهما الحفاظ علاء الدين بن مغلطاى، بذيل كبير، وجمع فيه الحفاظ أبو عبد الله الذهبى مجلداً، سماه مشتبّه النسبة فأجحف فى الاختصار، وأعتمد على ضبط القلم، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر فآلف تبصير المشتبه بتحرير المشتبه: فضمنه وحرره وضبطه بالحرف واستدرك ما فاتته فى مجلد ضخّم، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها .

(وهو) أى هذا النوع (متشر لا ضابط فى أكثره) وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً (وما ضبط) منه (قسمان).

(أحدهما: على العموم) من غير اختصاص بكتاب (كسَلَامٌ كُلُّهُ مُشَدَّدٌ إِلَّا خَمْسَةٌ: وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ) الإسرائيلى الصحابى (ومحمد بن سلام) بن الفرج البيكندى (شيخ البخارى، الصحيح تخفيفه) كما روى عنه، لم يحك الخطيب وابن ماكولا والدارقطنى، وغنجار غيره (وقيل:) هو (مشدد) حكاه صاحب المطالع، وجزم به ابن أبى حاتم وأبو الجيائى .

الصَّحِيحُ تَخْفِيفُهُ. وَقِيلَ: «مُشَدَّدٌ» وَسَلَامٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاهِضٍ، وَسَمَاءُ الطَّبْرَانِىِّ سَلَامَةً.

وَجَدَّ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ الْمُعْتَزَلِىَّ الْجُبَّائِىَّ، قَالَ الْمُبَرِّدُ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ سَلَامٌ مَخْفَفٌ إِلَّا وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ الصَّحَابِىُّ، وَسَلَامٌ بْنُ أَبِي الْحَقِيقِ، قَالَ: وَزَادَ آخَرُونَ سَلَامٌ بْنُ مُشْكَمٍ خَمَارٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْمَعْرُوفِ تَشْدِيدُهُ، «عُمَارَةٌ» لَيْسَ فِيهِمْ بِكسرِ الْعَيْنِ إِلَّا أَبِي بْنُ عَمَارَةَ الصَّحَابِىُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّهُ، وَمَنْ عَدَاهُ جَمْعُهُورَهُمْ بِالضَّمِّ. وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ. «كَرِيزُ» بِالْفَتْحِ فِي خَزَاعَةٍ وَبِالضَّمِّ فِي عَبْدِ شَمْسٍ وَغَيْرِهِمْ

قال ابن الصلاح^(١): والاول اثبت. قال العراقي^(٢): وكان من شدد التيس عليه بشخص آخر عليه يسمى محمد بن سلام بن السكن اليكندى الصغير، فإنه بالتشديد (وسلام بن محمد بن ناهض) المقدسى (وسماء الطبرانى سلامة) بزيادة هاء (وجد محمد ابن عبد الوهاب بن سلام المعتزلى الجبائى قال المبرد) فى كامله: (ليس فى كلام العرب سلام مخفف إلا والد عبد الله بن سلام الصحابى، وسلام بن أبى الحقيق قال: وزاد آخرون سلام بن مشكم) بثلاث الميم فيما حكى (خمار) كان (فى الجاهلية والمعروف تشديده) قال شيخ الإسلام، ويؤيد التخفيف قول أبى سفيان بن حرب يمدحه:

سَقَانِى فِرَوَانِى كَمَيْتًا مَدَامَةً

على ظمأ منى سلام بن مشكم

قال العراقي: وبقي أيضًا سلام ابن أخت عبد الله بن سلام، صحابى عده ابن فتحون، وسعد بن جعفر بن سلام السيدى، روى عن ابن الحسبى، ذكره ابن نقطة، ومحمد يعقوب بن إسحق بن محمد بن سلام النسفى، روى عن زاهر بن أحمد ذكره الذهبى، وأما سلمة بن سلام أخو عبد الله بن سلام فلا يعد رابعًا لأن أباهما ذكر (عمارة ليس فيهم بكسر العين إلا أبى بن عمارة الصحابى) ممن صلى للمقبلتين، حديثه عند أبى داود والحاكم (ومنهم من ضممه) ومنهم من قال فيه: ابن عبادة، وقال أبو

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٣٨٢).

(٢) فى «فتح المغيب» (٤ / ٨٦).

«حَزَامُ» بِالزَّأى فِى قُرَيْشٍ وَبِالرَّاءِ فِى الْأَنْصَارِ. «الْعِشْيُونُ» بِالْمُعْجَمَةِ بَصْرِيَّوْنَ
وَبِالْمُهْمَلَةِ مَعَ الْمُوَحَّدَةِ كُوفِيَّوْنَ وَمَعَ النُّونِ شَامِيَّوْنَ غَالِبًا.

«أَبُو عَيْدَةَ» كُلُّهُمْ بِالضَّمِّ «السَّقَرُ» بَفَتْحِ الْفَاءِ كُنْيَةُ وَبِإِسْكَانِهَا فِى الْبَاقَى.
عَسَلٌ «بِكسْر» ثُمَّ إِسْكَانٌ إِلَّا عَسَلَ بْنِ ذَكْوَانَ الْأَخْبَارِيُّ بِفَتْحِهَا «غَنَامٌ» كُلُّهُ
بِالْمُعْجَمَةِ وَالنُّونِ إِلَّا وَالِدَ عَلِيِّ بْنِ عَثَامٍ فِى الْمُهْمَلَةِ وَالْمَثَلَةُ «قَمِيرٌ» كُلُّهُ مَضْمُومٌ إِلَّا
امْرَأَةً مَسْرُوقٌ

حاتم: صوابه أبو أبى (ومن عدها جمهورهم بالضم) ذكر الجمهور زيادة من المصنف عن
ابن الصلاح، لأن عمم الضم، فاعترض عليه بما زاد المصنف أيضًا فى قوله: (وفيهما
جماعة بالفتح وتشديد الميم) فمن الرجال، عمارة، أحد أجداد ثعلبة والد يزيد وعبد الله
ويحات، وأحمد أجداد عبد الله بن زياد البلوى، وجد عبد الله بن مدرك بن القمقام
وغيرهم، ومن النساء عمارة بنت عبد الوهاب الحمصية، وعمارة بنت نافع بن عمر
الجمحى وغيرهما (كريز بالفتح) وكسر الراء مكبراً (فى خزاعة وبالضم) مصغراً (فى
عبد شمس وغيرهم) خلافاً لما حكاه الجياني عن محمد بن وضاح، من تخصيصه بهم
قال ابن الصلاح^(١): ولا يستدرك فى المفتوح بأيوب بن كريز الراوى عن عبد الله بن
غثم، لكون عبد الغنى ذكره بالفتح، لأنه بالضم، كذا ذكره الدارقطنى وغيره (حزام
بالزأى) والحاء المهمله المكسورة (فى قريش وبالراء) وفتح الحاء (فى الانصار) قال
العراقى^(٢): قد يتوهم من هذا أنه لا يقع الاول إلا فى قريش، ولا الثانى إلا فى
الانصار وليس مراداً بل المراد أن ما وقع من ذلك فى قريش يكون بالزأى وفى الانصار
يكون بالراء، وقد ورد الامران فى عدة قبائل غيرهما، فوقع بالزأى فى خزاعة. وبنى
عامر بن صعصعة وغيرهما، وبالراء فى بلى وخثعم وجذام وتميم بن مر وفى خزاعة
أيضاً، وفى عنزة وبنى فزارة وهذيل وغيرهم، كما نبه ابن ماكولا وغيره (العيشيون
بالمعجمة) قبلها تحتية وأوله عين مهمله (بصريون) منهم عبد الرحمن بن المبارك
(وبالمهمله مع الموحدة كوفيون) منهم عبيد الله بن موسى (و) بالمهمله (مع النون
شاميون) منهم عمير بن هانىء وبلال بن سعد التابعيان، قال ذلك الخطيب والحاكم،
وزاد، وبالقاف أوله وبالمهمله بطن من تميم، وقال المصنف كابن الصلاح^(٣) (غالباً) فإن

(٢) فى «النكت» (ص ٣٨٤).

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٣٨٣).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٣٨٤).

فبالفتح «مسور» كله مكسور مخفف الواو إلا ابن يزيد الصحابى، وابن عبد الملك اليربوعى فبالضم والتشديد «الجمال» كله بالجيم فى الصفات إلا هرون ابن عبد الله الجمال فبالحاء، وجاء فى الاسماء أبيض بن حمال، وجمال بن مالك بالحاء وغيرهما «الهمداني» بالإسكان والمهمله فى المتقدمين أكثر وبالفتح والمعجمة فى المتأخرين أكثر، «عيسى بن أبى عيسى الحنط» بالمهمله والنون وبالمعجمة مع الموحدة ومع المثناة من تحت كلها جائزة، وأولها أشهر، ومثله «سلم الحياط» فيه الثلاثة.

عمار بن ياسر عنسى، مع أنه معدود فى أهل الكوفة، وعبارة ابن ماکولا والسمعاني: وعظيم عنس فى الشام وعامة العيش فى البصرة (أبو عبيدة) بالماء (كلهم بالضم) قال الدارقطنى: لا نعلم أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح (السفر بفتح الفاء كنية وبإسكانها فى الباقي) أى الاسماء، قال ابن الصلاح: ومن المغاربة من سكن الفاء من أبى السفر سعيد ابن محمد، وذلك خلاف ما يقوله أهل الحديث، قال العراقى: ولهم فى الاسماء والكنى سقر بسكون القاف، وقد يرد ذلك على إطلاقه ولهم أيضاً شقر: بفتح المعجمة والقاف. ولم يظهر لى وجه الإيراد (بفتحهما) ذكره الدارقطنى وغيره.

قال ابن الصلاح: ووجدته بخط أبى منصور الأزهري بالكسر والإسكان ولا أراه ضبطه (غنام كله بالمعجمة) المفتوحة (والنون) المشددة (إلا والد علي بن عثمان) بن علي العامري الكوفي (فبالمهمله والمثلثة) وحفيده أيضاً (قمير كله مضموم) مصغر (إلا امرأة مسروق) بن الأجدع (فبالفتح) وكسر الميم بنت عمرو (مسور كله مكسور) الميم ساكن السين (مخفف الواو) المفتوحة (إلا ابن يزيد الصحابى وابن عبد الملك اليربوعى فبالضم والتشديد) للواو المفتوحة، قال العراقى^(١): لم يذكر ابن ماکولا بالتشديد إلا ابن يزيد فقط، ولم يستدركه ابن نقطة ولا من ذيل عليه، وذكر البخارى فى التاريخ الكبير ابن عبد الملك فى باب مسور بن مخزومة، وهذا يدل على أنه عنده مخفف، وذكر مع ابن يزيد مسور بن مرزوق، وهو يدل على أنه عنده بالتشديد (الجمال كله بالجيم فى الصفات) منهم محمد بن مهران الجمال شيخ الشيخين (إلا هارون بن عبد الله الجمال فبالحاء) كان بزازاً فلما تزهد حمل، وحكى ابن الجارود عن ابنه موسى الحافظ أنه كان حملاً فتحول إلى البز، وقال الخليلى وابن الفلكى: لقب به لكثرة ما حمل من العلم، قال ابن الصلاح^(٢): ولا أراه يصح، واستترك العراقى على هذا الحصر بيان بن

(٢) فى «علوم الحديث» (ص ٣٨٩).

(١) فى «النكت» (ص ٣٨٨).

القسمُ الثَّانِي: ما وَقَعَ في الصَّحَّاحِينَ أو الموطأ. «يَسَارُ» كلهُ بالثَّنَاءِ ثم المهملَةُ إلا محمد بن بشار فبالموحدة والمعجمة، وفيها سيارُ بن سلامة وابنُ أبى سيار - بتقديم السين «بُشْرُ» كلهُ بكسر الموحدة وإسكان المعجمة إلا أربعةً قبضَها وإهمالها؛ «عبدُ الله بن بَسر الصَّحَّاحِي»، وبُسر بن سعيد، وابنُ عبيد الله وابنُ مخجنَّ الديلميَّ وقيل هذا بالمعجمة «بُشير» كلهُ بفتح الموحدة وكسر المعجمة إلا اثنين فبالضم ثم الفتح، بُشير بن كعب وبشير بن يسار، وثالثا بضمُّ الثناة من تحت وفتح المهملَةُ «يُسَيْر» بن عمرو. ويُقالُ: أسير، ورابعا بضمُّ النون وفتح المهملَةُ. قطن بن نُسير «يزيد» كلهُ بالزَّاي إلا ثلاثةٌ بريد بن عبد الله بن أبى بردة بضمُّ الموحدة وبالراء ومحمد بن

محمد الحمال الزاهد، سمع من أبى عمر بن محمد. وأحمد بن محمد الحمال أحد شيوخ أبى الترسى. قال المصنف زيادة على ابن الصلاح ليان ما احترز عنه بقوله فى الصفات. (وجاء فى الأسماء أبيض بن حمال) المازنى السبائى. صحابى عداة فى أهل اليمن حديثه فى السنن (وحمال بن مالك) الأسدى شهد القادسية (بالحاء وغيرهما. الهمدانى بالإسكان) فى الميم (والمهملَةُ) بعدها. نسبة إلى قبيلة همدان (فى المتقدمين أكثر) منه فى المتأخرين. فيهم أبو العباس بن عقدة وجعفر بن علي الهمدانى من أصحاب السلفى (وبالفتح والمعجمة) نسبة إلى البلد (فى المتأخرين أكثر) منه فى المتقدمين. قال الذهبى: الصحابة والتابعون وتابعوهم من القبيلة. وأكثر المتأخرين من المدينة. ولا يمكن استيعاب هؤلاء ولا هؤلاء: وسيأتى أنه لم يقع فى الصحَّاحين والموطأ من الثانى شيء (عيسى بن أبى عيسى) ميرة الغفارى أبو موسى (الحناط بالمهملَةُ والنون) نسبة إلى بيع الحنطة (وبالمعجمة مع الموحدة) نسبة إلى بيع الحنط الذى تأكله الإبل (و) بالمعجمة (مع الثناة من تحت) نسبة إلى الخياطة (كلها جائزة) فيه لأنه باشر الثلاثة. قال ابن سعد: كان يقول أنا خياط وحناط، كلاً قد عاجلت (وأولها أشهر، ومثله مسلم) بن أبى مسلم (الحناط وفيه الثلاثة) ولكن الثانى أشهر فيه، ومثل هذا يؤمن فيه الغلط، ويكون اللفظ فيه مصيباً كيف نطق.

(القسم الثانى):

ضبط (ما وقع فى الصحَّاحين) فقط (أو) فيهما مع (الموطأ) أو فى أحد الثلاثة (يسار كله بالثناة) التحتية (ثم المهملَةُ إلا محمد بن بشار) بندار (فبالموحدة والمعجمة)

قال الذهبي: وهو نادر فى التابعين معدوم فى الصحابة (وفيهما سيار بن سلامة وابن أبى سيار بتقديم السين) على الياء المشددة (بشر كله بكسر) الباء (الموحدة وإسكان المعجمة إلا أربعة فبضمها) أى الموحدة (وإهمالها) أى السين (عبد الله بن بسر) المازنى صحابى ابن صحابى (ويسر بن سعيد و) بسر (بن عبيد الله) الحضرمى ويسر (بن محجن) (الدلى وقيل: هذا بالمعجمة) قاله سفيان الثورى، وحكى الدارقطنى: أنه رجع عنه، وحديثه فى الموطأ فقط، قال العراقى فى شرح الألفية: ولم يذكر ابن الصلاح بسر المازنى، فحديثه فى صحيح مسلم على ما ذكره المزى فى التهذيب، إنما ذكر ابنه عبد الله، وقال فى نكته: قلدت فى ذلك المزى. ثم تبين لى أنه وهم فلم يخرج مسلم بسر ولا له ذكر فيه باسمه إلا فى نسب ابنه، قال: نعم ليرد عليه أبو اليسر كعب بن عمرو: فهو بفتح التحتية والمهمله، وحديثه فى الصحيح، ولكنه ملازم لأداة التعريف غالباً: فلا يشبهه، بخلاف الأولين (بشير كله بفتح الموحدة وكسر المعجمة إلا اثنين فبالضم ثم الفتح بشير بن كعب) العدوى. وحديثه عند البخارى (و) بشير (بن يسار) الحارثى المدنى (وثنائاً: بضم المثناة من تحت وفتح المهمله يسير بن عمرو) وقيل: ابن جابر (ويقال) فيه (أسير) بالهمزة (ورابعاً: بضم النون وفتح المهمله قطن بن نسير، يزيد كله بالزاي) المكسورة والتهنية المفتوحة أوله (إلا ثلاثة بريد بن عبد الله بن أبى بردة) بن أبى موسى الأشعرى (بضم الموحدة وبالراء) المفتوحة، ووقع عند البخارى فى حديث مالك بن الحويرث «كصلاة شيخنا أبى بريد عمرو بن سلمة» فذكر الهروى فى الكنى وبه جزم الدارقطنى وابن ماكولا، والذى عند عامة رواة البخارى بالتهنية والزاي، كالجادة.

وقال عبد الغنى: لم أسمع من أحد بالزاي، ومسلم أعلم، وبه جزم الذهبى (ومحمد بن عرعة بن البرند) الشامى (بالموحدة والراء المكسورتين) وقيل: بفتحهما ثم بالنون) الساكنة (وعلى بن هشام بن البريد بفتح الموحدة وكسر الراء ومثناة من تحت. البراء كله بالتخفيف إلا أبا معشر) يوسف بن يزيد (البراء وأبا العالية) زياد بن فيروز البراء (فبالتشديد. حارثة كله بالحاء) المهمله والمثلثة (إلا جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية، وعمرو بن أبى سفيان بن أسيد

عَرَعَرَةَ بْنِ الْبَرْنَدِ بِالْمَوْحِدَةِ وَالرَّاءِ الْمَكْسُورَتَيْنِ، وَقِيلَ بِفَتْحِهَا ثُمَّ بِالْثَوْنِ، وَعَلِيٌّ ابْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ بِفَتْحِ الْمَوْحِلَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ مُثْنَةً مِنْ تَحْتِ «الْبَرَاءِ» كُلُّهُ بِالتَّخْفِيفِ إِلَّا أَبَا مَعْشَرَ الْبَرَاءِ، وَأَبَا الْعَالِيَةَ فَبِالتَّشْدِيدِ، «حَارِثَةُ» كُلُّهُ بِالْحَاءِ، إِلَّا جَارِيَةَ بْنِ قُدَامَةَ، وَيزِيدُ بْنُ جَارِيَةَ وَعَمْرُو بْنُ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ جَارِيَةَ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ جَارِيَةَ بْنِ قُدَامَةَ، وَيزِيدُ بْنُ جَارِيَةَ، فَبِالْجِيمِ، «جَرِيرٌ» بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ إِلَّا حَرِيزَ بْنَ عُثْمَانَ وَأَبَا حَرِيزَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الرَّاوى عَنْ عِكْرَمَةَ فَبِالْحَاءِ وَالزَّأى آخِرًا وَيُقَارِبُهُ حَذِيرٌ بِالْحَاءِ وَالذَّالُ وَالذُّ عُمَرَانُ وَوَالِدُ زَيْدٍ وَزِيَادُ «خَرَّاشٍ» كُلُّهُ بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ إِلَّا وَالِدُ رَبِيعٍ فَبِالْمُهْمَلَةِ، «حُصَيْنٌ» كُلُّهُ بِالضَّمِّ وَالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا أَبَا حُصَيْنَ عُثْمَانَ بْنِ عَاصِمٍ فَبِالْفَتْحِ وَأَبَا سَاسَانَ حُصَيْنَ بْنِ التَّنْذَرِ فَبِالضَّمِّ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ

ابن جارية، والأسود بن العلاء بن جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية، فبالجيم، «جرير» بالجيم والراء إلا حريز بن عثمان وأبا حريز عبد الله بن الحسين فبالجيم.

قال العراقى^(١): والأسود بن العلاء بن جارية الثقفى، وعمرو بن أبى سفيان بن أسيد بن جارية الثقفى أيضاً، وروى مسلم^(٢) للأول حديث «البشر جبار» فى الحدود، وللثانى حديث «لكل نبي دعوة»^(٣)، وروى له البخارى^(٤) قصة قتل خبيب.

(جرير) كله (بالجيم) المفتوحة (والراء) المكسورة المكررة (إلا حريز بن عثمان) الرحبى الحمصى (وأبا حريز عبد الله بن الحسين) الأزدى (الراوى عن عكرمة فبالحاء) المفتوحة (والزأى آخيراً، ويقاربه حذير بالحاء) المهملة المضمومة (والذال) المهملة المفتوحة آخره راء (والد عمران) روى له مسلم (ووالد زيد وزیاد) لهما ذكر فى المغازى من

(١) فى «النكت» (ص ٣٩٣).

(٢) حديث رقم (١٧١٠) (٤٦) فى كتاب الحدود، باب: جرح المعجماء والمعدن والبشر جبار. (وجبار) أى: هدر.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٨) فى كتاب الإيمان، باب: اختباء دعوة النبى ﷺ شفاعاً لأمته، وهو عند البخارى من طريق آخر.

(٤) حديث رقم (٣٠٤٥) فى كتاب الجهاد والسير، باب: هل يستأمر الرجل ومن لم يستأمر، ومن ركب ركعتين عند القتل.

«حَازِمٌ» بِالْمُهْمَلَةِ إِلَّا أَبَا مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ بِالْمَعْجَمَةِ «حَيَّانٌ» كُلُّهُ بِالْمُثَنَاءِ إِلَّا حَبَّانَ بْنَ مُنْقَذٍ وَالِدَ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ وَجَدَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، وَجَدَ حَبَّانَ وَاسِعَ بْنِ حَبَّانَ، وَحَبَّانَ بْنَ هَلَالٍ مَنَسُوبًا وَغَيْرَ مَنَسُوبٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَوَهَّيْبٍ، وَهَمَامٍ، وَغَيْرِهِمْ فَبِالْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْحَاءِ، وَحَبَّانَ بْنَ عَطِيَّةٍ وَابْنَ مُوسَى مَنَسُوبًا وَغَيْرَ مَنَسُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَحَبَّانَ بْنَ الْعِرْقَةِ فَبِالْكَسْرِ وَالْمُوَحَّدَةِ. «حَيِّبٌ» كُلُّهُ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا خَيِّبَ بْنَ عَدَى وَخَيِّبَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَيِّبٍ غَيْرَ مَنَسُوبٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، وَأَبَا خَيِّبٍ كُنْيَةً ابْنَ الزُّبَيْرِ فَبِضْمِّ الْمَعْجَمَةِ «حَكِيمٌ» كُلُّهُ بِفَتْحِ الْحَاءِ إِلَّا حَكِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

صحيح البخارى، بلا رواية (خراش كله بالحاء المعجمة) المكسورة والراء وآخره معجمة (إلا والد ربعى فبالهملة) أوله، وأدخل ابن ماكولا هنا خدasha بالدال، فقد روى مسلم عن خالد بن خدasha، قال الذهبي: ولا يلتبس، قال العراقي: فلذا لم أستدركه، قلت: هو من نمط حذير ونحوه (حصين كله بالضم) للهملة (والصاد المهملة إلا أبا حصين عثمان بن عاصم) (فبالفتح وأبا ساسان حصين بن النذر فبالضم والصاد معجمة) مفتوحة، ولا نعرف فى رواية الحديث من اسمه حصين سواه، وهو تابعى جليل، قاله الحاكم وتبعه المزى.

قال العراقي: لكن فى الصحيحين فى قصة عتبان بن مالك من طرق ابن شهاب: سألت الحَضِيزِينَ بن محمد الأنصارى عن حديث محمود بن الربيع فصدقه، فزعم الأصيلي والقاسبى أنه بالمعجمة، قال المزى: وهو وهم فاحش، وصوابه بالهملة، وأدخل فى هذا القسم حَضِيرَ بالراء وهو والد أسيد الأشهل، أحد النقباء ليلة العقبة (حازم) كله (بالهملة) والزأى (إلا أبا معاوية محمد بن خازم) الضرير فإنه (بالمعجمة). حيان كله بالثناة (إلا حبان بن منقذ. والد واسع بن حبان، وجد محمد بن يحيى بن حبان، وجد حبان بن واسع بن حبان وحبان بن هلال) الباهلى (منسوبا) إلى أبيه (وغير منسوب) إليه فيتميز بشيوخه، كقولهم حبان (عن شعبة و) حبان عن (وهب و) حبان عن (همام وغيرهم) كحبان عن أبان وحبان عن سليمان بن المغيرة (فبالموحدة وفتح الحاء) المهملة (و) إلا (حبان بن عطية) السلمي (و) حبان (بن موسى) السلمي المروزي (منسوبا) إلى أبيه (وغير منسوب)

ورُزِقَ بنَ حَكِيمٍ فبالضَّم «رياح» كُلُّهُ بِالْمُوَحَّدَةِ إِلَّا زِيَادَ بنَ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ . فَبِالْمُثَنَّى عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : بِالْوُجْهَيْنِ ، «زَيْدٌ» لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا زَيْدُ بنِ الْحَارِثِ بِالْمُوَحَّدَةِ ثُمَّ بِالْمُثَنَّى وَلَا فِي الْمَوْطَأِ إِلَّا زَيْدُ بنِ الصَّلْتِ بِمُثَنَّتَيْنِ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَيَضُمُّ . «سَلِيمٌ» كُلُّهُ بِالضَّمِّ إِلَّا ابْنَ حَبَانَ فَبِالْفَتْحِ . «شُرَيْجٌ» كُلُّهُ بِالْمَعْجَمَةِ وَالْحَاءِ إِلَّا ابْنُ يُونُسَ وَابْنُ النُّعْمَانِ وَأَحْمَدُ بنُ أَبِي سَرِيحٍ فَبِالْمُهْمَلَةِ وَبِالْجِيمِ «سَالِمٌ» كُلُّهُ بِالْأَلْفِ إِلَّا سَلَمُ بنُ زُرَيْرٍ ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ ، وَابْنُ أَبِي الذَّيَّالِ ، وَابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَبِحَذْفِهَا . سُلَيْمَانُ ، كُلُّهُ بِالْيَاءِ إِلَّا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْأَغَرُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ سَلْمَانَ فَبِحَذْفِهَا .

فَيُمَيِّزُ بِشِوْخِهِ كَحَبَانَ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَحَبَانَ بنُ الْعِرْقَةِ فَبِالْكَسْرِ) لِلْحَاءِ (وَالْمُوَحَّدَةِ) .

وقيل : إن ابن عطية بفتح الحاء ، وقيل إن ابن العرقه بالجيم ، والاول فيهما أصح ، والعرقه أمه فيما قاله القاسم بن سلام ، والمشهور أنه بفتح العين وكسر الراء ثم قاف .

وقال الواقدى : بفتح الراء ، وقيل لها ذلك لطيب ريحها ، واسمها قلابة بكسر القاف بنت شعبة بضم الشين ابن سهم ، وتكنى أم فاطمة ، واسم أبيه حبان بن قيس ، ويدخل فى هذه المادة جبار - بفتح الجيم والموحدة - بن صخر ، وعدى بن الحيار ، بكسر المعجمة وتحية مخففة .

(حبيب كله بفتح المهملة إِلَّا خُبَيْبُ بنِ عَدَى ، وَخُبَيْبُ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ خُبَيْبِ) (الانصارى (وهو خبيب غير منسوب) الراوى (عن حفص بن عاصم) فى الصحيحين وعن عبد الله بن محمد بن معين فى صحيح مسلم ، وجده كذلك . إلا أنه لا رواية له فى الصحيحين ولا فى الموطأ (وأبا خبيب كنية) عبد الله (بن الزبير) كنى بابنه خبيب ، ولا ذكر له فى شيء من الكتب الثلاثة (فبضم المعجمة . حكيم كله بفتح الحاء إلا حكيم بن عبد الله) بن قيس بن مخزومة القرشى المصرى . ويسمى أيضاً الحكيم بالالف واللام (ورزق) بتقديم الراء مصغراً (ابن حكيم) ويكنى أيضاً أبا حكيم كأييه (فبالضم) وقيل : الثانى بالفتح (رياح كله بالموحدة) وفتح الراء (إلا زيادة بن رياح) القيسى المصرى ، يكنى أيضاً أبا رياح كأييه . وقيل : أبا قيس ، وهو

الصواب الراوى (عن أبى هريرة) حديثاً (فى أشراف الساعة) وهو (بادروا بالأعمال ستاً) الحديث^(١)، وحديث: (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة) الحديث^(٢) وكلاهما فى صحيح مسلم (فبالثناة) من تحت وكسر الراء (عند الاكثرين) وقال ابن الجارود: بالموحدة (وقال البخارى بالوجهين) حكاه عنه صاحب المشرق. قال العراقى: وهم فى ذلك، فلم يحك البخارى فى التاريخ فيه الموحدة أصلاً، إنما حكى الاختلاف فى وروده بالاسم أو الكنية، وفى اسم أبيه، ولا ذكر له فى صحيحه (زبيد ليس فيهما) أى الصحيحين إلا (زبيد بن الحرث) اليامى (بالوحدة ثم بالثناة ولا فى الموطأ إلا زبيد بن الصلت) بن معد يكرب الكندى (مثنائين) تحتيتين (بكسر أوله ويضم سليم كله بالضم) وفتح اللام (إلا) سليم (بن جبان فبالفتح) للسین وكسر اللام (شريح كله بالمعجمة والحاء إلا) سريج (بن يونس) شيخ مسلم، وروى عنه البخارى بواسطة (و) سريج (بن النعمان وأحمد بن أبى سريج) الصباح، كلاهما سمع منه البخارى (فبالهملزة والجيم، سالم كله بالالف إلا سلم بن زريق) بوزن كبير (و) سلم (بن قتيبة و) سلم (بن أبى سلم الديال و) سلم (بن عبد الرحمن فيحذفها) قال العراقى: وبقي عليه حكام بن سلم الرازى، روى له مسلم حديث قبض النبى ﷺ وهو ابن ثلاث وستين، وذكره البخارى عند حديث النهى عن بيع الثمار غير منسوب.

قال: ثم إن أصحاب المؤلف والمختلف لم يذكروا هذه الترجمة فى كتبهم، لأنها لا تأتلف خطأ، لزيادة الألف فى سالم، وإنما ذكرها صاحب المشرق فتبعه ابن الصلاح قلت: قوله: لا تأتلف خطأ ممنوع، لأن القاعدة فى علم الخط أن كل علم زاد على ثلاثة يحذف ألفه خطأ، كما ذكره ابن مالك فى آخر التسهيل وغيره، فصلح ومالك ونحوهما كل ذلك يكتب بلا ألف، وسالم من هذا القليل (سليمان كله بآلاء إلا سلمان الفارسى و) سلمان (بن عامر و) سلمان (الأغر، وعبد الرحمن بن سلمان فيحذفها) قال ابن الصلاح: وأبو حازم الأشجعى الراوى عن أبى هريرة، وأبو رجاء مولى أبى

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٤٧) فى كتاب الفتن، باب: فى بقية من أحاديث الدجال.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٤٨) فى كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن.

«سَلَمَةُ» بَفَتْح اللام إِلَّا عَمْرُو بْنُ سَلِيمَةَ إِمَامٌ قَوْمِهِ وَبْنِ سَلَمَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ فَبِالْكَسْرِ، وَفَى عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ سَلَمَةَ الْوَجْهَانِ. «شِيَّانُ» كُلُّهُ بِالْمَعْجَمَةِ وَفِيهَا سَنَانُ بْنُ أَبِي سَنَانَ وَابْنُ رِبْعَةَ وَابْنُ سَلَمَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ وَأَبُو سَنَانَ ضَرَارُ بْنُ مَرَّةٍ وَأُمُّ سَنَانَ فَبِالْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ. «عُبَيْدَةُ» بِالضَّمِّ إِلَّا السَّلْمَانِيُّ، وَابْنُ سَفِيَّانَ. وَابْنُ حَمِيدٍ، وَعَامِرُ بْنُ عُبَيْدَةَ فَبِالْفَتْحِ «عَبْدَةُ» بِاسْكَانِ الْمُوحِدَةِ إِلَّا عَامِرُ بْنُ عَبْدَةَ، وَبِجَالَةِ بْنِ عَبْدَةَ فَبِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ «عَبَادُ» كُلُّهُ بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ إِلَّا قَيْسُ بْنُ عَبَادٍ فَبِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ «عَقِيلُ» بِالْفَتْحِ إِلَّا

قَلَابَةُ كُلُّ مَنْهُمَا اسْمُهُ سَلْمَانُ، لَكِنْ ذَكَرَا بِالْكَتِفَةِ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ: لَمْ يَوْرِدْهَا أَصْحَابُ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ لَعَدَمِ اشْتِبَاهِهَا بِزِيَادَةِ الْيَاءِ، إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ الْمَشَارِقِ ذَكَرَهَا فَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، قَالَ: وَيَقِى سَلِيمَانُ بْنُ رِبْعَةَ الْبَاهِلَى حَدِيثُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (سَلَمَةُ) كُلُّهُ (بِفَتْحِ اللامِ إِلَّا عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ) الْجَرْمِيُّ - إِمَامُ قَوْمِهِ، وَبْنِ سَلَمَةَ (الْقَبِيلَةِ (مِنَ الْأَنْصَارِ فَبِالْكَسْرِ، وَفَى عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ سَلَمَةَ) الَّذِى رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قَدُومِ وَفَدِ عَبْدِ الْقَيْسِ (الْوَجْهَانِ)، قَالَ يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ: بِالْفَتْحِ، وَابْنُ عَلِيٍّ بِالْكَسْرِ (شِيَّانُ كُلُّهُ بِالْمَعْجَمَةِ) وَالْفَتْحِ وَالتَّحْتِيةِ مُوَحَّدَةٍ (وَفِيهِمَا سَنَانُ بْنُ أَبِي سَنَانَ) الدُّوَلِيُّ (و) سَنَانَ (بِنِ رِبْعَةَ) أَبُو رِبْعَةَ (و) سَنَانَ (بِنِ سَلَمَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ وَأَبُو سَنَانَ ضَرَارُ بْنُ مَرَّةٍ) الشَّيْبَانِيُّ (وَأُمُّ سَنَانَ فَبِالْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ).

قال العراقى: وكذا الهيثم بن سنان ومحمد بن سنان العوقى فى صحيح البخارى وسعيد بن سنان أبو سنان عند مسلم، قال: وليس لأم سنان رواية فى الكتب الثلاثة، إنما لها ذكر فى حديث الحج، قال: وهذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤلف والمختلف لزيادة الياء فى شيبان، إنما أوردوا سنان وشييان وسيار (عبيدة) كله (بالضم إِلَّا) عبيدة (السلماني و) عبيدة (بن سفيان) الحضرمي (و) عبيدة (بن حميد وعامر بن عبيدة) الباهلى (فبالفتح) وقيل فى عبيدة بن سعيد بن العاصى: إنه بالفتح، والمعروف فيه الضم (عبيد) بغير هاء (كله بالضم) وأما بالفتح فجماعة من الشعراء منهم عبيد بن الأبرص (عبادة) كله بالضم وتخفيف الموحدة (إلا محمد بن عبادة) الواسطى (شيخ البخارى فبالفتح عبدة) كله (بإسكان الموحدة إلا عامر بن عبدة) البجلي الكوفى (وبجالة ابن عبدة) القيسى الضبى البصرى (فبالضم) للعين (والتخفيف) للموحدة، وحكى صاحب المشارق أنه وقع عند أبى عبد الله محمد بن مطرف بن الرباط فى الموطأ، عباد

ابن خالد وهو عن الزهرى غير منسوب ويحى بن عقيل وبني عقيل
فبالضم (واقده) كله بالقاف.

الأنساب: «الأبلى» كله بفتح الهمزة وإسكان المثناة «البرار» بزايين إلا
خلف بن هشام البرار، والحسن الصباح بن الصباح فأخرهما راء «البصرى»،
بالباء مفتوحة ومكسورة نسبة إلى البصرة إلا مالك بن أوس بن الحدثان
النصرى، وعبد الواحد النصرى، وسالماً مولى النصرين فبالنون «الثورى» كله
بالمثلثة إلا أبا يعلى، محمد بن الصلت التوزى فبالمثناة فوق وتشديد الواو
المفتوحة وبالزاي «الجريرى» بضم الجيم وفتح الراء إلا يحيى بن بشر شيخهما
فبالحاء المفتوحة

ابن الوليد، قال: وهو خطأ، والصواب عبادة (عقيل) كله (بالفتح) للعين وكسر القاف
(إلا) عقيل (بن خالد) الأبلى (وهو) الراوى (عن الزهرى غير منسوب و) إلا (يحيى بن
عقيل) الحزامى البصرى (و) إلا (بنى عقيل) القبيلة المعروفة ينسب إليها العقيلي صاحب
الضعفاء (فبالضم) وفتح القاف (واقده كله بالقاف) وأما بالفاء ففى غير الكتب الثلاثة،
واقده بن سلامة، وواقده بن موسى الدارع.

(الأنساب) من هذا النوع (الأبلى كله بفتح الهمزة وإسكان المثناة) من تحت نسبة
إلى أيلة قرية على بحر القلزم، قال القاضى عياض: وليس فى الكتب الثلاثة الأبلى
بالموحدة، وتعقبه ابن الصلاح بأن الشيبان بن فروخ أبلى، وقد روى له مسلم الكثير،
قال: ولكن إذا لم يكن فى شىء من ذلك منسوباً فلا يلحق عياضاً منه تخطئة. قال
العراقى: وقد تبعت كتاب مسلم (والحسن بن الصباح) البرار شيخ البخارى (فأخرهما
راء) قال العراقى: وقد اعترض ذلك بأن أبا علي الجيبانى ذكر فى تقييد المهمل فى هذه
الترجمة يحيى بن محمد بن السكن البرار، وبشر بن ثابت البرار وكلاهما فى صحيح
البخارى، قال: والجواب أنهما وقعا غير منسوبين فلا يردان (البصرى) بالباء مفتوحة
ومكسورة (والكر أقصم) نسبة إلى البصرة (البلد المعروفة) (إلا مالك بن أوس بن
الحدثان النصرى) مخضرم، مختلف فى صحته (وعبد الواحد) بن عبيد الله (النصرى
وسالماً مولى النصرين فبالنون. الثورى كله بالمثلثة إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التوزى
فبالمثناة فوق) مفتوحة (وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي) نسبة إلى توز من بلاد فارس

«الحارثي» بالحاء والمثلثة وفيهما سعد الجارى بالجيم «الحرامى» كُله بالراء، وقوله فى مُسلم فى حديث أبى اليسر: كان لى على فلان الحرامى قيل بالراء، وقيل: الجذامى بالجيم والذال «السلمى» فى الأنصار بفتحهما، ويجوز فى لغة كسر اللام وبضم السين فى بنى سليم «الهمدانى» كُله بالإسكان والمهملة.

(الجريرى كله بضم الجيم وفتح الراء) وسكون التحتية ثم راء نسبة إلى جرير مصغراً، قال ابن الصلاح: فيهما من ذلك سعيد الجريرى، وعباس الجريرى، والجريرى غير مسمى عن أبى نضرة، وأسقط ذلك المصنف ليعم ما فيهما غير منسوب (إلا أبا يحيى ابن بشر شيخهما) أى الشيخين (فيالحاء) المهملة (المفتوحة) قال العراقى: وقول ابن الصلاح إنه شيخهما تبع فيه صاحب المشرق. وصاحب تقييد المهمل والحاكم والكلاباذى، ولم يصنعوا شيئاً، إنما أخرج له مسلم وحده، وأما شيخ البخارى فهو يحيى بن بشر البلخى، وهما رجلان مختلفا البلدة والوفاة، وفرق بينهما ابن أبى حاتم والخطيب، وجزم به المزى، وزاد الجيأتى فى هذه الترجمة: الجريرى بالجيم مكبراً وهو يحيى بن أيوب من ولد جرير البجلي عند البخارى فى الأدب، إلا أنه فيه غير منسوب (الحارث كله بالحاء والمثلثة وفيهما سعد الجارى بالجيم) وبعد الراء ياء النسبة مولى عمر ابن الخطاب نسبة إلى الجار موضع بالمدينة (الحرامى كله بالراء) المهملة قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقوله فى) صحيح (مسلم فى حديث أبى اليسر: كان لى على فلان) ابن فلان (الحرامى) مال فأتيت أهله، الحديث مختلف فيه (قيل:) هو (بالراء) وجزم به عياض، وقيل بالزى وعليه الطبرى، (وقيل: الجذامى بالجيم والذال) المعجمة، قاله ابن ماهان، وقد قال ابن الصلاح فى حاشية أملاها على كتابه: لا يرد هذا، لأن المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك فى أنساب الرواة وتبعه المصنف فى الإرشاد، قال العراقى: وهذا ليس بجيد لأنهما ذكرا فى هذا القسم غير واحد ليس لهم فى الصحيح ولا فى المطأ رواية، بل مجرد ذكر، منهم بنو عقيل وبنو سلمة، وحبيب بن عدى، وحبان بن العرقه، وأم ستان فما صنعه فى التقريب أحسن (السلمى، فى الأنصارى بفتحهما) أى اللام كالسين، نسبة إلى سلمة بالكسر، كما قيل فى نمرة: نمرى هذا مقتضى العربية (ويجوز فى لغة كسر اللام). قال السمعانى: وعليهما أصحاب الحديث، وذكر ابن الصلاح أنه لحن (ويضم السين) وفتح اللام (فى). النسبة إلى (بنى

النوع الرابع والخمسون: الْمُتَفَقُّ وَالْمُفْتَرِقُ

هُوَ مُتَّفَقٌ خَطَاً وَلَقَطَاً وَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ نَفِيسٌ.

وَهُوَ أَقْسَامُ:

الأول - مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ كَالْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ سَنَةً. أَوَّلَهُمْ: شَيْخٌ سَبِيوِيَّةٌ وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ أَحْمَدَ بَعْدَ نَبِيِّنَا ﷺ قَبْلَ أَبِي الْخَلِيلِ هَذَا.

سليم) وفى هذه الترجمة. قال العراقى: الأولى ذكرها فى القسم العام، إذ لا يختص الصحيحين والموطأ (الهمدانى كله بالإسكان والمهمله) وليس فيهما بالفتح والمعجمة، قال صاحب المشارق: لكن فيهما من هو من مدينة همدان إلا أنه غير منسوب. قال إلا أن فى البخارى مسلم بن سالم الهمدانى، ضبطه الأصيلى بالسكون وهو الصحيح، وفى بعض نسخ النسفى بالفتح والإعجام، وهو وهم، وقال العراقى: هذا اللفظ وقع فى البخارى على الوهم، والصواب النهدى الجهنى، وهذا آخر ما ذكره المصنف كابن الصلاح من الأمثلة، قال ابن الصلاح: هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة، ويحق على الحديثى إيداعها فى سويده قلبه.

(النوع الرابع والخمسون: المتفق والمفترق) من الأسماء والأنساب ونحوها (وهو متفق خطأ ولفظاً) واختلفت مسمياته (وللخطيب فيه كتاب نفيس) على إعرار فيه، وإنما يحسن إيراد ذلك فيما إذا اشتبه الراويان المتفقان فى الاسم لكونتهما متعاصرين واشتركا فى بعض شيوخهما أو فى الرواة عنهما، وقد زلق بسببه غير واحد من الأكابر.

(وهو أقسام؛ الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد سنة: أولهم شيخ سبيويه) صاحب النحو والعروض، بصرى، روى عن عاصم الأحول وآخرين ولد سنة مائة ومات سنة سبعين، وقيل: بضع وستين (ولم يسم أحد أحمد بعد النبى ﷺ قبل أبى الخليل هذا) قاله أبو بكر بن أبى خيثمة، وقال المبرد: فتش المفتشون فما وجدوا بعد نبينا ﷺ من اسمه أحمد قبل أبى الخليل. قال ابن الصلاح: واعترض ذلك بأبى السفر سعد بن أحمد، فقد سماه بذلك ابن معين، وهو أقدم، وأجيب بأن أكثر أهل العلم قالوا فيه: يحمد بالياء، وذكر الواقدى أن لجعفر بن أبى طالب ولداً اسمه أحمد، ولدته له أسماء بأرض الحبشة، قال الذهبى: وقد تفرد به، وذكر النسائى أن أباً عمرو بن حفص بن المغيرة الصبحايمى زوج فاطمة بنت قيس اسمه أحمد، لكن ذكره البخارى فيمن لا يعرف اسمه، ومن الأقوال فى سفينته أن اسمه أحمد.

الثانى: أَبُو بَشَرٍ الْمُزْنِيُّ الْبَصْرِيُّ.

الثالث: أَصْبَهَانِي.

الرابع: أَبُو سَعِيدٍ السَّجَزِيُّ الْقَاضِي الْحَنْفِيُّ.

الخامس: أَبُو سَعِيدٍ الْبُسْتِيُّ الْقَاضِي رَوَى عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ.

السادس: أَبُو سَعِيدٍ الْبُسْتِيُّ الشَّافِعِيُّ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ، الْعُدْرِيُّ.

(الثانى: أبو بشر المزنى البصرى) حدث عن المستير بن أخضر، وعنه العباس العنبرى، قال الخطيب: ورأيت شيخاً من شيوخ أصحاب الحديث يشار إليه بالفهم والمعرفة جمع أخبار الخليل العروضى، وما روى عنه، فأدخل فى جمعه أخبار الخليل هذا ولو أضمن النظر لعلم أن ابن أبى سمية والمسندى وعباساً العنبرى يصغرون عن إدراك الخليل العروضى.

(الثالث: أصبهانى) قال ابن الصلاح: روى عن روح بن عباد، قال العراقى: سبق إلى ذكر هذا ابن الجوزى وأبو الفضل الهروى، وهو وهم، إنما هو الخليل بن محمد العجلي، يكنى أبا العباس، وقيل: أبو محمد، هكذا سماه أبو الشيخ بن حيان فى طبقات الأصبهانيين، وأبو نعيم فى تاريخ أصبهان، وروى فى ترجمته أحاديث عن روح وغيره، قال: ولم أر أحداً من الأصبهانيين يسمى الخليل بن أحمد، بل لم يذكر أبو نعيم من اسمه الخليل غير العجلي هذا، قال: فيجعل مكان هذا الخليل بن أحمد البصرى، يروى عن عكرمة، ذكره أبو الفضل الهروى إن لم يكن هو العروضى، فإن كان فالخليل بن أحمد البغدادي الراوى عن سيار بن حاتم، أو الخليل بن أحمد أبو القاسم المصرى. روى عنه الحافظ أبو القاسم بن الطحان، أو أبو طاهر الخليل بن أحمد ابن على الجوسقى سمع من شهد وروى عنه ابن النجار.

(الرابع: أبو سعيد السجزى القاضى) بسمرقند (الحنفى) حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبقوى، وعنه الحاكم مات سنة سبع وثمانين وثلثمائة.

(الخامس: أبو سعيد البستى القاضى) المهلبى، سمع من الخليل السجزى المذكور قبله وأحمد بن مظفر البكرى (روى عنه البيهقى).

(السادس: أبو سعيد البستى الشافعى) فاضل تصرف فى علوم، دخل الأندلس، وحدث عن أبى حامد الإسفرائينى (روى عنه أبو العباس) أحمد بن عمر (العدرى) قال

الثانى - مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ كَأَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ
ابْنِ حَمْدَانَ أَرْبَعَةً كُلَّهُمْ يَرَوْنَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَفِي عَصْرِ وَاحِدٍ.

العراقى: وأخشى أن يكون هذا هو الذى قبله فيحمر من فرق بينهما، غير ابن الصلاح،
فإن كانا واحداً مما تقدم، وعن يسمى بذلك الخليل بن إسماعيل بن أحمد القاضي، أبو
سعيد السجزي الحنفى، روى عنه أبو عبد الله الفارمى، قال: وهذا غير السجزي
السابق، فإن ذلك اسم جده الخليل، ذكره الحاكم فى تاريخ نيسابور، وهذا جده
إسماعيل ذكره عبد الغافر فى ذيله عليه، والخليل بن أحمد أبو سليمان جعفر الخالدى،
سمع خلائق ومات سنة ثلاث وخمسمائة، ذكره عبد الغافر.

فائدتان:

الأولى: وقع فى النوع التاسع والمائة من القسم الثانى من صحيح ابن حبان:
أخبرنا الخليل بن أحمد بواسط، ثنا جابر بن الكردى، فذكر حديثاً، قال العراقى:
الظاهر أن هذا تغيير من بعض الرواة، وإنما هو الخليل بن محمد، فإنه سمع عدة
أحاديث بواسطة متفرقة فى أنواع الكتاب.

الثانية: من أمثلة هذا القسم أنس بن مالك، عشرة: روى منهم الحديث خمسة،
الأول خادم النبى ﷺ، أنصارى نجارى يكنى أبا حمزة نزل البصرة، والثانى كعبى
قشبرى، يكنى أبا أمية نزل البصرة أيضاً، ليس له عن النبى ﷺ إلا حديث «إن الله
وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة»^(١) أخرجه أصحاب السنن الأربعة، والثالث أبو
مالك الفقيه، والرابع حمصى، والخامس كوفى.

(الثانى) من الأقسام (من اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم وأجدادهم) قال ابن
الصلاح: أو أكثر من ذلك (كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم يروون عن
يسمى عبد الله و) كلهم (فى عصر واحد أحدهم القطيعى أبو بكر) البغدادى، يروى

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤٠٨) فى كتاب الصيام، باب: اختيار الفطر، والترمذى
(٧١٥) فى كتاب الصوم، باب: ما جاء فى الرخصة فى الإفطار للحلبى والمرضع،
والنسائى (٤/ ١٨٠) فى كتاب الصيام، باب: ذكر اختلاف معلوية بن سلام وعلى بن
المبارك فى هذا الحديث، وابن ماجه (١٦٦٧) فى كتاب الصيام، باب: ما جاء فى الإفطار
للحامل والمرضع.

أَحَدُهُم: الْقَطِيعِيُّ أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.
 الثَّانِي: السَّقَطِيُّ أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّورَقِيِّ.
 الثَّلَاثُ: دِينَوْرِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سِنَانٍ.
 الرَّابِعُ: طَرْسُوسِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ الطَّرْسُوسِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ
 ابْنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيَّ اثْنَانِ فِي عَصْرِ. رَوَى عَنْهُمَا الْحَاكِمُ.
 أَحَدُهُمَا: أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُ.
 وَالثَّانِي: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَخْرَمُ الْحَافِظُ.
 وَالثَّلَاثُ: مَا اتَّفَقَ فِي الْكُنْيَةِ وَالنِّسْبَةِ كَأَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيَّ اثْنَانِ: عَبْدُ الْمَلِكِ
 النَّابِغِيُّ، وَمُوسَى بْنُ سَهْلٍ الْبَصْرِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ ثَلَاثَةٌ: الْقَارِيُّ،
 وَالْحَمِصِيُّ، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، وَالسُّلَمِيِّ الْبَاجِدَائِيِّ.

(عن عبد الله بن أحمد بن حنبل) المسند وغيره، وعنه أبو نعيم الأصبهاني، مات سنة ثمان وثلاثمائة (الثاني السَّقَطِيُّ أَبُو بَكْرٍ) البصري يروى (عن عبد الله بن أحمد الدَّورَقِيِّ) وعنه أبو نعيم أيضًا، مات سنة أربع وثلاثمائة.

(الثالث دِينَوْرِي) يروى (عن عبد الله بن محمد سِنَانٍ) صاحب محمد بن كثير صاحب سفیان الثوري، وعنه علي بن القاسم بن شاذان الرازي.

(الرابع طَرْسُوسِي) يكنى أبا الحسن يروى (عن عبد الله بن جابر الطَّرْسُوسِيِّ) وعنه القاضي أبو الحسن الخضيب بن عبد الله الخضيب، ومن ذلك (محمد بن يعقوب ابن يوسف النيسابوري) اثنان في عصر، روى عنهما أبو عبد الله (الحاكم، أحدهما: أبو العباس الأصم).

(والثاني: أبو عبد الله بن الأخرم) قال ابن الصلاح: ويعرف بالحافظ دون الأول، قال العراقي: ومن غرائب الاتفاق في ذلك محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأتباري، والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري، وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كثانة البغدادى، ماتوا سنة ستين وثلاثمائة.

(والثالث) من الأقسام (ما اتَّفَقَ فِي الْكُنْيَةِ وَالنِّسْبَةِ) مِمَّا كَأَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيَّ اثْنَانِ أَحَدُهُمَا (عبد الملك) بن حبيب الجوني (الثاني) وسماه الفلاس عبد الرحمن ولم يتابع عليه، مات سنة تسع وعشرين ومائة (و) الآخر موسى بن سهل بن عبد الحميد

الرابع: عكسه كصالح بن أبى صالح أربعة، مولى التوأمة والذي أبوه أبو صالح السمان والستوسى عن علي وعائشة ومولى عمرو بن حريث.
الخامس: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم كمحمد بن عبد الله الأنصارى القاضى المشهور عنه البخارى، والثانى أبو سلمة ضعيف.

(البصرى) متأخر الطبقة، روى عن الربيع بن سليمان، وعنه الإسماعيلي والطبراني (و) من ذلك (أبو بكر بن عياش ثلاثة) أحدهم: (القارىء و) الثانى: (الحمصى) الذى روى (عنه جعفر بن عبد الواحد) الهاشمى قال ابن الصلاح: وهو مجهول، وجعفر غير ثقة (و) الثالث: (السلمى الباجلثاني) صاحب غريب الحديث، واسمه حسين مات سنة أربع ومائتين، وأفرد العراقى هذا المثل بقسم، وهو ما اتفق فيه الكنية واسم الأب.

(الرابع) من الأقسام (عكسه) بأن اتفق فيه الاسم وكنى الأب (كصالح بن أبى صالح أربعة) تابعيون أحدهم: (مولى التوأمة) واسم أبيه نيهان، وكنته أبو محمد مدنى روى عن أبى هريرة وابن عباس وأنس وغيرهم، مختلف فى الاحتجاج به، والتوأمة بنت أمية بن خلف الجمحي (و) الثانى: (الذى أبوه صالح) ذكوان (السمان) مدنى يكتنى أبا عبد الرحمن، روى عن أنس وأخرج له مسلم (و) الثالث: (السدوسى) روى (عن علي وعائشة) وعنه خلاد بن عمرو، ذكره البخارى فى التاريخ وابن حبان فى الثقات (و) الرابع (مولى عمرو بن حريث) واسم أبيه مهران، روى عن أبى هريرة وعنه أبو بكر بن عياش ذكره البخارى فى التاريخ، وضعفه ابن معين وجهله، ولهم خامس: أسدى روى عن الشعبي، وعنه زكريا بن أبى زائدة وأخرج له النسائى.

(الخامس) من الأقسام (من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم) كمحمد ابن عبد الله الأنصارى) اثنان متقاربان فى الطبقة أحدهما: (القاضى المشهور) البصرى الذى روى (عنه البخارى) والناس، وجده المثنى به عبد الله بن أنس بن مالك، مات سنة خمس عشرة ومائتين (والثانى: أبو سلمة ضعيف) واسم جده زياد، وهو بصرى أيضاً، ولهم ثالث: جده خضر بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك، روى عنه ابن ماجه، ووثقه ابن حبان، ورابع: جده زيد بن عبد ربه الأنصارى، ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين.

السَّادِسُ: فى الاسم أو الكنية كحماد

(السادس) من الأقسام أن يتفقا (فى الاسم) فقط (أو الكنية فقط)، ويقع ذكره فى السند من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه (كحماد) لا يدري هل هو ابن زيد أو ابن سلمة، ويعرف بحسب من روى عنه، فإن كان سليمان بن حرب أو عارمًا فالمراد ابن زيد، قاله محمد بن يحيى الذهلى والرامهرمزي والمزى، أو موسى بن إسماعيل التبوذكى، فابن سلمة قاله الرامهرمزي، لكن قال ابن الجوزى: إنه لا يروى إلا عنه فلا إشكال حيثئذٍ، وروى الذهلى عن عفان قال: إذا قلت لكم حدثنا حماد ولم أنسبه فهو ابن سلمة، وكذا إذا أطلقه حجاج بن منهال، أو هذبة بن خالد، ذكره المزى، وعن انفرد بالرواية عن ابن زيد أحمد بن إبراهيم الموصلى، وأحمد بن عبد الملك الحرانى، وأحمد بن عتبة الضبي وأحمد بن المقدم العجلي، وأزهر بن مروان الرقاشى، وإسحق ابن أبى إسرائيل وإسحق بن عيسى الطباع، والأشعث بن إسحق وبشر بن معاذ وجبارة ابن المغلس، وحامد بن عمرو البكراوى، والحسن بن الربيع والحسين بن الوليد وحفص ابن عمر الحوضى، وحماد بن أسامة وحميد بن مسعد وحوثره بن محمد المنقرى، وخالد بن خدش وخلف بن هشام البزار وداود بن عمرو وداود بن معاذ وزكريا بن عدى وسعيد بن عمرو الأشعثى وسعيد بن منصور وسعيد بن يعقوب الطالقانى، وسفيان بن عيينة وسليمان بن داود الزهرانى، وصالح بن عبد الله الترمذى، والصلت ابن محمد الحارثى والضحاك بن مخلد النبيل وعبد الله بن الجراح القهستانی، وعبد الله ابن داود التمار الواسطى، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبى وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك العنسى، وعبد العزيز بن المغيرة وعبد الله بن سعيد السرخسى، وعبد الله ابن عمر القواريرى، وعلي بن المدينى وعمر بن زيد السيارى، وعمر بن عوف الواسطى، وعمران بن موسى القزاز، وغسان بن الفضل السجستانى وفضل بن عبد الوهاب القنَاد وفطر بن حماد وقتيبة بن سعيد وليث بن حماد الصفار، وليث بن خالد البجلي ومحمد بن إسماعيل السكرى، ومحمد بن أبى بكر المقدمى، ومحمد بن زنبور المكى ومحمد بن زياد الزنادى ومحمد بن سليمان لوين، ومحمد بن عبد الله الرقاشى، ومحمد بن عبيد بن حساب ومحمد بن عيسى بن الطباع، ومحمد بن موسى الحرشى، ومحمد بن النضر بن مساور المروزى، ومحمد بن أبى نعيم الواسطى، ومخلد بن الحسن البصرى، ومخلد بن خدش البصرى، ومسدد بن مسرهد ومعلى بن منصور الرازى، ومهedy بن حفص، وهلال بن بشر، والهيثم بن سهل التستري وهو آخر من

روى عنه، وهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن بحر الكرماني ويحيى بن حبيب بن عربى ويحيى بن درست البصرى، ويحيى بن عبد الله بن بكير المصرى، ويحيى بن يحيى النسابورى، ويوسف بن حماد المعنى. ومن اتفرد بالرواية عن أبى سلمة إبراهيم ابن الحجاج الشامى وإبراهيم بن أبى سويد الذارع، وأحمد بن إسحاق الحضرمى وآدم ابن أبى إياس، وإسحاق بن أبى عمر بن سليط، وإسحاق بن منصور السلولى وأسد بن موسى، وبشر بن السرى، وبشر بن عمر الزهرانى، وبهر بن أسد، وحبان بن هلال، والحسن بن بلال، والحسن بن موسى الأشيب، والحسين بن عروة، وخليفة بن خياط، وداود بن شبيب، وزيد بن الحباب وزيد بن أبى الزرقاء، ومريج بن النعمان، وسعيد ابن عبد الجبار البصرى، وسعيد بن يحيى اللخمي، وأبو داود الطيالسى، وشعبة، وشهاب بن معمر البلخى، وطالوت بن عباد، والعباس بن بكار الضبى، وعبد الله بن صالح العجلي، وعبد الرحمن بن سلام الجمحى، وعبد الصمد بن حسان، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد الغفار بن داود الحرانى، وعبد الملك بن جريج، وهو من شيوخه، وعبد الملك بن عبد العزيز، وأبو نصر التمار، وعبد الواحد بن غياث، وعبد الله بن محمد العيسى، وعمرو بن خالد الحرانى وعمرو بن عاصم الكلابى، والعلاء بن عبد الجبار، وغسان بن الربيع، وأبو نعيم الفضل بن دكين. والفضل بن أنس، وهو من أقرانه. ومحمد بن إسحاق، وهو من شيوخه، ومحمد بن بكر البرسانى، ومحمد بن عبد الله الخزاعى، ومحمد بن كثير المصيصى، ومسلم بن أبى عاصم النبل، وأبو كامل مظفر بن مدرك، ومعاذ بن خالد بن شقيق، ومعاذ بن معاذ، ومهنا بن عبد الحميد، وموسى بن داود الضبى. والنضر بن شميل. والنضر بن محمد الجرشى، والنعمان بن عبد السلام، وهشام بن عبد الملك الطيالسى، والهيثم بن جميل، ويحيى بن إسحاق السليحى. ويحيى بن حماد الشيبانى، ويحيى بن الفريس الرازى، ويعقوب بن إسحاق الحضرمى، وأبو سعيد مولى بنى هاشم، ذكر ذلك المزى فى تهذيبه.

(و) من ذلك إذا أطلق (عبد الله وشبهه. قال سلمة بن سليمان: إذا قيل بمكة عبد الله فهو ابن الزبير، (أو) إذا قيل (المدينة فابن عمر، (و) إذا قيل (بالكوفة) فهو (ابن مسعود، (و) إذا قيل (بالبصرة) فهو (ابن عباس، (و) إذا قيل (بخراسان) فهو (ابن

وَعَبْدُ اللَّهِ وَشَبَّهَهُ. قَالَ سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ: إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ عَبْدُ اللَّهِ فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، أَوْ بِالْمَدِينَةِ فابْنُ عُمَرَ، وَبِالْكُوفَةِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَبِالْبَصْرَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَبِخُرَّاسَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ. وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: إِذَا قِيلَ الْمَصْرِىُّ فابْنُ عَمْرٍو وَالْمَكِىُّ فابْنُ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحَفَاطِ: إِنَّ شُعْبَةَ يَرِوِى عَنْ سَبْعَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كُلَّهُمْ أَبُو حَمْزَةَ بِالْحَاءِ وَالزَّيْ إِلَّا أَبَا جَمْرَةَ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبْعِيُّ وَأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ فَهُوَ بِالْجِيمِ.

المبارك. وقال الخليلي في الإرشاد (إذا قاله المصري فابن عمرو) بن العاص (أو المكي فابن عباس) أو الكوفي فابن مسعود أو المدني فابن عمر.

وقال النضر بن شميل: إذا قال الشامي: عبد الله فابن عمرو بن العاص، أو المدني فابن عمر.

قال الخطيب: وهذا القول صحيح، وكذا يفعل بعض البصريين في ابن عمرو.

(وقال بعض الحفاظ: إن شعبة يروى عن سبعة عن ابن عباس كلهم) يقال له: (أبو حمزة بالحاء) المهملة (والزاي إلا أبا جمرة بالميم والرأ نصر بن عمران الضبعي وأنه إذا أطلقه فهو بالميم) نصر بن عمران، وإذا روى عن غيره ذكره باسمه ونسبه.

قال العراقي: وربما أطلق غيره أيضاً، مثاله ما روى أحمد في مسنده ثنا محمد ابن جعفر ثنا شعبة عن أبي حمزة سمعت ابن عباس يقول: مرّ بى رسول الله ﷺ وأنا ألعب مع الغلمان، فاحتبأت منه خلف باب. الحديث. فهذا شعبة قد أطلق الرواية عن أبى حمزة، وليس هو نصر بن عمران إنما هو بالحاء والزاي، القصاب، واسمه عمران ابن أبى عطاء كما بينه مسلم في روايته. قلت: والخمسة الباقون: أبو جمرة عبد الرحمن بن كيسان.

فائدة:

صنف الخطيب في هذا القسم كتاباً مفيداً سماه «المكمل في بيان المهمل» وأفرد الناس التصنيف فيما وقع في صحيح البخارى من ذلك.

السَّائِغُ: فِي النَّسْبَةِ كَالْأَمْلَى. قَالَ السَّمْعَانِي: أَكْثَرُ عُلَمَاءِ طَبْرِسْتَانَ مِنْ أَمْلَهَا.

وَشَهَرَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَمَلٍ جِيحُونَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَادٍ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، وَخَطِئَ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ، ثُمَّ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي قَوْلِهِمَا إِنَّهُ إِلَى أَمَلٍ طَبْرِسْتَانٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ الْخَفِيُّ إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ، وَإِلَى الْمَذْهَبِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ يَنْسُبُونَ إِلَى الْمَذْهَبِ حَنِيفِيٌّ بِزِيَادَةِ يَاءٍ، وَوَافِقُهُمْ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَحَدَهُ. ثُمَّ مَا وَجَدَ مِنْ هَذَا الْبَابِ غَيْرَ مَبِينٍ فَيَعْرِفُ بِالرَّأَوِيِّ أَوْ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ أَوْ بَيَّانِهِ فِي طَرِيقٍ آخَرَ.

(السابع) من الأقسام: أن يتفقا (فى النسبة) من حيث اللفظ ويفترقا فى المنسوب إليه، ولابن طاهر فيه تأليف حسن (كالأملى قال) أبو سعد (السمعاني أكثر علماء طبرستان من أملها وشهر بالنسبة إلى أمل جيحون عبد الله بن حماد) الأملى (شيخ البخارى، وخطئ أبو علي الغساني، ثم القاضى عياض فى قولهما: إنه) منسوب (إلى أمل طبرستان ومن ذلك الخفي) نسبة (إلى بنى حنيفة) قبيلة (والى المذهب) لأمى حنيفة رضى الله تعالى عنه، ومن الأول أبو بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفى، وأخوه عبيد الله أخرج لهما الشيخان (وكثير من المحدثين ينسبون إلى المذهب حنيفى بزيادة ياء) للفرق، وأكثر النحاة يابون ذلك (ووافقهم من النحويين) الكمال أبو البركات (ابن الأنبارى وحده).

قلت: والصواب معه، وقد اخترته فى كتاب جمع الجوامع فى العربية، فقد قال رحمته الله: «بعضت بالحنيفية السمحة» (١) فأثبت الياء فى اللفظة المنسوبة إلى الحنفية فلا مانع من ذلك.

(ثم ما وجد من هذا الباب) فى الأقسام كلها (غير مبين فيعرف بالراوى) عنه (أو المروى أو بيانه فى طريق آخر) كما تقدم، فلأن لم يبين واشتركت الرواة فمشكل جدا، يرجع فيه إلى غالب الظنون والقرائن، أو يتوقف.

(١) صحيح: أخرجه الإمام أحمد فى «مسنده» (٥ / ٢٦٦) من حديث أبى أمامة رضي الله عنه.

النوع الخامس والخمسون: المُتَشَابِهُ

يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّوعَيْنِ قَبْلَهُ

قال ابن الصلاح: وربما قيل فى ذلك بظن لا يقوى، كما حدث القاسم بن زكريا المطرز يوماً بحديث عن أبى همام عن الوليد بن مسلم عن سفيان، فقال له أبو طالب ابن نصر الحافظ: من سفيان هذا؟ فقال: هذا الثورى. فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة. فقال المطرز: من أين؟ قال: لأن الوليد قد روى عن الثورى أحاديث معدودة محفوظة، وهو ملىء بآبن عيينة.

قال العراقى: وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من كونه ملياً به أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه. بل يجوز أن يكون من تلك الأحاديث المعدودة. قال: على أنى لم أر فى شيء من كتب التاريخ وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة البتة. وإنما ذكروا روايته عن الثورى. ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمان.

(النوع الخامس والخمسون: المتشابه) وهو نوع (يتركب من النوعين) اللذين قبله وللخطيب فيه كتاب) سماه تلخيص المتشابه، وهو من أحسن كتبه (وهو أن يتفق أسماؤهما أو نسيهما) فى اللفظ والخط، ويفترقا فى الشخص، (ويختلف ويأتلف ذلك فى) أسماء (أبويهما) بأن يأتلفا خطأ ويفترقا لفظاً (أو عكسه) بأن تأتلف أسماؤهما خطأ، ويختلفا لفظاً، وتتفق أسماء أبويهما لفظاً وخطاً أو نحو ذلك بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان، وما أشبه ذلك.

(كموسى بن علي بالفتح) للعين (كثيرون) فى المتأخرين، ليس فى الكتب الستة ولا فى تاريخ البخارى، وابن أبى حاتم وابن أبى خيثمة والحاكم وابن يونس وأبى نعيم وثقات ابن حبان وطبقات ابن سعد وكامل بن عدى منهم أحد.

وفى تاريخ بفسداد للخطيب منهم رجلان متأخران، موسى بن علي أبو بكر الأحوال البزار، روى عن جعفر القريابى، وموسى بن علي أبو عيسى الختلى، روى عنه ابن الأنبارى وابن مقسم. وفى تاريخ ابن عساكر: موسى بن علي أبو عمران الصقلى النحوى، روى عن أبى ذر الهروى.

وذكر فى تلخيص المتشابه رابعاً: موسى بن علي القرشى مجهول.

وَلَكَّخَطِيبَ فِيهِ كِتَابٌ، وَهُوَ أَنْ يَتَّقَ أَسْمَاءَهُمَا أَوْ نَسَبَهُمَا وَيَخْتَلَفَ وَيَكْتَلِفَ ذَلِكَ فِى أَبُوَيْهِمَا أَوْ عَكْسَهُ، كَمُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بِالْفَتْحِ كَثِيرُونَ وَيَضْمُهُمَا مُوسَى ابْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ الْمَصْرِىُّ وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَهَا. وَقِيلَ: بِالضَّمِّ لَقَبٌ وَبِالْفَتْحِ اسْمٌ.

ومنهم موسى بن على بن قداح أبو الفضل الخياط المؤذن، سمع منه ابن عساكر وابن السمعاني وموسى بن على بن غالب الأموى الأندلسى، وموسى بن على بن عامر الحريرى الإشبلى النحوى، ذكرهما ابن الأبار.

قال العراقى: فهؤلاء المذكورون فى تواريخ الإسلام من المشرق والمغرب إلى زمن ابن الصلاح لم يبلغوا عشرة، فوصف النوى لهم بأنهم كثيرون فيه تجوز.

(ويضمهما موسى بن على بن على بن رباح) اللخمى (المصرى) أمير مصر، اشتهر بضم العين (ومنهم من فتحتها) نقله ابن سعد عن أهل مصر وصححه البخارى وصاحب المشارك (وقيل: بالضم لقب وبالفتح اسم) قاله الداوقطنى، وروى عن موسى أنه قال: اسم أبى على، ولكن بنو أمية قالوا عَلِيٌّ وفي حرج من قال على. وعنه أيضاً: من قال موسى بن على لم أجعله فى حل، وعن أبيه: لا أجعل فى حل أحد يصغر اسمى.

قال أبو عبد الرحمن المقرئ: كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه على قتلوه، فبلغ ذلك رباحاً فقال: هو عَلِيٌّ.

وقال ابن حبان فى الثقات: كان أهل الشام يجعلون كل «عَلِيٍّ» عندهم «عَلِيّاً» لبغضهم عليّاً رضى الله تعالى عنه، ومن أجله قيل لوالد مسلمة، ولابن رباح «عَلِيٌّ».

قلت: ولما وقع الاختلاف فى والد موسى فينبغى أن يمثل بمثل غيره، وذلك أيوب بن بشر، وأيوب بن بشير، الأول: أبوه مكبر عجلى شامى، روى عنه ثعلبة بن مسلم الخثعمى، والثانى: أبوه مصغر عدوى بصرى، روى عنه أبو الحسين خالد البصرى، وقتادة وغيرهما.

ومن أمثلة عكسه: سريج بن النعمان، وشريح بن النعمان، وكلاهما مصغر، الأول: بالمهمله والجيم جده مروان اللؤلؤى البغدادى، روى عنه البخارى، والثانى: بالمعجمة والحاء المهملة الكوفى، تابعى له فى السنن الأربعة حديث واحد عن على بن أبى طالب.

وكمحمد بن عبد الله المخرمى بضمة ثم فتحة ثم كسرة، إلى مخرم بغداد مشهور. ومحمد بن عبد الله المخرمى إلى مخرمة غير مشهور، روى عن الشافعى. وكثور بن يزيد الدبلى فى الصحيحين، والأول فى صحيح مسلم خاصة. وكأبى عمرو الشيبانى التابعى، بالمعجمة، سعد بن إياس. ومثله اللغوى إسحق بن مرار كضرار، وقيل: كغزال، وقيل: كعمار.

(وكمحمد بن عبد الله المخرمى، بضمة) للميم (ثم فتحة) للخاء المعجمة (ثم كسرة) للراء المشددة، نسبة (إلى مخرم بغداد) محلة بها (مشهور) جده المبارك ويكنى أبا جعفر القرشى البغدادى الحافظ قاضى حلوان، روى عنه البخارى وأبو داود (ومحمد بن عبد الله المخرمى) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة المكنى نسبة (إلى مخرمة) بن نوفل (غير مشهور روى عن الشافعى) وعنه عبد العزيز بن زبالة (وكثور) بن يزيد الكلاعى وثور (بن يزيد) روى عنهما مالك، والثانى أخرج له (فى الصحيحين، والأول فى) صحيح (مسلم خاصة).

قال العراقى^(١): هذا وهم، بل فى البخارى خاصة، روى له فى الأطلعة عن خالد بن معدان، عن أبى أمامة: «كان النبى ﷺ إذا رفع مائدته قال: الحمد لله الحديث^(٢)، وثلاثة أحاديث أخرى^(٣).

(وكأبى عمرو الشيبانى التابعى بالمعجمة) المفتوحة (سعد بن إياس) الكوفى نزيل بغداد، وأبوه بكسر الميم والتخفيف (كضرار) قاله عبد الغنى بن سعيد (وقيل: بفتحها) (كغزال) قاله الدارقطنى (وقيل) بالفتح وتشديد الراء (كعمار) له ذكر فى صحيح مسلم^(٤) بكنيته فى تفسير حديث: «أُخِيعَ اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك».

(١) فى «الكتيب» (ص ٤٢٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٥٤٥٨) فى كتاب الأطلعة، باب: ما يقول إذا فرغ من طعامه.

(٣) قلت: هى على الترتيب بأرقام (٢٠٧٢، ٢١٢٨) فى كتاب البيوع، و(٢٩٢٤) فى كتاب الجهاد والسير.

(٤) حديث رقم (٢١٤٣) فى كتاب الآداب، باب: تحريم التسمى بملك الأملاك وملك الملوك.

وَأَبُو عَمْرٍو السَّيَّانِي التَّابَعِيُّ بِالْمَهْمَلَةِ، زُرْعَةُ وَالِدِ يَحْيَى . وَكَعَمَرُو بْنُ زُرَّارَةَ
يَفْتَحُ الْعَيْنَ جَمَاعَةً مِنْهُمْ شَيْخٌ مُسْلِمٌ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ وَبِضْمِهَا مَعْرُوفُ
الْحَدَّثِيِّ.

ولهم ثالث أيضاً، وهو أبو عمرو الشيباني هارون بن عنترة بن عبد الرحمن
الكوفى، من أتباع التابعين، حديثه فى سنن أبى داود والنسائى كناه كذا يحيى بن سعيد
وابن المدينى وأحمد والبخارى والنسائى وأبو أحمد الحاكم والخطيب وغيرهم.
وما اقتصر عليه المزى من أن كنيته أبو عبد الرحمن فوهم، قاله العراقى.

(وأبو عمرو الشيباني التابعى بالمهملة) المفتوحة مخضرم من أهل الشام اسمه
(زرعة) وهو عم الأوزاعى و (والد يحيى) له عند البخارى فى كتاب الأدب حديث
واحد موقوف على عقبة.

(وكعمرؤ بن زرارة - بفتح العين - جماعة منهم شيخ مسلم أبو محمد
النيسابورى) روى عنه الشيوخ (وبضمها معروف الحديثى) قال الدارقطنى: نسبة إلى
مدينة بالشعر يقال لها: الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم إلى الحديثية روى عنه البغوى
وغیره.

ومن أمثله حنان الأسدى، وحيان الأسدى، الأول: بفتح المهملة وتخفيف النون
من بنى أسد بن شريك بضم الشين البصرى، روى عن أبى عثمان النهدى حديثاً
مرسلاً، روى عنه حجاج الصواف، وهو عم مرهذ والد مسدد والثانى بتشديد التحتية
ابن حصين الكوفى أبو الهياج، تابعى أيضاً له فى صحيح ابن حبان حديث عن علي فى
الجنائز. حيان الأسدى أبو النضر، شامى تابعى أيضاً له فى صحيح ابن حبان حديث
عن وائلة. وأبو الرجال الأنصارى وأبو الرجال الأنصارى. الأول: بكسر الراء وتخفيف
الجيم محمد بن عبد الرحمن مدنى روى عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن حديثه فى
الصحيحين. والثانى: بفتح الراء وتشديد المهملة محمد بن خالد بصرى له عند الترمذى
حديث واحد عن أنس وهو ضعيف. وابن عفير المصرى وابن عفير المصرى كلاهما
مصغرا الأول بالمهملة سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان روى عنه البخارى والثانى
بالمعجمة اسمه الحسين متروك.

النوع السادس والخمسون المتشابهون فى الاسم والنسب

المتمايزون بالتقديم والتأخير كيزيد بن الأسود الصحابى الخزاعى
والجرشى المخضرم المشتهر بالصلاح،
وهو الذى استسقى به معاوية، والأسود بن يزيد النخعى التابعى الفاضل،
وكالوليد بن مسلم التابعى البصرى، والمشهور الدمشقى صاحب الأوزاعى،
ومسلم بن الوليد بن رباح المدنى.

(النوع السادس والخمسون: المشبه المقلوب، وهو مما يقع فيه الاشتباه فى
الذهن لا فى الخط، والمراد بذلك الرواة المتشابهون فى الاسم والنسب المتمايزون
بالتقديم والتأخير) بأن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبى الآخر خطأ ولفظاً، واسم
الآخر كاسم أبى الاول، فيقلب على بعض أهل الحديث، كما انقلب على البخارى
ترجمة مسلم بن الوليد المدنى، فجعله الوليد بن مسلم، كالوليد بن مسلم الدمشقى،
وخطأه فى ذلك ابن أبى حاتم فى كتاب له فى خطأ البخارى فى تاريخه، حكاية عن
أبيه، وصنف الخطيب فى هذا النوع كتاباً سماه «رفع الارتباب فى القلوب من
الأسماء والأنساب» (كيزيد بن الأسود الصحابى الخزاعى) له فى السنن حديث
واحد.

قال ابن حبان: عداده فى أهل مكة. وقال المزى: فى الكوفيين.

(و) يزيد بن الأسود (الجرشى) التابعى (للمخضرم المشتهر بالصلاح) يكنى أبا
الأسود سكن الشام (وهو الذى استسقى به معاوية) فسقوا للوقت، حتى كادوا لا
يلغون منازلهم (والأسود بن يزيد النخعى التابعى) الكبير (الفاضل) حديثه فى الكتب
السة (وكالوليد بن مسلم التابعى البصرى) روى عن جندب بن عبد الله.

(و) الوليد بن مسلم (المشهور الدمشقى صاحب الأوزاعى) روى عنه أحمد
والناس (ومسلم بن الوليد بن رباح المدنى) روى عن أبيه وعنه الدراوردي، وانقلب
اسمه على البخارى كما تقدم.

النوع السابع والخمسون: مَعْرِفَةُ الْمُنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِمْ وَهُمْ أَقْسَامُ:

الأول: إِلَى أُمِّهِ كَمُعَاذَ، وَمُعَوَّذَ، وَعَوْذَ، وَيُقَالُ عَوْفُ، بَنَى عَفْرَاءَ. وَأَبُوهُمْ الْحَارِثُ. وَبِلَالُ بْنُ حَمَامَةَ أَبُوهُ رِيَّاحُ. سُهَيْلُ وَسَهْلُ وَصَفْوَانُ بَنُو بِيضَاءَ أَبُوهُمْ وَهَبُ. شُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ أَبُوهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَطَّاعِ بْنِ بَحِيَّةَ أَبُوهُ مَالِكُ. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَةِ أَبُوهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَةَ أَبُوهُ إِبْرَاهِيمُ.

(النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم) وفائدة هذا النوع دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم (هم أقسام: الأول) من نسبه (إلى أمه كمعاذ ومعوذ وعوذ. ويقال: عوف) بالفاء (بنى عفراء) بنت عبيد بن ثعلبة من بنى النجار (وأبوهم الحارث) بن رفاعة بن الحارث من بنى النجار أيضاً. وشهد بنو عفراء بذكره. فقتل بها معوذ وعوف وبقي معاذ إلى زمن عثمان. وقيل: إلى زمن عليّ قُتِفِي بصفين. وقيل: جرح ببدر أيضاً. فرجع إلى المدينة فمات بها (وبلال بن حمامة) الحبشى المؤذن (أبوه رياح. سهيل وسهل. وصفوان بن بيضاء أبوهم وهب) بن ربيعة بن عمرو بن عامر القرشى الفهرى. واسم بيضاء دعد.

قال سفيان بن عيينة: أكبر أصحاب النبى ﷺ فى السن أبو بكر، وسهيل بن بيضاء. مات سهيل وسهل فى حياته ﷺ. وصلى عليهما فى المسجد كما فى صحيح مسلم عن عائشة. وكانت وفاة سهيل سنة تسع (شرحبيل بن حسنة أبو عبد الله بن المطاع) الكندى. وحسنة مولاة لمعمر الجمحى. وما ذكره المصنف كابن الصلاح من أنها أمه جزم به غير واحد. وقال الزبير بن بكار: ليست أمه، وإنما تبنته. عبد الله (بن بحينة) أبوهم مالك) القشبي الأزدي الأسدى وهؤلاء صحابة، ومن التابعين فمن بعدهم (محمد) ابن الحنفية أبوهم علي بن أبي طالب) واسم أمه خولة من بنى حنيفة (إسماعيل بن عليّة) أبوهم إبراهيم) وعليّة أمه بنت حسان مولاة بنى شيبان، وزعم علي بن حجر أنها ليست أمه بل جدته أم أمه.

وقد صنف فى هذا القسم الحافظ علاء الدين مغلطاي تصنيفاً حسناً فى ثلاث وستين ورقة، وذكر المصنف فى تهذيبه أنه ألف فيه جزءاً ولم تقف عليه.

الثانى: إلى جدته كيعلى بن منية، كركبة، هي أم أبيه. وقيل: أمه بشير ابن الخصاصية بتخفيف الياء هي أم الثالث من أجداده. وقيل: أمه. أبوه معبد.

الثالث: إلى جده. أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه. عامر بن عبد الله بن الجراح. حمل بن النابغة هو ابن مالك بن النابغة، مجمع بالفتح والكسر. ابن جارية بالجيم، هو ابن يزيد بن جارية. ابن جريح عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح. بنو الماجشون - بكسر الجيم وضم الشين -، منهم يوسف ابن يعقوب بن أبى سلمة، الماجشون، هو لقب يعقوب جرى على بنه وبني أخيه عبد الله بن أبى سلمة الماجشون ومعناه

(الثانى: من نسب إلى جدته) دنيا أو عليا (كيعلى بن منية) بضم الميم وسكون النون وتخفيف التحتية (كركة) صحابى مشهور (هي أم أبيه) قاله الزبير بن بكار، وابن ماكولا (وقيل: أمه) هو من روائد المصنف، وعزى للجمهور والبخارى وابن المدينى والقعنبي ويعقوب بن شيبة وابن جرير وابن قانع والطبرانى وابن منده وآخرين، ورجحه المزى وابن عبد البر.

وقال ابن وضاح: أبوه وهموه، وهي بنت الحارث بن جابر. قاله ابن ماكولا.

وقال الطبرانى: بنت جابر عمة عتبة بن أبى عبيد.

وقال الدارقطى: بنت غزوان أخت عتبة، ورجحه المزى، وأبوه أمية بن أبى عبيد (بشير بن الخصاصية بتخفيف الياء) صحابى مشهور (هي أم الثالث من أجداده) أى ضبارى الآتى (وقيل: أمه) واسمها كبشة. وقيل: مارية بنت عمرو بن الحارث الغطريف (أبوه معبد) وقيل: نذير. وقيل: يزيد. وقيل: شراحيل بن سبغ بن ضبارى بن سدود ابن شيان بن ذهل، ومن ذلك من المتأخرين عبد الوهاب بن سكية هي أم أبيه، وأبوه على بن على، وابن تيمية هي جلة عليا من وادى التيم.

(الثالث: من نسب إلى جده) منهم (أبو عبيدة بن الجراح رضى الله تعالى عنه، عامر بن عبد الله بن الجراح. حمل) بالحاء المهملة والميم المفتوحين (ابن النابغة هو) حمل (بن مالك بن النابغة) بن جارية بن ربيعة الهذلى، أبو نضلة، له رواية عاش إلى خلافة عمر، وفى الصحابة أيضاً حمل بن سعدانة الكلبي من أهل دومة، لا ثالث لهما

الْأَيْضُ وَالْأَحْمَرُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى الْفَقِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.
ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ. أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ ابْنُ
مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، بَنُو أَبِي شَيْبَةَ أَبُو بَكْرٍ وَعَثْمَانُ وَالْقَاسِمُ. بَنُو مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي
شَيْبَةَ.

الرَّابِعُ: إِلَى أَجْنَبِيٍّ لِسَبَبِ كَالْمُقَدَّادِ بْنِ عَمْرٍو الْكَنْدِيُّ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ
الْأَسْوَدِ لِأَنَّهُ كَانَ فِي حَجَرِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ قَتْبَاهُ، وَالْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ هُوَ
زَوْجُ أُمِّهِ وَأَبُوهُ وَأَصْلُهُ.

فى الاسم (مجمع بالفتح والكسر ابن جارية بالجيم) والتحتية (هو ابن يزيد بن
جارية) هؤلاء صحابة (ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. بنو الماجشون
بكسر الجيم وضم الشين) المعجمة (منهم: يوسف بن يعقوب بن أبى سلمة الماجشون
هو لقب يعقوب جرى على بنيه وبنى أخيه عبد الله بن أبى سلمة ومعناه) بالفارسية
(الأيض والأحمر. ابن أبى ليلى الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى. ابن
أبى مليكة عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة. أحمد بن حنبل هو ابن محمد بن
حنبل. بنو أبى شيبة أبو بكر وعثمان) الحافظان (والقاسم بنو محمد بن أبى شيبة)
إبراهيم بن عثمان الواسطى.

(الرابع:) من نسب (إلى أجنبى لسبب، كالمقداد بن عمرو) بن ثعلبة،
(الكندى. يقال له: ابن الأسود، لأنه كان فى حجر الأسود بن عبد يغوث قتبناه)
فنسب إليه. (الحسن بن دينار) أحد الضعفاء (هو زوج أمه، وأبوه وأصل).

قال ابن الصلاح: وكان هذا خفى على ابن أبى حاتم حيث قال: هو الحسن
ابن دينار بن واصل، فجعل واصلاً جده، وقال العراقى: جعل بعضهم ديناراً جده
وأباه واصل.

النوع الثامن والخمسون: النسب على خلاف ظاهرها

أبو مسعود البدرى: لم يشهدنا في قول الأكثرين بل نزلها. سليمان التيمي: نزل فيهم ليس منهم. أبو خالد الدالانى نزل في بنى دالان، بطن من همدان وهو أسدى مولاهم. إبراهيم الخورى، بضم المعجمة وبالزأى ليس من الخور بل نزل

(النوع الثامن والخمسون: النسب التى على خلاف ظاهرها): قد ينسب الراوى إلى نسبة من مكان أو وقعة به أو قبيلة أو صفة، وليس الظاهر الذى يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً، بل لعارض عرض من نزوله ذلك المكان أو تلك القبيلة ونحو ذلك.

من ذلك (أبو مسعود) عقبة بن عمرو الأنصارى الخزرجى (البدرى، لم يشهدنا) أى بدرأ (فى قول الأكثرين) منهم: الزهرى وابن إسحاق والواقدى وابن سعد وابن معين والحربى وابن عبد البر (بل نزلها) وقال الحربى: سكنها، وقال البخارى: شهدنا، واختاره أبو عبيد القاسم بن سلام، وجزم به الكلبي ومسلم فى الكنى وآخرون (سليمان) بن طرخان (التيمي) أبو المعتمر (نزل فيهم) أى فى بنى تيم (ليس منهم). أبو خالد الدالانى نزل فى بنى دالان بطن من همدان، وهو أسدى مولاهم. إبراهيم) بن يزيد (الخورى بضم المعجمة وبالزأى ليس من الخور بل نزل شعبهم بمكة. عبد الملك) ابن سليمان (العرزمى نزل جبانة عرزم) وهى قبيلة (من فزارة بالكوفة) فنسب إليهم (محمد بن سنان العوقى فتحها) أى الواو (وبالقاف، باهلى نزل فى العوقة بطن من عبد القيس) فنسب إليهم (أحمد بن يوسف السلمى) الذى روى (عنه مسلم، هو أزدى، وكانت أمه سلمية) فنسب إليهم (أبو عمرو بن نجيد كذلك فإنه حافده) أى ولد ولده (وأبو عبد الرحمن السلمى الصوفى كذلك فإن جده ابن عم أحمد بن يوسف، كانت أمه بنت أبى عمرو) بن نجيد (المذكور. مقسم مولى ابن عباس) هو مولى عبد الله بن الحارث، قيل له: مولى ابن عباس للزومه إياه (يزيد الفقير: أصيب فى فغار ظهره) وكان يشكو منه فقيل له ذلك (خالد) بن مهران (الحذاء: لم يكن حذاء وكان يجلس فيهم) فقيل له ذلك، وقيل: كان يقول: احذ على هذا النحو، فلقب بذلك.

شعبيهم بمكة، عبد الملك العزمى، نزل جبانة عزم قبيلة من فزارة بالكوفة. محمد بن سنان العوقى بفتحها، وبالقف، باهلى نزل فى العوقة بطن من عبد القيس. أحمد بن يوسف السلمى عنه مسلم، هو أزدى وكانت أمه سلمية، وأبو عمرو بن نجيد السلمى كذلك فإنه حافله، وأبو عبد الرحمن السلمى الصوفى كذلك فإن جده ابن عم أحمد بن يوسف كانت أمه بنت أبى عمرو المذكور، ميسم مولى ابن عباس هو مولى عبد الله بن الحارث، قيل مولى ابن عباس للزومه إياه. يزيد الفقير أصيب فى فغار ظهره. خالد الحذاء لم يكن حذاء وكان يجلس فيهم.

النوع التاسع والخمسون: المبهمات

صنف فيه عبد الغنى ثم الخطيب، ثم غيرهما وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب وهذبت وترتبته ترتيباً حسناً وضمنت إليه نقائس،

(النوع التاسع والخمسون: المبهمات) أى معرفة من أبهم ذكره فى المتن أو الإسناد من الرجال والنساء (صنف فيه) الحافظ (عبد الغنى) بن سعيد المصرى (ثم الخطيب) فذكر فى كتابه مائة واحداً وسبعين حديثاً، ورتب كتابه على الحروف فى الشخص المبهم، وفى تحصيل الفائدة منه عسر، فإن العارف باسم المبهم لا يحتاج إلى الكشف عنه، والجاهل به لا يدري مقلته.

(ثم غيرهما) كآبى القاسم بن بشكوال، وهو أكبر كتاب فى هذا النوع وأنفسه جمع فيه ثلاثمائة واحداً وعشرين حديثاً، لكنه غير مرتب، وكأبى الفضل بن طاهر، ولكنه جمع فيه ما ليس من شرط المبهمات.

قال المصنف: (وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب وهذبت وترتبته ترتيباً حسن) على الحروف فى راوى الحديث وهو أسهل للكشف (وضمنت إليه نقائس) آخر زيادة عليه، ومع ذلك فالكشف منه قد يصعب لعدم اختصار اسم صحابى ذلك الحديث، وفاته أيضاً الجم الغفير، فجمع الشيخ ولى الدين العراقى فى ذلك كتاباً سماه «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» جمع فيه كتاب الخطيب وابن بشكوال والمصنف، مع زيادات آخر ورتبه على الأبواب وهو أحسن ما صنف فى هذا النوع.

وَيَعْرِفُ بَوْرُودَهُ مُسَمًّى فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ. وَهُوَ أَقْسَامٌ: أَبْهَمُهَا رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَجُّ كُلُّ عَامٍ هُوَ الْأَقْرَعُ ابْنُ حَابِسٍ.

ومن الناس من أفرد مبهمات كتاب مخصوص كشيخ الإسلام فى مقدمة شرح البخارى عقد فيها فصلاً لمبهمات استوعبت ما وقع فيه.

قال الشيخ ولى الدين: ومن فوائد تبين الأسماء المبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوقة إليه، وأن يكون فى الحديث متبقة له فيستفاد بمعرفة فضيلته، وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن فى غيره من أفاضل الصحابة، وخصوصاً إذا كان ذلك من المناققين، وأن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفة هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلامه، وإن كان المبهم فى الإسناد فمعرفة تفيد ثقته أو ضعفه ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها.

(ويعرف) المبهم (ببوروده مسمى فى بعض الروايات) وذلك واضح، وبتنصيص أهل السير على كثير منهم، وربما استدلوا ببورود حديث آخر أسند لذلك الراوى المبهم فى ذلك؛ قال العراقى: وفيه نظر، لجواز وقوع تلك الواقعة لاثنتين؛

(وهو أقسام) الأول هو (أبهمها رجل وامرأة) أو رجلان أو امرأتان، أو رجال أو نساء (كحديث ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله الحج كل عام؟، هو الأقرع بن حابس) بن عقال، قاله الخطيب، واقتصر عليه المصنف فى كتاب المبهمات، وكذا سُمى فى مسند أحمد وغيره، وقيل: هو سراقه بن مالك كذا فى حديث سفيان من رواية ابن المقرئ، وقيل: هو سراقه بن مالك كذا فى حديث سفيان من رواية ابن المقرئ، وقيل: عكاشة بن محصن: قاله ابن السكن.

وحديث أن النبى ﷺ رأى رجلاً قائماً فى الشمس، الحديث. قال الخطيب: هو أبو إسرائيل قيصر العامرى.

قال عبد الغنى: ليس فى الصحابة عليهم السلام من يشاركه فى اسمه وكنيته ولا يعرف إلا فى هذا الحديث.

ومن ذلك الإسناد ما رواه أبو داود من طريق حجاج بن قرافصة عن رجل عن أبى سلمة عن أبى هريرة: «المؤمن غر كريم» يحتمل أن هذا الرجل يحى بن أبى

وَحَدِيثُ السَّائِلَةِ عَنْ غُسْلِ الْحَيْضِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذِي فِرْصَةً» هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ أَسْمَاءُ بِنْتُ سُكُلٍ.
الثانى: الابنُ وَابْنَتُ كَحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةٍ فِي غُسْلِ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَاءِ وَسَدْرِ، هِيَ زَيْنَبُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ابْنُ اللَّتْبِيَةِ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى بَنِي لَتَبٍ بِإِسْكَانِ التَّاءِ. وَقِيلَ: الْأَتْبِيَةُ، وَلَا يَصَحُّ، ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ عَبْدُ اللَّهِ. وَقِيلَ: عَمْرُو.

كثير، فقد رواه أبو داود الترمذى من حديث بشر بن رافع عنه، عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

(وحدِيثُ السَّائِلَةِ عَنْ غُسْلِ الْحَيْضِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خُذِي فِرْصَةً) مِنْ مَسْكِ فَتَطْهَرُ بِهَا الْحَدِيثُ (١).

رواه الشيخان من رواية منصور بن صفية عن أمه عائشة: أن امرأة سألت النبي ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ فَذَكَرَهُ.

(هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ) الْأَنْصَارِيَّةُ قَالَهُ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ (وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: أَسْمَاءُ بِنْتُ سُكُلٍ) بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَالْكَافِ. وَقِيلَ: بِسُكُونِ الْكَافِ.

قال المصنف فى مبهمات: فيحتمل أن تكون القصة جرت للمرأتين فى مجلس أو مجلسين، وحديث البخارى عن عائشة (٢) أيضاً: دخل النبى ﷺ فرأى امرأة فقال: من هذه؟ فقلت: فلانة لا تنام، فقال: مه. قال الخطيب: هى الحولاء بنت تويت بنت حسب بن أسد بن عبد العزيز. وذلك مصرح به عند مسلم، وحديثه فى ليلة القدر «قتلاحي رجلان» (٣) هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبى حذر، قاله ابن دحية. وحديث أبى هريرة أن امرأتين من هذيل الحديث (٤)، اسم الضاربة أم عفيف بنت

(١) صحيح: وقد تقدم.

(٢) برقم (٤٣) فى كتاب الإيمان، باب: أحب الدين إلى الله أدومه، وهو عند مسلم (٧٨٥) فى كتاب صلاة المسافرين، باب: أمر من نعى فى صلاته أو استعجم عليه القرآن.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٤٩) فى كتاب الإيمان، باب: خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٥٧٥٨) فى كتاب الطب، باب: الكهانة، ومسلم (١٦٨١) فى كتاب القسامة، باب: دية الجنين ووجوب الدية فى قتل الخطأ.

وَقِيلَ غَيْرُهُ: واسمُهَا عاتِكةٌ.

مشروح، وذات الجنين مليكة بنت عويم، وقيل: عويم. وحديث إن عبادة بن الصامت وهو أحد النقباء ليلة العقبة الحديث، بقية النقباء سعد بن زرارة، وسعد بن الربيع، وسعد بن خيثمة، والمنذر بن عمرو، وعبد الله بن رواحة، والبراء بن معرور، وأبو الهيثم بن البيهان، وأسيد بن حضير، وعبد الله بن عمرو بن حرام، ورافع بن مالك. وحديث أم زرع بطوله، الأولى والتاسعة لم يسميا. والثانية عمرة بنت عمرو. والثالثة حبي بنت كعب. والرابعة مههد بنت أبي هرمة. والخامسة كبشة. والسادسة هند. والسابعة حبي بنت علقمة والثامنة دوس بنت عبد. ويروى أسماء بنت عبد. والعاشرة كبشة بنت الأرقم. والحادية عشرة أم زرع بنت أكمل بن ساعدة، وقيل: عاتكة.

(الثانى: الابن والبنت) والأخ والأخت والابن والابنات والأخوان وابن الأخ وابن الأخت (كحديث أم عطية فى غسل بنت النبى ﷺ بماء وسدر، وهى زينب رضى الله تعالى عنها) زوجة أبى العاص بن الربيع (ابن اللبينة) الذى استعمل النبى ﷺ على الصدقة، فقال: هذا لكم وهذا لى اسمه (عبد الله) كما فى صحيح البخارى، وهذه النسبة (إلى بنى لثب بإسكان التاء) الفوقية وضم اللام بطن من الأزد (وقيل) فيه ابن (اللبينة) بالهمزة (ولا يصح، ابن أم مكتوم) تكرر فى الأحاديث اسمه (عبد الله) ابن زائد، قاله قتادة ورجحه البخارى، وابن حبان (وقيل: عمرو) بن قيس، حكاه ابن عبد البر عن الجمهور منهم الزهرى وابن إسحاق وموسى بن عقبة والزبير بن بكار وأحمد بن حنبل ورجحه ابن عساکر والمزى، وجعل زائدة جده.

قال ابن حبان وغيره: من قال ابن زائدة فقد نسبه إلى جده (وقيل غيره) فقيل: عبد الله بن شرحبيل بن قيس بن زائدة. واختاره ابن أبى حاتم وحكاه عن ابن المدينى والحسين بن واقد، وقيل: عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس بن زائدة، وقيل: عبد الله بن الأصم.

قال ابن حبان: وكان اسمه الحين فسماه النبى ﷺ عبد الله (و) أمه (اسمها عاتكة) ومن ذلك: حديث أن عمر رأى حلة سبراء، الحديث، وفيه فكساها عمر أخا له مشركا بمكة^(١). هو أخوه لامه عثمان بن حكيم بن أمية السلمى، قاله ابن بشكوال

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٨٨٦) فى كتاب الجمعة، باب: يلبس أحسن ما يجد، ومسلم (٢٠٦٨) فى كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة.

الثالث: العَمُّ وَالْعَمَّةُ كرافع بن خديج عن عمه هو ظهير بن رافع، زيادة ابن علاقة عن عمه، هو قطبة بن مالك. عمه جابر التى بكت أباه يوم أحد هي فاطمة بنت عمرو، وقيل: هند.

وحديث ربيع بن حراش، عن امراته عن أخت حذيفة فى التحلى بالفضة، هى فاطمة، وقيل: خولة. وحديث عقبة بن عامر قلت: يا رسول الله إن أختى نذرت أن تمشى الحديث^(١). هى أم حبان بالكسر والموحدة بنت عامر، ذكره ابن ماكولا. وحديث اليهود: فأسلم منهم ابنا شعبة. أحدهما ثعلبة والآخر أسد، أو أسيد أو أسيد أقال. وحديث قال أبى بكر لعائشة: «إنما هما أخواك وأختك» هم عبد الرحمن، ومحمد، وأسماء، وأم كلثوم. وحديث جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط مسلمة، فجاء أخوها يطلبانها، هما عمارة والوليد ابنا عقبة، قاله ابن هشام وغيره. وحديث هل فى البيت إلا قرشى؟ قالوا: غير ابن أختنا، الحديث هو النعمان بن مقرن.

(الثالث: العم والعمة) قال ابن الصلاح: ونحوهما، أى كالأخ والخالة والاب والام والجد والجددة وابن أو بنت العم والعمة والأخ والخالة (كرافع بن خديج عن عمه) فى النهى عن المخابرة (هو ظهير) بضم الظاء المعجمة (ابن رافع) بن ظهير بن الحارث (زياد بن علاقة عن عمه) مرفوعاً اللهم إنى أعوذ بك من منكرات الأخلاق، الحديث رواه الترمذى^(٢) (هو قطبة بن مالك) الثعلبى كما فى صحيح مسلم^(٣)، فى حديث آخر ومن ذلك (عمة جابر التى بكت أباه) لما قتل (يوم أحد) كما فى الصحيح (هى فاطمة بنت عمرو) بن حرام، وقعت مسماة فى مسند الطيالسى (قيل: هند) قاله الواقدى، ومن ذلك حديث ابن عباس، أهدت خالتى إلى النبى ﷺ سمناً، وأقطار، وأضباً، قيل: اسمها هزيمة. وقيل: حفيدة بنت الحارث. وتكنى أم حفيد. وقيل: أم عتيق. وحديث أبى هريرة «كنت أدعو أُمى إلى الإسلام» الحديث^(٤). اسمها أمية بنت

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٦٦) فى كتاب الحج، باب: من نذر المشى إلى الكعبة،

ومسلم (١٦٤٤) فى كتاب النذر، باب: من نذر أن يمشى إلى الكعبة.

(٢) برقم (٣٦٦١) فى كتاب الدعوات، باب: (١٠).

(٣) حديث رقم (٤٥٧) فى كتاب الصلاة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٤٩١) فى كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أسير هزيمة

الدوسى رحمه الله.

الرَّابِعُ: الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ زَوْجٌ سَيِّعَةٌ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ. زَوْجٌ بُرُوعٌ بِالْفَتْحِ.
وَعِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِالْكَسْرِ. هَلَالُ بْنُ مُرَّةَ.

النوع الستون: التَّوَارِيخُ وَالْوَفَايَاتُ

هُوَ فَنٌ مُهِمٌّ بِهِ يُعْرَفُ اتِّصَالُ الْحَدِيثِ وَانْقِطَاعُهُ، وَقَدْ ادَّعَى قَوْمُ الرَّوَايَةِ
عَنْ قَوْمٍ فَتَنَ فِي التَّارِيخِ فَظَهَرَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا الرَّوَايَةَ عَنْهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ بِسَنِينَ.

صفيح بن الحارث بن دوس. قاله ابن قتيبة. وحديث أم كردم بن سفيان. قال: يا
رسول الله خرجت أنا وابن عم لى فى الجاهلية فحفى. فقال: من يعطينى نعلًا أنكحه
ابنتى. الحديث.

قال الخطيب: ابن عمه ثابت بن المرفع.

وحديث نافع تزوج ابن عمر بنت خاله عثمان بن مظعون. فقالت أمها: بتى
تكره ذلك. اسم بنت خاله رنب. وأمها خولة بنت حكيم بن أمية.

(الرابع: الزوج والزوجة) والعبد وأم الولد (زوج سيعة) الأسلمية التى ولدت بعد
وفاته بليال. الحديث فى الصحيحين هو (سعد بن خولة زوج بروع) بنت واشق
(بالفتح) للباء عند أهل اللغة (وعند المحديثين بالكسر) هو (هلال بن مرة) الأشجعى
ومثل ابن الصلاح للزوجة بزوجة عبد الرحمن بن الزبير التى كانت تحت رفاعه
القرظى. فطلقها. اسمها تيممة بنت وهب. وقيل: تيممة بضم الياء. وقيل: سهيمة.
ومثال أم الولد حديث أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: أنها سألت أم سلمة
فقالت: إني أطيل ذيلى وأمشى. الحديث. هى حميدة ذكره النسائى. ومثال العبد
حديث جابر: أن عبد الحاطب قال: يا رسول الله: ليدخلن حاطب النار. اسمه سعد.
تنبيه:

من المهم ما لم يصرح بذكره بل يكون مفهومًا من سياق الكلام. كقول البخارى
«وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة» فالمقول له ذلك مطوى. وهو الأسود بن هلال.

(النوع الستون: التواريخ) لمواليد الرواة والسماع والقدوم للبلد. الفلانى
(والوفيات) لهم (هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قوم الرواية
عن قوم فنظر فى التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين) كما سأل
إسماعيل بن عياش رجلاً اختبأ: أى سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث

فروع:

الأول: الصحيح فى سنن سيدنا محمد سيد البشر رسول الله ﷺ وصاحبه أبى بكر وعمر رضي الله عنهما ثلاث وستون، وقبض رسول الله ﷺ ضحى الاثنين لثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته ﷺ إلى المدينة

عشرة ومائة. فقال: أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين، فإنه مات سنة ست ومائة. وقيل: خمس. وقيل: أربع. وقيل: ثلاث. وقيل: ثمان. وسأل الحاكم محمد بن حاتم الكسبي عن مولده لما حدث عن عبد بن حميد. فقال: سنة ستين ومائتين. فقال. هذا سمع من عبد بعد موته بثلاثة عشرة سنة. قال حفص بن غياث القاضى: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعنى منه ومن من كتب عنه.

وقال سفيان الثوري لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ.

وقال حسان بن يزيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ. نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه.

وقال أبو عبد الله الحميدى: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهم بها: العلل. والمؤتلف والمختلف. ووفيات الشيوخ، وليس فيه كتاب يعنى على الاستقصاء وإلا ففيه كتب كالوفيات لابن زبر ولابن قانع. وذيل علي بن زبر الحافظ عبد العزيز بن أحمد الكتانى. ثم أبو محمد الأصفهاني. ثم الحافظ أبو الحسن بن الفضل. ثم الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحسينى. ثم المحدث أحمد بن أبيك الديماطى. ثم الحافظ أبو الفضل العراقى.

فروع:

فى عيون من ذلك (الأول) فى وفاة النبى ﷺ وأصحابه العشرة (الصحيح فى سنن سيدنا محمد سيد البشر رسول الله ﷺ وصاحبه أبى بكر وعمر رضي الله عنهما ثلاث وستون) سنة، قاله الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وصححه ابن عبد البر والجمهور، وقيل: سن النبى ﷺ ستون، روى عن أنس وفاطمة البتول وعروة بن الزبير ومالك، وقيل: خمس وستون، روى عن ابن عباس وأنس أيضاً، ودغفل بن طلحة،

وَمِنْهَا التَّارِيخُ.

وقيل: اثنان وستون، قاله قتادة، وحكى الآخرون أيضاً فى أبى بكر، وحكى الأول فى عمر، وقيل: عاش عمر ستاً وستين وقيل: إحدى وستين، وقيل: تسعاً وخمسين، وقيل: سبعمائة وخمسين، وقيل: ستاً وخمسين، وقيل: خمسمائة وخمسين.

(وقبض رسول الله ﷺ ضحى) يوم (الاثنين) لثنتى عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته ﷺ إلى المدينة) لا خلاف بين أهل السير فى ذلك، إلا فى تعيين اليوم من الشهر، فالجمهور على ما ذكره المصنف، أنه فى يوم الثانى عشر، وقال موسى بن عقبة والليث بن سعد: مستهل الشهر، وقال سليمان التيمى: ثانى، قال العراقى: والقول الأول وإن كان قول الجمهور فقد استشكله السهيل من حيث التاريخ، وذلك لأن يوم عرفة فى حجة الوداع كان يوم الجمعة بالإجماع، لحديث عمر المتفق عليه، وحيث فلا يمكن أن يكون ثانى عشر ربيع الأول من السنة التى تليها يوم الإثنين، لا على تقدير كمال الشهور ولا نقصها، ولا كمال بعض ونقص بعض، لأن ذا الحجة أوله الخميس، فإن نقص هو والمحرّم وصفر كان ثانى عشر ربيع الأول يوم الخميس، وإن كملت الثلاثة فثانى عشره الأحد، وإن نقص بعض وكمل بعض فثانى عشره الجمعة أو السبت، قال: وقد رأيت بعض أهل العلم يجيب، بأن تفرض الشهور الثلاثة كوامل، ويكون قولهم: لاثنتى عشرة ليلة خلت منه، أى بأياهما كاملة، فيكون وفاته بعد استكمال ذلك، والدخول فى الثلاث عشر، قال: وفيه نظر من حيث إن الذى يظهر من كلام أهل السير نقصان الثلاثة أو اثنين منهما، بدليل ما رواه البيهقى بسند صحيح إلى سليمان التيمى أن رسول الله ﷺ مرضى لاثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت، فلزم نقصان ذى الحجة والمحرّم، وقوله: كانت وفاته ﷺ يوم العاشر، أى من مرضه فيدل على نقصان صفر أيضاً.

روى الواقدي عن أبى معشر عن محمد بن قيس قال: اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لإحدى عشرة بقيت من صفر إلى أن قال: اشتكى ثلاثة عشرة يوماً، وتوفى يوم الإثنين لليلتين خلتا من ربيع، فهذا يدل على نقص الشهر أيضاً، إلا أنه جعل مدة مرضه أكثر مما فى حديث التيمى، ويجمع بينهما بأن المراد بهذا ابتداء مرضه، وبالأول اشتداده، والواقدي وإن ضعف فى الحديث فهو من أئمة السير، وأبو معشر نجح مختلف فيه.

وروى الخطيب فى الرواة عن مالك من رواية سعيد بن مسلمة بن قتيبة الباهلى: ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: لما قبض رسول الله ﷺ مرض ثمانية فتوفى لليلتين خلتا من ربيع الأول، الحديث. فأتضح أن قول التيمى ومن وافقه راجح، من حيث التاريخ قال: وقول المصنف كابن الصلاح ضحى، يشكل عليه ما فى صحيح مسلم (١) من رواية أنس: آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ، الحديث، وفيه توفى من آخر ذلك اليوم، وهذا يدل على أنه تأخر بعد الضحى، ويجمع بينهما بأن المراد أول النصف الثانى، ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: مات رسول الله ﷺ ارتفاع الضحى وانتصاف النهار يوم الإثنين وذكر موسى بن عقبة فى مغازيه عن ابن شهاب: توفى يوم الاثنين حين زالت الشمس (ومنها) أى من الهجرة (التاريخ) هذه فائدة رادها المصنف.

وروى البخارى فى صحيحه عن سهل بن سعد قال: ما عدّوا من مبعث النبى ﷺ ولا من متوفاه إنما عدّوا من مقدمه المدينة (٢).

وروى فى تاريخه الصغير عن ابن عباس قال: كان التاريخ فى السنة التى قدم فيها النبى ﷺ، وروى أيضاً عن ابن المسيب: قال عمر متى نكتب التاريخ؟ فجمع المهاجرين، فقال له علي: من يوم هاجر النبى ﷺ، فكتب التاريخ.

وروى ابن خيثمة فى تاريخه عن ابن سيرين، أن رجلاً من المسلمين قدم من اليمن، فقال لعمر: رأيت باليمن شيئاً يسمونه التاريخ، يكتبون من عام كذا وشهر كذا، فقال عمر: إن هذا الحسن. فأرخوا. فلما أجمع على أن يؤرخ شاور. فقال قوم: بمولد النبى ﷺ. وقال قوم: بالمبعث. وقال قوم: حين خرج مهاجراً من مكة. وقال قائل: بالوفاة حين توفى. فقال أرخوا خروجه من مكة إلى المدينة.

ثم قال: بأى شهر نبداً فنصيره أول السنة؟ فقالوا: رجب فإن أهل الجاهلية كانوا يعظمونه. وقال آخرون: شهر رمضان. وقال آخرون: ذو الحجة فيه الحج. وقال آخرون: الشهر الذى خرج فيه من مكة. وقال آخرون: الشهر الذى قدم فيه. فقال

(١) برقم (٤١٩) فى كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٣٩٣٤) فى كتاب المناقب، باب: التاريخ من أين أرخوا التاريخ.

وَأَبُو بَكْرٍ فِي جَمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ

عثمان: أرخوا من المحرم أول السنة. وهو شهر حرام. وهو أول الشهور فى العدة وهو منصرف الناس عن الحج. فصيروا أول السنة المحرم. وكان ذلك فى سنة سبع عشرة.

وقد روى سعيد بن منصور فى سننه بسند حسن عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فى قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ قال: الفجر شهر المحرم. وهو فجر السنة.

قال شيخ الإسلام ابن حجر فى أماليه: بهذا يحصل الجواب عن الحكمة فى تأخير التاريخ من ربيع الأول إلى المحرم. بعد أن اتفقوا على جعل التاريخ من الهجرة. وإنما كانت فى ربيع الأول.

وروى ابن عساكر فى تاريخه بسنده عن ميمون بن مهران قال: رفع إلى عمر صك سجله شعبان فقال: أى شعبان! الذى نحن فيه؟ أم الذى مضى أم الذى هو آت؟ ثم قال للمصحابة: ضموا للناس شيئاً يعرفونه من التاريخ. فأجمعوا على الهجرة. لكن رأيت فى مجموع بخط ابن القمامح عن ابن الصلاح أنه قال: ذكر أبو طاهر بن محسن الزياىدى فى كتاب الشروط: أن رسول الله ﷺ أرخ بالهجرة حين كتب الكتاب لنصارى نجران، وأمر علياً أن يكتب فيه: إنه كتب لخمسة من الهجرة، قال: فالمرخ بها إذن رسول الله ﷺ، وعمر تبعه فى ذلك، وقد أشبعت الكلام فى ذلك فى مؤلف مستقل يختص بهذه المسألة.

(و) توفى (أبو بكر) رضى الله تعالى عنه (فى جمادى الأول سنة ثلاث عشرة) يوم الإثنين، وقيل ليلة الثلاثاء بين المغرب والعشاء لثمان، وقيل: لثلاث بقين، وقيل: فى جمادى الآخرة ليلة الإثنين لسبع عشرة مضت منه، وقيل: يوم الجمعة لسبع ليال بقين، وقيل: لثمان بقين منه، والصحيح الذى جزم به الأئمة وصححه الحفاظ وثبت بأسانيد صحيحة عن عائشة وغيرها عشية ليلة يوم الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة.

(و) قتل (عثمان فيه) أى ذى الحجة يوم الجمعة ثانى عشرة، وقيل: ثامنه، وقيل: ثامن عشره، وقيل: ثانى عشره، وقيل: ثالث عشره (سنة خمس وثلاثين) وقيل: أول سنة ست وثلاثين، وفى تاريخ البخارى سنة أربع وثلاثين، قال ابن ناصر: وهو خطأ من راويه وهو (ابن اثين وثمانين) قاله أبو اليقظان، وادعى الواقدى الاتفاق عليه (وقيل ابن تسعين وقيل غيره) فقال ابن إسحق ابن ثمانين، وقال قتادة ست وثمانين، وقيل: ثمان وثمانين (و) قتل (على فى شهر رمضان) ليلة الحادى والعشرين منه، وقيل: يوم الجمعة. وقيل: ليلتها سابع عشرة وقيل: حادى عشرة، وقيل: غير

وعُمِرُ فى ذى الحِجَّةِ سَنَةً ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ، وَعُثْمَانُ رضي الله عنه فى سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ابْنِ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ سَنَةً. وَقِيلَ: ابْنُ تِسْعِينَ، وَقِيلَ: غَيْرُهُ، وَعَلَى رَضَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ فى شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةُ أَرْبَعِينَ ابْنِ ثَلَاثَ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ، وَقِيلَ: خَمْسٌ، وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فى جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، قَالَ الْحَاكِمُ: كَانَا ابْنَى أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ غَيْرَ قَوْلِهِ،

ذلك (سنة أربعين) وقال ابن زبير سنة تسع وثلاثين، وهو وهم لم يتابع عليه، وهو (ابن ثلاث وستين وقيل أربع وستين) (وقيل خمس) وستين وقيل اثنتين وستين وقيل ثمان وخمسين، وقيل سبع وخمسين (وطلحة والزبير) ماتا معاً (فى) يوم واحد قتلا فى وقعة الجمل وقيل الآخر، يوم الخميس، وقيل يوم الجمعة عاشر (جمادى الأولى) وعليه الجمهور (سنة ست وثلاثين) ومن قال فى رجب أو ربيع فقولان مرجوحان (قال الحاكم كانا ابني أربع وستين) سنة وهو قول الواقدي وتابعه ابن حبان (وقيل غير قوله) فقال أبو نعيم: كان لطلحة ثلاث وستون، وقال عيسى بن طلحة اثنتان وستون، وقال المدائني ستون وقيل خمس وسبعون، وقيل كان للزبير سبع وستون، وقيل ست وستون، وقيل ستون، وقيل بضع وخمسون، وقيل خمس وسبعون.

فائدة:

قال الزبير بن بكار: أغرق الناس فى القتل عمارة بن حمزة بن مصعب بن الزبير ابن العوام، قتل عمارة وأبوه حمزة يوم قديد وقتل مصعباً عبد الملك بن مروان، وقتل الزبير يوم الجمل، وقتل العوام يوم الفجار زاد أبو منصور الثعالبي فى كتابه لطائف العارف: وقتل خويلد أبو العوام فى حرب خزاعة، قال: ولا نعرف من العرب والعجم سنة مقتولين فى نسب إلا فى آل الزبير رضي الله عنه.

(و) توفى (سعد بن أبى وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح) وقيل: سنة خمسين وقيل إحدى وقيل أربع وقيل ست وقيل سبع وقيل ثمان (ابن ثلاث وسبعين) وقيل أربع وسبعين، وقيل اثنتين وثمانين وقيل ثلاث وثمانين، وهو آخر العشرة موتاً (و) توفى (سعيد) بن زيد (سنة إحدى وخمسين) وقيل اثنتين وقيل ثمان وخمسين (ابن ثلاث) وسبعين (أو أربعة وسبعين) قال الأول المدائني والثانى الفلاس (و) توفى (عبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين) وقيل: إحدى وقيل: ثلاث (ابن خمس وسبعين) وقيل اثنتين وسبعين وقيل ثمان وسبعين (و) توفى (أبو عبيدة) بطاعون عمواس (سنة ثمانى عشرة) وهو (ابن ثمان وخمسين) بلا خلاف فى الأمرين (وفى بعض هذا خلاف) كما تقدم التنبيه عليه (رضى الله تعالى عنهم أجمعين).

وسعد بن أبى وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح ابن ثلاث وسبعين، وسعيد سنة إحدى وخمسين ابن ثلاث أو أربع وسبعين وعبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين ابن خمس وسبعين، وأبو عبيدة سنة ثمان عشرة ابن ثمان وخمسين، وفى بعض هذا خلاف، وغيره أجمعين.

الثانى: صحابيان عاشا ستين سنة فى الجاهلية وستين فى الإسلام وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين حكيم بن حزام، وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام، قال ابن إسحاق: عاش حسان وأباؤه الثلاثة كل واحد مائة وعشرين، ولا يعرف لغيرهم من العرب مثله، وقيل: مات حسان سنة خمسين.

الثانى: صحابيان عاشا ستين سنة فى الجاهلية وستين فى الإسلام وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين أحدهما (حكيم بن حزام) بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى الأسدى ابن أخى خديجة. وكان مولده فى جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة، وقيل مات سنة خمسين وقيل سنة ثمان وخمسين، وقيل ست وستين (و) الثانى (حسان وأباؤه الثلاثة) ثابت والمنذر وحرام (كل واحد منهم) مائة وعشرين سنة ولا نعرف لغيرهم من العرب مثله وقيل مات حسان سنة خمسين وقيل فى خلافة علي، وقيل سنة أربعين، أيام قتل علي، وقيل مات وهو ابن مائة سنة وأربعة وستين وكذا أبوه وجده، قاله ابن حبان، والجمهور على الأول.

تنبيهان:

أحدهما: فى الصحابة أيضاً من شارك حكيمًا وحسان فى ذلك، كحويطب بن عبد العزى القرشى العامرى، من مسلمة الفتح، عاش ستين سنة فى الجاهلية وستين سنة فى الإسلام كما رواه الواقدى، ومات سنة أربع وخمسين، وقيل اثنتين وخمسين، وسعيد بن يربوع، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون، وقيل أربع وعشرون، وحمن بفتح الحاء وسكون الميم وفتح النون الأولى آخره نون، فيما ضبطه ابن ماكولا، وقال بعضهم حمز، آخره زاي، أخو عبد الرحمن بن عوف، ذكر الزبير بن بكار والدراقطى فى كتاب الإخوة، وابن عبد البر أنه عاش ستين سنة فى الجاهلية وستين سنة فى الإسلام، ومات سنة أربع وخمسين، ومخرمة بن نوفل والد المسور، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون جزم به أبو زكريا بن منده فى جزء له، جمع فيه من عاش من الصحابة مائة وعشرين، وقيل عاش مائة وخمس عشرة، وقد ذكر ابن منده فى كتابه هذا جماعة عاشوا مائة وعشرين، ولكن لم يعلم كون نصفها فى الجاهلية

الثالث: أصحاب المذاهب المتبوعة: سفيان الثوري مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة مولده سنة سبع وتسعين. مالك بن أنس مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة. قيل: ولد سنة ثلاث وتسعين، وقيل إحدى وقيل أربع. أبو حنيفة النعمان بن ثابت مات ببغداد سنة خمسين ومائة ابن سبعين، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي مات بمصر آخر رجب سنة أربع ومائتين، وولد سنة خمسين ومائة، أبو عبد الله أحمد بن حنبل مات ببغداد فى شهر ربيع

ونصفها فى الإسلام كعاصم بن عدى العجلاني، مات سنة خمس وأربعين، والمتججد ناجية، ونافع بن سليمان العبدى، واللجلاج العامرى، وسعد بن جنادة العوفى، والد عطية، وفاته عدى بن حاتم الطائي قال ابن سعد: وخليفة توفى سنة ثمان وستين عن مائة وعشرين، وقيل ستة وستين، وقيل سبع، والنابغة الجعدي، ولبيد بن ربيعة. وأوس بن مفرء السعدى. ذكر الثلاثة الصريفيين. ونوفل بن معاوية ذكره ابن قتيبة. وعبد الغنى فى الكمال. ومن التابعين أبو عمرو الشيباني صاحب ابن مسعود. وزر بن حبيش. وقد خصت جزء ابن منده المذكور وزدت عليه ما فاته.

الثانى: قال الزبير بن بكار: كان مولد حكيم فى جوف الكعبة. قال شيخ الإسلام: ولا يعرف ذلك لغيره وما وقع فى مستدرک الحاكم من أن علياً ولد فيها ضعيف.

(الثالث) فى وفيات (أصحاب المذاهب المتبوعة) أبو عبد الله (سفيان) بن سعيد (الثوري) كان له مقلدون إلى بعد الخمسمائة (مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة) قال ابن حبان فى شعبان (مولده سنة سبع وتسعين)، وقيل: خمس وتسعين (و) أبو عبد الله (مالك) بن أنس مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة) قيل فى صفر وقيل صبيحة أربع عشرة من ربيع الأول (قيل ولد سنة ثلاث وتسعين وقيل) سنة (إحدى) وتسعين (وقيل أربع) وتسعين (وقيل سبع) وتسعين وقيل ستة وتسعين (أبو حنيفة النعمان بن ثابت مات ببغداد سنة خمسين ومائة) فى رجب، وقيل إحدى وخمسين، وقيل ثلاث (ابن سبعين) سنة فإن مولده سنة ثمانين (أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي مات بمصر) ليلة الخميس (آخر رجب سنة أربع ومائتين) وقال ابن حبان: آخر ربيع الأول، والأول أشهر (وولد سنة خمسين ومائة) بكرة من الشام، وقيل بعسقلان وقيل باليمن (أبو عبد الله أحمد بن حنبل مات ببغداد فى) ضحوة يوم الجمعة لاثنتى عشرة ليلة خلت من (شهر ربيع الآخر) وقيل ثلاث عشرة بقين منه، وقيل من ربيع الأول (سنة

الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولِدَ سنة أربع وستين ومائة.
الرابع: أصحابُ كُتُبِ الحديثِ المعتمدة: أبو عبد الله البخارى وُلِدَ يومَ
الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ومات ليلةَ الفطر
سنة ست وخمسين ومائتين ومُسْلِمٌ ماتَ بنيسابورَ خمسَ بقين من رجب سنة
إحدى وستين ومائتين ابنُ خمس وخمسين.

إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة) فى ربيع الأول رضى الله تعالى
عنهم أجمعين.

تنبيه:

من أصحاب المذاهب المتبوعة: الأوزاعى، وكان له مقلدون بالشام نحوًا من
مائتى سنة، ومات ببغداد سنة سبع وخمسين ومائة، وإسحاق بن راهويه، ومات سنة
ثمان وثلاثين ومائتين، وأبو جعفر بن جرير الطبرى، ووفاته سنة عشر وثلاثمائة وداود
الظاهرى، ووفاته فى ذى القعدة، وقيل فى رمضان ببغداد سنة تسعين ومائتين، ومولده
بالكوفة سنة ثنتين ومائتين.

(الرابع) فى وفيات (أصحاب كتب الحديث المعتمدة أبو عبد الله) محمد بن
إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الدال المهملة
وسكون الزاى وفتح الموحدة ثم هاء الجعفى (البخارى) نسبة إلى بخارى بالقصر أعظم
مدينة وراء النهر (ولد يوم الجمعة) بعد الصلاة (لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع
وتسعين ومائة ومات ليلة السبت وقت العشاء ليلة عيد (الفطر سنة ست وخمسين
ومائتين) بخرتكن قرية بقرب سمرقند، خرج إليها لما طلب منه وألى بخارى خالد بن
أحمد الدهلى أن يحمل له الجامع والتاريخ ليسمعه منه، فقال لرسوله: قل له أنا لا أذل
العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين، فأمره بالخروج من بلده فخرج إلى خرتكن وكان
له بها أقرباء فنزل عندهم، وسأل الله عز وجل أن يقبضه، فما تم الشهر حتى مات. له
من التصانيف غير الصحيح: الأدب المفرد، ورفع اليدين فى الصلاة، والقراءة خلف
الإمام، وير الوالدين، والتاريخ الكبير، والأوسط، والصغير. وخلق أفعال العباد.
والضعفاء وكلها موجودة الآن. وما لم نقف عليه: الجامع الكبير. ذكره ابن طاهر.
والمسند الكبير. والتفسير الكبير ذكره القزيرى. والأشربة ذكره الدارقطنى. والهة. ذكره
وراقة. وأسامى الصحابة. ذكره القاسم بن منده. وأبو القاسم البغوى. والوحدان: وهو
من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة. ذكره البغوى. والميسوط ذكره الخليلى.
والعلل ذكره ابن منده والكنى ذكره النيسابورى أبو الحسين (مات بنيسابور) عشية يوم

وأبو داود السجستاني مات بالبصرة فى شوال سنة خمس ومبعين ومائتين وأبو عيسى الترمذى مات بترمذ لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين. وأبو عبد الرحمن النسائى، مات سنة ثلاث ومائتين.

الأحد (لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين ابن خمس وخمسين) وقيل ستين وقيل سبع وخمسين لأن المعروف أن مولده سنة أربع ومائتين؛ وقيل: ستين، وقيل: سبع وخمسين.

قال الحاكم: له من الكتب غير الصحيح «الجامع على الأبواب» رأيت بعضه، و«المسند الكبير على الرجال» ما أرى أنه سمعه منه أحد، و«الاسماء والكنى والتمييز» و«العلل» و«الوحدان» و«الأفراد» و«الأقران» و«الطبقات» و«أفراد الشاميين» و«أولاد الصحابة» و«أوهام المحدثين» و«المخضرمون» و«حديث عمرو بن شعيب» و«الانتفاع بأهب السباع» و«سؤالات أحمد» و«مشايخ مالك والثورى شعبة».

(وأبو داود) سليمان بن الأشعث بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدى (السجستاني) بكسر المهملة والجيم وسكون السين المهملة أيضاً، نسبة إلى سجستان وينسب إليها سجزى أيضاً، على غير قياس (مات بالبصرة فى) يوم الجمعة سادس عشر (شوال سنة خمس وسبعين ومائتين) ومولده سنة ثنتين ومائتين، له من التصانيف «السنن» و«المراسيل» و«الرد على القدرية» و«الناسخ والمنسوخ» و«ما تفرد به أهل الأمصار» و«مسند مالك بن أنس» و«المسائل» و«معرفة الأوقات» و«الإخوة» وغير ذلك.

(وأبو عيسى) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك (الترمذى) السلمى الضريبر (مات بترمذ) وهى مدينة على طرف جيحون، بكسر التاء، وقيل بفتحها وقيل بضمها، وكسر الميم، وقيل مضمومة، وذال معجمة، ليلة الاثنين لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين وقال الخليلي: بعد الثمانين، وهو وهم.

له من التصانيف: «الجامع» و«العلل المفرد» و«التاريخ» و«الزهد» و«الشمائل» و«الاسماء والكنى».

(وأبو عبد الرحمن) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الخراسانى (النسائى) ويقال: النسوى نسبة إلى نسا، بالفتح والقصر، مدينة بخراسان، (مات) بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر وقيل بمكة فى شعبان (سنة) ثلاث وثلاثمائة) ومولده سنة أربع عشرة، وقيل خمس عشرة ومائتين.

ثُمَّ سَبْعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ فِي سَاقَتِهِمْ، أَحْسَنُوا التَّصْنِيفَ، وَعَظَّمُ النِّفْعُ بِتَصَانِيفِهِمْ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِي، مَاتَ بِيَسْغَدَادَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ وَوُلِدَ فِيهِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِمِائَةَ.

ثُمَّ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ، مَاتَ بِهَا فِي صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِائَةَ، وَوُلِدَ بِهَا فِي شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ.

ثُمَّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ حَافِظُ مِصْرَ وَوُلِدَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ، وَمَاتَ بِمِصْرَ فِي صَفَرِ سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِمِائَةَ.

أَبُو نَعِيمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ وَوُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ وَمَاتَ فِي صَفَرِ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ

له من الكتب: «السنن الكبرى والصغرى» و«خصائص على» و«مسند علي بن أبي طالب»، و«مسند مالك» و«الكنى» و«عمل يوم ليلة» و«أسماء الرواة والتمييز بينهم» و«الضعفاء» و«الإخوة» و«ما أغرب شعبة على سفيان، وسفيان على شعبة» و«مسند منصور بن راذان» وغير ذلك.

عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى، مات فى رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، ولم يذكر المصنف كابن الصلاح وفاته، كما لم يذكر كتابه فى الأصول. وله من التصانيف «السنن» و«التفسير».

(ثم سبعة من الحفاظ فى ساقاتهم، أحسنوا التصنيف وعظم النفع بتصانيفهم أبو الحسن) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله (الدارقطني) بفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء نسبة إلى دار القطن محلة بيسغداد (مات بيسغداد) فى يوم الأربعاء لثمان خلون من (ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة، وولد فيه) أى ذى القعدة (سنة ست وثلثمائة) له: «السنن» و«العلل» و«التصنيف» و«الأفراد» وغير ذلك.

(ثم الحاكم أبو عبد الله) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمويه بن نعيم بن الحكم بن البيع (النيسابورى، مات بها فى) ثالث (صفر سنة خمس وأربعمائة وولد بها فى) صبيحة الثالث من (شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلثمائة) له: «المستدرک» و«تاريخ نيسابور» و«علوم الحديث» و«التفسير» و«المدخل» و«الإكليل» و«مناقب الشافعى» وغير ذلك.

بِأَصْبَهَانَ، وَيَعْدُهُم أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ حَافِظُ الْمَغْرِبِ، وَلِدَ فِي شَهْرِ رَجَبِ
الْأَخِيرِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةَ، وَتَوَفَّى بِشَاطِبَةِ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ
وَأَرْبَعِمِائَةَ.

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ وَلِدَ فِي جَمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ إِحْدَى
وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ وَمَاتَ بِبَغْدَادَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ.

(ثم أبو محمد عبد الغنى بن سعيد) بن على بن سعيد بن بشير بن مروان الأزدي
(حافظ مصر ولد فى ذى القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، ومات بمصر فى صفر)
لسبع خلون منه (سنة تسع وأربعمائة)، له من المصنفات: «المؤتلف والمختلف» وغيره.

(أبو نعيم أحمد بن عبد الله) بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران
(الأصبهاني) نسبة إلى أصفهان، بفتح الهمزة وكسرهما وفتح الباء، ويقال بالفاء أيضاً،
أشهر بلاد الجبال (ولد) فى رجب (سنة أربع) وقيل ست (وثلاثين وثلاثمائة، ومات
فى) يوم الاثنين الحادى والعشرين من (صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصفهان) له من
التصانيف: «الحيلة» و «معرفة الصحابة» و «تاريخ أصفهان» و «دلائل النبوة» و «علوم
الحديث» و «المستخرج على البخارى» و «المستخرج على مسلم» و «فضائل الصحابة» و
«صفة الجنة» و «الطب» وغيرها.

(ويعدهم أبو عمر) يوسف بن عبد الله بن محمد (بن عبد البر) بن عاصم
النعيمى القرطبى (حافظ المغرب، ولد فى) يوم الجمعة والخطيب على المنبر، لخمس
يقين من (شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وتوفى بشاطبة) وهى مدينة
بالأندلس، فى ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر (سنة ثلاث وستين وأربعمائة) له من
التصانيف: «التمهيد فى شرح الموطأ» و «الاستذكار» مختصرة، و «التقصى على
الموطأ» و «الاستيعاب فى الصحابة» و «فضل العلم» و «قبائل الرواة» و «الشواهد فى
إثبات خبر الواحد» و «الكنى» و «المغازى» و «الأنساب» وغير ذلك.

(ثم أبو بكر) أحمد بن الحسين بن على بن عبد الله بن موسى (البيهقى) نسبة
إلى بيهق - بفتح الموحدة والهاء بينهما تحتية ساكنة - كورة بنواحى نيسابور (ولد فى
شعبان) سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ومات بينسابور فى) عاشر (جمادى الأولى سنة
ثمان وخمسين وأربعمائة) ونقل تابوته إلى بيهق. له من التصانيف: «السنن الكبرى
والصغرى» و «المعرفة» و «المبسوط» و «المدخل» و «شعب الإيمان» و «الأسماء

النوع الحادى والستون: مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضَّعْفَاءِ

هُوَ مِنْ أَجْلِ الْأَنْوَاعِ، فِيهِ يُعْرَفُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ، وَفِيهِ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا مُفْرَدٌ فِي الضَّعْفَاءِ: كَكِتَابِ الْبُخَارِيِّ،

والصفات» و «البعث والنشور» و «الزهد الكبير والصغير» و «مناقب الشافعى» و «الخلافيات» و «الأدب» و «الاعتقاد» وغير ذلك.

(ثم أبو بكر) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (الخطيب البغدادي ولد فى يوم الخميس لست بقين من (جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة) وقيل: اثنتين (ومات ببغداد فى) سابع (ذى الحجة سنة ثلاث وأربعمائة).

وله من التصانيف: «تاريخ بغداد» و «الجامع فى أدب الراوى والسامع» و «الكفاية فى قوانين الرواية» و «الرحلة» و «تلخيص المشابه» والذيل عليه، و «الفصل للمدرج» و «المبهمات» وأشياء كثيرة جداً فى الفن.

(النوع الحادى والستون: معرفة الثقات والضعفاء هو من أجل الأنواع فيه يعرف الصحيح والضعيف، وفيه تصانيف كثيرة) لأئمة الحديث (منها مفرد فى الضعفاء ككتاب البخارى، والنسائى، والعقيلى، والدارقطنى، وغيرها، وفى الثقات، كالثقات لابن حبان) ككتاب الساجى، وابن حبان، والأزدى، والكمال لابن عدى، إلا أنه ذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة، وتبعه على ذلك الذهبى فى الميزان، إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين، وفاته جماعة ذيلهم عليه الحافظ أبو الفضل العراقى فى مجلد، وعمل شيخ الإسلام لسان الميزان ضمنه الميزان وروايد، وللذهبى فى هذا النوع المغنى، كتاب صغير الحجم نافع جداً من جهة أنه يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، على إعواز فيه، سأجمعه إن شاء الله تعالى فى ذيل عليه (و) منها (مشارك) جمع فيه الثقات والضعفاء (كتاريخ البخارى، وابن أبى خيثمة، وما أغزر فوائده، و) الجرح والتعديل، تصنيف (ابن أبى حاتم وما أجله) وطبقات ابن سعد وتمييز النسائى، وغيرها.

وَالنَّسَائِيَّ، وَالْعُقَيْلِيَّ، وَالِدَّارَقُطْنِيَّ، وَغَيْرَهَا، وَفِي الثَّقَاةِ:
كَالثَّقَاةِ لِابْنِ حَبَّانٍ.

وَمُشْتَرَكُ: كَتَارِيخُ الْبُخَارِيِّ، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ وَمَا أَغْزَرَ فَوَائِدُهُ، وَابْنُ
أَبِي حَاتِمٍ وَمَا أَجَلَهُ وَجُوزُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلُ صِيَانَةُ لِلشَّرِيعَةِ، وَيَجِبُ عَلَى
الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ التَّثَبُّتُ فَقَدْ أَخْطَأَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِجَرَحِهِمْ بِمَا لَا يَجْرَحُ.

(وجوز الجرح والعدل صيانة للشرعية) وذبا عنها قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ
بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (١) وقال عليه السلام في التعديل: «إِنْ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ» (٢)، وفى الجرح:
«بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ» (٣). وقال: «حَتَّى مَتَى تَرْعَوْنَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ. هَتَكَوْهُ يَحْذَرُهُ
النَّاسُ» (٤) وتكلم فى الرجال جمع من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وأما قول صالح
جزرة أول من تكلم فى الرجال شعبة. ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان. ثم أحمد وابن
معين. فيعنى أنه أول من تصدى لذلك. وقد قال أبو بكر بن خلاد ليحيى بن سعيد:
أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله؟ فقال: لأن يكونوا
خصمائي أحب إلى من أن يكون خصمى رسول الله صلى الله عليه وسلم. يقول: لِمَ لَمْ تَذُبِ الْكُذْبَ
عَنْ حَدِيثِي.

وقال أبو تراب النخشبى لأحمد بن حنبل: لا تغتصب العلماء. فقال له أحمد:
ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة.

وقال بعض الصوفية لابن المبارك: تغتاب، قال: اسكت إذا لم نين كيف نعرف
الحق من الباطل؟ (ويجب على المتكلم فيه التثبت) فقد قال ابن دقيق العيد: أعراض

(١) سورة الحجرات: ٦.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٣٧٤١) فى كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب عبد الله بن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومسلم (٢٤٧٩) فى كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل
عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٦٠٣٢) فى كتاب الأدب، باب: لم يكن النبی صلى الله عليه وسلم فاحشاً
ولا متفحشاً، ومسلم (٢٥٩١) فى كتاب البر والصلة، باب: مداراة من يتقى فحشه من
حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) ذكره الهيثمى فى «المجموع» (٦٥٦) وقال: رواه الطبرانى فى الثلاثة وإسناد الأوسط
والصغير حسن رجاله موثقون اختلف فى بعضهم اختلافاً لا يضر.

وَقَدَّمْتُ أَحْكَامَهُ فِي «الثَّالِثُ وَالْعَشْرِينَ».

المسلمين حفرة من النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام ومع ذلك (فقد أخطأ غير واحد) من الأئمة (بجرحهم) لبعض الثقات (بما لا يجرح) كما جرح النسائي أحمد بن صالح المصرى بقوله: غير ثقة، ولا مأمون، وهو ثقة إمام حافظ، احتج به البخارى ووثقه الاكثرون، قال الحلىلى: اتفق الحفاظ على أن كلام النسائي فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه، قال ابن عدى: وسبب كلام النسائي فيه أنه حضر مجلسه فطرده، فحمله ذلك على أن تكلم فيه.

قال ابن الصلاح^(١): وذلك لأن عين السخط تبدى مساوى لها فى الباطن مخارج صحيحة، تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع منهم تعمداً للقدح مع العلم ببطلانه، وقال ابن يونس: لم يكن أحمد بن صالح كما قال النسائي، لم تكن له آفة غير الكبر، وقد تكلم فيه ابن معين بما يشير إلى ذلك فقال: كذاب يتفلس رأيته يخطر فى جامع مصر، فنسبه إلى الفلسفة، وأنه يخطر فى مشيته، ولعل ابن معين لا يدري ما الفلسفة، فإنه ليس من أهلها.

وقال شيخ الإسلام: إنما ضعف ابن معين أحمد بن صالح الشومى لا المصرى المتكلم عليه هنا، قال ابن دقيق العيد: والوجوه التى تدخل الآفة منها خمسة: أحدها الهوى والغرض، وهو شرها، وهو فى تاريخ المتأخرين كثير، الثانى: المخالفة فى العقائد، الثالث: الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر، الرابع: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم، وأكثر ذلك فى المتأخرين، لاشتغالهم بعلوم الأوائل وفيها الحق، كالحساب والهندسة والطب، والباطل، كالطبيعى وكثير من الإلهى، وأحكام النجوم، الخامس: الأخذ بالتوهم مع عدم الورع، وقد عقد ابن عبد البر فى كتاب العلم بالكلام الاقتران المتعاصرين فى بعضهم، ورأى أن أهل العلم لا يقبل جرحهم إلا ببيان واضح (وتقدمت أحكامه فى) النوع (الثالث والعشرين) فأغنى عن إعادتها هنا.

فوائد:

الأولى: قال فى الاقتراح: تعرف ثقة الراوى بالتخصيص عليه من رواته أو ذكره فى تاريخ الثقات، أو تخريج أحد الشيوخين له فى الصحيح وإن تكلم فى بعض من خرج له فلا يلتفت إليه، أو تخريج من اشترط الصحة له أو من خرج على كتب الشيوخين.

الثانية: قال الحاكم فى المدخل، المجروحون طبقات: الأولى: قوم وضعوا

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٤٤١).

النوع الثانى والستون: مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

هُوَ فَنُ مِهِمْ لَا يَعْرِفُ فِيهِ تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ، وَهُوَ حَقِيقٌ بِهِ. فَمِنْهُمْ مَنْ خَلَطَ لِحَرْفِهِ، أَوْ لَذَهَابِ بَصَرِهِ أَوْ لَغَيْرِهِ، فَيَقْبَلُ مَا رَوَى عَنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ، وَلَا يَقْبَلُ مَا بَعْدَ أَوْشَكِّ فِيهِ، فَمِنْهُمْ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ فَاحْتَجَّوْا بِرَوَايَةِ الْأَكَابِرِ كَالثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ، إِلَّا حَدِيثَيْنِ سَمِعَهُمَا شُعْبَةُ بِأَخْرَةٍ، وَمِنْهُمْ أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ،

الحديث، الثانية: قلبوه فوضعوا لأحاديث أسانيدها، الثالثة: قوم حملهم الشره على الرواية عن قوم لم يدركوهم، الرابعة: قوم عمدوا إلى الموقوفات فرفعوها، الخامسة: قوم عمدوا إلى المراسيل فوصلوها، السادسة: قوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط الحديث، فدخل عليهم الوهم، السابعة: قوم سمعوا من شيوخ ثم حدثوا عنهم بما لم يسمعوا، الثامنة: قوم سمعوا كتباً ثم حدثوا من غير أصول سماعهم، التاسعة: قوم جئى إليهم ليحدثوا بها فأجابوا من غير أن يدرؤا أنها سماعهم، العاشرة: قوم تلفت كتبهم فحدثوا من حفظهم على التخمين كآبن لهيعة.

(النوع الثانى والستون) معرفة (من خلط من الثقات هو فن مهم لا يعرف فيه تصنيف مفرد وهو حقيق به).

قال العراقى^(١): وبسبب ذلك أفردته بالتصنيف من المتأخرين الحافظ صلاح الدين العلائى، قلت: قد ألف فيه الحازمى تأليفاً لطيفاً، رأيته (فمنهم من خلط لحرفه أو لذهاب بصره أو لغيره) كتلف كتبه، والاعتماد على حفظه (فيقبل ما روى عنهم) عما حدثوا به (قبل الاختلاط ولا يقبل ما) حدثوا به (بعده أو شك فيه) ويعرف ذلك باعتبار الرواة عنهم (فمنهم عطاء بن السائب) أبو السائب الثقفى الكوفى، اختلط فى آخر عمره فاحتجوا برواية الأكابر عنه كالثورى وشعبة بل قال يحيى بن معين: جميع من روى عن عطاء سمع منه فى الاختلاط غيرهما، لكن زاد يحيى بن سعيد القطان والنسائى وأبو داود والطحاوى، حماد بن زيد، ونقل ابن المواق الاتفاق على أنه سمع منه قديماً، قال العراقى: واستثنى الجمهور أيضاً كآبن معين وأبى داود والطحاوى وحزمة الكتانى وابن عدى، رواية حماد بن سلمة عنه، وقال العقيلى: إنما سمع منه فى الاختلاط، وكذا

(١) فى «فتح المغيب» (٤/ ١٥٣).

يُقَالُ: سَمَاعُ ابْنِ عَيْنَةَ مِنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ، وَمِنْهُمْ سَعِيدُ
الْجَرِيرِيُّ، وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ،

سائر أهل البصرة، لأنه إنما قدم عليهم فى آخر عمره، وتعقب ذلك ابن المواق بأنه قدمها مرتين، فمن سمع منه فى القدمة الأولى صح حديثه، واستثنى أبو داود أيضاً هشاماً الدستوائى، قال العراقى: وينبغى استثناء ابن عيينة أيضاً، روى الحميدى عنه قال: سمعت عطاءً قديماً، ثم قدم علينا قدمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت فخلط فيه فاتقته واعتزلته، قال يحيى بن سعيد القطان (إلا حديثين سمعتهما) منه (شعبة بأخرة) عن زاذان فلا يحتج بهما، ومن سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد، وخالد الواسطى، وابن علية وعلي بن عاصم، ومحمد بن فضيل بن غزوان، وهشيم، وإن روى له البخارى فى صحيحه، حديثاً من رواية هشيم عنه؛ فقد قرنه بأبى بشر جعفر بن إياس وليس له عنده غيره، ومن سمع منه فى الحالتين أبو عوانة (ومنهم أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله (السيعى) اختلط أيضاً، وأنكر ذلك الذهبى، وقال: شاخ ونسى، ولم يختلط (ويقال سماع) سفيان (بن عينة) منه بعد اختلاطه) قاله الخليلي، ولذلك لم يخرج له الشيخان من روايته عنه شيئاً، وقال الذهبى: سمع منه وقد تغير قليلاً، ومن سمع منه حينئذ إسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبى زائدة، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة، قاله ابن معين وأحمد، وخالف ابن مهدي وأبو حاتم فى إسرائيل، وروايته ورواية زكريا وزهير عنه فى الصحيحين، وكذا رواية الثورى وأبى الأحوص سلام بن سليم، وشعبة، وعمرو بن أبى زائدة، ويوسف بن أبى إسحاق، وأخرج له البخارى من رواية جرير بن حازم ومسلم من رواية إسماعيل بن أبى خالد ورقبة بن مصقلة، والأعمش، وسليمان بن معاذ، وعمار بن زريق ومالك بن مغول، ومسعر بن كدام (ومنهم سعيد) بن إياس (الجريرى) اختلط وتغير حفظه قبل موته ولم يشتد تغيره، قال النسائى وغيره: وأنكر أيام الطاعون، ومن سمع منه قبل التغير، شعبة وابن علية، والسفيانان، والحماذان، ومعمّر، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع، وهب ابن خالد، وعبد الوهاب الثقفى، وكل من أدرك أيوب السختياني، كما قاله أبو داود، وسمع بعده يحيى القطان، ولم يحدث عنه شيئاً، وإسحاق الأزرق؛ ومحمد بن أبى عدى؛ وعيسى بن يونس. ويزيد بن هارون؛ وقد روى له الشيخان من رواية بشر بن المفضل وخالد بن عبد الله. وعبد الأعلى بن عبد الأعلى. وعبد الوارث ابن سعد. وروى له مسلم من رواية ابن علية. وجعفر بن سليمان الضبعى. وحماذ بن أسامة

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودِ الْمَسْعُودِيِّ وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ شَيْخُ مَالِكٍ وَصَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ،

وحمد بن سلمة وسالم بن نوح. والثورى. وسليمان بن المغيرة. وشعبة. وابن المبارك. وعبد الواحد بن زياد. وعبد الوهاب الثقفى؛ ووهب بن خالد ويزيد بن هارون (و) منهم سعيد (بن أبى عروبة) مهران؛ اختلط فوق عشر سنين؛ وقيل خمس سنين. ومن سمع منه قبل الاختلاط: يزيد بن هارون وعبد بن سليمان. وأسياب بن محمد. وخالد بن الحارث. وموار بن مجشر، وسفيان بن حبيب، وشعيب بن إسحاق، وعبد الله بن بكر التهمى وعبد الله بن المبارك وعبد الأعلى الشامى، وعبد الله بن عطاء، ومحمد بن بشر ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع قال ابن معين: أثبت الناس فيه عبدة، وقال ابن عدى: أرواهم عنه عبد الأعلى، ثم شعيب، ثم عبدة، وأثبتهم فيه يزيد بن زريع، وخالد، ويحيى القطان.

قال العراقي: وقد قال عبدة عن نفسه: إنه سمع عنه فى الاختلاط؛ وأخرج له الشيوخ عن خالد، وروح بن عبادة، وعبد الأعلى، وعبد الرحمن بن عثمان. ومحمد ابن سواء السدوسى، ومحمد بن أبى عدى، ويحيى القطان، ويزيد بن زريع، والبخارى عن بشر بن المفضل، وسهل بن يوسف، وابن المبارك، وعبد الوارث بن سعد وكهمس بن المنهال، ومحمد بن عبد الله الأنصارى، ومسلم عن ابن عليه، وحمد بن أسامة، وسالم بن نوح، وسعيد بن عامر الضبعى، وابن خالد الأحمر، وعبد الوهاب ابن عطاء الخفاف، وعبد، وعلى بن مسهر، وعيسى بن يونس، ومحمد بن بشر العبدى، ومحمد بن بكر البرسانى، وغندر. ومن سمع منه فى الاختلاط: المعافى بن عمران، ووکیع، والمفضل بن دكين (و) منهم (عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودى) قال أبو حاتم: اختلط قبل موته بسنة أو ستين.

وقال أحمد: إنما اختلط ببغداد، فمن سمع منه بالكوفة أو البصرة؛ فسماعه

جيد.

وقال ابن معين: من سمع منه زمن أبى جعفر المنصور فهو صحيح السماع.

ومن سمع منه زمن المهدي فليس بشيء، وقد شدد بعضهم فى أمره فرد حديثه كله، لأنه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير. قال ذلك ابن حبان، وأبو الحسن ابن القطان.

وَحَصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيَّ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتِّينَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَمِيَّ فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ،

قال العراقى: والصحيح خلاف ذلك، ممن سمع منه فى الصحة وكيع وأبو نعيم الفضل، قاله أحمد. ومن سمع منه قبل قدومه بغداد أمية بن خالد، وبشر بن المفضل، وجعفر بن عون، وخالد بن الحارث، وسفيان بن حبيب، والثورى، وسليم بن قتيبة، وطلق بن غنام، وعبد الله بن رجاء، وعثمان بن عمرو بن فارس، وعمرو بن مرزوق، وعمرو بن الهيثم، والقاسم بن معن بن عبد الرحمن، ومعاذ العنبري، والنضر بن شميل، ويزيد بن زريع. وسمع منه بعد الاختلاط أبو النضر هاشم بن القاسم، وعاصم ابن على، وابن مهدي، ويزيد بن هارون، وحجاج الأعور، وأبو داود الطيالسي، وعلى بن الجعد (و) منهم (ربيعه الراى) بن أبى عبد الرحمن (شيخ مالك) قال ابن الصلاح: قيل: إنه تغير فى آخر عمره، وترك الاعتماد عليه لذلك. قال العراقى: وما حكاه ابن الصلاح لم أره لغيره. وقد احتج به الشيخان، ووثقه الحفاظ والأئمة، ولا أعلم أحداً تكلم فيه باختلاط ولا ضعف إلا ابن سعد. قال بعد أن وثقه: كانوا يتقونه لموضع الراى، وذكره البتاني فى ذيل الكامل كذلك.

وقال ابن عبد البر: ذمه جماعة من أهل الحديث لإغراقه فى الراى، وكان سفيان والشافعى وأحمد لا يرضون عن رأيه لأن كثيراً منه يخالف السنة. (و) منهم (صالح) ابن نيهان (مولى التوأمة) قال ابن معين: خرف قبل أن يموت. وقال أحمد: أدركه مالك بعد اختلاطه.

وقال ابن حبان: تغير سنة خمس وعشرين ومائة، واختلط حديثه الأخير بالقديم، ولم يتميز فاستحق الترك.

قال العراقى: بل ميز الأئمة بعض ذلك، فسمع منه قديماً محمد بن أبى ذئب، قاله ابن معين وغيره، وابن جرير، ويزيد بن سعد، قاله ابن عدى، وأسيد بن أبى أسيد، وسعيد بن أبى أيوب، وعبد الرحمن الأفريقى، وعِمارة بن غزية، وموسى بن عقبة، وسمع بعده مالك والسفيانان (و) منهم (حصين بن عبد الرحمن الكوفى) السلمى.

قال أبو حاتم: ساء حفظه فى الآخر. وقال يزيد بن هارون: اختلط. وقال النسائى: تغير. وأنكر ذلك على بن عاصم، ولهم بهذا الاسم ثلاثة آخر كوفيون ليس فيهم سلمى ولا من اختلط إلا هذا، ومن سمع منه قديماً سليمان التميمى، والأعشى وشعبة وسفيان.

(و) منهم (عبد الوهاب) بن عبد الحميد (الثقفى) قال ابن معين: اختلط بآخره. وقال عقبة: عمى. قبل موته بثلاث سنين أو أربع.

قال الذهبى: لكنه ما ضر تغيره، فإنه لم يحدث بحديث فى زمن التغير، ثم استدل بقول أبى داود: وتغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفى فحجب الناس عنهم (و) منه (سفيان بن عيينة) اختلط (قبل موته بستين) قاله ابن الصلاح^(١) أخذًا من قول يحيى بن سعيد: أشهد أن سفيان اختلط سنة سبع وتسعين، وقد مات سنة تسع وتسعين. قال العراقى^(٢): وذلك وهم، فإن المعروف أنه مات سنة ثمان، أول رجب، قال الذهبى: وما نقل عن يحيى بن سعيد فيه بعد، لأن ابن سعيد مات فى صفر سنة ثمان، وقت قدوم الحاج ووقت تحدثهم عن أخبار الحجاج فمتى تمكن من أن يسمع اختلاط سفيان ثم يحكم به، والموت قد نزل به قال: فلعله بلغه ذلك فى أثناء سنة سبع، ومن سمع منه فى التغير، محمد بن عاصم، صاحب ذلك الجزء العالى، قال الذهبى: ويغلب على ظنى أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل ذلك (وعبد الرزاق) بن همام الصنعاني (عمى فى آخر عمره فكان يلقن فيتلقن) قاله أحمد، قال: فمن سمع منه بعد أن عمى فهو ضعيف السماع ومن سمع منه قبل ذلك أحمد وابن راهويه وابن معين وابن المدينى ووكيع فى آخرين، ويعد أحمد بن محمد بن شويه، ومحمد بن حماد الطبرانى، وإسحاق بن إبراهيم الديرى.

قال ابن الصلاح^(٣): وجدت فيما روى الطبرانى عن الديرى عنه أحاديث استكرتها جدًا، فأحلت أمرها على ذلك.

وقال إبراهيم الحريى: مات عبد الرزاق وللديرى ست سنين أو سبع. قال ابن عدى: استصغرنى عبد الرزاق.

قال الذهبى: إنما اعتنى به أبوه فأسمعه منه تصانيفه وله سبع سنين أو نحوها، وقد احتج به أبو عوانة فى صحيحه وغيره.

قال العراقى: وكان من احتج به لم يبال بتغيره لكونه إنما حدث من كتبه لا من حفظه. قال: والظاهر أن الذين سمع منهم الطبرانى فى رحلته إلى صنعاء من أصحاب

(١) كما فى «علوم الحديث» (ص ٤٥٩).

(٢) فى «فتح المغيب» (٤/ ١٥٩).

(٣) فى «علوم الحديث» (ص ٤٦٠).

وعارم، وأبو قلابَةَ الرَّقَّاشِيَّ، وأبو أَحْمَدَ الْغَطْرِيفِيَّ، وأبو طَاهِرٍ حَفِيدُ الْإِمَامِ
ابْنِ خَزِيمَةَ، وأبو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ رَاوِي مُسْنَدِ

عبد الرزاق كلهم، سمع منه بعد التغير، وهم أربعة: الديري، وإبراهيم بن محمد بن
برة الصنعاني، وإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد، والحسين بن عبد الأعلى
الصنعاني (و) منهم (عارم) محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي قال البخاري:
تغير في آخر عمره. وقال أبو حاتم: من سمع منه ستة عشر ومائتين فسماعه
جيد. قال: وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين. وقال أبو داود: بلغنا أنه أنكر سنة
ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله ثم استحکم به الاختلاط سنة ست عشرة. وقال
الدارقطني: وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر. وأما ابن حبان فقد اختلط وتغير
حتى كان لا يدرى ما يحدث، فوقعت المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه
القدماء فصحيح، وأما رواية المتأخرين فيجب التنكب عنها وأنكر ذلك الذهبي،
ونسب ابن حبان إلى التخفيف والتهوين، ومن سمع منه قبل الاختلاط أحمد، وعبد
الله المسندي، وأبو حاتم، وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد، وجماعة، وبعده
علي بن عبد العزيز، والبنوي، وأبو زرعة (و) منهم (أبو قلابَة) عبد الملك بن محمد
(الرقاشي) قال ابن خزيمة: ثنا أبو قلابَة بالبصرة قبل أن يختلط، ويخرج إلى بغداد،
فظاهره أن من سمع منه بالبصرة فسماعه صحيح، وذلك كأبي داود السجستاني وابنه
أبى بكر وابن ماجه وأبى مسلم الكجى، ومحمد بن إسحاق الصنعاني وأحمد بن
يحيى البلاذرى وأبى عروبة الحراني. ومن سمع منه ببغداد أحمد بن سلمان النجاد،
وأحمد بن كامل القاضي، وأبو سهل بن زياد القطان، وعثمان بن أحمد السماك،
وأبو العباس الأصم، وأبو بكر الشافعى وغيرهم.

(و) منهم في المتأخرين (أبو أحمد) محمد بن أحمد بن الحسين (الغطريفى)
الجزجاني قال الحافظ أبو علي البرذى: بلغنى أنه اختلط فى آخر عمره. قال
العراقى: لم أره لغیره، وقد ترجمه الحافظ حمزة فى تاريخ جرجان فلم يذكر عنه
شيئاً فى ذلك وهو أعرف به فإنه شيخه. وقد حدث عنه الإسماعيلي فى صحيحه إلا
أنه دلس اسمه، لكونه من أقرانه، لا لضمفه، وقد مات الإسماعيلي قبله وآخر
أصحاب الغطريفى القاضي أبو الطيب الطبرى، وسماعه منه فى حياة الإسماعيلي
فهو قبل تغيره إن كان تغير. قال: وثم آخر يقال له الغطريفى، وافق هذا فى اسمه
واسم أبيه، وبلده ونسبه وتقارباً فى اسم جده، وتعاصراً. وذاك قد اختلط بآخره

أحمد، ومن كان من هذا القبيل محتجاً به فى الصحيح فهو مما عرّف روايته قبل الاختلاط.

النوع الثالث والستون : طبقات العلماء والرواة

هذا فن مهم، وطبقات ابن سعد عظيم كثير القوائد، وهو ثقة لكنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء، منهم شيخه محمد بن عمر الواقدي لا ينسبه، والطبقة: القوم المشابهون، وقد يكونان من طبقة باعتبار ومن طبقتين باعتبار

كما ذكره الحاكم فى تاريخ نيسابور؛ فيحتمل أن يكون اشتبه بالغطريفى هذا (و) منهم (أبو طاهر) محمد بن الفضل (حفيد الإمام) أبى بكر (بن خزيمة) قال الحاكم: اختلط قبل موته بستين ونصف.

قال الذهبي: ولم يسمع أحد منه فى تلك المدة (و) منهم (أبو بكر القطيعى راوى مسند أحمد) والزهد له عن ابنه عبد الله.

قال ابن الصلاح^(١): اختل فى آخر عمره وخرف، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه.

قال الذهبي: ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات، وهو غلو وإسراف، وقد وثقه البرقاني والحاكم والدارقطنى ولم يذكروا شيئاً من ذلك.

وقال العراقى^(٢): فى ثبوت ذلك نظر، وما ذكره ابن الفرات لم يثبت إسناده إليه، قال: وعلى تقدير ثبوته فمن سمع منه فى حال صحته: الحاكم والدارقطنى وابن شاهين والبرقاني وأبو نعيم وأبو على التميمى راوى المسند عنه، فإنه سمعه عليه سنة ست وستين، ومات سنة ثمان وستين وثلاثمائة (ومن كان من هذا القبيل محتجاً به فى الصحيح فهو مما عرّف روايته قبل الاختلاط).

(نوع القوائد والستون: طبقات العلماء والرواة: هذا فن مهم) فإنه قد يتفق اسمان فى اللفظ فيظن أن أحدهما الآخر فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما، وصنف فى ذلك جماعة كمسلم وخليفة (وطبقات ابن سعد) الكبير (عظيم كثير القوائد) وله كتابان آخران فى ذلك (وهو ثقة) فى نفسه (لكنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء، منهم شيخه

(١) فى «علوم الحديث» (ص ٤٦٥).

(٢) فى «النكت» (ص ٤٦٥).

كانس وشبهه من أصاغر الصحابة وهم مع العشرة في طبقة الصحابة وعلى هذا الصحابة كلهم طبقة والتابعون ثانياً وأتباعهم ثالثة، وهلم جرا وباعتبار السوابق تكون الصحابة بضع عشرة طبقة كما تقدم، ويحتاج الناظر فيه إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن رواه عنه وروى عنهم.

النوع الرابع والستون: معرفة الموالى

أهمه المنسوبون إلى القبائل مطلقاً كفلان القرشى ويكون مولى لهم ثم منهم من يقال مولى فلان ويراد مولى عتاقة وهو الغالب، ومنهم مولى الإسلام كالبخارى الإمام مولى الجعفيين ولائاً لإسلام، لأن جدّه كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان الجعفى، وكذلك الحسن، الماسرجسى مولى عبد الله بن المبارك، كان نصرانياً فأسلم على يديه، ومنهم مولى الخلف كمالك بن أنس الإمام ونفره أصبحون صليبة موالى لثيم قرش بالخلف ومن أمثلة مولى القبيلة: أبو البخترى الطائى التابعى مولى طيء، وأبو العالية الرياحى التابعى

محمد بن عمر الواقدى لا ينسبه بل يقتصر على اسمه واسم أبيه، وشيخه هشام بن محمد بن السائب الكلبي (والطبقة) فى اللغة (القوم المتشابهون) وفى الاصطلاح: قوم تقاربوا فى السن والإستاد أو فى الإستاد فقط بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه (وقد يكونان) أى الراويان (من طبقة باعتبار) لمشايبته لها من وجه (ومن طبقتين باعتبار) آخر لمشايبته لها من وجه آخر (كانس وشبهه من أصاغر الصحابة هم مع العشرة فى طبقة الصحابة، وعلى هذا الصحابة كلهم طبقة باعتبار اشتراكهم فى الصحبة (والتابعون) طبقة (ثانية وأتباعهم) طبقة (ثالثة) بالاعتبار المذكور وهلم جرا آخر، وهو النظر إلى (السوابق تكون الصحابة بضع عشرة طبقة كما تقدم) فى معرفة الصحابة أنهم اثنا عشرة طبقة أو أكثر، وفى معرفة التابعين أنهم خمس عشرة طبقة، وهكذا (ويحتاج الناظر فيه إلى معرفة المواليد) للرواة (والوفيات) ومن رواه عنه وروى عنهم).

(النوع الرابع والستون: معرفة الموالى) من العلماء والرواة وصنف فى ذلك

مولى امرأة من بنى رباح، والليث بن سعد المصرى الفهمى مولاهم، عبد الله ابن المبارك الحنظلى مولاهم، عبد الله بن وهب القرشى مولاهم، عبد الله بن صالح الجهنى مولاهم، وربما نسب إلى القبيلة مولى مولاها كأبى الحباب الهاشمى مولى شقران مولى رسول الله ﷺ.

أبو عمر الكندى بالنسبة إلى المصريين (أهمه المنسوبون إلى القبائل مطلقاً كفلان القرشى ويكون مولى لهم) فرمى ظن أنه منهم بحكم ظاهر الإطلاق، فيترتب على ذلك خلل فى الأحكام الشرعية فى الأمور المشترط فيها النسب، كالإمامة العظمى والكفاءة فى النكاح، ونحو ذلك (ثم منهم من يقال) فيه (مولى فلان ويراد مولى عتاقة وهو الغالب) وستأتى أمثله (ومنهم) من يراد به (مولى الإسلام كالبخارى الإمام مولى الجعفين ولاء إسلام لأن جده) المغيرة (كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان) بن أخنس (الجعفى وكذلك الحسن) بن عيسى ذكره المصنف فى تهذيبه، ابن مامرئس (المامرئسى) أبو على النيسابورى من رجال مسلم (مولى عبد الله بن المبارك كان نصرانياً فأسلم على يديه، ومنهم مولى الحلف كمالك بن أنس الإمام ونفره) هم (أصبحون صلية) ويقال له التيمى لأن نفره أصبح (موالى لثيم قرش بالحلف، ومن أمثلة موالى القبيلة) عتاقة (أبو البخترى الطائى التابعى مولى طيء وأبو العالية) رفيع بن مهران (الرياحى) بالتحية (التابعى مولى امرأة من بنى رباح) ابن يربوع حى من بنى تميم (والليث بن سعد المصرى الفهمى مولاهم، عبد الله بن وهب القرشى مولاهم، عبد الله بن صالح الجهنى مولاهم، وربما نسب إلى القبيلة مولى مولاها كأبى الحباب) سعيد بن يسار (الهاشمى) لأنه (مولى شقران مولى رسول الله ﷺ) وقيل هو مولى ميمونة أم المؤمنين، وقيل مولى الحسين بن علي، فليس حينئذ من هذا القسم، ومنه عبد الله بن وهب القرشى الفهرى، فإنه مولى يزيد بن رمانة مولى يزيد بن أنيس الفهرى.

النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

هُوَ مِمَّا يَنْتَقِرُ إِلَيْهِ حِفْظُ الْحَدِيثِ فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ وَمَصْنَفَاتِهِمْ، وَمِنْ مِثَالِهِ الطَّبَقَاتُ لِأَبْنِ سَعْدٍ، وَقَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ إِنَّمَا تُنْسَبُ إِلَى قَبَائِلِهَا فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ سُكْنَى الْقُرَى انْتَسَبُوا إِلَى الْقُرَى كَالْعَجَمِ، ثُمَّ مَنْ كَانَ نَاقِلَةً مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ وَأَرَادَ الْإِنْتِسَابَ إِلَيْهِمَا فَلْيَبْدَأْ بِالْأَوَّلِ فَيَقُولُ فِي نَاقِلَةٍ مِصْرَ إِلَى دِمَشْقَ الْمِصْرِيَّ وَالِدِمَشْقِيَّ، وَالْأَحْسَنُ ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ بَلَدَةٍ فَيَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْقَرْيَةِ إِلَى الْبَلَدَةِ وَإِلَى النَّاحِيَةِ وَإِلَى الْإِقْلِيمِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ: مَنْ أَقَامَ فِي بَلَدَةٍ أَرْبَعَ سِنِينَ نُسِبَ إِلَيْهَا.

(النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم. وهى مما يفتقر إليه حفاظ الحديث فى تصرفاتهم ومصنفاتهم) فإن بذلك يميز بين الاسمين المتفقين فى اللفظ. (ومن مظاهره الطبقات لابن سعد. وقد كانت العرب قديماً تنسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى) والمدائن (كالعجم ثم من كان ناقلة من بلد إلى بلد وأراد الانتساب إليهما فليبدأ بالأول فيقول فى ناقلة مصر إلى دمشق المصرى الدمشقى. والأحسن ثم الدمشقى) لدلالة ثم على الترتيب. وله أن ينسب إلى أحدهما فقط. وهو قليل. قاله المصنف فى تهذيبه (ومن كان من أهل قرية بلدة) بإضافة قرية إليها (فيجوز أن ينسب إلى القرية) فقط (وإلى الناحية) التى فيها تلك البلدة فقط. زاد المصنف (وإلى الإقليم) فقط فيقول فيمن هو من حرستا مثلاً. وهى قرية من قرى الغوطة التى هى كورة من كور دمشق الحرستائى، أو الغوطى، أو الدمشقى، أو الشامى، وله الجمع فيبدأ بالأعم وهو الإقليم، ثم الناس، ثم البلد، ثم القرية، فيقال: الشامى الدمشقى الغوطى الحرستائى، وكذا فى النسب إلى القبائل، يبدأ بالعام قبل الخاص، ليحصل بالثانى فائدة لم تكن لازمة فى الأول، فيقال القرشى، ثم الهاشمى، ولا يقال الهاشمى القرشى لأنه لا فائدة للثانى حيثئذ. إذ يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً بخلاف العكس، ذكره المصنف فى تهذيبه، قال: فإن قيل فينبغى أن لا يذكر الأعم بل يقتصر على الأخص، فالجواب أنه قد يخفى على بعض الناس كون الهاشمى قرشياً، ويظهر هذا الخفاء فى البطون الخفية. كالأشهل من الأنصار، إذ لو اقتصر على الأشهل لم يعرف كثير من الناس أنه من الأنصار، أم لا، فيذكر العام ثم الخاص لدفع هذا الوهم، قال: وقد يقتصرون على الخاص وقد يقتصرون على العام،

وهذا قليل ، قال وإذا جمع بين النسب إلى القبيلة والبلد قدم النسب إلى القبيلة ، انتهى
(قال عبد الله بن المبارك وغيره: من أقام فى بلدة أربع سنين نسب إليها).
فائدة:

صنف فى الأنساب الحازمى ، كتاب العجالة وهو صغير الحجم ، والرشاطى ، ثم
الحافظ أبو سعد السمعاني كتاباً ضخماً حافلاً واختصره ابن الأثير فى ثلاث مجلدات
وسماه اللباب ، وزاد فيه شيئاً يسيراً ، وقد اختصرته أنا فى مجلدة لطيفة وزدت فيه الجم
الغفير وسميته لب اللباب والله الحمد .

هذا آخر ما أورده المصنف رحمه الله تعالى من أنواع علوم الحديث تبعاً لابن
الصلاح ، وقد بقيت أنواع آخر ، ها أنا أوردها والله سبحانه وتعالى المستعان .
(أنواع السادس والسابع وستون) المعلق والمعتن : تقدم ذكرهما فى نوع
المفضل .

(أنوع الثامن والتاسع وستون) المتواتر والعزیز : تقدمتا فى نوع المشهور
والغريب .

(أنوع العشرة والحادى عشر) المستفيض : أشرت إليه فى نوع المشهور .
(أنوع الحادية عشر والثانية عشر) المحفوظ والمعروف : حررتهما فى نوع
الشاذ والمنكر .

(أنوع الثالثة عشر والرابعة عشر) المتروك : وتقدم فى نوع المنكر وعقب المقلوب .
(أنوع الخامسة عشر والسادسة عشر) المحرف : تقدمت الإشارة إليه فى نوع المصحف .
(أنوع السابعة عشر والثامنة عشر) معرفة أتباع التابعين : قد ذكره الحاكم فى علوم
الحديث عقب معرفة التابعين .

(أنوع التاسعة عشر والحادى عشر) رواية الصحابة بعضهم عن بعض
والتابعين بعضهم عن بعض : هذان ذكرهما البلقينى فى محاسن الاصطلاح ، وقال إنهما
مهمان لأن الغالب رواية التابعين عن الصحابة ورواية أتباع التابعين عن التابعين فيحتاج
إلى التنبيه على ما يخالف الغالب ، قلت : هذا تقدم فى نوع الأقران ، ومن أمثلة الأول
حديث اجتمع فيه أربعة صحابة ، وهو حديث الزهرى عن السائب بن يزيد عن حويط
ابن عبد العزى عن عبد الله بن السعدى عن عمر بن الخطاب مرفوعاً : ما جادك الله به

من هذا المال عن غير إشراف ولا مسائل فخله ولا تتبعه نفسك^(١)، وحديث خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن نعيم بن هبار عن المقداد بن معدى كرب عن أبى أيوب عن عوف بن مالك قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وهو مرعوب متغير اللون، فقال: أطيعوني ما دمت فيكم، وعليكم بكتاب الله فأحلوا حلاله وحرموا حرامه^(٢)، وحديث اجتمع فيه أربع من نساء الصحابة، اثنتان من أمهات المؤمنين، ورييستان للنبي ﷺ وهو ما رواه مسلم، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهرى عن عروة بن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة عن زينب بنت جحش قالت: أتيت رسول الله ﷺ يوماً محمراً وجهه وهو يقول «لا إله إلا الله» ثلاث مرات، ويل للعرب من شر قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه وعقد عشراً، قلت: يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث^(٣)، وقد أفرد بعضهم هذه الأحاديث الثلاثة فى جزء، قلت: وقع فى بعض الأجزاء حديث اجتمع فيه خمسة من الصحابة، أخبرنى أبو عبد الله بن مقبل مكاتبه عن أحمد بن عبد العزيز ومحمد علي الحاروى، كلاهما عن الحافظ شرف الدين الدمياطى، أنا الحافظ يوسف بن خليل، أنا ذاكر بن كامل أنبأنا أبو زكريا يحيى بن أبى عمر الأصبهانى، أنا أحمد بن الفاضل، أنا أبو علي الحسين بن أحمد البردعى، ثنا محمد بن العباس الجوزى، ثنا محمد بن حبان الأنصارى، ثنا الشاذكونى، ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب، عن أبى بكر الصديق عن بلال قال: قال رسول الله ﷺ «الموت كفارة لكل مسلم»^(٤).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٤٧٣) فى كتاب الزكاة، باب: من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس، ومسلم (١٠٤٥) فى كتاب الزكاة، باب: إباحة الأخذ لمن أعطى من غير إسراف ولا إشراف ولكنه من طريق آخر عن عمر رضي الله عنه.

(٢) ذكره الهيثمى (٧٦٩) عن ابن عمرو وقال: رواه أحمد وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (٣٣٤٦) فى كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج، ومسلم (٢٨٨٠) فى كتاب الفتن، باب: اقتراب الفتن، والترمذى (٢١٨٧) فى كتاب الفتن، باب: ما جاء فى خروج يأجوج ومأجوج، وابن ماجه (٣٩٥٣) فى كتاب الفتن، باب: ما يكون من الفتن.

(٤) موضوع: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» والبيهقى فى «الشعب» عن أنس، كما فى «ضعيف الجامع» (٥٩٥٠).

(النوع الثامن والسبعون) ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة: هذا النوع رذته أنا، وقد ألف فيه الخطيب، وقد أنكر بعضهم وجود ذلك، وقال: إن رواية الصحابة عن التابعين إنما هي فى الإسرائيليات والموقوفات، وليس كذلك، فمن ذلك حديث سهل بن سعد الساعدى عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت: أن النبى ﷺ أُملى عليه «لا يستوى القاعدون من المؤمنين»^(١) فجاء ابن أم مكتوم، الحديث^(٢)، رواه البخارى، والترمذى والنسائى، وحديث السائب بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبد القارىء عن عمر بن الخطاب عن النبى ﷺ قال: «من نام عن حربه أو عن شىء منه فقرأه ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأمناء قرأه من الليل»^(٣) رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة، وحديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبى بكر الصديق عن عائشة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ، عن الرجل يجمع ثم يكسل، هل عليهما من غسل؟ وعائشة جالسة، فقال إنى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل، رواه مسلم^(٤)، وحديث عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخى زينب امرأة عبد الله بن مسعود، عن زينب امرأة ابن مسعود قالت: خطبنا رسول الله، فقال: «يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن، فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة» رواه الترمذى^(٥) والنسائى، والحديث متفق عليه^(٦) من رواية عمرو عن زينب نفسها، وحديث يعلى بن أمية عن

(١) سورة النساء: ٩٥.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٨٣٢) فى كتاب الجهاد والسير، باب: قول الله تعالى: ﴿لا يستوى القاعدون﴾، ومسلم (١٨٩٨) فى كتاب الإمامة، باب: سقوط فرض الجهاد عن المعذورين، والترمذى (٣٠٣٣) فى كتاب التفسير، باب: ومن سورة النساء، والنسائى (٩/٦) فى كتاب الجهاد، باب: فضل المجاهدين على القاعدين.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٧٤٧) فى كتاب صلاة المسافرين، باب: جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، وأبو داود (١٣١٣) فى كتاب الصلاة، باب: من نام عن حربه، والترمذى (٥٨١) فى كتاب الصلاة، باب: ما ذكر فيمن فاتته حربه من الليل فقضاء بالنهار، والنسائى (٣/٢٥٩) فى كتاب قيام الليل، باب: متى يقضى من نام عن حربه من الليل، وابن ماجه (١٣٤٣) فى كتاب الإقامة، باب: ما جاء فيمن نام عن حربه من الليل.

(٤) حديث رقم (٣٥٠) فى كتاب الحيض، باب: نسخ «الماء من الماء» ووجوب الغسل بالتقاء الحتاتين.

(٥) برقم (٦٣٥) فى كتاب الزكاة، باب: ما جاء فى زكاة الحلى.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٠٠) فى كتاب الزكاة، باب: فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين، من الطريق المذكور.

عنبة بن أبى سفيان عن أخته أم حبيبة عن النبی ﷺ : «ممن يحبط الثمن عاصم» وقيل
 بالنهار أو بالليل بنى له بيت في الجنة» رواه النسائي^(١)، وحديث جابر بن عبد الله عن
 أبى عمرة مولى عائشة، واسمه ذكوان، عن عائشة أن النبی ﷺ كان يكون جنباً فيريد
 الرقاد فيتوضأ وضوءه للصلاة ثم يرقد، رواه أحمد في مسنده^(٢)، وحديث أبى هريرة
 عن أم عبد الله ابن أبى ذئب عن أم سلمة مرفوعاً «ما يحبط الثمن عاصم» وهو علي
 بن أبي طالب رضي الله عنه لا يحبط الله عليه الصلاة والسلام كغيره» رواه ابن أبى الدنيا في كتاب المرض
 والكفارات، وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي بهذه المشرطة فبلغت
 عشرين حديثاً.

والحديث المذكور في المتن «ما يحبط الثمن عاصم» معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه
 وعكسه: ذكرهما شيخ الإسلام في النخبة، وصنف الخطيب في النوع الأول كتاباً قال
 فيه: جلت في أسماء رواة الحديث فوجدت جماعة منهم، واطأت كنانهم أسماء
 آبائهم، ول بعضهم نظراً لخلاف ذلك، فربما جاءت رواية عن بعضهم باسمه وكنيته
 مضاهياً لآخر في اسمه وكنيته، وهما اثنان فلا يؤمن وقوع الخطأ فيها، وقال شيخ
 الإسلام: فائدة معرفة ذلك نفى الغلط عن نسب إلى أبيه، وصنف أبو الفتح الأزدي
 في النوع الثاني كتاباً، ومن أمثلة الأول في الصحابة وفي غيرهم، أبو مسلم الأغر
 ابن مسلم المدني، روى عن أبى هريرة وغيره، وأبى خالد البصرى، روى عن أبى
 هريرة، وسمرة وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني من أتباع التابعين، وأبو
 إسماعيل إدريس بن إسماعيل الكوفي، روى عن الأعمش، وطلحة بن مصرف،
 وأبو زياد أيوب بن زياد الحمصي؛ روى عن عباد بن الوليد بن عباد؛ وأبو الجواب
 الأحوص بن جواب الكوفي الضبي، روى عن أسباط بن نصر وغيره، ومن أمثلة
 الثاني في الصحابة أوس ابن أوس، وستان بن أبى سنان الأسدي، معقل بن أبى
 معقل، وفي غيرهم الحسن بن أبى الحسن البصرى، وإسحاق بن أبى إسحاق
 السبيعي؛ وعامر بن أبى عامر الأشعري.

(١) (٣/ ٢٦٢) في كتاب قيام الليل، باب: ثواب من صلى في اليوم والليلة ثلث عشرة
 ركعة.

(٢) (٢/ ١٠٢).

(النوع الحادى والثمانون) معرفة من وافقت كنيته كنية زوجة، وهذا النوع ذكره شيخ الإسلام فى النخبة، وصنف فيه أبو الحسن بن حيويه جزءاً خاصاً بالصحابة، ثم الحافظ أبو القاسم بن عساكر، وقد رأيت جزء ابن حيويه وهذه أسماء من ذكر فيه: أبو أسيد الساعدى مالك بن ربيعة الأنصارى، وزوجه أم أسيد الأنصارى، أبو أيوب الأنصارى خالد بن زيد وزوجه أم أيوب بنت قيس بن أسد الأنصارى، أبو بكر الصديق وزوجه أم بكر فى الجاهلية لم يصح إسلامها، أبو الدحداح وزوجه أم الدحداح، أبو الدرداء وزوجه أم الدرداء الكبرى، خيرة بنت أبى حنبله صحابية، وأم الدرداء الصغرى هجيمة تابعية، أبو ذر الغفارى وزوجه أم ذر، أبو رافع أسلم مولى النبى ﷺ وزوجه أم رافع سلمى مولاته أيضاً، أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسود وزوجه أم سلمة هند بنت أبى أمية، تزوجها بعده النبى ﷺ، أبو سيف القين ظئر إبراهيم وزوجه أم سيف، أبو طليق وزوجه أم طليق، أبو الفضل العباس بن عبد المطلب، وزوجه أم الفضل لبابة بنت الارث، أبو معقل الأسدى هشام بن أبى معقل وزوجه أم معقل الأسدية هذا ما ذكره ابن حيويه، وقد روى عن كل من المذكورين حديثاً، وفاته أبو معبد وأم معبد، وأبو رعدة وأم رعدة.

(النوع الثانى والثمانون) معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه: هذا النوع ذكره شيخ الإسلام فى النخبة، ومثله بالربيع بن أنس عن أنس، هكذا يأتى فى الروايات فيظن أنه يروى عن أبيه، كما وقع فى الصحيح: عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه، وليس أنس شيخ الربيع والده، بل هو أنس بن مالك الصحابى المشهور، وأبوه بكرى.

(النوع الثالث والثمانون) معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه: هذا النوع ذكره شيخ الإسلام فى النخبة، ومثله بالحسن بن الحسن بن علي بن أبى طالب، وقد صنف أبو الفتح الأردى كتاباً فيمن وافق اسمه اسم أبيه، كالحجاج بن الحجاج الأسلمى له صحبة، وعدى بن عدى الكندى، وهند بن هند بن أبى هالة، وحجر بن حجر الكلاعى، وهاشم بن هاشم بن عتبة، وعباد بن عباد المهلبى، وصالح بن صالح بن حى الهمدانى، وسعيد بن سعيد بن العاص، وغيرهم، وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعداً، كأبي اليمن الكندى زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن.

(النوع الرابع والثمانون) معرفة من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخه:
ذكره شيخ الإسلام فى النخبة، كعمران عن عمران عن عمران: الأول يعرف بالقصير،
والثانى أبو رجاء العطاردى، والثالث ابن حصين الصحابى، وكسليمان عن سليمان عن
سليمان: الأول أبو أحمد بن أيوب الطبرانى، والثانى أبو أحمد الواسطى، والثالث ابن
عبد الرحمن الدمشقى المعروف بابن بنت شرحبيل.

قال: وقد يقع ذلك للراوى ولشيخه معاً، كأبى العلاء الهمدانى العطار يروى عن
أبى على الأصبهانى الحداد، وكل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن الحسن بن
أحمد؛ فاتفقا فى ذلك، واختلفا فى الكنية والبلد والصنعة، وصنف فى ذلك أبو موسى
المدينى جزءاً حافلاً.

قلت: وقال الحاكم فى أواخر علوم الحديث: ثنا خلف، ثنا خلف، ثنا خلف،
ثنا خلف، ثنا خلف؛ فالأول الأمير خلف بن أحمد السجزي، والثانى أبو صالح خلف
ابن محمد البخارى، والثالث خلف بن سليمان السلفى صاحب المسند، والرابع خلف
ابن محمد الواسطى كردوس، والخامس خلف بن موسى بن خلف.

قلت: ومن هذا النوع الحديث للسلسل بالمحمد بن فى كل رواته: أخبرنى محمد
ابن إبراهيم المالكى الأديب، إجازة عن محمد بن أحمد المهلوى، أن محمد بن زين
مشرف أخبره عن الزكى محمد بن يوسف البرزانى الحافظ، ثنا محمد بن أبى الحسين
الصفوى، ثنا محمد بن عبد الله محمود الطائى، ثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد
الواحد الدقاق، ثنا محمد بن علي الركانى، ثنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق
ابن محمد بن يحيى العبدى، ثنا أبو منصور محمد بن سعد الباوردى، ثنا محمد بن
عبد الله الحضرمى، ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن المثنى، ثنا محمد بن بشر ثنا
محمد بن جحش عن رسول الله ﷺ أنه مرّ فى السوق على رجل وفخذه مكشوفتان،
فقال له: «غط فخذيك؛ فإن الفخذين عورة» (١).

قال شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر: هذا حديث عجيب التسلسل وليس فى
إسناده من ينظر فى حاله سوى محمد بن عمرو، واسم جده سهل ضعفه يحيى القطان

(١) أخرجه أحمد فى «مسنده» (٥/ ٢٩٠) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٢١٩٢): رواه
أحمد، والطبرانى فى الكبير، ورجال أحمد ثقات.

ووثقه ابن حبان، وله متابع رواه أحمد وابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبى كثير؛ أتم منه، وعلقه البخارى فى الصحيح.

(النوع الخامس والثمانون) معرفة من اتفق اسم شيخه والراوى عنه: ذكره شيخ الإسلام فى النخبة وقال: هو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح، وفائدته: رفع اللبس عمن يظن أن فيه تكراراً أو انقلاباً، ومن أمثلته: أن البخارى روى عن مسلم، وروى عنه: فشيخه مسلم بن إبراهيم أبو مسلم الفراءىسى البصرى، والراوى عنه مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وروى عنه مسلم بن الحجاج فى صحيحه، حديثاً بهذه الترجمة بعينها، ومنها يحيى بن أبى كثير روى عن هشام وروى عنه هشام؛ فشيخه بن عروة وهو من أقرانه، والراوى عنه هشام الدستوائى، ومنها ابن جريج، روى عن هشام فشيخ ابن عروة والراوى عنه ابن يوسف الصنعانى، ومنها الحكم بن عتيبة، روى عن ابن أبى ليلى، وروى عنه ابن أبى ليلى؛ فالأعلى عبد الرحمن، والأدنى محمد بن عبد الرحمن المذكور.

(النوع السادس والثمانون) معرفة من اتفق اسمه وكنيته: ذكره شيخ الإسلام فى أول نكته على ابن الصلاح ولم يذكره فى النخبة، وصنف فيه الخطيب، وفائدته نفى الغلط عمن ذكره بأحدهما، ومن أمثلته: ابن الطيلسان الحافظ محدث الأندلس اسمه القاسم وكنيته أبو القاسم.

(النوع السابع والثمانون) معرفة من وافق اسمه نسبه: لم يذكره أيضاً، من ذلك حميرى بن بشير الحميرى، روى عن جندب البجلي، وأبى الدرداء، ومقل ابن يسار وغيرهم، وقريب منهم: الأسماء التى تلفظ كالنسب، كالحضرمى والد العلاء.

(النوع الثامن والثمانون) معرفة الأسماء التى يشترك فيها الرجال والنساء: وهى قسمان:

أحدهما: أن يشتركا فى الاسم فقط، كأسماء بن حارثة، وأسماء بن رباب، صحبايان، وأسماء بنت أبى بكر، وأسماء بنت عميس، صحابيتان، وبريدة بن الحصيب صحابى، وبريدة بنت بشر صحابية، وبركة أم أيمن صحابية، وبركة بن العريان عن ابن عمر وابن عباس، وهنيدة بن خالد الخزاعى، عن علي، وهنيدة بنت شريك عن عائشة، وجويرية أم المؤمنين، وجويرية بن أسماء الضبعى.

والثانى: أن يشتركا فى الاسم واسم الأب، كبسرة بن صفوان، حدث عن إبراهيم بن سعد، وبسرة بنت صفوان صحابية، وهند بن مهلب؛ روي عنه محمد بن الزبيرقان، وهند بنت المهلب، حدثت عن أبيها، وأمىة بن عبد الله الأموى، عن ابن عمر، وأمىة بنت عبد الله عن عائشة، وعنهما على بن زيد بن جدعان أخرج لها الترمذى.

(النوع التاسع والثمانون) معرفة أسباب الحديث: هذا النوع ذكره البلقينى فى محاسن الاصطلاح، وشيخ الإسلام فى النخبة، وصنف فيه أبو حفص العكبى وأبو حامد بن كوتاه الجوابارى، قال النهبى: ولم يسبق إلى ذلك.

وقال ابن دقيق العيد فى شرح العمدة: شرع بعض المتأخرين فى تصنيف أسباب الحديث كما صنف فى أسباب النزول، ومن أمثله حديث «إنما الأعمال بالنيات» سببه أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك الهجرة، بل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس، فسمى مهاجر أم قيس، ولهذا حسن فى الحديث ذكر المرأة، دون سائر الأمور الدنيوية.

قال البلقينى: والسبب قد ينقل فى الحديث، كحديث سؤال جبريل عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والإسلام والإحسان^(١)، وحديث القلتين^(٢)، سئل عن الماء يكون بالفلاة وما يتوبه من السباع والدواب^(٣)، وحديث صل فلنك لم تصل^(٤)، وحديث: خذى فرصة من مسك^(٥)، وحديث سؤال: أى الذنب أكبر^(٦)، وغير ذلك.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٠) فى كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريل النبى ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، ومسلم (٩)، (١٠) فى كتاب الإيمان، باب: الإيمان والإسلام والإحسان من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) صحيح: وقد تقدم.

(٣) صحيح: وقد تقدم.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (٧٥٧) فى كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم فى الصلوات كلها، ومسلم (٣٩٧) فى كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٥) صحيح: وقد تقدم.

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (٤٤٧٧) فى كتاب التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون﴾، ومسلم (٨٦) فى كتاب الإيمان، باب: كون الشرك أقيح الذنوب وبيان أعظمها بعلمه. من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه.

وقد لا يتقل فيه أو يتقل فى بعض طرقه، وهو الذى يتنبى الاعتناء به، فبذكر السبب يتبين الفقه فى المسألة؛ من ذلك حديث: «الخراج بالضمان»^(١) فى بعض طرقه عند أبى داود وابن ماجه، أن رجلاً ابتاع عبداً فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبى ﷺ فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله، قد استعمل غلامى، فقال ﷺ: الخراج بالضمان.

(النوع التسعون معرفة تواريخ المتون) ذكره البلقينى وقال: فوائده كثيرة، وله نفع فى معرفة الناسخ والمنسوخ.

قال: والتاريخ يعرف بأول ما كان كذا ويذكر القبلى والبعدى، وبآخر الأمرين، ويكون بذكر السنة والشهر وغير ذلك.

فمن الأول: أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة^(٢)، وأول ما نهانى عنه ربى بعد عبادة الأوثان شرب الخمر وملاحاة الرجال رواه ابن ماجه. وقد صنف العلماء فى الأوائل، وأفرد ابن أبى شيبة فى مصنفه باباً للأوائل.

ومن القبلى ونحوها حديث جابر: كان رسول الله ﷺ نهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا أهرقنا الماء، ثم رأيت قبل موته بعام يستقبلها^(٣)؛ رواه أحمد وأبو داود وغيرهما. وحديثه: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار^(٤) رواه أبو داود وغيره. وحديث جرير: أنه رأى النبى ﷺ يحسح على

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٣٥٠٨-٣٥١٠) فى كتاب الإجارة، باب: فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، والترمذى (١٣٠٣، ١٣٠٤) فى كتاب البيوع، باب: ما جاء فيمن يشتري العبد ويستقله ثم يجد به عيباً، والنسائى (٧/ ٢٥٥) فى كتاب البيوع، باب: الخراج بالضمان، وابن ماجه (٢٢٤٢، ٢٢٤٣) فى كتاب التجارات، باب: الخراج بالضمان، وأحمد فى «مسنده» (٦/ ٤٩) من حديث عائشة ؓ والحديث حسنه الشيخ الألبانى.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٣) فى كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ومسلم (١٦٠) فى كتاب الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ من حديث عائشة ؓ.

(٣) صحيح: أخرجه أحمد فى «مسنده» (٣/ ٣٦٠).

(٤) صحيح: وقد تقدم.

الخف، فقيل له: أقبل نزول سورة المائدة أم بعدها؟ فقال: ما أسلمت إلا بعد نزول سورة المائدة^(١).

ومن المؤرخ بذكر السنة ونحوها حديث بريدة: كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد، أخرجه مسلم^(٢). وحديث عبد الله بن عكيم: أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر: أن لا تتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب، رواه الأربعة^(٣).

(النوع الحادى والتسعون: معرفة من لم يرو إلا حديثاً واحداً) هذا النوع زده أنا، وهو نظير ما ذكره فيمن لم يرو عنه إلا واحد، ثم رأيت أن للبخارى فيه تصنيفاً خاصاً بالصحبة، وبينه وبين الواحدان فرق، فإنه قد يكون روى عنه أكثر من واحد وليس له إلا حديث واحد، وقد يكون روى عنه غير حديث وليس له إلا راو واحد، وذلك موجود معروف.

ومن أمثله فى الصحابة: ابن أبى عمارة المذنى، قال المذنى: له حديث واحد فى المسح على الخفين^(٤)، رواه أبو داود وابن ماجه.

أبى اللحم الغفارى، قال المذنى: له حديث واحد فى الاستسقاء، رواه الترمذى^(٥) والنسائى^(٦).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٤) فى كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين بهذا اللفظ، وهو عند مسلم (٢٧٢) بنحوه فى كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين.

(٢) حديث رقم (٢٧٧) فى كتاب الطهارة، باب: جواز الصلوات كلها بوضوء واحد.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤١٢٨) فى كتاب اللباس، باب: من روى أن لا يتفع بإهاب الميتة، والترمذى (١٨٣) فى كتاب اللباس، باب: ما جاء فى جلود الميتة إذا دبت، والنسائى (٧/ ١٧٥) فى كتاب افرع والعتيرة، باب: ما يدبغ به جلود الميتة، وابن ماجه (٣٦١٣) فى كتاب اللباس، باب: من قال: لا يتفع من الميتة بإهاب ولا عصب. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٤) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٥٥٧) فى كتاب الطهارة، باب: ما جاء فى المسح بغير توقيت، والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

(٥) برقم (٥٥٤) فى كتاب الصلاة، باب: ما جاء فى صلاة الاستسقاء.

(٦) (٣/ ١٥٩) فى كتاب الاستسقاء، باب: كيف يرفع؟

أحمد بن جزء البصرى، قال المزى: له حديث واحد: أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه^(١)، رواه أبو داود وابن ماجه، تفرد به عنه الحسن البصرى.

أدرع السلمى، قال المزى: له حديث: جئت ليلة أحرس النبى ﷺ فإذا رجل قراءته عالية، الحديث^(٢) رواه ابن ماجه.

بشير بن جحاش القرشى - ويقال بشر - قال المزى: صحابى شامى له حديث واحد: أن رسول الله ﷺ يزق يوماً فى كفه فوضع عليها أصبعه ثم قال: يقول الله: «ابن آدم أنى تعجزنى» الحديث^(٣) رواه أحمد وابن ماجه.

حدر بن أبى حدر السلى، روى عن رسول الله ﷺ: «من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه»^(٤) رواه أبو داود.

ربيع بن عامر بن الهاد الأزدى، قال المزى: له حديث واحد عن النبى ﷺ: «الظنوا بياذا الجلال والإكرام»^(٥)، رواه النسائى.

أبو حاتم صحابى، روى عنه محمد وسعيد ابنا عتبة حديث: إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إن لا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد عريض^(٦)؛ ليس لأبى حاتم غيره.

قال الذهبى فى طبقات الحفاظ: وأبو على بن السكن، ومن غير الصحابة:

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٩٠٠) فى كتاب الصلاة، باب: صفة السجود، والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٥٥٩) فى كتاب الجنائز، باب: ما جاء فى حفر القبر. والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

(٣) حسن: أخرجه أحمد فى «مسنده» (٢١٠ / ٤) وابن ماجه (٢٧٠٧) فى كتاب الوصايا، باب: النهى عن الإمساك فى الحياة والتبذير عند الموت والحديث حسنه الشيخ الألبانى.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩١٥) فى كتاب الأدب، باب: فىمن يهجر أخاه المسلم، وهو فى المطبوع عن أبى خراش وهى كتيته. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(٥) صحيح: أخرجه النسائى فى «الكبرى» (٧٧١٦) والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «صحيح الجامع» (١٢٥٠).

(٦) أخرجه الترمذى (١٠٩١) فى كتاب النكاح، باب: ما جاء فىمن ترضون دينه فزوجوه.

إسحاق بن يزيد الهذلى المذنبى روى عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود حديث: إذا ركب أو سجد فليسبح ثلاثا، وذلك أدناه؛ رَوَاهُ الترمذى والنسائى، قال المزى: وليس له غيره.

إسماعيل بن بشير المذنبى، روى عن جابر بن عبد الله وأبى طلحة، زيد بن سهل الأنصارين قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: ما من امرئ يخذل امرءاً مسلماً فى موضع تنتهك فيه حرمة؛ الحديث، رَوَاهُ أبو داود^(١)، وقال المزى: ولا يعرف له غيره.

الحسن بن قيس، روى عن كرز التميمى: دخلت على الحسين بن على أعوده فى مرضه فبينما أنا عنده إذ دخل علينا علي بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه، الحديث فى فضل عيادة المريض^(٢)، رَوَاهُ النسائى فى مسند على، قال المزى: ليس له ولا لشيوخه إلا هذا الحديث.

(النوع الثانى والتسعون: معرفة من أسند عنه من الصحابة الذين ماتوا؛ فى حياة رسول الله ﷺ).

هذا النوع رذته أنا، وفائدة ذلك، الحكم بإرساله إذا كان الراوى عنه تابعياً، وأرجو أن أجمع لهم مسئلاً. من ذلك: أبو سلمة زوج أم سلمة، توفى مرجع رسول الله ﷺ من بدر؛ رَوَتْ أم سلمة عنه عن رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يصاب بمصيبة فيفزع إلى ما أمر الله به من قول إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك أحسب مصيبتى فأجرنى عليها إلا أعقبه الله خيراً منها»^(٣). رَوَاهُ الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق عمر بن أبى سلمة أن أبا سلمة أخبرها أنه سمع النبى ﷺ يقول فذكره.

وجعفر بن أبى طالب روى أحمد له فى مسنده حديث الهجرة، وحمزة عم

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٨٨٤) فى كتاب الادب، باب: من رد عن مسلم غيبة والحديث ضعفه الشيخ الألبانى.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١/ ٣٠٥) فى ترجمة الحسن بن قيس.

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٥٩٨) فى كتاب الجنائز، باب: ما جاء فى الصبر على المصيبة، وهو عند مسلم (٩١٨) بدون ذكر أبى سلمة.

رسول الله ﷺ روى له الطبرانى حديثاً فى الخوض، وخديجة وأبو طالب، إن صح إسلامه.

(النوع الثالث والتسعون: معرفة الحفاظ) وصنف فيه جماعة أشهرهم الذهبى وقد لخصت طبقاته، وذيلت عليه من جاء بعده، وها أنا أورد هنا نوعاً لطيفاً منه:

قال البيهقى فى المدخل: أنا عبد الله الحافظ أنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنا محمد بن عبد الله بن الحكم أنا ابن وهب سمعت مالكا يحدث عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال يوماً: عدوا الأئمة، فعدوها نحواً من خمسة، قال: أفمتروك الناس بغير أئمة، فسألت مالكا عن الأئمة: من هم؟ قال: هم أئمة الدين فى الفقه والورع.

وقال جعفر بن ربيعة: قلت لعراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ قال: أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ وقضايا أبى بكر وعمر وعثمان، وأفقههم فقهاً وأعلمهم علماً بما مضى من أمر الناس فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثاً فعروة بن الزبير، ولا تشاء أن تفجر من عبيد الله بن عبد الله بحرراً إلا فجرت، وأعلمهم عندي جميعاً ابن شهاب، فإنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه.

وقال الزهرى: العلماء أربعة، سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام.

وقال أبو الزناد: كان فقهاء أهل المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وقبيصة بن ذؤيب، وعروة بن الزبير، وعبد الملك بن مروان.

وقال الزهرى: أربعة من قریش وجلت بهم بحوراً، سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله.

وقال ابن سيرين: قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وشيوخ أهل الكوفة أربعة: عبيدة السلماني، والحارث الأعور، وعلقمة بن قيس، وشريح القاضي، وكان أحسنهم.

وقال الشعبي: كان الفقهاء بعد أصحاب رسول الله ﷺ بالكوفة من أصحاب ابن

مسعود هؤلاء: علقمة، وعبيدة، وشريح، ومسروق، وكان مسروق أعلم بالفتوى من شريح، وشريح أعلم بالقضاء، وكان عبيدة يوازيه.

وقال أبو بكر بن أبى إدريس: ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبى العالية وبعده سعيد بن جبير، وبعده السدى، وبعده سفيان الثورى.

وقال ابن عون وقيس بن سعد: لم نر في الدنيا مثل ابن سيرين بالعراق، والقاسم بن محمد بالحجاز، ورجاء بن حيوة بالشام، وطاوس باليمن.

وقال قتادة: أعلم التابعين أربعة: عطاء بن أبى رباح أعلمهم بالمناسك، وسعيد ابن جبير أعلمهم بالتفسير، وعكرمة مولى ابن عباس أعلمهم بسيرة النبي ﷺ، والحسن أعلمهم بالحلال والحرام.

وقال سليمان بن موسى: إن جاءنا العلم من ناحية الجزيرة عن ميمون بن مهران قبلناه، وإن جاءنا من البصرة عن الحسن البصرى قبلناه، وإن جاءنا من الحجاز عن الزهرى قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه، كان هؤلاء الأربعة علماء الناس في زمن هشام.

وقال أبو داود الطيالسى: وجدنا الحديث عند أربعة الزهرى، وقتادة، والأعمش، وأبى إسحاق، قال: وكان الزهرى أعلمهم بالإسناد وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث على، وعبد الله، وكان عند الأعمش من كل هذا.

وقال ابن مهدي: أئمة الناس في الحديث في زمانهم أربعة: مالك بن أنس بالحجاز، والأوزاعى بالشام، وسفيان الثورى بالكوفة وحماد بن زيد بالبصرة.

وقال ابن المدينى: شعبة أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم للمشايخ والأبواب، ويحيى القطان أعرف بمخارج الأسانيد وأعرف بمواضع الطعن فيهم.

وقال الخطيب: أنا البرقانى قال: أنا الإسماعيلى قال: سئل الفرهبانى عن يحيى ابن معين، وعلى بن المدينى، وأحمد بن حنبل، وأبى خيثمة، فقال أما علي فاعلمهم بالحديث والعلل، ويحيى أعلمهم بالرجال، وأحمد أعلمهم

بالفقه، وأبو خيثمة من النبلاء، وأسند الخطيب عن أبى عبيد القاسم بن سلام، قال: الحفاظ أربعة، وفى رواية: انتهى علم الحديث إلى أربعة: أبو بكر بن أبى شيبة أسردهم له، وأحمد بن حنبل أفقههم فيه، وعلي بن المدينى أعلمهم به، ويحيى بن معين أكتبهم له. وعنه قال أيضاً قال: ربانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلال والحرام أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقة للحديث وأداء له علي بن المدينى، وأحسنهم وضعاً للكتاب ابن أبى شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين.

وقال أبو على صالح بن محمد البغدادى: أعلم من أدركت بالحديث وعلمه ابن المدينى. وأفقههم بالحديث أحمد بن حنبل، وأعلمهم بتصحيح المشايخ ابن معين، وأحفظهم عند المذاكرة أبو بكر بن أبى شيبة.

وقال هلال بن العلاء الرقى: مَنْ الله على هذه الامة بأربعة فى زمانهم: أحمد بن حنبل ثبت فى المحنة، ولولا ذلك لكفر الناس، وبالشافعى ثقة فى حديث رسول الله ﷺ، يحيى بن معين نفى الكذب عن حديثه، وبأبى عبيد فسر الغريب، ولولا ذلك لاقتحم الناس الخطأ، وقال ابن وارة: أركان الدين أربعة: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل ببغداد، وابن نمير بالكوفة، والنقىلى بخران.

وقال يحيى بن يحيى النيسابورى: كان بالعراق أربعة من الحفاظ، شيخان وكهلان: الشيخان، يزيد بن زريع وهشيم، والكهلان: وكيع ويزيد بن هارون، ويزيد أحفظ الكهلين، وقال عبد الصمد سليمان البلخى: سألت أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد وابن مهدي ووكيع وأبى نعيم الفضل بن دكين، فقال: ما رأيت أشد ثبثاً فى أمور الرجال من يحيى بن سعيد، ويعده عبد الرحمن أفقه الرجلين، قيل له: فوكيع، وأبو نعيم قال: إبراهيم أعلم بالشيوخ وأساميهم، وبالرجال، ووكيع أفقه، وقال قتية: كانوا يقولون الحفاظ أربعة، إسماعيل بن علية، وعبد الوارث ويزيد بن زريع، ووهب، وكان عبد الرحمن يختار وهيباً على إسماعيل، وقال أبو حاتم هو الرابع من حفاظ أهل البصرة، ولم يكن يعد شعبة أعلم بالرجال منه، وسفيان صاحب أبواب، وقال حجاج ابن الشاعر: ما بالمشرق أنبل من أربعة: أبو جعفر الرازى، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن وارة.

وقال أحمد بن حنبل: المشبتون فى الحديث أربعة: سفيان وشعبة، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة، وقال شعيب بن حرب: زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة.

وقال قتبية بن سعيد: فتيان خراسان أربعة: زكريا بن يحيى اللؤلؤى والحسن بن شجاع، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندى ومحمد بن إسماعيل البخارى.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبى يا أبت ما الحفاظ؟ قال: يا بنى شباب كانوا عندنا من أهل خراسان وقد تفرقوا، قلت: من هم يا أبت، قال محمد بن إسماعيل ذاك البخارى، وعبيد الله بن عبد الكريم ذاك الرازى، وعبد الله بن عبد الرحمن ذاك السمرقندى، يعنى الدارمى، والحسن بن شجاع ذاك البلخى، قلت: يا أبت فمن أحفظ هؤلاء؟ قال: أما أبو زرعة فأمردهم، وأما محمد إسماعيل فأعرفهم أما عبد الله بن عبد الرحمن فأثقتهم. وأما الحسن بن شجاع، فأجمعهم للأبواب، وعنه أيضاً قال: سمعت أبى يقول: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان أبو زرعة الرازى ومحمد بن إسماعيل البخارى وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندى، يعنى الدارمى، والحسن بن شجاع البلخى.

وقال بNDAR حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالرى ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

وقال أبو حاتم الرازى: البخارى أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم ومحمد بن أسلم أورعهم، والدارمى أثبتهم.

وقال أبو علي النيسابورى: رأيت من أئمة الحديث أربعة فى وطنى وأسفارى اثنان بنيسابور: ابن خزيمة وإبراهيم بن أبى طالب، وعبدان بالأهواز والنسائى بمصر. وقال ابن كامل: أربعة ما رأيت أحفظ منهم: محمد بن أبى خيثمة، وابن جرير، ومحمد البربرى، والمعمرى.

وَقَدْ رَوَيْتُ فِي «الْإِرْشَادِ» هُنَا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدَ كُلُّهُمْ دِمَشْقِيُّونَ مَنِ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، ، وَأَنَا دِمَشْقِيٌّ ، حَمَاهَا اللَّهُ وَصَانَهَا وَمَسَّاتِرِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ
وَأَهْلِهِ .

وقال ابن خليل فى الإرشاد: كان يقال: الأئمة ثلاثة فى زمن واحد، ابن أبى
داود ببغداد، وابن خزيمة بنيسابور، وابن أبى حاتم بالرى، قال الخليلي: ورابعهم ببغداد
أبو محمد بن صاعدة.

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: سألت سعد بن علي الزجاني الحافظ بمكة وما
رأيت مثله قلت: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟ قال من؟ قلت: الدارقطني
ببغداد، وعبد الغنى بن سعيد بمصر، وأبو عبد الله بن منده بأصبهان وأبو عبد الله
الحاكم بنيسابور، فسكت فألححت عليه فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، أما عبد
الغنى فأعلمهم بالانساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة وأما الحاكم
فأحسنهم تصنيفاً.

وقال المنذرى: سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن بن المفضل المقدسى، وقلت له:
أربعة من الحفاظ تعاصروا، أيهم أحفظ؟ قال: من هم؟ قلت: ابن عساكر، وابن
ناصر، قال: ابن عساكر أحفظ، قلت: الحافظ أبو العلاء العطار وابن عساكر قال:
ابن عساكر أحفظ، قلت: السلفى وابن عساكر قال: السلفى أستاذنا قال المنذرى
والذهبي: هذا دليل على أن عنده أن ابن عساكر أحفظ إلا أنه وقر شيخه أن يصرح
بأن ابن عساكر أحفظ منه وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر شيخه الحافظ أبا
الفضل العراقي عن أربعة تعاصروا أيهم أحفظ؟ مغلطى وابن كثير وابن رافع،
والحسيني، فأجاب ومن خطه فقلت: أن أوسعهم اطلاعاً وأعلمهم بالانساب مغلطى
على أغلاط تقع منه فى تصانيفه، وأحفظهم للمتون والتواريخ ابن كثير. وأقنعهم
بطلب الحديث وأعلمهم بالمؤتلف والمختلف ابن رافع، وأعرفهم بشيوخ المتأخرين
وبالتاريخ الحسيني. وهو دونهم فى الحفظ ورأيت فى تذكرة صاحبنا الحافظ جمال
الدين سبط ابن حجر. أربعة تعاصروا: التقى بن دقيق العيد، والشرف الدمياطى،
والتقى بن تيمية والجمال المزى.

قال الذهبي: أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد، وأعلمهم
بالانساب الدمياطى وأحفظهم للمتون ابن تيمية وأعلمهم بالرجال المزى. أربعة

تعاصروا: السراج البلقينى والسراج بن المللقن والزين العراقى والنور الهيشمى: أعلمهم بالفقه ومداركه البلقينى، وأعلمهم بالحديث ومتونه العراقى. وأكثرهم تصنيفاً ابن المللقن، وأحفظهم للمتون الهيشمى وهذا آخر ما تيسر جمعه من الأنواع.

قال الشيخ محبى الدين رحمه الله تعالى فى آخر التقريب (وقد رويت فى الإرشاد هنا ثلاثة أحاديث بأسانيد كلهم دمشقيون منى إلى رسول الله ﷺ وأنا دمشقى حماها الله تعالى وصانها وسائر بلاد الإسلام وأهله) والمصنف اقتدى فى ذلك بآبى الصلاح حيث قال: ولتقتد بالحاكم أبى عبد الله الحافظ فنروى أحاديث بأسانيداً منبهين على بلاد روايتها، ومستحسن من الحافظ أن يورد الحديث بإسناده، ثم يذكر أوطان رجاله واحداً واحداً وهكذا وغير ذلك من أحوالهم، ثم روى ثلاثة أحاديث: الأول بإسناد أوله مصريون وآخره بغداديون والثانى أوله مصريون وآخره نيسابوريون. والثالث أوله كوفيون ثم مكى ويمانى ثم نيسابوريون.

وأنا مقتد بهم فى ذلك فمورد هنا ثلاثة أحاديث بأسانيداً.

الحديث الأول: مسلسل بالفقهاء الشافعيين. أخبرنى شيخنا قاضى القضاة شيخ الإسلام والمسلمين علم الدين صالح بن شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى، أنا والذى أنا قاضى القضاة تقى الدين السبكى، أنا الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطى، أنا الإمام زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى، أنا العلامة أبو الحسن بن المفضل المقدسى، أنا الحافظ أبو طاهر بن عبد السلفى أنا أبو الحسن الكيا الهراسى، أنا إمام الحرمين أبو المعالى، أنا والذى الشيخ أبو محمد الجوينى، أنا القاضى أبو بكر أحمد بن الحسن الجيزى، أنا أبو العباس الأصم، أنا الربيع بن سليمان المرادى، أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى، عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن النبى ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلى بيع الخيار» (١).

الحديث الثانى: مسلسل بالحفاظ. أخبرنى الحافظ أبو الفضل الهاشمى، أنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين العراقى، أنا الحافظ أبو سعيد العلائى، أنا الحافظ أبو عبد

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٢١١١) فى كتاب البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا عن مالك عن نافع به.

الله الذهى، أنا الحافظ أبو الحجاج المزى ح وأخبرنى عالياً بلوجتين حافظ العصر شيخ الإسلام أبو الفضل العسقلانى، إجازة عامة، ولم أرو به غير هذا الحديث أنا شيخ الإسلام الحافظ أبو حفص البلقينى، أنا الحافظ أبو الحجاج المزى أنا الحافظ محمد بن عبد الخالق بن طرخان، أنا الحافظ أبو الحسن المقدسى، أنا الحافظ أبو طاهر السلفى، أنا الحافظ أبو الغنائم النرسى، أنا الحافظ أبو نصر بن ماکولا العجلى، أنا الحافظ أبو بكر الخطيب، أنا الحافظ أبو حازم العبدرى أنا الحافظ أبو عمرو بن مطر، أنا إبراهيم بن يوسف الهنجانى الحافظ، أنا الفضل بن زياد، صاحب أحمد بن حنبل أنا أحمد بن حنبل أنا زهير بن حرب أنا يحيى بن معين، أنا على بن المدينى، أنا عبيد الله بن معاذ، أنا أبى، أنا شعبة عن أبى بكر بن حفص، عن أبى سلمة عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت: كن أزواج النبى ﷺ يأخذن من رءوسهن حتى يكون كالوفرة^(١).

قال العلائى: هذا إسناد عجيب جداً، من تسلسله بالحفاظ، ورواية الأقران بعضهم عن بعض، والحديث فى صحيح مسلم من طريق عبيد الله بن معاذ، وهو عال لنا من طريقه بتسع درجات، على هذه الطريق.

الحديث الثالث: مسلسل بالمصريين. أخبرنى شيخنا الإمام الشمنى بقرأتى عليه غير مرة، أنا أبو طاهر بن الكوكب ح وقرئ علي أم الفضل بنت محمد المصرية وأنا أسمع شيخ الإسلام أبو حفص البلقينى، ومحمد ومريم ولدا أحمد بن إبراهيم سماعاً، قالوا كلهم: أنا أبو الفتح محمد بن محمد الميديمى، أنا أبو عيسى بن علاق، أنا أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيرى، أنا أبو صادق مرشد بن يحيى، أنا أبو الحسن علي بن عمر الصواف، أنا أبو القاسم حمزة بن محمد الحافظ، أنا عمران بن موسى بن حميد الطيب، أنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثنى الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى المعافرى، عن أبى عبد الرحمن الحنلى، أنه قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: يصاح برجل من أمتى على رءوس الخلائق يوم القيامة فتشتر له تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، ثم يقول الله تبارك وتعالى: أتتكر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا رب، فيقول عز

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٢٠) فى كتاب الحيض، باب: القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة من طريق عبيد الله بن معاذ به.

وجل: ألك عذر أو حسنة فيهاب العبد فيقول: لا يا رب، فيقول عز وجل: بلى، إن لك عندنا حسنات وإنه لا ظلم عليك اليوم، فيخرج الله بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات، فيقول عز وجل: إنك لا تعلم، قال: فتوضع السجلات فى كفة والبطاقة فى كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، وبه قاله حمزة لا نعلم أحداً روى هذا الحديث، وبه قال أبو الحسن: لما أملى علينا حمزة هذا الحديث صاح غريب من الحلقة صيحة فاضت نفسه معها.

قلت: هذا حديث صحيح أخرجه الترمذى^(١) عن سويد بن نصر، عن المبارك وابن ماجه، عن محمد بن يحيى، عن ابن أبى مريم، كلاهما عن الليث، فوق لنا عالياً، وزاد الترمذى فى آخره: «ولا يثقل مع اسم الله شيء» وقال: هذا حديث حسن غريب، وأخرجه الترمذى أيضاً عن قتيبة عن ابن لهيعة عن عامر بن يحيى نحوه، وبه يرد قول حمزة، ما رواه غير الليث، وأخرجه الحاكم فى المستدرک من رواية يونس بن محمد عن الليث، وقال: صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بأبى عبد الرحمن الجبلى عن ابن عمرو، وعامر بن يحيى مصرى ثقة، احتج به مسلم أيضاً، والليث إمام ويونس المؤدب ثقة، متفق على إخرجه فى الصحيحين، انتهى. ورجال الإسناد الذى سقناه منى إلى عبد الله عمرو كلهم مصريون، والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١) صحيح: أخرجه الترمذى (٢٧٧٦) فى كتاب الإيمان، باب: فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، وابن ماجه (٤٣٠٠) فى كتاب الزهد، باب: ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، والحاكم فى «المستدرک» (١/ ٥٢٩) والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «صحيح الجامع» (١٧٧٦).

فهرس الجزء الثاني من كتاب تدريب الراوي

الصفحة

الموضوع

- النوع الرابع والعشرون: كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه. ٢٦٧
- أقسام التحمل الثمانية: السماع والقراءة والعرض والإجازة ونحوها. ٢٦٩
- الفرق بين: حدثني وحدثنا وأخبرني ٢٧٠
- ترجمة موسى الحمال، والصبغى ٢٨٢
- صحة السماع من وراء حجاب ٢٨٥
- جواز الرواية بالإجازة، ومعنى الفهرست ٢٨٨
- إجازة المجهول بالمجهول ٢٨٩
- إجازة المعلوم ٢٩٢
- إجازة المجاز وترجمة ابن عقدة ٢٩٤
- المناولة وتقسيمها، وضبط كلمة تلميذ ٢٩٧
- التحمل بالكتابة والكلام فى جواز الرواية بها ٣٠٥
- التحمل بالوصية وبالوجادة ٣٠٩
- النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث وضبطه، والاختلاف فى كتابته فى العصر النبوى، وعصر الخلفاء الراشدين ٣١٢
- ذكر الصلاة على النبى ﷺ وعدم السّامة من تكرارها، ولو نقل الكاتب من أصل غير مذكورة فيه ٣٢٠
- الترضى على الصحابة والأخبار، وجواز الصلاة عليهم تبعاً ٣٢١
- تصحیح الأصول، والإعلام على ما فسد معناه، وترجمة أبى القاسم الإفلىلى ٣٢٦
- رمز المحدثين لحدثنا وأخبرنا، وللاقتقال من سند إلى آخر ٣٢٩

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| النوع السادس والعشرون: فى صفة رواية الحديث، وحجية المروى | |
| من الحفظ والكتاب | ٣٣٢ |
| صحة رواية الضمير من نسخة غيره | ٣٣٤ |
| شروط الرواية بالمعنى | ٣٣٦ |
| جواز رواية بعض الحديث واختصاره | ٣٤٠ |
| رواية الحديث باللحن مع المعرفة كذب على الرسول | ٣٤١ |
| جواز الرواية عن اثنين مع سوق اللفظ لأحدهما | ٣٤٥ |
| جواز تقديم المتن على الإسناد | ٣٥٠ |
| النوع السابع والعشرون: معرفة آداب المحدث، واتصافه بمكارم | |
| الأخلاق ومحاسن الشيم وتصحيح النية | ٣٥٥ |
| عدم التقدم بالتحديث بحضرة من هو أولى منه لعلمه | ٣٥٧ |
| استحباب عقد مجالس الإملاء للحديث | ٣٥٩ |
| النوع الثامن والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث وتصحيح نيته | |
| وإخلاصه فى الطلب | ٣٦٦ |
| آداب المتعلم، وواجبه نحو شيوخه | ٣٦٩ |
| ما يقدم من كتب الحديث فى السماع والكتابة | ٣٧١ |
| حكم تصنيف كتب الحديث لمن تأهل لها، وكيفية التأليف فيها ... | ٣٧٣ |
| التحذير من تأليف من لم يتأهل لذلك وتحرير المصنفات، والعناية | |
| بمعرفة علوم الحديث ومصطلحاته وما نقل عن البخارى فى آداب | |
| طلب الحديث | ٣٧٤ |
| النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالى والنازل، وأقسام | |
| العلو والتزول | ٣٧٩ |

الصفحة

الموضوع

- بيان طلب الرحلة لتحصيل الإسناد ورحلة أهل الكوفة إلى الحجاز
- ٣٨٠ ورحلة أبى أيوب الأنصارى إلى مصر
- النوع الثلاثون: المشهور من الحديث وانقسامه إلى صحيح وغيره
- ٣٨٨ وإلى مشهور عند أهل الحديث وغيرهم وفيه بيان المستفيض ...
- الحديث المتواتر، وشروط حصوله، وذكر كتاب الأزهار المتناثرة
- ٣٩٢ للسيوطى
- النوع الحادى والثلاثون: الغريب والعزيز والمشهور
- ٣٩٦ النوع الثانى والثلاثون: غريب ألفاظ الحديث، والمؤلفات فيه
- ٣٩٩ النوع الثالث والثلاثون: المسلسل وفوائده، وأصح ما ورد منه
- ٤٠٠ النوع الرابع والثلاثون: ناسخ الحديث ومنسوخه، وشرح تعريف
- ٤٠٣ النسخ وأمثلة أقسامه
- النوع الخامس والثلاثون: معرفة المصحف، ووقوعه فى الإسناد
- والمتن وفى غير الحديث ومثال ذلك، والإشارة إلى نوع: المحرف
- ٤٠٦ النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث وحكمه، وفائدة
- معرفته، والمؤلفات فيه وتقسيمه وأمثله، وبيان المرجحات بالراوى
- والمروى والحكم
- ٤٠٨ الترجيح بالأدلة، وبيان المحكم
- ٤١٠ النوع السابع والثلاثون: معرفة المزيد فى متصل الأسانيد
- ٤١٤ النوع الثامن والثلاثون: المراسيل الخفى إرسالها، ومعرفتها،
- والمؤلفات فيها
- ٤١٥ النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة والمصنفات فيهم وبيان
- تحريرها
- ٤١٦

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| طرق معرفة الصحابة | ٤١٧ |
| القول بعدالة جميع الصحابة وتحرير معنى العدالة المرادة للمحدثين، | |
| وفيه بيان أكثر الصحابة حديثاً | ٤٢١ |
| رد الطعون فى مرويات أبى هريرة، وسبب قلة الرواية عن أبى بكر | ٤٢٢ |
| مرويات معاوية فى الكتب الستة من أحاديث الأحكام، وأكثر | |
| الصحابة فتيه | ٤٢٣ |
| العبادة الأربعة، وعدد الصحابة عموماً وفى كل مصر | ٤٢٤ |
| عدد طبقات الصحابة وبيان أفضلهم | ٤٢٥ |
| ما ورد فى تفضيل بعض الصحابة فى أمر مخصوص | ٤٢٧ |
| أول الصحابة إسلاماً | ٤٢٨ |
| النوع الأربعون: معرفة التابعين وفائدة معرفتهم | ٤٣٤ |
| معرفة المخضرمين عند المحدثين وعدتهم | ٤٣٨ |
| معرفة فقهاء المدينة السبعة وتعيينهم | ٤٤٠ |
| معرفة أفضل التابعين والتابعيات | ٤٤٠ |
| النوع الحادى والأربعون: رواية الأكابر عن الأصاغر | ٤٤٢ |
| النوع الثانى والأربعون: المديح ورواية الأقران من الصحابة والتابعين | |
| وغيرهم | ٤٤٣ |
| النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والمصنفات فيه | ٤٤٦ |
| النوع الرابع والأربعون: رواية الآباء عن الأبناء. والتمثيل لذلك .. | ٤٤٩ |
| النوع الخامس والأربعون: رواية الأبناء عن الآباء. وأقسام ذلك | |
| وترجمة أبى عمر الدورى | ٤٥٠ |
| النوع السادس والأربعون: معرفة من اشترك فى الرواية عنه اثنان | |

الصفحة

الموضوع

- ٤٥٥ تباعد ما بين وفاتيهما
النوع السابع والأربعون: من لم يرو عنه إلا واحد، ويقال له:
- ٤٥٦ الوجدان
- ٤٥٩ النوع الثامن والأربعون: معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة .
النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات من الأسماء والكنى
- ٤٦١ والألقاب
- ٤٦٧ النوع الخمسون: معرفة الأسماء والكنى ومن اشتهر بها منهم
- ٤٧٢ النوع الحادى والخمسون: معرفة كنى المعروفين بالأسماء
- ٤٧٤ النوع الثانى والخمسون: معرفة ألقاب المحدثين والرواة
النوع الثالث والخمسون: المؤلف والمختلف من الأسماء والألقاب
- ٤٨٠ والكنى وبيان المؤلفات فى ذلك
- النوع الرابع والخمسون: المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب
- ٤٩٣ وغيرها.....
- النوع الخامس والخمسون: التشابه وهو مركب من المؤلف والمختلف
- ٥٠٢ ومن المتفق والمفترق
- ٥٠٦ النوع السادس والخمسون: المتشابهون فى الاسم والنسب
- النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم وأقسام
- ٥٠٧ ذلك
- ٥١٠ النوع الثامن والخمسون: النسب التى على خلاف ظاهرها
- النوع التاسع والخمسون: المبهمات من الرجال والنساء، مما ورد ذكره
- ٥١١ فى المتن أو الإسناد
- ٥١٦ النوع الستون: التواريخ لمواليد الرواة والسماع والرحلة والوفيات ..

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| الصحيح فى سن الرسول والخلفاء الأربعة حياة ووفاة | ٥١٧ |
| ابتداء التاريخ الهجرى والعمل به | ٥١٨ |
| المخضرمون الذين عاشوا فى الإسلام ستين وفى الجاهلية ستين ... | ٥٢٢ |
| أصحاب المذاهب المتبوعة الأحد عشر | ٥٢٣ |
| أصحاب كتب الأحاديث المعتمدة | ٥٢٤ |
| النوع الحادى والستون: معرفة الثقات والضعفاء والمؤلفات فيه | ٥٢٨ |
| حكمة جواز الجرح والتعديل، وبيان الجرح بما لا يجرح | ٥٢٩ |
| النوع الثانى والستون: معرفة من خلط من الثقات، والقول فى عطاء | |
| والسيعى وابن عينة وسعيد الجريرى وآخرين | ٥٣١ |
| النوع الثالث والستون: طبقات العلماء والرواة، والفرق بين علم | |
| التاريخ وعلم الطبقات | ٥٣٧ |
| النوع الرابع والستون: معرفة الموالى والمنسوين إلى القبائل منهم .. | ٥٣٨ |
| النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، وهو آخر | |
| الأنواع التى ذكرها النووى | ٥٤٠ |
| المصنفات فى الأنساب «زيادات السيوطى» | ٥٤١ |
| النوع السادس والسابع والستون: المعلق والمعنعن، وتقديم ذكرهما فى | |
| نوع المعضل | ٥٤١ |
| النوع الثامن والتاسع والستون: المتواتر والعزیز، تقديم فى نوع | |
| المشهور الغريب | ٥٤١ |
| النوع السبعون: المستفيض: أشار إليه السيوطى فى نوع المشهور ... | ٥٤١ |
| النوع الحادى والثانى والسبعون: المحفوظ والمعروف، وحررهما | |
| السيوطى فى نوعى الشاذ والمنكر | ٥٤١ |

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| النوع الثالث والسبعون: المتروك وتقدم فى نوع المنكر وعقيب المقلوب | ٥٤١ |
| النوع الرابع والسبعون: المحرف تقدمت الإشارة إليه فى نوع المصحف | ٥٤١ |
| النوع الخامس والسبعون: معرفة أتباع التابعين، قد ذكره الحاكم فى علوم الحديث عقب معرفة التابعين | ٥٤١ |
| النوع السادس والسابع والسبعون: رواية الصحابة بعضهم عن بعض والتابعين بعضهم عن بعض، وتقدم فى نوع الأقران، وأمثله .. | ٥٤١ |
| النوع الثامن والسبعون: ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة وهو من زيادة السيوطى، وللخطيب فيه مؤلف والرد على من أنكر وجوده | ٥٤٣ |
| النوع التاسع والسبعون والثمانون: معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه والمصنفات فيه | ٥٤٤ |
| النوع الحادى والثمانون: معرفة من وافقت كنيته كنية زوجته، والمصنفات فيه | ٥٤٥ |
| النوع الثانى والثمانون: معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه ووجوده فى البخارى | ٥٤٥ |
| النوع الثالث والرابع والثمانون: معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه والمولفات فيه ومن اتفق اسم شيخه وشيخ شيخه | ٥٤٥ |
| النوع الخامس والثمانون: معرفة من اتفق اسم شيخه والراوى عنه، وفائدة معرفته ومثاله من البخارى | ٥٤٧ |
| النوع السادس والثمانون: معرفة من اتفق اسمه وكنيته | ٥٤٧ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| النوع السابع والثمانون: معرفة من وافق اسمه نسبه | ٥٤٧ |
| النوع الثامن والثمانون: معرفة الاسماء التى يشترك فيها الرجال والنساء، وبيان قسميه | ٥٤٧ |
| النوع التاسع والثمانون: معرفة أسباب الحديث، والمؤلفات فيه ... | ٥٤٨ |
| النوع التسعون: معرفة تواريخ المتون ومنه معرفة الأوائل | ٥٤٩ |
| النوع الحادى والتسعون: من لم يرو إلا حديثاً واحداً، وهو من زيادات السيوطى ومثاله | ٥٥٠ |
| النوع الثانى والتسعون: معرفة من أسند عنه من الصحابة الذين ماتوا فى حياة النبى ﷺ | ٥٥٢ |
| النوع الثالث والتسعون: معرفة الحفاظ وذكر جماعة من الأمصار لهم حفظ وفقه وبيان ما اختص به كل منهم من ناحية العلم .. | ٥٥٣ |
| ثلاثة أحاديث بأسانيدها يروها السيوطى مسلسلة بالفقهاء وبالحفاظ وبالمصريين | ٥٥٨ |
| فهرس الجزء الثانى | ٥٦١ |

تم الفهرست والحمد لله



امام العلي (عليه السلام) سجدوا له

٥٩٠٥١٧٥ ٥٩٢٢٤١٠

 Bibliotheca Alexandrina



0667133